



مناسبة مرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
مقاليد الحكم ١٤٠٢ - ١٤٢٢ هـ



الإفتاء

لطالب الانقضاء

لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم
أبي النجاة الجاوي المقدسي
٨٩٥ - ٩٦٨ هـ

تحقيق

بالتعاون مع
مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية
بدار هجر

الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي

الجزء الرابع

أعيد طبع هذا الكتاب على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
بمناسبة الاحتفاء بمرور عشرين عاماً على توليه - حفظه الله - مقاليد الحكم

اهداءات ٢٠٠٢

دارة الملك عبد العزيز
المملكة العربية السعودية

الإقناع

لطالب الانتفاع

لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم
أبي النجا النجاشي المقدسي
٨٩٥ - ٩٦٨ هـ

تحقيق

بالتعاون مع
مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية
بدار هجر

الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي

الجزء الرابع

العدد - الرضاع - النفقات - الديات - الحدود - الأطعمة - الأيمان
القضاء والفتيا - الشهادات - الإقرار - الفهارس العامة

أعيد طبع هذا الكتاب على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
بمناسبة الاحتفاء بمئور عشرين عاماً على توليته - حفظه الله - مقاليد الحكم

رقم تسلسل الإصدار

١١٨

الطبعة الثالثة
١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م
طَبْعٌ خَاصٌّ لِلْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ح) داره الملك عبد العزيز، ١٤٢٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحجاوي، موسى بن أحمد
الإقناع لطالب الانتفاع - الرياض
٦٦٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٩٧ - ٩٧ - ٦٩٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
ردمك: ٩٧ - ٩٧ - ٦٩٣ - ٩٩٦٠ (ج ٤)
١ - الفقه الحنبلي
أ - العنوان
ديوي ٢٥٨، ٤
٢٢/٤٩٧٦
رقم الإيداع: ٢٢/٤٩٧٦
ردمك: ٩٧ - ٩٧ - ٦٩٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
ردمك: ٩٧ - ٩٧ - ٦٩٣ - ٩٩٦٠ (ج ٤)

كتاب العِدَّة

«واجدها عِدَّة»^(١). وهى التَّزْبُصُ المَحْدُودُ شَرْعًا.

كُلُّ امْرَأَةٍ فَارَقَهَا زَوْجُهَا فِي حَيَاتِهِ قَبْلَ الْمَيْسِ وَالْخُلُوةِ، فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَإِنْ خَلَا بِهَا وَهِيَ مُطَاوِعَةٌ وَلَوْ لَمْ يَمْسَسْهَا، وَلَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، فَعَلَيْهَا^(٢) الْعِدَّةُ، سَوَاءٌ كَانَ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ مِنَ الْوَطْءِ؛ كَالْإِحْرَامِ، وَصِيَامِ، وَحَيْضِ، وَنِفَاسِ، وَمَرَضِ، وَجَبِّ، وَغَنَةِ، وَرَثَتِي، وَظَهَارٍ، وَإِلَاءٍ، [٢٥٧ظ] وَاعْتِكَافٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، إِلَّا أَنْ لَا يَعْلَمَ بِهَا؛ كَأَغْمَى، وَطِفْلٍ، وَمَنْ لَا يُؤَلِّدُ لِمِثْلِهِ لَصِغَرِهِ، أَوْ كَانَتْ لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا لَصِغَرِهَا، أَوْ غَيْرَ مُطَاوِعَةٍ وَفَارَقَهَا فِي حَيَاتِهِ، فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَلَا يَكْمُلُ صَدَاقُهَا.

وَلَا تَجِبُ بِالْخُلُوةِ بِلَا وَطْءٍ فِي نِكَاحٍ مُجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ، فَارَقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا. وَإِنْ وَطَّعَهَا، ثُمَّ مَاتَ أَوْ فَارَقَهَا، اغْتَدَّتْ لَوَطْئِهِ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ مِنْذُ وَطَّعَهَا، كَالْمَزْنِيِّ بِهَا مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ. وَلَا^(٣) بِتَحْمِيلِهَا مَاءَ الرَّجُلِ، وَلَا

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) فى م: «فعليه».

(٣) أى: ولا تجب العدة بتحميلها ماء الرجل...

بِالْقُبْلَةِ ، وَاللَّمْسِ مِنْ غَيْرِ خُلُوةٍ .

وَتَجِبُ عَلَى الذَّمِّيَّةِ مِنَ الذَّمِّ وَالْمُسْلِمِ وَلَوْ لَمْ تُكُنْ مِنْ دِينِهِمْ ، وَعِدَّتُهَا كَعِدَّةِ الْمُسْلِمَةِ .

وَتَجِبُ^(١) عَلَى مَنْ وَطِئَتْ ، مُطَاوَعَةً كَانَتْ أَوْ مُكْرَهَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَاطِئُ لَا يُؤَلِّدُ لِمِثْلِهِ لِصِغَرِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ .

وَالْمُعْتَدَاتُ سِتٌّ : إِحْدَاهُنَّ ، أُولَاتُ الْأَحْمَالِ ، أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ، خَرَائِرُ كُنَّ أَوْ إِمَاءٌ ، مُسْلِمَاتٍ أَوْ كَافِرَاتٍ ، مِنْ^(٢) فُرْقَةِ الْحَيَاةِ أَوْ الْمَمَاتِ ، وَلَا تَنْقَضِي عِدَّتُهَا إِلَّا بِوَضْعِ كُلِّ الْحَمْلِ وَلَوْ لَمْ تَطْهُرْ وَتَغْتَسِلَ مِنْ نِفَاسِهَا ، لَكِنْ إِنْ تَزَوَّجَتْ فِي مُدَّةِ النَّفَاسِ ، حُرْمَ وَطْئِهَا حَتَّى تَطْهُرَ ، فَلَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الْوَلَدِ ، فَهِيَ فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَنْقَضِيَ بَاقِيَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَحَتَّى يَنْقَضِيَ بَاقِي الْأَخِيرِ ، فَإِنْ وَضَعَتْ وَلَدًا ، وَشَكَّتْ فِي وُجُودِ ثَانٍ ، لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُهَا حَتَّى تَزُولَ الرَّيَّةُ ، وَتَتَيَقَّنَ^(٣) أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مَعَهَا وَلَدٌ^(٤) .

وَالْحَمْلُ الَّذِي تَنْقَضِي بِهِ الْعِدَّةُ مَا^(٥) تَصِيرُ بِهِ الْأُمُّ أُمًّا وَلَدٍ ، وَهُوَ مَا يَبْيِّنُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ؛ كِرَاسٍ ، وَرِجْلٍ ، فَإِنْ وَضَعَتْ مُضْغَةً لَا

(١) بعده في م : «العدة» .

(٢) في م : «عن» .

(٣) في الأصل : «يتيقن» .

(٤) في م : «حمل» .

(٥) سقط من : م .

يَبَيِّنُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَذَكَرَ ثِقَاتٍ مِنَ النِّسَاءِ أَنَّهُ مَبْدَأُ خَلْقِ آدَمِيِّ ، لَمْ تَنْقُضِ بِهِ الْعِدَّةُ . وَكَذَا لَوْ أُلْقَتْ نُطْقَةٌ ، أَوْ دَمًا ، أَوْ عَلَقَةٌ ، لَكُنْ لَوْ وَضَعَتْ مُضْعَةً لَمْ يَبَيِّنْ فِيهَا الْخَلْقُ ، فَشَهِدَتْ ثِقَاتٌ مِنَ الْقَوَائِلِ أَنَّ فِيهَا صُورَةَ خَفِيَّةً بَانَ بِهَا أَنَّهَا خِلْقَةُ آدَمِيِّ ، انْقَضَتْ بِهِ الْعِدَّةُ .

وَإِنْ أَتَتْ بَوْلِدٌ لَا يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ ؛ كَامْرَأَةٍ صَغِيرٍ لَا يُوَلَّدُ لِمِثْلِهِ ، وَخَصِيٍّ مَحْبُوبٍ ، وَمُطَلَّاقَةٍ عَقِبَ عَقْدٍ ، وَمَنْ أَتَتْ بِهِ لَدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ عَقْدٍ عَلَيْهَا وَعَاشَ ، أَوْ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْذُ مَاتَ أَوْ بَانَ مِنْهُ ^(١) ، أَوْ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا إِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً ، لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا بِهِ ، وَتَعْتَدُّ بَعْدَهُ عِدَّةً وَفَاةً أَوْ عِدَّةً فِرَاقٍ حَيْثُ وَجَبَتْ .

وَأَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَغَالِيهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ ^(٢) ، وَأَكْثَرُهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ، وَأَقْلُ مَا يَبَيِّنُ بِهِ الْوَلَدُ أَحَدٌ وَثَمَانُونَ يَوْمًا .

فصل : الثانية ، المتوفى عنها زوجها ، ولو طفلاً أو ^(٣) طفلة لا يُوَلَّدُ لِمِثْلِهَا ، وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَتَعْتَدُّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ لَيَالٍ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ ، إِنْ كَانَتْ حُرَّةً ، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً نِصْفَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا مِنْ غَيْرِهِ ^(٤) ، اعْتَدَّتْ لِلزَّوْجِ بَعْدَ وَضْعِ الْحَمْلِ . وَمُعْتَقٌ بَعْضُهَا بِالْحِسَابِ مِنْ عِدَّةِ حُرَّةٍ وَأَمَةٍ ، وَيُجْبَرُ الْكَسْرُ . وَإِنْ مَاتَ زَوْجُ الرَّجْعِيَّةِ فِي عِدَّتِهَا ، اسْتَأْنَفَتْ عِدَّةً وَفَاةً مِنْ حِينَ مَوْتِهِ ، وَسَقَطَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ .

(١) زيادة من : م .

(٢) سقط من : د ، ز ، س .

(٣) في ز : « ولو » .

(٤) كَامْرَأَةٍ صَغِيرٍ لَا يُوَلَّدُ لِمِثْلِهِ ، وَخَفِيٍّ ، وَمَحْبُوبٍ ... إِلَى آخِرِهِ ، كَمَا تَقْدُمُ .

وإذا قُتِلَ الْمُتَرَدُّ فِي عِدَّةِ امْرَأَتِهِ، اسْتَأْنَفَتْ عِدَّةَ وَفَاةٍ^(١). ولو أَسْلَمَتْ
امْرَأَةٌ كَافِرًا، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، انْتَقَلَتْ إِلَى عِدَّةِ وَفَاةٍ^(٢) فِي قِيَاسِ
الَّتِي قَبْلَهَا.

وإن طَلَّقَهَا فِي الصُّحَّةِ بَائِنًا، ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا، لَمْ تَنْتَقِلْ عَنْهَا، وَإِنْ
كَانَ الطَّلَاقُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، اغْتَدَّتْ أَطْوَلَ الْأَجَلَيْنِ^(٣)؛ عِدَّةُ طَلَاقٍ،
وَعِدَّةُ وَفَاةٍ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَا تَرْتُهُ؛ كَالْأَمَةِ، أَوِ الْحُرَّةِ يُطَلِّقُهَا الْعَبْدُ، أَوِ
الذَّمِّيَّةِ يُطَلِّقُهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تَكُونَ هِيَ سَالَتَهُ الطَّلَاقَ أَوِ الْخُلْعَ، أَوْ فَعَلَتْ مَا
يَفْسُخُ نِكَاحَهَا، فَتَعْتَدُ لِلطَّلَاقِ [٢٥٨و] لَا غَيْرُ.

وإن كَانَتِ الْمُطَلَّقةُ مُبْهَمَةً، أَوْ مُعَيَّنَةً ثُمَّ أَنْسِيَهَا، ثُمَّ مَاتَ، اغْتَدَّتْ كُلُّ
وَاحِدَةٍ الْأَطْوَلَ مِنْهُمَا مَا لَمْ تُكُنْ حَامِلًا. وإن مَاتَ الْمَرِيضُ الْمُطَلَّقُ فِي
مَرَضِهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا؛ بِالْحَيْضِ، أَوِ بِالشُّهُورِ، أَوْ بِوَضْعِ الْحَمْلِ، أَوْ
كَانَ طَلَاقُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ لِمَوْتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ وُجُودُ الْحَيْضِ
فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ.

وإن اِزْتَابَتِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا؛ لظُهُورِ^(٤) أَمَارَاتِ الْحَمْلِ؛ مِنَ الْحَرَكَةِ،
وَانْتِفَاحِ الْبَطْنِ، وَانْقِطَاعِ الْحَيْضِ، وَتُرُودِ اللَّبَنِ مِنْ^(٥) تَذْيِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ،
قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ وَلَوْ بَعْدَ فَرَاغِ شُهُورِ الْعِدَّةِ، لَمْ تَزَلْ فِي عِدَّةٍ حَتَّى تَزُولَ

(١) فِي م: «وفاة».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «مِنْ».

(٣) فِي م: «كَظُهُور».

(٤) سَقَطَ مِنْ: د، وَفِي ز: «فِي».

الرَّيَّةُ . وَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ ذَلِكَ ، لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ ، وَلَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْحَمْلِ ،
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ ، لَمْ يَفْسُدْ نِكَاحُهَا ، وَلَمْ يَحِلَّ وَطْؤُهَا حَتَّى تَزُولَ
الرَّيَّةُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ وَبَعْدَ الْعَقْدِ ، لَمْ يَفْسُدْ أَيْضًا ، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِوَلَدٍ ،
وَالْمُرَادُ : وَيَعِيشُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ نِكَاحِهَا ، فَيَفْسُدَ فِيهِمَا .

وَإِنْ مَاتَ عَنْ امْرَأَةٍ نِكَاحُهَا فَاسِدٌ ، كَالنِّكَاحِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ
وَفَاقَةٌ .

فصل : الثالثة ، ذَاتُ الْقَرْءِ^(١) الْمَفَارَقَةُ فِي الْحَيَاةِ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا ؛
بَطْلَاقٍ ، أَوْ خُلْعٍ ، أَوْ لِعَانٍ ، أَوْ رِضَاعٍ ، أَوْ فَسْخٍ بِعَيْبٍ ، أَوْ إِعْسَارٍ ، أَوْ
إِغْتِنَاقٍ^(٢) ، أَوْ اخْتِلَافٍ دِينٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ^(٣) إِنْ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ
بَعْضُهَا ، وَقَرَّانَ إِنْ كَانَتْ أَمَةً .

وَالْقَرْءُ^(٤) الْحَيْضُ . وَلَا يُغْتَدُّ بِالْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا .

وَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ : وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ . أَوْ : فِي أَوَّلِهِ . وَقَالَتْ : بَلْ
فِي الطُّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ . أَوْ قَالَ : انْقَضَتْ حُرُوفُ الطَّلَاقِ مَعَ انْقِضَاءِ الطُّهْرِ ،
فَوَقَعَ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ . وَقَالَتْ : بَلْ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا .

وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ، لَمْ تَحِلَّ لِلْأَزْوَاجِ حَتَّى تَغْتَسِلَ ، وَإِنْ

(١) فِي م : « الْقَرْءُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « تَحْتَ عَبْدٍ » .

(٣) فِي م : « وَإِنْ » .

(٤) فِي د ، س : « الْقَرْءُ » .

فَرَطَتْ فِي الْاِغْتِسَالِ مُدَّةً طَوِيلَةً، وَتَنْقَطِعُ بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ بِانْقِطَاعِهِ، وَتَقْدَمُ فِي الرَّجْعَةِ.

فصل : الرابعة ، المفارقة في الحياة ولم تحض ؛ لإياس أو صغير ، فعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً ، ^(١) «ولو» أُمٌ وَلَدٌ ، شَهْرَانِ ، وَمَنْ بَعْضُهَا حُرٌّ بِالْحِسَابِ . وَالْاِئْتِدَاءُ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ الطَّلَاقُ ، سَوَاءٌ كَانَ فِي اللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ ، أَوْ فِي أَثْنَائِهِمَا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى مِثْلِهِ ، فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ، اِغْتَبِرَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بِالْأَهْلِةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَائِهِ ، اِغْتَدَّتْ بِقِيَّتِهِ وَشَهْرَيْنِ بِالْأَهْلِةِ ، وَمِنْ الثَّالِثِ تَمَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا تَكْمِلَةَ الْأَوَّلِ .

وَحَدُّ الْإِيَّاسِ خَمْسُونَ سَنَةً ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ ؛ لَا حَدًّا لِأَكْثَرِ سِنِّهِ .

وَأِنْ حَاضَتِ الصَّغِيرَةُ فِي عِدَّتِهَا وَلَوْ قَبْلَ انْقِضَائِهَا بِلَحْظَةٍ ، اِئْتَدَتْهَا بِالْقُرْءِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا بِالشُّهُورِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ ، لَمْ يُلْزَمْهَا اسْتِغْنَائُهَا . وَإِنْ يَحْسَبُ ذَاتُ الْقُرْءِ ^(٢) فِي عِدَّتِهَا ، اِئْتَدَتْ عِدَّةَ آيَسَةٍ ، فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ مِنَ الزَّوْجِ ، سَقَطَ حُكْمُ مَا مَضَى ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَا رَأَتْهُ مِنَ الدَّمِ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا . وَإِنْ عَتَقَتِ الْأُمَةُ الرَّجْعِيَّةُ فِي عِدَّتِهَا ، بَنَتْ عَلَى عِدَّةٍ حُرَّةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا ، بَنَتْ عَلَى عِدَّةِ أُمَةٍ . وَإِنْ عَتَقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، اِغْتَدَّتْ عِدَّةَ حُرَّةٍ .

فصل : الخامسة ، مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَوْ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ ، لَا

(١ - ١) فِي م : «أَوْ» .

(٢) فِي د ، ز ، س : «الْقُرْءِ» .

تَذِرِي مَا رَفَعَهُ ، "فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً" ^(١) اِغْتَدَّتْ سَنَةً ؛ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ لِلْحَمَلِ ،
وِثْلَاثَةَ لِلْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُبْنَى عِدَّةٌ عَلَى عِدَّةٍ أُخْرَى ، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً ، فَبِأَحَدٍ
عَشَرَ شَهْرًا . فَإِنْ عَادَ الْحَيْضُ إِلَى الْحُرَّةِ أَوْ الْأَمَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، وَلَوْ فِي
آخِرِهَا ، لَزِمَ ^(٢) الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ عَادَ بَعْدَ مُضِيِّهَا ، [٢٥٨ظ] وَلَوْ قَبْلَ
نِكَاحِهَا ، لَمْ تَنْتَقِلْ . فَإِنْ كَانَ ^(٣) عَادَةُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَتْبَاعَدَ مَا بَيْنَ حَيْضَتَيْهَا ^(٤) ،
لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهَا إِلَّا بِثَلَاثِ حَيْضٍ وَإِنْ طَالَتْ .

وَعِدَّةُ الْجَارِيَةِ الَّتِي أُذِرَكَتْ وَلَمْ تَحِضْ ، ^(٥) وَالْمُسْتَحَاضَةُ النَّاسِيَةُ ^(٦) ،
وَالْمُسْتَحَاضَةُ الْمُجْتَدَّةُ ، ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَالْأَمَةُ شَهْرَانِ ، وَإِنْ كَانَتْ لَهَا ^(٧) عَادَةٌ
أَوْ تَمَيِّزٌ ، عَمِلْتُ بِهِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ ،
فَمَضَى لَهَا شَهْرَانِ بِالْهِلَالِ وَسَبْعَةُ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ الثَّالِثِ ، فَقَدْ انْقَضَتْ
عِدَّتُهَا ، وَإِنْ عَلِمْتُ أَنَّ لَهَا حَيْضَةً فِي كُلِّ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ وَنَحْوِهِ ،
وَنَسِيتُ وَقْتُهَا ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَثْنَالٍ ذَلِكَ .

وَإِنْ عَرَفْتُ مَا رَفَعَهُ ؛ مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ رَضَاعٍ ، أَوْ نِفَاسٍ ، فَلَا تَزَالُ فِي
عِدَّةٍ حَتَّى يَعُودَ الْحَيْضُ فَتَعْتَدُ بِهِ ، أَوْ تَبْلُغَ سِنَ آيسَةٍ فَتَعْتَدُ عِدَّتَهَا . وَعَنْهُ ،
تَنْتَظِرُ زَوَالَهُ . ثُمَّ إِنْ حَاضَتْ اِغْتَدَّتْ بِهِ ، وَإِلَّا اِغْتَدَّتْ بِسَنَةٍ .

(١ - ١) زيادة من : ز .

(٢) في ز ، م : «لزمها» .

(٣) في م : «عاد و» .

(٤) في الأصل ، س : «حيضتها» .

(٥ - ٥) سقط من : م .

(٦) سقط من : م .

فصل : السادسة ، امرأة المفقود الذى انقطع خبره لعيبه ظاهرها
 الهلاك ؛ كالذى يُفقد من بين أهله ، أو يُخرج إلى الصلاة فلا يرجع ، أو
 يضي إلى مكان قريب ليضي حاجة^(١) ويرجع ، فلا يظهر له خبر ، أو
 يفقد فى مفارقة ، أو بين الصفتين إذا قتل قوم ، أو من غرق مراكبه ، ونحو
 ذلك ، فإنها تزويج أربع سنين ولو كانت أمة ، ثم تعتد للوفاة أربعة أشهر
 وعشرا ، والأمة شهران وخمسة أيام . وفى «التنقيح» : كحرة . وهو
 سهو .

ولا يفتقر الأمر إلى حاكم ليحكم بضرب المدة ، وعدة الوفاة ،
 والفرقة ، ولا إلى طلاق ولي زوجها بعد اغتداها ، فلو مضت المدة
 والعدة ، تزويج . وإذا حكم الحاكم^(٢) بالفرقة ، أو فرغت المدة ، نفذ
 الحكم فى الظاهر^(٣) دون الباطن^(٤) ، فلو طلق الأول ، صبح طلاقه ؛ لبقاء
 نكاحه ، وكذا لو ظاهر منها ، ونحوه . ولو تزويج امرأته قبل الزمان
 المعتبر ، ثم تبين أنه كان ميتا ، أو أنه^(٥) طلقها قبل ذلك بمدة تنقض فيها
 العدة ، لم يصح النكاح .

وإذا تزويجت واعتدت ، ثم تزويجت ، ثم قديم زوجها الأول قبل وطء
 الثانى ، ردت إليه ، ولا صداق على الثانى ، وإن كان بعده ، خيّر الأول

(١) فى م : « حاجته » .

(٢) فى م : « الحكم » .

(٣ - ٢) سقط من : م .

(٤) بعده فى م : « كان » .

بَيْنَ أَخْذِهَا بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَلَوْ لَمْ يُطْلَقِ^(١) الثَّانِي، نَصًّا، وَيَطَأُ بَعْدَ عِدَّتِهِ،
وَيَسَنَ تَزْوِجَهَا مَعَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ عَقْدٍ. وَاخْتَارَ الْمَوْفُقُ التَّجْدِيدَ.
انْتَهَى. وَيَأْخُذُ الْأَوَّلُ^(٢) قَدَرُ الصَّدَاقِ الَّذِي أُعْطَاهَا هُوَ مِنَ الثَّانِي،
وَيَزْجِعُ الثَّانِي عَلَى الزَّوْجَةِ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ. وَإِنْ رَجَعَ الْأَوَّلُ بَعْدَ مَوْتِهَا، لَمْ
يَرِثْهَا، وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ مَوْتِ الثَّانِي، وَرِثَتْهُ، وَاعْتَدَّتْ، وَرَجَعَتْ إِلَى
الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا مَنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ لَغَيْبَةِ ظَاهِرِهَا السَّلَامَةِ؛ كَسَفَرِ التَّاجِرِ فِي غَيْرِ
مَهْلَكَةٍ، وَإِبَاقِ الْعَبْدِ، وَطَلَبِ الْعِلْمِ، وَالسِّيَاحَةِ، وَالْأَسْرِ، وَسَفَرِ الْفُرْجَةِ
وَنَحْوِهِ، فَإِنَّ امْرَأَتَهُ تَتَزَوَّجُ تَمَامَ تِسْعِينَ سَنَةً مِنْ يَوْمِ وُلْدِ، ثُمَّ تَعْتَدُّ عِدَّةَ
الْوَفَاةِ، ثُمَّ تُحِلُّ. وَتَقْدَمُ فِي بَابِ مِيرَاثِ الْمَقْوودِ.

وَإِنْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ غَيْرَ مُنْقَطِعَةٍ، يُعْرِفُ خَبْرَهُ، وَيَأْتِي كِتَابُهُ، فَلَيْسَ
لَامِرَاتِهِ أَنْ تَتَزَوَّجَ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّرَ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ، فَلَهَا الْفَسْخُ، لَا
بِتَعَدُّرِ الْوَطْءِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِغَيْبَتِهِ الْإِضْرَارَ بِتَزْوِجِهِ^(٣)، فَإِنْ قَصَدَهُ، فَلَهَا
الْفَسْخُ بِهِ إِذَا كَانَ سَفَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

وَمَنْ ظَهَرَ مَوْتُهُ بِاسْتِيفَاضَةٍ، كَأَنْ تَظَاهَرَتِ الْأَخْبَارُ بِمَوْتِهِ، أَوْ بَيِّنَةٌ،
فَاعْتَدَّتْ زَوْجَتُهُ لِلْوَفَاةِ، أُبَيِّحَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، فَإِنْ عَادَ زَوْجُهَا بَعْدَ ذَلِكَ،
فَكَمْفَقُودٍ؛ يُخَيَّرُ زَوْجُهَا بَيْنَ أَخْذِهَا، وَتَزْوِجِهَا وَلَهُ الصَّدَاقُ، وَلَهُ تَضْمِينُ

(١) فِي ز: «يُطْلَقُهَا».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٣) سَقَطَ مِنْ: ز.

الْبَيْتَةُ مَا تَلَفَ مِنْ مَالِهِ، ^(١) «وَلَهُ تَضْمِينٌ مُتْلِفِهِ، وَتَضْمَنُ» الْبَيْتَةُ مَهْرُ
الثَّانِي ^(٢).

وإن اختارت امرأة المفقود المقام والصبر حتى يتبين أمره، فلها النفقة
من ماله مادام حيا، فإن تبين أنه مات أو فارقها، رُجِعَ عليها ^(٣) بما بعد
ذلك من النفقة. [٢٥٩] وإن ضرب لها حاكم مدة الترضيص، فلها فيها
النفقة لا في العدة. وإن تزوجت، أو فرق الحاكم بينهما، سقطت، فإن
قدم الزوج بعد ذلك ورُدَّتْ إليه، عادت نفقتها من حين الرد.

وإذا تزوج امرأة ولد من غيره، وليس للولد ولد ولا ولد ابن ولا
أب ولا جد، وهي غير آيسة، فمات، اغتزلها الزوج وجوبا حتى تحيض أو
يتبين حملها؛ لأن حملها يرثه، فإن لم يفعل، وأتت بولد قبل سته أشهر،
ورث، وإن أتت به بعدها من حين وطئها بعد موت الولد، لم يرث.

ومن طلقها زوجها، أو مات عنها وهو غائب عنها، فعدتها من يوم
مات أو طلق، وإن لم تجنب ما تجنبه المعتدة. وإن أقر الزوج أنه طلقها من
مدة تزيد على العدة، إن كان فاسقا أو مجهول الحال، لم يقبل قوله في
انقضاء العدة التي فيها حق الله، وإن كان عدلا غير متهم؛ مثل أن كان
غائبا فلما حضر أخبرها أنه طلق من كذا وكذا، فتعتد من حين الطلاق،
كما لو قامت به بيته.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في د، ز: «تضمن».

(٣) في م: «عليها».

وعِدَّةٌ مَوْطُوعَةٌ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَى كَمُطَلَّقَةٍ، إِلَّا أَمَةً غَيْرَ مُزَوَّجَةٍ، فَبَحْيُضَةٍ.
وإنْ وُطِّقَتْ^(١) زَوْجَتُهُ أَوْ سُرِّيَّتُهُ^(٢) بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَى، حُرِّمَتْ حَتَّى تَعْتَدَّ الزَّوْجَةَ،
وَتُسْتَبْرَأَ السَّرِيَّةُ، وَلَهُ الْاسْتِمْتَاعُ مِنْهُمَا بِمَا دُونَ الْفَرْجِ.

فصل: وإنْ وُطِّقَتْ مُعْتَدَّةٌ بِشُبْهَةٍ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ، فُزِقَ بَيْنَهُمَا،
وَأَتَمَّتْ عِدَّةَ الْأَوَّلِ، وَلَا يُحْتَسَبُ مِنْهَا مُدَّةٌ مُقَامِيهَا عِنْدَ الْوَاطِئِ الثَّانِي^(٣).
وَلَهُ رَجْعَةٌ رَجْعِيَّةٌ فِي مُدَّةٍ تَبَيَّنَتْ عِدَّتُهُ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةُ مِنَ الْوَاطِئِ. وَإِنْ
كَانَتْ بَائِثًا، فَأَصَابَهَا الْمُطْلَقُ عَمْدًا، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ أَصَابَهَا بِشُبْهَةٍ،
اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةُ لِلْوَطْءِ، وَدَخَلَتْ فِيهَا بَقِيَّةُ الْأَوَّلَى. وَإِنْ وُطِّقَتْ امْرَأَةٌ
بِشُبْهَةٍ، ثُمَّ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا رَجْعِيًّا، اغْتَدَّتْ لَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ اغْتَدَّتْ لِلشُّبْهَةِ.

وَكُلُّ مُعْتَدَّةٍ مِنْ غَيْرِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ؛ كَالزَّانِيَةِ، وَالْمَوْطُوعَةِ بِشُبْهَةٍ، أَوْ
فِي^(٤) نِكَاحٍ فَاسِدٍ، قِيَاسُ الْمَذْهَبِ تَحْرِيمُهَا عَلَى الْوَاطِئِ وَغَيْرِهِ فِي الْعِدَّةِ.
قَالَ الشَّارِحُ. وَقَالَ الْمُؤَفِّقُ: وَالْأَوَّلَى جِلُّ^(٤) نِكَاحِهَا لَمَنْ هِيَ مُعْتَدَّةٌ مِنْهُ إِنْ
كَانَ يُلْحَقُهُ نَسَبٌ وَلَدِهَا، وَالْأَوَّلَى فَلَا. وَتَقَدَّمَ فِي الْحُرْمَاتِ فِي النِّكَاحِ، إِنْ لَمْ
يَلْزَمْهَا عِدَّةٌ مِنْ غَيْرِهِ. وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، وَيَجِبُ أَنْ
يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. وَتَسْقُطُ نَفَقَةُ الرَّجْعِيَّةِ وَسُكْنَاهَا عَنِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ لَشُؤْرِهَا،
وَلَمْ تَنْقَطِعْ عِدَّتُهَا حَتَّى يَطَأَ الثَّانِي، ثُمَّ إِذَا فَارَقَهَا بَنَتْ عَلَى عِدَّتِهَا مِنْ

(١ - ١) فِي م: «زوجة أو سرية».

(٢) زيادة من: م.

(٣) سقط من: م.

(٤) بعده في م: «على».

الأول، واستأنفت العدة من الثاني. وإن أتت بولدٍ من أحدهما^(١)، انقضت عدتها به منه، ثم اعتدت للآخر. وإن أمكن أن يكونَ منهما، أرى القافةَ معهما، فألحقَ بمنَ ألحقوه به منهما، وانقضت عدتها به^(٢) منه، واعتدت للآخر^(٣)، وإن ألحقته بهما لحق بهما، وانقضت عدتها به منهما، وإن نفته عنهما، أو أشكلَ عليها^(٤)، أو لم تُوجد قافةٌ، ونحوه، اعتدت بعدَ وضعه بثلاثة قروء، وللثاني أن ينكحها بعدَ انقضاءِ العِدَّتَيْنِ.

وإن وطئ رجلان امرأةً بشبهةٍ أو زنى، فعليهما عِدَّتَانِ لهما.

وإذا تزوج مُعتدةً وهما عالمان بالعدة، وبتحريم النكاح فيها، ووطئها فيها، فهما زانيان، عليهما حدُّ الزنى، ولا مهرٌ لها إن لم تكن أمةً، ولا يلحقه النسبُ، وإن كانا جاهِلَيْنِ بالعدة أو التحريم، ثبت النسبُ، وانتفى الحدُّ، ووجب المهرُ، وإن عليم هو دونها، فعليه الحدُّ والمهرُ،^(٥) ولا يلحقه النسبُ^(٦)، وإن عِلِمَتْ هي دونه، فعليها الحدُّ، ولا مهرٌ لها، ويلحقه النسبُ.

فصل: وإن طلقها واحدةً، فلم تنقضِ عدتها حتى طلقها ثانيةً، بنث على ما مضى من العدة، وإن راجعها، ثم طلقها بعدَ دُخُولِهِ بها أو قبله، استأنفت العدة، كفسخها بعدَ الرجعة بعثي أو غيره. وإن طلقها بائناً، ثم

(١) بعده في م: «عينا».

(٢) - ٢) سقط من: م.

(٣) في ز: «عليهما».

نَكَحَهَا فِي عِدَّتِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا فِيهَا^(١) قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا^(٢)، بَنَتْ عَلَى مَا مَضَى.

فصل: وَيَلْزَمُ الْإِحْدَاثُ فِي الْعِدَّةِ^(٣) كُلُّ [٢٥٩ ظ] مُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطْ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَيُتَاحُ لِبَائِنٍ، وَيَحْرُمُ فَوْقَ ثَلَاثٍ عَلَى مَيْتٍ غَيْرِ زَوْجٍ، وَلَا يَجِبُ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ. وَالْمُسْلِمَةُ وَالذَّمِّيَّةُ، وَالْمُكَلَّفَةُ وَغَيْرُهَا فِيهِ سَوَاءٌ.

وَهُوَ اجْتِنَابُ مَا يَدْعُو إِلَى جَمَاعِهَا، وَيُرْغَبُ فِي النَّظَرِ إِلَيْهَا وَيُحَسِّنُهَا؛ مِنْ زَيْتَةٍ وَطِيبٍ، وَلَوْ فِي دُهْنٍ؛ كَدُهْنٍ وَزَيْدٍ، وَنَفْسَجٍ، وَيَاسَمِينٍ، وَبَانٍ وَغَيْرِهَا^(٤)، لَكِنْ لَهَا أَنْ تَجْعَلَ فِي فَرْجِهَا طَيِّبًا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْحَيْضِ. وَلَا بَأْسَ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ؛ كَزَيْتٍ، وَشَيْرَازٍ، وَصَبْرِ^(٥) - فِي غَيْرِ وَجْهِ - وَسَنَنِ.

وَيَحْرُمُ أَنْ تَخْتَضِبَ، وَأَنْ تُحَمَّرَ وَجْهَهَا، وَأَنْ تُبَيِّضَهُ بِأَسْفِيدَاجٍ^(٦) الْعَرَائِسِ، وَأَنْ تَجْعَلَ عَلَيْهِ صَبْرًا يُصْفِّرُهُ^(٧)، وَأَنْ تَنْقُشَ وَجْهَهَا^(٨) وَيَدَيَّهَا^(٩)، وَأَنْ تُحِفَّ^(١٠) وَجْهَهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُحَسِّنُهَا. وَأَنْ تَكْتَحِلَ بِإِيمِدٍ وَلَوْ

(١) سقط من: م.

(٢) في ز: «عدة».

(٣) في م: «نحوه».

(٤) الصبر: عصارة شجر مر.

(٥) الأسفيداج: رماد الرصاص. معرب اسفيدآب، وأصل معناه الماء الأبيض. الألفاظ الفارسية المعربة ١٠.

(٦) في د، س، م: «بصفرة».

(٧ - ٧) سقط من: م.

(٨) في م: «تخضب».

كانت سَوْدَاءَ ، إِذَا اخْتَاَجَتْ لِلتُّدَاوِي ، فَتَكْتَحِلُ لَيْلًا وَتَمْسَحُهُ نَهَارًا ، وَيُبَاخُ
بَثْوِيَّتَا^(١) ، وَعَنْزُرُوت^(٢) ، وَنَحْوَهُمَا ؛ كَتَنْظِيفِ وَتَقْلِيمِ أَظْفَارِ ، وَتَنْفِ إِبْطِ ،
وَحَلْقِ شَعْرِ مَنْدُوبٍ أَخَذَهُ ، وَاغْتِسَالِ بَيْذِرِ ، وَامْتِشَاطِ ، وَدُخُولِ حَمَّامِ .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا الثِّيَابُ الْمُصَبَّغَةُ لِلتَّحْسِينِ ؛ كَالْمَعْصَفِرِ ، وَالْمَزْعَفَرِ ،
وَالْأَخْمَرِ ، وَالْأَزْرَقِ وَالْأَخْضَرِ الصَّافِيَيْنِ ، وَالْأَصْفَرِ ، وَالْمُطَرِّزِ . وَالْحَلْيُ كُلُّهُ
حَتَّى الْخَاتَمِ ، وَالْحَلَقَةُ . وَمَا صُبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ نُسِجَ ، فَكَمْصُوبُغٍ بَعْدَ نَسِجِهِ .
وَلَا يَحْرُمُ الْأَبْيَضُ وَإِنْ كَانَ حَسَنًا ، وَلَوْ حَرِيرًا ، وَلَا الْمُلَوَّنُ لَدَفْعِ الْوَسْخِ ؛
كَالْكُحْلِيِّ ، وَالْأَسْوَدِ ، وَالْأَخْضَرِ الْمُسَبَّحِ ، وَلَا يَقَابُ ،^(٣) «وَبُرُوقُ»^(٤) .

وَيَجُوزُ لَهَا التَّزَيُّنُ فِي الْفُرْشِ وَالْبُشْطِ وَالشُّتُورِ وَأَثَاثِ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ
الْإِحْدَادَ فِي الْبَدَنِ ، لَا فِي الْفُرْشِ وَنَحْوِهَا^(٥) .

فصل : وَتَجِبُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ ، وَهُوَ الَّذِي
مَاتَ^(٥) زَوْجُهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ فِيهِ ، سَوَاءً كَانَ لَزُوجِهَا ، أَوْ بِإِجَارَةٍ ، أَوْ

(١) التوتيا : تكون في المعادن ، منها بيضاء ، ومنها إلى الخضرة ، ومنها إلى الصفرة مشرب
بحمرة ، وهي جيدة لتقوية العين . الجامع لمفردات الأدوية ١٤٣/١ - ١٤٥ .

(٢) في ز : «عنزروت» .

والعنزروت ، هو الأنزروت : وهو صمغ شجرة تنبت في بلاد فارس ، شبيهة بالكندر ، صغيرة
الحصى ، في طعمه مرارة ، ولونه إلى الحمرة ، تقطع الرطوبة السائلة في العين . الجامع لمفردات
الأدوية ٦٣/١ .

(٣) - (٣) سقط من : م .

(٤) في م : «نحوه» .

(٥) بعده في م : «فيه» .

عَارِيَّةً ، إِذَا تَطَلَّعَ الْوَرِثَةُ بِإِسْكَانِهَا فِيهِ ، أَوْ السُّلْطَانُ ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ ، وَإِنْ انْتَقَلَتْ إِلَى غَيْرِهِ ، لَزِمَهَا الْعَوْدُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ تَدْعُو الضَّرُورَةُ إِلَى خُرُوجِهَا مِنْهُ ، بَأَنْ يُحَوَّلَهَا مَالِكٌ ، أَوْ تَخْشَى عَلَى نَفْسِهَا مِنْ هَذِمٍ ، أَوْ غَرَقٍ ، أَوْ عَدُوٍّ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَخُرُوجِهَا لِحَقٍّ ، أَوْ لَا تَجِدَ مَا تُكْتَرَى بِهِ ، أَوْ لَا تَجِدَ إِلَّا مِنْ مَالِهَا . وَفِي « الْمَغْنَى » ، وَغَيْرِهِ : أَوْ يَطْلُبُ مِنْهَا فَوْقَ أَجْرَتِهِ ، فَتَسْقُطُ الشُّكْنَى ، وَتَسْكُنُ حَيْثُ شَاءَتْ .

وَلَا سْكْنَى لَهَا ، وَلَا نَفَقَةٌ فِي مَالِ الْمَيِّتِ ، وَلَا عَلَى الْوَرِثَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا ، وَلَهُمْ إِخْرَاجُهَا لِأَذَاهَا .

وَلَا تَخْرُجُ لَيْلًا وَلَوْ لِحَاجَةٍ بَلْ لَضَّرُورَةٍ ، وَلَهَا الْخُرُوجُ نَهَارًا لِحَوَائِجِهَا فَقَطْ ، وَلَوْ وَجَدَتْ مَنْ يَقْضِيهَا لَهَا ^(١) .

وَلَيْسَ لَهَا الْمَبِيتُ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا ، فَلَوْ تَرَكَتِ الْإِعْتِدَادَ فِي الْمَنْزِلِ ، أَوْ لَمْ تُحِجَّ ، غَصَّتْ ، وَتَمَّتِ الْعِدَّةُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ .

وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ فِي الْإِحْدَادِ وَالْإِعْتِدَادِ فِي مَنْزِلِهَا ، إِلَّا أَنْ سَكَنَاهَا فِي الْعِدَّةِ كَسَكَنَاهَا فِي حَيَاةِ زَوْجِهَا ؛ لِلسَّيِّدِ إِمْسَاكُهَا نَهَارًا ، وَيُؤَسِّلُهَا لَيْلًا ، فَإِنْ أَرْسَلَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، اغْتَدَّتْ زَمَانُهَا كُلُّهُ فِي الْمَنْزِلِ .

وَالْبَدَوِيَّةُ كَالْحَضَرِيَّةِ ؛ فَإِنْ انْتَقَلَتِ الْحِلَّةُ ^(٢) ، انْتَقَلَتْ مَعَهُمْ ، وَإِنْ انْتَقَلَ غَيْرُ أَهْلِ الْمَرْأَةِ ، لَزِمَهَا الْمَقَامُ مَعَ أَهْلِهَا ، وَإِنْ انْتَقَلَ أَهْلُهَا انْتَقَلَتْ مَعَهُمْ ، إِلَّا أَنْ

(١) زِيَادَةُ مِنْ : م .

(٢) الْحِلَّةُ : الْقَوْمُ النَّزُولُ ، وَجَمَاعَةُ بِيُوتِ النَّاسِ ، أَوْ مِثْلُ بَيْتٍ .

يَبْقَى مِنَ الْحِلَّةِ مَنْ^(١) لَا تَخَافُ عَلَى نَفْسِهَا مَعَهُمْ، فَتُخَيَّرُ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالرَّحِيلِ. وَإِنْ هَرَبَ أَهْلُهَا فَخَافَتْ، هَرَبَتْ مَعَهُمْ، فَإِنْ أَمِنَتْ، أَقَامَتْ لِقَضَاءِ الْعِدَّةِ فِي مَنْزِلِهَا.

وَأِنْ مَاتَ صَاحِبُ الشَّفِيفَةِ، وَامْرَأَتُهُ فِيهَا، وَلَهَا مَسْكَنٌ فِي الْبَرِّ، فَكُمُسَافِرَةٌ فِي الْبَرِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَسْكَنٌ سِوَاهَا، وَكَانَ لَهَا فِيهَا يَتٌ يُمَكِّنُهَا الشُّكْنَى^(٢) فِيهِ بَحِيثٌ لَا تَجْتَمِعُ مَعَ الرِّجَالِ، وَأَمَكَّنَهَا الْمُقَامُ فِيهِ بَحِيثٌ تَأَمَّنَ عَلَى نَفْسِهَا، وَمَعَهَا مَحْرَمُهَا، لَزِمَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِهِ^(٣). وَإِنْ كَانَتْ ضَيْقَةً، وَلَيْسَ مَعَهَا مَحْرَمٌ، أَوْ لَا يُمَكِّنُهَا الْإِقَامَةُ فِيهَا إِلَّا بَحِيثٌ تَخْتَلِطُ^(٤) مَعَ الرِّجَالِ، لَزِمَهَا الْإِثْقَالُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا.

وَإِذَا أُذِنَ لِلْمَرْأَةِ زَوْجُهَا فِي الثَّقَلَةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، أَوْ مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ، فَمَاتَ قَبْلَ خُرُوجِهَا مِنَ الدَّارِ أَوْ الْبَلَدِ [٢٦٠] قَبْلَ نَقْلِ مَتَاعِهَا مِنَ الدَّارِ أَوْ بَعْدَهُ، لَزِمَهَا الْإِغْتِدَادُ فِي الدَّارِ. وَإِنْ مَاتَ^(٥) بَعْدَ انْتِقَالِهَا إِلَى الثَّانِيَةِ، اِغْتَدَّتْ فِيهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ بَعْدَ وُصُولِهَا إِلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ. وَإِنْ مَاتَ^(٥) وَهِيَ بَيْنَ الدَّائِرَتَيْنِ أَوْ الْبَلَدَيْنِ، تُخَيَّرَتْ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ سَافَرَ بِهَا لَغَيْرِ الثَّقَلَةِ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ قَرِيبًا، وَهِيَ دُونَ مَسَافَةٍ

(١) فِي م: «مَا».

(٢) فِي م: «الْمَسْكَن».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) فِي ز: «تَحْفَظ».

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: د.

القَصْرِ، لَزِمَهَا الْعَوْدُ، وَإِنْ كَانَ فَوْقَهَا، خُيِّرَتْ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ، وَإِذَا مَضَتْ إِلَى مَقْصِدِهَا، فَلَهَا الْإِقَامَةُ حَتَّى تَقْضِيَ مَا خَرَجَتْ إِلَيْهِ، وَتَنْقُضِي^(١) حَاجَتَهَا؛ مِنْ تَجَاوِزَ أَوْ غَيْرِهَا.

وإن كان خُروجُها لثَزَمَةٍ أَوْ زِيَارَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ قَدَّرَ لَهَا مُدَّةً، أَقَامَتْ ثَلَاثًا. وَإِنْ كَانَ قَدَّرَ لَهَا مُدَّةً، فَلَهَا إِقَامَتُهَا، فَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهَا، أَوْ قَضَتْ حَاجَتَهَا، وَلَمْ يُمَكِّنْهَا الرُّجُوعُ لَخَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَتَمَّتِ الْعِدَّةَ فِي مَكَانِهَا، وَإِنْ أَمَكَّنْهَا الرُّجُوعُ لَكِنْ لَا يُمَكِّنْهَا الرُّجُوعُ إِلَى مَنْزِلِهَا حَتَّى تَنْقُضِي، لَزِمَتْهَا الْإِقَامَةُ فِي مَكَانِهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَصِلُ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ، لَزِمَهَا الْعَوْدُ لَتَأْتِي بِهِ فِي مَكَانِهَا.

وإن أَدِنَ لَهَا فِي الْحَجِّ، أَوْ كَانَتْ حَاجَةً إِلَى الْإِسْلَامِ، فَأُخْرِمَتْ بِهِ، ثُمَّ مَاتَ، فَخَشِيَتْ فَوَاتَ الْحَجِّ، مَضَتْ فِي سَفَرِهَا، وَإِنْ لَمْ تَخْشَ وَهِيَ فِي بَلَدِهَا، أَوْ قَرِيْبَةٍ يُمَكِّنُهَا الْعَوْدُ، أَقَامَتْ لَتَقْضِيَ الْعِدَّةَ فِي مَنْزِلِهَا، وَالْأَمْرُ فِي سَفَرِهَا. وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا حَاجَةٌ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَمَاتَ، لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ فِي مَنْزِلِهَا وَإِنْ فَاتَهَا الْحَجُّ. وَإِنْ أُخْرِمَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَهُ، وَأَمَكَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ بِأَنْ تَأْتِي بِالْعِدَّةِ فِي مَنْزِلِهَا وَتُحْجَّ، لَزِمَهَا الْعَوْدُ وَلَوْ تَبَاعَدَتْ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ، قَدَّمَتْ مَعَ الْبُعْدِ الْحَجَّ، مَعَ الْقُرْبِ الْعِدَّةَ، كَمَا لَوْ لَمْ تُكُنْ أُخْرِمَتْ. وَمَتَى كَانَ عَلَيْهَا فِي الرُّجُوعِ خَوْفٌ أَوْ ضَرَرٌ، فَلَهَا الْمَضِي فِي سَفَرِهَا، كَالْبَعِيدَةِ، وَمَتَى رَجَعَتْ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْهَا، أَتَتْ بِهِ فِي مَنْزِلِ زَوْجِهَا.

(١) فِي م: «تَقْضِي».

فصل : وَتَغْتَدُّ بَائِنٌ حَيْثُ شَاءَتْ مِنْ بَلَدِهَا فِي مَكَانٍ مَأْمُونٍ ، وَلَا تُسَافِرُ ، وَلَا تَبِيتُ إِلَّا فِي مَنْزِلِهَا وَجُوبًا ، فَلَوْ كَانَتْ دَارُ الْمَطْلُوقِ مُتَّسِعَةً لَهُمَا ، وَأَمَكَّنَهَا الشُّكْنَى فِي مَوْضِعٍ مُتَفَرِّدٍ ؛ كَالْحُجْرَةِ ، وَعُلُوِّ الدَّارِ ، وَبَيْنَهُمَا بَابٌ مُغْلَقٌ ^(١) ، وَسَكَنَ الزَّوْجُ فِي الْبَاقِي ، جَازَ ، كَمَا لَوْ كَانَا مُحْجَرَتَيْنِ مُتَّجَاوِرَتَيْنِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا بَابٌ مُغْلَقٌ ، وَلَهَا مَوْضِعٌ تَسْتَبِيرُ فِيهِ بِحَيْثُ لَا يَرَاهَا ، وَمَعَهَا مَحْرَمٌ تَحْفَظُ بِهِ ، جَازَ أَيْضًا .

وَلَوْ غَابَ مَنْ لَزِمَتْهُ الشُّكْنَى لَهَا ، أَوْ مَنَعَهَا مِنْهَا ، اكْتَرَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ ، أَوْ قَرَضَ ^(٢) أَجْرَتَهُ . وَإِنْ اكْتَرَتْهُ بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ حَاكِمٍ ، أَوْ بَدُونِهِمَا ؛ لِلتَّعْجِزِ عَنْ إِذْنِهِ ، رَجَعَتْ ، وَمَعَ الْقُدْرَةِ إِنْ نَوَتْ الرَّجُوعَ رَجَعَتْ ، وَلَوْ سَكَنْتْ مِلْكَهَا فَلَهَا أَجْرَتُهُ ، وَلَوْ سَكَنْتَهُ أَوْ اكْتَرَتْهُ مَحْضُورِهِ وَسُكُوتِهِ ، فَلَا أَجْرَةَ لَهَا .

وَلَيْسَ لَهُ الْخَلْوَةُ مَعَ امْرَأَتِهِ الْبَائِنِ إِلَّا مَعَ زَوْجَتِهِ ، أَوْ أُمِّتِهِ ، أَوْ مَحْرَمٍ أَحَدِهِمَا . وَإِنْ أَرَادَ إِسْكَانَ الْبَائِنِ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَصْلُحُ لَهَا ؛ تَحْصِينًا لِفِرَاشِهِ ، وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ ، لَزِمَهَا ذَلِكَ ، وَلَوْ لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَةٌ ؛ كَمُغْتَدَّةٍ لَشُبْهَةٍ ^(٣) ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ مُسْتَبْرَأَةٍ بَعِثَى .

وَحُكْمُ الرَّجْعِيَّةِ فِي الْعِدَّةِ حُكْمُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فِي لُزُومِ الْمَنْزِلِ .

(١) فِي م : « يَغْلُقُ » .

(٢) فِي م : « قَرَضَ » .

(٣) فِي د : « بِشَبْهَةٍ » .

بَابُ الْاِسْتِثْرَاءِ

وهو قَصْدُ عِلْمِ بَرَاءَةِ رَجُلٍ مِلْكٍ يَمِينٍ، مُحَدَّثًا أَوْ زَوَالًا، مِنْ حَمْلٍ
غَالِبًا، بِأَحَدٍ مَا يُسْتَثْرَأُ بِهِ .

إِذَا مَلَكَ - وَلَوْ طِفْلًا - أُمَةً يَبْتَيعُ، أَوْ هَبَّةً، أَوْ لَازِبًا، أَوْ سَبِيًّا، أَوْ
وَصِيَّةً، أَوْ غَنِيمَةً، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطْؤُهَا، وَلَا الْاِسْتِغْنَاءُ بِهَا
بِقُبْلَةٍ، وَنَظَرٍ لَشَهْوَةٍ، وَلَا بِمَا دُونَ فَزَجٍ، بِكَرٍّ كَانَتْ أَوْ تَبِيًّا، صَغِيرَةً يُوطَأُ
مِثْلُهَا أَوْ كَبِيرَةً، مِمَّنْ تَحْمِلُ أَوْ [٢٦٠ ط] مِمَّنْ لَا تَحْمِلُ، حَتَّى يَسْتَثْرِيَهَا،
وَسَوَاءٌ مَلَكَهَا مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، أَوْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ مَجْبُوبٍ، ^(١) أَوْ مِنْ
رَجُلٍ ^(٢) قَدْ اسْتَثْرَاهَا ثُمَّ لَمْ يَطْأَهَا .

وإن اشْتَرَى غَيْرَ مُزَوَّجَةٍ فَأَعْتَقَهَا قَبْلَ اسْتِثْرَائِهَا، لَمْ يَصِحَّ تَزْوُجُهَا بِهَا
قَبْلَهُ، وَلغَيْرِهِ نِكَاحُهَا قَبْلَ الْاِسْتِثْرَاءِ مَعَ الرِّقِّ وَالْعِتْقِ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ مَا وَطِئَ،
أَوْ وَطِئَ ثُمَّ اسْتَثْرَاهَا .

وَلَا يَجِبُ اسْتِثْرَاءُ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا، وَلَا بِمِلْكٍ أُتْنِيَ مِنْ أُتْنَى .
وإن اشْتَرَى زَوْجَتَهُ، أَوْ عَجَزَتْ مُكَاتَّبَتَهُ، أَوْ فَكَّ أُمَّتَهُ مِنَ الرُّهْنِ، أَوْ
أَسْلَمَتْ أُمَّتَهُ الْمَجْزُوعِيَّةُ أَوْ الْمُزْتَدَّةُ أَوْ الْوَتِيئَةُ الَّتِي حَاضَتْ عَنْهُ، أَوْ كَانَ هُوَ

(١ - ١) سقط من ز .

المُرْتَدَّ، فَأَسْلَمَ، أَوْ اشْتَرَى مُكَاتِبَهُ^(١) ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ، فَحِضْنَ عَنْدَهُ، ثُمَّ عَجَزَ، أَوْ زَوَّجَ السَّيِّدَ أُمَّتَهُ ثُمَّ طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ اشْتَرَى عَبْدُهُ التَّاجِرُ أُمَّةً فَاسْتَبْرَأَهَا^(٢)، ثُمَّ أَخَذَهَا سَيِّدُهُ، حَلَّتْ بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ فِي الزَّوْجَةِ لِيَعْلَمَ هَلْ حَمَلَتْ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ مَا اشْتَرَاهُ الْمُكَاتِبُ مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ بَعْدَ أَنْ حَاضَتْ عَنْدَهُ، وَأَخَذَهَا السَّيِّدُ لِعَجْزِهِ، لَزِمَهُ الْاسْتِبْرَاءُ.

وَإِنْ وَطِئَ الْمُشْتَرَى الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ حَمْلًا كَانَ مَوْجُودًا حِينَ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ الْبَائِعِ، انْقَضَى اسْتِبْرَاؤُهَا بِوَضْعِهِ. قَالَ أَحْمَدُ: وَلَا يُلْحَقُ بِالْمُشْتَرَى، وَلَا يَبِيْعُهُ، وَلَكِنْ يُعْتَقُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَرِكَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَزِيدُ فِي الْوَلَدِ. انْتَهَى.

وَيَحْرُمُ وَطْءُ مُسْتَبْرَأَةٍ زَمَنَ اسْتِبْرَائِهَا، فَإِنْ فَعَلَ، لَمْ يَنْقَطِعْ بِهِ، وَتَبَنَّى عَلَى مَا مَضَى، فَإِنْ حَمَلَتْ قَبْلَ الْحَيْضَةِ، اسْتَبْرَأَتْ بِوَضْعِهِ. وَإِنْ أَحْبَلَهَا فِيهَا وَقَدْ مَلَكَهَا حَائِضًا، فَكَذَلِكَ، وَفِي حَيْضَةِ ابْتِدَائِهَا عَنْدَهُ تَحِلُّ فِي الْحَالِ؛ لِجَلِّ مَا مَضَى حَيْضَةً.

وَإِنْ وُجِدَ اسْتِبْرَاءُ مُشْتَرٍ وَنَحْوَهُ فِي يَدِ بَائِعٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ يَدِ وَكَيْلِهِ بَعْدَ الشَّرَاءِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ، أَجْزَأُ. وَلَا يَكُونُ اسْتِبْرَاءٌ إِلَّا بَعْدَ مِلْكِ الْمُشْتَرَى لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ، فَلَوْ مَلَكَ بَعْضُهَا، ثُمَّ مَلَكَ بَاقِيَهَا، لَمْ يُحْتَسَبِ الْاسْتِبْرَاءُ إِلَّا مِنْ حِينَ مَلَكَ بَاقِيَهَا. وَإِنْ بَاعَ أُمَّتَهُ أَوْ وَهَبَهَا وَنَحْوَهُ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بِفَسْخٍ أَوْ غَيْرِهِ، حَيْثُ

(١) بعده في م: «من».

(٢) سقط من: م.

انْتَقَلَ الْمَلِكُ ، وَجَبَ اسْتِثْرَاؤُهَا وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ إِنْ افْتَرَقَا ، وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ .
وَتَقَدَّمَ فِي الْإِقَالَةِ . وَيَكْفِي اسْتِثْرَاءُ زَمَنِ خِيَارِ الْمُشْتَرِي .

وإن اشترى أمة مَرْوُجَةً ، فطَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَجَبَ اسْتِثْرَاؤُهَا ، ^(١) وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَهُ ، أَوْ مَاتَ ^(٢) ، أَوْ مَلَكَهَا مُعْتَدَّةً ، أَوْ زَوْجَ أُمَّتِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ ، ^(٣) أَوْ عَتَقَتْ ^(٤) فِي الْعِدَّةِ ، لَمْ يَجِبِ اسْتِثْرَاءُ اسْتِثْرَاءِ بِالْعِدَّةِ . وَإِذَا كَانَتِ الْأُمَةُ لِرَجُلَيْنِ ، فَوَطَّئَهَا ، ثُمَّ بَاعَهَا لِرَجُلٍ آخَرَ ، أَجْزَأَهُ اسْتِثْرَاءُ وَاحِدٍ ، وَإِنْ أَعْتَقَهَا ، لَزِمَهَا اسْتِثْرَانِ ^(٥) .

فصل : وإن وُطِّئَ أُمَّتُهُ ، ثُمَّ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا أَوْ بَيْعَهَا ، لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَسْتِثْرِئَهَا ، فَلَوْ خَالَفَ وَقَعَلَ ، صَحَّ الْبَيْعُ دُونَ النِّكَاحِ ، وَإِنْ لَمْ يَطَّأْ ، أَوْ كَانَتْ آيِسَةً ، لَمْ يَلْزِمَهُ اسْتِثْرَاؤُهَا إِذَا أَرَادَ بَيْعَهَا ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ .

وإذا اشترى جاريةً ، فظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ ، لَمْ تَخُلْ مِنْ خَمْسَةِ أَخْوَالٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ أَقْرَبَ بَوَاطِيئِهَا عِنْدَ الْبَيْعِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَأَتَتْ بِوَلَدٍ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ يَكُونَ الْبَائِعُ ^(٦) ادَّعَاهُ ، وَصَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي ، فَهُوَ ^(٧) لِلْبَائِعِ ، وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ ، وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) في م : « وأعتقت » .

(٣) لأن الاستبراء كالعدة يتعدد بتعدد الواطئ بشبهة ، والوطء فيه وجد من اثنين بخلاف مسألة

المشتري ، فإنه معلل بتجديد الملك . كشف القناع ٣٥٧/٥ .

(٤) زيادة من : م .

(٥) بعده في م : « ابن » .

الثاني، "أن يكون" أحدهما استتيراً، ثم أتت بوليد لأكثر من ستة أشهر من حين وطئها المشتري، فالولد له، والجارية أم ولد له .

الثالث، أتت به لأكثر من ستة أشهر بعد استتيرائها أحدهما لها، ولأقل من ستة أشهر منذ وطئها المشتري، فلا يلحق بواحد منهما، ويكون ملكاً للمشتري، ولا يملك فسخ البيع، فإن [٢٦١] ادّعاها كل واحد^(٢) منهما، فهو للمشتري، وإن ادّعاها البائع وحده، فصدقه المشتري، لحقه، وكان البيع باطلاً، وإن أكذبه، فالقول قول المشتري في ملك الولد .

الرابع، أن تأتي به بعد ستة أشهر منذ وطئها المشتري وقبل استتيرائها، فنسبه لاحق به . فإن ادّعاها البائع، فأقر له المشتري، لحقه، وبطل البيع، وإن أكذبه، فالقول قول المشتري . وإن ادّعى كل واحد منهما أنه من الآخر، غرض على القافة، فألحق بمن ألحقه به منهما، وإن ألحقه بهما لحق بهما، ويتنبى أن يتطلّ البيع، وتكون الجارية أم ولد للبائع .

الخامس، أتت به لأقل من ستة أشهر منذ باعها، ولم يكن أقرّ بوطئها، فالبيع صحيح، والولد مملوك للمشتري، فإن ادّعاها البائع، فالحكم كما ذكرنا في الثالث .

وإذا اعتق أم ولده، أو أمتة التي كان يصيبها قبل استتيرائها، أو مات عنها، لزمها استتيراء نفسها، لكن لو أراد أن يتزوجها، أو استتيراً بعد

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) سقط من : د، ز .

وَطَئِهِ ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا ، أَوْ بَاعَهَا فَأَعْتَقَهَا مُشْتَرٍ قَبْلَ وَطْئِهَا ، أَوْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً أَوْ مُعْتَدَّةً ، أَوْ فَرَعَتْ عِدَّتَهَا مِنْ زَوْجِهَا ، فَأَعْتَقَهَا ، أَوْ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا قَبْلَ وَطْئِهِ ، فَلَا اسْتِبْرَاءَ ، وَإِنْ أَبَانَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ مَاتَ ، فَأَعْتَدْتُ^(١) ، ثُمَّ مَاتَ سَيِّدُهَا ، فَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ^(٢) لَمْ يَطَأْ . وَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يَسْتَبْرِئْ ، فَأَعْتَقَهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ وَطْئِهِ وَاسْتِبْرَاءِ ، اسْتَبْرَأْتُ ، أَوْ تَمَّتْ مَا وَجَدَ عِنْدَ مُشْتَرِي .

وَإِذَا زَوَّجَ أُمُّ وَلَدِهِ ، ثُمَّ مَاتَ ، عَتَقَتْ ، وَلَمْ يَلْزَمْهَا اسْتِبْرَاءُ ، وَإِنْ بَانَتْ مِنَ الزَّوْجِ قَبْلَ الدُّخُولِ بَطْلَاقٍ ، أَوْ مَوْتِ زَوْجِهَا ، أَوْ بَطْلَاقِهِ بَعْدَ الدُّخُولِ ، فَاتَّمَّتْ عِدَّتُهَا ، ثُمَّ مَاتَ سَيِّدُهَا ، فَعَلِيهَا الْاسْتِبْرَاءُ . وَإِنْ مَاتَ زَوْجُهَا وَسَيِّدُهَا ، وَلَمْ يُعْلَمِ السَّابِقُ مِنْهُمَا ، وَبَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَقْلُ مِنْ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، لَزِمَهَا بَعْدَ مَوْتِ الْآخِرِ مِنْهُمَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ فَقَطْ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ^(٣) جُهِلَتِ الْمُدَّةُ ، لَزِمَهَا بَعْدَ مَوْتِ الْآخِرِ مِنْهُمَا الْأَطْوَلُ ؛ مِنْ عِدَّةِ^(٤) 'حُرَّةٍ لَوَفَاةٍ' أَوْ اسْتِبْرَاءِ ، وَلَا تَرِثُ الزَّوْجُ .

وَإِنْ ادَّعَتْ أُمَّةٌ مَوْرُوثَةً تَحْرِيْمَهَا عَلَى وَاِرِثِ بَوْطِ مَوْرُوثِهِ ، أَوْ مُشْتَرَاةً^(٥) أَنْ لَهَا زَوْجًا ، صُدِّقَتْ . وَإِنْ أَعْتَقَ أُمُّ وَلَدِهِ ، أَوْ أُمَّةٌ كَانَ يُصِيبُهَا مِمَّنْ تَحِلُّ لَهُ لِإِصَابَتِهَا ، فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ اعْتَدْتُ » .

(٢) فِي م : « بَانَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ز ، س : « وَ » .

(٤ - ٤) فِي م : « الْحُرَّةُ لِلْوَفَاةِ » .

(٥) فِي م : « مُشْتَرَاةٌ » .

وإن اشترَكَ رَجُلَانِ فِي وَطْءِ أَمَةٍ، لَزِمَهَا اسْتِثْرَاءَانِ .

فصل : وَيَخْصُلُ اسْتِثْرَاءُ حَامِلٍ بِوَضْعِ الْحَمْلِ كُلِّهِ ، وَبَحِيضَةٍ لَا يَبْقِيِيهَا لِمَنْ تَحِيضُ ، وَبِمُضِيِّ شَهْرِ لَا يَسِنُ وَصَغِيرَةٍ وَبَالِغٍ لَمْ تَحِضْ . وَتُصَدَّقُ فِي الْحَيْضِ ، فَلَوْ أَنْكَرْتَهُ ، فَقَالَ : أَخْبَرْتَنِي بِهِ . صُدِّقَ . وَإِنْ ازْتَفَعَ حَيْضُهَا ^(١) تَذَرِي مَا ^(٢) رَفَعَهُ ، فَبِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ ؛ تِسْعَةً لِلْحَمْلِ ، وَشَهْرًا لِلْاسْتِثْرَاءِ ، وَإِنْ عَرَفْتَ مَا رَفَعَهُ ، انْتَظَرْتَهُ حَتَّى يَجِيءَ فَتَسْتَبْرِئَ بِهِ ، أَوْ تُصِيرَ مِنَ الْإِسَابِ فَتَسْتَبْرِئَ اسْتِثْرَاءَهُنَّ .

(١) فِي م : « مَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

كِتَابُ الرِّضَاعِ

وهو شرعاً^(١) مَصْلُ لَبَنٍ، أو سُرْبُهُ، ونحوه، ثَابٍ مِنْ حَمَلٍ مِنْ ثَدْيِ امْرَأَةٍ.
يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَلَا تَقْبُلُ بَقِيَّةُ أَحْكَامِ النَّسَبِ؛
مِنَ الثَّقَةِ، وَالْإِزْتِ، وَالْعِتْقِ، وَرَدُّ الشَّهَادَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ
أَقْوَى.

وَإِذَا حَمَلَتِ امْرَأَةٌ^(٢) مِنْ رَجُلٍ يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِهَا مِنْهُ، فَثَابَ لَهَا لَبَنٌ،
فَارْضَعَتْ بِهِ - وَلَوْ مُكْرَهَةً - طِفْلاً رِضَاعاً مُحَرَّمًا، صَارَ وَلَدًا لَهَا فِي
تَحْرِيمِ النِّكَاحِ، وَابَاحَةِ النَّظَرِ، وَالْخُلُوعِ، وَثُبُوتِ الْحَرَمِيَّةِ، وَأَوْلَادِهِ مِنْ
الْبَتْنِ وَالْبَتْنَاتِ - وَإِنْ سَقَلُوا - أَوْلَادَ [٢٦١ ط] وَلَدِيهِمَا، وَصَارَا أَبَوَيْهِ،
وَأَبَاؤُهُمَا أَجْدَادُهُ وَجَدَّاتِهِ، وَإِخْوَةُ الْمَرْأَةِ وَأَخَوَاتُهَا أَخْوَالُهُ وَخَالَاتِهِ، وَإِخْوَةُ
الرَّجُلِ وَأَخَوَاتُهُ أَعْمَامَتُهُ وَعَمَّاتِهِ، وَجَمِيعُ أَوْلَادِ الْمُرْضِعَةِ الَّذِينَ ارْتَضَعَ
مَعَهُمْ، وَالْحَادِثِينَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، مِنْ زَوْجِهَا وَمِنْ غَيْرِهِ، وَجَمِيعُ أَوْلَادِ الرَّجُلِ
الَّذِي انْتَسَبَ الْحَمْلُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُرْضِعَةِ وَمِنْ غَيْرِهَا، إِخْوَةُ الْمُرْضِعِ وَأَخَوَاتِهِ،
وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِمَا أَوْلَادَ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ^(٣).

(١) سقط من: م.

(٢) زيادة من: م.

(٣) في د: «درجتهن».

(٤) في الأصل، ز، س: «تنشر».

وَتَنْتَشِرُ^(١) حُرْمَةُ الرِّضَاعِ مِنَ الْمُزْتَضِعِ إِلَى أَوْلَادِهِ ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ^(٢) وَإِنْ سَفَلُوا ، فَيَصِيرُونَ أَوْلَادًا لَهَا ، وَلَا تَنْتَشِرُ^(٣) الْحُرْمَةُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ ، وَلَا إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ آبَائِهِ وَأُمَّهَاتِهِ وَأَعْمَامِهِ وَعَمَّاتِهِ وَأَخْوَالِهِ وَخَالَاتِهِ ؛ فَتَحِلُّ مُرَضِعَةٌ لِأَيِّ مُزْتَضِعٍ وَأَخِيهِ وَعَمِّهِ وَخَالَهِ مِنْ نَسَبٍ ، وَيَحِلُّ لِأَيِّهِ مِنْ نَسَبٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَتَحِلُّ أُمُّ مُزْتَضِعٍ وَأُخْتُهُ^(٤) وَعَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ مِنَ النَّسَبِ لِأَيِّهِ وَأَخِيهِ مِنْ رِضَاعٍ .

وَإِنْ أَرْضَعَتْ بِلَبَنٍ وَلَدَهَا مِنَ الرُّنَى ، أَوِ الْمُنْفَى يِلْعَانٍ ، طِفْلًا ، صَارَ وَلَدًا لَهَا ، وَحُرِّمَ عَلَى الزَّانِي وَالْمَلَايِنِ تَحْرِيمَ مُصَاهَرَةٍ ، وَلَمْ تَثْبُتْ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ فِي حَقِّهِمَا ، كَالنَّسَبِ .

وَإِنْ أَرْضَعَتْ بِلَبَنٍ اثْنَيْنِ وَطَعَاها بِشُبُهَةٍ ، وَبَيَّنَّتْ^(٥) أُبُوءُهُمَا لِلْمَوْلُودِ ، فَالْمُزْتَضِعُ ابْنُهُمَا ، أَوْ أُبُوءُ أَحَدِهِمَا ، فَهُوَ ابْنُهُ ، ثَبَتَ ذَلِكَ بِالقَافَةِ أَوْ بِغَيْرِهَا ، وَإِنْ نَفَقَتْ القَافَةُ عَنْهُمَا ، أَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِمَا ، أَوْ لَمْ تُوجَدْ قَافَةٌ ، ثَبَتَ التَّحْرِيمُ بِالرِّضَاعِ فِي حَقِّهِمَا . وَإِنْ انْتَفَى عَنْهُمَا ؛ بَأَن تَأْتِي بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِهِمَا^(٥) ، أَوْ لَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْءِ الْآخِرِ ، انْتَفَى الْمُزْتَضِعُ عَنْهُمَا . فَإِنْ كَانَ الْمُزْتَضِعُ جَارِيَةً ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمَا تَحْرِيمَ مُصَاهَرَةٍ ، وَيَحْرُمُ أَوْلَادُهَا عَلَيْهِمَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَا ابْنَتُهُ مَوْطُوعَتُهُمَا ، فَهِيَ رَبِيبَةٌ لَهَا .

(١) فِي ز : «أَوْلَاد» .

(٢) فِي الْأَصْل ، ز ، س : «تَنْشِر» .

(٣) فِي م : «أَخَوَاتِهِ» .

(٤) فِي الْأَصْل : «تَثْبِت» .

(٥) فِي د ، ز ، س ، م : «وَطْئَهَا» .

وإنَّ ثَابِتَ لَامْرَأَةٍ لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَمْلٍ تَقَدَّمَ، كَلَبَنِ الْبَكْرِ، لَمْ يَنْشُرِ الْحُرْمَةَ، نَصًّا.

وَلَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةَ غَيْرُ لَبَنِ الْمَرْأَةِ، فَلَوْ ارْتَضَعَ طِفْلَانِ مِنْ بَهِيمَةٍ، أَوْ رَجُلٍ، أَوْ خُنْثَى مُشْكِلٍ، لَمْ يَنْشُرِ الْحُرْمَةَ.

فصل: وَلَا تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ بِالرَّضَاعِ إِلَّا بِشُرُوطٍ: أَحَدُهَا، أَنْ يَرْضَعَ فِي الْعَامَيْنِ وَلَوْ كَانَ قَدْ قُطِمَ قَبْلَهُ، فَلَوْ ارْتَضَعَ بَعْدَهُمَا^(١) بِلَحْظَةٍ وَلَوْ قَبْلَ فِطَامِهِ، أَوْ ارْتَضَعَ الْخَامِسَةَ كُلَّهَا بَعْدَهُمَا بِلَحْظَةٍ، لَمْ تَثْبُتْ.

الثَّانِي، أَنْ يَصِلَ اللَّبَنُ إِلَى جَوْفِهِ مِنْ حَلْقِهِ، فَإِنْ وَصَلَ إِلَى فَمِهِ، ثُمَّ مَجَّهَ، أَوْ اخْتَقَنَ بِهِ، أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفٍ لَا يُغْذَى؛ كَالذَّكْرِ، وَالْمَثَانَةِ، لَمْ يَنْشُرِ الْحُرْمَةَ.

الثَّلَاثُ، أَنْ يَرْضَعَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَصَاعِدًا، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُنَّ^(٢) مُتَفَرِّقَاتٍ، فَمَتَى امْتَصَّ، ثُمَّ تَرَكَهُ شَبَعًا، أَوْ لَتْنُفْسٍ، أَوْ لَحْلَةً، أَوْ لَانْتِقَالَهُ مِنْ تَدْيٍ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ مِنْ امْرَأَةٍ إِلَى غَيْرِهَا، أَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ، فَهِيَ رَضْعَةٌ، فَمَتَى عَادَ وَلَوْ قَرِيبًا فَهِيَ رَضْعَةٌ أُخْرَى. وَسَعُوطٌ فِي أَنْفِهِ، وَوَجُورٌ فِي فَمٍ كَرَضَاعٍ. وَكَذَا جُبْنٌ غَمِلَ مِنْهُ. وَيُحَرِّمُ مِنْ ذَلِكَ خَمْسٌ، فَإِنْ ارْتَضَعَ دُونَهَا، وَكَمَّلَهَا^(٣) بِسَعُوطٍ أَوْ وَجُورٍ^(٣)، أَوْ أُسْعِطَ وَأُوجِرَ، وَكَمَّلَ الْخَمْسَ

(١) فِي د: «بَعْدَهَا».

(٢) فِي م: «تَكُونُ».

(٣ - ٣) فِي د، س: «بِسَعُوطٍ وَوَجُورٍ»، وَفِي م: «سَعُوطًا أَوْ وَجُورًا».

برضاع، ثبت التحريم.

ولو حلب في إناء لبن دَفْعَةً واحدة أو دَفْعَاتٍ، ثم سقى لطفيل في خمسة أوقات، فهي خمس رَضَعَاتٍ. وإن حلب في إناء خمس حَلَبَاتٍ في خمسة أوقات، ثم سقى دَفْعَةً واحدة، كان رَضْعَةً واحدة.

ويُحَرِّمُ لَبَنُ الْمَيْتَةِ إذا حلب أو اِزْتَضَعَ مِنْ ثَدْيِهَا بَعْدَ مَوْتِهَا، كما لو حلب في حَيَاتِهَا، ثم شَرِبَهُ بَعْدَ مَوْتِهَا. ولو حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِ امْرَأَةٍ، فَشَرِبَ مِنْهُ وَهِيَ مَيِّتَةٌ، حَنِثَ.

ويُحَرِّمُ اللَّبَنُ الْمَشْبُوبُ، كَالْمَخْضِ^(١)، إن كانت صفاته باقية. وسواءً حَلِطَ بِطَعَامٍ أو شَرَابٍ [٢٦٢] أو غيرهما. فإن حلب اللبن من نِسْوَةٍ، وسقى لطفيل، فهو كما لو اِزْتَضَعَ مِنْ كُلِّ واحدةٍ مِنْهُنَّ.

فصل: وإذا تزوج كبيرة ذات لبن من غيره^(٢)، ولم يدخل بها، وثلاث^(٣) صغائر، فأرْضَعَتِ الكبيرة إحداهنَّ، حُرِّمَتِ الكبيرة أبداً، وبقي نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ، وإن أرْضَعَتِ اثنتين مُتَفَرِّدَتَيْنِ أو معاً، انْقَسَخَ نِكَاحُهُمَا، وإن أرْضَعَتِ الثلاث مُتَفَرِّقَاتٍ، انْقَسَخَ نِكَاحُ الْأَوَّلَتَيْنِ دُونَ الثَّالِثَةِ، وإن أرْضَعَتِ إحداهنَّ مُتَفَرِّدَةً، ثم اثنتين معاً، انْقَسَخَ نِكَاحُهُنَّ، وله نِكَاحُ إِحْدَى الثَّلَاثِ، وإن كان دَخَلَ بِالْأُمِّ، حُرِّمَ الْكُلُّ أَبداً^(٤). ولو أرْضَعَتِ

(١) سقط من: م، وفي س: «كالخض».

(٢) بعده في م: «زوجاً كان أو غيره».

(٣) في الأصل، م: «ثلاث».

(٤) في م: «ابتداء».

الثَلَاثُ أَجْنَبِيَّةٌ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ بَأَن حَلَبَتْهُ فِي ثَلَاثِ أَوَانٍ ، وَأَوْجَرَتْهُنَّ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ أَرْضَعَتْ اثْنَتَيْنِ مَعًا وَأَوْجَرَتْ الثَّالِثَةَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ، حُرْمٌ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْكَبِيرَةِ أَبَدًا ، وَانْقَسَخَ نِكَاحُ الثَّلَاثِ ، وَإِن أَرْضَعَتْ اثْنَتَيْنِ ، انْقَسَخَ نِكَاحُهُمَا ، وَإِن أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُنَّ مُنْفَرِدَةً ، ثُمَّ اثْنَتَيْنِ مَعًا ، انْقَسَخَ نِكَاحُ الْجَمِيعِ ، وَلَهُ نِكَاحُ إِحْدَى الثَّلَاثِ .

وَكُلُّ امْرَأَةٍ تَحْرُمُ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا ؛ كَأُمِّهِ ، وَجَدَّتِهِ ، وَأَخِيَّتِهِ ، وَرَبِيبَتِهِ ، إِذَا أَرْضَعَتْ طِفْلَةً ، حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ . وَكُلُّ رَجُلٍ تَحْرُمُ ابْنَتُهُ ؛ كَأَخِيهِ ، وَأَبِيهِ ، ^(١) وَابْنِهِ ، إِذَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتَهُ بَلَبِيَّةً طِفْلَةً ، حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ ، وَفُسِخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ فِيهِمَا إِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا امْرَأَةٌ ^(٢) أَحَدِ هَؤُلَاءِ بَلَبٍ غَيْرِهِ ، لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ رَبِيبَةً زَوْجِهَا ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا ^(٣) مَنْ لَا تَحْرُمُ بِنَتِهَا ؛ كَعَمَّتِهِ ، وَخَالَاتِهِ ^(٤) ، لَمْ تُحْرَمْهَا عَلَيْهِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَ بِنْتُ عَمِّهِ ، فَأَرْضَعَتْ جَدَّتُهَا ^(٥) أَحَدَهُمَا صَغِيرًا ، انْقَسَخَ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ ^(٥) أَرْضَعَتْ الزَّوْجَ صَارَ عَمُّ زَوْجَتِهِ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ الزَّوْجَةَ صَارَتْ عَمَّتُهُ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهُمَا جَمِيعًا صَارَ عَمُّهَا ، وَصَارَتْ عَمَّتُهُ . وَإِنْ تَزَوَّجَ بِنْتُ عَمَّتِهِ ، فَأَرْضَعَتْ جَدَّتُهَا أَحَدَهُمَا صَغِيرًا ، انْقَسَخَ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ ^(٥) أَرْضَعَتْ الزَّوْجَ ، صَارَ خَالَهَا ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ الزَّوْجَةَ ، صَارَتْ

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : د .

(٣ - ٣) فِي م : « كَعَمَّتِهَا وَخَالَاتِهَا » .

(٤) فِي ز : « جَدَّتِهَا » .

(٥) فِي م : « لَهَا » .

عَمَّتْهُ . وَإِنْ تَزَوَّجَ بِنْتِ خَالِهِ ، فَأَرْضَعَتْ جَدُّهُمَا الزَّوْجَ ، صَارَ عَمُّ زَوْجَتِهِ ،
وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا^(١) ، صَارَتْ خَالَتَهُ . وَإِنْ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ خَالَتِهِ ، فَأَرْضَعَتْ الزَّوْجَ ،
صَارَ خَالَ زَوْجَتِهِ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا^(٢) ، صَارَتْ خَالَهَ زَوْجِهَا .

فصل : وكلُّ مَنْ أَفْسَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ بِرِضَاعٍ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَإِنَّ الزَّوْجَ
يَزْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ مَهْرِهَا الَّذِي يَلْزَمُهُ لَهَا ، وَإِنْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا قَبْلَ
الدُّخُولِ ، سَقَطَ مَهْرُهَا ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ، لَمْ يَسْقُطْ ، وَيَجِبُ عَلَى زَوْجِهَا ،
وَإِنْ أَفْسَدَهُ غَيْرُهَا بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَجِبَ لَهَا مَهْرُهَا ، وَيَزْجِعُ بِهِ ، وَلَهَا الْأَخْذُ
مِنَ الْمُفْسِدِ ، نَصًّا . فَإِذَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتُهُ الْكُبْرَى الصُّغْرَى فَانْقَسَخَ
نِكَاحُهَا ، فَعَلَيْهِ نِصْفُ مَهْرِ الصُّغْرَى يَزْجِعُ بِهِ عَلَى الْكُبْرَى ، وَعَلَيْهِ مَهْرُ
الْكُبْرَى الْمُسَمَّى لَهَا^(٣) ، وَلَا يَزْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ إِذَا كَانَ أَذَاهُ إِلَيْهَا ، وَإِنْ
كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَلَا مَهْرَ لَهَا ، وَنِكَاحُ الصُّغْرَى بِحَالِهِ . وَإِنْ ذَبَّتِ
الصُّغْرَى إِلَى الْكُبْرَى وَهِيَ نَائِمَةٌ ، أَوْ مُغْمَى عَلَيْهَا ، أَوْ مَجْنُونَةٌ ، فَأَرْضَعَتْ
مِنْهَا ، انْقَسَخَ نِكَاحُ الْكُبْرَى ، وَيَزْجِعُ عَلَى الصُّغْرَى بِنِصْفِ مَهْرِ الْكُبْرَى
قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَنِكَاحُ الصُّغْرَى ثَابِتٌ ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْكُبْرَى ، حُرْمَتًا ،
وَلَا مَهْرَ لِلصُّغْرَى ، وَعَلَيْهِ مَهْرُ الْكُبْرَى يَزْجِعُ بِهِ عَلَى الصُّغْرَى . وَإِنْ
ارْتَضَعَتِ الصُّغْرَى مِنْهَا رَضْعَتَيْنِ وَهِيَ نَائِمَةٌ ، ثُمَّ انْتَبَهَتِ الْكُبْرَى فَأَتَمَّتْ لَهَا
ثَلَاثَ رَضْعَاتٍ ، فَعَلَيْهِ مَهْرُ الْكُبْرَى ، وَثَلَاثَةُ أَغْشَارِ مَهْرِ الصُّغْرَى ، وَيَزْجِعُ بِهِ

(١) فِي د ، ز ، س : «أَرْضَعَتْهَا» .

(٢) فِي ز : «أَرْضَعَتْهَا» .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

على الكبيرة . وإن لم يَكُنْ دَخَلَ بالكبيرة ، [٢٦٢ ط] فعليه خُمُسُ مَهْرِهَا
يُزَوِّجُ بِهِ عَلَى الصَّغِيرَةِ .

وإن أَرْضَعَتْ بِنْتُ^(١) الكبيرة الصغيرة ، فالحُكْمُ فِي التَّحْرِيمِ وَالْفَسْخِ
كَمَا لو أَرْضَعَتْهَا الكبيرة ، وَالرُّجُوعُ عَلَى^(٢) الْمُرْضِعَةِ الَّتِي أَفْسَدَتْ النِّكَاحَ .
وإن أَرْضَعَتْهَا أُمُّ الكبيرة ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَامَا مَعًا . فَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ
بِالكبيرة ، فَلَهُ أَنْ يَنْكِحَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَيَزَوِّجَ عَلَى الْمُرْضِعَةِ بِنَصْفِ
صَدَاقِهَا ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالكبيرة ، فَلَهُ نِكَاحُهَا ، وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ
حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ الكبيرة ؛ لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ أُخْتَهَا ، فَلَا يَنْكِحُهَا فِي
عِدَّتِهَا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ أَرْضَعَتْهَا^(٣) جَدَّةُ الكبيرة ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ عَمَّةً
لِلْكَبِيرَةِ أَوْ خَالَتَهَا ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمٌ . وَكَذَلِكَ إِنْ أَرْضَعَتْهَا أُخْتُهَا ، أَوْ
زَوْجَةُ أَخِيهَا بِلَيْتِهِ ، أَوْ أَرْضَعَتْهَا أُخْتُهَا^(٤) ، أَوْ بِنْتُ أُخْتِهَا ، وَلَا تَحْرِمُ فِي
شَيْءٍ مِنْ هَذَا عَلَى التَّأْيِيدِ ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمُ جَمْعٍ ، إِلَّا إِذَا أَرْضَعَتْهَا بِنْتُ الكبيرة
وَقَدْ دَخَلَ بِأُمِّهَا .

وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ خُمُسُ أُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ ، لَهُنَّ لَبَنٌ مِنْهُ ، فَأَرْضَعْنَ^(٥) امْرَأَةً
لَهُ صُغْرَى ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَةً ، صَارَ أَبَا لَهَا ، وَحَرُمَتْ عَلَيْهِ ، لَا

(١) بعده في م : « الزوجة » .

(٢) سقط من : ز .

(٣) في ز : « أرضعتها » .

(٤) في ز ، م : « بنت أخيها » .

(٥) في الأصل : « فأرضعت » .

أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ؛ لَعَدِمَ ثُبُوتُ الْأُمُومَةِ. وَإِنْ أَرْضَعْنَ طِفْلاً كَذَلِكَ، صَارَ الْمَوْلَى أَبًا لَهُ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْمُرْضِعَاتُ؛ لِأَنَّهُ رَيْبُهُنَّ، وَهُنَّ ^(١) مَوْطُوءَاتُ أَبِيهِ.

وَلَوْ كَانَ لَهُ خَمْسُ بَنَاتٍ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ زَوْجَتِهِ ^(٢)، فَأَرْضَعْنَ امْرَأَةً لَهُ صُغْرَى رَضْعَةً رَضْعَةً، فَلَا أُمُومَةَ، وَلَا يَصِيرُ ^(٣) الْكَبِيرُ وَالْكَبِيرَةُ جَدًّا وَلَا جَدَّةً، وَلَا إِخْوَةُ الْمُرْضِعَاتِ أَخْوَالًا، وَلَا أَخَوَاتُهُنَّ خَالَاتٍ.

وَلَوْ كَمَلَ لِطِفْلِ خَمْسِ رَضْعَاتٍ مِنْ أُمِّ رَجُلٍ وَأُخْتِهِ وَابْنَتِهِ وَزَوْجَتِهِ وَزَوْجَةِ أَبِيهِ، مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ رَضْعَةً، فَكَذَلِكَ؛ أَى لَا تَحْرِيمَ.

وَإِذَا كَانَ لَامْرَأَةٍ لَبَنٌ مِنْ زَوْجٍ، فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلاً ثَلَاثَ رَضْعَاتٍ، فَانْقَطَعَ لَبَنُهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بآخَرَ فَصَارَ لَهَا مِنْهُ لَبَنٌ، فَأَرْضَعَتْ مِنْهُ الطِّفْلَ رَضْعَتَيْنِ، صَارَتْ أُمًّا لَهُ، وَلَمْ يَصِرْ وَاحِدًا مِنَ الزَّوْجَيْنِ أَبًا لَهُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا ^(٤) إِنْ كَانَ أُنْثَى؛ لِكُونِهِ رَيْبًا لِهَمَا لَا لِكُونِهِ وَلَدَهُمَا.

وَإِذَا كَانَ لَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ لَهُنَّ لَبَنٌ مِنْهُ، فَأَرْضَعْنَ ^(٥) امْرَأَةً لَهُ صُغْرَى، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَتَيْنِ، لَمْ تَحْرُمِ الْمُرْضِعَاتُ ^(٦)، وَحُرِّمَتِ الصُّغْرَى، وَتَثْبُتُ

(١) فِى ز: «هوَ».

(٢) فِى الْأَصْل: «زَوْجَةٌ».

(٣ - ٣) فِى ز: «الْكَبِيرَةُ وَالْكَبِيرَةُ». وَفِى م: «الْكَبِيرُ وَلَا الْكَبِيرَةُ».

(٤) فِى د: «عَلَيْهَا».

(٥) فِى م: «فَارْضَعَتْ».

(٦) فِى ز: «الرَضْعَاتُ».

الأُبُوَّةُ لا الأُمُوَّةُ، وعليه يَنْصَفُ مَهْرُهَا يَزْجَعُ به عليهنَّ على قَدْرِ رِضَاعِيَّهِنَّ^(١)، وعلى الأولى خُمْسُ المَهْرِ، وعلى الثانية خُمْسُ^(٢)، وعلى الثالثة عُشْرُ^(٣).

ولو كان لامرأته ثلاثُ بَنَاتٍ مِنْ غَيْرِهِ، فَأَرْضَعْنَ ثلاثَ نِسْوَةٍ له صِغَارًا، كُلُّ وَاحِدَةٍ وَاحِدَةً إِرْضَاعًا كَامِلًا، ولم يَدْخُلْ بالكُبْرَى، حُرِّمَتْ عليه؛ لَأَنَّهَا مِنْ جَدَّاتِ النِّسَاءِ، ولم يَنْقَسِخْ نِكَاحُ الصِّغَارِ؛ لِأَنَّهُنَّ لَسَنَ أَخَوَاتٍ، إِنَّمَا هُنَّ بَنَاتُ خَالَاتٍ؛ لِأَنَّ الرِّبِّيَّةَ لَا تَحْرُمُ إِلَّا بِالدُّخُولِ بِأُمِّهَا، وَلَا يَنْقَسِخُ نِكَاحُ مَنْ كَمَلَ رِضَاعُهَا أَوَّلًا، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْأُمِّ، حُرِّمَ الصِّغَارُ أَيْضًا. وَإِنْ أَرْضَعْنَ^(٤) وَاحِدَةً؛ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ اثْنَتَيْنِ، حُرِّمَتِ الكُبْرَى. وَقِيلَ: لَا تَحْرُمُ. اخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ، وَالشَّارِخُ، وَصَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ».

فصل: وَإِذَا طَلَّقَ كَبِيرَةً مَدْخُولًا بِهَا، فَأَرْضَعَتْ صَغِيرَةً بَلْبِيَّةً، صَارَتْ بِنْتًا لَهُ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهَا بَلْبِيًّا غَيْرَهُ، صَارَتْ رِبِّيَّةً، وَحُرِّمَتَا، وَيَزْجَعُ عَلَى الكَبِيرَةِ يَنْصَفُ مَهْرَ الصَّغِيرَةِ. وَإِنْ كَانَ مَا دَخَلَ بِالكَبِيرَةِ، بَقِيَ نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ. وَإِنْ طَلَّقَ صَغِيرَةً، فَأَرْضَعَتْهَا امْرَأَةً لَهُ، حُرِّمَتِ الْمُرْضِعَةُ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَلَهُ نِكَاحُ الصَّغِيرَةِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا،

(١) فِي م: «رِضَاعَتَهُنَّ».

(٢) فِي م: «خُمْسَهُ».

(٣) فِي م: «عَشْرَهُ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «أَرْضَعَتْ».

فلها مَهْرُهَا، وَحُرْمَتَا عَلَيْهِ. وَإِنْ [٢٦٣] طَلَّقَهُمَا جَمِيعًا، فَالْحُكْمُ فِي التَّحْرِيمِ عَلَى مَا مَضَى. وَلَوْ تَزَوَّجَ كَبِيرَةً، وَآخَرَ صَغِيرَةً، ثُمَّ طَلَّقَهُمَا، وَتَكَحَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجَةَ الْآخَرِ، ثُمَّ أَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةُ الصَّغِيرَةَ، حُرِّمَتِ الْكَبِيرَةُ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ كَانَ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ^(١)، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الصَّغِيرَةُ. وَكُلُّ مَنْ قُلْنَا بِتَحْرِيمِهَا، فَالْمُرَادُ عَلَى التَّأْيِيدِ، وَهُوَ مَقْرُونٌ بِفَشْحِ نِكَاحِهَا.

فصل : وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَلَهَا مِنْهُ لَبَنٌ، فَتَزَوَّجَتْ بِصَبِيٍّ، فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ^(٢)، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَبَدًا، وَلَوْ تَزَوَّجَتْ الصَّبِيَّ أَوَّلًا، ثُمَّ فَسَخَتْ نِكَاحَهُ^(٣) لِمَقْتَضِيهِ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ كَبِيرًا فَصَارَ لَهَا مِنْهُ لَبَنٌ، فَأَرْضَعَتْ بِهِ الصَّبِيَّ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمَا أَبَدًا. قَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»: وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَجِيبَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ طَرَأَ لِرِضَاعِ أَجْنَبِيٍّ. قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ بَعْدَ^(٤) لَهُ يَرْضَعُ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا، فَاخْتَارَتْ فِرَاقَهُ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بِمَنْ^(٥) أَوْلَدَهَا، فَأَرْضَعَتْ بِلَبَنِ هَذَا الْوَلَدِ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ بَعْدَ عِتْقِهِ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا. وَلَوْ زَوَّجَ رَجُلٌ أُمَّ وَلَدِهِ أَوْ أُمَّتَهُ بِصَبِيٍّ تَمْلُوكِ، فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِ سَيِّدِهَا، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمَا. وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ حُرًّا؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ نِكَاحِ الْحُرِّ الْأَمَّةَ خَوْفَ الْعَنْتِ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي

(١) سقط من: د، م.

(٢) سقط من: د، ز، م.

(٣) في الأصل، د، س، م: «نكاحها».

(٤) في م: «لعبده».

(٥) في م: «بمن».

الطُّفْلِ ، فَإِنْ تَزَوَّجَ بِهَا ، كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا ، وَإِنْ أَرْضَعَتْهُ لَمْ تَحْرُمَ عَلَى سَيِّدِهَا .

فصل : متى كان مُفْسِدُ النِّكَاحِ جَمَاعَةً ، وَزُرعَ المَهْرُ عَلَى رَضْعَاتِهِنَّ الْحَرَمَةِ ، لَا عَلَى رُءُوسِهِنَّ ؛ فَلَوْ سَقَى خُمْسَ زَوْجَةٍ صَغِيرَةٍ مِنْ لَبَنٍ أُمِّ الزَّوْجِ خَمْسَ مَرَّاتٍ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَلَزِمَهُنَّ نِصْفُ مَهْرِهَا بَيْنَهُنَّ ، فَإِنْ سَقَتْهَا وَاحِدَةً شَرَبَتَيْنِ ، وَأُخْرَى ثَلَاثًا ، فَعَلَى الْأُولَى خُمْسُ المَهْرِ ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ خُمْسٌ وَعُشْرٌ ، وَإِنْ سَقَتْهَا وَاحِدَةً شَرَبَتَيْنِ ، وَسَقَاها ثَلَاثَ ثَلَاثَ شَرَبَاتٍ ، فَعَلَى الْأُولَى الخُمْسُ ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ عُشْرٌ .

وإن كان له ثلاث نِسْوَةٍ كِبَارٍ ، وَوَاحِدَةً صَغِيرَةً ، فَأَرْضَعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ الصَّغِيرَةَ أَرْبَعَ رَضْعَاتٍ ، ثُمَّ حَلَبَنَ فِي إِنَاءٍ وَسَقَيْتَهُ لِلصَّغِيرَى ، حَرُمَ الْكِبَارُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهِنَّ ، فَنِكَاحُ الصَّغِيرَةِ ثَابِتٌ ، وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ثُلُثُ صَدَاقِهَا يَزْجَعُ بِهِ عَلَى ضَرَّتَيْهَا^(١) ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ نِكَاحِهَا حَصَلَ بِفَعْلِهَا وَفِعْلِهَا . وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِإِحْدَى الْكِبَارِ ، حَرُمَتِ الصَّغِيرَةُ أَيْضًا ، وَلَهَا نِصْفُ صَدَاقِهَا يَزْجَعُ بِهِ عَلَيْهِنَّ اثْنَتَانِ ، وَلِلَّتِي دَخَلَ بِهَا المَهْرُ كَامِلًا . وَإِنْ حَلَبَنَ فِي إِنَاءٍ ، فَسَقَتْهُ إِحْدَاهُنَّ الصَّغِيرَةَ خَمْسَ مَرَّاتٍ ، كَانَ عَلَيْهِ صَدَاقُ ضَرَّتَيْهَا^(١) ، يَزْجَعُ بِهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ نِكَاحَهُمَا ، وَيَشْقُطُ مَهْرُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ، فَلَهَا مَهْرُهَا لَا يَزْجَعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ . وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْكِبَارِ

(١) فِي م : « ضَرَّتَاهَا » .

أَرْضَعَتِ الصَّغِيرَةَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، حَرُمَ الثَّلَاثُ . فَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ
بِهِنَّ ، فَلَا مَهْرَ لَهُنَّ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهِنَّ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرُهَا
لَا يَزُجُّ بِهَ عَلَى أَحَدٍ ، وَتَحْرُمُ الصَّغِيرَةُ ، وَيَزُجُّ بِمَا لَزِمَهُ ^(١) مِنْ صَدَاقِهَا عَلَى
الْمُرْضِعَةِ الْأُولَى .

فصل : وَإِذَا أَرْضَعَتْ زَوْجَتَهُ الْأُمَّةَ امْرَأَتَهُ الصَّغِيرَةَ ، فَحَرَّمْتُهَا عَلَيْهِ ،
كَانَ مَا لَزِمَهُ مِنْ صَدَاقِ الصَّغِيرَةِ لَهُ فِي رَقَبَةِ الْأُمَّةِ ، وَإِنْ أَرْضَعْتُهَا أُمُّ وَلَدِهِ ،
حَرَّمْتُهَا عَلَيْهِ ^(٢) أَبَدًا ، وَلَا غَرَامَةٌ عَلَيْهَا ، وَيَزُجُّ عَلَى مُكَاتَّبَتِهِ . وَإِنْ أَرْضَعَتْ
أُمُّ وَلَدِهِ امْرَأَةً ابْنَهُ بِلَبَنِهِ ، فَسَخَتْ نِكَاحُهَا ، وَحَرَّمْتُهَا عَلَيْهِ ^(٣) ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ
أُخْتَهُ ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ زَوْجَةَ أَبِيهِ بِلَبَنِهِ ، حَرَّمْتُهَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِنْتَ
ابْنِهِ ، وَيَزُجُّ الْأَبُ عَلَى ابْنِهِ بِأَقْلُ الْأُمَرِينَ مِمَّا غَرِمَهُ لَزَوْجَتِهِ أَوْ قِيمَتِهَا ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ مِنْ جِنَايَةِ أُمِّ وَلَدِهِ ، وَإِنْ [٢٦٣ ط] أَرْضَعَتْ ^(٤) وَاحِدَةً مِنْهُمَا بغيرِ لَبَنٍ
سَيِّدِهَا ، لَمْ تُحْرَمْهَا ^(٥) ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَارَتْ بِنْتَ أُمِّ وَلَدِهِ .

فصل : وَإِذَا شَكَّ فِي الرُّضَاعِ أَوْ عَدَدِهِ ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ الرُّضَاعِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، وَعَدَمُ وُجُودِ الرُّضَاعِ الْمَحْرَّمِ فِي
الثَّانِيَةِ ، لَكِنْ تَكُونُ مِنَ الشُّبُهَاتِ ، تَزَكُّهَا أُولَى . قَالَ الشَّيْخُ . وَإِنْ شَهِدَ
بِهِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً مُرْضِعَةً ، عَلَى فِعْلِهَا أَوْ فِعْلِ غَيْرِهَا ، أَوْ رَجُلٌ وَاحِدٌ ، ثَبَّتَ

(١) فِي م : «لزم» .

(٢) زِهَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : «أبدًا» .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : «أُم وَلَدِهِ» .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : «عليه» .

بذلك ، ولا يمين .

وإذا تزوّج امرأة ، ثم قال قبل الدُّخُول : هي أُختي من الرِّضَاع .
انْفَسَخَ النِّكَاحُ ؛ فإن صدَّقته ، أو ثَبَتَ بَيِّنَةٌ ، فلا مَهْرَ لها ، وإن كَذَّبَتْه ،
فلها نِصْفُ المَهْرِ . وإن قاله بعد الدُّخُولِ ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ ، ولها المَهْرُ ما لم
تُقِرَّ أَنَّها طَاوَعَتْهُ ^(١) عالمةً بالتَّحْرِيمِ . فإن رَجَعَ عن ذلك وأكْذَبَ نفسه ، لم
يُقْبَلْ في الحُكْمِ ، وأما فيما بينه وبين الله ، فإن عَلِمَ كَذَبَ نفسه ، فالنِّكَاحُ
بحالِهِ ، وإن شكَّ في ذلك ، لم يُزَلَّ عن اليَقِينِ بالشُّكِّ .

وإن قال : هي عَمَّتِي . أو : خالَتِي . أو : ابْنَةُ أَخِي . أو : ابْنَةُ أُخْتِي .
أو : أُمِّي من الرِّضَاعِ . وأمكنَ صِدْقُهُ ، فهو كما لو قال : هي أُختي . وإن
لم يُمكنْ صِدْقُهُ ؛ مثلَ أن يقولَ لَمَنْ هي مثْلُهُ أو أَصْغَرُ منه : هذه أُمِّي . أو
لأكْبَرَ منه أو لِمِثْلِهِ : هذه ابْنَتِي . لم تُحْرَمَ عليه ، كما لو قال : أَرْضَعْتَنِي
وإِياها حَوَاءً ^(٢) . أو قال : هذه حَوَاءُ .

والحُكْمُ في الإقْرَارِ بِقَرَابَةٍ مِنَ النَّسَبِ تُحْرِمُهَا عليه ، كالحُكْمِ في
الإقْرَارِ بِالرِّضَاعِ .

وإن ادَّعى أن زَوْجَتَهُ أُخْتُهُ من الرِّضَاعِ ، فأنكَرَتْه ، فشَهِدَتْ بذلك أُمُّهُ
أو ابْنَتُهُ أو أبُوهُ ، لم تُقْبَلْ شَهادَتُهُمْ ^(٣) ، وإن شَهِدَ بذلك أُمُّها أو ابْنَتُها أو
أبُوها ، قُبِلَتْ . وإن ادَّعَتْ ذلك المرأةُ ، وأنكَرَها الزَّوْجُ ، فشَهِدَتْ لها أُمُّها

(١) في الأصل : « مطاوعة » .

(٢) في م : « سواء » .

(٣) في الأصل : « شهادتهما » .

أو ابنتها أو أبوها، لم يُقبل، وإن شَهِدَتْ لها أُمُّ الزَّوْجِ أو ابنته أو أبوه، قُبِلَ. وفي «التَّزْغِيْبِ»، و «البُلْغَةِ»: لو شَهِدَ به أبوها، لم يُقبل، بل أبوه. يَعْنِي^(١) بلا دَعْوَى. وقاله في «الرَّعَايَتَيْنِ».

وإن كانتِ الزَّوْجَةُ^(٢) هي التي قالت: هو أخِي مِنَ الرِّضَاعِ. فَأَكْذَبَهَا، ولم تأتِ بالبَيِّنَةِ، فهي زَوْجَتُهُ فِي الْحُكْمِ؛ فإن كان قَبْلَ الدُّخُولِ، فلا مَهْرٌ، وإن كانت قَبَضَتْه، لم يَكُنْ لِلزَّوْجِ أَخْذُهُ. وإن كان بَعْدَ الدُّخُولِ، فإن أَقْرَظَتْ أَنَّهَا كانت عَالِمَةً بِأَنَّهَا أُخْتُه وَتَحْرِيْمُهَا عَلَيْهِ، وَطَاوَعَتْهُ فِي الْوَطْءِ، فلا مَهْرٌ لَهَا، وإن أَنْكَرَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ فَلَهَا الْمَهْرُ، وهي زَوْجَتُهُ فِي الْحُكْمِ، وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ؛ فَإِنْ عَلِمَتْ صِحَّةَ مَا أَقْرَظَتْ بِهِ، لَمْ يَحِلَّ لَهَا مُسَاكَنَتُهُ وَلَا تَمَكِّيَتُهُ مِنْ وَطْئِهَا، وَعَلَيْهَا أَنْ تَفْتَدِيَ وَتَفِرَّ مِنْهُ، كَمَا قُلْنَا فِي الَّتِي عَلِمَتْ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا. وَتَقَدَّمَ. وَيُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ بَعْدَ الدُّخُولِ أَقَلُّ الْمَهْرَيْنِ^(٣)؛ مِنَ الْمُسَمَّى أَوْ مَهْرِ الْمِثْلِ. وَإِنْ كَانَ إِقْرَارُهَا بِأُخُوَّتِهِ قَبْلَ النِّكَاحِ، لَمْ يَجُزْ لَهَا نِكَاحُهُ، وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهَا عَنْ إِقْرَارِهَا فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ. وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ إِذَا أَقْرَأَ أَنَّ هَذِهِ أُخْتُه وَنَحْوَهُ قَبْلَ النِّكَاحِ، وَأَمَكَنَ صِدْقَهُ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ. وَلَوْ أَدَّعَتْ أُمَّةٌ أُخُوَّةَ السَّيِّدِ بَعْدَ وَطْءٍ، لَمْ يُقْبَلْ، وَقَبْلَهُ يُقْبَلُ فِي تَحْرِيْمِ الْوَطْءِ، لَا فِي ثُبُوتِ الْعِتْقِ.

(١) سقط من: م.

(٢) زيادة من: م.

(٣) في د، ز، س: «الأمرين».

وإذا تزوّج امرأة لها لبنٌ من زَوْجٍ قبله ، فحملت منه ولم تلد ، ولم يزد لبنها ، أو لم تحمِل ، فهو للأوّل ، وإن زاد زيادةً في أوانها ، فإن أَرْضَعَتْ به طفلاً ، صار ابناً لهما ، وإن لم يزد ، أو زاد قبل أوانه ، أو لم تحمِل وزاد بالوطء ، فللأوّل . وإن انقطع لبن الأوّل ، ثم تاب بحملها من الثانى ، فهو لهما . ومتى ولدت ، فاللبن للثانى وحده ، إلا إذا لم يزد^(١) ولم^(٢) ينقص من الأوّل حتى ولدت ، فهو لهما .

وإن ادّعى أحد [٢٦٤و] الزّوجين على الآخر أنه أقرّ أنه أخو صاحبه من الرضاع ، فأنكر ، لم يُقبل في ذلك شهادة النساء المنفردات ؛ لأنها شهادة على الإقرار .

ويكره لبن الفاجرة ، والمُشركة ، والذميّة ، والحمقاء ، والرّجعية ، وسيئة الخلقي ، والجذماء ، والبرصاء ، والبهيمة .^(١) وفي « التّرجيب »^(٢) : وعمياء ، فإنه يقال : الرضاع يُغيّر الطّباع .

ويستحب أن يُعطى الظفر عند الفطام عبداً أو أمة . وتقدّم في الإجازة . وليس للزّوجة أن ترضع غير ولدها إلا بإذن الزّوج . قاله الشيخ .

(١ - ١) فى م : « أو لم » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

كتاب النفقات

«وهي جمع نفقة»، وهي كفاية من يؤنه؛ خبزاً، وأدماً، وكسوة، ومسكنًا، وتوايعها. ويلزم ذلك الزوج لزوجته، ولو ذميمة، بما^(١) يصلح لمثلها بالمعروف. وهي مقدرة بالكفاية.

وتختلف باختلاف حال الزوجين؛ فيعتبر ذلك الحاكم بحالهما عند التنازع، فيفرض للموسرة تحت الميسر من أرفع خبز البلد ودُهْنِه وأدْمِه، الذي جرت عادة أمثاليها بأكله؛ من الأرز واللبن وغيرهما مما لا تكرهه عرفاً. وإن تبرزت بأدم، نقلها إلى أدم غيره، ولحمًا^(٢)؛ عادة الميسرين بذلك الموضع، وخطبًا وملحًا لطبخه، وقدر اللحم رطلٍ عراقى، لكن يُخالف في أدمانه. قال في «الوجيز»، وغيره: كُلُّ^(٣) جمعة مرتين. وما يلبس مثلها؛ من حرير، وخز، وجديد كتان وقطن، وأقله قميص وسراويل، ووقاية؛ وهي^(٤) ما تضعه فوق المقتعة^(٥)، وتسمى الطريحة، ومقتعة، ومداس، ومجبة للشتاء، وللنوم فراش ولحاف ومخدة؛ مخشوش

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في د، س: «لما».

(٣) يعنى: ويفرض لها لحمًا.

(٤) في م: «فى».

(٥) في د، ز: «هو».

(٦) المقتعة: ما تقنع به المرأة رأسها.

ذلك بالقطن المنزوع الحب إذا كان عُزْفَ البَلَدِ، وملحقةً للحاب،
وللجلوس زلي - وهو يساط من صوف، وهو الطنفسة -
و^(١) ربيع الحضر، وتزاد من عدد الثياب ما جرت العادة بلبسه مما لا غنى
عنه دون ما للتجمل والزينة.

وللمغسرة تحت المغسير من أدنى حُزْرِ البلد، كحشكار^(٢)، بأذيه
الملائم له عُزْفًا؛ كالباقلَاء والحل، والبقل، والكامخ، وما جرت به عادة
أمثالهما^(٣)، ودُهْنِه ولحمه عادة. وفي «الوجيز»، وغيره^(٤)، في اللحم:
كُلَّ شهرٍ مرّة. وما يلبس مثلها أو ينام فيه من غليظ القطن والكثان،
وللنوم فراش بصوف، وكساء أو عباءة للغطاء، وللجلوس^(٥) بارية أو
خيش^(٦).

وللمتوسطة تحت المتوسط، والموسرة مع المغسير، والمغسرة مع الموسير،
الوسط^(٧) من ذلك عُزْفًا.

وعليه نفقة البدوية من غالب قوت البادية بالناحية التي ينزلونها،
ويجب ما تحتاج إليه من الدهن للسراج أول الليل، أو غيره على اختلاف

(١) في م: «أو».

(٢) الحشكار، فارسي: الحبز الأسمر غير النقي.

(٣) في م: «أمثالها».

(٤) بعده في م: «كالرعاية».

(٥) في م: «الجلوس».

(٦) الخيش: ثياب تتخذ من مشاقة الكتان ومن أردته.

(٧) في م: «المتوسط».

أنواعه في بُلدانه؛ السَّمْنُ في مَوْضِع، والزَّيْتُ في آخَر، ^(١) والشَّخْمُ في آخَر، ^(٢) والشَّيْرُجُ في آخَر، ^(٣) لا لأهل الخِيَامِ والبَادِيَةِ. ولا يَجِبُ لها إِزَارٌ ^(٤) للخُرُوجِ؛ وهو المِلْحَفَةُ، ومثله الخُفُّ ونحوه؛ لأنَّه لم يُزَنَّ أمْرُها على الخُرُوجِ. ولا بُدُّ مِن مَاعُونِ الدَّارِ وَيُكْتَفَى بِخَرْفٍ وَخَشَبٍ، والقَدْلُ ما يَلِيْقُ بهما.

وَحُكْمُ المِكَاتِبِ والعَبْدِ كالمُعْسِرِ، وَمَن يَضْفُهُ حُرٌّ إِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَكُمُوسُطَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا، فَكُمُعْسِرَيْنِ.

ولا يَجِبُ في التَّفَقَّةِ الحَبُّ، فلو طَلَبْتَ مَكَانَ الخُبْزِ حَبًّا، أَوْ دَرَاهِمَ، أَوْ دَقِيقًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، أَوْ مَكَانَ الكِسْوَةِ دَرَاهِمَ أَوْ غَيْرَهَا، لَمْ يَلْزَمْهُ بَذْلُهُ ^(٥)، ولا يَلْزَمُهَا قَبُولُهُ بِغَيْرِ رِضَاها لو بَذَلَهُ ^(٦)، وَإِنْ تَرَاصَّيَا على ذَلِكَ جازًا، ^(٧) بِخِلَافِ الطَّعَامِ، وليس هو مُعَاوَضَةٌ حَقِيقَةٌ، وَلَكُلُّ مِنْهُمَا الرُّجُوعُ عَنْهُ بَعْدَ التَّرَاضِي فِي المُسْتَقْبَلِ. ولا يَمْلِكُ الحَاكِمُ فَرَضَ غَيْرِ الواجِبِ، كدَرَاهِمَ مَثَلًا، ولا يَغْتَاضُ عن المَاضِي بِرَبْوَى.

وعليه مُؤَنَّةُ نَظَافَتِها؛ مِنَ الدَّهْنِ، والسُّدْرِ، والصَّابُونِ، وَثَمَنِ مَاءِ شُرْبٍ، وَوُضُوءٍ، [٢٦٤ ظ] وَغُسْلٍ مِنْ حَيْضٍ، وَنَفَاسٍ، وَجَنَابَةٍ، وَنَجَاسَةٍ،

(١ - ١) سقط من: م.

(٢ - ٢) في ز: «لا في الخيام».

(٣) في س: «أزر».

(٤) في ب: «بدله».

(٥ - ٥) زيادة من: م.

وَعَسَلِ ثِيَابٍ . وكذا المَشْطُ وأَجْرَةُ الْقَيْمَةِ ونحوه ، وتبييضُ الدَّسْتِ ^(١) وَقَتِ
الحَاجَةِ ^(٢) .

ولا يَجِبُ عليه الأذْيَةُ ، وأَجْرَةُ الطَّيِّبِ ، والحَجَّامِ ، والفَاصِدِ ، وكذا
تَمَنُّ الطَّيِّبِ والحِثَاءِ والخِصَابِ ونحوه ، إلَّا أن يُريدَ منها التَّزْيِينَ به ، أو قَطَعَ
رائحةَ كَرِيهَةٍ منها ، ويلزَمُها تَرْكُ حِثَاءٍ وزِينَةٍ نَهَاها عنه .

وإذا احتاجت إلى من يَخْدُمُها ؛ لَكُونِ مِثْلِهَا لاتَخْدُمُ نَفْسَهَا ، أو
لَمَرْضِهَا ^(٣) ، ولا تَخَادِمَ لها ، لَزِمَهُ لها خَادِمٌ ، حُرٌّ أو عَبْدٌ ، إمَّا بِشِرَاءٍ ، أو
كِزَاءٍ ، أو عَارِيَّةٍ ، ولا يَلْزَمُهُ أن يُمْلِكَهَا إِثَاءً . ولا إِخْدَامَ لِرَقِيقَةٍ ولو كانت
جَمِيلَةً ^(٤) . فَإِنْ طَلَبْتَ مِنْهُ أَجَرَ خَادِمِهَا ، فوافقها ، جازَ ، وإن أتى وقال : أنا
أَتِيكَ بِخَادِمٍ سِوَاهُ . فله ذلك إذا أتى ^(٥) بَمَنْ يَصْلُحُ لها .

ولا يَكُونُ الخَادِمُ إلَّا مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا ؛ إمَّا امْرَأَةً ، أو ذُو رَجِيمٍ
مَحْرَمٍ ، فإن كان الخَادِمُ ^(٦) مِلْكَهَا ، كان تَغْيِيثُهُ إِلَيْهَا ، وإن كان مِلْكُهُ أو
اِسْتَأْجَرَهُ أو اِسْتَعَارَهُ ، فَتَغْيِيثُهُ إِلَيْهِ . وَيَجُوزُ أن تَكُونَ كِتَابِيَّةً ، ويلزَمُها
قَبُولُهَا .

(١) الدست : صدر البيت .

(٢) بعده في ز : « ونحوه » .

(٣) في م : « لموضعها » .

(٤) في ز : « جليلة » .

(٥) في الأصل : « أتاها » .

(٦) زيادة من : م .

وله تبديلُ خادِمٍ أَلِفَتْها ، ولا يَلْزَمُ أُجْرَةُ مَنْ يُوضَعُ مَرِيضَةً ، وَيَلْزَمُهُ ^(١) نَفَقَةُ الخادِمِ وَكِسْوَتُهُ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْفَقِيرَيْنِ ، إِلَّا فِي النُّظَافَةِ ، فلا يَجِبُ عليه لها ما يَعُودُ بِنُظَافَتِها ، ولا مُشْطَ وَدُهْنٍ وَسِدْرٌ لِرَأْسِها . فإن احتاجت إلى خُفٍّ وَمِلْحَقَةٍ لِحَاجَةِ الخُرُوجِ ، لَزِمَهُ ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ بِأُجْرَةٍ أَوْ عَارِيَّةٍ ، فعلى مُؤَجِّرٍ وَمُعِيرٍ .

ولا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفَقَةِ خادِمٍ واحدٍ . فإن قَالَتْ : أنا أَخَذْتُ نَفْسِي ، وَأَخَذْتُ ما يَلْزَمُكَ لِخادِمِي . لم يَلْزَمَهُ . وإن قال : أنا أَخَذْتُكَ . لم يَلْزَمْها قَبُولُهُ . ولو أَرَادَتْ مَنْ لا إِحْدَامَ لها أَنْ تَتَّخِذَ خادِمًا وَتُنْفِقَ عليه ^(٢) مِنْ مَالِها ، فليس لها ذلك إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ .

فصل : وعليه نَفَقَةُ الْمُطَلَّاقَةِ الرَّجْعِيَّةِ ، وَكِسْوَتُها ، وَمَسْكَنُها ، كَالزَّوْجَةِ سِوَاءَ ، إِلَّا فِيمَا يَعُودُ بِنُظَافَتِها . فَأَمَّا الْبَائِسُ بِفَسْخٍ أَوْ طَلَاقٍ ؛ فإن كَانَتْ حَامِلًا ، فلها النُّفَقَةُ ، تَأْخُذُها كُلَّ يَوْمٍ قَبْلَ الْوَضْعِ ، ولها السُّكْنَى وَالكِسْوَةُ ، وإن لم تَكُنْ حَامِلًا ، فلا شَيْءَ لها . فإن لم يُنْفِقْ عليها يَظُنُّها حَائِلًا ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّها حَامِلٌ ، فعليه نَفَقَةُ ما مَضَى ، سِوَاءَ قُلْنَا : النُّفَقَةُ لِلْحَمَلِ . أَوْ : لَهَا مِنْ أَجْلِهِ . فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ ، وَعَكْسُها يَرْجِعُ عليها . وإن ادَّعَتْ أَنَّها حَامِلٌ ، انْفَقَ عليها ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ ^(٣) بَرَاءَتُها قَبْلَ ذَلِكَ ، بِحَيْضٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَيَقْطَعَ النُّفَقَةُ . فإن مَضَتْ وَلَمْ تَبْنِ ، رَجَعَ

(١) فِي م : « تَلْزَمُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عَلَيْها » .

(٣) فِي م : « ظَهَرَتْ » .

عليها ، سواء دَفَع إليها بِحُكْمٍ حاكمٍ أو بغيره ، شَرَطَ أَنَّهَا نَفَقَةٌ أو لم يَشْرَطُ^(١) .

وإن ادَّعَتِ الرَّجْعِيَّةُ الحَمَلَ ، فَأَنْفَقَ عليها أَكْثَرَ مِنْ مُدَّةِ عِدَّتِهَا ، رَجَعَ عليها بالزَّيَادَةِ . وَيُزَجَّعُ فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ إليها ، ولا يَزَجَّعُ بالنَّفَقَةِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِذَا تَبَيَّنَ فَسَادُهُ ، سواءَ كَانَتِ النَّفَقَةُ قَبْلَ مُفَارَقَتِهَا أو بَعْدَهَا ، كما لو أَنْفَقَ على أَجْنَبِيَّةٍ .

وتَجِبُ لِلْحَمَلِ لا لها مِنْ أَجَلِهِ ، وَتَسْتَحِقُّ قَبْضَهَا وَالتَّصَرُّفَ فِيهَا ، فَتَجِبُ على زَوْجٍ لِنَاشِئِ^(٢) حَامِلٍ ، وَلِلْأَعْتَةِ حَامِلٍ ، وَلَوْ نَفَاهُ ؛ لَعَدِمَ صِحَّةُ نَفْيِهِ ، فَإِنْ نَفَاهُ بَعْدَ وَضْعِهِ ، فلا نَفَقَةٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَإِنْ اسْتَلْحَقَّهُ ، رَجَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمُّ بِمَا أَنْفَقَتْهُ ، وَبِأُجْرَةِ السُّكْنَى^(٣) وَالرِّضَاعِ ، سواءَ قُلْنَا : النَّفَقَةُ لِلْحَمَلِ . أَوْ : لها مِنْ أَجَلِهِ .

وَتَجِبُ لِحَامِلٍ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ ، أو نِكَاحِ فَاسِدٍ على الْوَاطِئِ ، وَلِلْمَلِكِ يَمِينٍ على السَّيِّدِ وَلَوْ أَعْتَقَهَا ، وعلى وَاِثِ زَوْجٍ مَيِّتٍ ، وَمِنْ مَالِ حَمَلٍ مُوسِرٍ ، فَتَسْقُطُ عَنْ أَبِيهِ وَإِنْ تَلَفَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ وَجِبَ بِذَلِكَ^(٤) .

ولا تَجِبُ على زَوْجٍ رَقِيقٍ ، ولا مُعْسِرٍ ، ولا غَائِبٍ ، فلا تُثْبِتُ فِي الذُّمَّةِ ، كَنَفَقَةِ الْأَقَارِبِ . وَتَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمانِ ما لم تَسْتَدِنْ بِإِذْنِ حاكمٍ ،

(١) فِي ز : « يَشْرَطُ » .

(٢) فِي د : « نَاشِئَةٌ » .

(٣) فِي د ، ز ، س : « السُّكْنَى » ، وَفِي م : « الْمَسْكَن » .

(٤) فِي د : « بِذَلِكَ » .

أَوْ تُنْفِقُ بَيْنَهُ الرَّجُوعِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ . وَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَا يَلْحَقُهُ نَسَبُ الْحَمْلِ ، كَزَّانٍ ، وَلَا عَلَى وَارِثٍ مَعَ عَشْرِ زَوْجٍ . وَلَا تَجِبُ فِطْرُهُ حَامِلٍ [٢٦٥] مُطْلَقَةٍ .

وَلَا يَصِحُّ جَعْلُ نَفَقَةِ الْحَامِلِ عَوْضًا فِي الْخُلْعِ ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لَيْسَتْ لَهَا^(١) .

وَلَوْ وُطِّقَتِ الرَّجْعِيَّةُ بِشُبُهَةِ ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، ثُمَّ بَانَ بِهَا حَمْلٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّوْجِ وَالْوَاطِئِ^(٢) ، فَعَلَيْهِ^(٣) النَّفَقَةُ^(٤) حَتَّى تَضَعَ ، وَبَعْدَ الْوَضْعِ حَتَّى يَنْكَشِفَ الْأَبُ مِنْهُمَا . وَمَتَى ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا ، رَجَعَ عَلَيْهِ الْآخَرُ بِمَا اتَّفَقَ .

وَلَا نَفَقَةٌ مِنَ التَّرِكَةِ لِمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ حَامِلًا ، وَنَفَقَةُ الْحَمْلِ مِنْ نَصِيْبِهِ ، وَلَا لِأُمٍّ وَلَدٍ حَامِلٍ ،^(٥) وَتُنْفِقُ^(٦) مِنْ مَالِ حَمْلِهَا ، نَصًّا ، وَلَا سُكْنَى لَهَا^(٧) وَلَا كِسْوَةً .

وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ لِغَيْرِ حَامِلٍ^(٨) ، وَلَا لِنَاشِئٍ غَيْرِ حَامِلٍ . فَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ ، أُعْطَاهَا نَفَقَةُ وَلَدِهَا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْحَاضِنَةُ لَهُ أَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ : «لَهَا» .

(٢) فِي م : «الوطء بنكاح فاسد» .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : «فعليهما» .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٦) فِي د ، س ، م : «ينفق» .

(٧) فِي د ، س : «لها» .

المَرْصُوعَةُ ، وَيُعْطِيهَا أَيْضًا أُجْرَةً رِضَاعِيهَا إِنْ طَالَبَتْ بِهَا ، فَمَتَى ^(١) اِمْتَنَعَتْ مِنْ فِرَاشِهِ ، أَوْ الْإِنْتِقَالِ مَعَهُ إِلَى مَسْكَنِ مِثْلِهَا ، أَوْ خَرَجَتْ أَوْ سَافَرَتْ أَوْ انْتَقَلَتْ مِنْ مَنْزِلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، أَوْ أَبَتِ السَّفَرَ مَعَهُ إِذَا لَمْ تَشْتَرِطْ بِلَدِّهَا ، فَهِيَ نَاشِئٌ .

فصل : وَيَلْزَمُهُ دَفْعُ الْقَوْتِ إِلَى الزَّوْجَةِ فِي صَدْرِ كُلِّ نَهَارٍ ، وَذَلِكَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى تَأْخِيرِهِ ، أَوْ تَعْجِيلِهِ لِمُدَّةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ ، جَازَ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ : لَا يَلْزَمُهُ تَمْلِيكَ ، بَلْ ^(٢) يُنْفِقُ وَيَكْشُو بِحَسَبِ الْعَادَةِ . اِنْتَهَى . وَلَوْ أَكَلَتْ مَعَ زَوْجِهَا عَادَةً ، سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا ، وَكَذَا إِنْ كَسَاهَا بِدُونِ إِذْنِهَا وَإِذْنِ وَلِيِّهَا وَنَوَى أَنْ يَفْتَدَّ بِهَا . وَإِنْ رَضِيََتْ بِالْحَبِّ ^(٣) ، لَزِمَتْهُ ^(٤) أُجْرَةُ طَحْنِهِ وَخَبْزِهِ . فَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا دَفْعَ الْقِيمَةِ عَنِ النَّفَقَةِ أَوْ الْكِسْوَةِ ، لَمْ يَلْزَمْ الْآخَرَ . وَتَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ .

وَيَلْزَمُهُ كِسْوَتُهَا فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً ، وَيَلْزَمُ الدَّفْعُ فِي أَوَّلِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ الْوُجُوبِ ، وَتَمْلِكُهَا مَعَ نَفَقَةٍ بِالْقَبْضِ ، وَغِطَاءٍ وَوِطَاءٍ وَنَحْوَهُمَا كَكِسْوَةٍ . وَلَا تَمْلِكُ الْمَسْكَنَ ، وَأَوْعِيَةَ الطَّعَامِ ، وَ^(٥) الْمَاعُونَ ، وَالْمُشْتَ ^(٦) وَنَحْوَ ذَلِكَ ^(٧) ؛ لِأَنَّهُ إِمْتِنَاعٌ . قَالَهُ فِي «الرَّعَايَةِ» .

وَإِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ عَادَةً ، أَوْ كَسَاهَا بِلَا إِذْنٍ ، وَلَمْ يَتَبَرَّغْ ، سَقَطَتْ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ز ، س : «فَمَتَى» ، وَفِي د : «فَإِنْ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي ز ، س : «الْحَبِّ» .

(٤) فِي د ، م : «لَزِمَتْ» .

(٥) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٦ - ٧) فِي د ، ز ، س : «وَنَحْوَهُ» .

وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ . وَإِذَا قَبَضَتْهَا ، فَشَرَقَتْ ، أَوْ تَلَفَتْ ، أَوْ بَلِيَتْ ، لَمْ يَلْزَمَهُ عِيْضُهَا .

وَإِذَا انْقَضَتِ السَّنَةُ وَهِيَ صَحِيحَةٌ ، فَعَلِيهِ كِسْوَةُ السَّنَةِ الْآخَرَى . وَإِنْ مَاتَ ، أَوْ مَاتَتْ ، أَوْ بَانَتْ قَبْلَ مُضِيِّ السَّنَةِ ، أَوْ تَسَلَّفَتِ النَّفَقَةُ أَوْ الْكِسْوَةُ ، فَحَصَلَ ذَلِكَ قَبْلَ مُضِيِّهَا ، رَجَعَ بِقِسْطِهِ ، لَكِنْ لَا يَرْجِعُ بِبَقِيَّةِ يَوْمِ الْفُرْقَةِ إِلَّا عَلَى نَاشِئٍ . وَإِذَا قَبِضَتِ النَّفَقَةُ ، فَلَهَا التَّصَرُّفُ فِيهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّ بِهَا ، وَلَا يَنْهَكَ بِدَنَها ، فَيَجُوزُ لَهَا يَتَّعُها ، وَهَبُها ، وَالصَّدَقَةَ بِهَا ، وَغَيْرَ ذَلِكَ . فَإِنْ عَادَ عَلَيْهَا بَضْرِيرٌ فِي بَدَنِها ، وَ^(١) نَقَصَ فِي اسْتِثْنَائِها ، لَمْ تَمْلِكْ . وَإِذَا دَفَعَ إِلَيْها الْكِسْوَةَ ، فَأَرَادَتْ يَتَّعُها أَوْ^(٢) الصَّدَقَةَ بِهَا ، وَكَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِهَا ، أَوْ يُخِلُّ بِتَجَمُّلِها بِهَا أَوْ سَرَّها^(٣) ، لَمْ تَمْلِكْ ذَلِكَ .

وَلَوْ أَهْدَى لَهَا كِسْوَةَ ، لَمْ تَسْقُطْ كِسْوَتُها ، وَلَوْ أَهْدَى لَهَا طَعَامًا فَأَكَلَتْهُ ، وَبَقِيَ قُوَّتُها إِلَى الْعَدِ ، لَمْ يَسْقُطْ قُوَّتُها فِيهِ ، وَإِنْ غَابَ مُدَّةً وَلَمْ يُنْفِقْ ، فَعَلِيهِ نَفَقَةُ مَا مَضَى ، سِوَاءَ تَرَكَها لِعَذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَرَضُها حَاكِمٌ أَوْ لَمْ يَفْرِضْها .

وَإِذَا أَنْفَقَتْ فِي غَيْبِها مِنْ مَالِها ، فَبَانَ مِثْنًا ، رَجَعَ عَلَيْها الْوَارِثُ . وَإِنْ فَارَقَها فِي غَيْبِها ، فَأَنْفَقَتْ مِنْ مَالِها ، رَجَعَ عَلَيْها بِمَا بَعْدَ الْفُرْقَةِ . وَتَقَدَّمَ مَغْنَاهُ فِي الْعِدَّةِ فِي امْرَأَةِ الْمَقْقُودِ إِذَا أَنْفَقَتْ .

فصل : وَإِذَا بَذَلَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِها الْبَذْلَ التَّامَّ وَهِيَ مِّنْ يُّوْطَأُ مِثْلُها ، أَوْ

(١) فِي م : «أَوْ» .

(٢) فِي ز : «وَأَوْ» .

(٣) فِي م : «بَسَرَتْها» .

بَذَلَهُ وَلِئِهَا، أَوْ تَسَلَّمَ^(١) مَنْ يَلْزَمُهُ تَسَلُّمُهَا، لَزِمَتْهُ النَّفَقَةُ وَالْكِسْوَةُ، كَبِيرًا
كَانَ الزَّوْجُ أَوْ صَغِيرًا، يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ؛ كَالْعَيْنَيْنِ، وَالْمُجْتَوِبِ،
وَالْمَرِيضِ، حَتَّى وَلَوْ تَعَذَّرَ وَطْؤُهَا لِمَرَضِهَا^(٢)، أَوْ حَيْضٍ، أَوْ نِقَاسٍ، أَوْ رَتْقٍ،
أَوْ قَرْزٍ، أَوْ لَكُونِهَا نِضْوَةً [٢٦٥ ط] الْخَلْقِ، أَوْ حَدَثَ بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ
عِنْدَهُ، لَكِنْ لَوْ امْتَنَعَتْ مِنْ^(٣) التَّسْلِيمِ، ثُمَّ حَدَثَ لَهَا مَرَضٌ فَبَذَلَتْهُ، فَلَا
نَفَقَةَ. وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ، إِذَا أَدْعَتْ عِبَالَةَ ذَكَرِهِ. فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ
صَغِيرًا، أُجْبِرَ وَلِيُّهُ عَلَى نَفَقَتِهَا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ. وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُمَكِّنُ
وَطْؤُهَا، وَزَوْجُهَا طِفْلٌ أَوْ بَالِغٌ، لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا وَلَوْ مَعَ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا.
وَإِنْ بَذَلَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا وَالزَّوْجُ غَائِبٌ، لَمْ يُفْرَضْ لَهَا حَتَّى يُرَاسِلَهُ
حَاكِمُ الشَّرْعِ، فَيَكْتُبَ إِلَى حَاكِمِ الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ لِيَسْتَدْعِيَهُ وَيُعْلِمَهُ
ذَلِكَ، فَإِنْ سَارَ إِلَيْهَا، أَوْ وَكَّلَ مَنْ يَتَسَلَّمُهَا، فَوَصَلَ فَتَسَلَّمَهَا هُوَ أَوْ نَائِبُهُ،
وَجَبَتْ النَّفَقَةُ، فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ، فَرَضَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ نَفَقَتَهَا مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي
كَانَ يُمَكِّنُ الْوُصُولُ إِلَيْهَا وَتَسَلَّمَهَا، وَإِنْ غَابَ^(٤) بَعْدَ تَمَكِّيْنِهَا، فَالنَّفَقَةُ
وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ فِي غَيْبَتِهِ.

وَإِنْ مَنَعَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا أَوْ^(٥) مَنَعَهَا أَهْلُهَا، أَوْ تَسَاكَنًا^(٦) بَعْدَ الْعَقْدِ،

(١) فِي م: «اسْتَلَمَ».

(٢) فِي م: «لِمَرَضِ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «فِي».

(٤) فِي د، س: «كَانَ».

(٥) فِي م: «و».

(٦) فِي م: «تَسَاكَنًا».

فلم تَبْدُلْ ، ولم يَطْلُبْ ، فلا نَفَقَةٌ لها وإن طَالَ مُقَامُهَا على ذلك ، وإن
بَذَلَتْ تَسْلِيمًا غَيْرَ تَامٍّ ، كَتَسْلِيمِهَا في مَنْزِلِهَا دُونَ غَيْرِهِ ، أو في الْمَنْزِلِ
الْفُلَانِيِّ دُونَ غَيْرِهِ ، أو في بَلَدِهَا دُونَ غَيْرِهِ ، لم تَسْتَحِقْ شَيْقًا ، إِلَّا أَنْ
تَكُونَ قد اشْتَرَطَتْ ذلك في الْعَقْدِ . وإن مَنَعَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى
تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالَّ ، فلها ذلك ، وَوَجِبَتْ نَفَقَتُهَا .

وليس لها مَنَعُ نَفْسِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ حَتَّى تَقْبِضَ ، ولا قَبْلَهُ حَتَّى تَقْبِضَ
الْمُؤَجَّلَ ولو حُلَّ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فإن فَعَلَتْ ، فلا نَفَقَةٌ لها .

وإن سَلِمَ الْأُمَةُ سَيِّدُهَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، فَكَحْرَةٌ في وُجُوبِ النِّفَقَةِ ولو أُتِيَ
الزَّوْجُ . وَتَقَدَّمَ مَعْنَاهُ في عِشْرَةِ النِّسَاءِ . وإن كَانَتْ عِنْدَهُ لَيْلًا فَقَطْ ، فعليه
نَفَقَةُ اللَّيْلِ مِنَ الْعِشَاءِ وَتَوَابِعِهِ ، كَالْوِطْءِ ، وَالْغِطَاءِ ، وَذُهُنِ الْمِصْبَاحِ وَنَحْوِهِ ،
وَنَفَقَةُ النَّهَارِ عَلَى سَيِّدِهَا . ولو سَلَمَهَا السَّيِّدُ نَهَارًا فَقَطْ ، لم يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ .
وعلى الْمُكَاتِبِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ ، وَنَفَقَةُ امْرَأَةِ الْعَبْدِ الْقَيْنِ عَلَى سَيِّدِهِ ، فإن
كَانَ بَعْضُهُ حُرًّا ، فعليه مِنْ نَفَقَتِهَا بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ . وَبَاقِيهَا عَلَى
سَيِّدِهِ .

فصل : وإذا نَشَرَتِ الْمَرْأَةُ ، أو سَافَرَتْ ، أو انْتَقَلَتْ مِنْ مَنْزِلِهِ وإن كَانَ
فِي غَيْبَتِهِ ، بغير إِذْنِهِ ، أو تَطَوَّعَتْ بِحَجٍّ ، أو صَوِّمَ مَنَعَتْهُ فِيهِ نَفْسُهَا ، أو
أَحْرَمَتْ بِحَجٍّ مَنذُورٍ فِي الذَّمَّةِ ، أو لم تُمَكِّنْهُ مِنَ الْوِطْءِ ، أو مَكَّنَتْهُ مِنْهُ دُونَ
بَقِيَّةِ الْإِسْتِمْتَاعِ ، أو لم تَبْتَثْ مَعَهُ فِي فِرَاشِهِ ، أو لَزِمَتْهُ عِدَّةٌ مِنْ غَيْرِهِ ، فلا
نَفَقَةٌ لَهَا ، وَسَوَاءٌ فِيهِ الْبَالِغَةُ وَالْمُرَاهِقَةُ ، وَالْعَاقِلَةُ وَالْجُنُونَةُ ، قَدَرِ الزَّوْجِ عَلَى

رَدَّهَا إِلَى^(١) الطَّاعَةِ أَمْ لَا . فَإِنْ أَطَاعَتِ النَّاشِئُ فِي غَيْبَتِهِ ، لَمْ تَعُدْ نَفَقَتُهَا
حَتَّى يَعُودَ الْعَسْلِيُّ بِحُضُورِهِ أَوْ حُضُورِ وَكِيلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ^(٢) وَرُوسِلَ^(٣) ،
فَعَلِمَ بِذَلِكَ وَمَضَى زَمَنٌ يَقْدَمُ فِي مِثْلِهِ ، لَزِمَتْهُ .

وَلَهُ تَفْطِيرُهَا فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ ، وَطَوُّهَا فِيهِ ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ ، فَنَاشِئُ .
وَبُجْرِدِ إِسْلَامِ مُرْتَدَّةٍ وَمُتَخَلِّفَةٍ^(٤) عَنِ الْإِسْلَامِ فِي غَيْبَتِهِ ، تَلَزَمَهُ^(٥)
النَّفَقَةُ ، وَتُشْطَرُ^(٦) لِنَاشِئٍ لَيْلًا فَقَطْ أَوْ نَهَارًا فَقَطْ ، لَا بِقَدْرِ الْأُزْمَةِ . وَيُشْطَرُ
لَهَا بَعْضُ يَوْمٍ .

وَلَوْ صَامَتْ لَكَفَّارَةً ، أَوْ نَذَرَ ، أَوْ قَضَاءِ رَمَضَانَ ، وَوَقَّتَهُ مُتَسَيِّعٍ فِيهِمَا ،
بَلَا لِذِيهِ ، أَوْ سَافَرَتْ لِتَغْرِيْبٍ ، أَوْ حُبِسَتْ وَلَوْ ظُلْمًا ، فَلَا نَفَقَةٌ لَهَا ، وَلَهُ
الْبَيْتُوتَةُ مَعَهَا فِي حُبْسِهَا .

وَإِنْ حُبِسَتْهُ عَلَى صَدَاقِهَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ حُقُوقِهَا وَهُوَ مُغَيَّرٌ ، كَانَتْ ظَالِمَةً
لَهُ^(٧) ، مَانِعَةً لَهُ مِنَ التَّمَكُّينِ^(٨) مِنْهَا^(٩) ، فَلَا نَفَقَةٌ لَهَا مُدَّةَ حُبْسِهِ . وَإِنْ كَانَ
قَادِرًا عَلَى أَدَائِهِ فَمَتَّعَهُ^(١٠) بَعْدَ الطَّلَبِ ، فَلَهَا النَّفَقَةُ مُدَّةَ حُبْسِهِ إِذَا كَانَتْ

(١) فِي م : « عَلَى » .

(٢ - ٢) فِي د : « وَرَدَ سِيد » .

(٣) فِي د ، ز : « بَخْلَفَهُ » ، وَفِي م : « مُخْتَلَفَةٌ » .

(٤) فِي د ، ز : « لَزِمَتْهُ » . وَفِي م : « لَزِمَتْ » .

(٥) فِي س ، م : « يُشْطَرُ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « التَّمَكُّن » .

(٨) فِي م : « لَمَنَعَهُ » .

بِإِذْنِهِ لِلتَّمَكِينِ^(١) . قَالَ الشَّيْخُ .

وإن سافرت بإذنه في حاجته ، أو أحرمت بحجة [٢٦٦] الإسلام أو عمرته ، أو طردها وأخرجها من منزله ، فلها النفقة إن أحرمت في الوقت من الميقات ، وإن سافرت في حاجة نفسها ولو للزَّهية ، أو تجارة ، أو زيارة ، أو حج تطويع ولو بإذنه ، فلا نفقة لها ، إلا أن يكون مسافرا معها ، متمكنا من استمتاعها ، فلا تسقط . وإن أحرمت بمندوب معين في وقته ،^(٢) أو صامت نذرا معيناً في وقته ، ولو كان النذر بإذنه ، أو كان نذرها قبل النكاح^(٣) في وقته^(٤) ، فلا نفقة لها .

وإن اختلفا في نُسوزها بعد الاعتراف بالتسليم ، أو الإنفاق عليها ، أو تسليم النفقة إليها ، فقولها . وإن ادَّعت يساره ليفرض لها نفقة الميسرين ، أو قالت : كنت ميسرا . فأنكر ، فإن عرف له مال ، فقولها ، وإلا فقولها . وإن اختلفا في بذل^(٥) التسليم ، أو وقته ، أو في فرض الحاكم النفقة^(٥) أو في وقتها ، فقال : فرضها منذ شهر . وقالت : بل منذ عام . فقولها . وكل من قلنا : القول قوله . فلخصيه عليه اليمين .

وإن دفع إليها نفقة وكسوة ، أو بعث بذلك إليها ، فقالت : إنما فعلته

(١) في ز : « للتمكين » .

(٢ - ٢) سقط من : د .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل ، د .

(٤) في س : « بدل » .

(٥) سقط من : م .

تَبَرُّعًا وَهَبَةً . فقال : بل وَفَاءٌ لِلوَاجِبِ . فَقَوْلُهُ ، كما لو قَضَى دَيْنَهُ وَاخْتَلَفَ
هُوَ وَغَيْرُهُ فِي نَيْبِهِ . وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهَا شَيْئًا زَائِدًا عَنْ ^(١) الْكِسْوَةِ ، مِثْلَ مَصَاغٍ
وَقَلَائِدَ ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ ، عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ ، فَقَدْ مَلَكَتْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ إِذَا
طَلَّقَهَا أَنْ يُطَالِيَ بِهَا . وَإِنْ كَانَ قَدْ ^(٢) أَعْطَاهَا لِتَجَمُّلٍ ^(٣) بِهِ ، كَمَا يُزَكِّي بِهَا
دَائِبَتَهُ ، وَيُخْدِمُهَا غُلَامَهُ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، لَا عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ الْمُعَيَّنِّ ، فَهُوَ
بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ مَتَى شَاءَ ، سَوَاءً طَلَّقَهَا أَوْ لَمْ يُطَلِّقْهَا .

وَإِنْ طَلَّقَهَا وَكَانَتْ حَامِلًا فَوَضَعَتْ ، فَقَالَ : طَلَّقْتُكِ حَامِلًا ، فَانْقَضَتْ
عِدَّتُكِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، وَانْقَضَتْ نَفَقَتُكِ وَرَجَعَتْكِ . فَقَالَتْ : بَلْ بَعْدَ
الْوَضْعِ ، فَلَئِنْ تَفَقَّعْتُ ، وَلَكَ الرَّجْعَةُ . فَقَوْلُهَا ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ ،
وَإِنْ رَجَعَ فَصَدَّقَهَا ، فَلَهُ الرَّجْعَةُ . وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُكِ بَعْدَ الْوَضْعِ ، فَلَئِنْ
الرَّجْعَةُ ، وَلَكَ التَّفَقُّعُ . فَقَالَتْ : بَلْ وَأَنَا حَامِلٌ . فَقَوْلُهَا ، فَإِنْ عَادَ فَصَدَّقَهَا ،
سَقَطَتْ رَجْعَتُهُ ، وَوَجِبَتْ لَهَا التَّفَقُّعُ . هَذَا فِي الْحُكْمِ الظَّاهِرِ ، وَفِيمَا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَيُنَبِّئُ ^(٤) عَلَى مَا يَعْلَمُ مِنَ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ دُونَ مَا قَالَهُ .

فصل : وَإِنْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ بِنَفَقَتِهَا أَوْ بِنَعِصِهَا عَنْ نَفَقَةِ الْمُغْسِرِ ، لَا بِمَا زَادَ
عَنْهَا ، أَوْ أَعْسَرَ بِالْكِسْوَةِ أَوْ بِنَعِصِهَا ، أَوْ بِالسُّكْنَى ، أَوْ الْمَهْرِ بِشَرْطِهِ -
^(٥) وَتَقَدَّمَ - خُيِّرَتْ عَلَى التَّرَاخِي بَيْنَ الْفَسْخِ مِنْ غَيْرِ إِنْظَارٍ ^(٦) ، وَبَيْنَ الْمَقَامِ

(١) فِي م : « عَلَى » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ز ، س .

(٣) فِي م : « لِتَجَمُّلٍ » .

(٤) فِي ز ، م : « فَيُنَبِّئُ » .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) فِي م : « إِنْظَارٍ » .

وَتَمَكِّيْنِهِ ، وَتَكُونُ التَّفَقُّةُ - أَى نَفَقَةُ الْفَقِيرِ - وَالْكِسْوَةُ وَالْمَسْكَنُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ مَا لَمْ تَمْتَنِعْ نَفْسَهَا ، وَلَهَا الْمَقَامُ ، وَمَنْعُهُ مِنْ نَفْسِهَا ، فَلَا يُلْزَمُهَا تَمَكِّيْنُهُ ، وَلَا الْإِقَامَةُ فِي مَنْزِلِهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ لَا يَخْبِسَهَا ، بَلْ يَدْعُهَا تَكْتَسِبُ وَلَوْ كَانَتْ مُوسِرَةً . فَإِنْ اخْتَارَتِ الْمَقَامَ ، أَوْ رَضِيَتْ بِعُسْرَتِهِ ، أَوْ تَزَوَّجَتْ عَالِمَةً بِهَا^(١) ، أَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَسْقَطَتِ التَّفَقُّةَ الْمُسْتَقْبَلَةَ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهَا الْفَسْحُ ، فَلَهَا ذَلِكَ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا قُوْتَ يَوْمٍ يَوْمٍ ، فَلَيْسَ بِمُفْسِرٍ بِالتَّفَقُّةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ يَجِدُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ مَا يُغْدِيهَا ، وَفِي آخِرِهِ مَا يُعَشِّيَهَا ، فَلَا خِيَارَ لَهَا . وَإِنْ كَانَ صَانِعًا يَعْمَلُ فِي الْأُسْبُوعِ مَا يَبِيعُهُ فِي يَوْمٍ بِقَدَرِ كِفَايَتِهَا فِي الْأُسْبُوعِ ، أَوْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْكَسْبُ فِي بَعْضِ زَمَانِهِ ، أَوْ تَعَدَّرَ الْبَيْعُ ، أَوْ مَرَضَ مَرَضًا يُزْجِي بُرْؤُهُ فِي أَيَّامٍ يَسِيرَةٍ ، أَوْ عَجَزَ عَنِ الْاِقْتِرَاضِ أَيَّامًا يَسِيرَةً ، أَوْ اقْتَرَضَ مَا يُنْفِقُهُ عَلَيْهَا ، أَوْ تَبَرَّعَ^(٢) لَهُ إِنْسَانٌ بِمَا يُنْفِقُهُ ، فَلَا فَسْحَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَضُ يَطُولُ ، أَوْ كَانَ لَا يَجِدُ مِنَ التَّفَقُّةِ إِلَّا يَوْمًا دُونَ يَوْمٍ ، فَلَهَا الْفَسْحُ ، وَإِذَا أَعْسَرَ بِنَفَقَتِهَا ، فَبَذَلَهَا غَيْرَهُ ، لَمْ تُجْبِرْ ، لَا^(٣) إِنْ مَلَكَهَا الزَّوْجُ ، أَوْ دَفَعَهَا وَكِيلُهُ ، وَكَذَا مَنْ أَرَادَ قَضَاءَ دَيْنٍ عَنْ^(٤) غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَقْبَلْ رُبَّهُ . وَتَقَدَّمَ فِي السَّلَامِ . وَإِنْ أَتَاهَا بِنَفَقَةٍ حَرَامٍ ، لَمْ يُلْزَمُهَا قَبُولُهَا . وَتَقَدَّمَ فِي الْمَكَاتِبِ . وَيُجْبَرُ قَادِرٌ عَلَى التَّكْسِبِ . وَإِنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةٍ

(١) فِي م : ٤٦ .

(٢) فِي ز : يَتَبَرَّعُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : إِلَّا .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

الْحَادِمِ، أَوْ النَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ، أَوْ نَفَقَةِ الْمَوْسِرِ، أَوْ الْمُتَوَسِّطِ، أَوْ الْأُذْمِ، فَلَا فَسْخَ، وَتَبْقَى النَّفَقَةُ وَالْأُذْمُ فِي ذِمَّتِهِ.

وَمَنْ كَانَ لَهُ ذَيْنِ يَتِمَكَّنُ^(١) مِنْ اسْتِيفَائِهِ، فَكَمُوسِرٍ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَكَّنْ، فَكَمُوسِرٍ. وَإِنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهَا ذَيْنِ، فَأَرَادَ أَنْ يَحْتَسِبَ عَلَيْهَا بِدَيْنِهِ مَكَانَ النَّفَقَةِ، فَلَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً، وَإِلَّا فَلَا.

وَإِنْ أَعْسَرَ زَوْجُ الْأُمَةِ، فَرَضِيَتْ، أَوْ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ، أَوْ الْمُجْتُونَةِ، لَمْ يَكُنْ لَوَلِيِّهِنَّ الْفَسْخُ.

فصل : وَإِنْ مَنَعَ زَوْجُ مُوسِرٍ، أَوْ سَيِّدُهُ إِنْ كَانَ عَبْدًا، ^(٢) نَفَقَةً أَوْ كِسْفَةً، أَوْ بَعْضَهُمَا^(٣)، وَ^(٤) قَدَّرَتْ لَهُ عَلَى مَالٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ^(٥) جِنْسِ الْوَاجِبِ، أَخَذَتْ مِنْهُ كِفَايَتَهَا وَكِفَايَةَ وَلَدِهَا الصَّغِيرِ، غُرْفًا، وَنَحْوَهُ، بِالْمَعْرُوفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ، فَإِنْ أَتَى، حَبَسَهُ، فَإِنْ صَبَرَ عَلَى الْحَبْسِ، وَقَدَّرَ الْحَاكِمُ عَلَى مَالِهِ، أَنْفَقَ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَهُ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى النَّفَقَةِ مِنْ مَالِ الْغَائِبِ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا عُرُوضًا أَوْ عَقَارًا، بَاعَهُ وَأَنْفَقَ مِنْهُ، فَيَدْفَعُ إِلَيْهَا نَفَقَةَ يَوْمِ يَوْمٍ، فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ، فَلَهَا الْفَسْخُ.

(١) فِي م : « يَتِمَكَّنْ ».

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « بَعْضُهَا ».

(٤) سَقَطَ مِنْ : م . وَفِي د : « أَوْ ».

(٥) فِي م : « عَيْنِ ».

وَنَفَقَةُ الزَّوْجَاتِ وَالْأَقَارِبِ وَالرَّقِيقِ وَالْبَهَائِمِ إِذَا امْتَنَعَ مَنْ وَجِبَتْ^(١) عَلَيْهِ
النَّفَقَةُ، فَأَنْفَقَ عَلَيْهَا غَيْرُهُ بِنَيْتِ الرُّجُوعِ، فَلَهُ الرُّجُوعُ. وَيَأْتِي فِي الْبَابِ
بَعْدَهُ.

وَأِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَائِبًا، وَلَمْ يَتْرَكْ لَهَا نَفَقَةً، وَلَمْ يُقَدَّرْ^(٢) عَلَى مَالٍ لَهُ،
وَلَا^(٣) الْإِسْتِدَانَةُ عَلَيْهِ^(٤)، وَلَا الْأَخْذُ مِنْ وَكِيلِهِ إِنْ كَانَ لَهُ وَكِيلٌ، كَتَبَ
الْحَاكِمُ إِلَيْهِ. فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ خَبَرُهُ، وَتَعَذَّرَتِ النَّفَقَةُ مِنْهُ^(٥)، كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَهَا
الْفَسْخُ. وَلَا يَصِحُّ الْفَسْخُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ، فَيَفْسَخُ
بَطْلِبَهَا، أَوْ تَفْسَخُ بِأَمْرِهِ، وَفَسْخُ الْحَاكِمِ تَفْرِيقٌ لَا رَجْعَةَ فِيهِ.

وَمَنْ تَرَكَ الْإِنْفَاقَ الْوَاجِبَ لَامْرَأَتِهِ، لِعُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ مُدَّةً، لَمْ تَشَقُطْ وَلَوْ
لَمْ يَفْرِضْهَا حَاكِمٌ، وَكَانَتْ ذَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ.

وَيَصِحُّ ضَمَانُ النَّفَقَةِ، مَا وَجِبَ مِنْهَا وَمَا يَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وَتَقَدَّمَ
فِي الضَّمَانِ وَالصَّدَاقِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «تَجِبُ».

(٢) فِي س: «تَقْدَرُ».

(٣ - ٣) فِي ز: «إِسْتِدَانَةُ عَلَيْهِ». وَفِي م: «عَلَى اسْتِدَانَةٍ».

(٤) زِيَادَةُ مَنْ: الْأَصْلُ.

بَابُ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالْمَالِيكِ وَالتَّبَاهِمِ

تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا، وَوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ أَوْ بَعْضُهَا، حَتَّى ذَوَى الْأَرْحَامِ مِنْهُمْ، وَلَوْ حَجَبَهُ مُقْسِرٌ، بِالْمَقْرُوفِ، مِنْ حَلَالٍ، إِذَا كَانُوا قُرَّاءَ وَلَهُ مَا يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ فَاضِلًا عَنْ نَفْسِهِ وَامْرَأَتِهِ وَرَقِيقِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتِهِ، وَكِسْوَتِهِمْ وَسُكْنَتَهُمْ، مِنْ مَالِهِ وَأُجْرَةِ مَلِكِهِ وَنَحْوِهِ أَوْ كَسْبِهِ، لَا مِنْ أَصْلِ الْبِضَاعَةِ وَتَمَنِ^(١) الْمَلِكُ وَالْآلَةُ الْعَمَلِ، وَيُجْبَرُ قَادِرٌ عَلَى التَّكْسِبِ.

وَيُلْزَمُهُ نَفَقَةُ كُلِّ مَنْ يَرْتَبِعُهُ بِفَرْضٍ أَوْ تَغْصِبٍ مِّنْ سِوَاهُمْ^(٢)، سِوَاءَ وَرَثَتِهِ الْآخَرِ أَوْ لَا؛ كَعَمَّتِهِ، وَغَتِيقِهِ، وَبَنَاتِ أَخِيهِ وَنَحْوِهِ. فَأَمَّا ذَوُو الْأَرْحَامِ مِنْ غَيْرِ عَمُّودِي النَّسَبِ، فَلَا نَفَقَةَ لَهُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ.

وَيَتَلَخَّصُ^(٣) لَوُجُوبِ الْإِنْفَاقِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُتَنَفِّقُ عَلَيْهِمْ قُرَّاءَ، لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا كَسْبَ يَسْتَعْتُونَ بِهِ عَنْ إِنْفَاقٍ غَيْرِهِمْ، فَإِنْ كَانُوا مُوسِرِينَ بِمَالٍ أَوْ كَسْبٍ يَكْفِيهِمْ، فَلَا نَفَقَةَ لَهُمْ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ النُّفَقَةُ مَا يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ فَاضِلًا عَنْ نَفَقَةِ

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «سواه».

(٣) في د: «يتخلص».

نَفْسِهِ ؛ إِمَّا مِنْ مَالِهِ ، وَإِمَّا مِنْ كَسْبِهِ ، فَمَنْ لَا يُفْضَلُ عَنْهُ شَيْءٌ ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ^(١) شَيْءٌ .

الثالث : أَنْ يَكُونَ الْمُتَّفِقُ وَارِثًا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ عَمُودِي النَّسَبِ ، وَإِذَا كَانَ لِلْفَقِيرِ وَلَوْ حَمَلًا وَارِثٌ غَيْرُ أَبِي ، فَتَقَفَّتْ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ إِزْهِمٍ مِنْهُ ؛ فَأُمُّ وَجَدٍّ ، عَلَى الْأُمِّ الثَّلَاثُ ، وَالْبَاقِي عَلَى الْجَدِّ ، وَجَدَّةٌ وَأَخٌ ، عَلَى الْجَدَّةِ الشَّدْسُ ، وَالْبَاقِي عَلَى الْأَخِ ، وَأُمُّ وَبْنَتٍ ، بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا ، وَابْنُ وَبْنَتٍ ، بَيْنَهُمَا أَثَلَاثًا .

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ مُوسِرًا ، لَزِمَهُ بِقَدْرِ إِزْهِمٍ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَمُودِي النَّسَبِ . وَعَلَى هَذَا [٢٦٧] الْمَعْنَى حِسَابُ التَّفَقَّاتِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ أَبٌ فَيَتَفَرَّدَ بِالتَّفَقَّةِ . ^(٢) وَأُمُّ ^(٢) وَأَبُو أُمِّ ، الْكُلُّ عَلَى أُمِّ الْأُمِّ ، وَمَنْ لَهُ ابْنٌ فَقِيرٌ وَأَخٌ مُوسِرٌ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا ، وَمَنْ لَهُ أُمُّ فَقِيرَةٌ وَجَدَّةٌ مُوسِرَةٌ ، فَالْتَّفَقَةُ عَلَى الْجَدَّةِ . وَكَذَا أَبٌ فَقِيرٌ وَجَدَّةٌ مُوسِرَةٌ ، وَأَبَوَانِ وَجَدَّةٌ وَالْأَبُ مُعْسِرٌ ، عَلَى الْأُمِّ ثَلَاثُ التَّفَقَّةِ ، وَالْبَاقِي عَلَى ^(٣) الْجَدِّ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ زَوْجَةٌ فَكَذَلِكَ . وَأَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَجَدَّةٌ وَالْأَبُ مُعْسِرٌ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَخَوَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَحْجُوبَانِ وَلَيْسَا مِنْ عَمُودِي النَّسَبِ ، وَيَكُونُ عَلَى الْأُمِّ الثَّلَاثُ ، وَالْبَاقِي عَلَى الْجَدِّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ جَدَّةٌ ، فَالْتَّفَقَةُ كُلُّهَا عَلَى الْأُمِّ .

(١) فِي د : « عَنْهُ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « فَأُمُّ » .

(٣) فِي م : « أَعْلَى » .

وَتَجِبُ^(١) نَفَقَةُ مَنْ لَاحِزَةً لَهُ وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا مُكَلَّفًا، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ
الْوَالِدَيْنِ. وَيَلْزَمُهُ خِدْمَةُ قَرِيبٍ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ لِحَاجَةٍ، كَزَوْجَةٍ.

وَيَتَنَبَّأُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنْ فَضَّلَ نَفَقَةَ وَاحِدٍ^(٢) فَأَكْثَرَ، بَدَأَ
بِامْرَأَتِهِ، ثُمَّ بِرَقِيقِهِ، ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ، ثُمَّ الْعَصْبَةِ، ثُمَّ التَّسَاوَى، وَإِنْ
فَضَّلَ عَنْهُ مَا لَا^(٣) يَكْفِي وَاحِدًا، لَزِمَهُ بَذْلُهُ. فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبَوَانِ، قَدَّمَ
الْأَبَ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا^(٤) ابْنٌ، قَدَّمَهُ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ الْقَاضِي، فِيمَا إِذَا
اجْتَمَعَ الْأَبَوَانِ وَالْإِبْنُ: إِنْ كَانَ الْإِبْنُ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا، قُدِّمَ، وَإِنْ كَانَ
الْإِبْنُ كَبِيرًا، وَالْأَبُ زَمِنًا، فَهُوَ^(٥) أَحَقُّ. وَفِي «الْمُسْتَوْعِبِ»: يُقَدَّمُ
الْأَخَوَجُ مَنْ تَقَدَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

وَإِنْ كَانَ أَبٌ وَجَدَّ، أَوْ^(٦) ابْنٌ وَابْنُ ابْنٍ، قُدِّمَ الْأَبُ وَالْإِبْنُ. وَيُقَدَّمُ
جَدُّ عَلَى أَخٍ، وَأَبٌ عَلَى ابْنِ ابْنٍ، وَأَبُو أَبٍ، عَلَى أَبِي أُمٍّ، وَمَعَ أَبِي أَبِي^(٧)
أَبٍ يَسْتَوِيَانِ^(٨). وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ؛ يَأْخُذُ مَنْ وَجَبَتْ لَهُ النَّفَقَةُ بِغَيْرِ إِذْنٍ^(٩)،

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَجِبُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَاحِدَةً».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) فِي م: «مَعَهَا».

(٥) أَيْ: الْأَبُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٧) سَقَطَ مِنْ: د، ز، س.

(٨) يَعْنِي: وَالْجَدُّ أَبُو الْأُمِّ مَعَ أَبِي أَبِي أَبٍ يَسْتَوِيَانِ.

(٩) فِي م: «إِذْنُهُ».

إذا امتنع من الإنفاق، كزوجة^(١). وتقدم في الباب قبله.

ولا تجب نفقة مع اختلاف دين إلا بالولاء أو بإلحاق القافة به^(٢).

ومن ترك الإنفاق الواجب مدة، لم يلزمه عوضه، إلا إن فرضها حاكم، أو استدان بإذنه، لكن لو غاب زوج فاستدانت لها ولأولادها الصغار، رجعت. ولو امتنع زوج أو قريب من نفقة واجبة؛ بأن تطلب منه فيمتنع، رجع عليه منفق^(٣) بيته الرجوع.

ويلزمه نفقة زوجية من تلزمه مؤنته، وإعفاف من وجبت له نفقة؛ من أب وإن علا، وابن وإن نزل، وغيرهم، إذا احتاج إلى النكاح، بزوجة^(٤) حرة أو سرية تُعفه، أو يدفع إليه مالا يتزوج به حرة أو يشتري به أمة، والتخيير للملزوم بذلك. وليس له أن يزوجه قبيحة، ولا أن يملكه إياها، ولا كبيرة لا استمتاع فيها^(٥)، ولا أن يزوجه أمة، ولا يملك استزجاء ما دفع إليه من جارية، ولا عوض ما زوجه به إذا أيسر، ويقدم تغيب قريب إن استوى المهر، ويصدق أنه تائق بلا يمين. وإن مات، أعفه ثانيا، لا^(٦) إن طلق لغير عذر أو أعتق. وإن اجتمع جدان، ولم يملك إلا إعفاف

(١) في م: «لزوجة».

(٢) سقط من: م.

(٣) بعده في م: «عليه».

(٤) في م: «لزوجة».

(٥) في م: «بها».

(٦) في د، م: «إلا».

أحدهما ، قُدِّمَ الأقرب ، إلا أن يكون أحدهما من جهة الأب ، فيقدم وإن
بعُدَ على الذى من جهة الأم .

ويُلزَمُه إعفافُ أمه كأيهِ ، إذا طَلَبَتْ ذلك ، وخطَبَها كُفُوً .

والواجبُ فى نفقةِ القريبِ قَدْرُ الكفايةِ ، من الخُبْرِ والأُدمِ والكِسوةِ
والمسكنِ بقَدْرِ العادةِ ، كما ذَكَرنا فى الزَّوْجَةِ .

ويَجِبُ على المُعتَقِ نفقةُ عَتيقِهِ^(١) ، فإن مات مَوْلَاهُ ، فالنَّفَقَةُ على
الوارِثِ من عَصَبَاتِهِ على ما ذُكِرَ فى الوَلَاءِ . وَيَجِبُ عليه نفقةُ أولادِ
مُعتَقَتِهِ^(٢) إذا كان أبُوهم عَبْدًا ، فإن أُعتِقَ^(٣) أبُوهم ، فأنجَرَ الوَلَاءُ إلى مُعتَقِهِ ،
صارَ ولأُوهم لمُعتَقِ أبيهم ، ونفقتُهم عليه .

وليس على العَتِيقِ نفقةُ مُعتَقِهِ ؛ لأنَّه لا يَرِثُهُ . وإن كان كلُّ واحدٍ
منهما مَوْلى الآخرِ ، فعلى كُلِّ واحدٍ منهما نفقةُ الآخرِ .

[٢٦٧ ط] وليس على العَبْدِ نفقةُ وَلَدِهِ ، حُرَّةٌ كانتِ الزَّوْجَةُ أو أُمَّةٌ ، ولا
نفقةُ أَقاربِهِ الأحرارِ .

ونفقةُ أولادِ المكاتبِ الأحرارِ وأقاربِهِ لا تَجِبُ عليه ، وَيَجِبُ عليه نفقةُ
وَلَدِهِ مِن أُمَّتِهِ ، وإن كانتِ زَوْجَتُهُ حُرَّةً ، فنفقةُ أولادِها عليها ، فإن كان
لهم أَقاربُ أحرارٍ ، كجَدٍّ وأخٍ مع الأمِّ ، أنفقَ كُلُّ واحدٍ منهم بحسَبِ

(١) فى س : « عتيقة » .

(٢) فى د ، م : « معتقه » .

(٣) فى م : « أعتقه » .

ميراثه . والمكاتب كالمقدم بالنسبة إلى النفقة ، وإن كانت مكاتبته ، فسيأتي . فإن أراد المكاتب التبرع بالنفقة على ولده من أمة^(١) ، أو مكاتبته لغير سيده ، أو حرّة ، فليس له ذلك ، وإن كان من أمة لسيده ، جاز ، لا من مكاتبته لسيده .

فصل : ونحب نفقة ظفر الصغير^(٢) في ماله ، فإن لم يكن له مال ، فعلى من تلزمه نفقته ، ولا يلزمه لما فوق الحولين ، ولا يقطع قبلهما إلا بإذن أبويه إلا أن ينضر^(٣) .

وللأب منع امرأته من خدمة ولدها منه ، لا من رضاعه إذا طلبت ذلك . وإن طلبت أجره مثلها ، ووجد من يتبرع برضاعه ، فهي أحق ، سواء كانت في جبال الزوج أو مطلقة ، فإن طلبت أكثر من أجره مثلها ولو ييسر ، لم تكن أحق به ، إلا أن لا يوجد من يرضعه إلا بمثل تلك الزيادة . ولو كانت مع زوج آخر ، وطلبت رضاعه بأجره مثلها ، ووجد من يتبرع برضاعه ، فأمره أحق إذا رضى الزوج الثاني . وإذا أرضعت الزوجة ولدها وهي في جبال والده ، فاحتاجت إلى زيادة نفقة ، لزمه . وللسيّد إيجاب أم ولده على رضاعه مجاناً ، فإن عتقت على السيّد ، فحكم رضاع ولدها منه حكم المطلقة البائن .

(١) في د ، ز ، س : « أمة » .

(٢) في ز ، س : « الصبي » .

(٣) في د ، م : « ينضر » .

وإن امتنعت الأم من رضاع ولدها، لم تُجْزَى، إلا أن يُضْطَرَّ إليها، أو^(١) يخشى^(٢) عليه، لكن يجب عليها أن تشقيه اللبناً. وللزَّوجِ منعه امرأته من رضاع ولدها غيرها، ومن رضاع ولدها من غيره، من حين العقد، إلا أن يُضْطَرَّ إليها، بأن لا يوجد من يرضعه غيرها، أو لا يقبل الارتضاع من غيرها، فيجب التمكن^(٣) من إرضاعه، أو تكون قد شرطته عليه، نصاً. وإن أجزت نفسها للرضاع، ثم تزوجت، لم يملك الزوج فسخ الإجازة، ولا منعها من الرضاع حتى تضيئ المدة، أشبه ما لو اشترى أمة مستأجرة. وتقدم في عشرة النساء.

فصل: ويلزم السيد نفقة رقيقه قدر كفايتهم بالمعروف، ولو مع اختلاف الدين، ولو أيقاً، أو نشزت الأمة، أو عمت، أو زمن، أو مريض، أو انقطع كسبه، من غالب قوت البلد، وأدم مثله، و^(٤) كسوتهم من غالب الكسوة لأمثال العبيد في ذلك البلد الذي هو به، وغطاء ووطاء ومسكن وماعون. وإن ماتوا فعليه تكفيتهم وتجهيزهم ودفنهم.

ويُسْنُ أن يلبسه مما يلبس، ويُطعمه مما يطعم، فإن وليه،^(٥) فمعه أو^(٦) منه، ولا يأكل بلا^(٦) إذنه. ويُسْتَحَبُّ أن يسوى بين عبيده وإمائته في

(١) في ز: «و».

(٢) في س: «تخشى».

(٣) في م: «التمكن».

(٤) في الأصل: «أو».

(٥ - ٥) في م: «فإن سيده يجلسه يأكل معه أو يطعمه».

(٦) في ز: «إلا».

الِكِسْوَةِ وَالْإِطْعَامِ، وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ مَنْ هِيَ لِلِاسْتِغْنَاءِ فِي الْكِسْوَةِ.

وَيَلْزَمُهُ نَفَقَةُ وَلَدِ أُمِّهِ الرِّقِيقِ دُونَ زَوْجِهَا. وَيَلْزَمُ الْحُرَّةُ نَفَقَةَ وَلَدِهَا مِنْ عَبْدٍ، وَيَلْزَمُ الْمُكَاتَّبَةُ نَفَقَةَ وَلَدِهَا وَلَوْ كَانَ أَبُوهَا مُكَاتَّبًا، وَكَسْبُهُ لَهَا. وَيُنْفِقُ عَلَى مَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ بِقَدْرِ رِقِّهِ، وَيَقِيَّتُهَا عَلَيْهِ، وَلَهُ وَطْءُ أَمَةٍ مَلَكَهَا بِجُزْئِهِ الْحُرِّ بِلَا إِذْنٍ.

وَيَلْزَمُ السَّيِّدُ تَزْوِيجَهُمْ إِذَا طَلَبُوهُ، إِلَّا أَمَةً يَسْتَمْتِعُ بِهَا، وَلَوْ مُكَاتَّبَةً شَرْطَ^(١) وَطْعِهَا، فَإِنْ أَتَى، أُجْبِرَ، وَتُصَدَّقُ الْأَمَةُ أَنَّهُ مَا يَطْوَها. وَإِنْ زَوَّجَهَا بَمَنْ غَيْبَهُ غَيْرُ الرِّقِّ، فَلَهَا الْفَسْخُ. وَإِذَا كَانَ لِلْعَبْدِ زَوْجَةٌ، فَعَلَى سَيِّدِهِ تَمْكِينُهُ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ بِهَا لَيْلًا.

وَمَنْ غَابَ عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ، زُوِّجَتْ لِحَاجَةِ نَفَقَةٍ. قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ، [٢٦٨و] وَحَفِظَ مَهْرَهَا لِلْسَّيِّدِ. وَكَذَا لِحَاجَةِ وَطْءٍ. وَأَمَّا الْأَمَةُ، فَقَالَ الْقَاضِي: إِذَا غَابَ سَيِّدُهَا غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً، فَطَلَبَتِ التَّزْوِيجَ، زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ. وَتَقَدَّمَ فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ.

وَيُخْرَمُ أَنْ يُكَلِّفَهُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُونَ؛ وَهُوَ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ كَبِيرَةٌ^(٢)، فَإِنْ كَلَّفَهُ^(٣) أَعَانَهُ. وَلَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ الْأَمَةِ بِالرَّغْيِ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ مَظِنَّةُ الطَّمَعِ، لِبُعْدِهَا عَمَّنْ يَذُبُّ^(٤) عَنْهَا. وَيَجِبُ أَنْ يُرِيحَهُمْ وَقْتُ قَيْلُولَةٍ

(١) فِي م: «بَشْرَطَ».

(٢) فِي ز، س، م: «كَثِيرَةٌ».

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «مَشَقًّا».

(٤) فِي ز: «يَدْبُ».

وَنَوْمٍ وَصَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ، وَأَنْ^(١) يُزَكِّيَهُمْ عُقْبَةُ^(٢) عِنْدَ الْحَاجَةِ. وَيُسْتَحَبُّ مَدَاوَأَتُهُمْ إِذَا مَرَضُوا. وَيَجِبُ خِتَانُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَخْتُونًا مِنْهُمْ.

وَبَاقُ الْعَبْدِ كَبِيرَةٌ، وَيَحْرُمُ إِفْسَادُهُ عَلَى سَيِّدِهِ، وَإِفْسَادُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا. قَالَ الشَّيْخُ فِي مُسْلِمٍ نَحْسٍ فِي بِلَادِ التَّارِ أَنْ يَبْعَ عَبْدُهُ وَعِثْقَهُ، وَيَأْمُرَهُ بِتَرْكِ الْمَأْمُورِ، وَفِعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ : فَهَرَبَهُ إِلَى بِلَادِ^(٣) الْإِسْلَامِ وَاجِبٌ^(٤)، فَإِنَّهُ لَا حُزْمَةَ لِهَذَا وَلَوْ كَانَ فِي طَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْعَبْدُ إِذَا هَاجَرَ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ، فَهُوَ حُرٌّ. وَقَالَ : وَلَوْ لَمْ تُلَائِمْ أَخْلَاقُ الْعَبْدِ أَخْلَاقَ سَيِّدِهِ، لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ عَنْ مِلْكِهِ، وَلَا يُعَذَّبُ خَلْقَ اللَّهِ.

و'يَحْرُمُ أَنْ' يَسْتَوْضِعَ الْأَمَّةَ لِغَيْرِ وَلَدِهَا إِلَّا بَعْدَ رَيْهِ، كَمَا لَوْ مَاتَ وَلَدُهَا وَبَقِيَ لَبْنُهَا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِجَارَتُهَا بِلا إِذْنِ زَوْجٍ فِي مُدَّةٍ حَقِّهِ وَيَجُوزُ فِي مُدَّةٍ حَقِّ السَّيِّدِ، مَا لَمْ يَضُرَّ بِهَا.

وَتَجُوزُ الْخَارِجَةُ بِاتِّفَاقِهِمَا^(٥) بِقَدْرِ كَسْبِ الْعَبْدِ فَأَقْلَ بَعْدَ نَفَقَتِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ، وَلَا يُجَبِّرُ مَنْ أَبَاهَا؛ وَمَعْنَاهَا أَنْ يَضْرِبَ عَلَيْهِ خَرَجًا مَعْلُومًا يُؤَدِّيهِ إِلَى سَيِّدِهِ كُلِّ يَوْمٍ، وَمَا فَضَّلَ لِلْعَبْدِ. وَيُؤْخَذُ مِنَ «الْمَغْنَى»^(٦)، لِعَبْدٍ مُخَارِجٍ

(١) زيادة من : م.

(٢) في د، س : «عقبه». ومعنى عُقْبَةُ : يركبهم تارةً، ويمشيهم أخرى.

(٣ - ٣) في م : «أهل بدع مضلة».

(٤ - ٤) في م : «يجب أن لا».

(٥) بعده في م : «إذا كان ما جعل على الحجم».

(٦) في الأصل، د، ز، س : «المعنى». وفي م : «الغنى». وانظر : «المقنع والشرح الكبير

ومعهما الإنصاف» ٤٤٢/٢٤.

هَدِيَّةُ طَعَامٍ ، وَإِعَارَةُ مَتَاعٍ ، وَعَمَلُ دَعْوَةٍ . وفى « الهَدْي » : لِلْعَبْدِ التَّصَرُّفُ
بِمَا زَادَ عَلَى خَرَايجِهِ .

وَلِلسَّيِّدِ تَأْدِيبُهُم بِاللُّؤْمِ وَالضَّرْبِ ، كَوَلَدٍ وَزَوْجَةٍ ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ
تَذَلُّ عَلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ ، وَيُسَنُّ الْعَفْوُ عَنْهُ أَوَّلًا ، وَيَكُونُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ،
نَصًّا ، وَلَا يَضْرِبُهُ شَدِيدًا . وَلَا يَضْرِبُهُ إِلَّا فِى ذَنْبٍ عَظِيمٍ ، نَصًّا . وَيَقْيِدُهُ
بَقْيِيدٍ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ ، وَيُؤَدِّبُ عَلَى فَرَائِضِهِ ^(١) ، وَعَلَى مَا إِذَا كَلَّفَهُ مَا يُطِيقُ
فَامْتِنَعَ . وَلَيْسَ لَهُ لَطْمُهُ فِى وَجْهِهِ ، وَلَا خِصَاؤُهُ ، وَلَا التَّمْثِيلُ بِهِ ^(٢) ، وَلَا
يَشْتُمُ آبَاؤُهُ الْكَافِرِينَ ، وَلَا يُعَوِّدُ لِسَانَهُ الْخَنَاءَ وَالرَّدَى . وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ
الْمَلَكَةِ ؛ وَهُوَ الَّذِى يُسَيِّئُ إِلَى مَمَالِكِهِ .

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، فِى كِتَابِهِ « السِّرُّ الْمَصُونِ » : مُعَاشَرَةُ الْوَلَدِ بِاللُّطْفِ
وَالْتَأْدِيبِ وَالتَّعْلِيمِ ، وَإِذَا اخْتَبَعَ إِلَى ضَرْبِهِ ، ضَرْبٌ ، وَيُحْمَلُ ^(٣) عَلَى أَحْسَنِ
الْأَخْلَاقِ ، وَيُجَنَّبُ سَيِّئُهَا ، فَإِذَا كَبِرَ فَالْحَذَرُ مِنْهُ ، وَلَا يُطْلَعُهُ عَلَى كُلِّ
الْأَسْرَارِ ، وَمِنَ الْغَلَطِ تَرْكُ تَرْوِيجِهِ إِذَا بَلَغَ ؛ فَإِنَّكَ تَذَرِى مَا هُوَ فِيهِ بِمَا كُنْتَ
فِيهِ ، فَضُنُّهُ عَنْ ^(٤) الزَّلَلِ عَاجِلًا ، خُصُوصًا الْبَنَاتِ ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُزَوِّجَ الْبَنْتَ
بَشَيْخٍ أَوْ شَخْصٍ مَكْرُوهٍ ، وَأَمَّا الْمَمْلُوكُ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَسْكُنَ إِلَيْهِ بِحَالٍ ،
بَلْ تَكُنْ مِنْهُ عَلَى حَذَرٍ ، وَلَا تُدْخِلِ الدَّارَ مِنْهُمْ مُرَاهِقًا وَلَا خَادِمًا ؛ فَإِنَّهُمْ

(١) أى : عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م

(٣) بَعْدَهُ فِى م : « الْوَلَدِ » .

(٤) فِى م : « مِنْ » .

رِجَالٌ مَعَ النِّسَاءِ وَنِسَاءٌ مَعَ الرِّجَالِ ، وَرُبَّمَا امْتَدَّتْ عَيْنُ امْرَأَةٍ إِلَى غُلَامٍ مُحْتَقِرٍ . انْتَهَى .

وَإِنْ بَقِيَ سَيِّدُهُ لِحَاجَةٍ ، فَوَجَدَ مَسْجِدًا يُصَلِّي فِيهِ ، قَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ صَلَّى ، وَإِنْ صَلَّى فَلَا بَأْسَ .

وَمَتَى امْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ كِسْفَةٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، فَطَلَبَ الْعَبْدُ الْبَيْعَ ، لَزِمَهُ بَيْعُهُ ، سَوَاءٌ كَانَ امْتِنَاعُ السَّيِّدِ لِعَجْزِهِ عَنْهُ أَوْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ ، وَلَا يُلْزَمُهُ بَيْعُهُ بِطَلَبِهِ مَعَ الْقِيَامِ بِمَا يَجِبُ لَهُ .

وَلَا يَتَسَرَّى عَبْدٌ وَلَوْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ . وَقِيلَ : بَلْ^(١) بِإِذْنِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ^(٢) ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ ، وَصَحَّحَهُ فِي « الْإِنْصَافِ » وَجَعَلَهُ الْمَذْهَبُ . فَإِذَا قَالَ لَهُ السَّيِّدُ : تَسَرَّاهَا . أَوْ : أَذِنْتُ لَكَ فِي [٢٦٨ ظ] وَطَئِهَا . أَوْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أُبِيحَ لَهُ عَلَى هَذَا^(٣) الْقَوْلِ . وَعَلَيْهِ يَجُوزُ فِي أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ ، وَلَمْ يَمْلِكِ السَّيِّدُ الرُّجُوعَ بَعْدَ التَّسَرُّي ، نَصًّا .

فصل : وَيُلْزَمُهُ إِطْعَامُ بَهَائِمِهِ وَلَوْ عَطِيتْ ، وَسَقْيُهَا ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى أَوَّلِ شَبَعِهَا وَرِثْيَا ، دُونَ غَايَتَيْهَا ، وَيُلْزَمُهُ الْقِيَامُ بِهَا ، وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهَا ، وَإِقَامَةُ مَنْ يَزِعَاها ، وَ^(٤) نَحْوُهُ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُحْمَلَهَا مَا لَا تُطِيقُ ، وَأَنْ يَخْلِبَ مِنْ لَبَنِيهَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، ز ، س : « بَلَى » .

(٢) فِي د ، ز ، س ، م : « جَمَاعَةٌ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٤) فِي م : « أَوْ » .

ما يَصُرُّ بَوْلَهَا . وَيُسْرُ لِلْحَالِبِ أَنْ يَقْصَّ أَظْفَارَهُ ؛ لِئَلَّا يَجْرَحَ الصَّرْعُ .
وَجِيفَتُهَا لَهُ ، وَنَقْلُهَا عَلَيْهِ ، فَيَلْزُمُهُ أَنْ يَنْقُلَهَا إِلَى مَكَانٍ يَذْفَعُ^(١) فِيهِ ضَرَرَهَا عَنْ
النَّاسِ . وَيَحْرُمُ وَسَمٌ وَضَرْبٌ فِي الْوَجْهِ إِلَّا لِمَدَاوَاةٍ ، وَفِي الْآدَمِيِّ أَشَدُّ .
وَيُكْرَهُ خَصْصِي غَيْرِ عَنَمٍ وَدُيُوكٍ ، وَيَحْرُمُ فِي الْآدَمِيِّينَ لَغِيرِ قِصَاصٍ^(٢) وَلَوْ
رَقِيقًا^(٣) .

وَيُكْرَهُ تَغْلِيْقُ جَرَسٍ وَوَتَرٍ ، وَجَزُ مَعْرِفَةٍ^(٤) وَنَاصِيَةِ وَذَنْبٍ ، وَيَحْرُمُ لَعْنُ^(٥)
الدَّابَّةِ . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ الصَّالِحُونَ : لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ .

وَأَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا ، أُجِبَرِ عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنْ أَتَى أَوْ عَجَزَ ، أُجِبَرِ
عَلَى بَيْعِ ، أَوْ إِجَارَةٍ ، أَوْ ذَبْحِ مَأْكُولٍ ، فَإِنْ أَتَى ، فَعَلَّ الْحَاكِمُ الْأَصْلَحَ ، أَوْ
اِقْتَرَضَ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي غَيْرِ مَا خُلِقَتْ لَهُ ؛^(٦) كَبَقَرٍ لِلْحَمَلِ^(٧) أَوْ الرُّكُوبِ ،
وَالْبِلِّ وَحُمُرِ الْحَزْبِ وَنَحْوِهِ . وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهَا وَلَا ذَبْحُهَا لِلْإِرَاحَةِ ، كَالْآدَمِيِّ
الْمُتَأَلِّمِ بِالْأَمْرَاضِ الصَّعْبَةِ . وَعَلَى مُفْتَيِّى الْكَلْبِ الْمُبَاحِ أَنْ يُطْعِمَهُ أَوْ يُوسِلَهُ .
وَلَا يَحِلُّ حَبْسُ شَيْءٍ مِنَ الْبَهَائِمِ لِيَهْلِكَ^(٨) جُوعًا ، وَيَحْسُنُ قَتْلُ مَا

(١) سقط من : د .

(٢) - (٣) زيادة من : م .

(٤) المعرفة : موضع العرف من الطير والخيل .

(٥) فى الأصل : « شتم » .

(٦) - (٧) فى م : « كالحمل » .

(٨) فى م : « لتهلك » .

يُيَاخُ قَتْلُهُ، وَيُيَاخُ تَجْفِيفُ دُودِ الْقَرْ بِالْشَّمْسِ إِذَا اسْتَكْمَلَ، وَتَذَخِيرُ
الزَّيْتَانِ، فَإِنْ لَمْ يَتَذَفَّعْ ضَرَرُهَا إِلَّا بِإِحْرَاقِهَا، جَازَ.

وَلَا تَجِبُ عِمَارَةُ^(١) الْمَلِكِ الطَّلَقِ^(٢) إِذَا كَانَ مِمَّا لَا رُوحَ فِيهِ، كَالْعَقَارِ
وَنَحْوِهِ، ^(٣) بَلْ تُسْتَحَبُّ^(٣). وَإِنْ كَانَ لِمَحْجُورٍ^(٤) عَلَيْهِ، وَجِبَ عَلَى وَلِيِّهِ
عِمَارَةُ دَارِهِ، وَحِفْظُ ثَمَرِهِ وَزَرْعِهِ بِالسَّقْفِ وَغَيْرِهِ.

(١) فِي م: «عِيَادَةُ».

(٢) فِي س: «الْمَطْلَقُ». وَالْمَطْلَقُ بِكسر الطاء: الْمَطْلُوقُ الَّذِي يَتِمَكَّنُ صَاحِبُهُ فِيهِ مِنْ جَمِيعِ
التَّصَرُّفَاتِ.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) فِي ز: «الْمَحْجُورُ».

بَابُ الْحَضَانَةِ

وهي حِفْظُ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَمَعْتُوهٍ - وهو المَخْتَلُ الْعَقْلِ - عَمَّا^(١) يَضُرُّهُمْ، وَتَرْبِيَّتُهُمْ بِعَمَلِ مَصَالِحِهِمْ؛ كَغَسْلِ رَأْسِ الطِّفْلِ، وَبَدَنِهِ^(٢)، وَثِيَابِهِ، وَدَهْنِهِ، وَتَكْحِيلِهِ، وَرَبْطِهِ فِي الْمَهْدِ، وَتَحْرِيكِهِ لِيَتَنَامَ، وَنَحْوِهِ.

وهي وَاجِبَةٌ كَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ، وَمُسْتَحَقُّهَا رَجُلٌ عَصَبَةٌ، وَ^(٣) امْرَأَةٌ وَارِثَةٌ، أَوْ مُذْلِيَّةٌ بَوَارِثٌ؛ كَالْخَالَةِ، وَبَنَاتِ الْأَخَوَاتِ، أَوْ مُذْلِيَّةٌ بِعَصْبَةٍ؛ كَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ، وَالْأَعْمَامِ، وَذَوِي رَجِمٍ غَيْرِ مَنْ تَقَدَّمَ، وَحَاكِمٍ.

فَإِذَا افْتَرَقَ الزَّوْجَانِ وَلَهُمَا طِفْلٌ أَوْ مَعْتُوهٌ أَوْ مَجْنُونٌ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، فَأَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَتِهِ أُمُّهُ، كَمَا قَبْلَ الْفِرَاقِ، مَعَ أَهْلِيَّتِهَا وَحُضُورِهَا وَقَبُولِهَا وَلَوْ بِأَجْزَةٍ مِثْلِهَا، كَرَضَاعٍ، فَهِيَ أَحَقُّ مِنْ أَبِيهِ، وَلَأنَّ أَبَاهُ لَا يَتَوَلَّى الْحَضَانَةَ بِنَفْسِهِ، وَلَئِنَّمَا يَذْفَعُهُ إِلَى امْرَأَتِهِ، وَأُمُّهُ أَوْلَى مِنْ امْرَأَةٍ أَبِيهِ. وَلَوْ امْتَنَعَتْ^(٤)، لَمْ تُجَبَّزْ، ثُمَّ أُمُّهَاثُهَا، ثُمَّ أَبٌ، ثُمَّ أُمُّهَاثُهُ، ثُمَّ جَدٌّ، ثُمَّ أُمُّهَاثُهُ، وَهَلُمَّ جَرًّا، ثُمَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ، وَتَقَدَّمَ أُخْتُ مِنْ أُمٍّ عَلَى أُخْتٍ مِنْ أَبِي، وَخَالَةٌ عَلَى عَمَّةٍ، وَخَالَةٌ أُمٍّ عَلَى خَالَةِ أَبِي، وَخَالَاتُ أَبِي^(٥) عَلَى عَمَّاتِهِ، وَمَنْ يُذَلِّي

(١) فِي م : «مما».

(٢) فِي م : «يديه».

(٣) فِي د ، ز : «أو».

(٤) أَى : الْأُم.

(٥) فِي م : «أبيه».

١٠) مِنْ عَمَّاتٍ ١١) وَخَالَاتٍ بِأُمِّ عَلَى مَنْ يُذِلِّي بِأَبٍ .

وَتَحْرِيزُهُ : أُمُّ ، ثُمَّ أُمُّهَاثَا الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى ، ثُمَّ أَبٌ ، ثُمَّ أُمُّهَاثُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ جَدٌّ ، ثُمَّ أُمُّهَاثُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأُمِّ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ خَالَةٌ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأُمِّ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ عَمَّاتٌ كَذَلِكَ ، ثُمَّ خَالَاتٌ أُمُّهُ ، ثُمَّ خَالَاتٌ أَبِيهِ ، ثُمَّ عَمَّاتٌ أَبِيهِ ، ثُمَّ بَنَاتُ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِهِ وَعَمَّاتِهِ ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِ أَبِيهِ ، وَبَنَاتُ عَمَّاتِ أَبِيهِ ، كَذَلِكَ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ . وَتَقَدَّمَتْ حَضَانَةُ لَيْقِيطٍ . ثُمَّ لِبَاقِي الْعَصْبَةِ ، الْأَقْرَبِ فِالْأَقْرَبِ . فَإِنْ كَانَتْ أُتْنَى ، فَمِنْ مَحَارِمِهَا ، وَلَوْ بِرَضَاعٍ وَنَحْوِهِ ، فَلَا حَضَانَةَ عَلَيْهَا لِابْنِ الْقَوْمِ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَحَارِمِهَا . وَفِي « الْمَغْنَى » ، وَغَيْرِهِ : إِذَا بَلَغَتْ سَبْعًا ، ١٢) لَمْ تُسَلَّمْ إِلَيْهِ ، وَقَبْلَهَا لَهُ الْحَضَانَةُ عَلَيْهَا . وَهُوَ قَوِيٌّ . وَإِنْ اجْتَمَعَ أَخٌ وَأُخْتُ ، أَوْ عَمٌّ وَعَمَّةٌ ، أَوْ ابْنُ أَخٍ وَبْنَتُ أَخٍ ، أَوْ ابْنُ أُخْتٍ وَبْنَتُ أُخْتٍ ، قُدِّمَتِ الْأُتْنَى عَلَى مَنْ فِي دَرَجَتَيْهَا مِنَ الذُّكُورِ ، كَمَا تُقَدَّمُ الْأُمُّ عَلَى الْأَبِ ، وَأُمُّ الْأَبِ عَلَى أَبِي الْأَبِ . ثُمَّ لِلذَّوِي الْأَرْحَامِ رِجَالًا وَنِسَاءً غَيْرَ مَنْ تَقَدَّمَ ؛ فَيُقَدَّمُ أَبُو أُمِّ ، ثُمَّ أُمُّهَاثُهُ ، ثُمَّ أَخٌ مِنْ أُمِّ ، ثُمَّ خَالَ ١٣) ، ثُمَّ حَاكِمٌ ، فَيُسَلَّمُ إِلَى مَنْ يَخْضَعُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

وَلَوْ اسْتَوْجِرَتْ لِلرَّضَاعِ وَالْحَضَانَةِ ، لَزِمَآهَا ، وَإِنْ اسْتَوْجِرَتْ لِلرَّضَاعِ وَأُطْلِقَ ، لَزِمَتْهَا الْحَضَانَةُ تَبَعًا ، وَلِلْحَضَانَةِ وَأُطْلِقَ ، لَمْ يَلْزَمْهَا الرِّضَاعُ .

١ - ١) فِي م : « بَعَمَات » .

٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

٣) فِي س : « خَالَةٌ » .

«وتَقَدَّم في الإِجَارَة»^(١). وإن [٢٦٩ر] امْتَنَعَتِ الأُمُّ أو غيرُها مِنَ الحَضَانَةِ ، أو كانت غيرَ أَهْلِ لها ، انْتَقَلَتْ إلى مَنْ بَعْدَهَا ، وَمَنْ أَشَقَطَ حَقَّهُ مِنْهَا سَقَطَ^(٢) ، وله العَوْدُ متى شاءَ .

فصل : ولا حَضَانَةٌ لِرَقِيقٍ ، ولا لِمَنْ بَغَضُهُ حُرٌّ ، ولو كان بينَهُ وبينَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةً ، فإن كان بعضُ الطُّفْلِ رَقِيقًا ، فَلَسَيِّدِهِ وَقَرِيبِهِ بِمُهَابَاةٍ ؛ لأنَّ حَضَانَةَ الطُّفْلِ الرَّقِيقِ لِسَيِّدِهِ ، والأوَّلَى لِسَيِّدِهِ أَنْ يُقَرَّهُ مع أُمِّهِ . ولا لِفَاسِقٍ ، ولا لِكَافِرٍ على مُسْلِمٍ ، ولا لِمَجْنُونٍ ولو غيرَ مُطْبِقٍ ، ولا مَعْتُوهٍ ، ولا لِطِفْلِ ، ولا عاجِزٍ عنها ، كَأَعْمَى ونَحْوِهِ . قال الشيخُ : وَضَعَفُ البَصَرِ يَمْنَعُ مِنَ^(٣) كَمَالِ ما يَخْتِاجُ إِلَيْهِ المَحْضُونُ مِنَ المَصَالِحِ . انتهى . وإذا كان بالأُمِّ بَرَصٌ أو جُذَامٌ ، سَقَطَ حَقُّها مِنَ الحَضَانَةِ . وَصَرَّحَ بِذلِكَ العَلَامِيُّ الشَّافِعِيُّ^(٤) في «قَوَاعِيدِهِ» ، وقال : لَأَنَّهُ يُخْشَى على الوَلَدِ مِنْ لَبَنِها وَمُخَالَطَتِها . انتهى . وَيَأْتِي في التَّعْزِيرِ^(٥) أَنَّ الجَذَمَى مَمْنُوعُونَ مِنْ مُخَالَطَةِ الأصِحَّاءِ . ولا لِمَرْأَةٍ مُزَوَّجَةٍ لِأَجْنَبِيِّ مِنَ الطُّفْلِ مِنْ حِينَ العَقْدِ ، ولو رَضِيَ الزَّوْجُ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ في حَضَانَةِ أَجْنَبِيٍّ ، فإن كان الزَّوْجُ ليس أَجْنَبِيًّا ؛ كَجَدِّهِ ، وَقَرِيبِهِ ، فَلِها

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : «عنه» .

(٣) سقط من : ز .

(٤) هو خليل بن كَيْكَلْدِيٍّ ، صلاح الدين العلّامي ، أبو سعيد ، كان حافظًا ثباتًا ثقةً ، عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمثون ، فقيهاً ، متفنناً ، أشعرياً ، لم يخلف بعده في الحديث مثله ، توفي سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة . طبقات الشافعية ٣٥/١٠ - ٣٨ . الدرر الكامنة ١٧٩/٢ -

١٨٢ .

(٥) في م : «التقرير» .

الحَصَانَةُ، ولو اتَّفَقَا على أن يَكُون في حَضَانَتِهَا وهى مُزَوَّجَةٌ، وَرَضِيَ زَوْجُهَا، جازَ، ولم يَكُنْ لازِمًا. ولو تَنَازَعَ عَمَّا نِ ونحوُهما ^(١) فيها، وأحدهما مُتَزَوِّجٌ بِالْأُمِّ أو الخَالَةِ، فهو أَحَقُّ.

فإن زَالَتِ المَوَانِعُ؛ كَأَن عَتَقَ الرِّقِيقُ، وَأَسْلَمَ الكَافِرُ، وَعَدَلَ الفَاسِقُ ولو ظَاهِرًا، وَعَقَلَ المَجْنُونُ، وَطَلَّقَتِ الزَّوْجَةُ ولو رَجَعِيًّا، و^(٢) لم تَنْقُضِ العِدَّةُ، رَجَعُوا إلى حَقِّهِمْ. ونَظِيرُ هذه المسأَلَةِ، لو وَقَفَ على أَوْلَادِهِ وَشَرَطَ أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ مِنَ البَنَاتِ لا حَقَّ لَهَا، فَتَزَوَّجَتْ، ثم طُلِّقَتْ، عادَ إليها حَقُّهَا. ^(٣) ومثله لو وَقَفَ على زوجته ما دامت عَزَبَةً ^(٤)، فإن تَزَوَّجَتْ، فلا حَقَّ لَهَا ^(٥)، فإن طُلِّقَتْ وكان قد أَرَادَ بِرَّهَا، رَجَعَ حَقُّهَا، كالوَقْفِ، وإن أَرَادَ صِلَتَهَا مادامَتْ حَافِظَةً لِحُرْمَةِ فِرَاشِهِ، فلا حَقَّ لَهَا.

ولا تَتَبَّطُّ الحَصَانَةُ على البالغِ الرَّشِيدِ العَاقِلِ، وإليه الحِيزَةُ فى الإقامَةِ عندَ مَنْ شاءَ مِنْ أبَوَيْهِ، فإن كان رَجُلًا، فله الانْفِرَادُ بِنَفْسِهِ، إلَّا أن يَكُونُ أَمْرَدًا يُخَافُ عليه الفِتْنَةُ فيُمنَعُ مِنْ مُفَارَقَتَيْهِمَا. وَيُسْتَحَبُّ أن لا يَنْفَرِدَ عَنْهُمَا. ولا يَقْطَعُ بِرَّهُ عَنْهُمَا، وإن كانت جَارِيَةً، فليس لَهَا الانْفِرَادُ، ولأَيُّهَا وأُولِيائِهَا عندَ عَدَمِهِ مَنَعُهَا مِنْهُ، وعلى عَصْبَةِ المَرَأَةِ مَنَعُهَا مِنْ المَحْرَمَاتِ، فإن لم تَمْتَنِعْ ^(٥) إلَّا بِالْحَبْسِ حَبْسُوهَا، وإن اِخْتِاجَتْ إلى القَبْدِ

(١ - ١) فى م : «واحد منها» .

(٢) بعده فى م : «لو» .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) فى د، س : «عازبة» .

(٥) فى م : «تمنع» .

فَيَدُوهَا . وما يَنْبَغِي للوَلَدِ أَنْ يَضْرِبَ أُمَّه ، ولا يَجُوزُ لَهُمْ مُقَاتَعَتُهَا ، بحيثُ تَتِمَّكَنُ^(١) مِنَ الشَّوْءِ ، بل بِحَسَبِ قُدْرَتِهِمْ ، وإنِ اخْتَاخَتْ إِلَى رِزْقٍ وَكِسْوَةٍ كَسَوَهَا ، وليس لَهُمْ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهَا .

ومتى أَرَادَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ الثَّقَلَةَ إِلَى بَلَدٍ - مَسَافَةً قَصِيرٍ فَأَكْثَرَ ، آمِنٍ هُوَ وَالطَّرِيقُ - لِيَسْكُنَهَا ، فَلَا بُدَّ أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ . قال فِي «الْهَدْيِ» : هَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يُرَدْ بِالثَّقَلَةِ مُضَارَّةَ الْآخَرِ ، وَانْتِزَاعَ الْوَلَدِ ، فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ ، لَمْ يُجِبْ إِلَيْهِ . انْتَهَى . وَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ قَرِيبًا لِلْمُسْكِنِ ، فَأَمُّ أَحَقُّ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا وَلَوْ لِحَاجٍ ، أَوْ قَرِيبًا لِحَاجَةٍ ثُمَّ يَعُودُ ، أَوْ بَعِيدًا لِلْمُسْكِنِ لَكِنَّهُ مَخُوفٌ هُوَ أَوْ الطَّرِيقُ ، فَمُقِيمٌ أَوْلَى . فَإِنْ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْأَبُ : سَفَرِي لِلْإِقَامَةِ . وَقَالَتِ الْأُمُّ : بَلْ لِحَاجَةٍ وَتَعُودُ . فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ انْتَقَلَا جَمِيعًا إِلَى بَلَدٍ وَاحِدٍ ، فَلَا أُمُّ بَاقِيَّةً عَلَى حَضَانَتِهَا ، وَإِنْ أَخَذَهُ الْأَبُ لَأَفْتِرَاقِ الْبَلَدَيْنِ ، ثُمَّ اجْتَمَعَا ، عَادَتْ إِلَى الْأُمِّ حَضَانَتُهَا .

فصل : وَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ عَاقِلًا ، وَاتَّفَقَ أَبَوَاهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا ، جَازَ . وَإِنْ تَنَازَعَا فِيهِ ، خَيَّرَهُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا ، فَكَانَ مَعَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا . قال ابْنُ عَقِيلٍ : مَعَ السَّلَامَةِ مِنْ فُسَادٍ ، فَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَخْتَارُ أَحَدَهُمَا لِيَتِمَّكَنَهُ^(٢) مِنْ فُسَادٍ ، وَيَكْرَهُ الْآخَرَ لِلْأَدَبِ ، لَمْ يَغْمَلْ بِمُقْتَضَى شَهْوَتِهِ . انْتَهَى . وَلَا يُخَيَّرُ قَبْلَ سَبْعٍ .

فَإِنْ اخْتَارَ أَبَاهُ ، كَانَ عِنْدَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَلَا يُتَنَعُّ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ . وَإِنْ

(١) فِي س : «يَتِمَّكَنُ» .

(٢) فِي د ، س : «لَتَمَّكَنَهُ» .

مَرِضٌ، كَانَتْ أَحَقُّ بِتَمْرِضِهِ فِي بَيْتِهَا، وَإِنْ اخْتَارَ أُمُّهُ، كَانَ عِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَ أَبِيهِ نَهَارًا؛ لِيَعْلَمَهُ الصَّنَاعَةُ وَالكِتَابَةُ وَيُؤَدِّبَهُ، فَإِنْ عَادَ فَاخْتَارَ الْآخَرَ، نُقِلَ إِلَيْهِ، وَإِنْ عَادَ فَاخْتَارَ الْأَوَّلَ، رُدُّ إِلَيْهِ، هَكَذَا أَبَدًا. فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ أَحَدَهُمَا، أَوْ اخْتَارَهُمَا، أُقْرِعَ، ثُمَّ إِنْ اخْتَارَ غَيْرَ مَنْ قُدِّمَ بِالْقُرْعَةِ، رُدُّ إِلَيْهِ، وَلَا يُخَيَّرُ إِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَضَانَةِ، وَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْآخَرِ. وَإِنْ اخْتَارَ أَبَاهُ، ثُمَّ زَالَ عَقْلُهُ، رُدُّ إِلَى الْأُمِّ، وَبَطَلَ اخْتِيَارُهُ.

وَالْجَارِيَّةُ إِذَا بَلَغَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَأَكْثَرَ، فَعِنْدَ أَبِيهَا إِلَى الْبُلُوغِ، وَبَعْدَهُ عِنْدَهُ أَيْضًا إِلَى الزَّفَافِ وَجُوبًا، وَلَوْ تَبَرَّعَتِ الْأُمُّ بِحَضَانَتِهَا، وَتَمَنَّعَهَا مِنَ الْإِنْفِرَادِ، وَكَذَلِكَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ. وَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ الْأُمِّ أَوْ الْأَبِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ عِنْدَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، فَإِنَّ تَأْدِيبَهَا وَتَخْرِيجَهَا فِي جَوْفِ الْبَيْتِ، وَلَا يُمْنَعُ أَحَدُهُمَا مِنْ زِيَارَتِهَا عِنْدَ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُوَ الزَّوْجُ بِأُمِّهَا وَلَا يُطِيلَ. وَالْوَرَعُ إِذَا «زَارَتْ ابْنَتَهَا»^(١)، تَحَرَّى أَوْقَاتِ خُرُوجِ أَبِيهَا إِلَى مَعَايِشِهِ، لِقَلًّا يَسْمَعُ كَلَامَهَا. وَإِنْ مَرِضَتْ، فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِتَمْرِضِهَا فِي بَيْتِ الْأُمِّ^(٢)، وَتَمْنَعُ مِنَ الْخَلْوَةِ بِهَا إِنْ كَانَتِ الْبِنْتُ مُزَوَّجَةً إِذَا خِيفَ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ الْغُلَامُ.

وَإِنْ مَرِضَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ وَالْوَلَدُ عِنْدَ الْآخَرِ، لَمْ يُمْنَعِ الْوَلَدُ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، مِنْ عِيَادَتِهِ - وَ^(٣) يَكْرَهُ ذَلِكَ - وَلَا مِنْ حُضُورِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَتَوَلَّى

(١ - ١) فِي د: «زَارَتْهَا بِنْتُهَا».

(٢) فِي م: «الْأَب».

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «وَلَا مِنْ».

جهازه . وأما في^(١) حال^(٢) الصَّحَّةِ ، فالغُلامُ يزُورُ أُمَّهُ ، والأُمُّ تزُورُ ابْنَتَهَا ،
والغُلامُ يزُورُ أُمَّهُ على ما جَرَتْ به العادَةُ ، كالْيَوْمِ في الأُسْبُوعِ .

وإن مات الولدُ ، حَضَرَتْهُ أُمُّهُ ، وتَتَوَلَّى ما تَتَوَلَّاهُ حالَ الحَيَاةِ ، فتَشْهَدُهُ
في حالِ نَزْعِهِ ، وتَشُدُّ لِحْيَتَهُ^(٣) ، وتُوجِّهُهُ ، وتُشْرِفُ على مَنْ يَتَوَلَّى غَسْلَهُ .
وتَجْهِيْزَهُ ، ولا تُمْنَعُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ إِذَا طَلَبَتْهُ ، فَإِنْ أَرَادَتْ الحُضُورَ بِمَا يُنَافِي
الشُّرْعَ ، مِنْ تَخْرِيقِ ثَوْبٍ ، وَلَطْمِ خَدٍّ ، وَنُوحٍ ، مُنِعَتْ ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ وَإِلَّا
مُحِجِبَتْ عَنْهُ إِلَى أَنْ تَتْرُكَ المُنْكَرَ .

وإن استوى اثنان فأكثر في حضانة من له دُون سَبْعِ سِنِينَ ؛
كَالأَخْتَيْنِ ، والأَخَوَيْنِ ، ونحوهما ، قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ ، فَإِذَا بَلَغَ سَبْعًا ،
وَلَوْ أُتْنَى ، كَانَ عِنْدَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا^(٤) .

وسائرُ العَصَبَاتِ ، الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ مِنْهُمْ ، كَأَبٍ عِنْدَ عَدَمِهِ ، أَوْ عَدَمِ
أَهْلِيَّتِهِ فِي التَّخْيِيرِ وَالْإِقَامَةِ وَالثَّقَلَةِ ، إِذَا كَانَ مَحْرَمًا لِلجَارِيَةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ .
وسائرُ النِّسَاءِ المُسْتَحِقَّاتِ لَهَا كَأُمُّ فِي ذَلِكَ .

ولا يُقَرَّرُ الطُّفْلُ بِيَدِ مَنْ لَا يَصُونُهُ وَيُضْلِيحُهُ .

والمَعْتَوَةُ وَلَوْ أُتْنَى ، عِنْدَ أُمِّهِ وَلَوْ بَعْدَ الْبُلُوغِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « فِي مَنْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي م : « لِحْيَتِهِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، س ، م : « مِنْهُمْ » .

كتاب الجنایات

وهی جمعُ جنایةٍ ؛ وهی التَّعدی علی الأبدانِ بما یوجبُ قصاصًا أو غیره .

قَتْلُ الْآدَمِيِّ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَنْبٌ كَبِيرٌ ، وَفَاعِلُهُ فَاسِقٌ ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ ، وَتَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ ، وَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَقْتُولِ فِي الْآخِرَةِ بِمُجَرَّدِ التَّوْبَةِ . قَالَ الشَّيْخُ : فَعَلَى هَذَا ، يَأْخُذُ الْمَقْتُولُ مِنْ حَسَنَاتِ الْقَاتِلِ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ مِنَ الْقَاتِلِ ، أَوْ عُفِيَ عَنْهُ ، فَهَلْ يُطَالِيهِ الْمَقْتُولُ فِي الْآخِرَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي حَدِيثِ صَاحِبِ التَّسْعَةِ^(١) - وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مشهورٌ - : فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ قَتْلَ الْقِصَاصِ لَا يُكَفِّرُ ذَنْبَ الْقَاتِلِ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَإِنْ كَفَّرَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، س : «التسعة» .

والتسعة : القطعة من السير الذي تشد به الرحال .

والحديث أخرجه مسلم ، في : باب صحة الإقرار بالقتل ... ، من كتاب القسامة . صحيح مسلم ١٣٠٧/٣ ، وأبو داود ، في : باب الإمام يأمر بالعفو في الدم ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٤٧٨/٢ ، ٤٧٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو ، من أبواب الديات . عارضة الأحوذى ١٧٨/٦ . والنسائي ، في : باب القود ، من كتاب القسامة ، وفي : باب إشارة الحاكم على الخصم بالعفو ، من كتاب آداب القضاة . المجتبى ١٣/٨ - ١٦ ، ٢١٤ . وابن ماجه ، في : باب العفو عن القاتل ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٨٩٧/٢ . والدارمي ، في : باب لمن يعفو عن قاتله ، من كتاب الديات . سنن الدارمي ١٩١/٢ .

تعالى ، كما جاء في الحديث الآخر ، [٢٧٠ د] فهو كفارة له ، وَيَبْقَى حَقُّ
الْمَقْتُولِ . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْمُرْتَدِّ لَهُ تَبَيُّهُ .

وَالْقَتْلُ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ ؛ عَمْدٌ يَخْتَصُّ الْقِصَاصُ بِهِ ، وَشِبْهُ عَمْدٍ ، وَخَطَأٌ .
وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَتْلِ ^(١) الْعَمْدُ الْقَصْدُ ؛ فَالْعَمْدُ أَنْ يَقْتُلَهُ ^(٢) بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ
مَوْتُهُ بِهِ ، عَالِمًا بِكُونِهِ آدَمِيًّا مَعْصُومًا . وَهُوَ تِسْعَةُ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا ، أَنْ يَجْرَحَهُ بِمُحَدِّدٍ لَهُ مَوْرٌ ؛ أَيْ دُخُولٌ وَتَرَدُّدٌ فِي الْبَدَنِ ، يَقْطَعُ
الْجِلْدَ وَاللَّحْمَ ؛ كَسِكِّينَ ، وَسَيْفٍ ، وَسِنَانٍ ، وَقُدُومٍ ، أَوْ يَغْرِزُهُ بِمِسْلَةٍ ، أَوْ مَا
فِي مَعْنَاهُ مِمَّا يُحَدِّدُ وَيَجْرَحُ ؛ مِنْ حَدِيدٍ ، وَنُحَاسٍ ، وَرِصَاصٍ ، وَذَهَبٍ ،
وِفِضَّةٍ ، وَزُجَاجٍ ، وَحَجَرٍ ، وَخَشَبٍ ، وَقَصَبٍ ، وَعَظْمٍ ، مُجْرَحًا وَلَوْ
صَغِيرًا ، كَشَرَطٍ حُجَّامٍ ، فَمَاتَ ، وَلَوْ طَالَتْ عِلَّتُهُ مِنْهُ ، وَلَا عِلَّةَ بِهِ غَيْرُهُ ،
وَلَوْ لَمْ يُدَاوِهِ قَادِرٌ عَلَيْهِ . أَوْ يَغْرِزُهُ بِإِبْرَةٍ ، أَوْ شَوْكَةٍ وَنَحْوِهَا ، فِي مَقْتَلٍ ؛
كَالْعَيْنِ ، وَالْفُؤَادِ ، وَالْخَاصِرَةِ ، وَالصُّدْغِ ، وَأُضِلِ الْأُذُنِ ، وَالْخُصْيَتَيْنِ ،
فَمَاتَ ، ^(٣) أَوْ فِي غَيْرِ مُتَّصِلٍ ؛ كَالْأَلْيَةِ ^(٤) ، وَالْفَخِذِ ، فَمَاتَ فِي الْحَالِ ، أَوْ
بَقِيَ ضَمِيمًا ^(٥) حَتَّى مَاتَ . وَإِنْ قُطِعَ أَوْ بَطَّ ^(٥) سِلْعَةً خَطِرَةً مِنْ أُجْنَبِيٍّ مُكَلِّفٍ
بَغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَمَاتَ ، فَعَلِيهِ الْقَوْدُ ، وَإِنْ فَعَلَهُ حَاكِمٌ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ ، أَوْ

(١) زيادة من : م .

(٢) فِي ز : « يَقْتُل » . وَفِي م : « يَقْتُلُ قَصْدًا » .

(٣ - ٣) فِي م : « أَوْ بِإِبْرَةٍ وَنَحْوِهَا فِي الْأَلْيَةِ » .

(٤) الضَّمِيمُ : الرُّمْنُ وَالْمَبْتَلَى فِي جَسَدِهِ .

(٥) بَطَّ : شَقَّ .

وَالِئِهِمَا لِمَصْلَحَةٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

الثانى ، أَن يَضْرِبَهُ بِمُثْقَلٍ فَوْقَ عُمُودِ الْفُسْطَاطِ الَّذِى تَتَّخِذُهُ الْعَرَبُ لِبَيوتِهَا ، فِيهِ رِقَّةٌ وَرَشَاقَةٌ ، لَا كَهْوٌ . وَأَمَّا الْعُمُودُ الَّذِى تَتَّخِذُهُ الثُّرُكُ وَغَيْرُهُمْ لِحَيَاتِهِمْ ، فَالْقَتْلُ بِهِ عَمْدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا . أَوْ يَضْرِبُهُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ ^(١) ؛ كَاللِّتِّ ؛ نَوْعٌ مِنَ السَّلَاحِ . وَالذُّبُوسِ ، وَعَقِبِ الْفَأْسِ ، وَالْكُودَيْنِ ؛ الْخَشَبَةُ الثَّقِيلَةُ الَّتِى يَذُقُ بِهَا الدَّقَاقُ الثِّيَابَ . وَالسُّنْدَانِ ، أَوْ حَجَرٍ كَبِيرٍ ، أَوْ يُلْقِي عَلَيْهِ حَائِطًا ، أَوْ سَقْفًا ، أَوْ صَخْرَةً ، أَوْ خَشَبَةً عَظِيمَةً ، أَوْ يُلْقِيهِ مِنْ شَاهِقٍ ، أَوْ يُكْرِزُ الضَّرْبَ بِخَشَبَةٍ صَغِيرَةٍ ، أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ ، أَوْ يَضْرِبُهُ بِهِ مَرَّةً ، أَوْ يَلْكُزُهُ بِيَدِهِ فِي مَقْتَلٍ ، أَوْ فِي حَالٍ ضَعْفٍ قُوَّةً ؛ مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ صِغَرٍ ، أَوْ كِبَرٍ ، أَوْ خَرٍّ مُفْرِطٍ ، أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ وَنَحْوِهِ ، فَمَاتَ ، فَعَلِيهِ الْقَوْدُ . وَإِنْ ادَّعَى جَهْلَ الْمَرَضِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، لَمْ يَقْبَلْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، ففِيهِ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ عَمْدُ الْخَطَا ، إِلَّا أَنْ يَضْعُرَ جَدًّا ، كَالضَّرْبَةِ بِالْقَلَمِ وَالْإِصْبَعِ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ مَسَّهُ بِالْكَبِيرِ وَلَمْ يَضْرِبْهُ ، فَلَا قَوْدَ فِيهِ وَلَا دِيَّةٌ .

الثالث ، أَن يَجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَسَدٍ أَوْ نَمِرٍ بِمَضِيقٍ ^(٢) ؛ كَرُيْبَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَرُيْبَةُ الْأَسَدِ حُفْرَةٌ تُحْفَرُ لَهُ ، شِبْهُ الْبَغْرِ ، فَيَفْعَلُ بِهِ مَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ ، فَعَلِيهِ الْقَوْدُ . وَإِنْ فَعَلَ بِهِ فِعْلًا لَوْ فَعَلَهُ الْآدَمِيُّ لَمْ يَكُنْ عَمْدًا ، فَلَا قَوْدَ . وَإِنْ أَلْقَاهُ مَكْتُونًا بِخَضْرَةٍ سَبْعٍ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ بِمَضِيقٍ بِخَضْرَةٍ حَيَّةٍ ، فَتَهَشَّشَتْ ، أَوْ

(١) سقط من : م .

(٢) فى د ، ز ، س : بمضيق .

«الْسَعَه عَقْرَبًا»^(١) مِنَ الْقَوَاتِلِ، فَقَتَلَهُ، فَعَلِيهِ الْقَوْدُ. وَإِنْ أَنْهَشَهُ كَلْبًا، أَوْ سَبْعًا، أَوْ حَيَّةً مِنَ الْقَوَاتِلِ، وَهُوَ يَقْتُلُ غَالِيًا، فَعَمْدٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتُلُ غَالِيًا؛ كَثْعَبَانِ الْحِجَازِ، أَوْ سَبْعِ صَغِيرٍ، أَوْ كَتَفَهُ وَأَلْقَاهُ فِي أَرْضٍ غَيْرِ مَسْبُوعَةٍ، فَأَكَلَهُ سَبْعٌ، أَوْ نَهَشَتْهُ حَيَّةٌ، فَمَاتَ، فَثَبَّتَهُ عَمْدٌ. وَكَذَلِكَ إِنْ أَلْقَاهُ مَشْدُودًا فِي مَوْضِعٍ لَمْ يُعْهَدْ وَصُولُ زِيَادَةِ الْمَاءِ إِلَيْهِ، أَوْ يَحْتَمِلُ زِيَادَةَ الْمَاءِ وَعَدَمَهَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ زِيَادَةَ الْمَاءِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَمَاتَ بِهِ، فَهُوَ عَمْدٌ.

الرَّابِعُ، أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ يُغْرِقُهُ، أَوْ نَارٍ لَا يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهَا؛ إِمَّا لِكَثَرَتِهِمَا، أَوْ لَعَجْزِهِ عَنِ التَّخْلُصِ؛ لِمَرَضٍ، أَوْ ضَعْفٍ، أَوْ صِغَرٍ، أَوْ كَانَ مَرْبُوطًا، أَوْ مَتَّعَهُ الْخُرُوجَ كَوْنُهُ فِي حُفْرَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصُّعُودِ مِنْهَا، وَنَحْوِ هَذَا، فَمَاتَ، أَوْ حَبَسَهُ فِي بَيْتٍ وَأَوْقَدَ فِيهِ نَارًا، وَ^(٢) سَدَّ الْمَنَافِذَ حَتَّى اسْتَدَّ الدُّخَانُ، وَضَاقَ بِهِ النَّفْسُ، أَوْ دَفَنَهُ حَيًّا،^(٣) أَوْ أَلْقَاهُ فِي بَئْرِ ذَاتِ نَفْسٍ^(٤) عَالِمًا بِذَلِكَ، فَمَاتَ، فَعَمْدٌ. وَإِنْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ يَسِيرُ يَقْدِرُ عَلَى التَّخْلُصِ مِنْهُ، فَلَيْتَ فِيهِ اخْتِيَارًا^(٥) حَتَّى مَاتَ، فَهَدْرٌ، وَإِنْ كَانَ فِي نَارٍ يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهَا، فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى مَاتَ، فَلَا قَوْدَ، وَيَضْحَكُهُ بِالذِّيَّةِ. وَإِنَّمَا تُعْلَمُ قُدْرَتُهُ عَلَى التَّخْلُصِ [٢٧٠ ط] بِقَوْلِهِ: أَنَا قَادِرٌ عَلَى التَّخْلُصِ. أَوْ نَحْوِ هَذَا.

الْخَامِسُ، خَنَقَهُ بِحَبْلٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ سَدَّ فَمَهُ وَأَنْفَهُ، أَوْ عَصَرَ خُصْيَتَيْهِ

(١ - ١) فِي م: «الْسَعَه عَقْرَب».

(٢) فِي م: «أَوْ».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: د.

(٤) ذَاتِ نَفْسٍ: ذَاتِ رَائِحَةٍ مُتَغَيِّرَةٍ.

حتى ماتَ في مُدَّةٍ يموتُ في مِثْلِهَا غَالِبًا، فَعَمْدٌ^(١)، وإن كان في مُدَّةٍ لا يموتُ فيها غَالِبًا، فَمِثْبُهُ عَمْدٌ، إِلَّا أن يكونَ صَغِيرًا إلى الغَايَةِ، بحيثُ لا يُتَوَهَّمُ المَوْتُ فيه، فَمَاتَ، فَهَذَرُ. ومتى خَنَقَهُ وَتَرَكَهُ مُتَأَلِّمًا^(٢) حتى ماتَ، ففيه القَوْدُ، وإن تَنَفَّسَ وَصَحَّ، ثم ماتَ، فلا ضَمَانٌ.

السادِسُ، حَبْسُهُ، وَمَنَعُهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، أو أَخَذَهُمَا، أو الدَّفَاءَ في الشَّتَاءِ وَلَيَالِيهِ البَارِدَةِ - قاله ابنُ عَقِيلٍ - حتى ماتَ جُوعًا، أو عَطَشًا، أو بَرْدًا، في مُدَّةٍ يموتُ في مِثْلِهَا غَالِبًا، بِشَرَطٍ أن يَتَعَذَّرَ عليه الطَّلَبُ، فَعَمْدٌ، فإن لم يَتَعَذَّرْ، فَهَذَرُ، كَتَرَكِهِ شَدَّ مَوْضِعِ فِصَادِهِ. والمُدَّةُ التي يموتُ فيها غَالِبًا تَخْتَلِفُ باختِلَافِ النَّاسِ والزَّمَانِ والأَحْوَالِ، فإذا عَطَشَهُ في الحَرِّ، ماتَ في الزَّمَانِ القَلِيلِ، وَعَكْسُهُ في البَرْدِ. وإن كان في مُدَّةٍ لا يموتُ فيها غَالِبًا، فَعَمْدُ الخَطَا، وإن شَكَّكْنَا فيها، لم يَجِبِ القَوْدُ.

السَّابِعُ، سَقَاهُ سَمًّا لا يَغْلَمُ به، أو خَلَطَهُ^(٣) بَطْعَامٍ، ثم أَطْعَمَهُ إِيَّاهُ، أو خَلَطَهُ بَطْعَامٍ آكِلِهِ^(٤)، فَأَكَلَهُ وهو لا يَغْلَمُ، فَمَاتَ، فعليه القَوْدُ إن كان مِثْلُهُ يَقْتُلُ غَالِبًا، وإن عَلِمَ آكِلُهُ به، وهو بالِغٌ عَاقِلٌ، فلا ضَمَانٌ، وإن كان غَيْرَ مُكَلِّفٍ؛^(٥) بَأَن كان صَغِيرًا، أو مَجْنُونًا^(٦)، ضَمِنَ^(٧). وإن خَلَطَهُ بَطْعَامٍ

(١) سقط من: د، س.

(٢) في م: «سالماً».

(٣) في م: «خالطه».

(٤) في ز: «آكل»، وفي م: «وأكله».

(٥ - ٥) زيادة من: م.

(٦) في م: «ضمنه».

نَفْسِهِ ، فَأَكَلَهُ إِنْسَانٌ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . فَإِنْ ادَّعَى الْقَاتِلُ بِالسَّيِّئِ
عَدَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَاتِلٌ ، لَمْ يُقْبَلْ ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ وَقَالَ : لَمْ^(١) أَعْلَمْ أَنَّهُ يَمُوتُ .
وَإِنْ كَانَ سَمًّا^(٢) لَا يَقْتُلُ غَالِيًا ، فَشِبْهُ عَمْدٍ . وَإِنْ اخْتُلِفَ هَلْ يَقْتُلُ غَالِيًا أَوْ
لَا ؟ وَثُمَّ بَيَّنَّتْ ، عُيْلُ بِهَا ، وَإِنْ قَالَتْ : يَقْتُلُ النَّصْرُ الضَّعِيفَ دُونَ الْقَوِيِّ .
أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، عُيْلٌ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّاقِي .

الثَّامِنُ ، أَنْ يَقْتُلَهُ بِسُخْرِ يَقْتُلُ غَالِيًا ، فَهُوَ عَمْدٌ ، وَإِنْ قَالَ : لَمْ أَعْلَمَهُ
قَاتِلًا . لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ ، فَهُوَ كَسَمِّ حُكْمًا . وَإِذَا وَجِبَ قَتْلُهُ بِالسُّخْرِ ، وَقُتِلَ ،
كَانَ قَتْلُهُ بِهِ حَدًّا ، وَتَجِبُ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ فِي تَرْكِتِهِ . وَالْمُعِيَانُ الَّذِي يَقْتُلُ بَعَيْنِهِ ،
قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي « حَوَاشِي الْفُرُوعِ » : يَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِالسَّاجِرِ الَّذِي
يَقْتُلُ بِسُخْرِهِ غَالِيًا ، فَإِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ يَسْتَطِيعُ الْقَتْلَ بِهَا ، وَيَفْعَلُهُ بِاخْتِيَارِهِ ،
وَجِبَ بِهِ الْقِصَاصُ ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ قَصْدِ الْجِنَايَةِ ، فَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ خَطَأً
يَجِبُ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي الْقَتْلِ الْخَطَأِ ، وَكَذَا مَا أَتْلَفَهُ بَعَيْنِهِ ، يَتَوَجَّهُ فِيهِ الْقَوْلُ
بِضَمَانِهِ ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ بِغَيْرِ قَصْدِهِ^(٣) ، فَيَتَوَجَّهُ عَدَمُ الضَّمَانِ . انْتَهَى . وَيَأْتِي
فِي التَّغْزِيرِ .

التَّاسِعُ ، أَنْ يَشْهَدَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ عَلَى شَخْصٍ بِقَتْلِ عَمْدٍ ، أَوْ رِدَّةٍ حَيْثُ
امْتَنَعَتِ التَّوْبَةُ ، أَوْ أَرْبَعَةً فَأَكْثَرُ بِزَنَى مُخْصَنٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ

(١) سقط من : ز .

(٢) في د ، س : « مِمَّا » .

(٣) في م : « قصد » .

الْقَتْلَ ، فَقُتِلَ بِشَهَادَتِهِمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا ، وَاعْتَرَفُوا بِتَعَمُّدِ الْقَتْلِ ، فَعَلِيهِمُ الْقِصَاصُ . وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ إِذَا حَكَمَ عَلَى شَخْصٍ بِالْقَتْلِ عَالِمًا بِذَلِكَ مُتَعَمِّدًا ، فَقُتِلَ ، وَاعْتَرَفَ ، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ . وَلَوْ أَنَّ الْوَلِيَّ الَّذِي بَاشَرَ قَتْلَهُ أَقَرَّ بِعِلْمِهِ بِكَذِبِ الشُّهُودِ ، وَتَعَمُّدِ قَتْلِهِ ، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ وَحْدَهُ . فَإِنْ أَقَرَّ الشَّاهِدَانِ وَالْوَلِيَّ وَالْحَاكِمُ جَمِيعًا بِذَلِكَ ، فَعَلَى الْوَلِيِّ الْمُبَاشِرِ الْقِصَاصُ وَحْدَهُ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ لَمْ يُبَاشِرْ ، وَإِنَّمَا بَاشَرَ وَكَيْلُهُ ، فَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ عَالِمًا ، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ وَحْدَهُ ، وَإِلَّا فَعَلَى الْوَلِيِّ ، فَيَخْتَصُّ مُبَاشِرُ عَالِمٍ بِالْقَوْدِ ، ثُمَّ وَلِيُّ ، ثُمَّ بَيِّنَةٌ وَحَاكِمٌ . وَمَتَى لَزِمَتِ الدِّيَّةُ الْحَاكِمَ وَالْبَيِّنَةَ ، فَهِيَ بَيْنَهُمْ سَوَاءٌ ؛ عَلَى الْحَاكِمِ مِثْلُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ . وَلَوْ رَجَعَ الْوَلِيُّ وَالْبَيِّنَةُ ، ضَمِنَهُ الْوَلِيُّ وَحْدَهُ .

ولو [٢٧١ر] قال بعضهم : عَمَدْنَا قَتْلَهُ . وقال بعضهم : أخطأنا . يُرِيدُ كُلُّ قَائِلٍ نَفْسَهُ دُونَ الْبَعْضِ الْآخِرِ - قَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ ^(١) فِي « حَاشِيَةِ الْقُرُوعِ » - أَوْ قَالَ وَاحِدٌ : عَمَدْتُ قَتْلَهُ . وَقَالَ الْآخَرُ : أخطأْتُ . فَلَا قَوْدَ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ ، وَعَلَيْهِ حِصَّتُهُ مِنَ الدِّيَّةِ الْمُغْلَظَةِ ، وَعَلَى الْمُخْطِئِ حِصَّتُهُ مِنَ الدِّيَّةِ الْمُخَفَّفَةِ . وَلَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ : تَعَمَّدْتُ ، وَأخطأَ شَرِيكِي . أَوْ قَالَ وَاحِدٌ : عَمَدْنَا جَمِيعًا . وَقَالَ الْآخَرُ : عَمَدْتُ ، وَأخطأَ صَاحِبِي . أَوْ قَالَ وَاحِدٌ : عَمَدْتُ ، وَلَا أَذْرِي مَا فَعَلَ صَاحِبِي . فَعَلِيهِمَا الْقَوْدُ . وَلَوْ قَالَ

(١) أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ ، ابْنُ قُنْدُسٍ الْبَعْلِيُّ الدَّمَشْقِيُّ ، تَقَى الدِّينَ ، وَلَدَ تَقْرِيبًا سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِمِائَةٍ يَبْعَلْبَكِ ، عَمِلَ أَوَّلًا بِالْحَيَاكَةِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعِلْمِ ، وَكَانَ ذَكِيًّا فَبَرَعَ فِيهِ ، وَأَحْيَا اللَّهَ بِهِ مَذْهَبَ الْحَنَابِلَةِ فِي دِمَشْقَ ، تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ بِدِمَشْقَ . الضُّوءُ الْإِمَاعُ ٦ / ١٤ ، ١٥ .

واحد: عَمَدْنَا . مُخْبِرًا عَنْهُ وَعَمَّنْ مَعَهُ . وَقَالَ الْآخَرُ : أَخْطَأْنَا . مُخْبِرًا عَنْهُ وَعَمَّنْ مَعَهُ ، لَزِمَ الْمَقَرَّ بِالْعَمْدِ الْقَوْدُ ، وَالْآخَرُ نِصْفُ الدِّيَةِ مُحَقَّقَةٌ إِذَا كَانَ اثْنَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : أَخْطَأْنَا . فَعَلَيْهِمْ ^(١) الدِّيَةُ مُحَقَّقَةٌ .

وَلَوْ حَفَرَ فِي بَيْتِهِ بِفَرَا وَسْتَرَهُ ^(٢) لَيَقَعَ فِيهِ أَحَدٌ ، فَوَقَعَ فَمَاتَ ، فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِإِذْنِهِ ، قُتِلَ بِهِ ، لَا إِنْ دَخَلَ بِلَا إِذْنِهِ ، أَوْ كَانَتْ مَكْشُوفَةً ، بِحَيْثُ يَرَاهَا الدَّاخِلُ ، أَوْ ^(٣) لَمْ يَقْصِدْهُ . وَلَوْ جَعَلَ فِي حَلْقِ زَيْدٍ خُرَاطَةً ^(٤) وَشَدَّهَا فِي شَيْءٍ عَالٍ ، وَتَرَكَ تَحْتَهُ حَجَرًا ، فَأَزَالَهُ آخَرُ عَمْدًا ، فَمَاتَ ، قُتِلَ مُزِيلُهُ دُونَ رَابِطِهِ ، وَإِنْ جَهِلَ الْخُرَاطَةَ ، فَلَا قَوْدَ ^(٥) ، وَعَلَى قَاتِلِهِ ^(٦) فِي مَالِهِ الدِّيَةُ . وَلَوْ شَدَّ عَلَى ظَهْرِهِ قَوْبَةً مَنفُوحَةً ، وَأَلْقَاهُ فِي الْبَحْرِ ، وَهُوَ لَا يُحْسِنُ السَّبَاحَةَ ، فَجَاءَ آخَرُ وَخَرَقَ الْقَوْبَةَ ، فَخَرَجَ الْهَوَاءُ ، فَفَرِقَ ، فَالْقَاتِلُ هُوَ الثَّانِي . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَنَّ الدَّالَّ يَلْزَمُهُ الْقَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ ، وَإِلَّا الدِّيَةُ ، وَأَنَّ الْآمِرَ لَا يَرِثُ .

فصل : وَشِبْهُ الْعَمْدِ - وَيُسَمَّى خَطَأَ الْعَمْدِ ، وَعَمْدَ الْخَطَأِ - أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَائِيَّةَ ؛ إِمَّا لِقَصْدِ الْعُدْوَانِ عَلَيْهِ ، أَوْ التَّأْدِيبِ لَهُ ، فَيُسْرِفُ فِيهِ بِمَا لَا يَقْتُلُ

(١) فِي م : « فَعَلَيْهِمَا » .

(٢) كَذَا فِي النُّسخِ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ : « سَتَرَهَا » ، وَكَذَا قَوْلُهُ : « فِيهِ » ، صَوَابُهُ : « فِيهَا » .

(٣) فِي د ، ز ، س : « وَ » .

(٤) الْخُرَاطَةُ : الْمَشْنَقَةُ .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « عَلَيْهِ » .

(٦) فِي م : « عَاقَلْتَهُ » .

غالبًا ، ولم يَجْرَحْهَ بها^(١) ، فَيُقْتَلُ ، قَصِدَ قَتْلَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ ؛ نَحَوًا أَنْ يَضْرِبَهُ
بَسْوَطٍ ، أَوْ عَصَا ، أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ ، أَوْ يُلْكَزَهُ بِيَدِهِ ، أَوْ يُلْقِيَهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ، أَوْ
يَسْحَرَهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، أَوْ بِسَائِرِ مَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، أَوْ يَصْبِيحُ بِصَغِيرٍ^(٢) ، أَوْ
مَعْتَوٍ^(٣) ، وَهَمَا عَلَى سَطْحٍ أَوْ نَحْوِهِ ، فَيَسْقُطَا ، أَوْ يُغْتَفَلُ عَاقِلًا^(٤) فَيَصْبِيحُ
بِهِ ، فَيَسْقُطُ ، فَيَمُوتُ ، أَوْ يَذْهَبَ عَقْلُهُ ، فِيهِ الْكَفَّارَةُ إِذَا مَاتَ ، وَالذِّيَّةُ عَلَى
الْعَاقِلَةِ . وَإِنْ صَاحَ بِمُكَلِّفٍ ، أَوْ مُكَلَّفَةٍ ، فَسَقَطَا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْحَيَّةُ مُحَرَّمٌ وَجَنَائَةٌ ، فَلَوْ قَتَلْتَ مُنْسِكَهَا مِنْ مُدْعَى الْمَشِيخَةِ
وَنَحْوِهِ ، فَقَاتِلْ نَفْسِهِ ، وَمَعَ ظَنٍّ أَنَّهَا لَا تَقْتُلُ ، فَيُضْبَهُ عَمْدًا ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَكَلَ
حَتَّى يَبْشِمَ^(٥) ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَ نَفْسِهِ .

فصل : وَالْخَطَأُ كَرَمِي صَنِيدٍ ، أَوْ غَرَضٍ ، أَوْ شَخْصٍ وَلَوْ مَعْصُومًا ، أَوْ
بَهِيمَةً وَلَوْ مُحْتَرَمَةً ، فَيُصِيبُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا لَمْ يَقْصِدْهُ ، أَوْ يُنْقَلِبُ عَلَيْهِ
نَائِمًا ، وَنَحْوِهِ ، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ ، وَالذِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ .

وَأَنْ قَتَلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَنْ يَظُنُّهُ حَرْبِيًّا ، فَيَبْشِمُ مُسْلِمًا ، أَوْ يَزِمِي إِلَى
صَفِّ الْكُفَّارِ ، فَيُصِيبُ مُسْلِمًا ، أَوْ يَتَرَسُّ الْكُفَّارُ بِمُسْلِمٍ ، وَيَخَافُ عَلَى
الْمُسْلِمِينَ إِنْ لَمْ يَزِمِهِمْ ، فَيَرْمِيهِمْ ، فَيُقْتَلُ الْمُسْلِمُ ، فَهَذَا فِيهِ الْكَفَّارَةُ بِلا دِيَّةٍ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في ز : « بصبي » .

(٣) في م : « صغيرة » .

(٤ - ٤) في م : « يتغفل غافلا » .

(٥) البشيم : التخممة ؛ وأبشمه الطعام ، أتخمه .

قال الشيخ: هذا في المسلم الذي هو بين الكُفَّارِ مَعْدُورٌ؛ كالأسير، والمسلم الذي لا يَمَكُّهُ الهِجْرَةُ والخُرُوجُ مِنْ صَفِّهِمْ، فأَمَّا الذي يَقِفُ في صَفِّ قِتَالِهِمْ باخْتِيَارِهِ، فلا يُضْمَنُ بحالٍ.

وإن قُتِلَ بِسَبَبٍ؛ كالذي يَخْفِزُ بِمِرْءَا، أو يَنْصِبُ سِكِّينًا أو حَجَرًا ونحوه تَعَدِّيًّا، ولم يَقْصِدْ جِنَايَةً، فيَثُولُ إلى إِثْلَافِ إِنْسَانٍ، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْخَطَا، وإن قَصَدَ جِنَايَةً، فَشِبْهُ عَمْدٍ مُحَرَّمٍ.

وعَمْدُ الصَّبِيِّ والمَجْنُونِ خَطَأٌ لا قِصَاصَ فيه، والدِّيَّةُ على الْعَاقِلَةِ حَيْثُ وَجَبَتْ، والكُفَّارَةُ في مَالِهِ. ولو قال: كُنْتُ حَالَ الْفِعْلِ^(١) صَغِيرًا أو مَجْنُونًا. وَأَمَكَنَّ، صُدِّقَ بَيَمِينِهِ. وَيَأْتِي في الْبَابِ بَعْدَهُ.

فصل: وتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ إِذَا كَانَ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ [٢٧١ ظ] صَالِحًا لِلْقَتْلِ بِهِ، وَلَا فَلَ، مَا لَمْ يَتَوَاطَّفُوا عَلَى ذَلِكَ. وإن عَفَا عَنْهُمْ الْوَلِيُّ، سَقَطَ الْقَوْدُ، وَوَجَبَتْ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ. وَيَأْتِي حُكْمُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الطَّرَفِ، فِيمَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ.

وإن جَزَحَهُ وَاحِدٌ جُزُوحًا، وَآخَرُ مَائَةٍ، فَهُمَا سَوَاءٌ فِي الْقِصَاصِ وَالْدِّيَّةِ. فَإِنْ قَطَعَ وَاحِدٌ يَدَهُ، وَآخَرُ رِجْلَهُ، وَأَوْضَحَهُ ثَالِثٌ فَمَاتَ^(٢)، فَلِلْوَلِيِّ قَتْلُ جَمِيعِهِمْ، وَالْعَفْوُ عَنْهُمْ إِلَى الدِّيَّةِ؛ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ^(٣) ثُلُثُهَا، وَلَهُ أَنْ يَغْفُو عَنْ

(١) في م: «القتل».

(٢) سقط من: م.

(٣) بعده في م: «منهم».

واحد، فيأخذ منه ثلث الدية، ويقتل الآخرَين، وله أن يعفو عن اثنين،
 فيأخذَ منهما^(١) ثلثيهما، ويقتل الثالث. وإن برئت جراحةُ أحدهم، وماتَ
 من الجرحَين الآخرَين، فله أن يقتص من الذى برئ جُرحه بمثل جُرحه،
 ويقتل الآخرَين، أو يأخذَ منهما ديةً كاملةً، أو يقتل أحدهما، ويأخذَ من
 الآخرِ نصفَ الدية، وله أن يعفو عن الذى برئ جُرحه، ويأخذَ منه ديةً
 جُرحه. وإن ادعى الموضح أن جُرحه برئ قبل موته وكذبه شريكاه، فإن
 صدقه الولي، ثبت حكمُ البرء بالنسبة إليه، فلا يملك قتله، ولا مطالبته
 بثلث الدية، وله أن يقتص من موضحه، أو يأخذَ منه أرشها، ولم يُقبل
 قوله فى حق شريكه، فإن اختارَ الولي القصاص، فله قتلُهما، وإن اختارَ
 الدية، لم يلزمهما أكثر من ثلثيهما. وإن كذبه الولي، حلف^(٢)، وله
 الاقتصاصُ منه، أو مطالبته بثلث الدية، ولم يكن له مطالبة شريكه بأكثر
 من ثلثيهما. وإن شهد له شريكاه ببرئها، لزمهما الديةُ كاملةً، للولي أخذها
 منهما، إن صدقهما، وإن لم يصدقهما، أو عفا إلى الدية، لم يكن له
 أكثر من ثلثيهما. وتقبلُ شهادتهما إن كانا^(٣) قد تابا وعذلا، فيسقطُ
 القصاصُ، ولا يلزمه أكثر من موضحه.

وإن قطعَ واحدٌ يده من الكوع، وآخرُ من المِرْفَقِ، فمات، فهما
 قاتِلان، ما لم يترأ الأولُ، فإن برئ، فالثانى، فإن اندملَ القطعان، أُقيدَ

(١) فى م : « منهم » .

(٢) أى : الولي .

(٣) فى م : « كان » .

الأول؛ بأن يُقَطَّعَ مِنَ الْكُوعِ، والثاني إن كانت كَفَّهُ مَقْطُوعَةً، أُقِيدَ
أَيْضًا، فَتُقَطَّعُ يَدُهُ مِنَ الْمِرْفَقِ، وإن كان له كَفٌّ فَحُكُومَةٌ.

وإن قَتَلَهُ جَمَاعَةٌ بِأَفْعَالٍ لَا يَصْلُحُ وَاحِدٌ مِنْهَا لِقَتْلِهِ، نَحْوُ أَنْ يَضْرِبَهُ كُلُّ
وَاحِدٍ سَوْطًا فِي حَالَةٍ، أَوْ^(١) مُتَوَالِيًا، فَلَا قَوْدَ. وفيه عن تَوَاطُؤِ وَجْهَانِ؛
الصَّوَابُ الْقَوْدُ.

وإن فَعَلَ وَاحِدٌ فِعْلًا لَا تَبْقَى مَعَهُ الْحَيَاةُ، كَقَطْعِ حُشْوَتِهِ، أَوْ مَرِيئِهِ، أَوْ
وَدَجِيئِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ عُنْقَهُ آخَرَ، فَالْقَاتِلُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَيُعَزَّرُ الثَّانِي كَمَا يُعَزَّرُ
جَانِ عَلَى مَيِّتٍ. وإن سَقَّ الْأَوَّلُ بَطْنَهُ، أَوْ قَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ الثَّانِي
عُنْقَهُ، فَالثَّانِي هُوَ الْقَاتِلُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَ^(٢) بِالْقِصَاصِ أَوْ
الدِّيَةِ. ولو كان جُرْحُ الْأَوَّلِ يُفْضِي إِلَى الْمَوْتِ لَا مَحَالَةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ
بِهِ عَنْ حُكْمِ^(٣) الْحَيَاةِ، وَتَبْقَى مَعَهُ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ؛ كَخَرْقِ الْأَنْعَاءِ، أَوْ أَمِّ
الدَّمَاعِ، وَضَرَبِ الثَّانِي عُنْقَهُ، فَالْقَاتِلُ الثَّانِي.

وإن رَمَاهُ مِنْ شَاهِقٍ يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ مِنْهُ، أَوْ لَا، وَتَلَقَّاهُ آخَرُ بِسَيْفٍ
فَقَدَّهُ، أَوْ رَمَاهُ بِسَهْمٍ قَاتِلٍ، فَقَطَعَ عُنْقَهُ آخَرُ قَبْلَ وَقُوعِ السَّهْمِ بِهِ، أَوْ أَلْقَى
عَلَيْهِ صَخْرَةً، فَأَطَارَ آخَرُ رَأْسَهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ وَقُوعِهَا عَلَيْهِ، فَالْقِصَاصُ عَلَى
الثَّانِي.

(١) فِي ز: «قَتْلَهُ».

(٢) فِي م: «تَلَفَ».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

وإن ألقاه في لجة لا يُمكنه التَّخلُّصُ منها ، فالتَّقمه حوث ، فالفوذ على الرامي . وإن ألقاه في ماء يسير ، فأكله سبيغ ، أو التَّقمه حوث ، أو تمساح ، فإن عليم الرامي بالحوت ونحوه ، فالفوذ ، وإلا فالذية .

وإن أكرهه مكلفاً على قتلٍ مُعَيَّن ، فقتل^(١) ، فالقصاصُ عليهما ، وإن كان غير مُعَيَّن ، كقوله : اقتل زَيْداً أو عَمراً . أو^(٢) أحدَ هذَين . فليس إكراهًا . فإن قتلَ أحدهما ، قُتِلَ به^(٣) . وإن أكرهه سَعْدُ زَيْداً على أن يُكرهه عَمراً على قتلِ بَكْرٍ ، فقتله ، قُتِلَ الثلاثة . جَزَمَ به في «الرَّعاية الكبرى» . وإن دَفَعَ لغير مُكَلَّفٍ آلةَ قتلٍ ؛ كسيفٍ ونحوه ، ولم يأمره بقتلٍ ، فقتل ، لم يلزم الدَّافعُ شيء .

وإن أَمَرَ غير مُكَلَّفٍ ، أو عبده ، أو كبيراً عاقلاً ، يجهلان تحريمَ القتلِ ، كمن نشأ في غير بلاد الإسلام ، فقتل ، فالقصاصُ على الأمير^(٤) ، ويُؤدَّبُ المأمور . وإن كان العبدُ ونحوه [٢٧٢ د] قد أقامَ في بلاد الإسلام بين أهله ، وادَّعى الجهلَ بتحريمِ القتلِ ، لم يُقتل ، والقصاصُ عليه ، ويُؤدَّبُ السيّد . وإن أمره بزنى ، أو سرقة ، ففعل ، لم يجبَ الحدُّ على الأمير ، بجهلِ المأمورِ بالتَّحريمِ أو لا . وإن أمر^(٥) مُكَلَّفًا عالماً بالتَّحريمِ ، فعلى القاتِلِ ، ويُؤدَّبُ^(٦) الأمير .

(١) في م : « فقتله » .

(٢) بعده في م : « اقتل » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في الأصل : « الأول » .

(٥) في م : « أمره » .

(٦) في س : « يعزر » .

ولو قال مُكَلَّفٌ غَيْرُ قَيْنٍ لغيره : اقْتُلْنِي . أو : اجْرَحْنِي . أو : اقْتُلْنِي ،
وَلَا قَتْلُكَ . ففَعَلَ ، فذَمُّهُ وَجُرْحُهُ هَذَرٌ . ولو قاله قَيْنٌ ، ضَمِنَ ^(١) الْقَاتِلُ
لِسَيِّدِهِ بِمَا لِي فَقَط . وإن قال له الْقَادِرُ عَلَيْهِ : اقْتُلْ نَفْسَكَ ، وَلَا قَتْلُكَ . أو :
اقْطَعْ يَدَكَ ، وَلَا قَطْعُهَا . فإِكْرَاهٌ . وَمَنْ أَمَرَ قَيْنٌ غَيْرَهُ بِقَتْلِ قَيْنٍ نَفْسِهِ ، أو
أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ .

وإن أَمَرَ السُّلْطَانُ بِقَتْلِ إِنْسَانٍ بِغَيْرِ حَقٍّ مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى
الْقَاتِلِ ، وَيُعْزَرُ الْآمِرُ ، وإن لم يَعْلَمْ ، فعلى الْآمِرِ . وإن كَانَ الْآمِرُ غَيْرَ
السُّلْطَانِ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ بِكُلِّ حَالٍ .

وإن أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ ، أو جَلَدِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَالْقِصَاصُ
عَلَيْهِمَا ، لَكِنْ إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ يَعْتَقِدُ جَوَازَ الْقَتْلِ دُونَ الْمَأْمُورِ ؛ كَمُسْلِمٍ
قَتَلَ ذِيَّيْمًا ، أو حُرًّا قَتَلَ عَبْدًا ، فَقَتَلَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : الضَّمَانُ عَلَيْهِ دُونَ
الْإِمَامِ . قَالَ الْمُؤَفَّقُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ عَامِيًّا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ
الْإِمَامُ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ ، وَالْقَاتِلُ يَعْتَقِدُ جِلَّهُ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْآمِرِ .

وإن أَمْسَكَ إِنْسَانًا لآخَرَ لِيَقْتُلَهُ ، لَا لِلْعِبِّ وَالضَّرْبِ ، فَقَتَلَهُ ، مِثْلَ أَنْ
أَمْسَكَ لَهُ حَتَّى ذَبَحَهُ ، قُتِلَ الْقَاتِلُ ، وَحُبِسَ الْمُتَمَسِّكُ حَتَّى يَمُوتَ ، وَلَا قَوْدَ
عَلَيْهِ ، وَلَا دِيَّةَ . وَإِنْ كَانَ الْمُتَمَسِّكُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الْقَاتِلَ يَقْتُلُهُ ، فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ . وَكَذَا لَوْ فَتَحَ فَمَهُ ، وَسَقَاهُ آخَرَ ^(٢) سَمًّا ، أو تَبَعَ رَجُلًا لِيَقْتُلَهُ ،

(١) فِي م : « ضَمِنَهُ » .

(٢) فِي م : « الْآخَرِ » .

فَهَرَبَ ، فَأَذَرَكَ آخَرَ فَقَطَعَ رِجْلَهُ ، فَحَبَسَهُ ، أَوْ أَمْسَكَهَ آخَرَ لِيَقْطَعَ طَرَفَهُ ، فَلَوْ قَتَلَ الْوَلِيُّ الْمُعْسِكَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ . وَخَالَفَهُ الْمَجْدُ .

وَأِنْ كَتَفَهُ وَطَرَحَهُ فِي أَرْضٍ مَسْبُوعَةٍ ، أَوْ ذَاتِ حَيَاتٍ ، فَقَتَلَهُ ، لَزِمَهُ الْقَوْدُ . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَسْبُوعَةٍ ، لَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ . وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ .

فصل : وَإِنْ اشْتَرَكَ فِي الْقَتْلِ اثْنَانِ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى أَحَدِهِمَا لَوْ انْفَرَدَ ؛ كَأَبٍ وَأُجْنَبِيٍّ فِي قَتْلِ وَلَدٍ ، وَحُرٍّ^(١) وَعَبْدٍ فِي قَتْلِ عَبْدٍ ، وَمُسْلِمٍ^(٢) وَذِمِّيٍّ فِي قَتْلِ ذِمِّيٍّ ، وَخَاطِئٍ وَعَامِدٍ ، وَمُكَلَّفٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ ، وَشَرِيكَ سَبْعٍ وَشَرِيكَ نَفْسِهِ ؛ بَأَنْ يَجْرَحَهُ سَبْعٌ ، أَوْ إِنْسَانٌ ، ثُمَّ يَجْرَحَ هُوَ نَفْسَهُ مُتَعَمِّدًا ، وَجَبَ الْقِصَاصُ عَلَى شَرِيكَ الْأَبِ ، وَعَلَى الْعَبْدِ ، وَعَلَى الذَّمِّيِّ ، كَمُكْرِهِ أَبَا عَلَى قَتْلِ وَلَدِهِ ، وَسَقَطَ عَنْ غَيْرِهِمْ . وَيَجِبُ عَلَى شَرِيكَ الْقَيْنِ نِصْفُ قِيمَةِ الْمَقْتُولِ ، وَعَلَى شَرِيكَ الْأَبِ ، وَشَرِيكَ الذَّمِّيِّ ، وَشَرِيكَ الْخَاطِئِ - وَلَوْ أَنَّ نَفْسَهُ ؛ بَأَنْ يَجْرَحَهُ جُرْحَيْنِ أَحَدُهُمَا خَطَأً وَالْآخَرُ عَمْدًا - وَشَرِيكَ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ ، وَشَرِيكَ السَّبْعِ فِي غَيْرِ قَتْلِ نَفْسِهِ ، نِصْفُ الدِّيَّةِ فِي مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَمْدٌ .

وَلَوْ يَجْرَحُهُ إِنْسَانٌ عَمْدًا ، فِدَاوَى جُرْحِهِ بِسَمِّ قَاتِلٍ ، أَوْ خَاطَهُ فِي اللَّحْمِ الْحَيِّ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَيْلِهِ ، أَوْ الْإِمَامُ ، فَمَاتَ ، فَلَا قَوْدَ عَلَى الْجَارِحِ ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي م : « كَحْر » .

(٢) فِي م : « كَمُسْلِم » .

يُضْفُ الدِّيَّةَ ، لكن إن كان الجُرُوحُ مُوجِبًا لِلْقِصَاصِ ، اسْتَوْفَى ، وَإِلَّا أُخِذَ
الْأَرْشُ .

باب شروط القصاص

وهي خمسة : أحدها : أن يكون الجاني مُكَلَّفًا ، فأما الصَّبِيُّ ، والمجنُونُ ، وكُلُّ زائلِ العقلِ بسببِ يُعَذَّرُ فيه ؛ كالنائمِ ، والمُعَمَّى عليه ونحوهما ، فلا قصاصَ عليهم . فإن قال : قَتَلْتُهُ وأنا صَبِيٌّ . وأمكنَ ، صدَّقَ يَمِينِهِ . وتَقَدَّمَ في البابِ قبله . وإن قال : قَتَلْتُهُ وأنا مجنونٌ . فإن عُرِفَ له حالُ جنونٍ ، فالقولُ قوله مع يَمِينِهِ ، وإلا فقولُ الوليِّ ، وكذلك إن عُرِفَ له حالُ جنونٍ ، ثم عُرِفَ زَوَالُهُ قبلَ القَتْلِ ، فإن ثَبَتَ زَوَالُ عَقْلِهِ ، فقال : كُنْتُ مَجْنُونًا . وقال الوليُّ : بل سَكْرَانٌ . فقولُ القاتِلِ مع يَمِينِهِ . فأما إن قَتَلَهُ وهو عاقلٌ ، ثم جُنَّ ، لم يَسْقُطْ عنه ، سواء ثَبَتَ ذلكَ بَيِّنَةٍ أو إقرارٍ ، ويُقْتَصَّ منه في حالِ جنونه ، ولو ثَبَتَ عليه حَدُّ زِنَى أو غيرِهِ بإقرارِهِ ، [٢٧٢ ط] ثم جُنَّ ، لم يُقَمَّ عليه حالُ جنونه . والسَّكْرَانُ وشَبِهُهُ إذا قَتَلَ ، فعليه القصاصُ .

الثاني : أن يكونَ المَقْتُولُ مَعْصُومًا ، فلا يَجِبُ قصاصُ ، ولا دِيَّةٌ ، ولا كَفَّارَةٌ ، بِقَتْلِ حَزْبِيٍّ ، ولا مُرْتَدٍّ قبلَ تَوْبَةٍ ، لا بعدها إن قُبِلَتْ ظاهِرًا ، ولا زانٍ مُخَصَّنٍ ، ولو قبلَ ثُبُوتِهِ ^(١) عندَ حاكمٍ ، ولا مُحَارِبٍ تَحْتَمُّ قَتْلُهُ ، في ^(٢) نَفْسٍ ، ولا بِقَطْعِ طَرَفٍ ، ^(٣) بل ولا يَجُوزُ ^(٣) ، والمرادُ قبلَ التَّوْبَةِ ، ولو كان

(١) في م : «توبته» .

(٢) في د : «من» .

(٣ - ٣) سقط من : س .

القاتِلُ ذِمِّيًّا ، وَيُعَزَّرُ فاعِلُ ذَلِكَ . وَالْقَاتِلُ مَعْصُومُ الدِّمِّ لغيرِ مُسْتَحِقِّ دَمِهِ .
 وَلَوْ قَطَعَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ يَدَ مُرْتَدٍّ ، فَأُسْلِمَ ، أَوْ حَزَبِيٍّ ، فَأُسْلِمَ ، ثُمَّ مَاتَ ، أَوْ
 رَمَى حَزَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا ، فَأُسْلِمَ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ بِهِ السَّهْمُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ
 قَطَعَ طَرَفًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ مُسْلِمٍ ، فَازْتَدَّ الْمَقْطُوعُ ، وَمَاتَ مِنْ جِرَاحِهِ ، فَلَا قَوْدَ
 عَلَى الْقَاطِعِ ، وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ مِنْ دِيَةِ النَّفْسِ أَوْ الْمَقْطُوعِ ، يَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ . وَإِنْ
 عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ مَاتَ ، وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ . وَإِنْ جَرَّحَهُ وَهُوَ
 مُسْلِمٌ ، فَازْتَدَّ^(١) ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، ثُمَّ جَرَّحَهُ جُرْحًا آخَرَ ، وَمَاتَ مِنْهُمَا ، فَلَا
 قِصَاصَ فِيهِ ، وَيَجِبُ نِصْفُ الدِّيَةِ لَذَلِكَ . وَسَوَاءٌ تَسَاوَى الْجُرْحَانِ أَوْ زَادَ
 أَحَدُهُمَا ، مِثْلَ أَنْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَهُوَ مُسْلِمٌ ، وَرِجْلَيْهِ وَهُوَ مُرْتَدٌّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ،
 وَلَوْ قَطَعَ طَرَفًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذِمِّيٍّ ، ثُمَّ صَارَ حَزَبِيًّا ، ثُمَّ مَاتَ مِنَ الْجِرَاحَةِ ، فَلَا
 شَيْءَ عَلَى الْقَاطِعِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْمُجَنَّبِيُّ عَلَيْهِ مُكَافِئًا لِلْجَانِي^(٢) ، وَهُوَ أَنْ يُسَاوِيَهُ فِي
 الدِّينِ ، وَالْحُرِّيَّةِ أَوْ الرِّقِّ ، فَيُقْتَلُ الْمُسْلِمُ الْحُرُّ وَالذِّمِّيُّ الْحُرُّ بِمِثْلِهِ ، وَيُقْتَلُ الْعَبْدُ
 بِالْعَبْدِ ؛ الْمُسْلِمُ^(٣) بِالْمُسْلِمِ ، وَالذِّمِّيُّ بِالذِّمِّيِّ ، وَيَجْرَى الْقِصَاصُ بَيْنَهُمَا فِيمَا
 دُونَ النَّفْسِ ،^(٤) «وَلَهُ» اسْتِيفَاؤُهُ ، وَلَهُ الْعَفْوُ عَنْهُ دُونَ السَّيِّدِ ، سَوَاءٌ كَانَا
 مُكَاتِبَيْنِ أَوْ مُدَبَّرَيْنِ^(٥) ، أَوْ أُمْنَى وَلَدٍ ، أَوْ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ ، أَوْ لَا ، وَسَوَاءٌ

(١) فِي م : «ثُمَّ ارْتَدَّ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : د .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «وَالْمُسْلِمُ» .

(٤ - ٤) فِي د ، ز ، م : «فَلَهُ» .

(٥) فِي ز : «مُرْتَدِّينَ» .

تَسَاوَتْ الْقِيَمَةُ أَوْ لَا ، أَوْ كَانَ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ لَوَاحِدٍ أَوْ لَا .

ولو قَتَلَ عَبْدٌ مُسْلِمًا عَبْدًا مُسْلِمًا لِدَمٍّ ، قُتِلَ بِهِ ^(١) . وَلَا يُقْتَلُ مُكَاتَّبٌ بِعَبْدِهِ ^(٢) الْأَجْنَبِيُّ ، وَيُقْتَلُ بِعَبْدِهِ ذِي الرَّجِيمِ الْحَرَمِ ^(٣) . ولو قَتَلَ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ مِثْلَهُ ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ حُرِّيَّةً ، قُتِلَ بِهِ ، لَا بِأَقْلٍ مِنْهُ حُرِّيَّةً . وإذا قَتَلَ الْكَافِرُ الْحُرَّ ^(٤) عَبْدًا مُسْلِمًا ، لَمْ يُقْتَلْ بِهِ قِصَاصًا ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُ قِيَمَتُهُ ، وَيُقْتَلُ لِنَقْضِهِ الْعَهْدَ .

وَيُقْتَلُ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى ، وَلَا يُعْطَى أَوْلِيَاؤُهُ شَيْئًا . وَيُقْتَلُ الْأُنْثَى بِالذَّكَرِ . وَيُقْتَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخُنْثَى ، وَيُقْتَلُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَيُقْتَلُ الذَّمِّيُّ بِالذَّمِّيِّ ؛ «حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ» بِمِثْلِهِ ، وَذِمِّيٌّ بِمُسْتَأْمِنٍ ، وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ أَذْيَانِهِمْ ، وَيُقْتَلُ النَّصْرَانِيُّ ^(٥) وَالْيَهُودِيُّ بِالْجَوْسِيِّ . وَيُقْتَلُ الْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ وَهُوَ حَرْبِيٌّ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، فَلَا يُقْتَلُ . وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ ذِمِّيًّا ، قُتِلَ لِنَقْضِهِ الْعَهْدَ ، وَعَلَيْهِ دِيَّةُ حُرٍّ ، أَوْ ^(٦) قِيَمَةُ عَبْدٍ ، إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ الْمَقْتُولُ عَبْدًا . وَيُقْتَلُ الْمُؤْتَدُّ بِالذَّمِّيِّ .

وَيَقْدَّمُ الْقِصَاصُ عَلَى الْقَتْلِ بِالرَّوْدَةِ ، وَنَقْضِ الْعَهْدِ ، فَإِنْ عَفَا عَنْهُ وَلِيُّ

(١) زيادة من : م .

(٢) في م : «لعبد» .

(٣) سقط من : م .

(٤) في د ، ز ، س : «والحر» .

(٥ - ٥) في س : «حرا وعيدا» .

(٦) في ز : «النصارى» .

(٧) في م : «و» .

القصاص إلى الدية، فله دية المقتول، وإن أسلم المرتد ففي ذمته، وإن قتل بالردة، أو مات، تعلقت بماله.

ولا يقتل مسلم، ولو عبداً، بكافر ذمى ولو ارتد، ولا حر ولو ذمياً بعبد، إلا أن يقتله وهو مثله^(١)، أو يجرحه وهو مثله، أو يكون الجارح مؤتداً، ثم يسلم القاتل، أو الجارح، أو يعتق العبد قبل موت المجروح أو بعده، فإنه يقتل به، نصاً.

ولو جرح مسلم ذمياً، أو حر عبداً، ثم أسلم المجروح، أو عتق، ومات، فلا قود، وعليه دية حر مسلم، فيأخذ سيّد العبد ديته، إلا أن تجاوز الدية أرض الجناية، فالزيادة لورثة العبد.

[٢٧٣] ولا يقتل السيّد بعبده، ويقتل به عبده، وبحر غيره، ولا يقطع طرف الحر بطرف العبد. وإن رمى مسلم ذمياً عبداً، فلم يقع به الشئهم حتى عتق وأسلم، فلا قود، وعليه للورثة دية حر مسلم إذا^(٢) مات من الرمية.

فصل: ولو قطع أنف عبيد قيمته ألف، فاندمل، ثم أعيتق، أو أعيتق^(٣) ثم اندمل، أو مات من سراية الجرح، وجبت قيمته بكما لها للسيّد. وإن قطع يده فأعتق، ثم عاد فقطع رجله، واندمل الجرحان، وجب في يده

(١) في م: «عبد».

(٢) في م: «وإن».

(٣) في ز: «عتق».

يُضْفُ قِيَمَتَهُ ، وَالْقِصَاصُ فِي الرَّجُلِ ، أَوْ يُضْفُ الدِّيَّةُ إِنْ عَفَا عَنْ الْقِصَاصِ . وَإِنْ انْدَمَلَ قَطْعُ الْيَدِ ، وَسَرَى قَطْعُ الرَّجْلِ إِلَى نَفْسِهِ ، فَفِي الْيَدِ يُضْفُ قِيَمَتَهُ لِسَيِّدِهِ ، وَعَلَى الْقَاطِعِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ ، أَوْ الدِّيَّةُ كَامِلَةً لَوَرَثَتِهِ مَعَ الْعَقْرِ . وَإِنْ انْدَمَلَ قَطْعُ الرَّجْلِ ، وَسَرَى قَطْعُ الْيَدِ ، فَفِي الرَّجْلِ الْقِصَاصُ ، أَوْ يُضْفُ الدِّيَّةُ لَوَرَثَتِهِ ، وَلَا قِصَاصَ فِي الْيَدِ وَلَا^(١) فِي سِرَائِهَا ، وَعَلَى الْجَانِي لِسَيِّدِهِ^(٢) أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ ؛ مِنْ أَرْضِ الْقَطْعِ أَوْ دِيَّةِ حُرٍّ . وَإِنْ سَرَى الْجُرْحَانِ ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ إِلَّا فِي الرَّجْلِ ، فَإِنْ اقْتَصَّ مِنْهُ ، وَجِبَ يُضْفُ الدِّيَّةُ ، وَلِلْسَيِّدِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ ؛ مِنْ يُضْفِ الْقِيَمَةَ أَوْ يُضْفِ الدِّيَّةُ . فَإِنْ كَانَ قَاطِعُ الرَّجْلِ غَيْرَ قَاطِعِ الْيَدِ ، وَانْدَمَلَ ، فَعَلَى قَاطِعِ الْيَدِ يُضْفُ الْقِيَمَةَ لِسَيِّدِهِ ، وَعَلَى قَاطِعِ الرَّجْلِ الْقِصَاصُ أَوْ^(٣) يُضْفُ الدِّيَّةُ . وَإِنْ سَرَى الْجُرْحَانِ إِلَى نَفْسِهِ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ يُضْفُ دِيَّةُ حُرٍّ ، وَعَلَى الثَّانِي الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ .

وَإِنْ قَلَعَ^(٤) عَيْنَ عَبْدٍ ، ثُمَّ عَتَقَ ، ثُمَّ قَطَعَ آخَرَ يَدَهُ ، ثُمَّ آخَرَ رِجْلَهُ ، فَلَا قَوَدَ عَلَى الْأَوَّلِ ، انْدَمَلَ جُرْحُهُ أَوْ سَرَى ، وَعَلَى الْآخَرَيْنِ الْقِصَاصُ فِي الطَّرْفَيْنِ . وَإِنْ سَرَتِ الْجِرَاحَاتُ كُلُّهَا ، فَعَلَيْهِمَا الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ . وَإِنْ عَفَا عَنْ الْقِصَاصِ ، فَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ أَثْلَاثًا ، وَيَسْتَحِقُّ السَّيِّدُ أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ ؛ مِنْ

(١) بعده في ز : «إلى» .

(٢) في د ، ز : «لسيد» .

(٣) في س : «و» .

(٤) في ز ، م : «قطع» .

يُضْفِ الْقِيَمَةَ أَوْ تُلْثِ الدِّيَّةُ . وَإِنْ كَانَ الْجَانِيَانِ فِي حَالِ الرُّقِّ ، وَالثَّالِثُ فِي حَالِ الْحُرِّيَّةِ ، فَمَاتَ ، فَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ ، وَلِلسَّيِّدِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ ؛ مِنْ أَرْضِ الْجِنَايَتَيْنِ أَوْ تُلْثِي الدِّيَّةُ .

وَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ ، ثُمَّ عَتَقَ ، فَقَطَعَ آخَرُ رِجْلَهُ ، ثُمَّ عَادَ الْأَوَّلُ فَقَتَلَهُ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ ، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ لِلْوَرَثَةِ ، وَيُضْفُ الْقِيَمَةَ لِلْسَّيِّدِ ، وَعَلَى الْآخَرِ الْقِصَاصُ فِي الرَّجْلِ ، أَوْ يُضْفُ الدِّيَّةُ . وَإِنْ كَانَ ^(١) قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ، فَعَلَى الْجَانِي الْأَوَّلِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ دُونَ الْيَدِ ^(٢) . فَإِنْ اخْتَارَ الْوَرَثَةُ الْقِصَاصَ فِي النَّفْسِ ، سَقَطَ حَقُّ السَّيِّدِ ، وَإِنْ اخْتَارُوا الْعَفْوَ ، فَعَلِيهِ الدِّيَّةُ دُونَ أَرْضِ الطَّرَفِ ، وَلِلْسَّيِّدِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ ؛ مِنْ يُضْفِ الْقِيَمَةَ أَوْ أَرْضِ الطَّرَفِ ، وَبِالْبَاقِي لِلْوَرَثَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي الْقِصَاصُ فِي الرَّجْلِ ، وَمَعَ الْعَفْوِ يُضْفُ الدِّيَّةُ . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ ، وَمَعَ الْعَفْوِ يُضْفُ دِيَّةً وَاحِدَةً ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يُضْفُ الْقِيَمَةَ لِلْسَّيِّدِ ، وَلَا قِصَاصَ . وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ ثَالِثًا ، فَقَدْ اسْتَقَرَّ الْقَطْعَانِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يُضْفُ الْقِيَمَةَ لِلْسَّيِّدِ ، وَعَلَى الثَّانِي الْقِصَاصُ فِي الرَّجْلِ ، أَوْ يُضْفُ الدِّيَّةَ لَوَرَثَتِهِ ، وَعَلَى الثَّالِثِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ ، أَوْ الدِّيَّةُ مَعَ الْعَفْوِ .

وَإِذَا قَطَعَ يَدَ عَبْدِهِ ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ ، ثُمَّ انْدَمَلَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْعِتْقِ بِسِرَايَةِ الْجُرْحِ ، فَلَا قِصَاصَ فِيهِ ، وَيَضْمَنُهُ بِمَا زَادَ عَلَى أَرْضِ الْقَطْعِ

(١) أَى : قَتْلَهُ .

(٢) فِي ز : « السَّيِّدِ » .

مِن الدِّيَّة لَوَرَّثَتْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ سِوَاهُ ، وَجِبَ لَبَيْتِ الْمَالِ .

وَلَوْ قَتَلَ مَنْ يَعْرِفُهُ ذِمِّيًّا عَبْدًا ، فَبَانَ أَنَّهُ قَدْ أَسْلَمَ وَعَتَقَ ، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ . وَمِثْلُهُ مَنْ قَتَلَ مَنْ يَظُنُّهُ قَاتِلَ أَبِيهِ ، أَوْ قَتَلَ مَنْ يَعْرِفُهُ أَوْ يَظُنُّهُ مُرْتَدًّا ، فَلَمْ يَكُنْ .

الرَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ [٢٧٣ ط] الْمَقْتُولُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْقَاتِلِ ، فَلَا يُقْتَلُ وَالِدُ ، أَوْ أَبَا كَانَ أَوْ أُمًّا ، وَإِنْ عَلَا ، بَوْلَدِهِ وَإِنْ سَقَلَ ؛ مِنْ وَلَدِ الْبَنِينَ أَوْ الْبَنَاتِ ، وَتَوَخَّذَ مِنْ حُرِّ الدِّيَّةِ . وَلَا تَأْثِيرَ لاختِلَافِ الدِّينِ وَالْحُرِّيَّةِ ، كاتِّفَاقِهِمَا ، فَلَوْ قَتَلَ الْكَافِرُ وَلَدَهُ الْمُسْلِمَ ، أَوْ الْعَبْدُ وَلَدَهُ الْحُرَّ ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ ؛ لِشَرَفِ^(١) الْأُبُوَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَدُهُ مِنْ رِضَاعٍ أَوْ زَنَى ، فَيُقْتَلُ الْوَالِدُ بِهِ .

وَلَوْ تَدَاعَى نَفْسَانِ نَسَبٍ صَغِيرٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ ، ثُمَّ قَتَلَاهُ قَبْلَ إِحْلَاقِهِ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ أَلْحَقْتَهُ الْقَافَةُ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، ثُمَّ قَتَلَاهُ ، لَمْ يُقْتَلْ أَبُوهُ ، وَقُتِلَ الْآخَرُ . وَإِنْ رَجَعَا عَنِ الدُّعْوَى ، لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُمَا عَنْ إِقْرَارِهِمَا ، كَمَا لَوْ ادَّعَاهُ وَاحِدٌ ، فَأُلْحِقَ بِهِ ، ثُمَّ بَحَّضَهُ . وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا ، صَحَّ رُجُوعُهُ ، وَتَبَتِ نَسَبُهُ مِنَ الْآخِرِ ، وَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ عَنِ الَّذِي لَمْ يَزْجِعْ ، وَيَجِبُ عَلَى^(٢) الرَّاجِعِ ، وَإِنْ عَفَا عَنْهُ ، فَعَلِيهِ يَصْفُ الدِّيَّةُ .

وَلَوْ اشْتَرَكَ رَجُلَانِ فِي وَطْءِ امْرَأَةٍ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ ، وَاتَتْ بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ

(١) فِي ز : «بِشَرَفٍ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ز .

يَكُونُ مِنْهُمَا ، ^(١) وَيُلْحَقُهُمَا نَسَبُهُ ، فَقَتَلَاهُ قَبْلَ إِلْحَاقِهِ بِأَحَدِهِمَا ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ ، وَإِنْ نَفَى نَسَبَهُ لَمْ يَنْتَفِ إِلَّا بِاللَّعَانِ .

وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ ^(٢) «إِنْ سَفَلَ» بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الْمُكَافَيْنِ وَإِنْ عُلُوا .

وَمَنْ وَرِثَ وَلَدَهُ الْقِصَاصَ ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ ، أَوْ وَرِثَ الْقَاتِلَ شَيْئًا مِنْ دَمِهِ ، سَقَطَ الْقِصَاصُ ، فَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْآخَرَ وَلَهُمَا وَلَدٌ ، أَوْ قَتَلَ رَجُلٌ أَخًا زَوْجَتَهُ ، فَوَرِثَتْهُ ، ثُمَّ مَاتَتْ ، فَوَرِثَهَا ^(٣) أَوْ ^(٤) وَلَدَهُ ، أَوْ قَتَلَتْ أَخًا زَوْجَهَا ، فَصَارَ الْقِصَاصُ أَوْ جُزْءٌ مِنْهُ لَابْنِهَا ، أَوْ قَتَلَ رَجُلٌ أَخَاهُ ، فَوَرِثَهُ ابْنُ الْقَاتِلِ ، أَوْ أَحَدًا يَرِثُ ابْنَهُ مِنْهُ شَيْئًا ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ .

وَإِذَا قَتَلَ أَحَدُ أَبَوَيْ الْمُكَاتَبِ الْمُكَاتَبَ ، أَوْ عَبْدًا لَهُ ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ . وَإِنْ اشْتَرَى الْمُكَاتَبُ أَحَدَ أَبَوَيْهِ ثُمَّ قَتَلَهُ ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ .

وَلَوْ قَتَلَ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ ، فَوَرِثَهُ أَخَوَاهُ ، ثُمَّ قَتَلَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَتَهُ ، سَقَطَ الْقِصَاصُ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ وَرِثَ بَعْضَ دَمِ نَفْسِهِ .

وَإِنْ قَتَلَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ ^(٥) أَبَاهُ ، وَالْآخَرُ أُمَّهُ ، وَهِيَ زَوْجَةُ الْأَبِ ، سَقَطَ الْقِصَاصُ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِذَلِكَ ، وَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْقَتِيلَ الثَّانِي وَرِثَ جُزْءًا مِنْ دَمِ الْأَوَّلِ ، فَلَمَّا قُتِلَ ، وَرِثَهُ ، فَصَارَ لَهُ جُزْءٌ مِنْ دَمِ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : «فورثتها» .

(٣) في ز : «و» .

(٤) في م : «الابن» .

نفسه ، فسَقَطَ الْقِصَاصُ عَنْ^(١) الْأَوَّلِ ، وَهُوَ قَاتِلُ الْأَبِ ؛ لِإِزْثَةِ ثَمَنِ أُمِّهِ ،
وَعَلَيْهِ سَبْعَةُ أَثْمَانٍ دِيْنَتِهِ لِأَخِيهِ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ أَخِيهِ ، وَيَرِثَهُ . وَلَوْ كَانَتْ
الزَّوْجَةُ بَائِثًا ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقِصَاصُ لِأَخِيهِ ؛ فَإِنْ بَادَرَ أَحَدُهُمَا
فَقَتَلَ^(٢) أَخَاهُ ، سَقَطَ عَنْهُ الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُ أَخَاهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ
ابْنٌ ، أَوْ ابْنُ ابْنٍ ، فَإِنْ كَانَ ، فَلَهُ قَتْلُ عَمِّهِ ، وَيَرِثُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ
سِوَاهُ . فَإِنْ تَشَاخَّا فِي الْمُبْتَدِئِ مِنْهُمَا بِالْقَتْلِ ، اخْتَمَلَ أَنْ يُبْتَدَأَ بِقَتْلِ الْقَاتِلِ
الْأَوَّلِ ، أَوْ يُفَرَّغَ بَيْنَهُمَا ، وَأَيُّهُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ أَوَّلًا^(٣) بِمُبَادَرَةٍ أَوْ قُرْعَةٍ ، وَرِثَتُهُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ سِوَاهُ ، وَيَسْقُطُ^(٤) عَنْهُ الْقِصَاصُ ، وَلَوْ^(٥) كَانَ مَخْجُوبًا
عَنْ مِيرَاثِهِ كُلِّهِ ، فَلَوَارِثِ الْقَتْلِ قَتْلُ الْآخِرِ . وَإِنْ عَفَا أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ،
ثُمَّ قَتَلَ الْمَغْفُورُ عَنْهُ الْعَافِي ، وَرِثَتُهُ أَيْضًا ، وَسَقَطَ عَنْهُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ
الدِّيَةِ . وَإِنْ تَعَايَا جَمِيعًا عَلَى الدِّيَةِ ، تَقَاصَّ بِمَا اسْتَوَى فِيهِ ، وَوَجِبَ لِقَاتِلِ
الْأُمِّ الْقَضْلُ عَلَى^(٦) قَاتِلِ الْأَبِ ؛ لِأَنَّ عَقْلَهَا نِصْفُ عَقْلِ الْأَبِ . وَإِنْ كَانَ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ابْنٌ يَخْجُبُ عَمَّهُ عَنْ^(٧) مِيرَاثِ أَبِيهِ ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا
صَاحِبَهُ ، وَرِثَتَهُ ابْنُهُ ، وَلِلْآخَرِ أَنْ يَقْتُلَ عَمَّهُ ، وَيَرِثَهُ ابْنُهُ ، وَيَرِثُ [٢٧٤] كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ مَالَ أَبِيهِ وَمَالَ جَدِّهِ الَّذِي قَتَلَهُ عَمُّهُ دُونَ الَّذِي قَتَلَهُ أَبُوهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « أَوْ » .

(٤) فِي م : « سَقَطَ » .

(٥) فِي م : « إِنْ » .

(٦) فِي م : « عَنْ » .

(٧) فِي م : « مِنْ » .

وإن كان لكل واحد منهما بنتٌ ، فقتل أحدهما صاحبه ، سقط القصاص عنه ؛ لأنه يرث نصف ميراث أخيه ، ونصف قصاص نفسه ؛ مؤروث^(١) مال أبيه الذي قتله أخوه ، ونصف مال أخيه ، ونصف مال أبيه الذي قتله هو ، وورثت البنت التي قتل أبوها نصف مال أبيها ، ونصف مال جدّها الذي قتله عمّها ، ولها على عمّها نصف دية قتيله .

وإذا كان أربعة إخوة ، قتل الأول الثانى ، والثالث الرابع^(٢) ، فالقصاص على الثالث ، ووجب له نصف الدية على الأول ، وللأول قتله ، فإن قتله ، وورث ما يرثه من أخيه الثانى ، فإن عفا عنه إلى الدية ، وجبت عليه بكمالها ، يُقاصه بنصفها . وإن كان لهما ورثة ، فتفصيلها^(٣) كالتى قبلها .

الخامس : أن تكون الجناية عمداً ، وإن قتل من لا يعرف ، وادّعى كفره ، أو رقه ، أو ضرب ملفوفاً فقتله ، أو ألقى عليه حائطاً ، و^(٤) ادّعى أنه كان ميتاً ، وأنكر وليه ، أو قطع طرف إنسان^(٥) وادّعى سلبه ، أو قلع عيناً وادّعى عماها ، أو قطع ساعداً وادّعى أنه لم يكن عليه كف ، أو ساقاً

(١) فى م : « مؤرث » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : م .

(٤) فى ز ، م : « والرابع » .

(٥) فى م : « تفصيلهما » .

(٦) فى د ، ز ، س : « أو » .

(٧) فى م : « البنان » .

وَادَّعَى أَنَّهَا^(١) لَمْ يَكُنْ لَهَا قَدَمٌ ، أَوْ قَتَلَ رَجُلًا فِي دَارِهِ ، وَادَّعَى أَنَّهُ دَخَلَ لِقَتْلِهِ ، أَوْ أَخَذَ مَالَهُ ، أَوْ يُكَابِرُهُ عَلَى أَهْلِهِ ، فَقَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَأُنْكَرَ وَلِيُّهُ ، أَوْ تَجَارَحَ اثْنَانِ ، وَادَّعَى كُلُّ^(٢) مِنْهُمَا أَنَّهُ بَجَرَخَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَجَبَ الْقِصَاصُ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ يَمِينَةً ، وَمَتَى صَدَّقَ الْمُنْكَرُ ، فَلَا قَوْدَ ، وَلَا دِيَّةَ .

وَإِنْ ادَّعَى الْقَاتِلُ أَنَّ الْمَقْتُولَ زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ ، لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينَةٍ ، وَإِنْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ بِإِحْصَانِهِ ، قُبِلَ .

وَإِنْ اخْتَصَمَ قَوْمٌ بَدَارٍ ، فَجَرَخَ وَقَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَجْهَلِ الْحَالُ ، فَعَلَى عَاقِلَةِ الْمَجْرُوحِينَ دِيَّةُ الْقَتْلَى ، يَسْقُطُ مِنْهَا أَرْشُ الْجِرَاحِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ بِهِ جُرُوحٌ ، شَارَكَ الْمَجْرُوحِينَ فِي دِيَّةِ الْقَتْلَى^(٣) . وَيَأْتِي فِي الْقَسَامَةِ إِذَا قَالَ إِنْسَانٌ : مَا قَتَلَهُ^(٤) هَذَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، بَلْ أَنَا قَتَلْتُهُ .

وَلَهُ قَتْلُ مَنْ وَجَدَهُ يُفَجِّرُ بِأَهْلِهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُحْصَنًا أَوْ غَيْرِهِ . وَصَرَّخَ بِهِ الشَّيْخُ .

وَالْحُرُّ الْمُسْلِمُ يُقَادُّ بِهِ قَاتِلُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ ، مَعْدُومَ الْحَوَاسِّ ، وَالْقَاتِلُ صَحِيحُ سَوِيِّ الْخَلْقِ ، أَوْ^(٥) بِالْعَكْسِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَفَاوَتَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز ، س : «أَنَّهُ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «و» .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، س : «وَاحِدٌ» .

(٤) فِي م : «الْقَتْلُ» .

(٥) فِي م : «قَتْلُ» .

(٦) فِي م : «و» .

فِي الْعِلْمِ وَالشَّرَفِ ، وَالْغِنَى وَالْفَقْرَ ، وَالصَّحَّةَ وَالْمَرَضَ ، وَالْقُوَّةَ وَالضَّعْفَ ،
وَالْكِبَرَ وَالصُّغَرَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَيَجْرَى الْقِصَاصُ بَيْنَ الْوُلَاةِ وَالْعُمَّالِ وَبَيْنَ رَعِيَّتِهِمْ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي
وُجُوبِ الْقِصَاصِ كَوْنُ الْقَتْلِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ .

وَقَتْلُ الْغِيلَةِ^(١) وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ فِي الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ ، وَذَلِكَ لِلْوَلِيِّ دُونَ
السُّلْطَانِ .

(١) فِي م : « الْغِيلَةُ » .

وَالْغِيلَةُ : أَنْ يَخْدَعَهُ فَيَذْهَبَ بِهِ إِلَى مَوْضِعٍ فَيَقْتُلُهُ .

بَابُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ

وهو فِعْلٌ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ ، أَوْ وَلِيِّهِ ، بِجَانٍ عَامِدٍ ، مِثْلَ مَا فَعَلَ أَوْ شَبَّهَهُ ،
وله ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقُّهُ مُكَلَّفًا ، فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ، أَوْ
مَجْنُونًا ، لَمْ يَجْزِ ^(١) اسْتِيفَاؤُهُ ، وَيُخْبَسُ الْقَاتِلُ حَتَّى يَتَلَّغَ الصَّغِيرُ ، وَيَعْقِلَ
الْمَجْنُونُ ، وَلَيْسَ لِأَيِّهِمَا اسْتِيفَاؤُهُ ، كَوَصِيٍّ وَحَاكِمٍ . فَإِنْ كَانَا مُتَحْتَاجَيْنِ
إِلَى نَفَقَةٍ ، فَلِوَلِيِّ مَجْنُونٍ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ دُونَ وَلِيِّ الصَّغِيرِ ، نَصًّا . وَإِنْ مَاتَا
قَبْلَ الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ ، قَامَ وَارِثُهُمَا مَقَامَهُمَا فِيهِ . وَإِنْ قَتَلَ قَاتِلٌ أُبَيَّهُمَا ، أَوْ
قَطَعَ قَاطِعُهُمَا قَهْرًا ، أَوْ اقْتَصَا مِمَّنْ لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ دِيَّتَهُ ، كَالْعَبْدِ ، سَقَطَ
حَقُّهُمَا .

الثَّانِي : اتِّفَاقُ الْمُسْتَحِقِّينَ لَهُ عَلَى اسْتِيفَائِهِ ، وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ اسْتِيفَاؤُهُ
دُونَ بَعْضٍ ، فَإِنْ [٢٧٤ ط] فَعَلَ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَلِشُرَكَائِهِ فِي تَرْكِةِ
الْجَانِي حَقُّهُمْ مِنَ الدِّيَةِ ، وَتَرْجِعُ وَرَثَتُهُ الْجَانِي عَلَى الْمُقْتَصِّ بِمَا فَوْقَ حَقِّهِ ،
فَلَوْ كَانَ الْجَانِي أَقْلًا دِيَّةً مِنْ قَاتِلِهِ ، مِثْلَ امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا لَهُ ابْنَانِ ، قَتَلَهَا
أَحَدُهُمَا بَغِيرٍ إِذْ فِي الْآخِرِ ، فَلَا آخِرَ يَنْصِفُ دِيَّةَ أَبِيهِ فِي تَرْكِةِ الْمَرْأَةِ ، وَتَرْجِعُ
وَرَثَتُهَا بِنِصْفٍ دِيَّتِهَا عَلَى قَاتِلِهَا ، وَهُوَ زُبُعُ دِيَّةِ الرَّجُلِ .

وإن عفا بعضهم ، وكان مِمَّنْ يَصِحُّ عَفْوُهُ وَلَوْ إِلَى الدِّيَةِ ، سَقَطَ

(١) فِي م : « يَجْزَى » .

الْقِصَاصُ ، وَإِنْ كَانَ الْعَافِي زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً . وَكَذَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمْ ، وَلَوْ
مَعَ فِشْقِهِ ، بِعَفْوِ بَعْضِهِمْ ، وَلِلْبَاقِينَ ^(١) حَقُّهُمْ مِنَ الدِّيَةِ عَلَى الْجَانِي . فَإِنْ
قَتَلَهُ الْبَاقُونَ عَالِمِينَ بِالْعَفْوِ وَشَقُوطِ الْقِصَاصِ ، فَعَلَيْهِمُ الْقَوْدُ ، حَكَمَ بِالْعَفْوِ
حَاكِمٌ أَوْ لَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِالْعَفْوِ ، فَلَا قَوْدَ ، وَلَوْ كَانَ قَدْ حُكِمَ
بِالْعَفْوِ ، وَعَلَيْهِمْ دِيَّتُهُ . وَسَوَاءٌ كَانَ الْجَمِيعُ حَاضِرِينَ ، أَوْ بَعْضُهُمْ غَائِبًا ،
فَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ هُوَ الْعَافِي ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ . وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ غَائِبًا ،
انْتِظَرَ قُدُومُهُ وَجُوبًا ، وَيُخْبَسُ الْقَاتِلُ حَتَّى يَقْدَمَ .

وَكُلُّ مَنْ وَرِثَ الْمَالَ ، وَرِثَ الْقِصَاصَ عَلَى قَدْرِ مِيرَاثِهِ مِنَ الْمَالِ ، حَتَّى
الرَّوْجَيْنِ وَذَوَى الْأَرْحَامِ ، وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، فَوَلِيُّهُ الْإِمَامُ ؛ إِنْ شَاءَ اقْتَصَصَ ،
وَإِنْ شَاءَ عَفَا إِلَى دِيَّةٍ كَامِلَةٍ ، وَلَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ مَجَانًا .

وَإِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ وَاحِدٍ ، فَعُفِيَ ^(٢) عَنْهُمْ إِلَى الدِّيَةِ ، فَعَلَيْهِمْ
دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ عُفِيَ ^(٣) عَنْ بَعْضِهِمْ ، فَعَلَى الْمَقْفُوعِ عَنْهُ قِسْطُهَا مِنْهَا .

الثَّالِثُ : أَنْ يُؤْمَرَ فِي الْأَسْتِيفَاءِ التَّعْدَى إِلَى غَيْرِ الْجَانِي ، فَلَوْ وَجِبَ
الْقَوْدُ أَوْ الرَّجْمُ عَلَى حَامِلٍ ، أَوْ حَمَلَتْ بَعْدَ وَجُوبِهِ ، لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ
الْوَلَدَ وَتَشْقِيَهُ اللَّبَاءَ ^(٤) . ثُمَّ إِنْ وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ مُرْضِعَةً رَاتِبَةً ، قُتِلَتْ ، وَإِنْ
وَجَدَ مُرْضِعَاتٍ غَيْرَ رَوَاتِبَ ، أَوْ لَبَنَ شَاةٍ وَنَحْوَهَا يُسْقَى مِنْهُ رَاتِبًا ، جَازَ

(١) فِي م : « لِلْبَاقِي » .

(٢) فِي م : « فَعَفَا » .

(٣) فِي م : « عَفَا » .

(٤) اللَّبَأُ : أَوَّلُ اللَّبَنِ .

قَتَلُهَا . وَيُسْتَحَبُّ لَوْلَى الْقَتْلِ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْفِطَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ ، تَرَكَّتْ حَتَّى تُرْضِعَهُ حَوْلَيْنِ ، ثُمَّ تَقْطِعُهُ . وَلَا تُجْلَدُ فِي الْحَدِّ ، وَلَا يُقْتَصُّ مِنْهَا فِي الطَّرَفِ حَتَّى تَضَعُ . قَالَ الْمُؤَفَّقُ وَغَيْرُهُ : وَتَشْقِيهِ اللَّبَأُ . فَإِذَا وَضَعَتِ الْوَلَدَ ، وَانْقَطَعَ النَّفَاسُ ، وَكَانَتْ قَوِيَّةً يُؤْمَرُ^(١) تَلْفُهَا ، وَلَا يُخَافُ عَلَى الْوَلَدِ الضَّرَرُ مِنْ تَأَثُّرِ^(٢) اللَّبَنِ ، أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ ؛ مِنْ قَطْعِ الطَّرَفِ ، وَالْجَلْدِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي نَفَاسِهَا ، أَوْ ضَعِيفَةً يُخَافُ تَلْفُهَا ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهَا حَتَّى تَطْهَرَ وَتَقْوَى . وَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْحُدُودِ .

وَإِنْ أَدَّعَتْ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ الْحَمْلَ ، قُبِلَ مِنْهَا إِنْ أُمِكِّنَ ، وَتُحْبَسُ حَتَّى يَبَيَّنَ أَمْرُهَا ، وَلَا تُحْبَسُ لِحَدِّ . وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ حَامِلٍ ، فَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَضَعْهُ لَكِنْ مَاتَتْ عَلَى مَا بَهَا مِنْ انْتِفَاحِ الْبَطْنِ وَأَمَارَةِ الْحَمْلِ ، فَلَا ضَمَانَ فِي حَقِّ الْجَنَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَحَقَّقُ أَنَّ الْانْتِفَاحَ حَمْلٌ ، وَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا فَعَاشَ ، فَلَا كَلَامَ ، وَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا وَبَقِيَ خَاضِعًا ذَبْلًا^(٣) زَمَانًا يَسِيرًا ، ثُمَّ مَاتَ ، فَفِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ إِذَا كَانَ وَضَعُهُ لَوْقَتِ يَعِيشُ مِثْلَهُ ، وَإِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا أَوْ حَيًّا فِي وَقْتِ لَا يَعِيشُ مِثْلَهُ ، فَفِيهِ غُرَّةٌ ، وَالضَّمَانُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُقْتَصِّ مِنْ أُمِّهِ مَعَ الْكَفَّارَةِ^(٤) .

فصل : وَلَا يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ وَلَوْ فِي النَّفْسِ إِلَّا بِحَضْرَةِ السُّلْطَانِ أَوْ

(١) فِي م : « يَوْم » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « تَأَثِير » .

(٣) فِي م : « ذَبْلًا » .

(٤) فِي م : « الْكَفَّار » .

نائبه وجوباً، فلو خالف وفعل، وقع الموقع، وله تعزيزه. ويستحب إحصاء شاهدين.

ويجب أن تكون الآلة ماضية، وعلى الإمام تفقدها، فإن كانت كالة أو مسمومة، منعه من الاستيفاء بها، فإن عجل واستوفى [٢٧٥] بها^(١)، عزر.

وإن كان الولي يحسن الاستيفاء، ويقدر عليه بالقوة والمعرفة، مكنته منه الإمام، وخيّر بين المباشرة والتوكيل، وإلا أمره بالتوكيل. فإن ادعى المعرفة، فأمكنه، فضرب عنقه فأبانه، فقد استوفى، وإن أصاب غير العنق، وأقر بتعمد ذلك، عزر. فإن قال: أخطأت. وكانت الضربة قريباً من العنق؛ كالرأس، والمنكب، قيل قوله مع يمينه، وإن كان بعيداً؛ كالوسط، والرجلين، لم يقبل. ثم إن أراد العود^(٢)، لم يمكن؛ لأنه ظهر منه أنه لا يحسن الاستيفاء.

وإن احتاج التوكيل إلى أجر، فمن مال الجاني، كالحدد. وإن باشر الولي الاستيفاء، فلا أجر له.

ويجوز اقتصاص جان من نفسه برضا الولي، ولو أقام حد زنى، أو قذف، أو قطع سرقة، على نفسه بإذن، سقط قطع السرقة فقط. وإن كان الاستيفاء لجماعة، لم يجز أن يتولاه جميعهم، وأمروا بتوكيل واحد

(١) سقط من: د، ز.

(٢) سقط من: م.

منهم أو من غيرهم، فإن تشاخوا، وكان كل واحد منهم يُحسِنُ
الاستيفاء، قَدَّمْ أَحَدُهُمْ بَقْرَعَةً، لكن لا يجوز الاستيفاء حتى يُوكَّلَ^(١)
الباقون، فإن لم يَنْفَقُوا على التَّوَكُّلِ، مُنِعُوا^(٢) الاستيفاء حتى يُوكَّلُوا.

فصل: ولا يجوز استيفاء القصاص في النفس إلا بالسيف في
العُنُقِ^(٣)، سواء كان القتل به، أو مُحَرِّمٌ لَعَيْنِهِ؛ كسحر، وتَجْرِيعِ خَمِيرٍ،
ولواط، أو قَتَلَهُ بِحَجَرٍ، أو تَغْرِيقٍ، أو تَحْرِيقٍ، أو هَدْمٍ، أو حَبْسٍ، أو
خَنْقٍ، أو قَطَعَ يَدَهُ مِنْ مَفْصِلٍ أو غيره، أو أَوْضَحَهُ، أو قَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ،
ثم عادَ فَضْرَبَ عُنُقَهُ قَبْلَ الْبُرْءِ، أو أَجَافَهُ، أو أَمَّهُ، أو قَطَعَ يَدًا نَاقِصَةً
الأصابع، أو سَلَاءً، أو زَائِدَةً، أو جِنَايَةً^(٤) غير ذلك، فمات.

وَيَدْخُلُ قَوْدُ الْعُضْوِ فِي قَوْدِ النَّفْسِ، ولا يَفْعَلُ به كما فَعَلَ إذا كان
القتل بغير السيف، فإن فَعَلَ، فقد أَسَاءَ، ولم يَضْمَنْ، فإن ضَرَبَهُ
بالسيف، فلم يَمُتْ، كَرَّرَ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ. ولا يَجُوزُ بِسِكِّينٍ، ولا في
طَرَفٍ إِلَّا بِهَا. وَيَأْتِي "فِي بَابِ مَا" يُوجِبُ الْقِصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ.
ولا تجوز الزيادة أيضًا على ما أتى به، ولا قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ أَطْرَافِهِ، فإن
فَعَلَ، فلا قِصاصَ عَلَيْهِ، وَتَجِبُ فِيهِ دِيَّتُهُ، سواء عفا عنه أو قَتَلَهُ. وإن زادَ

(١) في م: «يوكله».

(٢) في س، م: «منع».

(٣) في م: «العنق».

(٤) أى: جنى جنايةً.

(٥ - ٥) في د، ز، س، م: «فيما».

فى الاستيفاء من الطرف ، مثل أن يشتحق قطع إصبع ، فيقطع اثنين^(١) ، فحكمه حكم القاطع ابتداءً ، إن كان عمداً من مفصل ، أو شجة يجب فى مثلها القصاص ، فعليه القصاص فى الزيادة ، وإن كان خطأً أو جرحاً لا يوجب^(٢) القصاص ، مثل من يشتحق موضحة فاستوفى هاشمة ، فعليه أوش الزيادة ، إلا أن يكون ذلك بسبب من الجانى ، كاضطرابه حال الاستيفاء ، فلا شىء على المقتص . فإن اختلفا هل^(٣) قتله عمداً أو خطأً ؟ أو قال المقتص : حصل هذا باضطرابك . أو : فعل من جهتك . فالقول قول المقتص مع يمينه .

وإن قطع يده ، فقطع المجنى عليه رجل الجانى ، لزمه دية رجله . وإن سرى الاستيفاء الذى حصلت فيه^(٤) الزيادة إلى نفس المقتص منه ، أو إلى بعض أعضائه ، مثل أن قطع إصبعه ، فسرى إلى جميع يده ، أو اقتص منه بالية كالية أو مسمومة ، أو فى حال حرّ مفريط ، أو بزد شديد ، فسرى ، فعلى المقتص نصف الدية . قال القاضى : كما لو جرحه جرحين ؛ جرحاً فى رده ، وجرحاً بعد إسلامه ، فمات منهما .

وإن قطع بعض أعضائه ، ثم قتله بعد أن برئت الجراح ، مثل أن قطع يديه ورجليه فبرئت جراحته ، ثم قتله ، فقد استقر حكم القطع^(٥) ،

(١) فى الأصل ، م : « اثنين » .

(٢) فى م : « يجب » .

(٣) فى م : « على » .

(٤) فى م : « به » .

(٥) فى د ، ز ، س : « القتل » .

وَلَوْلِي الْقَتِيلِ^(١) الْخِيَارُ، إِنْ شَاءَ عَفَا وَأَخَذَ ثَلَاثَ دِيَّاتٍ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَهُ وَأَخَذَ دِيَّتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ وَأَخَذَ دِيَّةَ نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ وَأَخَذَ دِيَّتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ طَرَفًا وَاحِدًا وَأَخَذَ دِيَّةَ الْبَاقِي.

وإِنْ اخْتَلَفَا فِي ائْتِمَالِ الْجُرْحِ قَبْلَ الْقَتْلِ، وَكَانَتِ الْمُدَّةُ بَيْنَهُمَا يَسِيرَةً لَا يَحْتَمِلُ ائْتِمَالُهُ فِي مِثْلِهَا، فَقَوْلُ الْجَانِي بَغِيرِ [٢٧٥ ط] يَكِينٍ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مُضِيِّهَا، فَقَوْلُهُ أَيْضًا مَعَ يَكِينِهِ. وَإِنْ كَانَتِ الْمُدَّةُ مُمَّا^(٢) يَحْتَمِلُ الْبُرْءَ فِيهَا، فَقَوْلُ الْوَلِيِّ مَعَ يَكِينِهِ. فَإِنْ كَانَ لِلْجَانِي بَيِّنَةٌ بَبْقَاءِ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ ضَمِيمًا حَتَّى قَتَلَهُ، حُكِمَ لَهُ بِبَيِّنَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْوَلِيِّ بَيِّنَةٌ، حُكِمَ لَهُ أَيْضًا، فَإِنْ تَعَارَضَتَا، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهَا مُثَبِّتَةٌ لِلْبُرْءِ. وَإِنْ ظَنَّ وَلِيُّ دَمٍ أَنَّهُ اقْتَصَصَ فِي النَّفْسِ، فَلَمْ يَكُنْ، وَدَوَاهُ أَهْلُهُ^(٣) حَتَّى يَرَى، فَإِنْ شَاءَ الْوَلِيُّ دَفَعَ إِلَيْهِ دِيَّةَ فِعْلِهِ^(٤) وَقَتَلَهُ، وَإِلَّا تَرَكَهُ.

فصل: وَإِنْ قَتَلَ وَاحِدٌ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ؛ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، أَوْ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَاتَّفَقَ أَزْوَائُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، قُتِلَ لَهُمْ، وَلَا شَيْءَ لَهُمْ سِوَاهُ. وَإِنْ تَشَاخَوْا فِي مَنْ يَقْتُلُهُ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ، أُقِيدَ لِلأَوَّلِ إِنْ كَانَ قَتَلَهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَلِلْبَاقِينَ دِيَّةُ قَتْلِهِمْ، كَمَا لَوْ بَادَرَ غَيْرُ وَلِيِّ^(٥) الْأَوَّلِ وَاقْتَصَصَ.

(١) فِي د، ز: «القتل».

(٢) فِي م: «ما».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤ - ٥) سَقَطَ مِنْ: م.

فإن كان وَلِيُّ الأَوَّلِ غائِبًا، أو صغيرًا، أو مَجْنُونًا، انْتِظِرَ . وإن قَتَلَهُم دَفْعَةً واحدةً وَتَشَاخُوا، أُفْرِغَ بَيْنَهُم ، وإن بَادَرَ غَيْرُ مَنْ وَقَعَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ، فَقَتَلَهُ ، اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ إِلَى الدِّيَةِ . وإن قَتَلَهُم مُتَّفِرِّقًا ، وَأَشْكَلَ الأَوَّلُ ، وَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ^(١) الأَوَّلِيَّةَ ، وَلَا بَيِّنَةَ ، فَأَقَرَّ الْقَاتِلُ لِأَحَدِهِمْ ، قُدِّمَ بِإِقْرَارِهِ ، وَإِلَّا أُفْرِغَ ، فَإِنْ عَفَا وَلِيُّ الأَوَّلِ عَنِ الْقَوْدِ ، قُدِّمَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ الأَوَّلِ بَعْدَهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَوَّلِيَّةٌ بَعْدَهُ أَوْ جُهِلَتْ ، فَبِقُرْعَةٍ . وَإِنْ عَفَا أَوْلِيَاءُ الْجَمِيعِ إِلَى الدِّيَاتِ ، فَلَهُمْ ذَلِكَ . وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُم الْقَوْدَ ، وَالْآخَرُونَ ^(٢) الدِّيَةَ ، قُتِلَ لِمَنْ اخْتَارَ الْقَوْدَ ، وَأُعْطِيَ الْبَاقُونَ دِيَّةَ قَتْلَاهُمْ مِنْ مَالِ الْقَاتِلِ .

وإن قَتَلَ رَجُلًا وَقَطَعَ طَرَفًا مِنْ آخَرٍ ، قُطِعَ طَرَفُهُ أَوَّلًا ، ثُمَّ قُتِلَ لَوَلِيِّ الْمَقْتُولِ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ ، تَقَدَّمَ الْقَتْلُ أَوْ تَأَخَّرَ . وَإِنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ ، ثُمَّ ^(٣) قَتَلَ آخَرَ ، ثُمَّ سَرَى الْقَطْعُ إِلَى نَفْسِ الْمَقْطُوعِ فَمَاتَ ، فَهُوَ قَاتِلٌ لِهَما . فَإِنْ تَشَاخَا فِي الْإِسْتِيفَاءِ ، قُتِلَ بِالَّذِي قَتَلَهُ ، وَوَجَبَتِ الدِّيَةُ كَامِلَةً لِلْمَقْتُولِ بِالسَّرَايَةِ ، وَلَمْ يُقَطَّعْ طَرَفُهُ . وَإِنْ قَطَعَ يَدَ وَاحِدٍ ، وَاصْبَعَ آخَرَ مِنْ يَدِهِ نَظِيرَتِهَا ، قُدِّمَ رَبُّ الْيَدِ إِنْ كَانَ أَوَّلًا ، وَلِلْآخَرِ دِيَّةُ إَصْبَعِهِ ، وَمَعَ أَوَّلِيَّتِهِ تُقَطَّعُ إَصْبَعُهُ ، ثُمَّ يُقْتَصُّ رَبُّ الْيَدِ بِلَا أَرْضٍ . وَإِنْ قَطَعَ أُيْدَى جَمَاعَةٍ ، فَحُكِّمَهُ حُكْمُ الْقَتْلِ فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ بَادَرَ بَعْضُهُمْ فَاقْتَصَّ بِجَنَائِيَّتِهِ فِي النَّفْسِ أَوْ فِي ^(٤)

(١) زيادة من : ز ، س .

(٢) في م : « الآخر » .

(٣) في م : « و » .

(٤) سقط من : م .

الطَّرْفِ ، فَلَمَنْ بَقِيَ الدِّيَّةُ عَلَى الْجَانِي .
وَيَأْتِي إِذَا قَتَلَ أَوْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ الْحَرَمِ ، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ ، آخِرَ كِتَابِ
الْحُدُودِ .

باب العفو عن القصاص

الواجب بقتل العمد أحد شيعتين؛ القود، أو الدية، فيخير الولي بينهما، ولو لم يرض الجاني، وإن عفا مجاناً فهو أفضل، ثم لا عقوبة على جان؛ لأنه إنما عليه حق واحد، وقد سقط. وإن اختار القود، أو عفا عن الدية فقط، فله أخذها ولو سخط الجاني، وله الصلح على أكثر منها، وتقدم في الصلح. ومتى اختار الدية تعينت، وسقط القود، ولا يملك طلبه بعد، فإن قتل بعد ذلك، قتل به، وإن عفا مطلقاً، أو على غير مال، أو عن^(١) القود مطلقاً ولو عن يده، فله الدية. وإن قال لمن عليه قود: عفو عن جنايتك. أو: عنك. برئ من الدية، كالقود، نصاً.

وإذا جنى عبد على حر جناية موجبة للقصاص، فاشتراه المجني عليه بأرش الجناية، سقط القصاص، ولم يصح الشراء؛ لأنهما إن^(٢) لم يعرفا قدر الأرض، فالتمس مجهول، وإن عرفا عدد الإبل و^(٣) أسنانها، فصفقتها مجهولة، فإن قدر الأرض بذهب أو فضة، فباعه به، صح. وتقدم أول الباب قبله عفو ولي المجنون والصغير^(٤).

(١) في م: «على».

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «أو».

(٤) في د: «العفو».

وَيَصِيحُ عَفْوُ الْمُفْلِسِ وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِسَفِهِ عَنِ الْقِصَاصِ، وَإِنْ أَرَادَ الْمُفْلِسُ الْقِصَاصَ، لَمْ يَكُنْ لِعُزْمَائِهِ إِجْبَارُهُ عَلَى تَرْكِه، وَإِنْ أَحَبَّ الْعَفْوَ عَنْهُ إِلَى مَالٍ، فَلَهُ [٢٧٦] ذَلِكَ لَا مَجَانًا. وَكَذَا السَّفِيهُ، وَوَارِثُ الْمُفْلِسِ، وَالْمُكَاتَّبُ، وَكَذَا الْمَرِيضُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ. وَإِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ أَوْ قُتِلَ، وَجَبَتِ الدِّيَةُ فِي تَرْكِه، كَتَعَذُّرِهِ فِي طَرَفِهِ، وَقَتْلِ غَيْرِ الْمُكَافِئِ وَإِنْ لَمْ 'يُخْلَفْ تَرْكُهُ'، سَقَطَ الْحَقُّ.

وَإِنْ قَطَعَ إَصْبَعًا عَمْدًا، فَعَفَا عَنْهُ، ثُمَّ سَرَتْ إِلَى الْكَفِّ، أَوْ^(٢) النَّفْسِ، وَالْعَفْوُ عَلَى مَالٍ، أَوْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ، فَلَهُ تَمَامُ دِيَّةٍ مَا سَرَتْ إِلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ لَا قِصَاصَ فِيهِ، كَالْجَائِفَةِ، فَعَفَا عَنِ الْقِصَاصِ، ثُمَّ سَرَى إِلَى النَّفْسِ، فَلَوْلِيَّهِ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيحُ الْعَفْوُ عَنْ قَوْدٍ مَا لَا قَوْدَ فِيهِ، وَلَهُ بَعْدَ السَّرَايَةِ الْعَفْوُ عَنِ الْقِصَاصِ، وَلَهُ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَإِنْ عَفَا عَنْ دِيَّةٍ الْجُرْحِ، صَحَّ، وَلَهُ بَعْدَ السَّرَايَةِ دِيَّةُ النَّفْسِ، وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا، أَوْ^(٣) عَنِ الْقَوْدِ مُطْلَقًا، فَلَهُ الدِّيَةُ.

وَإِنْ قَالَ الْجَانِي: عَفَوْتُ مُطْلَقًا. أَوْ: عَفَوْتُ عَنْهَا وَعَنْ سِرَائِيهَا. قَالَ^(٤): بَلْ عَفَوْتُ إِلَى مَالٍ. أَوْ: عَفَوْتُ عَنْهَا دُونَ سِرَائِيهَا. فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ أَوْ وَلِيِّهِ. وَإِنْ قَتَلَ الْجَانِي الْعَافِيَ فِيمَا إِذَا عَفَا عَلَى مَالٍ قَبْلَ

(١ - ١) فِي م: «يَخْفُ تَرْكُهُ».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «إِلَى».

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «عَفَا».

(٤) فِي م: «وَقَالَ».

الْبُرءِ ، فَالْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ . وَإِنْ وَكَّلَ فِي قِصَاصٍ ، ثُمَّ عَفَا ، وَلَمْ يَعْلَمْ
الْوَكِيلُ حَتَّى اقْتَصَصَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا ، فَإِنْ عَلِمَ الْوَكِيلُ ، فَعَلِيهِ الْقَوْدُ .
وَإِنْ عَفَا عَنْ قَاتِلِهِ بَعْدَ الْجُرْحِ ، صَحَّ ، سَوَاءٌ كَانَ بَلْفِظِ الْعَفْوِ ، أَوْ
الْوَصِيَّةِ ، أَوْ الْإِبْرَاءِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . فَإِنْ قَالَ : عَفَوْتُ عَنْ الْجِنَايَةِ وَمَا
يَحْدُثُ مِنْهَا . صَحَّ ، وَلَمْ يَضْمَنْ السَّرَايَةَ . فَإِنْ كَانَ عَمْدًا ، لَمْ يَضْمَنْ
شَيْئًا ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً ، اغْتَبِرَ خُرُوجُهُمَا مِنَ الثُّلُثِ ، وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُ مِنَ
دِيَّتِهَا ^(١) مَا اخْتَمَلَهُ الثُّلُثُ ، وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِنَ الدِّيَّةِ ، أَوْ وَصَّى لَهُ بِهَا ، فَهِيَ ^(٢)
وَصِيَّةٌ لِقَاتِلٍ ، وَتَصِحُّ . وَتَقْدَمُ فِي الْمَوْصَى لَهُ ، وَتُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ . وَإِنْ أَبْرَأَ
الْقَاتِلَ مِنَ الدِّيَّةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، أَوْ الْعَبْدَ مِنَ الْجِنَايَةِ الْمُتَعَلِّقِ أَرْشُهَا
بِرَقَبَتِهِ ، لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ أَبْرَأَ الْعَاقِلَةَ أَوْ السَّيِّدَ ، صَحَّ .

وَإِنْ وَجِبَ لِعَبْدٍ قِصَاصٌ ، أَوْ تَغْزِيرٌ قَذْفٍ ، فَلَهُ طَلَبُهُ ، وَالْعَفْوُ عَنْهُ ،
وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْسَّيِّدِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْعَبْدُ .

وَمَنْ صَحَّ عَفْوُهُ مَجَانًّا ، فَإِنْ أَوْجَبَ الْجُرْحُ مَالًا غَنِيًّا ، فَكَوَصِيَّةٍ ، وَإِلَّا
فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ .

وَيَصِحُّ قَوْلُ مَجْزُوحٍ : أَبْرَأْتُكَ . وَ : حَلَلْتُكَ مِنْ دَمِي . أَوْ : قَتَلِي . أَوْ :
وَهَبْتُكَ ذَلِكَ . وَنَحْوَهُ مُعَلَّقًا بِمَوْتِهِ ، فَلَوْ بَرِيءٌ ، بَقِيَ حَقُّهُ ، بِخِلَافِ : عَفَوْتُ
عَنْكَ ^(٣) . وَنَحْوَهُ .

(١) فِي ز : « دِيَّتُهُمَا » .

(٢) فِي م : « فَهُوَ » .

(٣) فِي م : « عَنْهُ » .

بَابُ مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ ^(١) فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ^(٢)

كُلُّ مَنْ أُقِيدَ بغيرِهِ فِي النَّفْسِ، أُقِيدَ بِهِ فِيمَا دُونَهَا؛ مِنْ حُرٍّ وَعَبْدٍ .
وَمَنْ لَا يَجْرِي الْقِصَاصُ بَيْنَهُمَا فِي النَّفْسِ، لَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا فِي الطَّرَفِ ؛
كَالْأَبِ مَعَ ابْنِهِ ، وَالْحُرِّ مَعَ الْعَبْدِ ، وَالْمُسْلِمِ مَعَ الْكَافِرِ .
وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِمَا يُوجِبُ الْقَوْدَ فِي النَّفْسِ ، وَهُوَ الْعَمْدُ الْمُحْضُ ، فَلَا قَوْدَ
فِي شَيْءٍ عَمْدٍ ، وَلَا خَطَأً .

وَهُوَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا : الْأَطْرَافُ ، فَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ ، وَالْأَنْفُ ، وَالْحَاجِزُ -
وَهُوَ وَتَرُ الْأَنْفِ - وَالْأُذُنُ ، وَالسِّنُّ ، وَالْجَفَنُ ، وَالشَّفَقَةُ ، وَالْيَدُ ، وَالرَّجُلُ ،
وَاللِّسَانُ ، وَالْإِصْبَعُ ، وَالْكَفُّ ^(٣) ، وَالْمِرْفَقُ ، وَالذِّكْرُ ، وَالْخُصْيَةُ ، وَالْأَلْيَةُ ،
وَشَفْرُ ^(٤) الْمِرَاقَةِ ، بِمِثْلِهِ .

فَصْلُ : وَيُشْتَرَطُ لِلْقِصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : أَحَدُهَا : إِمْكَانُ
الِاسْتِيفَاءِ بِمَا خِيفَ ، وَأَمَّا الْأَمْنُ مِنَ الْحَيْفِ فَشَرُوطُ لِحَوَازِ الْإِسْتِيفَاءِ ، بِأَنْ
يَكُونَ الْقَطْعُ مِنْ مَفْصِلٍ ، أَوْ لَهُ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ ، كَمَا رِ الْأَنْفِ - وَهُوَ
مَا لَانَ مِنْهُ - وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ ، دُونَ الْقَصْبَةِ ، فَإِنْ

(١) فِي م : « قِصَاصًا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ الْأَطْرَافِ وَالْجِرَاحِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، د ، س : « الْكَتْفُ » .

(٤) فِي م : « شَعْرٌ » .

قَطَعَ الْقَصَبَةَ ، أَوْ قَطَعَ مِنْ نِصْفِ كُلِّ مِنَ السَّاعِدِ ، أَوْ الْكَفِّ ، أَوْ السَّاقِ ،
أَوْ الْعَصْدِ ، أَوْ الْوَرِكِ ، أَوْ قَطَعَ يَدَهُ مِنَ الْكُوعِ ، ثُمَّ تَأَكَّلَتْ إِلَى نِصْفِ
الذَّرَاعِ ، [٢٧٦ظ] فَلَا قِصَاصَ ، وَلَهُ الدِّيَّةُ ، وَلَا أَرْشَ لِلْبَاقِي . وَلَا قَوْدَ فِي
اللُّطْمَةِ وَنَحْوِهَا .

وَيُؤْخَذُ الْأَنْفُ الْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ ، وَالْأَقْنَى ^(١) بِالْأَفْطَسِ ^(٢) ، وَالْأَشْمُ
بِالْأَخْشَمِ الَّذِي لَا شَمَّ لَهُ ، وَالصَّحِيحُ بِالْأَجْذَمِ مَا لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ ، إِلَّا
أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَدٍ جَانِبَيْهِ ، فَيُؤْخَذُ مِنَ الصَّحِيحِ مِثْلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ ، أَوْ يَأْخُذُ
أَرْشَ ذَلِكَ .

وَلَا يُشْتَرَطُ التَّسَاوِي فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَالصَّحَّةُ وَالْمَرَضُ ، فِي الْعَيْنِ
وَالْأُذُنِ وَنَحْوِهِمَا ، فَتُقْلَعُ عَيْنُ الشَّابِّ بِعَيْنِ الشَّيْخِ الْمَرِيضَةِ ، وَعَيْنُ الْكَبِيرِ
بِعَيْنِ الصَّغِيرِ ، وَعَيْنُ الصَّحِيحِ بِعَيْنِ الْأَعْمَشِ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ قَلَعَ عَيْنَهُ
بِإِصْبَعِهِ ، ^(٣) لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقْتَصَّ بِإِصْبَعِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْمَائِلَةَ فِيهِ . وَلَا
تُؤْخَذُ الصَّحِيحَةُ بِالْقَائِمَةِ ^(٤) ، وَتُؤْخَذُ الْقَائِمَةُ بِالصَّحِيحَةِ ، وَلَا أَرْشَ لَهُ ^(٥)
مَعَهَا ، كَمَا يَأْتِي .

وَتُؤْخَذُ أُذُنُ السَّمِيعِ بِمِثْلِهَا وَبِأُذُنِ الْأَصَمِّ ، وَتُؤْخَذُ أُذُنُ الْأَصَمِّ بِكُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، وَتُؤْخَذُ الصَّحِيحَةُ بِالْمُقَوَّبَةِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّقْبُ فِي غَيْرِ

(١) القنا في الأنف : طوله ودقة أرنبته مع حذب في وسطه .

(٢) الفطس : انخفاض قصبه الأنف وانغراسها .

(٣ - ٣) في م : « لا يجوز » .

(٤) العين القائمة : التي ذهب بصرها وضوءها ولم تنخسف ، بل الحدة على حالها .

(٥) في م : « لها » .

مَحَلُّه ، أَوْ كَانَتْ مَخْرُومَةً ، أُخِذَتْ بِالصَّحِيحَةِ ، وَلَمْ تُؤْخَذِ الصَّحِيحَةُ
بِهَا ، وَيُخَيَّرُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ بَيْنَ اخْتِذِ الدِّيَةِ إِلَّا قَدَرِ النِّقْصِ ، وَبَيْنَ أَنْ يُقْتَصَّ
فِيمَا سِوَى الْمَعِيبِ ^(١) وَيُتْرَكَهُ مِنْ أُذُنِ الْجَانِي ، وَيَجِبُ لَهُ فِي قَدَرِ النِّقْصِ
حُكُومَةٌ . وَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ أُذُنِهِ ، فَلَهُ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ أُذُنِ الْجَانِي بِقَدَرِ مَا قُطِعَ
مِنْ أُذُنِهِ ، وَيُقَدَّرُ ذَلِكَ بِالْأَجْزَاءِ لَا بِالْمِسَاحَةِ . وَمَنْ قَطَعَ طَرَفَهُ مِنْ أُذُنٍ أَوْ
غَيْرِهَا ، فَرَدَّهُ ، فَالْتَحَمَ وَتَبَّتْ ، فَلَا قِصَاصَ ، وَلَا دِيَّةَ ، وَلَهُ ^(٢) أَرْشُ نَقْصِهِ
خَاصَّةً ، نَصًّا . وَإِنْ سَقَطَ بَعْدَ ذَلِكَ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا ، فَلَهُ الْقِصَاصُ ، وَيُرَدُّ مَا
أُخِذَ ^(٣) . وَإِنْ قَطَعَ بَعْضَ الطَّرَفِ فَالْتَصَقَ ، فَلَهُ أَرْشُ الْجُرْحِ ، وَلَا قِصَاصَ .
وَمَنْ قُطِعَتْ أُذُنُهُ وَنَحْوُهَا قِصَاصًا ، فَالْصَّقَّهَا فَالْتَصَقَتْ ، فَطَلَبَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ
إِبَانَتَهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ لَمْ يَقْطَعْ جَمِيعَ الطَّرَفِ ،
وَلِئِنْ قَطَعَ بَعْضَهُ فَالْتَصَقَ ، فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ قَطْعُ جَمِيعِهِ . وَالْحُكْمُ فِي السِّنِّ
كَالْحُكْمِ فِي الْأُذُنِ .

وَتُؤْخَذُ السِّنُّ - رَبَطُهَا بِذَهَبٍ أَوْ لَا - بِالسِّنِّ ؛ الشَّيْئَةُ بِالشَّيْئَةِ ، وَالنَّابُ
بِالنَّابِ ، وَالضَّاحِكُ بِالضَّاحِكِ ، وَالضُّرْسُ بِالضُّرْسِ ؛ الْأَعْلَى بِالْأَعْلَى ،
وَالْأَسْفَلُ بِالْأَسْفَلِ ، مِمَّنْ قَدْ أَثَغَرَ - أَيْ سَقَطَتْ رَوَاضِعُهُ ثُمَّ نَبَتَتْ . وَإِنْ
كَسَرَ بَعْضَهَا ، بُرِدَ مِنْ سِنِّ الْجَانِي مِثْلُهُ إِذَا أُمِنَ قَلْعُهَا وَسَوَادُهَا ، فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ أَثَغَرَ ، لَمْ يُقْتَصَّ مِنَ الْجَانِي فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ لِمَا رُجِيَ

(١) فِي د ، م : « الْعِيبِ » .

(٢) فِي م : « لَا » .

(٣) فِي م : « أَخَذَهُ » .

عَوْدُهُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ، فِي مُدَّةٍ يَقُولُهَا أَهْلُ الْخَيْرَةِ، فَإِنْ عَادَ مِثْلَهَا فِي مَوْضِعِهَا عَلَى صِفَتِهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَادَتْ مَائِلَةً أَوْ مُتَغَيِّرَةً عَنْ صِفَتِهَا، فَعَلَيْهِ حُكُومَةٌ، وَإِنْ عَادَتْ قَصِيرَةً، ضَمِنَ مَا نَقَصَ بِالْحِسَابِ، فَفِي ثُلُثِهَا ثُلُثُ دِيْنَتِهَا، وَإِنْ عَادَتْ وَالْدَّمُ يَسِيلُ، فَفِيهَا حُكُومَةٌ، وَإِنْ مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ عَوْدَهَا فِيهِ، فَلَمْ تَعُدْ، وَأُيسِرَ مِنْ عَوْدِهَا بِقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالطَّبِّ، خَيْرُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَيْنَ الْقِصَاصِ وَالْدِّيَّةِ. فَإِنْ مَاتَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِيَّاسِ مِنْ عَوْدِهَا، فَلَا قِصَاصَ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ. وَإِنْ قَلَعَ لَهُ سِنًّا زَائِدًا، قَلَعَ لَهُ مِثْلَهَا إِنْ كَانَ، أَوْ حُكُومَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَائِدٌ، فَحُكُومَةٌ، وَإِنْ قَلَعَ سِنًّا، فَاقْتَصَرَ مِنْهُ، ثُمَّ عَادَتْ سِنُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، فَقَلَعَهَا الْجَانِي، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَيُؤْخَذُ كُلُّ مَنْ جَفَنَ الْبَصِيرَ وَالضَّرِيرَ بِالْآخِرِ ^(١) بِمِثْلِهِ.

وَإِنْ قَطَعَ ^(٢) الْأَصَابِعَ الْخَمْسَ مِنْ مَفَاصِلِهَا، فَلَهُ الْقَوْدُ، وَإِنْ قَطَعَهَا مِنَ الْكُوعِ، فَلَهُ الْقَوْدُ مِنْهُ، فَإِنْ أَرَادَ قَطَعَ الْأَصَابِعَ فَقَطْ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ قَطَعَ مِنَ الْمِرْفَقِ، فَلَهُ الْقِصَاصُ مِنْهُ، فَإِنْ أَرَادَ الْقَوْدَ مِنَ الْكُوعِ، مُنِعَ، وَإِنْ قَطَعَ مِنَ الْكَتِفِ، أَوْ خَلَعَ عَظْمَ الْمَنْكَبِ - وَيُقَالُ لَهُ: مُسْطُ الْكَتِفِ - فَلَهُ الْقَوْدُ [٢٧٧ر] إِذَا لَمْ يُخَفْ جَائِفَةً، فَإِنْ خِيفَ، فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ مِرْفَقِهِ. وَتَمَّى خَالَفَ وَاقْتَصَّ مَعَ خَشْيَةِ الْخِيفِ، أَوْ مِنْ مَأْمُومَةٍ، أَوْ جَائِفَةٍ، أَوْ مِنْ نِصْفِ الذَّرَاعِ، وَنَحْوِهِ، أَجْزَأً.

(١) سقط من: م .

(٢) في الأصل: «قلع» .

والرَّجُلُ كَالْيَدِ فِيمَا تَقَدَّمَ .

وَيُؤْخَذُ الذَّكَرُ بِالذَّكَرِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ ذَكَرُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالذَّكَرُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، وَالطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ، وَ «الصَّحِيحُ» وَالْمَرِيضُ، وَالخَثُونُ وَالْأَقْلَفُ، وَيُؤْخَذُ ذَكَرُ الْخَصِيِّ وَالْعَيْنِ بِمِثْلِهِ .

وَتُؤْخَذُ الْأُنثَيَانِ بِالْأُنثَيَيْنِ، فَإِنْ قَطَعَ إِحْدَاهُمَا، «وَقَالَ»^(٢) أَهْلُ الْخَبَرَةِ: إِنَّهُ يُمَكِّنُ أَخْذَهَا مَعَ سَلَامَةِ الْأُخْرَى. جَازَ الْقَوْدُ، وَإِلَّا فَلَ، وَلَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ .

وَأِنْ قَطَعَ ذَكَرُ خُنْثَى مُشْكِلٍ، أَوْ أُنْثِيَةٍ، أَوْ شَفْرَةٍ، لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ، وَيَقِفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَبَيَّنَ أَمْرُهُ. وَإِنْ اخْتَارَ الدِّيَةَ وَكَانَ يُزْجَى انْكِشَافُ حَالِهِ، أُعْطِيَ الْيَقِينَ؛ وَهُوَ الْحُكُومَةُ فِي الْمَقْطُوعِ. وَإِنْ كَانَ قَدْ قَطَعَ جَمِيعَهَا، فَلَهُ دِيَّةُ امْرَأَةٍ فِي الشَّفْرَيْنِ، وَحُكُومَةُ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيَيْنِ. وَإِنْ يُحْسَ مِنْ انْكِشَافِ حَالِهِ، أُعْطِيَ نِصْفَ دِيَةِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيَيْنِ، وَنِصْفَ دِيَةِ الشَّفْرَيْنِ، وَحُكُومَةُ فِي نِصْفِ ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَإِنْ أَوْضَحَ إِنْسَانًا، فَذَهَبَ ضَوْؤُ عَيْنِهِ، أَوْ سَمْعُهُ، أَوْ شَمُّهُ، فَإِنَّهُ يُوضِّحُهُ، فَإِنْ ذَهَبَ، وَإِلَّا اسْتَعْمَلَ مَا يُذْهِبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْنِيَ عَلَى حَدِّقَتِهِ، «أَوْ أُذُنُهُ»^(٣)، أَوْ أَنْفِهِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ، سَقَطَ الْقَوْدُ إِلَى الدِّيَةِ، وَإِنْ أَذْهَبَ ذَلِكَ بِشَجَّةٍ لَا قَوْدَ فِيهَا، مِثْلَ أَنْ تَكُونَ دُونَ الْمَوْضِحَةِ، أَوْ لَطَمَهُ

(١ - ١) سقط من: د، ز. ومضروب عليها في: الأصل.

(٢ - ٢) في م: «فقال» .

(٣ - ٣) في م: «وأذنه» .

فَأَذْهَبَ ذَلِكَ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ ، لَكِنْ يُعَالِجُ بِمَا يَذْهَبُ ذَلِكَ ،
فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ ، سَقَطَ الْقَوْدُ إِلَى الدِّيَةِ . وَإِنْ لَطَمَ عَيْنَهُ ، فَذَهَبَ بَصَرُهَا ، أَوْ
اَبْيَضَّتْ وَشَخَصَتْ ، عُولِجَتْ عَيْنُ الْجَانِي حَتَّى تَصِيرَ كَذَلِكَ ؛ بِدَوَاءٍ ، أَوْ
بِمِرْآةٍ مَحْمِيَّةٍ^(١) وَنَحْوِهَا ، تُقَرَّبُ إِلَى عَيْنِهِ حَتَّى يَذْهَبَ بَصَرُهَا بَعْدَ تَعْطِيَةِ
عَيْنِهِ الْأُخْرَى بِقُطْنٍ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ وَضَعَ فِيهَا كَافُورًا ، فَذَهَبَ ضَوْؤُهَا مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَجْنِبَ عَلَى الْحَقَّةِ ، جَازَ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا ذَهَابَ بَعْضُ ذَلِكَ ،
مِثْلَ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهَا دُونَ أَنْ تَبْيَضَّ وَتَشَخَّصَ ، فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ فِي الَّذِي
لَمْ يُمَكِّنِ الْقِصَاصُ مِنْهُ^(٢) .

فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي : الْمِثْلَةُ فِي الْأَسْمِ وَالْمَوْضِعِ^(٣) ؛ فَتُؤْخَذُ الْيَمِينُ
بِالْيَمِينِ ، وَالْيَسَارُ بِالْيَسَارِ ، مِنْ كُلِّ مَا انْقَسَمَ إِلَى يَمِينٍ وَيَسَارٍ ؛ مِنْ يَدٍ ،
وَرِجْلٍ ، وَأُذُنٍ ، وَمِنْخَرٍ ، وَتَلْدِي ، وَأَلْيَةِ ، وَخُصْيَةٍ ، وَشَفْرِ ؛ الْعُلْيَا بِالْعُلْيَا ،
وَالسُّفْلَى بِالسُّفْلَى ؛ مِنْ شَفَةِ ، وَجَفْنٍ ، وَأُتْمَلَةٍ ، فَلَا تُؤْخَذُ يَمِينٌ بِيَسَارٍ ، وَلَا
يَسَارٌ بِيَمِينٍ ، وَلَا عُليا بِسُفْلَى ، وَلَا سُفْلَى بِعُلْيَا ، وَتُؤْخَذُ الْإِصْبَعُ وَالسِّنُّ
وَالْأُتْمَلَةُ بِمِثْلِهَا فِي الْأَسْمِ وَالْمَوْضِعِ ، وَلَوْ قَطَعَ أُتْمَلَةُ رَجُلٍ عُليا ، وَقَطَعَ
الْوُسْطَى مِنْ تِلْكَ الْإِصْبَعِ مِنْ آخَرٍ لَيْسَ لَهُ عُليا ، فَصَاحِبُ الْوُسْطَى مُخَيَّرٌ
بَيْنَ أَخْذِ عَقْلٍ^(٤) أُتْمَلَتِهِ الْآنَ وَلَا قِصَاصَ لَهُ بَعْدُ ، وَبَيْنَ أَنْ يَضْبِرَ حَتَّى
تَذْهَبَ عُليا قَاطِعٍ بِقَوْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ يَقْتَصَّ مِنَ الْوُسْطَى ، وَلَا أَرْشَ لَهُ

(١) فِي م : « وَمَحْمِيَّة » .

(٢) فِي الْأَصْل : « فِيهِ » .

(٣) فِي ز : « الْوَضْع » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : د ، ز .

الآن ؛ للحيلولة . وإن قَطَعَ مِنْ ثَالِثِ الشَّفَلَى ، فَللأَوَّلِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الْعُلْيَا ،
ثم للثاني أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الْوُسْطَى ، ثم للثالثِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الشَّفَلَى ، سواءً
جاءوا معاً ، أو واحداً بعدَ واحدٍ ، فإن جاء صَاحِبُ الْوُسْطَى أو الشَّفَلَى يَطْلُبُ
الْقِصَاصَ قَبْلَ صَاحِبِ الْعُلْيَا ، لم يُجِبْ إليه ، وَيُخَيَّرَانِ بَيْنَ أَنْ يَرْضَيَا بِالْعَقْلِ ،
أو الصَّبْرِ حَتَّى يَقْتَصَّ الْأَوَّلُ ، وإن عَفَا ، فلا قِصَاصَ لهما ، وإنِ اقْتَصَّ ، فللثاني
الاقْتِصَاصُ ، وحُكْمُ الثَّالِثِ مع الثاني كَحُكْمِ^(١) الثاني مع الأولِ . فإن قَطَعَ
صَاحِبُ الْوُسْطَى الْوُسْطَى وَالْعُلْيَا ، فعليه دِيَّةُ الْعُلْيَا تُدْفَعُ إِلَى صَاحِبِ الْعُلْيَا ،
وإن قَطَعَ^(٢) الإِضْبَعَ [٢٧٧ ط] كُلُّهَا ، فعليه الْقِصَاصُ فِي الْأُنْمَلَةِ الثَّالِثَةِ ،
وعليه أَرْشُ الْعُلْيَا لِلأَوَّلِ ، وأَرْشُ الشَّفَلَى عَلَى الْجَانِي لَصَاحِبِهَا ، وإن عَفَا
الْجَانِي عَنْ قِصَاصِهَا ، وَجِبَ أَرْشُهَا ، يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ لِيَدْفَعَهُ إِلَى الْمُجَنِّي عَلَيْهِ .

وإن قَطَعَ أَنْمَلَةً رَجُلٍ الْعُلْيَا ، ثم قَطَعَ أَنْمَلَتَيْنِ آخَرَ الْعُلْيَا وَالْوُسْطَى مِنْ
تِلْكَ الْإِضْبَعِ ، فَللأَوَّلِ قَطْعُ الْعُلْيَا ، ثم يَقْطَعُ الثَّانِي الْوُسْطَى ، وَيَأْخُذُ أَرْشَ
الْعُلْيَا مِنَ الْجَانِي ، وإن بَادَرَ الثَّانِي فَقَطَعَ الْأَنْمَلَتَيْنِ ، فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ ،
وَلِلأَوَّلِ الْأَرْشُ عَلَى الْجَانِي ، وإن كَانَ قَطَعَ الْأَنْمَلَتَيْنِ أَوَّلًا ، قُدِّمَ صَاحِبُهُمَا
فِي الْقِصَاصِ ، وَلصَاحِبِ الْعُلْيَا أَرْشُهَا . وإن بَادَرَ صَاحِبُهَا فَقَطَعَهَا ، فَقَدْ
اسْتَوْفَى حَقَّهُ ، وَتَقْطَعُ الْوُسْطَى لِلأَوَّلِ ، وَيَأْخُذُ^(٣) "أَرْشَ الْعُلْيَا" . ولو قَطَعَ
أَنْمَلَةً رَجُلٍ الْعُلْيَا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْقَاطِعِ أَنْمَلَةٌ ، فَاسْتَوْفَى الْجَانِي مِنَ الْوُسْطَى ،

(١) فِي م : « حَكَم » .

(٢) فِي الْأَصْل : « قَلَعَ » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْل : « الْأَرْشُ لِلْعُلْيَا » .

فإن عَفَا إلى الدِّيةِ، تَقَاصًا وَتَسَاقُطًا، وإنِ اخْتَارَ الجَانِي القِصَاصَ، فله ذلك، وَيَذْفَعُ أَرْشَ العُلَيَّا.

ولا تُؤْخَذُ أَصْلِيَّةُ بَزَائِدَةٍ، ولا زَائِدَةٌ بِأَصْلِيَّةٍ، وَيُؤْخَذُ زَائِدٌ بِمِثْلِهِ مَوْضِعًا وَخِلْقَةً، ولو تَفَاوَتَا قَدْرًا. فإن اِخْتَلَفَا فِي غَيْرِ الْقَدْرِ، لم يُؤْخَذْ، ولو بَرَأَضِيهِمَا، فإن لم يَكُنْ لِلجَانِي زَائِدٌ يُؤْخَذُ، فَحُكُومَةٌ. وتُؤْخَذُ كَامِلَةٌ الْأَصَابِعِ بِزَائِدَةٍ إِصْبَعًا. فإن تَرَاضَيَا عَلَى أَخْذِ الْأَصْلِيَّةِ بِالزَّائِدَةِ، أو عَكْسِهِ، أو خِنْصَرٍ بَيْنَصَرٍ، أو أَخْذِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يُخَالِفُهُ، لم يَجْزِ؛ لِأَنَّ الدَّمَاءَ لَا تُسْتَبَاحُ بِالْإِبَاحَةِ وَالتَّبْدِيلِ^(١)، فلا يَحِلُّ لِأَحَدٍ قَتْلُ نَفْسِهِ، ولا قَطْعُ طَرَفِهِ، ولا يَحِلُّ لِغَيْرِهِ بِيْذِهِ^(٢)، فإن فَعَلَا، فَقَطَعَ يَسَارَ جَانٍ مَنْ لَهُ قَوْدٌ فِي يَمِينِهِ، أو عَكْسِهِ بَرَأَضِيهِمَا، أو قَطَعَهَا تَعْدِيًا، أو خِنْصَرًا بَيْنَصَرٍ. ^(٣) وإن^(٣) قال: أَخْرِجْ يَمِينَكَ. فَأَخْرِجْ يَسَارَهُ عَمْدًا، أو غَلَطًا، أو ظَنًّا أَنَّهَا تُجْزَى فَقَطَعَهَا، أَجْزَأْتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَمْ يَتَّقَ قَوْدٌ وَلَا ضَمَانٌ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَجْنُونًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ عَلَى التَّعْدَى.

فصل: الثالث: استيواؤهما في الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ، فلا تُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ بِشَلَّاءٍ، ولا كَامِلَةٌ الْأَصَابِعِ بِنَاقِصَةٍ، ولا ذَاتُ أَظْفَارٍ بِمَا لَا أَظْفَارَ لَهَا، ولا بِنَاقِصَةِ الْأَظْفَارِ، رَضِيَ الْجَانِي أَوْ لَا، فلو قَطَعَ مَنْ لَهُ خَمْسُ أَصَابِعٍ يَدَ مَنْ لَهُ أَرْبَعٌ، أو قَطَعَ مَنْ لَهُ أَرْبَعٌ يَدَ مَنْ لَهُ ثَلَاثٌ، أو قَطَعَ ذُو الْيَدِ الْكَامِلَةِ يَدًا

(١) فِي س، م: «البدل».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى».

(٣ - ٣) فِي م: «أو».

فيها إصْبَعُ شَلَاءٌ، فلا قِصَاصَ، وإن كانتِ المَقْطُوعَةُ ذاتَ أَظْفَارٍ إِلَّا أَنَّهَا خَضِرَاءُ، أو مُسْتَحْشِفَةٌ، أُخِذَتْ بِهَا السَّلِيمَةُ.

ولا يُؤْخَذُ لِسَانُ نَاطِقٍ بِأَخْرَسَ، ولا ذَكَرُ صَحِيحٍ بِأَسْلٍ، ولا ذَكَرُ فَخْلٍ بِذَكَرٍ خَصِيٍّ ^(١) «ولا» عَيْنَيْنِ، وَيُؤْخَذُ مَارِنُ الْأَشْمِ الصَّحِيحُ بِمَارِنِ الْأَشْمِ وَالْمُخْزُومِ ^(٢) - وهو المَقْطُوعُ وَتَرُّ أَنْفِهِ - وَالْمُسْتَحْشِفُ؛ وهو الرَّدِيُّءُ. وَأُذُنُ سَمِيعٍ ^(٣) صَحِيحَةٌ بِأُذُنٍ أَصَمٍّ شَلَاءٌ. وَيُؤْخَذُ مَعِيبٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِصَحِيحٍ، وَمِثْلُهُ؛ فَتُؤْخَذُ الشَّلَاءُ بِالشَّلَاءِ إِذَا أُمِنَ مِنْ قَطْعِ الشَّلَاءِ التَّلَفُ، وَتُؤْخَذُ النَاقِصَةُ بِالنَاقِصَةِ إِذَا تَسَاوَتَا فِيهِ، بَأَن يَكُونَ المَقْطُوعُ مِنْ يَدِ الْجَانِي كَالْمَقْطُوعِ مِنْ يَدِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ اخْتَلَفَا فَكَانَ المَقْطُوعُ مِنْ يَدِ أَحَدِهِمَا الإِبْهَامَ، وَمِنْ الْأُخْرَى إصْبَعٌ غَيْرُهَا، لَمْ يَجْزِ الْقِصَاصُ، وَلَا يَجِبُ لَهُ إِذَا أَخَذَ الْمَعِيبُ بِالصَّحِيحِ، وَالنَاقِصُ بِالرَّائِدِ، مَعَ ذَلِكَ أَرُشُ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَلْلِ الْعُضْوِ وَصِحَّتِهِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ وَلِيِّ الْجَنَائَةِ مَعَ يَمِينِهِ، وَطَفَرُ كَيْسٍ فِي انْقِلَاعِ وَعْودِهِ. وَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ لِسَانٍ، ^(٤) «أو مَارِنٍ»، أو شَفَةِ، أو حَشْفَةٍ، أو ذَكَرٍ، أو أُذُنٍ، قُدِّرَ بِالْأَجْزَاءِ؛ كِنِصْفٍ، وَثُلُثٍ، وَرُبْعٍ، وَأُخِذَ مِنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ لَا بِالمِيسَاحَةِ.

فصل: النوع الثاني: الجراح، فيَقْتَصَّرُ فِي كُلِّ جُرْحٍ يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ؛

(١ - ١) في م: «أو».

(٢) في م: «المجذوم».

(٣) سقط من: د.

(٤ - ٤) سقط من: م.

كالمُوضِحة^(١) فى الرَّجْهِ والرَّاسِ ، [٢٧٨] وَجُزْجِ الْعَصْدِ ، وَالسَّاعِدِ ،
وَالْفَخِذِ ، وَالسَّاقِ ، وَالْقَدَمِ .

وَلَا يُشْتَوَفَى الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ بِالسَّيْفِ ، وَلَا بِأَلَةٍ يُخَشَى مِنْهَا
الزِّيَادَةُ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْجُزْجُ بِهَا أَوْ بِغَيْرِهَا ، إِنْ كَانَ الْجُزْجُ مُوضِحَةً أَوْ مَا
أَشْبَهَهَا ، فَبِالْمَوْسَى ، أَوْ حَدِيدَةٍ مَاضِيَةٍ مُعَدَّةٍ لَذَلِكَ ، وَلَا يُشْتَوَفَى إِلَّا مَنْ لَهُ
عِلْمٌ بِذَلِكَ ؛ كَالْجَرَائِحِ وَمَنْ أَشْبَهَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوَلِيِّ عِلْمٌ بِذَلِكَ ، أُمِرَ
بِالْإِسْتِنَابَةِ .

وَلَا يُقْتَصُّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّجَاجِ وَالْجُزْجِ ، كَمَا دُونَ الْمُوضِحَةِ ، أَوْ
أَعْظَمَ مِنْهَا ؛ كَالهَاشِمَةِ ، وَالْمُنْقَلَةِ ، وَالْمَأْمُومَةِ ، وَلَهُ أَنْ يُقْتَصَّ فِيهِنَّ مُوضِحَةً ،
وَيَجِبُ لَهُ مَا بَيْنَ دِيَةِ الْمُوضِحَةِ وَدِيَةِ تِلْكَ الشَّجَةِ ، فَيَأْخُذُ فِي الْهَاشِمَةِ خَمْسًا
مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ عَشْرًا ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَمَانِيَةَ وَعِشْرِينَ وَثُلُثًا .

وَيُعْتَبَرُ قَدْرُ الْجُزْجِ بِالمِسَاحَةِ دُونَ كَثَافَةِ اللَّحْمِ ، فَلَوْ أَوْضَحَ إِنْسَانًا فِي
بَعْضِ رَأْسِهِ ، مِقْدَارُ ذَلِكَ الْبَعْضِ جَمِيعُ رَأْسِ الشَّجَاجِ وَزِيَادَةُ ، كَانَ لَهُ أَنْ
يُوضِحَهُ فِي جَمِيعِ رَأْسِهِ ، وَلَا أَرْشَ لَهُ لِلزَّائِدِ ، وَإِنْ أَوْضَحَ كُلَّ الرَّاسِ ،
وَرَأْسُ الْجَانِيِ أَكْبَرُ ، فَلَهُ قَدْرُ شَجَّتِهِ مِنْ أَىِّ جَانِبٍ شَاءَ الْمُقْتَصُّ ، لَا مِنْ
جَانِبَيْنِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ مُوضِحَتَيْنِ بِمُوضِحَةٍ . وَإِنْ كَانَ رَأْسُ الْجَانِيِ
عَلَيْهِ أَكْبَرُ ، فَأَوْضَحَهُ الْجَانِيُ فِي مُقَدِّمِهِ وَمُؤَخَّرِهِ مُوضِحَتَيْنِ ، قَدْرُهُمَا قَدْرُ
جَمِيعِ رَأْسِ الْجَانِيِ ، فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يُوضِحَهُ مُوضِحَةً وَاحِدَةً فِي جَمِيعِ

(١) يَأْتِي تَعْرِيفُ هَذِهِ الْجَرَاحِ ، مِنْ كَلَامِهِ فِي بَابِ الشَّجَاجِ وَكَسْرِ الْعِظَامِ .

رأسيه، أو يوضحه موضحتين، يقتصر^(١) في كل واحدة منهما على^(٢) قدر موضحته، ولا أزش لذلك، وإن كانت الشجة بقدر بعض الرأس منها، لم تغدل عن جانبيها إلى غيره.

وإذا أراد الاستيفاء من موضحة وشبهها، فإن كان على موضعها شعر أزاله، ويعمد إلى موضع الشجة من رأس المشجوج، فيعلم طولها وعرضها بخسبة أو خيط، ثم يضعها على رأس الشاج، ويعلم طرفيه بسواد أو غيره، ثم يأخذ حديدة عرضها كعرض الشجة، فيضعها في أول الشجة، ويجريها إلى آخرها، فيأخذ مثل الشجة طولاً وعرضاً، ولا يراعى العمق.

فصل: وإن اشتراك جماعة في قطع طرف، أو مجزج موجب للقصاص، حتى ولو في موضحة، و^(٣) تساوت أفعالهم، فلم يتميز فعل أحدهم عن فعل الآخر؛ مثل أن يضعوا حديدة على يده، ويتحاملوا عليها جميعاً حتى تبين، أو يشهدوا بما يوجب قطعه فيقطع، ثم يرجعوا عن الشهادة، أو يكرهوا إنساناً على قطع طرف، فيجب قطع المكريهين والمكره، أو يلقوا صخرة على طرف إنسان فتقطعه، أو يكدوها^(٤)، فتبين، ونحوه، فعليهم كلهم القصاص، وإن تفرقت أفعالهم، فقطع كل إنسان من جانب، أو قطع أحدهم بعض المفصل، وأتمه غيره، أو ضرب كل

(١) في س: «يقتصر».

(٢) في س: «عن».

(٣) في م: «أو».

(٤) في م: «يكدوها».

واحد ضَرْبَةً^(١) حتى انْقَضَتْ^(٢) ، أو وَضَعُوا مِنْشَارًا على مَفْصِلٍ ثم مَرَّةً^(٣) كُلُّ واحدٍ إلیه مَرَّةً حتى بَانَتِ اليَدُ ، فلا قِصَاصَ .

وسِرَايَةُ الْجَنَايَةِ كِهَيَّ فِي الْقَوْدِ ، وَالذِّیَّةُ فِي النَّفْسِ وَدُونِهَا ، حَتَّى لَوْ انْدَمَلَ الْجُرْحُ فَانْقَضَ ، ثُمَّ انْتَقَضَ فَسَرَى ، فَلَوْ قَطَعَ لِضَبْعًا ، فَتَاكَلَتْ أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا وَسَقَطَتْ مِنْ مَفْصِلٍ ، أَوْ تَاكَلَتْ اليَدُ وَسَقَطَتْ مِنَ الْكُوعِ ، وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي ذَلِكَ . وَإِنْ شَلَّ ، فَفِيهِ دِيَّتُهُ دُونَ الْقِصَاصِ . وَسِرَايَةُ الْقَوْدِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ ، فَلَوْ قَطَعَ اليَدُ قِصَاصًا ، فَمَاتَ الْجَانِي ، فَهَذَرٌ ، لَكِنْ لَوْ اقْتَضَ قَهْرًا مَعَ حَرٍّ ، أَوْ بَرْدٍ ، أَوْ بَالَةٍ كَالَّةٍ ، أَوْ مَسْمُومَةٍ وَنَحْوِهِ ، لَزِمَهُ بَقِيَّةُ الذِّیَّةِ .

وَيُحْرَمُ أَنْ يَقْتَضَ مِنْ طَرَفٍ قَبْلَ بُرْئِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، سَقَطَ حَقُّهُ مِنْ سِرَايَتِهِ ، فَلَوْ سَرَى إِلَى نَفْسِهِ ، أَوْ سَرَى الْقِصَاصُ إِلَى نَفْسِ الْجَانِي فَهَذَرٌ . وَإِنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ مِنَ الْكُوعِ ، ثُمَّ [٢٧٨ظ] قَطَعَهَا آخَرُ مِنَ الْمِرْفَقِ ، فَمَاتَ بِسِرَايَتِهِمَا^(٤) ، فَلِلْوَلِيِّ قَتْلُ الْقَاطِعَيْنِ .

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) فِي د ، س ، م : «مده» .

(٣) سقط من : م .

(٤) فِي د ، ز ، س : «بسرايتهما» .

كِتَابُ الدِّيَاتِ

وهي جَمْعُ دِيَّةٍ ؛ وهي المَالُ الْمُؤَدَّى إِلَى مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ أَوْ وَلِيِّهِ ، بِسَبَبِ جِنَايَةٍ .

كُلُّ مَنْ أَتْلَفَ إِنْسَانًا ؛ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا ، أَوْ ^(١) مُسْتَأْمِنًا أَوْ مُهَادِنًا ، بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ ، عَمْدًا أَوْ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ ، لَزِمَتْهُ دِيَّتُهُ ؛ إِمَّا فِي مَالِهِ ، أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي . فَإِنْ كَانَ عَمْدًا مَخْصُصًا ، فَهِيَ فِي مَالِ الْجَانِي حَالَةً ، وَشِبْهُ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ وَمَا أُجْرِيَ مُجْرَاهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْهَا ، فَإِنْ كَانَ الْمُتْلَفُ ^(٢) جُزْءًا مِنَ الْإِنْسَانِ ، فَسَيَأْتِي فِي بَابِ الْعَاقِلَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِذَا أَلْقَاهُ عَلَى أَفْعَى ، أَوْ أَلْقَاهَا عَلَيْهِ ، فَقَتَلَتْهُ ، أَوْ طَلَبَتْهُ بِسَيْفٍ مُجَرَّدٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ مَا يُخِيفُهُ ^(٣) ، كَلَّتْ ، وَدَبُّوسٍ ، فَهَرَبَ مِنْهُ ، فَتَلَفَ فِي هَرَبِهِ ؛ بَأَنْ سَقَطَ مِنْ شَاهِقٍ ، أَوْ انْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ ، أَوْ خَرَّ فِي مَهْوَاةٍ مِنْ يَثْرِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ سَقَطَ فَتَلَفَ ، أَوْ لَقِيَهُ سَبْعٌ فَافْتَرَسَتْهُ ، أَوْ غَرِقَ فِي مَاءٍ ، أَوْ اخْتَرَقَ بِنَارٍ ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُطْلُوبُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، أَوْ أَعْمَى أَوْ بَصِيرًا ، عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ زَوْعَةً ؛ بَأَنْ شَهَرَ السَّيْفَ فِي وَجْهِهِ ، أَوْ دَلَّاهُ مِنْ شَاهِقٍ ، فَمَاتَ مِنْ زَوْعَتِهِ ، أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ ، أَوْ حَفَرَ يَثْرًا مُحَرَّمًا حَفَرُهَا ، فِي فِنَائِهِ أَوْ ^(٤) فِنَاءِ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « التالف » .

(٣) في م : « يخيف » .

(٤) بعده في م : « في » .

غيره ، أو فى طريقٍ لغير مصلَحةِ المسلمين ، أو فى ملكٍ غيره بغير إذنه ، أو وَضَعَ حَجَرًا ، أو رَمَاهُ . أو غيره مِن مَنَزَلِهِ ، أو حَمَلَ يَدَهُ ^(١) رُمَحًا جَعَلَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أو خَلَفَهُ - لا قائمًا فى الهواءِ وهو يَمْشِي ؛ لَعَدَمِ تَعَدِّيهِ - فَأَثْلَفَ إِنْسَانًا ، أو غيره ، أو صَبَّ مَاءً فى طريقٍ ، أو فَنَائِهِ ، أو رَمَى قِشْرَ بَطِيخٍ ، أو خِيَارٍ ، أو باقِلًا ^(٢) فى طريقٍ ، أو بَالٍ ، أو بَالَتْ دَابَّتُهُ ، فى طريقٍ وَيَدُهُ عليها ، رَاكِبًا كان أو مَاشِيًا ، أو قَائِدًا ، فَتَلَفَ به إِنْسَانٌ ، أو مَاشِيَةٌ ، أو تَكَسَّرَ مِنْهُ عُضْوٌ ، فعليه ضَمَانٌ ما لا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ .

وإن حَفَرَ بئرًا ، أو نَصَبَ سِكِّينًا ، و ^(٣) وَضَعَ آخَرَ حَجَرًا ، فَعَثَرَ به إِنْسَانٌ ، أو دَابَّةٌ ، فَوَقَعَ فى البئرِ ، أو على السِّكِّينِ ، ضَمِنَ واضِعُ الحَجَرِ المَالَ ، وعلى عَاقِلَتِهِ دِيَّةُ الحُرِّ ، كدَافِعٍ ، إِذَا تَعَدَّيَا ، وَإِلَّا فعلى مُتَعَدِّيهما . وإن أَعْمَقَ بئرًا قَصِيرَةً ولو ذِرَاعًا ، فَحَفَرَهَا إِلَى القَرَارِ ، ضَمِنَا التَّالِفَ بَيْنَهُمَا إن كان مَالًا ، وَدِيَّةُ الحُرِّ على عَاقِلَتَيْهِمَا ^(٤) ، فَإِنْ وَضَعَ آخَرَ فِيهَا سِكِّينًا ، فَأَثْلَثَا . وإن حَفَرَهَا بِمَلِكِهِ ، أو وَضَعَ فِيهَا حَجَرًا أو حَدِيدَةً وَسَتَرَهَا ^(٥) ، فَمَنْ دَخَلَ بِإِذْنِهِ وَتَلَفَ بِهَا ، فَالْقَوْدُ ، وَإِلَّا فلا ، كَمَكْشُوفَةٍ بِحَيْثُ يَرَاهَا إِنْ كَانَ بَصِيرًا ، أو دَخَلَ بغيرِ إِذْنِهِ ، وَإِنْ كَانَ الدَّاخِلُ أَعْمَى ، أو كَانَ بَصِيرًا ، لَكِنْ فى ظُلْمَةٍ لا يُبْصِرُهَا ، ضَمِنَ ^(٦) . وإن قال صَاحِبُ الدَّارِ : ما أَذْنْتُ لَهُ

(١) فى م : « به » .

(٢) فى م : « بقلا » .

(٣) فى ز ، م : « أو » .

(٤) فى ز ، م : « عاقلتهما » .

(٥) بعده فى ز : « بشيء » .

(٦) فى م : « ضمنه » .

فى الدُّخُولِ . وادَّعى وَلِىُّ الهَالِكِ أَنَّهُ أَذِنَ لَهُ ، فَقَوْلُ الْمَالِكِ . وَإِنْ قَالَ : كَانَتْ مَكْشُوفَةً . وَقَالَ الْآخَرُ : كَانَتْ ^(١) مُعْطَاةً . فَقَوْلُ وَلِىِّ الدَّاخِلِ . وَإِنْ تَلَفَ أَجِيرٌ لِحَفَرِهَا بِهَا ، أَوْ دَعَا مَنْ يَخْفِرُ ^(٢) لَهُ بِدَارِهِ ، أَوْ بِمَعْدِنٍ ، فَمَاتَ بِهِدْمٌ ، فَهَذَرٌ . وَإِنْ حَفَرَ بَثْرًا فِى مِلْكِهِ ، أَوْ فِى مِلْكٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ حَفَرَهَا فِى مَوَاتٍ ، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا ، أَوْ نَصَبَ شَرَكًا أَوْ شَبَكَةً ، أَوْ مِثْجَلًا لِيَصِيدَ بِهَا .

وَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِى طَرِيقِ صَبِيٍّ ، فَعَلِيهِ ضَمَانٌ مَا تَلَفَ بِهِ ، أَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَأْذُنْ ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ لَصَحَّ . فَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ وَاسِعًا ، فَحَفَرَهَا فِى مَكَانٍ مِنْهَا يَضُرُّ بِالْمُسْلِمِينَ ، ضَمِنَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ ، وَحَفَرَهَا لِنَفْسِهِ ، ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهَا ، وَإِنْ حَفَرَهَا فِى مِلْكٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهِ جَمِيعَهُ ، وَتَقَدَّمَتْ أَحْكَامُ الْبُيُوتِ فِى آخِرِ الْعَصْرِ .

وَإِنْ غَصَبَ صَغِيرًا * حُرًّا ، فَتَهَشَّتْ حَيَاتُهُ ، أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ ، فَفِيهِ الدِّيَّةُ . وَإِنْ كَانَ قَتْلًا فَالْقِيَمَةُ . قَالَ الشَّيْخُ : وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ سَبَبٍ يَخْتَصُّ الْبُقْعَةَ ، كَالْوَبَاءِ ، وَانْهِدَامِ سَقْفٍ عَلَيْهِ وَنَحْوِهِمَا . انْتَهَى . وَإِنْ مَاتَ بِمَرَضٍ ، أَوْ فَجَاءَةً ، لَمْ يَضْمَنْ الْحُرُّ ، وَإِنْ قَتَلَ حُرًّا مُكَلَّفًا ، وَ ^(٣) غُلَّهُ ، فَتَلَفَ بِصَاعِقَةٍ ، أَوْ حَيَاتِهِ ، وَجَبَتِ الدِّيَّةُ .

(١) زيادة من : م .

(٢) فى م : « يحفرها » .

* من هنا يوجد خرم فى الأصل ، وينتهى فى أثناء فصل : ودية الجنين الحر المسلم ...

(٣) فى م : « أو » .

فصل: وإن اضْطَدَمَ حُرَّانٌ مُكَلَّفَانِ، بَصِيرَانِ، أَوْ ضَرِيرَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا، وَهُمَا مَاشِيَانِ أَوْ رَاكِبَانِ، أَوْ رَاكِبٌ وَمَاشٍ، فَمَاتَا، فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةُ الْآخَرِ. وَقِيلَ: بَلْ يَنْصَفُهَا؛ زَوْجُهُ هَلَكَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ وَفِعْلِ صَاحِبِهِ، فَيُهْدَرُ فِعْلُ نَفْسِهِ. وَهَذَا هُوَ الْعَدْلُ، وَكَالْمُتَجَنِّبِ إِذَا رَجَعَ الْحَجَرُ^(١) فَقَتَلَ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ. وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْمُتَصَادِمَيْنِ، فِدْيَتُهُ كُلُّهَا أَوْ يَنْصَفُهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْآخَرِ، عَلَى الْخِلَافِ. وَإِنْ اضْطَدَمَا عَمْدًا، وَيَقْتُلُ غَالِبًا، فَعَمْدٌ، يَلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٢) دِيَّةُ الْآخَرِ فِي ذِمَّتِهِ، فَيَتَقَاصَّانِ، وَإِلَّا فَنِشْبَةُ عَمْدٍ. وَلَوْ تَجَادَبَا حَبَلًا وَنَحْوَهُ، فَانْقَطَعَ، فَسَقَطَا فَمَاتَا، فَكُمُتَصَادِمَيْنِ، سَوَاءٌ انْكَبَا أَوْ اسْتَلْقَيَا، أَوْ انْكَبَّ أَحَدُهُمَا وَاسْتَلْقَى الْآخَرُ، لَكِنْ يَنْصَفُ دِيَّةُ الْمُتَكَبِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْمُسْتَلْقَى مُغْلَظَةً، وَيَنْصَفُ دِيَّةُ الْمُسْتَلْقَى عَلَى عَاقِلَةِ الْمُتَكَبِّ مُحَقَّقَةً^(٣). وَإِنْ اضْطَدَمَ قَتَانِ مَاشِيَانِ فَمَاتَا، فَهَدَرٌ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا، فَقِيمَتُهُ فِي رَقَبَةِ الْآخَرِ، كَسَائِرِ جِنَايَاتِهِ. وَإِنْ كَانَا حُرًّا وَقَتْنَا وَمَاتَا، ضُمِنَتْ قِيمَةُ الْقِرْنِ فِي تَرْكَةِ الْحُرِّ، وَوَجِبَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ كَامِلَةً فِي تِلْكَ الْقِيمَةِ.

وإن اضْطَدَمَ امرأتان حاملان^(١) فماتتا، فمكْرَجُلَيْنِ، فإن أَسْقَطَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا جَنِينًا^(٢)، فعلى كُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفُ ضَمَانِ جَنِينِهَا، وَنِصْفُ ضَمَانِ جَنِينِ صَاحِبَتِهَا، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ عِتْقُ ثَلَاثِ رِقَابٍ؛ وَاحِدَةً لِقَتْلِ

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: د، ز.

(٣) في م: «جنيها».

صاحِبَيْهَا، وَاتَّانَ لِمُشَارَكَتَيْهَا فِي الْجَيْنَتَيْنِ، فَإِنْ أَسْقَطْتُ إِحْدَاهُمَا دُونَ
الْأُخْرَى، اشْتَرَكْنَا فِي ضَمَانِهِ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عِتْقُ رَقَبَتَيْنِ.

وَإِنْ كَانَ الْمُتَصَادِمَانِ رَاكِبَيْنِ فَرَسَيْنِ، أَوْ بَعْلَيْنِ، أَوْ جِمَارَيْنِ، أَوْ
جَمَلَيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا رَاكِبًا فَرَسًا وَالْآخَرُ غَيْرَهُ؛ مُقْبِلَيْنِ، أَوْ مُدْبِرَيْنِ،
فَمَاتَ الدَّابَّتَانِ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيَمَةُ دَابَّةِ الْآخَرِ، أَوْ نِصْفُهَا، عَلَى
الْخِلَافِ. وَإِنْ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا، فَعَلَى الْآخَرِ قِيَمَتُهَا، وَإِنْ نَقَصَتْ، فَعَلَيْهِ
نَقْصُهَا. وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَسِيرُ بَيْنَ يَدَيِ الْآخَرِ، فَأَذْرَكَ الثَّانِي فَضْدَمَهُ،
فَمَاتَ الدَّابَّتَانِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، فَالضَّمَانُ عَلَى اللَّاحِقِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا
يَسِيرُ، وَالْآخَرُ وَاقِفًا، فَعَلَى عَاقِلَةِ السَّائِرِ دِيَّةُ الْوَاقِفِ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُ دَابَّتِهِ،
فَإِنْ مَاتَ الصَّادِمُ أَوْ دَابَّتُهُ، فَهَذَرٌ، وَإِنْ انْحَرَفَ الْوَاقِفُ فَصَادَفَتِ الصَّدْمَةُ
انْحِرَافَهُ، فَهُمَا كَالسَّائِرَيْنِ. فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ غَيْرِ مَمْلُوكٍ
لَهُ؛ قَاعِدًا أَوْ وَاقِفًا، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لِلوَاقِفِ، ضَمِنَتْهُ
السَّائِرُ. وَلَا يَضْمَنُ وَاقِفٌ لِسَائِرٍ شَيْئًا وَلَوْ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ.

وَمَنْ أَرْكَبَ صَغِيرَيْنِ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا، فَاضْطَدَّ مَا فَمَاتَا، فَعَلَى
الَّذِي أَرْكَبَهُمَا دِيَّتُهُمَا فِي مَالِهِ، وَمَا تَلَفَ مِنْ مَالِهِمَا، فَفِي مَالِهِ أَيْضًا،
وَإِنْ رَكِبَا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمَا، فَكَالْبَالِغَيْنِ الْمُخْطِئَيْنِ. وَكَذَا إِنْ أَرْكَبَهُمَا وَلِيٌّ
لِمَصْلَحَةٍ، كَمَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُمَرَّنَهُمَا عَلَى الرُّكُوبِ، وَكَانَا يُثْبِتَانِ بَأَنْفُسِهِمَا،
فَأَمَّا إِنْ كَانَا لَا يُثْبِتَانِ بَأَنْفُسِهِمَا، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ. وَإِنْ اضْطَدَّ كَبِيرٌ
وصَغِيرٌ؛ فَإِنْ مَاتَ الصَّغِيرُ، ضَمِنَتْهُ الْكَبِيرُ، وَإِنْ مَاتَ الْكَبِيرُ، ضَمِنَتْهُ الْكَبِيرُ
الَّذِي أَرْكَبَ الصَّغِيرَ.

وإن قَرَّبَ صَغِيرًا مِنْ هَدَفٍ ، فَأَصَابَهُ سَهْمٌ ، ضَمِنَهُ الْمُقَرَّبُ ، وإن أَرْسَلَهُ
فِي حَاجَةٍ ، فَأَثْلَفَ مَالًا ، أَوْ نَفْسًا ، فِجْنَائِيَّةٌ خَطَأً مِنْ مُرْسِلِهِ ، وإن جُنِيَ
عَلَيْهِ ، ضَمِنَهُ . ذَكَرَهُ فِي «الْإِرْشَادِ» وَغَيْرِهِ ، وَتَقَدَّمَ فِي الْعَصَبِ إِذَا اضْطَلَمَ
سَفِينَتَانِ .

فصل : وإن رَمَى ثَلَاثَةً بِمَنْجَنِيْقٍ ، فَرَجَعَ الْحَجَرُ فَقَتَلَ رَابِعًا ، فَعَلَى
عَوَاقِلِهِمْ دِيْنُهُ أَثْلَاثًا ، وَلَا قَوْدَ ، وَلَوْ قَصَدُوهُ بَعِيْنِهِ ، فَإِنْ قَصَدُوهُ ، أَوْ قَصَدُوا
جَمَاعَةً ، فَهُوَ شِبْهُ عَمْدٍ ؛ لِأَنَّ قَصْدَ وَاحِدٍ بِالْمَنْجَنِيْقِ لَا يَكَاذُ يُفْضَى إِلَى
إِثْلَافِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا قَتَلَ آدَمِيٍّ ، فَهُوَ خَطَأً . فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ ،
فَالدِّيَّةُ حَالَّةٌ فِي أَمْوَالِهِمْ ، وَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمْ ، سَقَطَ فِعْلُ نَفْسِهِ وَمَا يَتَرْتَّبُ
عَلَيْهِ ، وَعَلَى عَاقِلَةِ صَاحِبِيْهِ ثُلُثَا الدِّيَّةِ . وَإِنْ رَجَعَ الْحَجَرُ فَقَتَلَ اثْنَيْنِ ، وَجَبَ
عَلَى عَاقِلَةِ الْحَيِّ مِنْهُمْ ، لِكُلِّ مَيِّتٍ ثُلُثُ دِيْنَتِهِ ، وَعَلَى عَاقِلَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْمَيِّتَيْنِ ثُلُثُ دِيْنَةِ صَاحِبِهِ ، وَيُلْعَى ^(١) فِعْلُ نَفْسِهِ . وَالضَّمَانُ فِي ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ
بِمَنْ مَدَّ الْحِيَالَ ، وَرَمَى الْحَجَرَ دُونَ مَنْ وَضَعَهُ فِي الْكِفَّةِ وَأَمْسَكَ الْخَشَبَ ،
كَمَنْ وَضَعَ سَهْمًا فِي قَوْسٍ إِنْسَانٍ ، وَرَمَاهُ صَاحِبُ الْقَوْسِ ، فَالضَّمَانُ عَلَى
الرَّامِي دُونَ الْوَاضِعِ .

وَمَنْ جُنِيَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ طَرَفِهِ ، عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْ يَتِيْتِ
الْمَالِ وَغَيْرِهِ .

وإن نَزَلَ رَجُلٌ بِفَرَا ، فَخَرَّ عَلَيْهِ آخَرُ ، فَمَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطَتِهِ ، فَعَلَى
عَاقِلَتِهِ دِيْنَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا وَهُوَ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِبًا ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ ، وَإِلَّا

(١) فِي م : « يُلْعَى » .

فَسَبَّهُ عَمْدٍ ، وَإِنْ وَقَعَ خَطَأً ، فَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلِيَّتِهِ مُحَقَّقَةٌ ، وَإِنْ مَاتَ الثَّانِي
بِسُقُوطِهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَدَمُهُ هَذَرٌ ، وَإِنْ سَقَطَ ثَالِثٌ ، فَمَاتَ الثَّانِي ، فَعَلَى
عَاقِلِيَّتِهِ دِيَّتُهُ ، وَإِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطَتَيْهِمَا ، فِدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلِيَّتَيْهِمَا ، وَدَمُ
الثَّالِثِ هَذَرٌ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْوُقُوعُ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ . فَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ عَمِيقًا
يَمُوتُ الْوَاقِعُ بِمُجَرَّدِ وَقُوعِهِ ، لَمْ يَجِبْ ضَمَانٌ عَلَى أَحَدٍ ، وَإِنْ اخْتَمَلَ
الْأَمْرَيْنِ ، فَكَذَلِكَ . وَإِنْ جَذَبَ الْأَوَّلُ الثَّانِيَّ ، وَجَذَبَ الثَّانِي الثَّالِثَ ،
وَمَاتُوا ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الثَّالِثِ ، وَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلِيَّةِ الثَّانِي ، وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَى
عَاقِلِيَّةِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ هَلَكَ مِنْ وَقْعَةِ الثَّالِثِ ، فَضَمَانٌ يَصِفُ دِيَّتَهُ
عَلَى عَاقِلِيَّةِ الثَّانِي ، وَالْبَاقِي هَذَرٌ .

وَلَوْ كَانُوا أَرْبَعَةً ، فَجَذَبَ الثَّالِثُ رَابِعًا ، فَمَاتُوا جَمِيعُهُمْ بِوُقُوعِ بَعْضِهِمْ
عَلَى بَعْضٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الرَّابِعِ ، وَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلِيَّةِ الثَّالِثِ ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ
بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، بَلْ مَاتُوا بِسُقُوطِهِمْ ، أَوْ كَانَ الْبَيْتُ عَمِيقًا يَمُوتُ الْوَاقِعُ
فِيهِ بِنَفْسِ الْوُقُوعِ ، أَوْ كَانَ فِيهِ مَا يُغْرِقُ الْوَاقِعَ فَيَقْتُلُهُ ، أَوْ أَسَدٌ يَأْكُلُهُمْ ، وَلَمْ
يَتَجَادَبُوا ، لَمْ يَضْمَنْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا . وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ ، لَمْ يَضْمَنْ
بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُمْ بِوُقُوعِ^(١) بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، فَدَمُ الرَّابِعِ
هَذَرٌ ، وَعَلَيْهِ دِيَّةُ الثَّالِثِ ، وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَيْهِ وَعَلَى الثَّالِثِ يَصْفَيْنِ ، وَدِيَّةُ
الْأَوَّلِ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَثْلَانًا .

وَإِنْ خَرَّ رَجُلٌ فِي زُبْيَةِ أَسَدٍ ، فَجَذَبَ آخَرَ ، وَجَذَبَ الثَّانِي ثَالِثًا ،
وَجَذَبَ الثَّالِثُ رَابِعًا ، فَقَتَلَهُمُ الْأَسَدُ ، فَدَمُ الْأَوَّلِ هَذَرٌ ، وَعَلَى عَاقِلِيَّتِهِ دِيَّةُ

(١) فِي م : «لَوْقُوع» .

الثانى، وعلى عاقلة الثانى دية الثالث، وعلى عاقلة الثالث دية الرابع. وكذا لو تدافع و^(١) تراحم عند حفرة جماعة، فسقط منهم أربعة فيها متجاذبين كما وصفنا.

فصل : ومن أخذ طعام إنسان أو شرابه، فى برية أو مكان لا يقدر فيه على طعام ولا شراب، أو أخذ دابته، فهلك بذلك، أو هلك بهيمته^(٢)، فعليه ضمان ما تلف به، ومثلها فى الحكم لو أخذ منه قوساً يدفع بها عن نفسه ضرباً. ذكره فى «الانتيصار». وإن اضطر إلى طعام أو شراب لغير مضطر، فطلبه منه، فمَنَعَهُ إياه، فمات بذلك، ضمته المطلوب منه بدية فى ماله، وإن لم يطلبه منه، لم يضمه؛ لأنه لم يمتعه.

ومن أمكنه إنجاء آدمي أو غيره من هلكة؛ كماء، أو نار، أو سبع، فلم يفعل حتى هلك، لم يضم. ومن أفرغ إنساناً، أو ضربته فأحدث بغائط أو بول، ونص: أو ريح - فعليه ثلث دية إن لم يدم، فإن دام، فسيأتي فى دية الأعضاء. ولو مات من الإفرع، فعلى الذى أفرغه الضمان، تحمله العاقلة بشرطه.

وإذا أكره رجلاً على قتل إنسان، فصار الأمر إلى الدية، فهى عليهما، ولو أكره رجل امرأة على الزنى، فحملت وماتت فى الولادة، ضمناها وتحمله العاقلة، إلا أن لا يثبت ذلك إلا باعترافه، فتكون الدية عليه، وإن شهد شاهدان على إنسان بقتل عميد، فقتل، ثم رجعا عن الشهادة،

(١) فى م : «أو».

(٢) فى ز : «بهيمة».

لَزِمَهُمَا الضَّمَانُ فِي مَالِهِمَا .

فصل : وَمَنْ أَدَّبَ وَلَدَهُ ، أَوْ امْرَأَتَهُ فِي الثُّشُورِ ، أَوْ الْمُعْلَمُ صَبِيَّهُ ، أَوْ السُّلْطَانُ رَعِيَّتَهُ ، وَلَمْ يُشْرِفْ ، فَأَفْضَى إِلَى تَلْفِهِ ، لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ أَشْرَفَ أَوْ زَادَ عَلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ الْمُقْصُودُ ، أَوْ ضَرَبَ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ ؛ مِنْ صَبِيٍّ وَغَيْرِهِ ، ضَمِنَ . وَمَنْ أَشَقَطَتْ بِطَلَبِ سُلْطَانٍ ، أَوْ تَهْدِيدِهِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ مَاتَتْ بِوَضْعِهَا ، أَوْ فَرَعَا ، أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهَا مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ اسْتَعْدَى ^(١) إِنْسَانٌ عَلَيْهَا إِلَى السُّلْطَانِ ، ضَمِنَ السُّلْطَانُ مَا كَانَ بِطَلَبِهِ ابْتِدَاءً ، وَضَمِنَ الْمُسْتَعْدَى مَا كَانَ بِسَبَبِهِ ؛ مِنْ مَوْتِهَا فَرَعَا ، أَوْ إلقاءِ جَنِينِهَا . وَظَاهِرُهُ ، وَلَوْ كَانَتْ ظَالِمَةً ، كَمَا يَضْمَنْ بِإِسْقَاطِهَا بِتَأْذِينٍ ، أَوْ قَطْعِ يَدٍ لَمْ يَأْذَنْ سَيِّدٌ فِيهَا ^(٢) ، أَوْ شُرِبَ ^(٣) دَوَاءٌ لِمَرَضٍ .

وإن مَاتَتْ حَامِلٌ أَوْ حَمَلُهَا مِنْ رِيحٍ طَبِيخٍ عَلِمَ رَبُّهُ ذَلِكَ ، وَكَانَ يَقْتُلُ عَادَةً ، ضَمِنَ . وَلَوْ أُذِنَ السَّيِّدُ فِي ضَرْبِ عَبْدِهِ ، أَوْ الْوَالِدُ فِي ضَرْبِ وَلَدِهِ ، فَضَرَبَهُ الْمَأْذُونُ لَهُ ، ضَمِنَهُ .

وإن سَلَّمَ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ ، أَوْ سَلَّمَ بِالْعَاقِلِ نَفْسَهُ ، إِلَى سَابِيحٍ حَازِقٍ لِيُعَلِّمَهُ السَّبَاحَةَ ، فَفَرَّقَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ إِذَا لَمْ يُفَرِّطِ السَّابِيحُ . وَإِنْ أَمَرَ عَاقِلًا بِالْعَا أَنْ يَنْزِلَ يَفْرَا ، أَوْ يَضَعَدَ شَجَرَةً ، فَهَلَكَ بِذَلِكَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ الْآمِرُ السُّلْطَانُ ، كَاسْتِجَارِهِ ، أَقْبَضَهُ أُجْرَةً ^(٣) أَوْ لَا ، كَمَا لَوْ أُذِنَ لَهُ وَلَمْ

(١) فِي م : « اسْتَدْعَى » .

(٢) فِي م : « فِيهِمَا » .

(٣) فِي م : « الْأَجْرَةُ » .

يَأْمُرُهُ ، وَإِنْ أَمَرَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، ضَمِنَهُ .

وَإِنْ وَضَعَ جِرَّةً عَلَى سَطْحِهِ ، أَوْ حَائِطِهِ ، وَلَوْ مُتَطَرِّفَةً ، أَوْ حَجَرًا ، فَرَمْتُهُمَا^(١) الرِّيحُ عَلَى إِنْسَانٍ فَقَتَلَهُ^(٢) ، أَوْ شَيْءٍ فَأُتْلَفَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَلَوْ دَفَعَ الْجِرَّةَ حَالَ نُزُولِهَا عَنْ وَضْعِهَا إِلَيْهِ ، لَمْ يَضْمَنْ ، وَكَذَا لَوْ تَدَخَّرَ^(٣) فَدَفَعَهُ . وَلَوْ حَالَتْ بِهِيمَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامِهِ ، أَوْ مَالِهِ ، وَلَا تَنْدَفِعُ إِلَّا بِقَتْلِهَا ، فَقَتَلَهَا ، لَمْ يَضْمَنْهَا . وَتَقَدَّمَ آخِرُ الْعَصَبِ . وَإِنْ أَخْرَجَ جَنَاحًا إِلَى طَرِيقِ نَافِذٍ ، أَوْ مِيزَابًا ، أَوْ فِي غَيْرِ نَافِذٍ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهِ ، فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ ، فَأُتْلَفَهُ ، ضَمِنَهُ . وَتَقَدَّمَ فِي الْعَصَبِ .

(١) فِي م : « فَرَمْتُهُمَا » .

(٢) فِي م : « فَقَتَلْتَهُ » .

(٣) فِي م : « تَدَخَّرَ » .

بَابُ مَقَادِيرِ دِيَاتِ^(١) النَّفْسِ

دِيَةُ الذَّكَرِ^(٢) الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ ، أَوْ أَلْفٌ مِثْقَالٍ ذَهَبًا ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِضَّةً ، مِنْ ذَرَاهِمِ الْإِسْلَامِ الَّتِي كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا سَبْعَةُ مِثْقَالٍ ، فَهَذِهِ الْخَمْسُ أَصُولٌ فِي الدِّيَةِ ، لَا مُحَلَّلَ ، فَأَيُّهَا أَحْضَرَ مَنْ لَزِمَتْهُ ، لَزِمَ الْوَلِيُّ قَبُولُهُ .

فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا ، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ ، وَجَبَتْ مُغْلَظَةُ أَرْبَاعًا ؛ خَمْسُ وَعِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً . وَتَجِبُ فِي قَتْلِ الْخَطَا مُخَفَّفَةٌ أَرْبَعًا ؛ عِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ ابْنِ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ذُكُورًا وَإِنَاثًا . وَيُؤْخَذُ مِنَ الْبَقَرِ النُّصْفُ مُسِنَّاتٍ ، وَالنُّصْفُ أَتْبَعَةً ، وَمِنَ الْغَنَمِ النُّصْفُ ثَنَائِيًا ، وَالنُّصْفُ أَجْدَعَةً . وَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ سَلِيمًا مِنَ الْعُيُوبِ ، فَيُؤْخَذُ الْمُتَعَارَفُ مَعَ التَّنَازُعِ . وَتُغْلَظُ دِيَةُ طَرَفٍ كَقَتْلِ ، وَلَا تَغْلِيظُ فِي غَيْرِ إِبِلٍ . وَالتَّخْفِيفُ فِي الْخَطَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ؛ الضَّرْبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَالتَّأْجِيلُ ثَلَاثَ سِنِينَ^(٣) ، وَوُجُوبُهَا مُحْكَمَةٌ . وَشِبْهُ الْعَمْدِ يُخَفَّفُ فِيهِ مِنْ^(٤) وَجْهَيْنِ^(٥) ؛

(١) فِي م : « دِيَةِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : د .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ز .

«الضَرْبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالتَّاجِيلُ ثَلَاثُ سِنِينَ»^(١). وَتُعْلَظُ مِنْ وَجْهِهِ، وَهُوَ التَّرْيِيعُ. وَفِي الْعَمْدِ الْحَضِّ تُعْلَظُ بِتَخْصِيصِهَا بِالْجَانِي، وَتُعْجِلُهَا عَلَيْهِ، وَتَبْدِيلِ التَّخْمِيسِ بِالتَّرْيِيعِ.

فَإِنْ لَمْ تُمْكِنْ قِسْمَةُ دِيَّةِ الطَّرْفِ؛ مِثْلَ أَنْ يُوضَحَهُ عَمْدًا، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، فَإِنَّهُ تَجِبُ أَرْبَعَةُ أَزْبَاعًا، وَالْخَامِسُ مِنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ قِيمَتُهُ رُبْعُ قِيمَةِ الْأَرْبَعِ. وَإِنْ كَانَ أَوْضَحَهُ^(٢) خَطَأً، وَجَبَتْ الْخَمْسُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ؛ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ بَعِيْرٌ، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ دِيَّةً أُمْلَةً، وَجَبَتْ ثَلَاثَةُ أَبْعَرَةٍ وَثُلْثٌ، قِيمَتُهَا نِصْفُ قِيمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَثُلُثُهَا، وَإِنْ كَانَ خَطَأً، فَفِيهَا ثُلَاثَا قِيمَةِ الْخَمْسِ.

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْإِبِلِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ إِبِلِ الْجَانِي، وَلَا لِإِبِلِ بَلَدِهِ. وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَّةِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ دِينِهَا^(٣). وَتُسَاوِي جِرَاحَهَا جِرَاحَهُ فِيمَا دُونَ ثُلْثِ دِيَّتِهِ، فَإِذَا بَلَغَتْهُ أَوْ زَادَتْ، صَارَتْ^(٤) عَلَى النِّصْفِ.

وَدِيَّةُ الْخُنْثَى الْمُشْكِِلِ نِصْفُ دِيَّةِ رَجُلٍ، وَنِصْفُ دِيَّةِ أُنْثَى، وَيُقَادُّ بِهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، وَيُقَادُّ هُوَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيُسَاوِي جِرَاحَهُ جِرَاحَ الذَّكَرِ فِيمَا دُونَ الثُّلْثِ، وَفِي الثُّلْثِ وَمَا زَادَ عَنْهُ ثَلَاثَةُ أَزْبَاعٍ جُرْحٍ ذَكَرٍ.

وَدِيَّةُ الذَّكَرِ الْكِتَابِيِّ الْحُرِّ نِصْفُ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا، أَوْ

(١ - ١) سقط من: د.

(٢) زيادة من: م.

(٣) في م: «ديتها».

(٤) سقط من: ز.

مُسْتَأْمِنًا ، أو مُعَاهِدًا ، وَجِرَاحَتُهُمْ مِنْ دِيَاتِهِمْ كَجِرَاحَاتِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ دِيَاتِهِمْ .

وَدِيَّةُ الذَّكَرِ الْحُرِّ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانُمِائَةٌ دِرْهَمٍ إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا ، أَوْ مُسْتَأْمِنًا ، أَوْ مُعَاهِدًا بَدَارِنَا ، أَوْ بغيرِهَا .

وَجِرَاحُ كُلِّ أَحَدٍ^(١) مُعْتَبَرَةٌ مِنْ دِيَّتِهِ . وَتُضَعَّفُ^(٢) دِيَّةُ الْكَافِرِ عَلَى قَاتِلِهِ الْمُسْلِمِ عَمْدًا . وَيَأْتِي آخِرُ الْبَابِ .

وَأَمَّا عَبْدَةُ الْأَوْثَانِ ، وَسَائِرُ مَنْ لَا كِتَابَ لَهُ ؛ كَالثُّوَكِ ، وَمَنْ عَبَدَ مَا اسْتَحْسَنَ ، فَلَا دِيَّةَ لَهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَمَانٌ ، وَلَا عَهْدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ أَمَانٌ ، فَدِيَّتُهُ دِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ . وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ إِنْ وُجِدَ ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ^(٣) أَمَانٌ^(٤) وَلَا عَهْدٌ^(٥) ، فَإِنْ كَانَ لَهُ أَمَانٌ ، فَدِيَّتُهُ دِيَّةُ أَهْلِ دِينِهِ^(٥) ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ دِينَهُ^(٥) ، فَكَمَجُوسِيٍّ .

وَدِيَّةُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ قِيَمَتُهُمَا ، وَلَوْ بَلَغَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ أَوْ زَادَتْ عَلَيْهَا . وَالْمُدَبِّرُ وَالْمَكَاتِبُ وَأُمُّ الْوَلَدِ كَالْقَيْنِ . وَفِي جِرَاحِهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا مِنَ الْحُرِّ - كَمَا لَوْ شَجَّهَ دُونَ مُوَضِّحَةٍ - مَا نَقَصَهُ بَعْدَ الْبَيْتَامِ الْجُرُوحِ وَلَوْ زَادَ عَلَى أَرْشِ الْمُوَضِّحَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا مِنَ الْحُرِّ ، فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الْعَبْدِ مَنْشُوبٌ إِلَى

(١) فِي م : « وَاحِدٌ » .

(٢) فِي م : « تَضْعِيفٌ » .

(٣) فِي م : « لَهُمْ » .

(٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ م .

(٥) فِي س : « دِيَّتِهِ » .

قِيمَتِهِ ؛ ففى يَدِهِ نِصْفُ قِيمَتِهِ ، وفى مُوَضِّحَتِهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهِ ، نَقَصَتْهُ
الْجِنَايَةُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ . وَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ ، فعلى قَاتِلِهِ نِصْفُ دِيَّةِ حُرٍّ ،
وَنِصْفُ قِيمَتِهِ إِذَا كَانَ عَمْدًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ ، ففى مَالِهِ نِصْفُ قِيمَتِهِ ،
وَنِصْفُ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ . وكذا الْحُكْمُ فى جِرَاحِهِ إِنْ كَانَ قَدَرُ الدِّيَّةِ مِنْ
أَرْضِهَا يَتَلُغُ ثُلْثَ الدِّيَّةِ ، مِثْلَ أَنْ يَقْطَعَ أَنْفَهُ ، أَوْ يَدَيْهِ ، وَإِنْ قَطَعَ إِحْدَى
يَدَيْهِ ، فَالْجَمِيعُ عَلَى الْجَانِى . وَإِذَا قَطَعَ "خُصْيَتَى عَبْدٍ" ، أَوْ أَنْفَهُ ، أَوْ
أُذُنَيْهِ ، لَزِمَتْهُ قِيمَتُهُ لِلسَّيِّدِ ، وَلَمْ يَزُلْ مِلْكُ السَّيِّدِ عَنْهُ . وَإِنْ قَطَعَ ذَكَرَهُ ، ثُمَّ
خَصَّاهُ ، لَزِمَتْهُ قِيمَتُهُ لِقَطْعِ الذَّكَرِ ، وَقِيمَتُهُ مَقْطُوعِ الذَّكَرِ ، وَمِلْكُ سَيِّدِهِ بَاقٍ
عَلَيْهِ . وَالْأَمَةُ كَالْعَبْدِ ، وَإِنْ بَلَغَتْ جِرَاحُهَا ثُلْثَ قِيمَتِهَا ، لَمْ تُرَدَّ إِلَى
النِّصْفِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فى الْحُرَّةِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ .

فصل : وِدْيَةُ الْجَيْنِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا بِجِنَايَةِ عَمْدًا ، أَوْ خَطَأً ،
أَوْ ظَهَرَ بَعْضُهُ ، أَوْ^(١) أَلْقَتْهُ حَيًّا لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ أَلْقَتْ يَدًا ، أَوْ رِجْلًا ،
أَوْ رَأْسًا ، أَوْ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ الْآدَمِيِّ ، فى حَيَاةِ أُمِّهِ ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهَا ، أَوْ أَلْقَتْ
مَا تَصِيرُ بِهِ الْأَمَةُ أُمُّ وَلَدٍ ، غُرَّةً ؛ عَبْدًا أَوْ أَمَةً ، قِيمَتُهَا خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ ؛
ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَهُوَ عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ^(٢) ؛ مِنْ ضَرْبَةٍ ، أَوْ دَوَاءٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ،
وَلَوْ بِفِعْلِهَا ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِأَنْ يَشْقُطَ عَقَبُ الضَّرْبِ ، أَوْ تَبْقَى مُتَأَلِّمَةً إِلَى أَنْ
يَشْقُطَ . وَإِنْ أَلْقَتْ رَأْسَيْنِ ، أَوْ أَرْبَعَ أَيْدٍ ، لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْ غُرَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ

(١ - ١) فى م : «خصيتيه» .

(٢) فى س : «و» .

(٣) فى م : «امراة» .

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ* [٢٧٩ر] جَنِينٍ وَاحِدٍ، وَمَا زَادَ فَمَشْكُوكٌ فِيهِ، وَإِنْ دَفَعَ
بَدَلَ الْغُرَّةِ دَرَاهِمَ، أَوْ غَيْرَهَا، وَرَضِيَ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ، جَازَ. وَلَوْ قَتَلَ حَامِلًا
وَلَمْ تُسْقِطْ جَنِينُهَا، أَوْ ضَرَبَ مَنْ فِي جَوْفِهَا حَرَكََةً، أَوْ انْتِفَاحَ، فَسَكَنَ
الْحَرَكََةَ وَأَذْهَبَهَا، أَوْ^(١) أَشَقَطَتْ مَا لَيْسَ فِيهِ صُورَةُ آدَمِيٍّ، أَوْ أَلْقَتْ مُضْغَةً،
فَشَهِدَ ثِقَاتٌ مِنَ الْقَوَائِلِ أَنَّهُ مَبْدَأُ خَلْقِ آدَمِيٍّ لَوْ بَقِيَ تَصَوُّرٌ، أَوْ ضَرَبَ بَطْنَ
حَرْيِيَّةٍ، أَوْ مُرْتَدَّةٍ حَامِلٍ^(٢)، فَأُسْلِمَتْ، ثُمَّ وَضَعَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، فَلَا شَيْءَ
فِيهِ. وَإِنْ شَهِدَ^(٣) أَنَّ فِيهِ صُورَةَ^(٤)، فَفِيهِ غُرَّةٌ. وَإِذَا كَانَ أَبَوَا الْجَنِينِ
كِتَابِيَيْنِ، فَغُرَّتُهُ نِصْفُ قِيَمَةِ غُرَّةِ الْمُسْلِمِ. وَقِيَمَةُ غُرَّةِ جَنِينِ الْجَوْسِيَّةِ أَرْبَعُونَ
دِرْهَمًا. فَإِنْ تَعَذَّرَ وَجُودُ غُرَّةٍ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ، وَجَبَتْ الدَّرَاهِمُ. وَإِنْ لَمْ
يَجِدِ الْغُرَّةَ، وَجَبَتْ قِيَمَتُهَا مِنْ أَحَدِ الْأَصُولِ فِي الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَيَرَةَ^(٥) إِلَى
الْجَانِي^(٦) فِي دَفْعِ مَا شَاءَ مِنَ الْأَصُولِ.

فصل: والغُرَّةُ مَوْزُونَةٌ عَنْهُ، كَأَنَّهُ سَقَطَ حَيًّا، يَرِثُهَا وَرَثَتُهُ، فَلَا يَرِثُ
مِنْهَا قَاتِلٌ، وَلَا رَقِيقٌ، وَتَرِثُهُ عَصَبَةُ سَيِّدِ قَاتِلِ جَنِينٍ مُعْتَقَتِهِ، لَا جَنِينٍ
أَمْتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حُرًّا. فَإِنْ أَشَقَطَتْهُ مَيِّتًا ثُمَّ مَاتَتْ، وَرِثَتْ نَصِيبُهَا مِنْ
الْغُرَّةِ، ثُمَّ يَرِثُهَا وَرَثَتُهَا. وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَهُ، ثُمَّ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا، لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا
صَاحِبَتَهُ، وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا^(٧)، ثُمَّ مَاتَتْ قَبْلَهُ، ثُمَّ مَاتَ، أَوْ مَاتَتْ ثُمَّ خَرَجَ

* إِلَى هُنَا يَنْتَهِي خَرْمُ الْمَخْطُوطَةِ الْأَصْلِ، وَالَّذِي بَدَأَ قَبْلَ فَصْلِ: وَإِنْ اصْطَدَمَ حِرَانٌ...

(١) فِي م: «و».

(٢) فِي س: «عَامِدًا».

(٣) فِي م: «شَهِدَتْ».

(٤) بَعْدَهُ فِي ز، س: «خَفِيَّةٌ».

(٥ - ٥) فِي م: «لِلْجَانِي».

(٦) فِي س: «مَيِّتًا».

حَيًّا ، ثُمَّ مَاتَ ، وَرَثَهَا ، ثُمَّ يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ . وَإِنْ اخْتَلَفَ وَرَثَتُهُمَا فِي أَوَّلِهِمَا مَوْتًا ، فَلَهُمَا ^(١) حُكْمُ الْعَزَقَى . وَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينًا ، مَيِّتًا أَوْ حَيًّا ، ثُمَّ مَاتَتْ ، ثُمَّ أَلْقَتْ آخَرَ حَيًّا ، فَفِي الْمَيِّتِ غُرَّةٌ ، وَفِي الْحَيِّ الْأَوَّلِ دِيَّةٌ إِنْ كَانَ سَقُوطُهُ لَوْقَتِ يَعْيشُ مِثْلَهُ ، وَيَرِثُهُمَا ^(٢) الْآخَرُ ، ثُمَّ يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ إِنْ مَاتَ ، وَإِنْ كَانَتِ الْأُمُّ مَاتَتْ بَعْدَ الْأَوَّلِ ، وَقَبْلَ الثَّانِي ، وَرِثَتِ الْأُمُّ وَالْجَنِينُ الثَّانِي مِنْ دِيَّةِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ إِذَا مَاتَتِ الْأُمُّ ، وَرَثَهَا الثَّانِي ، ثُمَّ يَصِيرُ مِيرَاثُهُ لَوَرَثَتِهِ ، فَإِنْ مَاتَتِ الْأُمُّ بَعْدَهُمَا ، وَرِثَتُهُمَا جَمِيعًا . وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَهَا فَأَلْقَتْ أُجْنَةً ، فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ ^(٣) غُرَّةٌ ، وَإِنْ أَلْقَتْهُمْ أَحْيَاءَ لَوْقَتِ يَعْيشُونَ لِمِثْلِهِ ، ثُمَّ مَاتُوا ، فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ . وَإِنْ كَانَتِ أُمُّ الْجَنِينِ أُمَةً وَهِيَ حُرٌّ ، فَتَقْدَرُ حُرَّةٌ ، أَوْ كَانَتْ ذِمِّيَّةً حَامِلًا مِنْ ذِمِّيٍّ ، وَمَاتَ عَلَى أَصْلَانَا ، فَتَقْدَرُ مُسْلِمَةٌ .

وَلَا يُقْبَلُ فِي الْغُرَّةِ خُنْثَى وَلَا خَصِيٌّ ، وَنَحْوُهُ ، وَإِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ ، وَلَا مَعِيْبٌ يُرَدُّ فِي الْبَيْعِ ، وَلَا هَرِمَةٌ ، وَلَا مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ ، بَلْ مَنْ لَهُ سَبْعٌ فَأَكْثَرُ وَلَوْ جَاوَزَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ^(٤) ، أَوْ أَشْوَذَ كَأَيْضَ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ تَمَلُّوكًا ، فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ يَوْمَ الْجِنَايَةِ نَقْدًا ، وَمَعَ سَلَامَتِهِ وَعَظِيمِهَا تُعْتَبَرُ سَلِيمَةً ، وَلَوْ كَانَتِ أُمُّهُ حُرَّةً ، فَتَقْدَرُ أُمَةً ، وَيُؤْخَذُ عَشْرُ قِيَمَتِهَا نَقْدًا ، وَلَا يَجِبُ مَعَ الْغُرَّةِ ضَمَانُ نَقْصِ الْأُمِّ .

(١) فِي ز : « فَلَهَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « الْحَى » .

(٣) فِي د ، ز ، س : « وَاحِدَةٌ » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

وَوَلَدَ الْمَذْبُورَةِ وَالْمُكَاتَّبَةِ وَالْمُعَلَّقِ عَتَقُهَا بِصِفَةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ إِذَا حَمَلَتْ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا ، مِنْ غَيْرِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ ، لَهُ حُكْمُ وَلَدِ الْأُمَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلُوكٌ . ^(١) وَجَنِينٌ مُعْتَقٌ بَعْضُهَا بِالْحِسَابِ .

وَإِذَا أَسْقَطَ ^(٢) جَنِينٌ ذِمِّيَّةً قَدْ وَطَّعَهَا مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ ، وَجَبَ فِيهِ مَا فِي الْجَنِينِ الذَّمِّيِّ ؛ فَإِنْ أُلْحِقَ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمُسْلِمِ ، فَعَلَيْهِ تَمَامُ الْغُرَّةِ . وَإِنْ أَدَّعَتْ نَضْرَائِيَّةٌ أَوْ وَرَثَتُهَا أَنَّ جَنِينَهَا مِنْ ^(٣) مُسْلِمٍ ، مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةِ أَوْ زِنَى ، فَإِنْ اعْتَرَفَ الْجَانِي ، فَعَلَيْهِ غُرَّةٌ كَامِلَةٌ ، وَإِنْ اعْتَرَفَتِ الْعَاقِلَةُ أَيْضًا وَ ^(٤) كَانَ مِمَّا تَحْمِلُهُ ، فَالْغُرَّةُ عَلَيْهَا ، وَتَحْلِفُ مَعَ الْإِنْكَارِ ، وَعَلَيْهَا مَا فِي جَنِينِ الذَّمِّيِّ ، وَالباقى على الجانى . وَإِنْ اعْتَرَفَتِ الْعَاقِلَةُ دُونَ الْجَانِي . فَالْغُرَّةُ عَلَيْهَا مَعَ دِيَّةِ أُمِّهِ . وَإِنْ أَنْكَرَ الْجَانِي وَالْعَاقِلَةُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ مَعَ أَيْمَانِهِمْ أَنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْجَنِينَ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَوَجَبَتْ دِيَّةُ ذِمِّيٍّ ، وَلَا تَلْزَمُهُمُ الْيَمِينُ [٢٧٩ ظ] عَلَى الْبَيْتِ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا ^(٥) لَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ ، فَقَوْلُ الْجَانِي وَحْدَهُ مَعَ يَمِينِهِ . وَلَوْ كَانَتِ النَّضْرَائِيَّةُ امْرَأَةً مُسْلِمًا ، فَادَّعَى الْجَانِي أَنَّ الْجَنِينَ مِنْ ذِمِّيٍّ ، بِشُبْهَةِ أَوْ زِنَى ، فَقَوْلُ وَرَثَةِ الْجَنِينِ .

فصل : وَإِذَا كَانَتِ الْأُمَةُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ ، فَحَمَلَتْ بِمَمْلُوكٍ ^(٦) ، فَضَرَبَهَا

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « سقط » .

(٣) سقط من : د ، ز .

(٤) فى الأصل ، ز : « أو » .

(٥) فى م : « ما » .

(٦) فى م : « بمملوكين » .

أَحَدُهُمَا فَاسْقَطْتُ ، ضَمِنَ لَشَرِيكِهِ نِصْفَ عَشْرِ قِيَمَةِ أُمِّهِ ، وَيَسْقُطُ ضَمَانُ نَفْسِهِ ، وَإِنْ أَعْتَقَهَا الضَّارِبُ بَعْدَ ضَرْبِهَا ، وَكَانَ مُعْسِرًا ، ثُمَّ اسْقَطْتُ ، عَتَقَ نَصِيبَهُ مِنْهَا وَمِنْ وَلَدِهَا ، وَعَلَيْهِ لَشَرِيكِهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَةِ الْأُمِّ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا أَعْتَقَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا ، سَرَى الْعَتَقُ إِلَيْهَا وَإِلَى جَنِينِهَا . وَإِنْ ضَرَبَ غَيْرُ سَيِّدٍ بَطْنِ أُمَةٍ ، فَعَتَقَتْ مَعَ جَنِينِهَا ، أَوْ عَتَقَ وَحْدَهُ ، ثُمَّ اسْقَطْتُ ، فَفِيهِ غُرَّةٌ .

وَإِنْ كَانَ الْجَيْنِيُّ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ ، فَفِيهِ غُرَّةٌ قِيَمَتُهَا عَشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ . وَإِنْ كَانَ أَحَدُ آبَوَيْهِ كِتَابِيًّا ، وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا ، اِغْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا دِيَةً مِنْ أَبِي أَوْ أُمِّ ، وَأَخَذَ غُرَّةً قِيَمَتُهَا عَشْرُ الدِّيَةِ ، وَإِنْ سَقَطَ الْجَيْنِيُّ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ ، فَفِيهِ دِيَةُ حُرٍّ إِنْ كَانَ حُرًّا ، أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا ، إِذَا كَانَ سُقُوطُهُ لَوْفَتِ يَعْيشُ مِثْلُهُ^(١) ، وَهُوَ أَنْ تَضَعَهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا ، إِذَا ثَبَتَتْ حَيَاتُهُ بِاسْتِهْلَالِهِ ، أَوْ ارْتِضَاعِهِ ، أَوْ تَنْفُسِهِ ، أَوْ غُطَاسِهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تُعْلَمُ بِهِ حَيَاتُهُ ،^(٢) وَلَا تُثَبَّتُ حَيَاتُهُ بِمُجَرَّدِ حَرَكَةٍ وَاجْتِلَاجٍ^(٣) ، وَلَدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ حُكْمُهُ حَكْمُ الْمَيِّتِ^(٣) .

وَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا ، فَجَاءَ آخَرُ فَقَتَلَهُ وَكَانَتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَعَلَى الثَّانِي الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ عَمْدًا ، أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةً إِذَا كَانَ سُقُوطُهَا لَوْفَتِ يَعْيشُ لِمِثْلِهِ . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، بَلْ كَانَتْ حَرَكَتُهُ كَحَرَكََةِ الْمَذْبُوحِ ،

(١) فِي م : « لِمِثْلِهِ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « الْمَيِّتِ » .

فالقائِلُ هو الأولُ ، وعليه الدِّيةُ كاملةٌ ، ويُؤدَّبُ الثانى ، وإن بَقِيَ الجَنِينُ حَيًّا ، وبَقِيَ زَمَنًا سَالِمًا لا أَلَمَ به ، لم يَضْمَنْهُ الضَّارِبُ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لم يَمُتْ مِن جِنَائِيهِ . وَإِن اِخْتَلَفَا فى خُرُوجِهِ حَيًّا ^(١) «ولا يَبْنَةُ» ، فقولُ جانٍ مع يَمِينِهِ .

فصل : وإذا ادَّعَتْ أَنَّهُ ضَرَبَهَا ، فَأَسْقَطَتْ جَنِينَهَا ، فَأُنْكَرَ ، فالقولُ قولُهُ ، وإن أَقَرَّ ، أو ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ ضَرَبَهَا ، وَأُنْكَرَ إِسْقَاطُهَا ، فقولُهُ أيضًا مع يَمِينِهِ أَنَّهُ لا يَغْلُمُ إِسْقَاطُهَا . وإن ثَبَتَ الإِسْقَاطُ والضَّرْبُ ، وادَّعَى أَنَّهَا أَسْقَطَتْهُ مِن غَيْرِ ضَرْبِهِ ^(٢) ، وَأُنْكَرَتْهُ ، فإن كانت أَسْقَطَتْهُ عَقِبَ ضَرْبِهَا ، فقولُهَا . وإن ادَّعَى أَنَّهَا ضَرَبَتْ نَفْسَهَا ، أو شَرِبَتْ دَوَاءً أَسْقَطَتْ مِنْهُ ، فقولُهَا ، وإن أَسْقَطَتْ بَعْدَ الضَّرْبِ بِأَيَّامٍ وَبَقِيَتْ مُتَأَلِّمَةً ^(٣) إلى حينِ الإِسْقَاطِ ، فقولُهَا أيضًا ، وإن لم تَكُنْ مُتَأَلِّمَةً ^(٤) ، فقولُهُ ، كما لو ضَرَبَ إِنْسَانًا ، فلم يَبْقَ مُتَأَلِّمًا ولا ضَمِيمًا ، و ^(٥) ماتَ بَعْدَ أَيَّامٍ . وإن اِخْتَلَفَ فى وُجُودِ التَّأَلُّمِ ، فقولُهُ ، وإن تَأَلَّمَتْ فى بَعْضِ المَدَّةِ ، فادَّعَى بُرْأَهَا ، فقولُهَا . وإن قالت : سَقَطَ حَيًّا . وقال : مَيِّتًا . فقولُهُ ، وإن ثَبَتَ حَيَاتُهُ ، وقالت : لَوْ قَتَلَ يَعِيشُ لِمِثْلِهِ . وَأُنْكَرَ ، فقولُهَا . وإن أَقامَتْ بَيِّنَةً بِاسْتِهْلَالِهِ ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً ^(٥) بِخِلَافِهَا ، قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهَا . وإن قالت : ماتَ عَقِبَ الإِسْقَاطِ . وقال :

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فى د ، م : «ضرب» .

(٣) فى م : «سالة» .

(٤) فى ز : «أو» .

(٥) فى ز : «بيته» .

عَاشَ مُدَّةً . فَقَوْلُهَا ، وَمَعَ التَّعَارُضِ تُقَدَّمُ يَبِينُهُ . وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ عَاشَ مُدَّةً ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : بَقِيَ مُتَأَلِّمًا حَتَّى مَاتَ . وَأَنْكَرَ ، فَقَوْلُهُ ، وَمَعَ التَّعَارُضِ تُقَدَّمُ يَبِينُهَا .

وَيُقْبَلُ فِي اسْتِهْلَالِ الْجَنِينِ وَسُقُوطِهِ وَبَقَائِهِ مُتَأَلِّمًا ، أَوْ بَقَائِهِ أُمَّهُ مُتَأَلِّمَةً ، قَوْلُ امْرَأَةٍ عَذْلٍ .

وَإِنْ اعْتَرَفَ الْجَانِي بِاسْتِهْلَالِهِ ، أَوْ مَا يُوجِبُ فِيهِ دِيَّةً كَامِلَةً ، فَالْدِّيَّةُ فِي مَالِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ فِيهِ الْغُرَّةَ ، فَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَبَاقِي الدِّيَّةِ فِي مَالِ الْقَاتِلِ .

وَكُلُّ مَنْ ^(١) الْقَوْلُ قَوْلُهُ ، فَمَعَ يَمِينِهِ .

فصل : وَإِنْ انفصلَ منها جَنِينَانِ ؛ ذَكَرٌ وَأُنْثَى ، [٢٨٠] فَاسْتَهْلَ أَحَدُهُمَا ، ^(٢) وَاتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُسْتَهْلِ ، فَقَالَ الْجَانِي : هُوَ الْأُنْثَى . وَقَالَ وَارِثُ الْجَيْنِ : هُوَ الذَّكَرُ . فَقَوْلُ الْجَانِي . فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ ، قُدِّمَ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ لهُمَا بَيِّنَتَانِ ، وَجَبَتْ دِيَّةُ الذَّكَرِ . وَإِنْ اعْتَرَفَ الْجَانِي بِاسْتِهْلَالِ الذَّكَرِ ، فَأُنْكَرَتِ الْعَاقِلَةُ ، فَقَوْلُهُمْ ، فَإِذَا حَلَفُوا ، كَانَتْ عَلَيْهِمْ دِيَّةُ الْأُنْثَى ، وَعَلَى الْجَانِي تَمَامُ دِيَّةِ الذَّكَرِ ، وَهُوَ نِصْفُ الدِّيَّةِ . وَإِنْ اتَّفَقُوا ^(٣) عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا اسْتَهْلَ ، وَلَمْ يُعْرَفْ ، لَزِمَ الْعَاقِلَةُ ^(٣) دِيَّةُ أَنْثَى ، وَتَجِبُ الْغُرَّةُ فِي الذِّى لَمْ يَسْتَهْلِ .

(١) بعده في م : « قلنا » .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) سقط من : م .

وإن ضَرَبَهَا فَأَلْقَتْ يَدًا، ثُمَّ أَلْقَتْ جَنِينًا، فَإِنْ كَانَ إِلْقَاؤُهُمَا مُتَقَارِبًا، وَبَقِيَتِ الْمَرْأَةُ مُتَأَلِّمَةً إِلَى أَنْ أَلْقَتْهُ، دَخَلَتِ الْيَدُ فِي ضَمَانِ الْجَنِينِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ سَقَطَ مَيِّتًا، أَوْ حَيًّا لَوْقَتِ لَا يَعْيشُ لَمَثَلِهِ، فِيهِ غُرَّةٌ، وَلَا فِدْيَةٌ كَامِلَةٌ، وَإِنْ بَقِيَ حَيًّا لَمْ يَمُتْ، فَعَلَى الضَّارِبِ ضَمَانُ الْيَدِ بِدِيَّتِهَا. وَإِنْ أَلْقَتِ الْيَدَ وَزَالَ الْأَلَمُ، ثُمَّ أَلْقَتِ الْجَنِينَ، ضَمِنَ الْيَدَ وَحَدَهَا، ثُمَّ إِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا، أَوْ حَيًّا لَوْقَتِ لَا يَعْيشُ لَمَثَلِهِ، فَفِي الْيَدِ نِصْفُ غُرَّةٍ، وَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا لَوْقَتِ يَعْيشُ لَمَثَلِهِ، ثُمَّ مَاتَ، أَوْ عَاشَ، وَكَانَ بَيْنَ إِلْقَاءِ الْيَدِ وَإِلْقَائِهِ مُدَّةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْحَيَاةُ لَمْ تُخْلَقْ فِيهِ قَبْلَهَا، أَرَى الْقَوَائِلَ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا يَدٌ مَنْ لَمْ تُخْلَقْ فِيهِ الْحَيَاةُ. أَوْ: يَدٌ مَنْ خُلِقَتْ فِيهِ، وَلَمْ تَمُتْ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ. أَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِنَّ، وَجَبَ نِصْفُ غُرَّةٍ.

وَإِذَا شَرَبَتِ الْحَامِلُ دَوَاءً، فَأَلْقَتْ بِهِ جَنِينًا، فَعَلِيهَا غُرَّةٌ لَا تَرِثُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا قَاتِلَةٌ.

وَإِنْ جَنَى عَلَى بَهِيمَةٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا، ففِيهِ مَا نَقَصَهَا.

فصل: وَتُغْلَظُ دِيَّةُ النَّفْسِ - لَا الطَّرْفِ - فِي قَتْلِ الْخَطَا فَقَطْ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ؛ حَرَمُ مَكَّةَ، وَإِحْرَامَ، وَأَشْهُرُ حُرْمٍ فَقَطْ، فَيُرَادُ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ. فَإِنْ اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْحُرُمَاتُ الثَّلَاثُ، وَجَبَ دِيَّتَانِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقِيِّ^(١) أَنَّهَا لَا تُغْلَظُ لَذَلِكَ؛ وَهُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ، وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ.

(١) هو عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم الحرقي. له مصنفات كثيرة في المذهب لم ينتشر منها إلا المختصر المشهور في الفقه. توفي رحمه الله سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٧٥/٢ - ١١٨. شذرات الذهب ٣٣٦/٢.

وإن قَتَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا - كِتَابِيًّا، أَوْ غَيْرَهُ حَيْثُ حُقِقَ دَمُهُ - عَمْدًا، أَوْ قَتَلَ الدِّينَ عَلَى قَاتِلِهِ؛ لِإِزَالَةِ الْقَوَدِ. وَإِنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا، أَوْ قَتَلَ الذِّمِّيَّ مُسْلِمًا، لَمْ تُضَعَفِ الدِّينَةُ عَلَيْهِ. وَإِنْ جَنَى رَقِيقٌ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، لَا قَوَدَ فِيهِ، أَوْ فِيهِ قَوَدٌ، وَاخْتِيارَ الْمَالِ، أَوْ أَثْلَفَ مَالًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِرَقَبَتِهِ، فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ أَنْ يَفْدِيَهُ بِأَرْشِ جِنَايَتِهِ، أَوْ يُسَلِّمَهُ إِلَى وَلِيِّ الْجِنَايَةِ فَيَمْلِكَهُ، أَوْ يَبِيعَهُ وَيُدْفَعَ ثَمَنُهُ. فَإِنْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ، لَمْ يَكُنْ عَلَى السَّيِّدِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ بِالْجِنَايَةِ، أَوْ إِذْنٌ لَهُ فِيهَا، فَيُلْزَمُهُ الْأَرْضُ كُلُّهَا، فَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَقْطَعَ يَدَ حُرٍّ، فَعَلَى السَّيِّدِ دِيَّةُ يَدِ الْحُرِّ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ. وَكَذَا لَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَجْرَحَهُ.

وَلَوْ قَتَلَ الْعَبْدُ أَجْنَبِيًّا، تَعَلَّقَ الْحَقُّ بِقِيَمَتِهِ. جَزَمَ بِهِ فِي «الْمَجْرَدِ»^(١)، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ. وَالْمُطَالَبَةُ لِلْسَّيِّدِ، وَالسَّيِّدُ يُطَالِبُ الْجَانِيَّ بِالْقِيَمَةِ. وَإِنْ سَلَّمَ الْجَانِيَّ سَيِّدُهُ، فَأَتَى وَلِيُّ الْجِنَايَةِ قَبُولَهُ، وَقَالَ: بَعُهُ أَنْتَ، وَادْفَعْ ثَمَنَهُ إِلَيَّ. لَمْ يُلْزَمْهُ، وَيَبِيعُهُ حَاكِمٌ^(٢). وَإِنْ فَضَّلَ مِنْ^(٣) ثَمَنِهِ شَيْءٌ عَنْ^(٤) أَرْضِ الْجِنَايَةِ، فَهُوَ لِلْسَّيِّدِ، وَلِلْسَّيِّدِ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِعِثْقٍ وَغَيْرِهِ، وَيُنْفَقُ عِثْقُهُ، عَلِمَ بِالْجِنَايَةِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَيُضْمَنُ إِذَا أَعْتَقَهُ مَا يُلْزَمُهُ مِنْ ضَمَانِهِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهِ قَبْلَ عِثْقِهِ. وَإِنْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ، صَحَّ، وَلَمْ يُزَلْ تَعَلُّقُ الْجِنَايَةِ عَنْ

(١) فِي م: «ضَعُفَتْ».

(٢) فِي م: «الْمُحَرَّر».

(٣) فِي م: «الْحَاكِم».

(٤) فِي م: «عَنْ».

(٥) فِي م: «مِنْ».

رَقَبَتِهِ . فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرَى عَالِمًا بِحَالِهِ ، فَلَا خِيَارَ لَهُ ، وَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ فِي فِدَائِهِ وَتَشْلِيْمِهِ إِلَيْهِ ، كَالسَّيِّدِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ إِمْسَاكِهِ وَرَدِّهِ . وَإِنْ جَنَى الرَّقِيقُ عَمْدًا ، فَعَفَا الْوَلِيُّ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى رَقَبَتِهِ ، لَمْ يَمْلِكْهُ بَغَيْرِ رِضَا سَيِّدِهِ .

وَإِنْ جَنَى عَلَى اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ خَطَأً ، اشْتَرَكُوا فِيهِ بِالْحِصَصِ ، فَإِنْ عَفَا أَحَدُهُمْ^(١) ، أَوْ مَاتَ الْمَجْنِيى عَلَيْهِ فَعَفَا بَعْضُ وَرَثَتِهِ ، [٢٨٠ ط] تَعَلَّقَ حَقُّ الْبَاقِيْنَ بِكُلِّ الْعَبْدِ ، وَشِرَاءُ وَلِيِّ الْقَوْدِ الْجَانِي عَقْوُ عَنْهُ . وَإِنْ جَرَحَ الْعَبْدُ حُرًّا ، فَعَفَا عَنْهُ ، ثُمَّ مَاتَ مِنَ الْجِرَاحَةِ وَلَا مَالَ لَهُ ، وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ عَشْرُ دِيَّةِ الْحُرِّ ، وَاخْتَارَ السَّيِّدُ فِدَاءَهُ بِقِيَمَتِهِ ، صَحَّ الْعَقْوُ فِي^(٢) ثَلَاثِهِ ؛ لِأَنَّهُ^(٣) ثُلُثُ مَا مَاتَ عَنْهُ ، وَالثَّلَاثَانِ لِلْوَرَثَةِ .

وَلَوْ أَنَّ عَشْرَةَ أَعْبُدِ قَتَلُوا عَبْدًا عَمْدًا ، فَعَلَيْهِمُ الْقِصَاصُ ، فَإِنْ اخْتَارَ السَّيِّدُ قَتْلَهُمْ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ عَفَا إِلَى مَالٍ ، تَعَلَّقَتْ قِيَمَةُ عَبْدِهِ بِرِقَابِهِمْ ؛ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرُهَا ، يُبَاغُ مِنْهُ بِقَدْرِهَا ، أَوْ يُفْدِيهِ سَيِّدُهُ ، فَإِنْ اخْتَارَ قَتْلَ بَعْضِهِمْ وَالْعَقْوُ عَنْ بَعْضٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ .

وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدَيْنِ لِرَجُلَيْنِ ، قُتِلَ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، فَإِنْ عَفَا عَنْهُ الْأَوَّلُ ، قُتِلَ بِالثَّانِي ، وَإِنْ قَتَلَهُمَا ذَفْعَةً وَاحِدَةً ، أُفْرِغَ بَيْنَ السَّيِّدَيْنِ ، فَمَنْ وَقَعَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ، اقْتَصَّ ، وَسَقَطَ حَقُّ الْآخَرِ . وَإِنْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ ، أَوْ عَفَا سَيِّدُ الْقَتِيلِ الْأَوَّلِ إِلَى مَالٍ ، تَعَلَّقَ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ ، وَالثَّانِي أَنْ يَفْتَصَّ ، فَإِنْ

(١) فِي د ، ز ، س : (بَعْضُهُمْ) .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

قَتَلَهُ الْآخَرُ، سَقَطَ حَقُّ الْأَوَّلِ مِنَ الْقِيَمَةِ، وَإِنْ عَقَا الثَّانِي، تَعَلَّقَتْ قِيَمَةُ
الْقَتِيلِ الثَّانِي بِرَقَبَتِهِ أَيْضًا، وَيُبَاعُ فِيهِمَا، وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ عَلَى قَدْرِ الْقِيَمَةِ، وَلَمْ
يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ بِالْقِيَمَةِ.

بَابُ دِيَاتِ^(١) الْأَعْضَاءِ وَمَنَافِعِهَا

مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٌ ، ففِيهِ دِيَةٌ نَفْسِهِ ، وَمَا فِيهِ مِنْ شَيْءٍ ، ففِيهِمَا الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، وَمَا فِيهِ مِنْهُ^(٢) ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ،^(٣) ففِيهَا الدِّيَّةُ^(٣) ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ثُلُثُهَا ، وَمَا فِيهِ مِنْهُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ ، ففِيهَا الدِّيَّةُ ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا رُبُعُهَا ، وَمَا فِيهِ مِنْهُ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ ، ففِيهَا الدِّيَّةُ ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَشْرُهَا ؛ ففِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَلَوْ مَعَ حَوَلٍ وَعَمَشٍ وَمَرَضٍ وَبَيَاضٍ لَا يَنْقُصُ الْبَصَرُ ، مِنْ كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ ، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا ، لَكِنْ إِنْ كَانَ بَعْدَهُمَا أَوْ بِإِحْدَاهُمَا بَيَاضٌ يَنْقُصُ الْبَصَرُ ، نَقَصَ مِنْهَا بِقَدْرِهِ . وَفِي ذَهَابِ الْبَصَرِ الدِّيَّةُ ، وَفِي ذَهَابِ بَصَرِ إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا ، فَإِنْ ذَهَبَ بِالْجَنَازَةِ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ عَيْنِهِ ، أَوْ بِمُدَاوَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَجَبَتْ الدِّيَّةُ ، فَإِنْ ذَهَبَ ثُمَّ عَادَ ، لَمْ تَجِبْ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَهَا ، رَدَّهَا .

وَإِنْ ذَهَبَ بَصَرُهُ ، أَوْ سَمِعُهُ ، فَقَالَ عَدْلَانِ مِنَ أَهْلِ الْخِيَرَةِ : لَا يُرْجَى عَوْدُهُ . وَجَبَتْ . وَإِنْ قَالَا : يُرْجَى عَوْدُهُ . إِلَى مُدَّةٍ عَيْنَاهَا ، انْتُظِرَ إِلَيْهَا ، وَلَمْ يُعْطَ الدِّيَّةَ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْمُدَّةُ ، فَإِنْ بَلَغَهَا وَلَمْ يَعُدْ ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ مُضِيِّهَا ، وَجَبَتْ الدِّيَّةُ . وَإِنْ قَلَعَ أَجَنِبِيَّ عَيْنَهُ فِي الْمُدَّةِ ، اسْتَقَرَّتْ عَلَى

(١) فِي م : « دِيَّة » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ز .

الأوّل الدّية أو القصاص، وعلى الثّاني حُكومة. وإن قال الأوّل: عادَ ضوؤها. وأنكر الثّاني، فقول المنكر مع يمينه، وإن صدّق المجنّي عليه الأوّل، سقط حقّه عنه، ولم يُقبل قوله على الثّاني. وإن قال أهل الخير: يُرجى عوّده، لكن لا نعرف له مدّة. وجبت الدّية أو القصاص. وإن اختلف في ذهابه، رُجع إلى عدلين من أهل الخير، فإن لم يوجد أهل خبرة، أو تعدّر معرفته ذلك، اعتُبر بأن يُوقف في عين الشمس، ويُقرب الشيء من عينه في أوقات غلّته، فإن طُرف وخاف من الذي تُخوّف به، فهو كاذب، وإلاّ حكم له. وكذلك الحكم في السّمع، والسّم، والسّن.

وإن جنّى عليه، فنقص ضوؤه عيّنه، أو اسودّ بياضهما، أو احمرّ ولم يتغيّر البصر، فحكومة، وإن اختلفا في نقص سمعه وبصره، فقول المجنّي عليه مع يمينه، وإن ادّعى نقص ضوؤه إحداهما، غصبت العليّة، وأطلقت الصّحيحة، ونُصب له شخص، أو^(١) يُعطى الشخص شيئاً؛ كبيضة مثلاً، ويتباعّد عنه في جهة^(٢) شيئاً فشيئاً، فكلّما قال: قد رأيته. [٢٨١و] فوصف لونه، علّم صدقه حتى ينتهي، فإذا انتهت رؤيته، علّم موضع الانتهاء بخط^(٣) أو غيره، ثم تُشدّ الصّحيحة، وتُطلق العليّة، ويُنصب له الشخص، ثم يذهب في الجهة حتى تنتهي رؤيته، فيعلّم موضعها، ثم

(١) في د، م: «و».

(٢) في الأصل، ز، س: «وجهة».

(٣) في ز، م: «بخط».

يُدار^(١) الشَّخْصُ إِلَى^(٢) جِهَةٍ أُخْرَى فَيُصْنَعُ بِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَيُعْلَمُ عِنْدَ^(٣) الْمَسَافَتَيْنِ، ثُمَّ يُدْرَعَانِ وَيُقَابَلُ بَيْنَهُمَا،^(٤) فَإِنْ كَانَا سَوَاءً، فَقَدْ صَدَقَ، وَيُنْظَرُ كَمْ بَيْنَ مَسَافَةِ الْعَلِيلَةِ وَالصَّحِيحَةِ، وَيُحْكَمُ لَهُ مِنَ الدِّيَةِ بِقَدْرِ مَا بَيْنَهُمَا^(٥)، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَسَافَتَانِ فَقَدْ كَذَبَ، فَيُرَدُّ حَتَّى تَسْتَوِيَ الْمَسَافَةُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. وَإِنْ جَنَى عَلَى عَيْنَيْهِ فَقَدَرْتَا^(٦)، أَوْ أَحْوَلْنَا، أَوْ عَمِشْنَا^(٧) وَنَحْوُهُ، فَحُكُومَةٌ، كَمَا لَوْ ضَرَبَ يَدَهُ فَاغْوَجَّتْ.

وَالْجِنَايَةُ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ^(٨) كَالْجِنَايَةِ عَلَى الْمَكْلُوفِ، لَكِنْ الْمَكْلُوفُ خَصَمٌ لِنَفْسِهِ، وَالْخَصَمُ لِلصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَلِيَّهُمَا، فَإِذَا تَوَجَّهَتِ الْيَمِينُ عَلَيْهِمَا، لَمْ يَخْلِفَا، وَلَمْ يَخْلِفِ الْوَلِيُّ، فَإِذَا تَكَلَّفَا خَلَفَا.

وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، فَإِنْ قَلَعَهَا صَحِيحٌ، فَلَهُ الْقَوْدُ بِشَرْطِهِ مَعَ أَخْذِ نِصْفِ الدِّيَةِ. وَإِنْ قَلَعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَ صَحِيحٍ لَا تُمَاطِلُ عَيْنَهُ، أَوْ قَلَعَ الْمُمَاطِلَةَ خَطَأً، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفُ الدِّيَةِ. وَإِنْ قَلَعَ^(٩) الْعَيْنَ الْمُمَاطِلَةَ لِعَيْنِهِ^(١٠) الصَّحِيحَةِ عَمْدًا، فَلَا قِصَاصَ، وَعَلَيْهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ. وَإِنْ قَلَعَ عَيْنَيَّ صَحِيحٍ

(١) فِي م: «يُرد».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «اتِّهَاء».

(٣) فِي م: «مِنْهُ».

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «فَبَدَرْتَا». وَفِي د، ز: «فَفَسَدْتَا».

وَبَدَرْتَا: سَقَطَتَا.

(٦) فِي س، م: «وَعَمِشْنَا».

(٧) فِي ز: «الْمَجْنَى».

(٨ - ٨) فِي م: «عَيْنِهِ».

عَمْدًا، تُخَيَّرُ بَيْنَ قَلْعِ عَيْنِهِ وَلَا شَيْءٍ لَهُ غَيْرَهَا، وَيَبْنِي الدِّيَّةَ .

وفى يَدٍ أَقْطَعَ أَوْ رِجْلِهِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، كَبَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، فَلَوْ قَطَعَ يَدٌ صَحِيحٌ، قُطِعَتْ يَدُهُ .

وفى الْأَشْفَارِ^(١) الْأَرْبَعَةُ؛ وَهِيَ الْأَجْفَانُ، وَلَوْ مِنْ أَعْمَى، الدِّيَّةُ، وَفَى كُلُّ^(٢) وَاحِدٍ مِنْهَا رُبْعُهَا، ^(٣) «فَإِنْ قَلَعَ» الْعَيْنَيْنِ بِأَجْفَانِيهَا، وَجَبَتْ دِيَّتَانِ . وَفَى أَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ - وَهِيَ الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى الْأَجْفَانِ - الدِّيَّةُ، وَفَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا رُبْعُهَا^(٤) . فَإِنْ قَطَعَ الْأَجْفَانِ بِأَهْدَابِيهَا، لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّةٍ . وَفَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الثَّلَاثَةِ الْأُخْرَى الدِّيَّةُ؛ وَهِيَ شَعْرُ الرَّأْسِ، وَاللَّحْيَةِ، وَالْحَاجِجَيْنِ؛ كَثِيفَةً كَانَتْ أَوْ خَفِيفَةً، جَمِيلَةً أَوْ قَبِيحَةً، مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، بَحِثُ لَا تَعْوُدُ . وَلَا قِصَاصٌ فِي هَذِهِ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ؛ لَعَدَمِ إِمْكَانِ الْمُسَاوَاةِ . وَفَى كُلُّ حَاجِبٍ نِصْفُهَا، وَفَى بَعْضُ ذَلِكَ بِقِشْطِهِ مِنَ الدِّيَّةِ، يُقَدَّرُ بِالمِسَاحَةِ، وَإِنْ عَادَ الشَّعْرُ قَبْلَ اخْتِذِ الدِّيَّةِ، سَقَطَتْ، وَبَعْدَهُ تَرُدُّ . وَإِنْ بَقِيَ مِنْ شَعْرِ اللَّحْيَةِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الشُّعُورِ مَا لَا جَمَالَ فِيهِ، فَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ . وَفَى الشَّارِبِ حُكُومَةٌ .

وفى الْأَذْنَيْنِ، وَلَوْ مِنْ أَصَمٍّ، الدِّيَّةُ، وَفَى إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا . وَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ الْأُذُنِ، وَجَبَ بِالحِسَابِ مِنْ دِيَّتِهَا؛ يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ . وَكَذَا قَطْعُ

(١) فى د، ز: «الأشعار» .

(٢) سقط من: ز .

(٣ - ٣) سقط من: ز، س .

(٤) فى م: «قطع» .

بعض المارين، والحلمة، واللسان، والشفة، والحشفة، والأثمة، والسنن،
وشق الحشفة طولاً. فإن جنى على أذنه فاستحشفت - أى شلت - ففيها
حكومة، فإن قطعها قاطع بعد استحشافها، ففيها ديته.

وفى السمع إذا ذهب منهما الدية، وإن ذهب من إحداهما، فيصفها.
وإن قطع أذنيه، فذهب سمعه، فديتان.

فإن اختلفا فى ذهاب سمعه، فإنه يُعْتَقَلُ ويُصَاح به، ويُنْظَرُ اضْطِرَّاه،
ويُتَأَمَّلُ عند صَوْتِ الرُّعْدِ والأصْوَاتِ الْمُزْجِجَةِ، فإن ظَهَرَ منه انزعاج أو
اليفات، أو ما يدلُّ على السمع، فقول الجاني مع يمينه، وإن لم يوجد
شيء من ذلك، "فقول المجنى عليه" مع يمينه. وإن ادعى نقصان سمع
إحداهما، فاخياره بأن تُسَدَّ^(١) العليَّة، وتُطْلَقَ الصَّحِيحَةُ، ويصيح رجل
من مَوْضِعٍ يَسْمَعُهُ، ويُعْمَلُ كما تَقَدَّمَ فى نَقْصِ البَصَرِ فى إحدَى العَيْنَيْنِ،
ويؤخذ من الدية بقدر نقصه. [٢٨١ ظ] وإن تعدى نقصان السمع فيهما،
خلف ووجب فيه حكومة.

وفى مارين الأنف - وهو ما لأن منه - ولو من أخشم، الدية، وإن
قطع المارين شيئاً من القصبية، فدية واحدة. وفى كل واحد من المنخرنين
والحاجز بينهما ثلث الدية، وفى قطع أحدهما مع نصف الحاجز نصفها،
ومع كله ثلثاها.

وفى الشم الدية، وفى ذهابه من أحد المنخرنين نصفها، وفى بعضه

(١ - ١) فى د، ز، س، م: «ف قوله».

(٢) فى ز، م: «تشد».

حُكُومَةٌ . وَإِنْ نَقَصَ مِنْ أَحَدِهِمَا ، قُدِّرَ بِمَا يُقَدَّرُ بِهِ نَقْصُ السَّمْعِ مِنْ إِحْدَى الْأُذُنَيْنِ . وَإِنْ قَطَعَ أَنْفُهُ ، فَذَهَبَ شَمُّهُ ، فِدْيَتَانِ .

وَإِنْ ادَّعَى ذَهَابَ شَمِّهِ ، اخْتَبِرَ بِالرَّوَائِحِ الطَّيِّبَةِ وَالْمُتْنِنَةِ ؛ فَإِنْ هَشَّ لِلطَّيِّبِ ، وَتَنَكَّرَ مِنَ الْمُتْنِنِ ، فَقَوْلُ الْجَانِيِ مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِلَّا فَقَوْلُ الْمَجْنِيِّ ^(١) عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ ادَّعَى نَقْصَ شَمِّهِ ، فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ، وَيَجِبُ مَا تُخْرِجُهُ الْحُكُومَةُ .

وَإِنْ قَطَعَ مَعَ الْأَنْفِ اللَّحْمَ الَّذِي تَحْتَهُ ، فَفِي اللَّحْمِ حُكُومَةٌ ، كَقَطْعِ الذَّكَرِ وَاللَّحْمِ الَّذِي تَحْتَهُ . وَإِنْ ضَرَبَ أَنْفَهُ ، فَأَسْلَلَهُ ، أَوْ عَوَّجَهُ ، أَوْ غَيَّرَ لَوْنَهُ ، فَحُكُومَةٌ ، وَفِي قَطْعِهِ ^(٢) بَعْدَ ذَلِكَ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ . فَإِنْ قَطَعَهُ ^(٣) إِلَّا جِلْدَةً بَقِيَ مُعَلَّقًا بِهَا ، فَلَمْ يَلْتَحِمْ ، وَاخْتِيجَ إِلَى قَطْعِهِ ، فَفِيهِ دِيَّتُهُ ، وَإِنْ رَدَّهْ فَالْتَحِمَ ، أَوْ أَبَانَهُ فَرَدَّهْ فَالْتَحِمَ ، فَحُكُومَةٌ .

وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي كُلِّ ^(٤) وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُهَا . فَإِنْ ضَرَبَهُمَا فَأَسْلَلَهُمَا ، أَوْ تَقَلَّصَتَا فَلَمْ تَنْطَبِقَا عَلَى الْأَسْنَانِ ، أَوْ اسْتَرْخَتَا فَصَارَتَا لَا تَنْفَصِلَانِ عَنِ الْأَسْنَانِ ، فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ ، وَإِنْ تَقَلَّصَتَا بَعْضَ التَّقَلُّصِ ، فَحُكُومَةٌ . وَحَدُّ الشَّفَةِ السُّفْلَى مِنْ أَسْفَلِ مَا تَجَافَى عَنِ الْأَسْنَانِ وَاللُّثَّةِ مِمَّا ارْتَفَعَ عَنْ ^(٤) جِلْدَةِ الذَّقَنِ ، وَحَدُّ الْعُلْيَا مِنْ فَوْقِ مَا تَجَافَى عَنِ الْأَسْنَانِ وَاللُّثَّةِ إِلَى اتِّصَالِهِ بِالْمُنْحَرَيْنِ

(١) فِي م : « مَجْنَى » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٤) فِي م : « مِنْ » .

والحاجز، وخذهما طولاً طولَ القَمِ إلى حاشِيَةِ الشَّدَقَيْنِ .

وفى اللِّسَانِ النَّاطِقِ الدِّيَّةُ ، وفى الكلامِ الدِّيَّةُ .

وفى الذُّوقِ إذا ذَهَبَ ولو مِن لِّسَانٍ أُخْرَسَ ، الدِّيَّةُ . والمذاقُ خَمْسٌ ^(١) ؛
الحَلَاوَةُ ، والمَرَارَةُ ، والحُمُوضَةُ ، والغُذُوبَةُ ، والمُلُوحَةُ ، فإذا ذَهَبَ واحدٌ منها
فلم يُدْرِكْهُ ، وأدْرَكَ الباقي ، فخُمُسُ الدِّيَّةِ ، وإن ذَهَبَ اثْنَانِ فخُمُسَانِ ،
وفى ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ ، وفى أَرْبَعَةٍ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ ، وإن لم يُدْرِكْ
بواحدةٍ ، ونَقَصَ الباقي ، فخُمُسُ الدِّيَّةِ ، وحُكُومَةُ لِنَقْصِ الباقي .

وإن جَنَى على لِسَانٍ نَاطِقٍ ، فَأَذْهَبَ كَلَامَهُ وَذَوَقَهُ ، فِدَيْتَانِ ، وإن قَطَعَهُ
فَذَهَبَتَا مَعًا ، فِدِيَّةٌ واحدةٌ . وإن ذَهَبَ بعضُ الكلامِ ، وَجَبَ من الدِّيَّةِ بِقَدْرِ
مَا ذَهَبَ ، يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِحُرُوفِ الْمُعْجَمِ ، وهى ثمانيةٌ وعشرونَ حرفاً ، ففى
الحَرْفِ الواحدِ رُبْعُ شُبُعِ الدِّيَّةِ ، وفى الحَرْفَيْنِ نِصْفُ شُبُعِهَا ، وكذا حِسَابُ
ما زادَ . ولا فَرْقَ بَيْنَ ما خَفَّ على اللِّسَانِ مِنَ الحُرُوفِ أو ثَقُلَ ، ولا بَيْنَ
الشُّفُوفِيَّةِ والحَلَقِيَّةِ واللِّسَانِيَّةِ . وإن جَنَى على شَفَتَيْهِ فَذَهَبَ بعضُ
الحُرُوفِ ^(٢) ، وَجَبَ فيه بِقَدْرِهِ ، وكذلكَ إن ذَهَبَ بعضُ حُرُوفِ الحَلَقِ
بِجِنَايَةٍ . وإن ذَهَبَ حَرْفٌ ، فَعَجَزَ عن كَلِمَةٍ ، كَجَعَلَهُ أَحْمَدُ أَمْدً ، لم
يَجِبْ غَيْرُ أَرْضِ الحَرْفِ . وإن ذَهَبَ حَرْفٌ فَأَبْدَلَ مَكَانَهُ حَرْفًا آخَرَ ؛ مِثْلَ أَنْ
كَانَ يَقُولُ : دِرْهَمٌ . فَصَارَ يَقُولُ : دِلْهَمٌ . أو : دِغْهَمٌ . أو : دِيْهَمٌ ^(٣) . فعليه

(١) فى م : « الخمس » .

(٢) فى م : « الحرف » .

(٣) فى م : « دنهم » .

صَمَانُ الحَرْفِ الذَّاهِبِ، فَإِنْ^(١) جَنَى عَلَيْهِ فَذَهَبَ الْبَدَلُ، وَجَبَتْ دِيَّتُهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ. وَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ، لَكِنْ حَصَلَتْ فِيهِ عَجَلَةٌ أَوْ تَمْتَمَةٌ أَوْ فَاغَاةٌ، فَعَلِيهِ مُحْكُمَةٌ. فَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ جَانِ آخَرَ فَأَذْهَبَ كَلَامُهُ، فِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، فَإِنْ أَذْهَبَ الْأَوَّلُ بَعْضَ الْحُرُوفِ، وَأَذْهَبَ الثَّانِي بَقِيَّةَ الْكَلَامِ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [٢٨٢و] بِقِسْطِهِ، وَإِنْ كَانَ أُلْتِغَ مِنْ غَيْرِ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ، فَذَهَبَ لِنَسَانٍ بِكَلَامِهِ كُلِّهِ؛ فَإِنْ كَانَ مَأْيُوسًا مِنْ زَوَالِ لُغَتِهِ، فِيهِ بِقِسْطِهِ مَا ذَهَبَ مِنَ الْحُرُوفِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْيُوسٍ مِنْ زَوَالِهَا، كَالصَّغِيرِ، فِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَكَذَلِكَ الْكَبِيرُ إِذَا أُمْكَنَ زَوَالُ لُغَتِهِ بِالتَّعْلِيمِ.

وَإِنْ قَطَعَ بَعْضَ اللِّسَانِ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ، فَإِنْ اسْتَوَى، مِثْلَ أَنْ قَطَعَ رُبْعَ لِسَانِهِ، فَذَهَبَ رُبْعُ كَلَامِهِ، فَرُبْعُ الدِّيَّةِ. فَإِنْ ذَهَبَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ، كَأَنْ قَطَعَ رُبْعَ لِسَانِهِ، فَذَهَبَ نِصْفُ كَلَامِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَجَبَ بِقَدْرِ الْأَكْثَرِ؛ وَهُوَ نِصْفُ الدِّيَّةِ فِي الْحَالَيْنِ. وَإِنْ قَطَعَ رُبْعَ اللِّسَانِ، فَذَهَبَ نِصْفُ الْكَلَامِ، ثُمَّ قَطَعَ آخَرَ بَقِيَّتِهِ، فَذَهَبَ بَقِيَّةُ الْكَلَامِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَعَلَى الثَّانِي نِصْفُهَا، وَحُكْمُ لِرُبْعِ اللِّسَانِ. وَلَوْ قَطَعَ نِصْفَهُ، فَذَهَبَ رُبْعُ الْكَلَامِ، ثُمَّ قَطَعَ^(٢) آخَرَ^(٣) بَقِيَّتِهِ^(٤)، فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَعَلَى الثَّانِي ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا، وَإِنْ عَادَ كَلَامُهُ أَوْ ذَوَّقَهُ أَوْ لِسَانَهُ، سَقَطَتِ الدِّيَّةُ، وَإِنْ كَانَ قَبَضَهَا رَدَّهَا. وَإِنْ قَطَعَ نِصْفَهُ،

(١) فِي م: «لَا إِنْ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: د، س، م.

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «فَزَالَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ».

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

فَذَهَبَ كُلُّ كَلَامِهِ ، ثُمَّ قَطَعَ آخِرَ بَقِيَّتِهِ ، فَعَادَ كَلَامُهُ ، لَمْ يَجِبْ رَدُّ الدِّيَةِ ، وَإِنْ قَطَعَهُ فَذَهَبَ كَلَامُهُ ، ثُمَّ عَادَ اللِّسَانُ دُونَ الْكَلَامِ ، لَمْ يَزِدَّ الدِّيَةَ ، وَإِنْ اقْتَصَصَ مَنْ قُطِعَ بَعْضُ لِسَانِهِ ، فَذَهَبَ مِنْ كَلَامِ الْجَانِي مِثْلُ مَا ذَهَبَ مِنْ كَلَامِ الْمُجَنَّبِ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرُ ، فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الزَّائِدِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سِرَايَةِ الْقَوْدِ ، وَسِرَايَةُ الْقَوْدِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ . وَإِنْ ذَهَبَ أَقْلُ ، فَلِلْمُقْتَصَصِ دِيَّةٌ مَا بَقِيَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ بِذَلِكَ . وَإِذَا قُطِعَ لِسَانُ صَغِيرٍ لَمْ يَتَّكَلَمْ لَطُفُولِيَّتِهِ ، فَفِيهِ الدِّيَةُ ، وَإِنْ بَلَغَ حَدًّا يَتَّكَلَّمُ مِثْلَهُ ، فَلَمْ يَتَّكَلَمْ ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ ، كِلِسَانِ الْأَخْرَسِ ، وَإِنْ كَبِرَ فَتَطَّقَ بِيَعُضِ الْحُرُوفِ ، وَجَبَ فِيهِ بِقَدْرِ مَا ذَهَبَ مِنَ الْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَانَ نَاطِقًا . وَإِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَ إِلَى حَدٍّ يَتَّحَرِّكُ بِالْبُكَاءِ ^(١) وَغَيْرِهِ ، فَلَمْ يَتَّحَرِّكْ ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلُغْ إِلَى حَدٍّ يَتَّحَرِّكْ ، فَفِيهِ الدِّيَةُ .

وَفِي كُلِّ سِنَّ مِمَّنْ قَدْ أَثَغَرَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ . وَالْأَضْرَاسُ وَالْأَنْيَابُ كَالْأَسْنَانِ إِذَا قُلِعَتْ بَسِيخِهَا - وَهُوَ مَا بَطَّنَ مِنْهَا فِي اللَّحْمِ - أَوْ قَلَع ^(٢) الظَّاهِرَ فَقَطْ ، سَوَاءٌ قُلِعَتْ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفْعَاتٍ . وَإِنْ قُلِعَ مِنْهَا السِّنُّ فَقَطْ ، وَلَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي جَنَى عَلَى ظَهْرِهَا ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ .

وَلَا يَجِبُ بَقْلُ سِنَّ ^(٣) الصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يُثَغِرْ فِي الْحَالِ شَيْءٌ ، لَكِنْ يُنْتَظَرُ عَوْدُهَا ، فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يُثَاسُّ مِنْ عَوْدِهَا ، وَجَبَتْ دِيَّتُهَا ، إِلَّا أَنْ

(١) فِي م : «أَوْ» .

(٢) فِي د ، م : «قَطَعَ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «مِنْ» .

يُثَبِّتَ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَإِنْ عَادَتْ قَصِيرَةً، أَوْ مُشَوَّهَةً^(١)، أَوْ أَطْوَلَ مِنْ
أَخَوَاتِهَا، أَوْ صَفْرَاءَ، أَوْ حُمْرَاءَ، أَوْ سَوْدَاءَ، أَوْ خَضْرَاءَ، فَحُكُومَةٌ. وَإِنْ
أَمَكَنَّ تَقْدِيرُ نَقْصِهَا عَنْ^(٢) نَظِيرَتِهَا، أَوْ كَانَ فِيهَا ثُلْمَةٌ أَمَكَنَّ تَقْدِيرُهَا،
فَفِيهَا بَقْدَرٍ مَا نَقَصَ، وَإِنْ نَبَتْ مَائِلَةً عَنْ صَفِّ الْأَسْنَانِ بِحَيْثُ لَا يُنْتَفَعُ
بِهَا، فَفِيهَا دِيئُهَا، وَإِنْ كَانَ يُنْتَفَعُ بِهَا، فَحُكُومَةٌ. وَإِنْ جَعَلَ مَكَانَ السِّنِّ
سِنًّا أُخْرَى، أَوْ سِنَّ حَيَوَانٍ، أَوْ عَظْمًا^(٣)، فَتَبَتْ، وَجَبَتْ^(٤) دِيئُهَا، وَإِنْ
قُلِعَتْ هَذِهِ الثَّالِثَةُ^(٥) فَحُكُومَةٌ. وَإِنْ قَلَعَ سِنَّهُ، أَوْ قَطَعَ^(٦) طَرَفَهُ وَنَحْوَهُمَا،
فَرَدَّهُ، فَالْتَحَمَ، فَلَهُ أَرْضُ نَقْصِهِ، ثُمَّ إِنْ أَبَاتَهُ أَجْنَبِيٌّ، وَجَبَتْ دِيئُهُ. وَإِنْ
عَادَتْ سِنَّ مَنْ قَدْ أَثَغَرَ وَلَوْ بَعْدَ الْإِيَّاسِ مِنْ عَوْدِهَا، رَدَّ دِيئَهَا إِنْ كَانَ
أَخَذَهَا، وَإِنْ كَسَرَ بَعْضَ ظَاهِرِ السِّنِّ، فَفِيهِ مِنْ دِيَّةِ السِّنِّ بِقَدْرِهِ،
كَالْضَّغَفِ، وَإِنْ جَاءَ آخَرُ فَكَسَرَ الْبَاقِيَ مِنْهَا، فَعَلِيهِ بَقِيَّةُ الْأَرْضِ. وَإِنْ
اخْتَلَفَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فِي قَدْرِ مَا أَتْلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَإِنْ
انْكَشَفَتِ اللَّثَةُ عَنْ بَعْضِ السِّنِّ، فَالْدِّيَّةُ فِي قَدْرِ الظَّاهِرِ عَادَةً دُونَ مَا
انْكَشَفَ^(٧) عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الظَّاهِرِ، اغْتَبِرَ ذَلِكَ
بِأَخَوَاتِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ تُعْتَبَرُ بِهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ أَهْلُ

(١) فِي م: «شوهاء».

(٢) فِي م: «من».

(٣) فِي م: «عظمها».

(٤) فِي م: «وجب».

(٥) فِي د، ز: «الثانية». وَفِي م: «الثلاثة».

(٦) فِي م: «قلع».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «انكشفت».

الحَيِّزَةُ ، فَقَوْلُ الْجَانِي .

وإن قَلَعَ [٢٨٢ظ] سِنًّا مُضْطَرِبَةً ؛ لِكَبِيرٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، وَكَانَتْ مَنَافِعُهَا بَاقِيَةً ؛ مِنْ الْمَضْغِ ، وَحِفْظِ الطَّعَامِ ، وَالرَّيْقِ ، وَجَبَتْ دِيَّتُهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ ذَهَبَ بَعْضُ^(١) مَنَافِعِهَا وَبَقِيَ بَعْضُهَا ، وَإِنْ ذَهَبَتْ مَنَافِعُهَا كُلُّهَا ، فَهِيَ كَالْيَدِ الشَّلَّالَةِ . وَإِنْ قَلَعَ سِنًّا فِيهَا دَاءً^(٢) ، أَوْ أَكَلَتْ ، وَلَمْ يَذْهَبْ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهَا ، فَفِيهَا دِيَّةٌ سِنَّ صَحِيحَةٍ ، وَإِنْ سَقَطَ مِنْ أَجْزَائِهَا شَيْءٌ ، سَقَطَ مِنْ دِيَّتِهَا بِقَدْرِ الذَّاهِبِ مِنْهَا ، وَوَجِبَ الْبَاقِي ، وَإِنْ كَانَتْ ثَنِيَّتُهُ قَصِيرَةً ، نَقَصَ مِنْ دِيَّتِهَا بِقَدْرِ نَقْصِهَا ، كَمَا لَوْ نَقَصْتَ بَكْشَرَهَا . وَإِنْ جَنَى عَلَى سِنِّهِ ، فَبَقِيَ فِيهَا اضْطِرَابٌ ، فَفِيهَا حُكُومَةٌ .

وَفِي تَسْوِيدِ السِّنِّ وَالظُّفْرِ وَالْأُذُنِ وَالْأَنْفِ بَحِثٌ لَا يُزُولُ عَنْهُ ، دِيَّتُهُ ، فَإِنْ ذَهَبَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِجِنَايَةٍ ، فَفِيهَا حُكُومَةٌ . وَإِنْ احْمَرَّتِ السِّنُّ ، أَوْ اصْفَرَّتْ ، أَوْ اخْضَرَّتْ ، أَوْ كَلَّتْ ، أَوْ تَحَرَّكَتْ ، فَحُكُومَةٌ ، فَإِنْ قَلَعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ قَالِغٌ ، فَحُكُومَةٌ . وَلَوْ نَبَتَتْ مِنْ صَغِيرِ سَوْدَاءَ ، ثُمَّ تُغَيَّرَ ، ثُمَّ عَادَتْ سَوْدَاءَ ، فِدِيَّتُهَا .

وَفِي اللَّحْيَيْنِ الدِّيَّةُ - وَهُمَا الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ فِيهِمَا الْأَسْنَانُ الشُّفْلَى - وَفِي أَحَدِهِمَا^(٣) نِصْفُهَا ، فَإِنْ قَلَعَهَا بِمَا عَلَيْهِمَا^(٤) مِنَ الْأَسْنَانِ ، وَجَبَتْ

(١) سقط من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « دَوَاءٌ » .

(٣) فِي م : « لِأَحَدَاهُمَا » .

(٤) - ٤ : فِي د ، ز ، س ، م : « قَلَعَهَا بِمَا عَلَيْهَا » .

دِيْتُهُمَا^(١) وَدِيَّةُ الْأَسْنَانِ .

وفى اليَدَيْنِ الدِّيَّةُ ، وفى إِيْخْدَاهُمَا نِصْفُهَا ، وَسَوَاءٌ قَطَعْتُهُمَا^(٢) مِنْ الْكُوعِ ، أَوْ الْمَنْكَبِ ، أَوْ مِمَّا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ قَطَعْتُهُمَا مِنَ الْكُوعِ ، ثُمَّ قَطَعْتُهُمَا مِنَ الْمِرْفَقِ ، أَوْ مِمَّا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ، فَفِي الْمَقْطُوعِ ثَانِيَا حُكُومَةٌ . وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِمَا فَأَشْلُغَهُمَا ، أَوْ^(٣) أَذْهَبَ نَفْعَهُمَا ، أَوْ أَشْلَّ رِجْلَهُ ، أَوْ ذَكَرَهُ ، أَوْ أَنْثَيْتَهُ ، أَوْ إِسْكَنْتَهُمَا . وَكَذَا سَائِرُ الْأَعْضَاءِ ، فَفِيهِ دِيَّتُهُ^(٤) كَامِلَةٌ^(٥) ، إِلَّا الْأُذُنَ وَالْأَنْفَ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَإِنْ جَنَى عَلَى يَدِهِ^(٦) فَعَوَّجَهَا ، أَوْ نَقَصَ قُوَّتَهَا ، أَوْ شَانَهَا ، فَحُكُومَةٌ ، وَإِنْ كَسَرَهَا ثُمَّ انْجَبَرَتْ مُسْتَقِيمَةً ، فَحُكُومَةٌ لَشَيْئِهَا إِنْ شَانَهَا ذَلِكَ ، وَإِنْ عَادَتْ مُعَوَّجَةً^(٧) ، فَالْحُكُومَةُ أَكْثَرُ . وَإِنْ قَالَ الْجَانِي : أَنَا أَكْسِرُهَا ثُمَّ أَجْبِرُهَا مُسْتَقِيمَةً . لَمْ يُمَكِّنْ ، فَإِنْ كَسَرَهَا تَعَدِّيًا ، ثُمَّ جَبَرَهَا فَاسْتَقَامَتْ ، لَمْ يَسْقُطْ مَا وَجِبَ مِنَ الْحُكُومَةِ فِي اغْوِجَاجِهَا ، وَفِي الْكَسْرِ الثَّانِي حُكُومَةٌ أُخْرَى . وَتَجِبُ دِيَّةُ الْيَدِ فِي يَدِ الْمُزْتَعِشِ ، وَقَدَمِ الْأَعْرَجِ ، وَيَدِ الْأَعْصَمِ^(٨) - وَهُوَ

(١) فى د ، ز ، م : « ديتها » .

(٢) فى الأصل : « قطعها » .

(٣) فى م : « و » .

(٤) فى ز ، س : « دية » .

(٥) سقط من : م .

(٦) فى ز ، م : « يد » .

(٧) فى م : « موجعة » .

(٨) فى ز : « الأعشم » .

اغْرِجَا فِي الرُّشْع - فَإِنْ كَانَ لَهُ كَفَّانٌ فِي ذِرَاعٍ، أَوْ يَدَانِ فِي عَضُدٍ،
وَإِخْدَاهُمَا بِاطِشَّةٍ دُونَ الْأُخْرَى، أَوْ أَكْثَرُ بَطْشًا، أَوْ فِي سَمِّ الذِّرَاعِ،
وَالْأُخْرَى مُنْخَرِفَةً عَنْهُ، أَوْ إِخْدَاهُمَا تَامَّةً، وَالْأُخْرَى نَاقِصَةً، فَلِأُولَى هِيَ
الْأُضْلِيَّةُ، وَالْأُخْرَى زَائِدَةٌ، فَفِي الْأُضْلِيَّةِ دِيَّتُهَا، وَالْقِصَاصُ بِقَطْعِهَا عَمْدًا،
وَفِي الزَّائِدَةِ حُكُومَةٌ، سَوَاءٌ قَطَعَهَا مُفْرَدَةً^(١) أَوْ مَعَ الْأُضْلِيَّةِ. وَإِنْ اسْتَوَتْ مِنْ
كُلِّ الْوُجُوهِ؛ فَإِنْ كَانَتَا غَيْرَ بِاطِشَتَيْنِ، فَفِيهِمَا حُكُومَةٌ، وَإِنْ كَانَتَا
بِاطِشَتَيْنِ، فَفِيهِمَا جَمِيعًا دِيَّةٌ يَدٌ وَاحِدَةٌ، وَحُكُومَةٌ لِلزَّائِدَةِ. وَإِنْ قَطَعَ
إِخْدَاهُمَا، فَلَا قَوْدَ، وَفِيهَا نِصْفُ مَا فِيهِمَا إِذَا قُطِعَتَا، أَيْ نِصْفُ يَدٍ
وَحُكُومَةٌ. وَإِنْ قَطَعَ إِصْبَعًا مِنْ إِخْدَاهُمَا، فَنِصْفُ أَرْضِ إِصْبَعٍ وَحُكُومَةٌ.
وَإِنْ قَطَعَ ذُو الْيَدِ الَّتِي لَهَا طَرَفَانِ يَدًا، لَمْ يُقْطَعَا، وَلَا إِخْدَاهُمَا، وَكَذَا
الرَّجُلُ. وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا بِأَصَابِعِهِ، لَمْ يَجِبْ إِلَّا دِيَّةُ الْيَدِ. وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا عَلَيْهِ
بَعْضُ أَصَابِعٍ، دَخَلَ مَا حَادَى الْأَصَابِعَ فِي دِيَّتِهَا، وَعَلَيْهِ أَرْضُ بَاقِي
الْكَفِّ. وَإِنْ قَطَعَ أُمَّلَةً بَظْفَرِهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا دِيَّتُهَا. وَفِي كَفِّ بِلَا
أَصَابِعٍ، وَذِرَاعٍ بِلَا كَفِّ، وَعَضُدٍ بِلَا ذِرَاعٍ، حُكُومَةٌ.

وَفِي الرَّجُلَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي إِخْدَاهُمَا نِصْفُهَا، وَتَفْصِيلُهُمَا كَالْيَدَيْنِ،
وَمَفْصِلُ الْكَفَّيْنِ مِثْلُ مَفْصِلِ الْكَفَّيْنِ. فَإِنْ كَانَ لَهُ قَدَمَانِ عَلَى سَاقٍ،
فَكَالْكَفَّيْنِ عَلَى ذِرَاعٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ كَانَتْ إِخْدَاهُمَا أَطْوَلُ [٢٨٣] مِنْ
الْأُخْرَى، فَقَطَعَ الطُّوْلَى، وَأَمَّا كَنَّهُ الْمَشْيُ عَلَى الْقَصِيرَةِ، فَهِيَ الْأُضْلِيَّةُ، وَإِلَّا
زَائِدَةٌ.

(١) فِي م: «مُفْرَدَةٌ».

وفى الثَّذِيْنِ الدِّيَّةُ ، وفى أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، وفى حَلَمَتَيْهِمَا الدِّيَّةُ ، وفى إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا ، وإن قَطَعَ الثَّذِيْنِ بِحَلَمَتَيْهِمَا ، فِدِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، فإن حَصَلَ مَكَانَ قَطْعِهِمَا^(١) جَائِفَةٌ ، ففِيهَا ثُلُثُ الدِّيَّةِ مَعَ دِيَّتِهِمَا ، وإن جَائِفَتَانِ ، فِدِيَّةٌ وَثُلُثَانِ . وإن جَنَى فَأَذْهَبَ لَبَنَهُمَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشِلَّهُمَا ، فَحُكُومَةٌ . وإن جَنَى عَلَيْهِمَا مِنْ صَغِيرَةٍ ، ثُمَّ وَلَدَتْ فَلَمْ يَنْزِلْ لَهَا لَبَنٌ ، فإن قَالَ أَهْلُ الْخَيْرَةِ : قَطَعْتَهُ الْجِنَايَةَ . فعليه مَا عَلَى مَنْ ذَهَبَ بِاللَّبَنِ بَعْدَ وُجُودِهِ . وإن قَالُوا : قَدْ يَنْقَطِعُ^(٢) مِنْ غَيْرِ الْجِنَايَةِ . لَمْ يَضْمَنْ . وإن نَقَصَ لَبَنُهُمَا ، أَوْ كَانَا نَاهِدَيْنِ فَكَسَرَهُمَا ، أَوْ صَارَ بِهِمَا مَرَضٌ ، فَحُكُومَةٌ .

وفى ثَنَدُوتَي الرَّجُلِ - مَفْرُزُ الثَّذِي - الدِّيَّةُ ، وفى إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا .
وفى الْأَلْيَتَيْنِ الدِّيَّةُ ، وفى إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا - وهما مَا عَلَا وَأَشْرَفَ عَنْ^(٣) الظَّهْرِ وَعَنْ اسْتِوَاءِ الْفَخَذَيْنِ - وإن لَمْ يَصِلْ^(٤) إِلَى الْعَظْمِ الَّذِي تَحْتَهُمَا ، وفى ذَهَابِ بَعْضِهِمَا بِقَدْرِهِ ، فإن جُهِلَ الْمِقْدَارُ ، فَحُكُومَةٌ .
وفى كَسْرِ الصُّلْبِ الدِّيَّةُ ، إِذَا لَمْ يَنْجَبِرْ ، فإن ذَهَبَ بِهِ مَشْيُهُ ، أَوْ يَكَاخُهُ ، فِدِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وإن ذَهَبَا ، فِدِيَّتَانِ ، وإن جُبِرَ فَعَادَتْ إِحْدَى الْمُنْفَعَتَيْنِ ، لَمْ يَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ ، إِلَّا أَنْ تَنْقُصَ الْأُخْرَى أَوْ تَنْقُصَا ، فَحُكُومَةٌ .
وإن ادَّعَى ذَهَابَ جَمَاعِهِ ، فَقَالَ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ : إِنَّ مِثْلَ هَذِهِ

(١) فى ز ، م : « قطعها » .

(٢) فى د ، ز ، س : « يقطع » . وفى م : « انقطع » .

(٣) فى الأصل : « على » .

(٤) فى م : « يحصل » .

الجَنَانَةُ تُذْهِبُ الْجِمَاعَ . فَقَوْلُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ ذَهَبَ مَأْوُهُ ، أَوْ
إِحْتِبَالُهُ دُونَ جِمَاعِهِ ، فَفِيهِ الدِّيَةُ .

وَفِي ذَهَابِ الْأَكْلِ الدِّيَةُ .

وَفِي إِذْهَابِ مَنْفَعَةِ الصُّوْتِ الدِّيَةُ .

وَفِي الْحَدَبِ الدِّيَةُ ، فَإِنْ انْحَنَى قَلِيلًا ، فَحُكُومَةٌ .

وَفِي الصَّعْرِ الدِّيَةُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَجْنِيَ عَلَيْهِ ، فَيَصِيرَ وَجْهُهُ فِي جَانِبٍ وَلَا
يَعُودُ ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى النَّظَرِ أَمَامَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ لِيَّ عُنُقِهِ . وَإِنْ صَارَ الْأَلْفَاتُ ،
أَوْ ائْتِلَاعُ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ شَاقًّا عَلَيْهِ ، فَحُكُومَةٌ .

وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَةُ ، مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، وَشَيْخٍ وَشَابٍّ ، وَإِنْ قَطَعَ
نِصْفَهُ بِالطُّوْلِ ، فَفِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبٌ "بِمَنْفَعَةِ الْجِمَاعِ" . وَفِي
حَشَفَتِهِ الدِّيَةُ . وَفِي ذَكَرِ الْخَصِيِّ وَلَوْ جَامِعَ بِهِ ، وَذَكَرِ الْعَيْنَيْنِ ، وَالذَّكَرِ
دُونَ حَشَفَتِهِ ، حُكُومَةٌ . وَفِي الْأُنْثَيْنِ الدِّيَةُ ، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا ، فَإِنْ
قَطَعَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَيْنِ مَعًا ، أَوْ الذَّكَرَ ثُمَّ الْأُنْثَيْنِ ، فِدْيَتَانِ ، وَإِنْ قَطَعَ
الْأُنْثَيْنِ ، ثُمَّ الذَّكَرَ ، فَفِي الْأُنْثَيْنِ الدِّيَةُ ، وَفِي الذَّكَرِ حُكُومَةٌ . وَإِنْ
رَضَّ أُنْثَيَّتَهُ ، أَوْ أَسْلَهُمَا ^(٢) ، كَمَلَتْ دِيَّتُهُمَا ، وَإِنْ قَطَعَهُمَا فَذَهَبَ نَسْلُهُ ،
فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ .

وَفِي إِسْكَتِي الْمَرْأَةِ - وَهِيَ اللَّحْمُ الْمُحِيطُ بِالْفَرْجِ مِنْ جَانِبَيْهِ إِحَاطَةً

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٢) فِي م : «أَرْسَلَهُمَا» .

الشَّفَتَيْنِ بِالْقَمِ ، وهما شَفْرَاهَا - الدِّيَّةُ ، وفي أَحَدِهِمَا^(١) نِصْفُهَا ، وَسَوَاءٌ كَانَتَا غَلِظَتَيْنِ أَوْ دَقِيقَتَيْنِ^(٢) ، فَصِيرَتَيْنِ أَوْ طَوِيلَتَيْنِ ، مِنْ بَكْرٍ أَوْ تَيْبٍ ، صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ ، مَخْفُوضَةٍ - ^(٣) أَى مَخْتُونَةٍ - أَوْ غَيْرِ مَخْفُوضَةٍ ، وَلَوْ مِنْ رَتْقَاءَ .

وَفِي رَكَبِ الْمَرْأَةِ - وَهُوَ عَانَتُهَا - حُكُومَةٌ ، وَكَذَا عَانَتُهُ ، فَإِنْ أُخِذَ مِنْهُ شَيْءٌ مَعَ فَرْجِهَا أَوْ ذَكَرِهِ ، فَحُكُومَةٌ مَعَ الدِّيَّةِ .

وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي كُلِّ إَصْبَعٍ عَشْرُهَا . وَفِي كُلِّ أُمَّلَةٍ ثُلُثُ الْعَشْرِ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ إِبْهَامٍ ، فَنِصْفُ الْعَشْرِ ، وَفِي الظُّفْرِ خُمُسُ دِيَّةِ الْإِصْبَعِ ، إِذَا قَلَعَهُ وَلَمْ يَغْدُ . وَفِي الْإِصْبَعِ الزَّائِدَةِ حُكُومَةٌ .

وَإِنْ جَنَى عَلَى مَثَانِيهِ ، فَلَمْ يَسْتَمْسِكْ بَوُلِّهِ ، فَفِيهِ الدِّيَّةُ ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ فَلَمْ يَسْتَمْسِكْ غَائِطُهُ ، فَفِيهِ الدِّيَّةُ ، وَإِنْ أَذْهَبَ الْمُنْفَعَتَيْنِ ، فِدْيَتَانِ .

وَفِي ذَهَابِ الْعَقْلِ [٢٨٣ ط] الدِّيَّةُ ، فَإِنْ نَقَصَ نَقْصًا مَعْلُومًا ، مِثْلَ أَنْ صَارَ يُجِنُّ يَوْمًا ، وَيُفِيقُ يَوْمًا ، فَفِيهِ مِنَ الدِّيَّةِ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ ، مِثْلَ أَنْ صَارَ مَذْهُوشًا ، أَوْ يُفَزَعُ مِمَّا لَا يُفَزَعُ مِنْهُ ، وَيَسْتَوْجِشُ إِذَا خَلَا ، فَحُكُومَةٌ . وَإِنْ أَذْهَبَ عَقْلَهُ بِجِنَايَةٍ تُوجِبُ أَرْشًا ، كَالْجِرَاحِ ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْ يَدَيْهِ ، أَوْ رِجْلَيْهِ ، أَوْ غَيْرِهِمَا ، أَوْ ضَرَبَهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَجَبَتِ الدِّيَّةُ ،

(١) فِي س ، م : « أَحَدَاهُمَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، س : « رَقِيقَتَيْنِ » .

(٣) - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

وَأَرْشُ الْجُرْحِ إِنْ كَانَ .

وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ فَأَذْهَبَ سَمْعَهُ ، وَعَقْلَهُ ، وَبَصَرَهُ ، وَكَلَامَهُ ، وَجَبَّ أَرْبَعُ دِيَّاتٍ ، مَعَ أَرْشِ الْجُرْحِ ، فَإِنْ مَاتَ مِنَ الْجِنَايَةِ ، لَمْ يَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْجَانِي زَوَالَ عَقْلِهِ ، وَنَسَبَهُ إِلَى التَّجَانُّنِ ^(١) ، رَاقَبْنَاهُ فِي خَلَوَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَنْضَبِطْ أَحْوَالُهُ ، وَجَبَّتِ الدِّيَّةُ ، وَلَا يُحْلَفُ .

وَفِي تَسْوِيدِ الْوَجْهِ إِذَا لَمْ يَزُلِ الدِّيَّةُ ، فَإِنْ حَمَّرَهُ أَوْ صَفَّرَهُ ، فَحُكُومَةٌ .

فصل : وَفِي الْعُضْرِ الْأَسْلُ - وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَتْ مَنَفَعَتُهُ - مِنَ الْيَدِ ، وَالرَّجْلِ ، وَالذَّكْرِ ، وَالثَّدْيِ ، وَلِسَانِ الْأُخْرَسِ ، وَالْعَيْنِ الْقَائِمَةِ فِي مَوْضِعِهَا ؛ صُورَتُهَا كَصُورَةِ الصَّحِيحَةِ غَيْرَ أَنَّهُ ذَهَبَ بَصَرُهَا ، وَشَحْمَةُ الْأُذُنِ ، وَذَكَرُ الْخَصِيِّ ، وَالْعَيْنِ ، وَالسِّنُّ السُّودَاءُ الَّتِي ذَهَبَتْ مَنَفَعَتُهَا ، بَحِثُ لَا ^(٢) يَعْضُ بِهَا شَيْئًا ، وَالثَّدْيِ دُونَ حَلَمَتِهِ ، وَالذَّكْرِ دُونَ حَشَفَتِهِ ، وَقَصَبَةِ الْأَنْفِ دُونَ مَارِيهِ ، وَالْيَدِ وَالْإِصْبَعِ الرَّائِدَتَيْنِ ^(٣) ، حُكُومَةٌ . وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ .

وَلَا تَجِبُ دِيَّةُ جُرْحٍ حَتَّى يَنْدَمِلَ ، وَلَا دِيَّةُ سِنَّ وَظْفَرٍ وَمَنَفَعَةٍ حَتَّى يُنْأَسَ مِنْ عَوْدِهَا ، فَإِنْ مَاتَ فِي الْمُدَّةِ ، فَلَوْلِيَتُهُ دِيَّةُ سِنَّ وَظْفَرٍ ، وَلَهُ الْقَوْدُ فِي غَيْرِهِمَا . وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ . وَلَوْ التَّحَمَّتِ الْجَائِفَةُ أَوْ الْمَوْضِحَةُ وَمَا فَوْقَهَا عَلَى غَيْرِ شَيْئٍ ، لَمْ يَسْقُطْ مُوجِبُهَا .

(١) فِي م : « التَّجَانُّنِ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « يُمْكِنُهُ أَنْ » .

(٣) فِي م : « الرَّائِدَتَيْنِ » .

بَابُ الشَّجَاجِ وَكَسْرِ الْعِظَامِ

الشَّجَّةُ: اسْمُ الْجُرْحِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ خَاصَّةً، وَهِيَ عَشْرٌ؛ خَمْسٌ لَا مُقَدَّرَ فِيهَا؛ أَوَّلُهَا الْحَارِصَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَشُقُّ الْجِلْدَ قَلِيلًا، أَى تَقْشِرُهُ شَيْئًا يَسِيرًا وَلَا تُذْمِيهِ، ثُمَّ الْبَازِلَةُ، وَتُسَمَّى الدَّامِيَّةَ، وَالدَّامِعَةَ، وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ، ثُمَّ الْبَاضِغَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَبْضِغُ اللَّحْمَ بَعْدَ الْجِلْدِ، ثُمَّ الْمُتَلَاخِمَةُ، وَهِيَ الَّتِي ^(١) أَخَذَتْ فِي اللَّحْمِ، ^(٢) أَى دَخَلَتْ فِيهِ دُخُولًا كَثِيرًا فَوْقَ الْبَاضِغَةِ وَدُونَ السَّمْحَاقِ ^(٣)، ثُمَّ السَّمْحَاقُ، وَهِيَ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ قَشْرَةٌ رَقِيقَةٌ - تُسَمَّى تِلْكَ الْقَشْرَةُ سِمْحَاقًا، وَتُسَمَّى الْجِرَاحُ الْوَاصِلَةُ إِلَيْهَا سِمْحَاقًا - فَهَذِهِ الْخَمْسُ فِيهَا مُحْكَمَةٌ.

وْخَمْسٌ فِيهَا مُقَدَّرٌ؛ أَوَّلُهَا الْمُوضِحَةُ، وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ، أَى تُبْرِزُهُ وَلَوْ بِقَدْرِ رَأْسِ إِبْرَةٍ، وَمُوضِحَةُ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ سَوَاءً، وَفِيهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ حُرٍّ مُسْلِمٍ وَلَوْ أَنْتَى خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَا يُعْتَبَرُ إِضَاحُهَا لِلنَّاطِرِ، فَلَوْ أَوْضَحَهُ بِرَأْسِ مِسْلَةٍ أَوْ إِبْرَةٍ، وَعُرِفَ وَصُولُهَا إِلَى الْعَظْمِ، كَانَتْ مُوضِحَةً، فَإِنْ عَمَّتِ الرَّأْسَ أَوْ لَمْ تَعْمَهُ، وَنَزَلَتْ إِلَى الْوَجْهِ، فَمُوضِحَتَانِ، وَإِنْ أَوْضَحَهُ مُوضِحَتَيْنِ ^(٤) بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، فَعَلَيْهِ أَرْشُ مُوضِحَتَيْنِ ^(٥)، فَإِنْ خَرَقَ

(١) فِي م: «مَا».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: ز.

الجاني ما بينهما، أو ذهب بالسراية، صَارًا مُوضِحَةً واحدة. ومثله لو قَطَعَ ثلاث أصابع امرأة، فعليه ثلاثون من الإبل، فإن قَطَعَ الرَّابِعَةَ قَبْلَ الْبُرْءِ، عَادَ إِلَى عِشْرِينَ. فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَاطِعِهَا^(١)، فَقَوْلُ مَجْنِيٍّ عَلَيْهَا. وَإِنْ انْدَمَلَتْ^(٢) الْمُوضِحَتَانِ، ثُمَّ أزال^(٣) الْحَاجِزَ بَيْنَهُمَا، فعليه أَرْشُ ثَلَاثِ مُوَاضِحٍ، وَإِنْ انْدَمَلَتْ^(٤) إِحْدَاهُمَا، ثُمَّ زالَ الْحَاجِزُ بِفِعْلِهِ أَوْ بِسِرَايَةٍ^(٥) الْأُخْرَى، فمُوضِحَتَانِ. وَإِنْ خَرَقَهُ أَجْنَبِيٌّ، فعلى الْأَوَّلِ أَرْشُ مُوَضِحَتَيْنِ، وَعَلَى الثَّانِي أَرْشُ مُوضِحَةٍ؛ لِأَنَّ فِعْلَ أَحَدِهِمَا لَا يُتَّبَعِي عَلَى فِعْلِ الْآخَرِ. وَإِنْ أزالَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ، فعلى الْأَوَّلِ أَرْشُ مُوَضِحَتَيْنِ.

فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَنْ خَرَقَهُ، فَقَالَ الْجَانِي: أَنَا سَقَقْتُ مَا بَيْنَهُمَا. وَقَالَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ: [٢٨٤] بَلْ أَنَا. أَوْ: أزالَهَا آخَرُ سِوَاكَ. فَقَوْلُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ. وَإِنْ خَرَقَ الْجَانِي مَا بَيْنَهُمَا فِي الْبَاطِنِ؛ بِأَنْ قَطَعَ اللَّحْمَ الَّذِي بَيْنَهُمَا، وَتَرَكَ الْجِلْدَ الَّذِي فَوْقَهُمَا^(٦)، صَارًا وَاحِدَةً، وَإِنْ خَرَقَهُ فِي الظَّاهِرِ فَقَطْ، فِئْتَانِ، كَمَا لو جَرَحَهُ جِرَاحًا وَاحِدَةً وَأَوْضَحَهُ فِي طَرَفَيْهَا^(٧).

وَإِنْ شَجَّ جَمِيعَ رَأْسِهِ سِمْحَاقًا إِلَّا مُوضِعًا مِنْهُ أَوْضَحَهُ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْشِ مُوضِحَةٍ، كَمَا لو أَوْضَحَهُ كُلَّهُ. وَإِنْ شَجَّهُ شَجَّةً، بَعْضُهَا هَاشِمَةٌ

(١) فِي د، ز، س، م: «قَطَعَهَا».

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ: د، س.

(٣) فِي ز: «زال».

(٤) فِي ز: «سراية».

(٥) فِي الْأَصْلِ، د، س: «فوقها».

(٦) فِي د، ز: «طرفها».

وباقِيها دُونَهَا ، لم يَلْزَمَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْضِ هَاشِمَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْقَلَةً وَمَا دُونَهَا ، أَوْ مَأْمُومَةً وَمَا دُونَهَا ، فَعَلِيهِ أَرْضُ مُنْقَلَةٍ أَوْ مَأْمُومَةٍ^(١) .

ثُمَّ الْهَاشِمَةُ ، وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعَظَمَ وَتَهْشِمُهُ ، وَفِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَإِنْ هَشِمَهُ هَاشِمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ ، ففِيهِمَا عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّفْصِيلِ فِي الْمَوْضِحَةِ . وَتَسْتَوِي الْهَاشِمَةُ الصَّغِيرَةُ وَالْكَبِيرَةُ ، كَالْمَوْضِحَةِ . فَإِنْ ضَرَبَهُ بِمُثْقَلٍ ، فَهَشِمَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوضِحَهُ ، فَحُكُومَةٌ ، وَإِنْ أَوْضَحَهُ مُوضِحَتَيْنِ ، هَشِمَ الْعَظَمَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، وَاتَّصَلَ الْهَشِمُ فِي الْبَاطِنِ ، فَهَاشِمَتَانِ .

ثُمَّ الْمُنْقَلَةُ ، وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ وَتَهْشِمُ وَتَنْقُلُ عِظَامَهَا بِتَكْسِيرِهَا ، وَفِيهَا خَمْسٌ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي تَفْصِيلِهَا مَا فِي تَفْصِيلِ الْمَوْضِحَةِ وَالْهَاشِمَةِ عَلَى مَا مَضَى .

ثُمَّ^(٢) الْمَأْمُومَةُ ، وَتُسَمَّى الْآمَّةُ ، وَهِيَ^(٣) الَّتِي تَصِلُ إِلَى أُمِّ الدِّمَاغِ - وَهِيَ جِلْدَةٌ فِيهَا الدِّمَاغُ - وَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّبَةِ .

وَفِي الدَّامِغَةِ مَا فِي الْمَأْمُومَةِ ، وَهِيَ الَّتِي تَخْرِقُ جِلْدَةَ الدِّمَاغِ . وَإِنْ أَوْضَحَهُ جَانٍ ، ثُمَّ هَشِمَهُ ثَانٍ ، ثُمَّ جَعَلَهَا ثَالِثٌ مُنْقَلَةً ، ثُمَّ رَابِعٌ مَأْمُومَةٌ أَوْ دَامِغَةٌ ، فَعَلَى الرَّابِعِ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ وَثُلُثٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ قَبْلَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ .

(١) بعده في م : « كما تقدم في الموضحة » .

(٢ - ٣) سقط من : م .

فصل : وفى الجائفة ثلث الدية ، وهى التى تصل إلى باطن الجوف ؛ من بطن ، أو ظهر ، أو صدر ، أو نحر . وإن أجافه جائفتين بينهما حاجز ، فعليه ثلثا الدية . فإن خرق الجاني ما بينهما ، أو خرق بالسراية ، صاراً جائفة واحدة ، فيها ثلث الدية لا غير ، وإن خرق ما بينهما أجنبي ، أو المجنى عليه ، فعلى الأول ثلثا الدية ، وعلى الأجنبي الثانى ثلثها ، ويسقط ما قابل فعل المجنى عليه . وإن احتاج إلى خرق ما بينهما للمداواة ، فخرقها المجنى عليه ، أو غيره بأمره ، أو ولي المجنى عليه لذلك ، أو الطبيب بأمره ، فلا شىء فى خرق الحاجز ، وعلى الأول ثلثا الدية . وإن جرحه من جانب ، فخرج من الجانب الآخر ، فجائفتان . وإن خرق شدقه أو أنفه فوصل إلى فيه ، فليس بجائفة ؛ لأن باطن الفم فى حكم الظاهر . وإن طعنه فى حده ، فكسر العظم ، ووصل إلى ^(١) فيه ، فليس بجائفة أيضاً ، وعليه دية منقلة لكسر العظم ، وفيما زاد حكومة . وإن جرحه فى ذكره ، فوصل إلى ^(٢) مجزى البول ، أو فى جفنه ، فوصل إلى بيضة عينه ، فحكومة ؛ كإدخاله إصبته فى فرج بكر ، ودخل عظم فخلد . وإن جرحه فى وركه فوصل الجرح إلى جوفه ، أو أوضعه فوصل إلى قفاه ، فعليه دية جائفة وموضحة وحكومة ، كجرح القفا والورك .

وإن أجافه ، ووسع آخر الجرح ، فجائفتان ، على كل واحد منهما أرش جائفة ، وإن وسعها الطبيب بإذنه ، أو إذن وليه لمصلحته ، فلا شىء عليه .

(١) زيادة من : م .

(٢) سقط من : ز .

وإن أَدْخَلَ سِكِّينًا فِي الْجَائِفَةِ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا، عَزَّرَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَإِنْ خَاطَهَا فَجَاءَ آخَرُ فَقَطَعَ الْخَيْطَ، وَأَدْخَلَ السِّكِّينَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَلْتَحِمَ، عَزَّرَ أَشَدَّ مِنَ التَّغْزِيرِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَغَرِمَ ثَمَنَ الْخُيُوطِ، وَأَجْزَةَ الْخَيْطِاطِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَإِنْ التَّحَمَتِ الْجَائِفَةُ، فَفَتَحَهَا آخَرُ، فَهِيَ جَائِفَةٌ أُخْرَى، عَلَيْهِ أَرْشُهَا. [٢٨٤ط] وَإِنْ التَّحَمَ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ، فَفَتَقَ مَا التَّحَمَ، فَعَلِيهِ أَرْشُ جَائِفَةٍ، وَإِنْ فَتَقَ غَيْرَ مَا التَّحَمَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَرْشُ جَائِفَةٍ، وَلِحُكْمِهِ حُكْمُ مَنْ فَعَلَ مِثْلَ فِعْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِمَ مِنْهَا شَيْءٌ. وَإِنْ وَسَّعَ بَعْضُ مَا التَّحَمَ فِي الظَّاهِرِ فَقَطَ، أَوِ الْبَاطِنِ فَقَطَ، فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ.

وَمَنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ، وَهِيَ صَغِيرَةٌ، أَوْ نَحِيفَةٌ لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا لِمِثْلِهِ، فَخَرَقَ مَا بَيْنَ مَخْرَجِ بَوْلٍ وَمَيْئٍ، أَوْ مَا بَيْنَ الْقُبُلِ وَالذُّبُرِ، فَلَمْ يَسْتَمْسِكِ الْبَوَلُ، لَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ، وَإِنْ اسْتَمْسَكَ، فَعَلِيهِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ، وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى فِي النِّكَاحِ مَعَ أَرْشِ الْجِنَايَةِ، وَيَكُونُ أَرْشُ الْجِنَايَةِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ عَمْدًا مَخْضًا، وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهَا لَا تُطِيقُهُ، وَأَنَّ وَطْأَهُ يُفْضِيهَا، وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ^(١)، وَكَانَ مِمَّا يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُفْضِيَ إِلَيْهِ، فَعَلَى الْعَاقِلَةِ. فَإِنْ انْدَمَلَ الْحَاجِزُ، وَزَالَ الْإِفْضَاءُ، وَجَبَتْ حُكُومَةٌ فَقَطَ. وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً مُخْتَمِلَةً لِلوَطْءِ، يُوطَأُ مِثْلُهَا لِمِثْلِهِ، أَوْ أَجْنَبِيَّةً كَبِيرَةً مُطَاوَعَةً، وَلَا شُبْهَةً، وَهِيَ حُرَّةٌ مُكَلَّفَةٌ، فَهَذَرٌ، وَلَا مَهْرٌ، كَمَا لَوْ أَذْنَتْ فِي قَطْعِ يَدِهَا فَسَرَى إِلَى نَفْسِهَا. وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً، أَوْ وَطِئَهَا بِشُبْهَةٍ فَأَفْضَاها، لَزِمَتْهُ ثَلَاثُ دِيَّتِهَا، وَمَهْرٌ مِثْلُهَا، وَأَرْشُ الْبَكَارَةِ. وَإِنْ اسْتَطَلَقَ بَوْلُهَا، فَدِيَّةٌ فَقَطَ.

(١) أَى : عَلِمَ أَنَّهَا تُطِيقُهُ.

فصل : وفى كَسْرِ الصُّلْعِ بَعِيرٌ ، وفى التَّرْقُوتَيْنِ بَعِيرَانِ ، وفى إحداهما بَعِيرٌ . والتَّرْقُوتُ : العَظْمُ المُسْتَدِيرُ حَوْلَ العُنُقِ مِنَ التَّخْرِ إِلَى الكَتِفِ ، لِكُلِّ آدَمِيٍّ تَرْقُوتَانِ .

وفى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّرَاعِ - وهو السَّاعِدُ الجَامِعُ لِعَظْمَيِ الرَّئِدِ والعَصْدِ ، والفَخِذِ ، والسَّاقِ - إِذَا جَبِرَ ذَلِكَ مُسْتَقِيمًا ، بَعِيرَانِ ، وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ .

ولا مُقَدَّرٌ فى غيرِ هذه العِظَامِ .

وما عَدَا مَا ذَكَرْنَا مِنَ الجُرُوحِ وَكَسْرِ العِظَامِ ، مِثْلَ خَرَزَةِ الصُّلْبِ^(١) ، والغُضْغُضِ^(٢) ، والعَانَةِ ، ففِىهِ حُكُومَةٌ . وَخَرَزَةُ الصُّلْبِ إِنْ أُريدَ بِهَا كَسْرُ الصُّلْبِ ، ففِىهِ الدِّيَّةُ .

والحُكُومَةُ : أَنْ يُقَوِّمَ الجَنِيئُ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جَنَايَةَ بِهِ ، ثُمَّ يُقَوِّمَ وَهَى بِهِ قَدْ بَرِثَتْ ، فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ ، فَلَهُ مِثْلُهُ مِنَ الدِّيَّةِ ؛ كَأَنَّ^(٣) قِيَمَتَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ عِشْرُونَ ، وَقِيَمَتُهُ وَبِهِ الْجَنَايَةُ تِسْعَةُ عَشَرَ ، ففِىهِ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّتِهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الحُكُومَةُ فى شَيْءٍ فِيهِ مُقَدَّرٌ ، فَلَا يُتَلَعُّ بِهِ أَرْشُ الْمُقَدَّرِ . فَإِنْ كَانَتْ فى الشَّجَاجِ الَّتِى دُونَ الْمُوَضِّحَةِ ، لَمْ يُتَلَعُّ بِهَا أَرْشُ الْمُوَضِّحَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ فى إصْبَعٍ ، لَمْ يُتَلَعُّ بِهَا دِيَّةُ الإِصْبَعِ ، وَإِنْ كَانَتْ فى أُمْلَةٍ ، لَمْ يُتَلَعُّ بِهَا دِيَّتُهَا . وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا تَنْقُصُ شَيْئًا بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ ، قُوِّمَتْ حَالًا

(١) خَرَزَةُ الصُّلْبِ : هِىَ إِحْدَى فَقَارِهِ .

(٢) الغُضْغُضُ ؛ بَعْضُ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَيُضْمُ وَيُفْتَحُ تَخْفِيفًا : عَظْمُ عَجَبِ الدَّنَبِ .

(٣) بَعْدَهُ فى م : « كَانَ » .

الجِنَايَةِ ، ولا تكونُ هَذَرًا ، فإن لم تَنْقُصْهُ حَالِ الجِنَايَةِ ولا بعدَ الانْدِمَالِ ، أو زَادَتْهُ مُحْسِنًا ؛ كإِزَالَةِ لِحْيَةِ امْرَأَةٍ ، أو ^(١) يَدِ زَائِدَةٍ ، فلا شَيْءَ فِيهَا ، كما لو قَطَعَ سِلْعَةً ، أو تُؤْلُولًا ^(٢) ، أو بَطُّ خُرَاجًا . وإن لَطَمَهُ فِي وَجْهِهِ فلم يُؤَثِّرْ ، فلا ضَمَانٌ ، وَيُعْزَرُ ، كما لو شَتَمَهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ز : «و» .

(٢) التُّوْلُولُ ؛ وَاحِدُ الثَّالِيلِ : بَشْرٌ صَغِيرٌ صَلَبٌ مُسْتَدِيرٌ ، يَظْهَرُ عَلَى الْجِلْدِ كَالْحَقِصَةِ أَوْ دُونِهَا .

بَابُ الْعَاقِلَةِ وَمَا تَحْمِلُهُ

«وهي»^(١) مَنْ غَرِمَ ثُلُثَ الدِّينَةِ فَأَكْثَرَ بِسَبَبِ جِنَايَةٍ غَيْرِهِ ، فَعَاقِلَةُ الْجَانِي ، ذَكَرْنَا كَانَ أَوْ أُتِيَ ، ذُكُورُ عَصَبَاتِهِ^(٢) نَسَبًا وَوَلَاءً ؛ قَرِيْبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ ، حَاضِرُهُمْ وَغَائِبُهُمْ ، صَحِيْحُهُمْ^(٣) وَمَرِيْضُهُمْ ، وَلَوْ هَرِمًا ، وَزَمِنًا ، وَأَعْمَى ، وَمِنْهُمْ عَمُودًا نَسَبِهِ ؛ آبَاؤُهُ ، وَأَبْنَاؤُهُ . وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونُوا وَارِثِينَ فِي الْحَالِ ، بَلْ مَتَى كَانُوا يَرِثُونَ لَوْلَا الْحَجْبُ ، عَقَلُوا . وَلَيْسَ مِنْهُمْ الْإِخْوَةُ لِأُمِّ ، وَلَا سَائِرُ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَلَا الزَّوْجُ ، وَلَا الْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلٍ ، وَلَا مَوْلَى الْمَوَالَةِ - وَهُوَ الَّذِي يُوَالِي رَجُلًا يَجْعَلُ لَهُ وَلَاءَهُ وَنُصْرَتَهُ - وَلَا الْحَلِيفُ الَّذِي يُحَالِفُ^(٤) آخَرَ عَلَى التَّنَاصُرِ ، وَلَا الْعَدِيدُ - وَهُوَ الَّذِي [٢٨٥] لَا عَشِيرَةَ لَهُ ، يَنْضَمُّ إِلَى عَشِيرَةٍ ، فَيَعُدُّ مِنْهُمْ .

وَأَنْ عُرِفَ نَسَبُ قَاتِلٍ مِنْ قَبِيلَةٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْ أَىِّ بَطُونِهَا ، لَمْ يَقْبَلُوا عَنْهُ .

وَلَا مَدْخَلَ لِأَهْلِ الدِّيَوَانِ فِي الْمَعَاقِلَةِ .

وَلَيْسَ عَلَى فَقِيرٍ وَلَوْ مُتَعَمِّلًا ، وَلَا صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلِ الْعَقْلِ ، وَلَا امْرَأَةٍ ،

(١ - ١) فِي م : «العاقله» .

(٢) فِي م : «عصبته» .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «وصحيحهم» .

(٤) فِي ز : «يخالف» .

ولا تُحْتَسَى مُشْكِلٌ ولو كانوا مُعْتَقِينَ، ولا رَقِيقٌ، ولا مُخَالِفٌ لِدِينِ
الْجَانِي، حَمْلُ شَيْءٍ مِنَ الدِّيَّةِ^(١)، يَحْمِلُ الْمُوَسِّرُ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ وَهُوَ هُنَا مَنْ
مَلَكَ نِصَابًا عِنْدَ مُحْلُولِ الْحَوْلِ فَاضِلًا عَنْهُ؛ كَحَجٍّ، وَكَفَّارَةِ ظَهَارٍ.

وخطأ الإمام والحاكم في أحكامهما في بَيْتِ الْمَالِ، كَخَطَأٍ وَكِيلٍ.
فعلى هذا، للإمامِ عَزْلُ نَفْسِهِ، وَخَطْؤُهُمَا الَّذِي تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ وَشِبْهُهُ فِي
غَيْرِ حُكْمٍ، عَلَى عَاقِلَتَيْهِمَا. وكذا الْحُكْمُ إِنْ زَادَ سَوَطًا؛ كَخَطَأٍ^(٢) فِي
حَدٍّ، أَوْ تَغْزِيرٍ، أَوْ جَهْلًا حَمَلًا، أَوْ بَانَ مَنْ حَكَمَا بِشَهَادَتِهِ غَيْرَ أَهْلٍ، فِي
أَنَّهُ فِي^(٣) بَيْتِ الْمَالِ. وَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْحُدُودِ.

ولا تَعَاوَلَ بَيْنَ ذِمِّيٍّ وَحَزْبِيٍّ، بَلْ بَيْنَ ذِمِّيَّيْنِ إِنْ اتَّحَدَتْ مِلَّتُهُمَا، فَلَا
يُعْقِلُ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ عَنِ الْآخِرِ. فَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ تَنَصَّرَ
يَهُودِيٌّ، أَوْ ارْتَدَّ مُسْلِمٌ، لَمْ يُعْقِلْ عَنْهُمْ أَحَدٌ، وَتَكُونُ جِنَايَاتُهُمْ فِي
أَمْوَالِهِمْ كَسَائِرِ الْجِنَايَاتِ^(٤) الَّتِي لَا تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ.

وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، ^(٥) «أَوْ لَهُ» ، وَعَجَزَتْ عَنِ الْجَمِيعِ، فَالدِّيَّةُ أَوْ بَاقِيهَا عَلَيْهِ
إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، أُخِذَتْ أَوْ بَاقِيهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ حَالَةً دَفْعَةً
وَاحِدَةً، فَإِنْ تَعَذَّرَ، فَلَيْسَ عَلَى الْقَاتِلِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الدِّيَّةَ تَلْزُمُ الْعَاقِلَةَ ابْتِدَاءً.

(١) بعده في م: «ولا».

(٢) في م: «الخطأ».

(٣) في م: «من».

(٤) في م: «الجنایة».

(٥ - ٥) سقط من: ز.

وإن رَمَى ذِمِّيٌّ أو مسلّمٌ صَيِّدًا، ثم تَغَيَّرَ دِينُهُ، ثم أَصَابَ السُّهُمُ آذَمِيًّا فَقَتَلَهُ، فالِدِّيَّةُ فِي مَالِهِ. ولو اِخْتَلَفَ دِينُ جَارِحٍ حَالَتِي جَرْحٍ وَزُهْوِقٍ، حَمَلَتْهُ عَاقِلَتُهُ حَالَ الْجَرْحِ. ولو جَنَى ابْنُ الْمُعْتَقَةِ مِنْ عَبْدٍ، فَقَتَلَهُ عَلَى مَوَالِي^(١) أُمِّهِ، فَإِنْ عَتَقَ أَبُوهُ، وَانْجَرَّ وَلَاؤُهُ، ثُمَّ سَرَتْ جِنَايَتُهُ، أَوْ رَمَى بِسُهُمٍ، فَلَمْ يَقَعِ السُّهُمُ حَتَّى عَتَقَ أَبُوهُ، فَأَرْشُهَا فِي مَالِهِ.

فصل : وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا مَخْضًا، وَلَوْ لَمْ يَجِبْ فِيهِ الْقِصَاصُ، كَالْجَائِفَةِ، وَلَا عَبْدًا قَتَلَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَلَا طَرَفَهُ، وَلَا جِنَايَتَهُ، وَلَا قِيَمَةَ دَابَّةٍ، وَلَا ضُلْحَ إِنْكَارٍ، وَلَا اعْتِرَافًا؛ بَأَنَّ^(٢) يُقَرَّرُ عَلَى نَفْسِهِ بِجِنَايَةِ خَطَأٍ أَوْ شِبْهِهِ عَمْدٌ تُوجِبُ ثُلُثَ الدِّيَةِ فَأَكْثَرَ، إِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ الْعَاقِلَةُ، وَلَا مَا دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ الْكَامِلَةِ، وَهِيَ دِيَّةُ الذَّكَرِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، إِلَّا غُرَّةَ جَنِينٍ مَاتَ مَعَ أُمِّهِ بِجِنَايَةِ وَاحِدَةٍ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهَا، لَا قَبْلَهَا؛ لِنَقْصِهِ عَنِ الثُّلُثِ. فَهَذَا كُلُّهُ فِي مَالِ الْجَانِي حَالًا.

وَتَحْمِلُ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ، وَتَحْمِلُ مِنْ جِرَاحِهَا مَا يَتَلَعُّ أَرْشُهُ ثُلُثَ الدِّيَةِ الْكَامِلَةِ فَأَكْثَرَ، كَدِيَّةِ أَنْفِهَا لَا يَدِّهَا. وَكَذَا حُكْمُ الْكِتَابِيِّ.

وَلَا تَحْمِلُ شَيْئًا مِنْ دِيَّةِ الْجَوْسِيِّ،^(٣) وَالْوَتَيْيِّ؛ لِأَنَّهَا^(٣) دُونَ الثُّلُثِ.

وَتَحْمِلُ شِبْهَ الْعَمْدِ، كَالْخَطَأِ وَمَا أُجْرَى مُجْرَاهُ.

وَمَا يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، وَيُزَجَّعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادٍ

(١) فِي ز: «مَوَالِي».

(٢) فِي ز: «بَأَنَّهُ».

(٣ - ٣) فِي ز: «ثُلُثُ الدِّيَةِ».

الحاكم، فيَحْمِلُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا يَسْهُلُ، وَلَا يَشُقُّ.

وَيَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فالأَقْرَبِ، كعَصَبَاتٍ فِي مِيرَاثٍ، لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ بَعِيدٍ
لَغَيْبَةٍ قَرِيبٍ، فَإِنْ اتَّسَعَتْ أَمْوَالُ الْأَقْرَبِينَ لَهَا، لَمْ يَتَجَاوَزْهُمْ، وَلَا اتَّقَلَّ
إِلَى مَنْ يَلِيهِمْ، فَيَبْدَأُ بِالْآبَاءِ، ثُمَّ بِالْأَنْبَاءِ، ثُمَّ بِالْإِخْوَةِ، ثُمَّ بَنِيهِمْ،^(١) ثُمَّ
الْأَعْمَامِ^(٢)، ثُمَّ بَنِيهِمْ^(٣)، ثُمَّ أَعْمَامِ^(٤) الْأَبِ، ثُمَّ بَنِيهِمْ، ثُمَّ أَعْمَامِ الْجَدِّ، ثُمَّ
بَنِيهِمْ، كَذَلِكَ أَبَدًا^(٥)، فَإِذَا انْقَرَضَ الْمُنَاسِبُونَ^(٦)، فَعَلَى الْمَوْلَى الْمُعْتَقِ، ثُمَّ
عَلَى عَصَبَاتِهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ امْرَأَةً، حَمَلَ عَنْهَا جِنَايَةً عَتِيقِهَا مَنْ يَحْمِلُ
جِنَايَتَهَا مِنْ عَصَبَاتِهَا، ثُمَّ عَلَى مَوْلَى الْمَوْلَى، ثُمَّ عَلَى عَصَبَاتِهِ؛ الْأَقْرَبِ
فَالْأَقْرَبِ، كَالْمِيرَاثِ سَوَاءً، فَيَقْدَمُ مَنْ يُذِلِّي بِأَبَوَيْنِ عَلَى مَنْ يُذِلِّي بِأَبٍ.

وإن تَسَاوَى جَمَاعَةٌ فِي الْقُرْبِ، وَكَثُرُوا، وَزُرِعَ مَا يَلْزَمُهُمْ بَيْنَهُمْ، وَمَنْ
صَارَ أَهْلًا عِنْدَ الْحَوْلِ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلًا عِنْدَ الْوُجُوبِ؛ كَفَقِيرٍ يَسْتَعِينِي،
وَصَبِيٍّ [٢٨٥ ظ] يَتْلَعُ، وَمَجْنُونٍ يُفِيْقُ، دَخَلَ فِي التَّحْمِلِ.

وعاقلة ابن الملاينة عَصَبَةُ أُمِّهِ.

فصل: وما تحمله العاقلة يَجِبُ مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ؛ فِي آخِرِ كُلِّ
سَنَةٍ ثُلُثُهُ إِنْ كَانَ دِيَّةً كَامِلَةً؛ كَدِيَّةِ النَّفْسِ، أَوْ طَرَفِ كَالْأَنْفِ، وَإِنْ كَانَ

(١ - ١) سقط من: ز.

(٢) سقط من: د، وفي م: «أعمام».

(٣) في م: «أقارب».

(٤) سقط من: م.

(٥) في الأصل: «المناسيون».

الثُلُثُ ، كِدْيَةِ الْمُؤَمَّةِ ، وَجِبَ فِي آخِرِ السَّنَةِ الْأُولَى ، وَإِنْ كَانَ يَصِفُ الدِّيَّةَ الْكَامِلَةَ ؛ كِدْيَةِ الْيَدِ ، وَدِيَّةَ الْمَرْأَةِ ، وَالْكِتَابِيِّ ، أَوْ ثُلُثَيْهَا ^(١) ، كِدْيَةِ الْمُنْخَرَيْنِ ، وَجِبَ الثُّلُثُ فِي آخِرِ السَّنَةِ الْأُولَى ، وَالثُّلُثُ الثَّانِي ^(٢) أَوْ الشُّدُسُ الْبَاقِي مِنَ النُّصْفِ فِي آخِرِ الثَّانِيَةِ . وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ دِيَّةٍ ، مِثْلَ أَنْ ذَهَبَ سَمْعُ إِنْسَانٍ وَبَصَرُهُ بِجَنَائَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَفِي سِتِّ سِنِينَ ، فِي كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثٌ ، وَكَذَا لَوْ قَتَلَتِ الضَّرْبَةُ الْأُمَّ وَجَنَيْنَهَا بَعْدَ مَا اسْتَهْلَ ، لَمْ يَزِدْ فِي كُلِّ حَوْلٍ عَلَى ثُلُثِ الدِّيَّةِ . وَإِنْ قَتَلَ اثْنَيْنِ ، أَوْ أَذْهَبَ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِجَنَائَتَيْنِ ، فِدْيَتُهُمَا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ؛ مِنْ كُلِّ دِيَّةٍ ثُلُثٌ ^(٣) فِي كُلِّ حَوْلٍ .

وَإِذَا هُوَ الْحَوْلُ فِي الْجُرْحِ مِنْ حِينَ الْإِنْدِمَالِ ، وَفِي الْقَتْلِ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ ، سَوَاءٌ كَانَ قَتْلًا مُوجِبًا ^(٤) ، أَوْ عَنْ سِرَاطٍ جُرْحٍ .

وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْعَاقِلَةِ قَبْلَ الْحَوْلِ ، أَوْ افْتَقَرَ ، أَوْ جُنَّ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْحَوْلِ ، لَمْ يَسْقُطْ .

وَعَمْدٌ غَيْرُ مُكَلَّفٍ خَطَأً تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ . وَتَقْدَمُ فِي كِتَابِ الْجَنَائَاتِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « ثُلُثَيْهَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، د : « مُوجِبًا » .

باب كَفَّارَةِ الْقَتْلِ

مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً ، أَوْ شَارَكَ فِيهَا ، وَلَوْ نَفْسَهُ ، أَوْ قَتَلَ ، أَوْ مُسْتَأْمِنًا ، أَوْ مُعَاهِدًا ، خَطَأً أَوْ مَا أُجْرِيَ مُجْرَاهُ ، أَوْ شَبَّهَ عَمْدًا ، أَوْ قَتَلَ ^(١) بِسَبَبٍ فِي حَيَاتِهِ ^(٢) ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ ؛ كَحَقْرِ بَيْتٍ ، وَنَضْبِ سِكِّينٍ ، وَشَهَادَةِ زُورٍ ، لَا فِي قَتْلِ عَمْدٍ مَخْضٍ ، وَلَا فِي قَتْلِ أَسِيرٍ خَرْجٍ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، فَقَتَلَهُ قَبْلَهُ ، وَلَا فِي قَتْلِ نِسَاءِ حَرْبٍ ، وَذُرِّيَّتِهِمْ ، وَلَا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ، إِنْ وَجَدَ ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ كَامِلَةٌ فِي مَالِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ إِمَامًا ، فِي خَطَأٍ يَحْمِلُهُ بَيْتُ الْمَالِ ، أَوْ كَافِرًا ؛ وَهِيَ عِثْقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . وَتَقَدَّمَ حُكْمُهَا عِنْدَ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ .

وَلَوْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا ^(٣) مَيِّتًا ، أَوْ حَيًّا ، ثُمَّ مَاتَ ، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ ، لَا بِإِلْقَاءِ مُضْغَةٍ .

وَلَنْ قَتَلَ جَمَاعَةً ، لَزِمَهُ كَفَّارَاتُ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَقْتُولُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا مَضْمُونًا ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْقَاتِلُ كَبِيرًا عَاقِلًا ، أَوْ صَبِيًّا ، أَوْ مَجْنُونًا ، حُرًّا ^(٤) أَوْ عَبْدًا ، ذَكَرًا ^(٥) أَوْ أُنْثَى .

(١) فِي ز : « قَتْلَهُ » .

(٢) فِي ز : « جَنَابَةٍ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « جَنِينُهَا » .

(٤) فِي م : « أَوْ حُرًّا » .

(٥) فِي م : « أَوْ ذَكَرًا » .

ولا تَجِبُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَيُكَفِّرُ الْعَبْدُ
بِالصَّيَّامِ. وَيَأْتِي فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِيمَانِ. وَيُكَفِّرُ مِنْ مَالٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلِلَّهِ.
وَمَنْ رَمَى فِي دَارِ الْحَرْبِ مُسْلِمًا يَغْتَقِدُهُ كَافِرًا، أَوْ رَمَى إِلَى صَفِّ
الْكُفَّارِ فَأَصَابَ فِيهِمْ مُسْلِمًا، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ.

ولا كَفَّارَةُ فِي قَتْلِ مُبَاحٍ؛ كَقَتْلِ حَزِيٍّ، وَبَاغٍ، وَصَائِلٍ، وَزَانٍ
مُخَصَّنٍ، وَقَتْلِ قِصَاصًا، أَوْ حَدًّا، وَلَا فِي قَطْعِ طَرَفٍ^(١)، وَقَتْلِ بَهِيمَةٍ.
وَأَكْبَرُ الذُّنُوبِ الشُّرُكُ بِاللَّهِ، ثُمَّ الْقَتْلُ، ثُمَّ الزَّنى^(٢).

(١) فِي ز: «طَرَق».

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «نَصَا».

بَابُ الْقَسَامَةِ

وهى أيمانٌ مُكَرَّرَةٌ فى دَعْوَى قَتْلِ مَغْضُومٍ .

ولا تُثَبِّتُ إِلَّا بِشُرُوطٍ : أحدها : دَعْوَى الْقَتْلِ عَمْدًا ، أو خَطَأً ، أو شِبْهَ عَمْدٍ ، على واحدٍ مُعَيَّنٍ مُكَلَّفٍ ؛ ذَكَرٍ أو أُنْثَى ، حُرٍّ أو عَبْدٍ ، مسلمٍ أو كافرٍ مُلْتَزِمٍ ، ذَكَرًا كان المَقْتُولُ أو أُنْثَى ، حُرًّا أو عَبْدًا ، مسلمًا أو ذِمِّيًّا . ويُقْسِمُ على العَبْدِ سَيِّدُهُ .

وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرُ وَالْمُكَاتِّبُ وَالْمُعَلِّقُ عِثْمَهُ بِصِفَةِ كَالِقِنٍّ ؛ فَإِنْ قُتِلَ عَبْدٌ الْمُكَاتِّبُ ، فَلِلْمُكَاتِّبِ أَنْ يُقْسِمَ عَلَى الْجَانِي ، وَإِنْ عَجَزَ قَبْلَ أَنْ يُقْسِمَ ، فَلَسَيِّدُهُ أَنْ يُقْسِمَ . وَلَوْ اشْتَرَى الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ عَبْدًا ، أَوْ مَلَكَه سَيِّدُهُ عَبْدًا ، فَقَتَلَ ، فَالْقَسَامَةُ لَسَيِّدِهِ دُونَهُ .

ولا قَسَامَةٌ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْجِرَاحِ ، وَالْأَطْرَافِ ، وَالْمَالِ غَيْرِ الْعَبْدِ .
وَالدَّعْوَى فِيهَا كَسَائِرُ^(١) الْحَقُوقِ ؛ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْبَيْعِينُ عَلَى مَنْ أَتَكَرَّ ، بَيِّنًا وَاحِدَةً . وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ [٢٨٦] وَجُودِ قَتِيلٍ ، وَلَا عِدَاوَةٍ .

وَالْمُحْجُوزُ عَلَيْهِ لِسَفِّهِ ، أَوْ فَلَسٍ ، كَغَيْرِهِ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ ، وَالِدَّعْوَى

(١) فى م : « كالدعوى فى سائر » .

عليه ، إلا أنه إذا أقرَّ بمالي ، أو لزمته الدية بالتكول عن اليمين ، لم يلزمه في حال حَجْرِهِ .

ولو جُرِّحَ مسلمٌ ، فازتدَّ المجروح ومات على الردَّة ، فلا قسامة ، وإن مات مسلماً ، فازتدَّ وارثه قبل القسامة ، فكذلك ، وإن ارتدَّ قبل موت مؤزونه ، كانت القسامة لغيره من الوراث ، وإن لم يكن له وارث سواه ، فلا قسامة فيه . وإن ارتدَّ رجلٌ ، فقتل عبده ، "أو قتل عبده" ، ثم ارتدَّ ، فإن عاد إلى الإسلام ، فله القسامة ، وإلا فلا .

فصل : الثاني : اللوث ، ولو في الخطأ وشبهه العمد ، واللوث : العداوة الظاهرة ؛ كتحريم ما كان بين الأنصار وأهل خيبر ، وكما بين القبائل التي يطلب بعضها بعضاً بئار ، وما بين أحياء العرب وأهل القرى الذين بينهم الدماء والحروب ، وما بين البغاة وأهل العدل ، وما بين الشرط واللصوص ، وكل من بينه وبين المقتول ضغن يغلب على الظن أنه ^(١) قتله . قال القاضي : يجوز للأولياء ^(٢) أن يُقسموا على القاتل ، إذا غلب على ظنهم أنه قتله ، وإن كانوا غائبين عن مكان القتل ؛ لأنَّ للإنسان أن يخلف على غالب ظنه ، كما أن من اشترى من إنسان شيئاً ، فجاء آخر يدعيه ، جاز أن يخلف أنه لا يستحقه ؛ لأنَّ الظاهر أنه ملك الذي باعه . وكذلك إذا وجد شيئاً بخطه ، أو بخط أبيه في دفتريه ، جاز أن يخلف . وكذلك إذا

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ز : « ولأولياء » .

باع شيئاً لم يَعلَم فيه عيباً ، فادَّعى عليه المُشْتَرِي أَنَّهُ مَعِيبٌ ، وأَرَادَ رَدُّهُ ،
 كان له أن يَحْلِفَ أَنَّهُ باعه "بَرِيئاً مِنْ" العَيْبِ . ولا يَتَبَغَى أن يَحْلِفَ
 المُدَّعى إِلَّا بعدَ الاستِثْبَاتِ ، وَغَلَبَةِ ظَنِّ تَقَارُبِ اليَقِينِ . وَيَتَبَغَى لِلْحَاكِمِ أن
 يَعْظَمَهُمْ ، وَيُعْزِفَهُمْ ما فى اليَمِينِ الكاذِبَةِ . وَيَدْخُلُ فى اللُّوْثِ لو حَصَلَتْ
 عداوةٌ بينَ سَيِّدِ عَبْدٍ وَعَصَبَتِهِ ، فلو وُجِدَ قَتِيلٌ فى صحراءٍ وليس معه غيرُ
 عَبْدِهِ ، كان^(١) ذلك لَوْثاً فى حَقِّ العَبْدِ ، وَلَوْرَثَهُ سَيِّدُهُ الْقَسَامَةُ . فإن لم
 تُكُنْ عداوةٌ ظاهِرةً ،^(٢) وَلَكِنْ غَلَبَ على الظَّنِّ صِدْقُ المُدَّعى ؛ كَتَفَرَّقِ
 جماعةٍ عن قَتِيلٍ ، أو كانتْ عَصَبِيَّةٌ مِنْ غيرِ عداوةٍ ظاهِرةٍ^(٣) ، أو وُجِدَ قَتِيلٌ
 عندَ مَنْ معه سَيْفٌ مُلَطَّخٌ بِدَمٍ ، أو فى زِحَامٍ ، أو شَهادَةِ جماعةٍ مِمَّنْ لا
 يَتَبَيَّنُ القَتْلُ بِشَهادَتِهِمْ ؛ كَالنِّسَاءِ ، والصُّبْيَانِ ، والفُسَّاقِ ، أو عَدْلٍ واحدٍ
 وَفَسَقَةٍ ، أو تَفَرَّقَ فِئَتَانِ عن قَتِيلٍ ، أو شَهِدَ رجلانِ على إنسانٍ^(٤) أَنَّهُ قَتَلَ
 أَحَدَ هَذَيْنِ الْقَتِيلَيْنِ ، أو شَهِدَا^(٥) أَنَّ هَذَا الْقَتِيلَ قَتَلَهُ أَحَدُ هَذَيْنِ ، أو شَهِدَ
 أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا^(٦) قَتَلَهُ ، وشَهِدَا^(٧) الْآخَرَ أَنَّهُ أَقْرَبُ بِقَتْلِهِ ، أو شَهِدَا أَحَدُهُمَا أَنَّهُ
 قَتَلَهُ بِسَيْفٍ ، وَالْآخَرَ بِسِكِّينٍ ، ونحو ذلك ، فليس بِلَوْثٍ . ولا يُشْتَرَطُ مع
 العداوة أن لا يكونَ فى المَوْضِعِ الذى به القَتْلُ غيرُ العَدُوِّ ، ولا أن يكونَ

(١ - ١) فى م : « قبل » .

(٢) فى ز : « ذلك » .

(٣ - ٣) سقط من : د .

(٤) فى م : « رجل » .

(٥) فى م : « شهد » .

(٦) فى م : « إنساناً » .

(٧) سقط من : م .

بِالْقَتِيلِ أَثَرُ الْقَتْلِ ؛ كَدَمٍ فِي أُذُنِهِ ، أَوْ أَنْفِهِ .

وَقَوْلُ الْقَتِيلِ : قَتَلَنِي فُلَانٌ . لَيْسَ بَلَوِثٌ .

وَمَتَى ادَّعَى الْقَتْلُ عَمْدًا ، أَوْ غَيْرَهُ ، أَوْ وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مَوْضِعٍ ، فَادَّعَى
أَوْلِيَائُوهُ عَلَى قَاتِلٍ مَعَ عَدَمِ اللُّوْثِ ، حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينًا وَاحِدَةً ، وَبَرَّئَ ،
وَإِنْ نَكَلَ ، لَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ بِالْقَوْدِ ، بَلْ بِدِيَّةٍ .

**فصل : الثالث : اتِّفَاقُ الْأَوْلِيَاءِ فِي الدَّعْوَى ، فَإِنْ كَذَّبَ بَعْضُهُمْ
بَعْضًا ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ : قَتَلَهُ هَذَا . وَقَالَ آخَرُ : لَمْ يَقْتُلْهُ هَذَا . أَوْ : بَلْ قَتَلَهُ
هَذَا . لَمْ تَثْبُتِ الْقَسَامَةُ ، عَدْلًا كَانَ الْمُكَذِّبُ أَوْ فَاسِقًا ؛ لِعَدَمِ التَّعْيِينِ ، فَلَوْ
كَانَتِ الدَّعْوَى عَلَى أَهْلِ [٢٨٦ ط] مَدِينَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ ، أَوْ وَاحِدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، لَمْ
تُسْمَعْ ، فَإِنْ لَمْ يُكَذِّبْهُ أَحَدُهُمْ وَلَمْ يُوَافِقْهُ فِي الدَّعْوَى ؛ مِثْلُ أَنْ قَالَ
أَحَدُهُمْ : قَتَلَهُ هَذَا . وَقَالَ الْآخَرُ : لَا نَعْلَمُ قَاتِلَهُ . لَمْ تَثْبُتْ أَيْضًا . وَكَذَلِكَ
إِنْ كَانَ أَحَدُ الْوَلِيِّينَ غَائِبًا ، فَادَّعَى الْحَاضِرُ دُونَ الْغَائِبِ ، أَوْ ادَّعَى جَمِيعًا
عَلَى وَاحِدٍ ، وَنَكَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْإِيمَانِ ، لَمْ يَثْبُتِ الْقَتْلُ .**

وَإِذَا قَالَ الْوَلِيُّ بَعْدَ الْقَسَامَةِ : غَلِطْتُ ، مَا هَذَا الَّذِي قَتَلَهُ . أَوْ : ظَلَمْتُهُ
بِدَعْوَايَ الْقَتْلِ عَلَيْهِ . أَوْ قَالَ ^(١) : كَانَ هَذَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي بَلَدٍ آخَرَ يَوْمَ قُتِلَ
وَلِيِّي . وَكَانَ بَيْنَهُمَا بُعْدٌ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقْتُلَهُ إِذَا كَانَ فِيهِ ، بَطَلَتِ الْقَسَامَةُ ،
وَلَزِمَهُ رَدُّ مَا أَخَذَهُ .

وَإِنْ قَالَ : مَا أَخَذْتُهُ حَرَامًا . سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنِّي

(١) سقط من : د ، ز ، م .

كَذَّبْتُ فِي دَعْوَايَ عَلَيْهِ . بَطَلْتُ قَسَامَتَهُ^(١) أَيْضًا . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ
الْإِيمَانَ تَكُونُ فِي جَنْبَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ . لَمْ تَبْطُلْ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا مَغْضُوبٌ .
وَأَقَرَّ بَيْنَ غَضَبٍ^(٢) مِنْهُ . لَزِمَهُ رَدُّهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى مَنْ أَخَذَهُ^(٣)
مِنْهُ . وَإِنْ لَمْ يُقَرَّرْ بِهِ لِأَحَدٍ ، لَمْ تُزْفَعْ يَدُهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعَيْنِ مُسْتَحِقَّهُ ،
وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي مُرَادِهِ .

وَإِنْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْقَتْلِ فِي بَلَدٍ بَعِيدٍ مِنْ بَلَدِ
الْمَقْتُولِ ، لَا يُمَكِّنُهُ مَجِيئُهُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ، بَطَلَتِ الدَّعْوَى . وَإِنْ قَالَتْ
بَيِّنَةٌ : نَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا لَمْ يَقْتُلْهُ . لَمْ تُسْمَعْ هَذِهِ الشَّهَادَةُ . فَإِنْ قَالَا : مَا قَتَلَهُ
فُلَانٌ ، بَلْ قَتَلَهُ فُلَانٌ . سُمِعَتْ . وَإِنْ قَالَ إِنْسَانٌ : مَا قَتَلَهُ هَذَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ،
بَلْ أَنَا قَتَلْتُهُ . فَإِنْ كَذَّبَهُ الْوَلِيُّ ، لَمْ تَبْطُلْ دَعْوَاهُ ، وَلَهُ الْقَسَامَةُ ، وَلَا يُلْزَمُهُ
رَدُّ الدِّيَةِ إِنْ كَانَ أَخَذَهَا ، وَإِنْ صَدَّقَهُ الْوَلِيُّ ، أَوْ طَالَبَهُ بِمُوجِبِ الْقَتْلِ ، لَزِمَهُ
رَدُّ مَا أَخَذَهُ ، وَبَطَلَتْ دَعْوَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَسَقَطَ الْقَوْدُ عَنْهُمَا ، وَلَهُ مُطَالَبَةُ
الثَّانِي بِالْدِّيَةِ^(٤) .

**فصل : الرابع : أن يكون في المدَّعين ذُكُورٌ مُكَلَّفُونَ وَلَوْ وَاحِدًا ، فَلَا
مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ ، وَالْحَنَائِي ، وَالصَّبِيَّانِ ، وَالْمَجَانِينِ فِي الْقَسَامَةِ ، عَمْدًا كَانَ
الْقَتْلُ أَوْ خَطَأً ، فَيُقْسِمُ الرِّجَالُ الْعُقَلَاءُ فَقَطْ ، وَالْحَقُّ لِلْجَمِيعِ . وَإِنْ كَانَ**

(١) فِي م : « الْقَسَامَةُ » .

(٢) فِي م : « غَضَبِهِ » .

(٣) فِي م : « أَخَذَهُ » .

(٤) فِي د ، ز : « بَدِيَّةٌ » .

الجميع لا مدخل لهم ، فكما لو نكل الورثة ، فإن كان اثنين فأكثر ؛
 البعض غائب ، أو غير مكلف ، أو ناكل عن اليمين ، فلحاضر مكلف أن
 يخلف بقسطه ، ويستحق نصيبه من الدية ، إن كانت الدعوى خطأ ، أو
 شبه عمدا . فإذا قديم الغائب ، وبلغ الصبي ، وعقل المجنون ، حلف ما
 يخصه ، ^(١) وأخذ من الدية بقسطه ، وإن كانت عمدا ، لم تثبت القسامة
 حتى يخضر الغائب ، ويبلغ الصغير ، ويعقل المجنون ؛ لأن الحق لا يثبت إلا
 بالبينة الكاملة ، والبينة أيمان الأولياء كلهم .

ويشترط أيضا أن لا يكون للمدعين بيعة ، وتكليف قاتل لتصح
 الدعوى ، وإمكان القتل منه ، وصفة القتل ، وطلب الورثة ، واتفاقهم على
 القتل وعين القاتل . وتقدم بعضه ، وليس من شرطها أن تكون الدعوى
 بقتل عمدا توجب القصاص ، فلو كان القاتل ممن لا قصاص عليه ؛
 كالمسلم يقتل كافرا ، أو الحر يقتل عبدا ، سمعت القسامة ، لكن إن كان
 على قتل عمدا مخض ، لم يقسموا إلا على واحد معين ، وكذا إن كان
 خطأ ، أو شبه عمدا ، إن قلنا : تجرى فيهما القسامة .

فصل : ويبدأ في القسامة بأيمان المدعين ، فيخلفون خمسين يمينا
 بخضرة الحاكم أنه قتله ، ويثبت حقهم قبله ، فإن لم يخلفوا ، حلف
 المدعى عليه - ولو امرأة - خمسين يمينا ، وبرئ ، ويُعتبر حضور [٢٨٧ ر]
 المدعى عليه وقت اليمين ، كالبيعة عليه ، وحضور المدعى أيضا ، وتختص

(١ - ١) سقط من : م .

الْإِيمَانُ بِالْوَرَاثِ^(١) الذُّكُورِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، فَتُقَسَّمُ بَيْنَ الرِّجَالِ مِنْ ذَوِي الْقُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ عَلَى قَدْرِ إِرْثِهِمْ ، إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا حَلَفَهَا ، وَإِنْ كَانُوا خَمْسِينَ ، حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينًا ، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ ، حَلَفَ مِنْهُمْ خَمْسُونَ ، كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينًا ، وَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ . فَإِنْ انْقَسَمَتْ مِنْ غَيْرِ كَشِيرٍ ، مِثْلُ أَنْ يُحْلَفَ الْمَقْتُولُ اثْنَيْنِ ، أَوْ أُنْثَى وَزَوْجًا ، حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ يَمِينًا . وَإِنْ كَانَ فِيهَا كَشِيرٌ ، يُجَبَّرُ عَلَيْهِمْ ؛ كَزَوْجِ وَابْنٍ ، يُحْلَفُ الزَّوْجُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَمِينًا ، وَالابْنُ ثَمَانِيَةَ وَثَلَاثِينَ ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةَ بَنِينَ ، حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ سَبْعَةَ عَشَرَ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَا قِسَامَةَ عَلَيْهِ بِحَالٍ ، كَالنِّسَاءِ ، سَقَطَ حُكْمُهُ ؛ فَابْنٌ وَبَنَتٌ ، يُحْلَفُ الْإِبْنُ خَمْسِينَ ، وَأَخٌ وَأُخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَأَخٌ وَأُخْتُ لِأُمٍّ ، قُسِمَتْ الْإِيمَانُ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ ؛ عَلَى الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ثَمَانِيَةَ ، وَعَلَى الْأَخِ لِأُمٍّ ثَلَاثَةَ ، ثُمَّ يُجَبَّرُ الْكَشِيرُ عَلَيْهِمَا ، فَيُحْلَفُ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ سَبْعًا وَثَلَاثِينَ ، وَالْآخَرُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ .

فصل : وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِقُ ، انْتَقَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ^(٢) مَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ ، عَلَى حَسَبِ مَوَارِيثِهِمْ ، وَيُجَبَّرُ الْكَشِيرُ فِيهِمَا عَلَيْهِمْ كَمَا يُجَبَّرُ فِي حَقِّ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ . فَإِنْ مَاتَ بَعْضُهُمْ ، قُسِمَ نَصِيبُهُ مِنَ الْإِيمَانِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ ، فَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ ثَلَاثَةُ بَنِينَ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعَةَ عَشَرَ ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمْ قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمَ ، وَحَلَفَ ثَلَاثَةَ بَنِينَ ، قُسِمَتْ إِيْمَانُهُمْ بَيْنَهُمْ ، عَلَى^(٣) كُلِّ وَاحِدٍ سِتٍّ

(١) فِي م : « بِالْوَرِثَةِ » .

(٢) فِي ز : « وَارِثِهِ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

أَيَّامٍ ، فَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الْإِيمَانِ فَحَلَفَ بَعْضُهَا ، اسْتَأْنَفَهَا وَرَتَّبَتْهُ ، وَلَا يَتَّبِعُونَ عَلَى إِيْمَانِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَفْسِينَ جَزَتْ مَجْرَى الْيَمِينِ الْوَاحِدَةِ ، وَإِنْ جُرَتْ فِي أَثْنَائِهَا ، ثُمَّ أَفَاقَ ، أَوْ تَشَاغَلَ عَنْهُ الْحَاكِمُ فِي أَثْنَائِهَا ، تَمَّ وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا تَبْطُلُ بِالتَّفْرِيقِ . وَكَذَا إِنْ غُرِلَ الْحَاكِمُ فِي أَثْنَائِهَا ، أَتَمَّهَا عِنْدَ الثَّانِي ، فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ . وَكَذَا لَوْ سَأَلَ^(١) الْحَاكِمُ فِي أَثْنَائِهَا لِنَظَرِهِ ، فَأَنْظَرَهُ .

فصل : وَإِذَا حَلَفَ الْأَوْلِيَاءُ ، اسْتَحَقُّوا الْقَوَدَ إِذَا كَانَتِ الدَّعْوَى عَمْدًا ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ^(٢) مَانِعٌ .

وَصِفَةُ الْيَمِينِ أَنْ يَقُولَ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، عَالِمِ خَائِنَةِ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ، لَقَدْ قَتَلَ فُلَانٌ بَنِي فُلَانٍ الْفُلَانِيِّ - وَيُشِيرُ إِلَيْهِ - فُلَانًا أَيْنِي - أَوْ - أَخِي ، مُنْفَرِدًا بِقَتْلِهِ ، مَا شَرِكَهُ غَيْرُهُ ، عَمْدًا - أَوْ - شِبْهَ عَمْدٍ - أَوْ - خَطَأً ، بِسَيْفٍ . أَوْ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ . فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظٍ : وَاللَّهِ . كَفَى . وَيَكُونُ بِالْجُرِّ . فَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ . مَضْمُومًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَجْزَأَهُ . قَالَ الْقَاضِي : تَعَمُّدُهُ أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ ؛^(٣) لِأَنَّهُ لِحَقٍّ لَا يُجِيلُ الْمَعْنَى . وَبَأَيِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ سَبَحَانَهُ حَلَفَ ، أَجْزَأَهُ إِذَا كَانَ إِطْلَاقُهُ يَنْصَرِفُ إِلَى اللَّهِ . وَيَقُولُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : وَاللَّهِ مَا قَتَلْتُهُ ، وَلَا شَارَكْتُ فِي قَتْلِهِ ، وَلَا فَعَلْتُ شَيْئًا مَاتَ مِنْهُ ، وَلَا كَانَ سَبَبًا

(١) فِي م : « سَأَلَهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٣) فِي م : « لِأَنَّ اللَّحْنَ » .

فِي مَوْتِهِ ، وَلَا مُعِينًا عَلَى مَوْتِهِ . فَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدَّعُونَ ، أَوْ كَانُوا نِسَاءً ،
خَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا . فَإِنْ لَمْ يَخْلِفِ الْمُدَّعُونَ ، وَلَمْ يَرْضُوا
بِیَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَذَاهُ الْإِمَامُ - ^(١) وَبَرٍّ - مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ،
لَمْ يَجِبْ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ شَيْءٌ . وَإِنْ رَضُوا بِیَمِينِهِ ، فَتَكَلَّ ، لَمْ يُحْبَسْ ،
وَلَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ ، وَلَا قِصَاصٌ . وَلَوْ رَدَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى ،
فَلَيْسَ لِلْمُدَّعَى أَنْ يَخْلِفَ .

وَيُقَدَّى مِيتٌ فِي رَحْمَةٍ ؛ كَجُمُعَةٍ ، وَطَوَافٍ ، مِنْ بَيْتِ الْمَالِ .

(١ - ١) سقط من : م .

كتاب الحدود

وهي جمع حد، وهو شرعاً : عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ لَتَمْنَعَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهِ .
وتَجِبُ إِقَامَتُهُ [٢٨٧ظ] ولو كان مَنْ يُقِيمُهُ شَرِيكاً لِمَنْ يُقِيمُهُ عَلَيْهِ فِي
الْمَعْصِيَةِ ، أَوْ عَوْنًا لَهُ . وكذلك الْأَمْرُ بِالْمَغْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ ، فَلَا
يَجْمَعُ بَيْنَ مَعْصِيَتَيْنِ .

وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مُكَلَّفٍ ، مُلْتَزِمٍ ، عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ .
فَإِنْ زَنَى الْمَجْنُونُ فِي إِفَاقَتِهِ ، أَوْ أَقَرَّ فِي إِفَاقَتِهِ أَنَّهُ زَنَى فِي إِفَاقَتِهِ ، فَعَلَيْهِ
الْحَدُّ . فَإِنْ أَقَرَّ فِي إِفَاقَتِهِ ، وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى حَالٍ ، أَوْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ
بِالزَّنى ، وَلَمْ تُضِفْهُ إِلَى إِفَاقَتِهِ ، فَلَا حَدُّ .

وَلَوْ اسْتَدَّخَلَتْ ذَكَرَ نَائِمٍ ، أَوْ زَنَى بِهَا وَهِيَ نَائِمَةٌ ، فَلَا حَدُّ عَلَى النَّائِمِ
مِنْهُمَا .

وَلَا يَجْزِي جَهْلَ تَحْرِيمِ الزَّنى ، وَمِثْلُهُ يَجْهَلُهُ ، أَوْ تَحْرِيمِ عَيْنِ الْمَرْأَةِ ، مِثْلَ أَنْ
تُزَفَّ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَتِهِ ، فَيُظَنُّهَا امْرَأَتَهُ ، أَوْ تُدْفَعَ إِلَيْهِ جَارِيَةٌ ، فَيُظَنُّ أَنَّهَا
جَارِيَتُهُ ؛ فَيَطَّوُّهَا ، فَلَا حَدُّ عَلَيْهِ . وَيَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ الْحَدُّ إِلَّا الْإِمَامُ ، أَوْ نَائِبُهُ ، لَكِنْ لَوْ أَقَامَهُ غَيْرُهُ ، لَمْ
يُضْمَنْهُ ، نَصًّا ، فِيمَا حَدَّهُ الْإِتْلَافُ - إِلَّا السَّيِّدُ الْحُرُّ الْمُكَلَّفُ الْعَالِمُ بِهِ
وَبَشْرُوطِهِ ، وَلَوْ فَاسِقًا ، أَوْ امْرَأَةً ، فَلَهُ إِقَامَةُ الْحَدِّ بِالْجَلْدِ فَقَطْ عَلَى رَقِيقِهِ

ولو مكاتبا، أو مزهونا، أو مستأجرا، ولو أنثى؛ كحد الزنى، وحد الشرب، وحد القذف، كما له أن يعزّره في حق الله، وحق نفسه. ولا يملك القتل في^(١) الردّة، والقطع في الشارقة، بل ذلك للإمام. ولا يملك إقامة على قرن مشترك، ولا على من بعضه حرّ، ولا على أمته المروجة، ولا وليّ على رقيق مؤليه، كأجنبيّ. ولا يملكه المكاتب. ولا يقيمه السيّد حتى يثبتّ عنده؛ إمّا بإقرار الرقيق الإقرار الذي يثبت به الحد إذا علم شروطه، أو ببينة يسمعها إن كان يُحسِن سماعها ويعرف شروط العدالة، وإن ثبت بعلمه، فله إقامته، لا إمّا ونائبه^(٢). وتحرم إقامة الحدود في مسجد^(٣)، فإن أقيم فيه سقط الفرض^(٤).

فصل : ويضرب الرجل قائما، بسوط؛ لا بجديد^(٥) فيجرّح، ولا

(١) في د: «من».

(٢) أى : لا يملك الإمام ولا نائبه إقامة الحد بعلمه كما ملكه السيد فيما جاز له، لأن الحاكم غير مأذون له أن يعمل إلا بما تثبته البينة.

(٣) لما روى حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ نهى أن يُستقاد في المسجد، وأن تُنشد فيه الأشعار، وأن تقام فيه الحدود.

أخرجه أبو داود، في : باب في إقامة الحد في المسجد، من كتاب الحدود. سنن أبي داود ٤٧٦/٢. والإمام أحمد، في : المسند ٤٣٤/٣. والحاكم في المستدرک ٣٧٨/٤. والدارقطني، في : سننه ٨٥/٣، ٨٦. والبيهقي، في : السنن الكبرى ٣٢٨/٨. وحسنه في الإرواء ٣٦١/٧ - ٣٦٣.

(٤) وذلك لحصول المقصود وهو الزجر، ولأن المرتكب للنهي غير المحدود، فلم يمنع ذلك سقوط الفرض عنه، كما لو اقتصر في المسجد.

(٥) في س : «حديد».

خَلَقِي، حَجْمُهُ بَيْنَ الْقَضِيبِ وَالْعَصَا. وَلَا يُضْرَبُ بَعْضًا، وَلَا غَيْرَهَا، وَإِنْ كَانَ السَّوْطُ مَغْضُوبًا، أَجْزَأُ. وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ الْجِلْدَ فِي حَدِّ الْحَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ وَالْأَيْدَى، فَلَهُ ذَلِكَ.

وَلَا يُمَدُّ الْمَحْدُودُ، وَلَا يُرَبِّطُ، وَلَا تُشَدُّ^(١) يَدُهُ، وَلَا يُجَرَّدُ، بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ غَيْرُ ثِيَابِ الشُّتَاءِ، كَالْقَمِيصِ وَالْقَمِيصَيْنِ. وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَرْوٌ، أَوْ جُبَّةٌ مَحْشُوءَةٌ، نُزِعَتْ.

وَلَا يُبَالِغُ فِي ضَرْبِهِ بَحِثُ يُشَقُّ الْجِلْدُ، وَلَا يُبْدَى إِبْطُهُ فِي رَفْعِ يَدِهِ، وَيُسَنُّ تَفْرِيقُ الضَّرْبِ عَلَى أَعْضَائِهِ وَجَسَدِهِ، فَلَا يُوَالِي فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ لِقَلًّا يُشَقُّ الْجِلْدُ، فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُ. وَيُكْثَرُ مِنْهُ فِي مَوَاضِعِ اللَّحْمِ، كَالْأَلْيَتَيْنِ وَالْفَخِذَيْنِ، وَيَتَّقَى الرَّأْسَ، وَالْوَجْهَ، وَالْفَرْجَ، وَالْبَطْنَ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَمَوْضِعِ الْقَتْلِ^(٢)؛ فَيَجِبُ اجْتِنَابُهَا.

وَتُضْرَبُ الْمَرْأَةُ جَالِسَةً وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا وَتُمْسَكُ يَدَاهَا؛ لِقَلًّا تَنْكَشِفُ، وَيُضْرَبُ مِنْهَا الظَّهْرُ وَمَا قَارَبَهُ.

وَيُعْتَبَرُ لَهُ نِيَّةٌ لِيَصِيرَ قُوَّةً، فَيُضْرِبُهُ لِلَّهِ، وَلِمَا وَضَعَ اللَّهُ ذَلِكَ، فَإِنْ جَلَدَهُ لِلتَّشْفِي أَيْمٍ، وَلَا يُعِيدُهُ.

وَلَا تُعْتَبَرُ الْمَوَالَاةُ فِي الْحُدُودِ. قَالَ الشَّيْخُ: وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَالْجِلْدُ فِي الزَّنَى أَشَدُّ الْجِلْدِ، ثُمَّ جِلْدُ الْقَذْفِ، ثُمَّ الشُّرْبِ، ثُمَّ التَّغْزِيرِ.

(١) فِي س: «يَشَدُّ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْمَقْتَل».

وكل مؤضع وجب فيه الضرب من حد، أو تغزير، فشروطه التأليم .
ويحزم حبسه بعد الحد، وأذاه بكلام .

ولا يؤخر حد الزنى لمرض، رجما كان أو جلدا؛ لأنه يجب على الفور . ويقام في الحر والبريد . فإن كان مريضا، أو يضو الخلق، أو في شدة حر أو برد، وكان الحد جلدا - أقيم عليه بسوط يؤمن معه التلف . فإن كان لا يطيق الضرب، وخشى عليه من السوط، أقيم بأطراف الثياب، والقضيب [٢٨٨] الصغير، وشمراخ النخل، فإن خيف عليه، ضرب بمائة شمراخ مجموعة، أو في^(١) عنكول ضربة واحدة، أو بخمسين شمراخا ضربتين .

ولا يقام الحد، رجما كان أو غيره، على حبل، ولو من زنى، حتى تصع، فإن كان رجما، لم ترحم حتى تسقيه اللبن، ثم إن كان له من يؤضعه، أو تكفل أحد برضائه، رجمت، ولأ تركت حتى تقطمه . وإن لم يظهر حملها، لم يؤخر؛ لاحتمال أن تكون حملت من الزنى . وإن ادعت الحمل، قيل قولها، وإن كان جلدا . فإذا وضعت وانقطع النفاس، وكانت قوية يؤمن تلفها، أقيم عليها الحد . وإن كانت في نفاسها، أو ضعيفة يخاف عليها، لم يقيم عليها حتى تطهر وتقوى، وهذا الذي تقتضيه السنة الصحيحة . وقال أبو بكر: يقام عليها الحد في الحال بسوط يؤمن معه التلف، فإن خيف عليها من السوط، أقيم بالعنكول، وأطراف الثياب . وتقدم بعض ذلك في استيفاء القصاص .

(١) سقط من : م .

وَيُؤَخِّرُ سَكْرَانٌ حَتَّى يَضْحُو، فَلَوْ خَالَفَ وَ حَدَّه، سَقَطَ. وَيُؤَخِّرُ قَطَعَ؛ خَوْفَ تَلْفٍ.

وإن مات في حَدٍّ، أَوْ قَطَعَ سِرْقَةٍ، أَوْ تَغْزِيرٍ، أَوْ تَأْدِيبٍ مُعْتَادٍ - وَتَقَدَّمَ فِي الدِّيَاتِ - فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَلْزِمِ التَّأخِيرَ، فَإِنْ لَزِمَ وَلَمْ يُؤَخِّرْ، ضَمِنَ.

وإن زَادَ فِي الْحَدِّ سَوَطًا أَوْ أَكْثَرَ، عَمْدًا أَوْ خَطَأً، أَوْ فِي السَّوْطِ، أَوْ اعْتَمَدَ فِي ضَرْبِهِ، أَوْ بِسَوْطٍ لَا يَحْتَمِلُهُ، ضَمِنَهُ بِكُلِّ الدِّيَةِ، كَمَا إِذَا أُلْقِيَ عَلَى سَفِينَةٍ مُوقَرَةٍ^(٢) حَجَرًا فَفَرَّقَهَا^(٣). فَإِنْ كَانَتِ الزِّيَادَةُ مِنَ الْجَلَادِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ، فَالضَّمَانُ عَلَى عَاقِلَتِهِ. وَمَنْ أَمَرَ بِزِيَادَةٍ، فزَادَ جَاهِلًا تَحْرِيمَهَا، ضَمِنَهُ الْآمِرُ، وَإِلَّا الضَّارِبُ، وَإِنْ تَعَمَّدَهُ الْعَادُّ فَقَطْ، أَوْ أَخْطَأَ^(٤) فِي الْعَدَدِ، وَادَّعَى الضَّارِبُ الْجَهْلَ، ضَمِنَهُ الْعَادُّ. وَتَعَمَّدُ الْإِمَامِ الزِّيَادَةَ شِبْهُ عَمْدٍ تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ.

وإن كَانَ الْحَدُّ رَجْمًا، لَمْ يُخَفَرْ لَهُ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، ثَبَتَ بَيِّنَتُهُ أَوْ إِقْرَارٍ. وَتَشَدُّ ثِيَابُ الْمَرْأَةِ لِغَلٍّ تَنْكَشِفَ. وَالسُّنَّةُ أَنْ يَدُورَ النَّاسُ حَوْلَ الْمَرْجُومِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَالدَّائِرَةِ، إِنْ كَانَ ثَبَتَ بَيِّنَتُهُ، لَا بِإِقْرَارٍ؛ لِاحْتِمَالِ

(١) فِي الْأَصْلِ، د، ز: «موقوفة».

وَيُقَالُ: أَوْقَرَتِ النَّخْلَةَ. أَيْ كَثُرَ حَمْلُهَا فَهِيَ مَوْقُورَةٌ.

(٢) فِي د: «ففرقها».

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ، ز، س: «فِي الْعَدَدِ». وَفِي د: «وَادَّعَى الضَّارِبُ الْجَهْلَ ضَمِنَهُ الْعَادُّ وَتَعَمَّدَ ذَلِكَ أَوْ أَخْطَأَ فِي الْعَدَدِ».

أَنْ يَهْرَبَ فَيَتْرَكَ . وَيُسْنُ حُضُورُ شُهودِ الزَّنى ، وبُداءُهم بِالرَّجْمِ . وإنْ كان
ثَبَّتَ بِإِقْرَارٍ ، بَدَأَ بِهِ ^(١) الإمامُ أَوْ الحاكمُ إِنْ كان ثَبَّتَ عِنْدَهُ ، ثُمَّ يَرْجُمُ
النَّاسُ . وَيَجِبُ حُضُورُ الإمامِ أَوْ نائِبِهِ فِي كُلِّ حَدٍّ ، وَمَنْ أَذِنَ لَهُ فِي إِقامَةِ
الحَدِّ فَهُوَ نَائِبُهُ . وَيَجِبُ حُضُورُ طائِفَةٍ فِي حَدِّ الزَّنى ، وَلَوْ وَاحِدًا مَعَ مَنْ
يُقِيمُ الحَدَّ .

وَمَتَى رَجَعَ الْمُقِرُّ بِحَدِّ زَنْى ، أَوْ سَرِيقَةٍ ، أَوْ شُرْبٍ - قَبْلَ الحَدِّ - عَنْ
إِقْرَارِهِ ؛ بَأْنْ يَقُولُ : كَذَبْتُ فِي إِقْرَارِي . أَوْ : لَمْ أَفْعَلْ مَا أَقْرَزْتُ بِهِ . أَوْ :
رَجَعْتُ عَنْ إِقْرَارِي . وَنَحْوَهُ ، قُبِلَ مِنْهُ ، وَسَقَطَ عَنْهُ الحَدُّ . وَإِنْ رَجَعَ فِي
أَثْنائِهِ ، أَوْ هَرَبَ ، تُرِكَ وَجُوبًا . وَإِنْ قَالَ : رُدُّونِي إِلَى الحاكمِ . وَجَبَ رَدُّهُ ،
فَإِنْ تَمَّ عَلَيْهِ الحَدُّ ، ضَمِنَ الْمُتَّعِمُ الرَّاجِعَ بِالذِّيَّةِ ، لَا الْهَارِبَ ، وَلَا مَنْ طَلَبَ
الرَّدَّ إِلَى الحاكمِ ، وَلَا قَوَدَ . ^(٢) وَإِنْ رُجِمَ ^(٣) بَيِّنَةً فَهَرَبَ ، لَمْ يُتْرَكَ .

فصل : وَإِذَا اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ ، وَفِيهَا قَتْلٌ ؛ مِثْلَ أَنْ سَرَقَ وَزَنَى وَهُوَ
مُحَصَّنٌ ، وَشَرِبَ وَقَتَلَ فِي الْمُحَارَبَةِ ، اسْتَوْفَى الْقَتْلُ ، وَسَقَطَ سَائِرُهَا ، لَكِنْ
يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَلَ لِلْمُحَارَبَةِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ آدِمِيٌّ ، وَيَسْقُطُ الرَّجْمُ .

وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قَتْلٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ ؛ مِثْلَ أَنْ زَنَى ، أَوْ سَرَقَ ،
أَوْ شَرِبَ مِرَارًا قَبْلَ إِقامَةِ الحَدِّ ، أَجْزَأَ حَدٌّ وَاحِدٌ ، فَتَدْخُلُ السَّرِيقَةُ كَغَيْرِهَا ،
وَلَوْ طَالَبُوا مُتَّفَرِّقِينَ ؛ فَإِنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ ، ثُمَّ حَدَّتْ مِنْهُ ^(٣) جِنَايَةٌ أُخْرَى ،

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) فى ز : « وارجم » .

(٣) سقط من : م .

ففيها حُذِّها . وإن كانت مِن أجناسٍ ، اسْتَوْفِيَتْ [٢٨٨ظ] كُلُّها .

وَيَجِبُ الْإِتِّدَاءُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ ، فَإِذَا سَرِبَ وَزَنَى وَسَرَقَ ، حُذِّ
لِلشُّرْبِ ، ثُمَّ لِلزَّنى ، ثُمَّ قُطِعَ . وَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْأَخْفِ ، وَقَعَ الْمَوْقِعُ .

وَتُسْتَوْفَى حَقُوقُ الْآدَمِيِّينَ كُلُّها ، وَيُبْدَأُ بِغَيْرِ قَتْلِ ، بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ
مِنْهَا وَجُوبًا ؛ فَيُحَذِّدُ لِلْقَذْفِ ، ثُمَّ يُقَطِّعُ "لِغَيْرِ سَرِقَةٍ" ، ثُمَّ يُقَتَّلُ . فَإِنْ
اجْتَمَعَتْ مَعَ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمْ يَتَّفِقَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، بُدِئَ بِهَا ،
وَبِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ وَجُوبًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قَتْلٌ ، اسْتَوْفِيَتْ كُلُّها ، وَلَا
يَتَدَاخَلُ الْقَذْفُ وَالشُّرْبُ ، فَإِذَا زَنَى ،

وَسَرِبَ ، وَقَذَفَ ، وَقَطَعَ يَدًا ، قُطِعَتْ يَدُهُ أَوَّلًا ، ثُمَّ حُذِّدُ لِلْقَذْفِ ، ثُمَّ
لِلشُّرْبِ ، ثُمَّ لِلزَّنى . فَقَدَّمُوا هُنَا الْقَطْعَ عَلَى حَذِّ الْقَذْفِ ، وَهُوَ أَخْفُ مِنَ
الْقَطْعِ .

وإن كَانَ فِيهَا قَتْلٌ ، فَإِنَّ حُدُودَ اللَّهِ تَدْخُلُ فِي الْقَتْلِ ؛ سَوَاءً كَانَ الْقَتْلُ
مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ، كَالرَّجْمِ فِي الزَّنى ، وَالْقَتْلِ فِي الْحَارَبَةِ ، وَلِلرَّدَّةِ ، أَوْ لِحَقِّ
آدَمِيٍّ ، كَالْقِصَاصِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ حَقًّا لِلَّهِ ، اسْتَوْفِيَتْ الْحَقُوقُ كُلُّها
مُتَوَالِيَةً مِنْ غَيْرِ انْتِظَارِ بُرْءٍ ، الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَوَاتِ نَفْسِهِ ، وَإِنْ
كَانَ الْقَتْلُ حَقًّا لآدَمِيٍّ ، انْتِظَرَ بِاسْتِيفَاءِ الثَّانِي بُرْؤُهُ مِنَ الْأَوَّلِ . وَإِنْ اتَّفَقَ
حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْآدَمِيِّ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، كَالْقَتْلِ وَالْقَطْعِ قِصَاصًا وَحَذًّا ،
مِثْلَ أَنْ قَتَلَ ، "وَارْتَدَّ ، وَسَرَقَ ، وَقَطَعَ يَدًا ، فَيُقَطِّعُ لَهَا ، وَيُقَتَّلُ لَهَا" .

(١ - ١) سقط من : د ، ز ، س .

(٢ - ٢) سقط من : م .

وإن عفا وَلِيُّ الْجِنَايَةِ، اسْتَوْفَى الْحَدَّ. وَذَكَرَ ابْنُ النَّبَّاسِ: مَنْ قَتَلَ بِسِحْرِ، قُتِلَ حَدًّا، وَلِلْمَسْحُورِ مِنْ مَالِهِ دِيَّتُهُ، فَيُقَدَّمُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى. انْتَهَى. وَإِنْ سَرَقَ، وَقَتَلَ فِي الْحَارَبَةِ، وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ، قُتِلَ حَتْمًا، وَلَمْ يُضْلَبْ، وَلَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ. وَإِنْ قَتَلَ مَعَ الْحَارَبَةِ جَمَاعَةً قُتِلَ بِالْأَوَّلِ حَتْمًا^(١)، وَلِأَوْلِيَاءِ الْبَاقِينَ دِيَاتُهُمْ.

فصل : وَمَنْ قَتَلَ، أَوْ قَطَعَ طَرْفًا، أَوْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ حَرَمِ مَكَّةَ، ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، أَوْ لَجَأَ إِلَيْهِ حَزْبِيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ - لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ، وَلَكِنْ لَا يُبَاتِعُ، وَلَا يُشَارِي، وَلَا يُطْعَمُ، وَلَا يُسْقَى، وَلَا يُؤَاكَلُ، وَلَا يُشَارَبُ، وَلَا يُجَالَسُ، وَلَا "يُؤْوَى، وَيُهَجَرُ"^(٢) فَلَا يُكَلِّمُهُ أَحَدٌ حَتَّى يَخْرُجَ، لَكِنْ يُقَالُ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ، وَاخْرُجْ إِلَى الْحِلِّ لِئَسْتَوْفَى مِنْكَ الْحَقُّ الَّذِي قَبِلْتَ. فَإِذَا خَرَجَ، أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. فَإِنْ اسْتَوْفَى ذَلِكَ مِنْهُ فِي الْحَرَمِ، فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَتَلَ ذَلِكَ^(٣) فِي الْحَرَمِ، اسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ.

وَلَوْ قُوتِلُوا فِي الْحَرَمِ، دَفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ فَقَط. وَفِي «الْهَدْيِ»: الطَّائِفَةُ الْمُعْتَمِنَةُ بِالْحَرَمِ مِنْ مُبَايَعَةِ الْإِمَامِ لَا تُقَاتَلُ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ لَهَا تَأْوِيلٌ. وَأَمَّا حَرَمُ مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَائِرُ الْبِقَاعِ، وَالْأَشْهُرُ الْحُرُمُ وَغَيْرُهَا، فَلَا تَمْنَعُ إِقَامَةَ حَدٍّ وَلَا قِصَاصٍ.

(١) سقط من: م.

(٢ - ٢) في د: «يؤانس فيهجر».

(٣) أى: ما يوجب الحد.

وَمَنْ أَتَى حَدًّا فِي الْعَزْرِ، أَوْ مَا يُوجِبُ قِصَاصًا، لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِي
أَرْضِ الْعَدُوِّ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، فَيُقَامَ عَلَيْهِ. وَإِنْ أَتَى بِشَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ فِي الثُّغُورِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ فِيهَا، وَإِنْ أَتَى حَدًّا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ دَخَلَ
دَارَ الْحَرْبِ، أَوْ أُسِرَ، أُقِيمَ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ.

بَابُ حَدِّ الزَّنى

وهو فِعْلُ الفَاحِشَةِ فى قُبُلٍ أو دُبُرٍ، وهو مِنَ الكَبَائِرِ العِظَامِ .

إذا زَنَى مُحْصَنٌ، وَجَبَ رَجْمُهُ بِالْحِجَارَةِ وَغَيْرِهَا حَتَّى يَمُوتَ، وَيُتَّقَى
الْوَجْهُ، وَلَا يُجْلَدُ قَبْلَهُ، وَلَا يُنْفَى، وَتَكُونُ الْحِجَارَةُ مُتَوَسِّطَةً كَالْكَفِّ، فَلَا
يَنْبَغِي أَنْ يُتَخَنَ المَرْجُومُ بِصَخْرَةٍ كَبِيرَةٍ، وَلَا أَنْ يَطُولَ عَلَيْهِ بِخَصِيَّاتٍ
خَفِيفَةٍ .

وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ وَلَوْ كِتَابِيَّةً فى قُبُلِهَا وَطْئًا حَصَلَ بِهِ تَغْيِيبُ الْحَشَفَةِ أَوْ
قَدْرِهَا، فى نِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَهِيَ بِالْإِغَانِ عَاقِلَانِ حُرَّانِ مُلْتَزِمَانِ، فَهُمَا
مُحْصَنَانِ . فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مَنِهَا وَلَوْ فى أَحَدِهِمَا، فَلَا إِحْصَانَ لِوَاحِدٍ
مِنْهُمَا . فَإِنْ عَتَقَا وَعَقَلَا وَبَلَّغَا بَعْدَ النِّكَاحِ، ثُمَّ وَطِئَا صَارَا مُحْصَنَيْنِ .

وَلَا يَخْصُلُ الْإِحْصَانُ بِالْوَطْئِ يَمْلِكُ الْيَمِينِ، وَلَا فى نِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَلَا
فى نِكَاحٍ خَالَ عَنِ الْوَطْئِ، سِوَاءِ حَصَلَتْ فِيهِ خُلُوءٌ، أَوْ وَطِئَ فِيمَا دُونَ
الْفَرْجِ أَوْ فى الدُّبُرِ، أَوْ لَا .

وَيُثْبِتُ لِمُسْتَأْمِنَيْنِ كَذِبِيَّيْنِ وَلَوْ مَجُوسِيَّيْنِ، لَكِنْ لَا يَصِيرُ الْمَجُوسِيُّ
مُحْصَنًا بِنِكَاحِ ذِي رَجَمٍ مَحْرَمٍ . فَلَوْ زَنَى أَحَدُ مِنْهُمَا، وَجَبَ الْحَدُّ، وَيَلْزَمُ
الْإِمَامَ إِقَامَةُ حَدٍّ بَعْضُهُمْ بَعْضٍ، وَمِثْلُهُ الْقَطْعُ بِسَرِقَةٍ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ .
وَلَا يَسْقُطُ بِإِسْلَامِهِ، لَكِنْ لَا يُقَامُ حَدُّ الزَّنى عَلَى [٢٨٩] مُسْتَأْمِنٍ، نَصًّا .

قال في «المعنى»، و«الشَّرح»، في بابِ القَطْعِ في السَّرِيقَةِ: لَأَنَّهُ يَجِبُ بِهِ الْقَتْلُ لِنَقْضِ الْعَهْدِ، وَلَا يَجِبُ مَعَ الْقَتْلِ حَدٌّ سِوَاهُ. انْتَهَى. وهذا إذا زَنَى بِمُسْلِمَةٍ، وَأَمَّا إِنْ زَنَى بِغَيْرِ مُسْلِمَةٍ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، كَالْحَزَنِيِّ، كَحَدِّ الْخَمْرِ.

ولو كان لرجل ولَدٌ من امرأته، فقال: ما وَطِئْتُهَا. لم يَنْبُتْ إِحْصَانُهَا، ولو كان لها وَلَدٌ من زَوْجٍ، فَأُنْكَرَتْ أَنْ يَكُونَ وَطِئَهَا، لم يَنْبُتْ إِحْصَانُهَا، وَيَنْبُتُ بِقَوْلِهِ: وَطِئْتُهَا. أَوْ: جَامَعْتُهَا. أَوْ: بَاضَعْتُهَا. وَيَنْبُتْ إِحْصَانُهَا بِقَوْلِهَا أَنَّهُ جَامَعَهَا، أَوْ بَاضَعَهَا، أَوْ وَطِئَهَا. وإن قالت بآشَرَهَا،^(١) أَوْ مَسَّهَا^(٢)، أَوْ أَصَابَهَا، أَوْ أَتَاهَا، أَوْ دَخَلَ بِهَا، أَوْ قَالَ هُوَ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْبُتَ بِهِ الْإِحْصَانُ.

وإذا جُلِدَ الزَّانِي عَلَى أَنَّهُ يَكْثُرُ ثُمَّ بَانَ مُحْصَنًا، رُجِمَ.

وإذا رُجِمَ الزَّانِيَانِ الْمُسْلِمَانِ، غُسِّلَا وَكُفَّنَا وَصُلِّيَ عَلَيْهِمَا وَدُفِنَا.

وإذا زَنَى الْحُرُّ غَيْرَ الْمُحْصَنِ، مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، جُلِدَ مِائَةً، وَغُرِبَ عَامًا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ فِي بَلَدٍ مُعَيَّنٍ، وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ التَّغْرِيبَ إِلَى فَوْقِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، فَعَلَ. وَالْبَدَوِيُّ يُغْرَبُ عَنْ جِلَّتِهِ وَقَوْمِهِ، وَلَا يُمَكَّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ بَيْنَهُمْ. وَلَوْ عَيَّنَ السُّلْطَانُ جِهَةً لِتَغْرِيبِهِ، وَطَلَبَ الزَّانِي جِهَةً غَيْرَهَا، تَعَيَّنَ مَا عَيَّنَهُ السُّلْطَانُ. وَلَوْ أَرَادَ الْحَاكِمُ تَغْرِيبَهُ، فَخَرَجَ بِنَفْسِهِ، وَغَابَ سَنَةً، ثُمَّ عَادَ، لَمْ يَكْفِهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ. وَلَا يُحْبَسُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تُفَى إِلَيْهِ،

(١ - ١) سقط من: م.

فإن عادَ من تَغْرِيبِهِ قَبْلَ مُضِيِّ الحَوْلِ ، أُعِيدَ تَغْرِيبُهُ حَتَّى يَكْمَلَ الحَوْلُ مُسَافِرًا ، وَيَتَنَى عَلَى مَا مَضَى .

وَتُغَرَّبُ امْرَأَةٌ مَعَ مَحْرَمٍ - وَجُوبًا - إِنْ تَبَسَّرَ ، فَيُخْرِجُ مَعَهَا حَتَّى يُسَكِّنَهَا فِي مَوْضِعٍ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ رَجَعَ إِذَا أَمِنَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ مَعَهَا . وَإِنْ أَتَى الخُرُوجَ مَعَهَا ، بُذِلَتْ لَهُ الأُجْرَةُ مِنْ مَالِهَا ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ، فَمِنْ بَيْتِ المَالِ ، فَإِنْ أَتَى الخُرُوجَ مَعَهَا^(١) ، نُفِيَتْ وَحْدَهَا ، كَمَا لَوْ تَعَذَّرَ ، كَسَفَرِ الهِجْرَةِ ، وَسَفَرِ الحَجِّ إِذَا مَاتَ المَحْرَمُ فِي الطَّرِيقِ . وَقِيلَ : تُسْتَأْجَرُ امْرَأَةٌ ثِقَّةٌ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ .

وَإِنْ زَنَى العَرِيبُ غُرَّبَ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ وَطَنِهِ . وَإِنْ زَنَى فِي البَلَدِ الَّذِي غُرَّبَ إِلَيْهِ ، غُرَّبَ إِلَى غَيْرِ البَلَدِ الَّذِي غُرَّبَ مِنْهُ ، وَتَدْخُلُ بَقِيَّةُ مُدَّةِ الأَوَّلِ فِي الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الحَدِيثَيْنِ مِنْ جِنْسٍ ، فَتَدَاخَلَا .

فصل : وَإِنْ كَانَ الزَّانِي رَقِيقًا ، فَحَدُّهُ خَمْسُونَ جَلْدَةً ، وَلَا يُغَرَّبُ ، بِكْرًا كَانَ أَوْ ثَيِّبًا ، وَلَا يُزَجَّمُ هُوَ وَلَا المُتَبَعُضُ . وَإِذَا زَنَى ، ثُمَّ عَتَقَ ، فَعَلِيهِ حَدُّ الرَّقِيقِ . وَلَوْ زَنَى حُرٌّ ذِمِّيٌّ ، ثُمَّ لَحِقَ بِدَارِ حَرْبٍ ، ثُمَّ سُبِيَ فَاشْتَرِقَ ، مُحَدُّ حَدِّ الأَخْرَارِ . وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الزَّانِيَيْنِ حُرًّا ، وَالْآخَرُ رَقِيقًا ، أَوْ زَنَى مُحْصَنٌ بِبِكْرٍ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ حَدُّهُ . وَلَوْ زَنَى بَعْدَ البَعْتِ ، وَقَبْلَ العِلْمِ بِهِ ، فَعَلِيهِ حَدُّ الأَخْرَارِ ، وَإِنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الرَّقِيقِ قَبْلَ العِلْمِ بِحُرِّيَّتِهِ ، ثُمَّ عُلِمَتْ بَعْدُ ، تَمَّ عَلَيْهِ حَدُّ الأَخْرَارِ .

(١) سقط من : د ، ز ، س .

وإن كان يَصْفُه حُرًّا، فحُدِّه خَمْسٌ وَسَبْعُونَ، وَيُعْرَبُ نِصْفَ عَامٍ
مَحْسُوبًا عَلَى الْعَبْدِ مِنْ نَصِيْبِهِ الْحُرِّ، وَلِلسَّيِّدِ نِصْفُ عَامٍ بَدَلًا عَنْهُ، وَمَا زَادَ
مِنَ الْحُرِّيَّةِ أَوْ نَقَصَ عَنْهَا^(١) فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا كَسْرٌ، مِثْلَ أَنْ
يَكُونَ ثُلُثُهُ حُرًّا، فَيَلْزَمُهُ سِتٌّ وَسِتُّونَ جُلْدَةً وَثُلَاثَا جُلْدَةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ
الْكَسْرُ. وَالْمُدَبِّرُ، وَالْمُكَاتِبُ، وَأُمُّ الْوَلَدِ، كَالْقَيْنِ. وَإِنْ عَفَا السَّيِّدُ عَنْ عَبْدِهِ،
لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْحَدُّ. وَإِذَا فَجَرَ رَجُلٌ بِأَمَةٍ، ثُمَّ قَتَلَهَا، فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَقِيَمَتُهَا.
وَحَدُّ اللُّوَاطِ^(٢)، الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ كَزَانٍ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي
مَمْلُوكِهِ، أَوْ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ. فَإِنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ أَوْ مَمْلُوكَتَهُ فِي دُبُرِهَا،
فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَلَا حَدَّ فِيهِ، وَحَدُّ زَانٍ بِذَاتِ مُحَرَّمٍ كَلَايِطٌ.

وَمَنْ أَتَى بِهَيْمَةً، وَلَوْ سَمَكَةً، عُرِّرَ، وَيُبَالِغُ فِي تَغْيِيرِهِ، وَقُتِلَتْ
الْبَهِيمَةُ، سَوَاءً كَانَتْ مَمْلُوكَةً لَهُ أَوْ لغيرِهِ، مَأْكُولَةً أَوْ غَيْرَ مَأْكُولَةٍ، فَإِنْ
كَانَتْ مِلْكَهُ فَهَذَرٌ، وَإِنْ كَانَتْ لغيرِهِ، ضَمِنَهَا، وَيَحْرُمُ أَكْلُهَا. وَيُثْبِتُ
ذَلِكَ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَلَى فِعْلِهِ بِهَا، أَوْ إِقْرَارِهِ - وَيَأْتِي - وَلَوْ مَرَّةً، إِنْ
كَانَتْ مِلْكَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِلْكَهُ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُهَا بِإِقْرَارِهِ. وَلَوْ مَكَّنَتْ امْرَأَةً
قِرْدًا مِنْ نَفْسِهَا حَتَّى وَطِئَهَا، فَعَلَيْهَا مَا عَلَى وَاطِئِ الْبَهِيمَةِ.

فصل : ولا يجب [٢٨٩ظ] الحدُّ إلاَّ بشروط :

أحدها : أن يَطَأَ فِي فَرْجِ أَصْلِيٍّ مِنْ آدَمِيٍّ حَيٍّ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبُرًا،

(١) سقط من : م .

(٢) في س : « اللواط » .

بَذَكَرٍ أَضْلَى . وَأَقْلَهُ تَغْيِيبُ حَشَفَةٍ مِنْ فَحْلٍ ، أَوْ خَصِيٍّ ، أَوْ قَدَرِهَا عِنْدَ عَدَمِهَا . فَإِنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ تَسَاخَقَتِ امْرَأَتَانِ ، أَوْ جَامَعَ الْخُنْثَى الْمُشَكِلُ بَذَكَرِهِ ، أَوْ جُمِيعَ فِي قُبْلِهِ ، فَلَا حَدَّ ، وَعَلَيْهِمُ التَّغْزِيرُ . وَلَوْ وُجِدَ رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ يُقْبَلُ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ وَطِئَهَا ، فَلَا حَدَّ ، وَعَلَيْهِمَا التَّغْزِيرُ ، وَإِنْ قَالَا : نَحْنُ زَوْجَانِ . وَاتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ ، قُبِلَ قَوْلُهُمَا . وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِمَا بِالزَّنى ، فَقَالَا : نَحْنُ زَوْجَانِ . فَعَلَيْهِمَا الْحَدُّ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِالنِّكَاحِ .

الثانى : أَنْ يَكُونَ الزَّانِى مُكَلَّفًا ، فَلَا حَدَّ عَلَى صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ . وَإِنْ زَنَى ابْنُ عَشْرِ ، أَوْ بَنَتْ تِسْعٌ ، عَزْرًا^(١) قَالَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» . وَقَالَ فِي «الْمُبْدِعِ» : يُعَزَّرُ غَيْرُ الْبَالِغِ مِنْهُمَا . انْتَهَى . وَذَلِكَ كَضَرْبِهِ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ^(٢) . وَيُحَدُّ^(٣) السُّكَرَانُ إِذَا زَنَى ، أَوْ أَقْرَبَهُ فِي سُكْرِهِ^(٤) .

الثالث : انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ ، فَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً وَلَدِيهِ ، وَطِئَهَا الْابْنُ أَوْ لَا ، أَوْ جَارِيَةً لَهُ أَوْ لَوْلِيهِ ، أَوْ لِمُكَاتِبِهِ فِيهَا شِرْكٌ ، أَوْ أَمَةٌ ، كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا لِبَيْتِ الْمَالِ . وَهُوَ حُرٌّ مُسْلِمٌ ، أَوْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ ، أَوْ أَمَّتَهُ فِي خَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ دُبُرٍ ، أَوْ امْرَأَةً عَلَى فِرَاشِهِ أَوْ فِي مَنْزِلِهِ ، أَوْ زُفَّتْ إِلَيْهِ وَلَوْ لَمْ يُقْبَلْ لَهُ : هَذِهِ امْرَأَتُكَ . ظَنُّهَا امْرَأَتَهُ أَوْ أَمَّتَهُ ، أَوْ ظَنَّ أَنَّ لَهُ أَوْ لَوْلِيهِ فِيهَا شِرْكًا ، أَوْ دَعَا الضَّرِيرَ امْرَأَتَهُ فَأَجَابَهُ غَيْرُهَا فَوَطِئَهَا ، أَوْ وَطِئَ أَمَّتَهُ الْمُجُوسِيَّةَ ، أَوْ الْمُزْتَدَّةَ ، أَوْ

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) فى م : « حد » .

المُعْتَدَّة، أو المَرْوُوجَة، أو في مُدَّة اسْتِثْرَائِهَا، أو في نِكَاحٍ، أو مِلْكٍ مُخْتَلَفٍ في صِحَّتِهِ، كِنِكَاحٍ مُتَّعَةٍ، وبِلا وَلِيٍّ، أو بِلا شُهودٍ، وَنِكَاحِ الشُّغَارِ، وَالمُحَلِّلِ، وَنِكَاحِ الْأُخْتِ في عِدَّةِ أُخْتِهَا الْبَائِنِ، وَخَامِسَةً في عِدَّةِ رَابِعَةٍ بَائِنٍ، وَنِكَاحِ الْمُجُوسِيَّةِ، وَعَقْدِ فَضُولَى^(١) ولو قَبْلَ الْإِجَازَةِ، وَفي شِرَاءٍ فَاسِدٍ بَعْدَ قَبْضِهِ وَلَوْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ - فلا حَدٌّ. وَتَقَدَّمَ وَطْءُ بَائِعٍ في مُدَّةِ خِيَارٍ يَغْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ.

وَإِنْ جَهِلَ تَحْرِيمَ الزَّوْنِ، لِحَدَاثَةِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نُشُوءِهِ^(٢) بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ، أَوْ تَحْرِيمِ نِكَاحِ بَاطِلٍ إِجْمَاعًا، فلا حَدٌّ. وَلَا يَسْقُطُ الْحَدُّ بِجَهْلِ الْعُقُوبَةِ إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ؛ لَقَضِيَّةٍ مَاعِزٍ^(٣).

وَإِنْ أُكْرِهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْنِ، أَوِ الْمَقْعُولُ بِهِ لِيَوَاطًا؛ قَهْرًا، أَوْ بِالضَّرْبِ، أَوْ بِالْمَنْعِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ اضْطُرًّا^(٤) إِلَيْهِ، وَنَحْوَهُ - فلا حَدٌّ. وَإِنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ فَزَوْنٌ، حُدٌّ^(٥). وَعَنهُ، لَا. وَاخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ، وَجَمَعَ. وَإِنْ أُكْرِهَ عَلَى إِبْلَاجِ ذَكَرِهِ بِأَصْبَعِهِ مِنْ غَيْرِ انْتِشَارٍ، أَوْ بِأَشَرِ الْمَكْرَةِ الْمَكْرَةِ^(٦)، أَوْ

(١) في م: «الفضولى».

(٢) في م: «نشئه».

(٣) انظر ما أخرجه البخارى، في: باب الرجم بالمصلى، من كتاب الحدود. صحيح البخارى

٢٠٦/٨. ومسلم، في: باب من اعترف على نفسه بالزنى، من كتاب الحدود. صحيح مسلم

١٣١٨/٣. وأبو داود، في: باب رجم ماعز بن مالك، من كتاب الحدود. سنن أبى داود ٢/

٤٥٧، ٤٥٩.

(٤) في د: «اضطر». وفي م: «اضطرا».

(٥) سقط من: د، س.

مَأْمُورَهُ ذَلِكَ ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِمْ ^(١) .

وَأَنْ وَطِئَ مَيْتَةً ، أَوْ مَلَكَ أُمَّهُ ، أَوْ أُخْتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ ، فَوَطِئَهَا ، غُرَزَ ، وَلَمْ يُحَدِّ . وَإِنْ اشْتَرَى ذَاتَ مَحْرَمِهِ مِنَ النَّسَبِ ، مِمَّنْ يَغْتَبِقُ عَلَيْهِ ، وَوَطِئَهَا ، أَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ مَعَ الْعِلْمِ ، كِنِكَاحِ الْمَرْوُجَةِ ، وَالْمُعْتَدَةِ ، وَمُطَلَّقَتِهِ ثَلَاثًا ، وَالْخَامِسَةِ ، وَذَوَاتِ مَحَارِمِهِ مِنَ النَّسَبِ وَالرِّضَاعِ ، أَوْ زَنَى بِحَرْيِئَةٍ مُسْتَأْمِنَةٍ ، أَوْ نَكَحَ بَنْتَهُ مِنَ الزَّنى ، نَصًّا . وَحَمَلَهُ جَمَاعَةً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْخِلَافُ ، فَيَحْمَلُ إِذَنْ عَلَى مُغْتَبِقِ تَحْرِيمِهِ ، أَوْ اسْتَأْجَرَ امْرَأَةً لِلزَّنى أَوْ لغيرِهِ ، فَزَنَى بِهَا ، أَوْ بامرأَةٍ لَهُ عَلَيْهَا قِصَاصٌ ، أَوْ بِصَغِيرَةٍ يُوطَأُ مِثْلُهَا ، أَوْ مَجْنُونَةٍ ، أَوْ بامرأَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، أَوْ بِأَمَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهَا - فَعَلِيهِ الْحَدُّ . وَإِنْ مَكَنَتْ الْمَكْلُوفَةُ مِنْ نَفْسِهَا مَجْنُونًا ، أَوْ مُمَيَّزًا ، أَوْ مَنْ لَا يُحَدُّ لَجَهْلِهِ ، أَوْ مَكَنَتْ حَرْيِئًا ، أَوْ مُسْتَأْمِنًا ، أَوْ أَدْخَلَتْ ذَكَرَ نَائِمٍ ، فَعَلِيهَا الْحَدُّ وَحَدَّهَا .

الرَّابِعُ : ثُبُوتُ الزَّنى ، وَلَا يَبْثُثُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنْ يُقَرَّ بِهِ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ فِي مَجْلِسٍ ، أَوْ مَجَالِسَ ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ مُحْتَارٌ ، وَيُصْرِّحُ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الْوَطْءِ ، وَلَا يَنْزِعُ عَنْ إِقْرَارِهِ حَتَّى يَسْمَ الْحَدُّ .

فَإِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ زَنَى بامرأَةٍ ، فَكَذَّبَتْهُ ، فَعَلِيهِ الْحَدُّ دُونَهَا ، كَمَا لَوْ سَكَتَتْ ، أَوْ لَمْ تُسْأَلْ . وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَلَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِنَوْمٍ [٢٩٠] أَوْ شُرْبِ دَوَاءٍ . وَيُحَدُّ الْأَخْرَسُ إِذَا فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ .

(١) سقط من : د ، م .

وإن أقرَّ بوطءِ امرأَةٍ، وادَّعى أنَّها امرأته، فأنكرتِ المرأةُ الزَّوجِيَّةَ، ولم تُقرَّ بوطئه إياها، فلا حدَّ عليه، ولا مهرَ لها، وإن اعترفت بوطئه، وأنَّه زنى بها مطاوعةً، فلا مهرَ، ولا حدَّ على واحدٍ منهما، إلَّا أن تُقرَّ^(١) أربعَ مرَّاتٍ. وإن أقرَّت^(٢) أنَّه أكرهها عليه، أو اشتبهَ عليها، فعليه المهرُ. ولو شهد أربعَةُ على إقراره أربعًا بالزَّنى، ثبَّت الزَّنى.^(٣) ولا^(٤) يثبتُ بدُونِ الأربعِ، فإن أنكر، أو صدَّقهم دُونَ أربعِ مرَّاتٍ، فلا حدَّ عليه، ولا على الشُّهود، ولو تَمَّت البيِّنَةُ عليه، وأقرَّ على نفسه إقرارًا تامًّا، ثم رجع عن إقراره، لم ينسقط عنه الحدُّ.

فصل : الأمرُ الثاني ، أن يشهدَ ، عليه ، ولو ذمًّا ، أربعَةُ رجالٍ مُسْلِمِينَ عُدُولٍ ، أحرارًا كانوا أو عبيدًا ، يَصِفُونَ الزَّنى بِزنى واحدٍ ، فيقولون : رأيناه غيبٌ^(١) ذكره ، أو حشفتَه ، أو قدَّرها في فرجِها ، كالميلِ في المكحلة ، أو الرِّشاءِ في البعرِ . ويجوزُ للشُّهودِ أن ينظُرُوا إلى ذلكَ منهما لإقامةِ الشَّهادةِ عليهما . ولا يُعتَبَرُ ذِكْرُ مَكَانِ الزَّنى ، ولا ذِكْرُ المَزنَى بها إن كانتِ الشَّهادةُ على رَجُلٍ ، ولا ذِكْرُ الزَّانِي إن كانتِ الشَّهادةُ على امرأةٍ ، ويَكْفِي إذا شَهِدُوا أنَّهم رَأَوْا ذكره في فرجِها ، والتَّشْبِيهُ تَأْكِيدٌ . وَيُسْتَرَطُّ أن يَجِيءَ الأَرْبَعَةُ في مَجْلِسٍ واحدٍ ، سَوَاءً جَاءُوا مُتَفَرِّقِينَ أو مُجْتَمِعِينَ ، وَسَوَاءً صدَّقهم أو لا .

(١) في الأصل ، د ، ز ، س : « يقر » .

(٢) في ز : « ادعت » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في م : « مغيبا » .

فإن جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم من مجلسه ، أو شهد ثلاثة وامتنع الرابع ، أو لم يكملها ، فهم قذفة ، وعليهم الحد . وإن كانوا فُساقًا ، أو غُميًا ، أو بعضهم ، فعليهم الحد .

وإن شهد أربعة مشهورون ، ولم تثبت عدالتهم ، أو مات أحد الأربعة قبل وصفه الزنى ، فلا حدّ عليهم . فإن شهد ثلاثة رجال وامرأتان ، حدّ الجميع . وإن كان أحد الأربعة زوجًا ، حدّ الثلاثة لا الزوج إن لآعن .

وإن شهد أربعة ، فإذا المشهود عليه مجبوب ، أو رثقاء ، حدوا للقذف . وإن شهدوا عليها ، فتبين أنها عذراء ، لم تحدها ، ولا الرجل ، ولا الشهود ، وتكفى شهادة امرأة واحدة بغدرتها .

وإن شهد اثنان أنه زنى بها فى بيت أو بلد أو يوم ، واثنان أنه زنى بها فى بيت أو بلد أو يوم آخر ، أو شهد اثنان أنه زنى بامرأة يضاء ، واثنان أنه زنى بامرأة سوداء - فهم قذفة ؛ لأنهم لم يشهدوا بزنى واحد ، وعليهم الحد . وإن شهد اثنان أنه زنى بها فى زاوية بيت صغير عرقًا ، واثنان أنه زنى بها فى زاوية الأخرى ، أو اثنان "أنه زنى بها" فى قيص أبيض أو قائمة ، واثنان فى أحمر أو نائمة ، كملت شهادتهم . وإن كان البيت كبيرًا ، و^(٢) الزاويتان متباعدتان ، فهم قذفة .

والقول فى الزمان كالقول فى المكان متى كان بينهما زمن متباعد لا

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) فى د : «أو» .

يُمْكِنُ وُجُودُ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ فِي جَمِيعِهِ، كَطَرَفِي النَّهَارِ، لَمْ تَكْمُلْ شَهَادَتَهُمْ، فَإِنْ تَقَارَبَا قُبِلَتْ.

وإن شهدا أنه زنى بها مُطَاوَعَةً، وآخَرَانِ مُكْرَهَةً، لَمْ تَكْمُلْ، وَحَدُّ شَاهِدِ الْمُطَاوَعَةِ، لَقَذْفِ الْمَرْأَةِ، وَحَدُّ الْأَرْبَعَةِ لَقَذْفِ الرَّجُلِ.

وإن شهد أربعة، فَرَجَعُوا، أَوْ بَعْضُهُمْ قَبْلَ الْحَدِّ، حَدُّ الْأَرْبَعَةِ. وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ الْحَدِّ^(١)، حَدُّ وَحْدَهُ^(٢) إِذَا طَالَبَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ^(٣). إِنْ وُثِرَتْ حَدُّ الْقَذْفِ^(٤) يُحَدُّ بِطَلَبِ الْوَرِثَةِ^(٥)، وَعَلَيْهِ رُيُغٌ مَا تَلَفَ بِشَهَادَتِهِمْ. وَيَأْتِي فِي الرَّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ^(١) الشَّهَادَةُ بِالزَّيْنِ، فَصَدَّقَهُمُ الْمَشْهُودُ^(٥) عَلَيْهِ، لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ^(١). وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ، وَاعْتَرَفَ هُوَ مَرَّتَيْنِ، لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ وَلَمْ يَجِبِ الْحَدُّ. فَإِنْ كَمَلَتِ الْبَيِّنَةُ، ثُمَّ مَاتَ الشُّهُودُ أَوْ غَابُوا، جَازَ الْحُكْمُ بِهَا، وَإِقَامَةُ الْحَدِّ. وَإِنْ شَهِدُوا بِزَيْنٍ قَدِيمٍ، أَوْ أَقَرَّ بِهِ، وَجِبَ الْحَدُّ. وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالْحَدِّ مِنْ غَيْرِ مُدَّعٍ.

وإن شهد أربعة أنه [٢٩٠ظ] زنى بامرأة، وشهد أربعة آخرون على

(١) في م: «الحكم».

(٢ - ٢) زيادة من: م.

والمراد: إذا طالب به المقذوف.

(٣ - ٣) زيادة من: م.

والمراد: يحد القاذف.

(٤) في م: «ثبت».

(٥) في م: «المشهور».

الشُّهُودُ أَنَّهُمْ هُمُ الزَّانَاةُ بِهَا^(١) ، لَمْ يُحَدِّدْ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ ، وَيُحَدِّدُ الْأَوَّلُونَ
لِلْقَذْفِ وَالزَّانِي .

وَكُلُّ زَنَى مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْجَبَ الْحَدَّ ، لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا أَرْبَعَةُ
شُهُودٍ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ اللَّوْاطُ ، وَوَطْءُ الْمَرْأَةِ فِي ذُبْرِهَا ، وَإِنْ أَوْجَبَ التَّعْزِيرَ ،
كَوَطْءِ الْبَيْهَمَةِ ، وَالْأَمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَالْمَرْجُوحَةِ ، قَبْلَ فِيهِ رَجُلَانِ ، كَشُهُودِ
الْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ وَنَحْوِهَا .

وَإِنْ حَمَلَتِ امْرَأَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا وَلَا سَيِّدَ ، لَمْ تُحَدِّدْ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ ، وَتُسْأَلُ
اسْتِخْبَابًا ؛ فَإِنْ ادَّعَتْ أَنَّهَا أُكْرِهَتْ ، أَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ ، أَوْ لَمْ تَعْتَرِفْ
بِالزَّانِي ، لَمْ تُحَدِّدْ .

وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَوْ الْحَاكِمِ الَّذِي يَنْبُتُ^(٢) عِنْدَهُ الْحَدُّ بِالْإِقْرَارِ التَّعْزِيرُ
لِلْمَقْرَرِ بِالرَّجُوعِ إِذَا تَمَّ ، وَالْوُقُوفُ^(٣) إِذَا لَمْ يَتِمَّ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْرَضَ لَهُ
بَعْضُ الْحَاضِرِينَ بِالرَّجُوعِ ، أَوْ بِأَنْ لَا يَقَرَّ ، وَيُكْرَهُ لِمَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ أَنْ يُحْتَهُ
عَلَى الْإِقْرَارِ .

(١) زيادة من : س .

(٢) في الأصل ، د : « ثبت » .

(٣) (٣ - ٣) سقط من : م .

بَابُ الْقَذْفِ

وهو الرَّمْيُ بِزَيْنَى ، أو لَوَاطِ ، أو شَهَادَةُ به عليه ولم تَكْمِلِ البَيِّنَةُ . وهو كبيرة .

مَنْ قَذَفَ وَلَوْ أَخْرَسَ بِإِشَارَةِ مَفْهُومَةٍ ، وَلَوْ فِي غَيْرِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ مُحْصَنًا^(١) ، وَلَوْ^(٢) ذَاتَ مَحْرَمٍ ، أَوْ مَجْبُوتًا ، أَوْ خَصِيًّا أَوْ مَرِيضًا مُذْنَفًا^(٣) ، أَوْ رَتْقَاءً ، أَوْ قَرْنَاءً ، حُدَّ حُرٌّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَقِنْ - وَلَوْ عَتَقَ قَبْلَ حُدِّهِ - أَرْبَعِينَ ، وَمُعْتَقٌ بَقِضُهُ بِحَسَابِهِ ، سِوَى أَيْوِيهِ وَإِنْ عُلُوا ، فَلَا يُحْدَنُ بِقَذْفٍ وَلَدٍ وَإِنْ نَزَلَ ، كَقَوْدٍ ، وَلَا يُعْزَرَانُ^(٤) لَهُ . فَإِنْ قَذَفَ أُمُّ ابْنِهِ وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ مِنْهُ ، فَمَاتَتْ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَائِنُهُ الْمُطَالَبَةُ . فَإِنْ كَانَ لَهَا ابْنٌ آخَرٌ مِنْ غَيْرِهِ ، كَانَ لَهُ اسْتِيفَاؤُهُ كُلُّهُ^(٥) إِذَا مَاتَتْ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ . وَيُحْدُّ الْإِبْنُ^(٦) بِقَذْفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ آبَائِهِ وَأُمَّهَاتِهِ ، وَإِنْ عُلُوا . وَيُحْدُّ بِقَذْفٍ عَلَى وَجْهِ الْغَيْرَةِ .

وَيُشْتَرَطُ لِإِقَامَةِ الْحُدِّ مُطَالَبَةُ الْمُقْدُوفِ ، وَاسْتِدَامَةُ الطَّلَبِ إِلَى إِقَامَتِهِ بِأَنْ

(١) فِي م : « مُحْصَن » .

(٢) أَيْ : وَلَوْ كَانَ الْمُقْدُوفُ .

(٣) دَنَفَ الْمَرِيضُ دَنَفًا : اشْتَدَّ مَرَضُهُ وَأَشْفَى عَلَى الْمَوْتِ .

(٤) فِي م : « يُحْدَن » .

(٥) فِي م : « فَلَهُ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « لِلْإِبْنِ » .

لا يَقْفُو، وأن لا يَأْتِيَ القاذِفُ بَيِّنَةً^(١) قَدْ فَهَ^(٢) به، وأن لا يُصَدِّقَهُ
المَقْدُوفُ، وأن لا يُلَاعِنَ القاذِفُ إن كان زَوْجًا. وهو حَقٌّ لآدَمِيٍّ، ولا
يُسْتَحْلَفُ فيه، ولا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عنه، وَيَسْقُطُ بَعْفُ المَقْدُوفِ ولو بعدَ
طَلَبِهِ، لا عن بعضِهِ. وإن قال: أَقْدَفْنِي. فَقَدْ فَهَ، عَزَرَ القاذِفُ فقط.
وليس للمَقْدُوفِ اسْتِيفَاءُ الحَدِّ^(٣) بِنَفْسِهِ.

وَقَدْ فُ غَيْرِ الْمُحْصَنِ؛ كَمُشْرِكٍ، وَذِمِّيٍّ، وَقَيْنٍ، ولو كَانَ القاذِفُ
سَيِّدَهُ، وَمُسْلِمٍ لَهُ دُونَ عَشْرِ سِنِينَ، وَمُسْلِمَةٍ لَهَا دُونَ تِسْعٍ^(٤)، وَمَنْ لَيْسَ
بِعَفِيفٍ، يُوجِبُ التَّغْزِيرَ فقط. وَحَقٌّ طَلَبُ تَغْزِيرِ الْقَيْنِ إِذَا قُذِفَ لَهُ لَا لِسَيِّدِهِ.
وَالْمُحْصَنُ هُنَا هُوَ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الَّذِي يُجَامِعُ مِثْلَهُ، الْعَفِيفُ عَنْ
الرِّزْيِ ظَاهِرًا وَلَوْ تَائِيًا مِنْ زَيْ أَوْ مُلَاعِنَةٍ، وَوَلَدُهَا وَلَدُ زَيْ كَغَيْرِهِمَا^(٥)،
فِيَحْدُّ مَنْ قَدْ فَهَمَا^(٦).

وَمَنْ ثَبَتَ زِنَاهُ مِنْهُمَا^(٧)، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا بَيِّنَةً، أَوْ شَهِدَ بِهِ شَاهِدَانِ، أَوْ
أَقْرَبُ بِهِ وَلَوْ دُونَ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ، أَوْ حُدَّ لِلزَّيِّ، فَلَا حَدَّ عَلَى قَاضِيهِ، وَيُعَزَّرُ.

(١) فِي م: «مَا».

(٢) فِي س، د: «قَدْ فَهَ».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «سِنِينَ».

(٥) فِي م: «كَغَيْرِهِمَا».

(٦) فِي ز: «قَدْ فَهَمَا».

(٧) أَيْ: وَلَدَ الْمُلَاعِنَةَ وَلَدَ الزَّيِّ.

ولو قال لَمَنْ زَنَى فِي شِرْكِهِ ، أَوْ كَانَ مَجْهُوسِيًّا تَزَوَّجَ بِذَاتٍ مَحْرَمٍ بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَ : يَا زَانٍ . فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ إِذَا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ ، وَيُعْزَرُ .

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَقْدُوفِ الْبُلُوغُ ، بَلْ يَكُونُ مِثْلَهُ يَطَأُ أَوْ يُوطَأُ ، كَابْنِ عَشْرِ وَابْتِنَةِ تِسْعٍ ، وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى يَتَلَعَّ الْمَقْدُوفُ وَيُطَالَبَ بِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَلَيْسَ لَوْلِيهِ الْمُطَالَبَةُ عَنْهُ . وَكَذَا لَوْ جُنَّ الْمَقْدُوفُ ، أَوْ أُغِمِّي عَلَيْهِ قَبْلَ الطَّلَبِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ أُقِيمَ ، كَمَا لَوْ وَكَّلَ فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ ، ثُمَّ جُنَّ أَوْ أُغِمِّي عَلَيْهِ . وَإِنْ قَذَفَ غَائِبًا ، اغْتَبِرَ قُدُومُهُ وَطَلَبُهُ ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ طَالَبٌ فِي غَيْبَتِهِ ، فَيُحَدُّ . وَإِنْ كَانَ الْقَاضِفُ مَجْنُونًا ، أَوْ مُبْرَسَمًا ، أَوْ نَائِمًا ، أَوْ صَغِيرًا ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ السَّكَرَانِ .

وَأِنْ [٢٩١] قَالَ لِحُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ : زَنَيْتِ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ . وَفَسَّرَهُ بِصَغِيرٍ عَنْ تِسْعٍ ، لَمْ يُحَدِّ وَيُعْزَرُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَذَفَ صَغِيرًا لَهُ دُونَ عَشْرِ سِنِينَ . وَإِنْ فَسَّرَهُ بِتِسْعٍ فَأَكْثَرَ مِنْ عُمْرِهَا ، أَوْ بَعَشْرِ فَأَكْثَرَ مِنْ عُمْرِهِ ، حُدَّ . وَإِنْ قَالَ الْقَاضِفُ لِلْمَقْدُوفِ : كُنْتَ أَنْتِ صَغِيرًا حِينَ قَذَفْتُكَ . فَقَالَ : بَلْ كَبِيرًا . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِفِ ، وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ ، وَكَانَتَا مُطْلَقَتَيْنِ ، أَوْ مُؤَرَّخَتَيْنِ تَارِيخَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَهُمَا قَذَفَانِ يُوجِبَانِ التَّعْزِيرَ وَالْحَدَّ ، وَإِنْ بَيَّنَّتَا تَارِيخًا وَاحِدًا ، فَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا : وَهُوَ صَغِيرٌ . وَقَالَتِ الْأُخْرَى : وَهُوَ كَبِيرٌ . تَعَارَضَتَا ، وَسَقَطَتَا . وَكَذَا لَوْ كَانَ تَارِيخُ بَيِّنَةِ الْمَقْدُوفِ قَبْلَ تَارِيخِ بَيِّنَةِ الْقَاضِفِ .

وَأِنْ قَالَ لِحُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ : زَنَيْتِ وَأَنْتِ نَصْرَانِيَّةٌ . أَوْ : أُمَّةٌ . وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ ، حُدَّ . وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ وَأُمْكَنَ ، حُدَّ أَيْضًا . وَكَذَا لَوْ قَذَفَ

مَجْهُولَةَ النَّسَبِ ، وَاذْعَى رِقِّهَا ، وَأَنْكَرَتْهُ ، وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ ، لَمْ يُحَدِّ .
 وَإِنْ قَالَتْ : أَرَدْتُ قَذْفِي فِي الْحَالِ . فَأَنْكَرَهَا ، لَمْ يُحَدِّ . وَلَوْ قَالَ : زَنَيْتِ
 وَأَنْتِ مُشْرِكَةٌ . فَقَالَتْ : أَرَدْتُ قَذْفِي بِالزَّانِي وَالشُّرُوكِ مَعًا^(١) . فَقَالَ : بَلِ
 أَرَدْتُ قَذْفَكَ بِالزَّانِي إِذْ كُنْتِ مُشْرِكَةٌ . فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ . وَهَكَذَا إِنْ قَالَ :
 زَنَيْتِ وَأَنْتِ عَبْدٌ . وَإِنْ قَالَ لَهَا : يَا زَانِيَةٌ . ثُمَّ ثَبَّتَ زِنَاهَا فِي حَالِ كُفْرِهَا ،
 لَمْ يُحَدِّ . وَلَوْ قَذَفَ مَنْ أَقْرَبَ بَرْنَى مَرَّةً ، فَلَا لِعَانَ ، وَيُعْزَرُ .

وَمَنْ قَذَفَ مُخَصَّنًا ، فَزَالَ إِخْصَانُهُ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ ، لَمْ يَشْقُطِ الْحَدُّ عَنْ
 الْقَاذِفِ . وَإِنْ وَجَبَ الْحَدُّ عَلَى ذِمِّيٍّ ، أَوْ مُرْتَدٍّ ، فَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ
 عَادَ ، لَمْ يَشْقُطْ عَنْهُ .

فصل : والقذف مُحَرَّمٌ ، إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَرَى امْرَأَتَهُ
 تَزْنِي فِي طَهْرٍ لَمْ يُصِبْهَا فِيهِ ، فَيَغْتَرِلَهَا ، ثُمَّ تَلِدَ مَا يُمَكِّنُ أَنَّهُ مِنَ الزَّانِي ،
 فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَذْفُهَا وَنَفْيُ وَلَدِهَا . وَفِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِ : وَكَذَا لَوْ وَطِئَهَا
 فِي طَهْرٍ زَنَتْ فِيهِ ، وَظَنَّ^(٢) الْوَلَدَ مِنَ الزَّانِي . وَفِي « التَّرْغِيبِ » : نَفْيُهُ مُحَرَّمٌ
 مَعَ التَّرَدُّدِ .

والثاني : أَنْ يَرَاهَا تَزْنِي ، وَلَمْ تَلِدْ مَا يَلْزِمُهُ نَفْيُهُ ، أَوْ يَسْتَفِيضَ زِنَاهَا فِي
 النَّاسِ ، أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ يَقَّةً ، أَوْ رَأَى^(٣) رَجُلًا يُعْرِفُ بِالْفُجُورِ يَدْخُلُ إِلَيْهَا . زَادَ

(١) زيادة من : الأصل ، س .

(٢) بعده في م : « أَنْ » .

(٣) في م : « يَرَى » .

فى «التَّزْغِيْبِ»: خَلْوَةٌ، فَبِإِخْفَافِ قَدْفُهَا، وَلَا يَجِبُ، وَفِرَاقُهَا أَوَّلَى مِنْ قَدْفِهَا. وَإِنْ أَتَتْ بَوْلَدٍ يُخَالِفُ لَوْنُهُ لَوْنَهُمَا، أَوْ يُشَبِّهُ رَجُلًا غَيْرَ وَالِدَيْهِ، لَمْ يُبَحِّ نَفْسُهُ بِذَلِكَ، مَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً، وَإِنْ كَانَ يَغْزُلُ عَنْهَا، لَمْ يُبَحِّ لَهُ نَفْسُهُ، وَلَا يَجُوزُ قَدْفُهَا بِخَيْرٍ مَنْ لَا يُوثِقُ بِخَيْرِهِ، وَلَا بِرُؤْيَيْهِ رَجُلًا خَارِجًا مِنْ عِنْدِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَفِيضَ زِنَاهَا مَعَ قَرِينَةٍ.

فصل: وَصَرِيحُ الْقَذْفِ مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، نَحْوُ: يَا زَانٍ، يَا عَاهِرٌ، زَنَى فَرْجُكَ، «يَا لَوِطِي»، يَا مَغْفُوجٌ، يَا مَثْيُوكُ، قَدْ زَنَيْتَ، أَوْ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ، فَتَحَ التَّاءُ أَوْ كَسَرُهَا لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى فِي قَوْلِهِ: زَنَيْتَ. أَوْ: أَنْتَ أَزْنَى مِنْ فُلَانَةٍ. يُحَدِّثُ لِلْمُخَاطَبِ^(١)، وَلَيْسَ بِقَاضٍ لِفُلَانَةٍ، أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا زَانِيَةً. أَوْ: يَا نَسَمَةَ زَانِيَةٍ. أَوْ لَامْرَأَةٍ: يَا زَانٍ. أَوْ: يَا شَخْصًا زَانِيًا. أَوْ قَدْفَهَا أَنَّهَا وَطِئَتْ فِي دُبُرِهَا، أَوْ قَذَفَ رَجُلًا بِوَطْءِ امْرَأَةٍ فِي دُبُرِهَا، أَوْ قَالَ لَهَا: يَا مَثْيُوكَةَ. إِنْ لَمْ يُفَسِّرْهُ بِفِعْلِ زَوْجٍ، أَوْ سَيِّدٍ إِذَا كَانَ الْقَذْفُ بَعْدَ حُرِّيَّتِهَا، وَفَسَّرَهُ بِفِعْلِ السَّيِّدِ قَبْلَ الْعِتْقِ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمَا يُحِيلُهُ، وَيُحَدِّثُ، فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ زَانِيَ الْعَيْنِ، أَوْ عَاهِرَ الْيَدِ، أَوْ بـ «لَوِطِي» أَنَّكَ مِنْ قَوْمِ لَوِطٍ، أَوْ تَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لَوِطٍ غَيْرِ إِيثَانِ الذُّكُورِ وَنَحْوِهِ، لَمْ يُقْبَلْ.

وَكُلُّ مَا لَا يَجِبُ الْحَدُّ بِفِعْلِهِ لَا يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي بِهِ؛ كَوَطْءِ الْبَهِيمَةِ، وَالْمُبَاسَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ، وَالْوَطْءِ بِالشُّبْهَةِ، وَقَذْفِ الْمَرْأَةِ بِالمُسَاحَقَةِ، أَوْ بِالْوَطْءِ مُكَرَّهَةً، وَالْقَذْفِ بِاللُّغْسِ، وَالنَّظَرِ.

(١ - ١) فى م: «بالوطء».

(٢) فى ز: «للمخاصبة».

وقوله : [٢٩١ط] لَسْتُ لِأَيِّكَ . أو : لَسْتُ بَوْلَدِ فُلَانٍ . قَذَفْتُ لِأُمِّهِ ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْفِيًّا يَلْعَانُ لَمْ يَسْتَلْجِ حَقَّهُ أَبُوهُ ، وَلَمْ يُفَسِّرْهُ بَرْنَى أُمُّهُ . وكذا إن
نَفَاهُ عَنْ قَبِيلَتِهِ ، أو قال : يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ . وَإِنْ نَفَاهُ عَنْ أُمِّهِ ، أو قال : إِنْ لَمْ
تَفْعَلْ كَذَا ، فَلَسْتُ بِابْنِ فُلَانٍ . أو رُمِيَ بِحَجَرٍ ، فَقَالَ : مَنْ رَمَانِي فَهُوَ ابْنُ
الزَّانِيَةِ . ^(١) وَلَمْ يَعْرِفِ الرَّامِي . أو اِخْتَلَفَ اثْنَانِ فِي شَيْءٍ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا :
الكَاذِبُ ابْنُ الزَّانِيَةِ . فَلَاحِدٌ . وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ الرَّامِي ، فَقَازِفٌ . وَإِنْ قَالَ
لَوْلَدِهِ : لَسْتُ بَوْلَدِي . فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي قَذْفِ أُمِّهِ ، يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ .
وَزَنَّتْ فِي الْجَبَلِ . مَهْمُوزًا ، صَرِيحٌ ، وَلَوْ ^(٢) ^(٣) مِّنْ يَعْرِفُ ^(٤) الْعَرَبِيَّةَ ، كَمَا لَوْ
لَمْ يَقُلْ : فِي الْجَبَلِ . أو لَحَنَ لَحْنًا غَيْرَ هَذَا . وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ : زَنَيْتَ بِفُلَانَةٍ .
أو قَالَ لَهَا : زَنَى بِكِ فُلَانٌ . أو : يَا ابْنَ الزَّانِيَيْنِ . كَانَ قَازِفًا لِّهِمَا بِكَلِمَةٍ
وَاحِدَةٍ . وَإِنْ قَالَ : يَا نَاكِحَ أُمِّهِ . وَهِيَ حَيَّةٌ ، فَعَلِيهِ حَدَّانِ ، نَصًّا ، وَيَا زَانِي
ابْنَ الزَّانِي . كَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَبُوهُ حَيًّا . وَإِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ ، فَهُوَ قَازِفٌ
لَهَا ، وَلَوْ لَمْ يَلْزِمَهُ حَدُّ الزَّانِي بِإِقْرَارِهِ .

فصل : وَكِينَايَتُهُ وَالتَّعْرِيسُ ، نَحْوُ : زَنَيْتَ يَدَاكَ . أو : رِجْلَاكَ . أو :
يَدُكَ . أو : رِجْلُكَ . أو : بَدَنُكَ . وَنَحْوُ قَوْلِهِ لِامْرَأَةٍ رَجُلٍ : قَدْ فَصَّحْتِهِ ،
وَعُطِّيتِ . أو : نَكَسْتِ رَأْسَهُ . وَ : جَعَلْتِ لَهُ قُرُونًا . وَ : عَلَّقْتِ عَلَيْهِ أَوْلَادًا
مِنْ غَيْرِهِ . وَ : أَفْسَدْتِ فِرَاشَهُ . أو يَقُولُ لِمَنْ يُخَاصِمُهُ : يَا حَلَالُ ابْنِ

(١ - ١) سقط من : س .

(٢) بعده في م : « زاد في الجبل » .

(٣ - ٣) في م : « أو عرف » .

(٤) زيادة من : م .

الحلال ، ما يَغْرِفُكَ^(١) الناسُ بالزُّنَى . أو : يا فاجِرَةً ، يا قَحْبَةً . أو : يا خَبِيثَةً .
أو يقولُ لعَرَبِيٍّ : يا نَبِطِي . أو : يا فارِسِيٍّ . أو : يا رُومِيٍّ . أو يقولُ
لأَحَدِهِمْ : يا عَرَبِيٍّ . أو : ما أَنَا بِزَانٍ . أو : ما أُمِّي زَانِيَةٌ . أو : يا خَنِيثُ .
بالتُّونِ ، أو : يا عَفِيفُ ، يا نَظِيفُ . أو يَسْمَعُ رَجُلًا يَقْذِفُ رَجُلًا ، فيَقُولُ :
صَدَقْتُ . أو : صَدَقْتَ فيما قُلْتَ . أو : أَخْبَرَنِي . أو : أَشْهَدَنِي فُلَانٌ أَنَّكَ
زَنْيْتُ . وَكَذَّبَهُ فُلَانٌ . أو قال : يا وَلَدَ الزُّنَى . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» : أو قَالَ
لَهَا : لم أَجِدْكَ عَذْرَاءً . وَفِي «الكافي» ، فِي يا وَلَدَ الزُّنَى : قاذِفٌ لِأُمِّهِ .
فهذه كِنَايَةٌ ؛ إِنْ فُسِّرَ بِالزُّنَى ، فهو قَذْفٌ ، وَإِنْ فُسِّرَ بِما يَحْتَمِلُهُ غَيْرُ
القَذْفِ ، قُبِلَ مع يَمِينِهِ ، وَعُزِّرَ^(٢) . فَإِنْ نَكلَ لم يُحَدِّثْ وَعُزِّرَ^(٣) ، وَإِنْ كانَ نَوَى
الزُّنَى بالكِنَايَةِ ، لَزِمَ الحَدُّ باطِنًا ، وَلَزِمَ إِظْهَارُ نِيَّتِهِ .

وَيُعَزَّرُ بِقَوْلِهِ : يا كَافِرُ ، يا مُنافِقُ ، يا سارقُ ، يا أَعْوَرُ ، يا أَقْطَعُ ، يا أَعْمَى ،
يا مُقْعَدُ ، يا ابْنَ الزَّيْمِ الأَعْمَى الأَعْرَجِ ، يا تَمَامُ ، يا حُزُورِيٍّ ، يا مُرَائِيٍّ ، يا مُرَابِيٍّ ،
يا فاسِقُ ، يا فاجِرُ ، يا حِمَارُ ، يا تَيْسُ ، يا رَافِضِيٍّ ، يا خَبِيثَ البَطْنِ - أو -
الْفَرْجِ ، يا عَدُوَّ اللَّهِ ، يا جائِرُ ، يا شاربَ الخمرِ ، يا كَذَّابُ ، أو يا كاذِبُ ،
يا ظالمُ ، يا خائنُ ، يا مُحَنِّتُ ، يا مَأْبُوتُ - أَيْ مَغْيُوبُ - زَنْتُ عَيْثُكَ ،
يا قَرْنَانُ ، يا قَوَّادُ ، يا مُعَرَّضُ ، يا عَرَضَةُ ، ونحوهما يا دَيُّوتُ يا كَشْحَانُ^(٣) ،

(١) فِي م : «يعير كل» .

(٢) - ٢) سقط من : م .

(٣) فِي د ، ز ، س ، م : «كشخان» .

قال ابن منظور : الكشخان : الديوث ، وهو دخيل في كلام العرب ، ويقال للشاتم : لا
تكشخ فلانا . اللسان (ك ش خ) .

يَا قَرْطَبَانُ^(١) ، يَا عَلِيُّ ، يَا سُوسُ . ونحو ذلك .

فصل : وَإِنْ قَذَفَ أَهْلَ بَلَدٍ أَوْ جَمَاعَةً لَا يُتَصَوَّرُ الزَّنى مِنْ جَمِيعِهِمْ عَادَةً ، لَمْ يُحَدِّ ، وَغُزِّرَ ، كَسَبَهُمْ بغيره ، وَلَوْ لَمْ يُطْلَبْ أَحَدٌ مِنْهُمْ . وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : يَا زَانِيَةً . فَقَالَتْ : بِكَ زَنَيْتُ . لَمْ تَكُنْ قَاضِيَةً ، وَسَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ بِتَضَدِّيقِهَا ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا حَدُّ الْقَذْفِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الزَّنى مِنْهَا بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ زَانِيًا ؛ بَأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ وَطِئَهَا بِشُبْهَةٍ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا حَدُّ الزَّنى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ .

وَمَنْ قَذَفَ لَهُ مَوْرُوثٌ حَيًّا ، مَحْجُورٌ عَلَيْهِ أَوْ لَا ، أَمَّا كَانَ أَوْ غَيْرَهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُطَالَبَ فِي حَيَاتِهِ بِمُوجِبِ قَذْفِهِ ، فَإِنْ مَاتَ وَقَدْ طَالَبَ بِهِ ، صَارَ لِلْوَارِثِ بِصِفَةِ مَا كَانَ لِلْمَوْرُوثِ ؛ اِغْتِيَابًا بِإِخْصَانِهِ ،^(٢) فَإِنْ عَفَا الْمُقْدُوفُ ، أَوْ لَمْ يُطَالَبْ ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ الطَّلَبِ ، لَمْ يُورَثْ ، فَلَا حَدٌّ^(٣) .

وَإِنْ قَذَفَ مَيِّتٌ ، مُخَصَّنٌ أَوْ لَا - وَلَوْ مِنْ غَيْرِ أُمَّهَاتِ الْوَارِثِ - حَدٌّ قَاضٍ بِطَلَبِ وَارِثٍ مُخَصَّنٍ خَاصَّةً . وَإِنْ [٢٩٢و] كَانَ الْوَارِثُ غَيْرَ مُخَصَّنٍ ، فَلَا حَدٌّ .^(٣) وَيُثْبِتُ حَقُّ^(٣) قَذْفِ الْمَيِّتِ ، وَالْقَذْفُ الْمَوْرُوثِ لِجَمِيعِ الْوَرَثَةِ حَتَّى الزَّوْجَيْنِ ، وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ ، حَدٌّ لِلْبَاقِي كَامِلًا .

وَمَنْ قَذَفَ النَّبِيَّ ﷺ ، أَوْ أُمَّهُ ، كَفَرَ وَقُتِلَ وَلَوْ تَابَ ، نَصًّا ، أَوْ كَانَ كَافِرًا مُلْتَزِمًا فَأُسْلِمَ ، لَا إِنْ سَبَّهِ بِغَيْرِ الْقَذْفِ ثُمَّ أُسْلِمَ ، وَتَقَدَّمَ آخِرَ بَابٍ

(١) القرطبان : الذى يرضى أن يدخل الرجال على نسائه .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) فى م : « ثبت حد » .

أحكام الذمّة. "وكذا كُلُّ" أُمُّ نَبِيٍّ غَيْرِ نَبِينَا. قَالَ ابْنُ عَبْدُوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ. وَلَعَلَّهُ مُرَادُ غَيْرِهِ.

وإن قَذَفَ جَمَاعَةٌ يُتَصَوَّرُ مِنْهُمْ الزَّنى عَادَةً بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَحَدُّ وَاحِدٍ إِذَا طَالَبُوا وَلَوْ مُتَّفَقِينَ، أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَيُحَدُّ لِمَنْ طَلَبَ، ثُمَّ لَا حَدٌّ بَعْدَهُ، وَإِنْ أَشَقَطَهُ أَحَدُهُمْ، فَلغَيْرِهِ الْمُطَالَبَةُ، وَاسْتِيفَاؤُهُ، وَسَقَطَ حَقُّ الْعَافِي، وَإِنْ كَانَ بِكَلِمَاتٍ، حُدُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدًّا. وَمَنْ حُدَّ لِقَذْفٍ، ثُمَّ أَعَادَهُ، أَوْ بَعْدَ لِعَانِهِ، لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَيُعَزَّرُ، وَلَا لِعَانَ. وَإِنْ قَذَفَهُ بَرَأَتِي أَخَرَهُ، حُدُّ مَعَ طُولِ الزَّمَنِ، وَالْأَفْلَا. وَإِنْ قَذَفَ رَجُلًا مَرَّاتٍ بَرَأَتِي، أَوْ زَنَيَاتٍ وَلَمْ يُحَدَّ، فَحَدُّ وَاحِدٍ.

فصل : تَجِبُ التَّوْبَةُ مِنَ الْقَذْفِ، وَالْغِيْبَةِ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَا يُشْتَرَطُ لَصِحَّتِهَا^(١) مِنْ ذَلِكَ إِعْلَامُهُ، وَلَآنُ فِي إِعْلَامِهِ دُخُولَ غَمٍّ عَلَيْهِ، وَزِيَادَةُ إِيْذَاءٍ. وَقَالَ الْقَاضِي، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٢) : يَحْرُمُ إِعْلَامُهُ. وَقِيلَ : إِنْ عَلِمَ بِهِ الْمَظْلُومُ، وَالْأَدْعَا لَهُ وَاسْتَعْفَرَ وَلَمْ يُعْلِمْهُ. وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ : وَعَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ، لَا يَجِبُ الْإِعْتِرَافُ، وَلَوْ سَأَلَهُ، فَيُعَرِّضُ، وَلَوْ مَعَ اسْتِخْلَافِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَظْلُومٌ ؛ لَصِحَّةُ تَوْبَتِهِ، وَمَعَ عَدَمِ التَّوْبَةِ وَالْإِحْسَانِ، تَغْرِيبُهُ كَذِبًا، وَيَمِينُهُ غَمُوسٌ. قَالَ : وَاخْتِيَارُ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : «كَذَلِكَ».

(٢) فِي ز، س : «لَصِحَّةُ التَّوْبَةِ».

(٣) عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْبَلِيُّ، مُحْيِي الدِّينِ، أَبُو مُحَمَّدٍ، إِمَامُ الْحَنْبَلَةِ وَشَيْخُهُمْ فِي عَصَرِهِ، تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ. ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنْبَلَةِ ٢٩٠/١ - ٣٠١. الْمُنْتَظَمُ ٢١٩/١٠، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٤٣٩/٢٠ - ٤٥١.

أصحابنا، لا يُعْلِمُهُ، بل يَدْعُو له في مُقَابَلَةِ مَظْلَمَتِهِ. وقال: ومن هذا الباب قولُ النبي ﷺ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ سَتَمْتُهُ، أَوْ سَبَبْتُهُ، فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ صَلَاةً وَزَكَاةً، وَقُرْبَةً تُقَرِّبُهُ بِهَا إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١). وقال أيضًا: زناه بِزَوْجَةٍ غَيْرِهِ كَالْغِيَةِ، وَلَوْ أَعْلَمَهُ بِمَا فَعَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ، فَحَلَّلَهُ، فَهُوَ كِإِثْرٍ^(٢) مِنْ مَجْهُولٍ^(٣). وفي «الغنية»^(٤): لَا يَكْفِي الْإِسْتِحْلَالَ الْمُبْهَمُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَيَكْثُرُ الْحَسَنَاتِ. وَلَوْ رَضِيَ أَنْ يُسْتَمَّ، أَوْ يُغْتَابَ، أَوْ يُجَنَى عَلَيْهِ، وَنَحْوَهُ، لَمْ يُبْخَ ذَلِكَ. وَيَأْتِي لِذَلِكَ تَبَيُّنٌ فِي بَابِ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

(١) أخرجه مسلم، في: باب من لعنه النبي ﷺ أو سبه أو دعا عليه، وليس هو أهلاً لذلك... من كتاب البر. صحيح مسلم ٤/٢٠٠٨، ٢٠٠٩، والدارمي، في: باب في قول النبي ﷺ أيما رجل لعنته أو سببته، من كتاب الرقاق. سنن الدارمي ٢/٣١٥. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٣١٧، ٣٩٠، ٤٤٩، ٤٩٣.

(٢ - ٢) في م: «منه».

(٣) في س: «الغنية».

باب حَدِّ الْمُسْكِرِ^(١)

كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ، مِنْ أَى شَيْءٍ كَانَ ، وَيُسَمَّى
خَمْرًا ، وَلَا يَجُوزُ شُرْبُهُ لِلذَّيَّةِ ، وَلَا لِتَدَاوٍ ، وَلَا عَطَشٍ ، بِخِلَافِ مَاءِ نَجَسٍ ،
وَلَا غَيْرِهِ ، إِلَّا لِمُكْرِهِ ، أَوْ لِمُضْطَرِّ إِلَيْهِ لِدَفْعِ لُقْمَةٍ غُصَّ بِهَا ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا
يَسْبِغُهَا ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ بَؤْلٌ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا مَاءٌ نَجَسٌ . وَفِي « الْمَغْنَى »
وغيره ، إِنْ شَرِبَهَا لِعَطَشٍ : فَإِنْ كَانَتْ تَمْزُوجَةً بِمَا يَزِيدُ مِنَ الْعَطَشِ ،
أُيْحِثْ لِدَفْعِهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، وَإِنْ شَرِبَهَا صِرْفًا ، أَوْ تَمْزُوجَةً بِشَيْءٍ يَسِيرُ لَا
يَزِيدُ مِنَ الْعَطَشِ ، لَمْ تُبْنَحْ ، وَعَلَيْهِ الْحَدُّ . انْتَهَى .

وَإِذَا شَرِبَهُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْمَكْلُوفُ مُخْتَارًا ، عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ ، سَوَاءً
كَانَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمُسْكِرَاتِ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ، وَلَوْ
لَمْ يَسْكِرِ الشَّارِبُ ، فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ ثَمَانُونَ جُلْدَةً ، وَالرَّقِيقُ أَرْبَعُونَ .

وَلَا حَدٌّ وَلَا إِثْمٌ عَلَى مُكْرِهِ عَلَى شُرْبِهَا ، سَوَاءً أَكْرَهَ بِالْوَعِيدِ ، أَوْ
بِالضَّرْبِ ، أَوْ أُلْجِئَ إِلَى شُرْبِهَا ؛ بَأَنْ يُفْتَحَ قُوَّةُ ، وَيُصَبَّ فِيهِ ، وَصَبْرُهُ عَلَى
الْأَذَى أَوْلَى مِنْ شُرْبِهَا . وَكَذَا كُلُّ مَا جَازَ فِعْلُهُ لِمُكْرِهِ . وَلَا عَلَى جَاهِلٍ
تَحْرِيمُهَا ، فَلَوْ ادَّعَى الْجَهْلُ مَعَ نُشُوئِهِ^(٢) بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، لَمْ يُقْبَلْ ، وَلَا تُقْبَلُ
دَعْوَى الْجَهْلِ بِالْحَدِّ .

(١) فِي م : « السَّكِر » .

(٢) فِي م : « نَشْوَاهُ » .

وَيُحَدُّ مَنْ اخْتَقَنَ بِهِ ، أَوْ اسْتَعَطَ ، أَوْ تَمَضَّمَصَ بِهِ فَوْصَلَ إِلَى حَلْقِهِ ، أَوْ
أَكَلَ عَجِينًا لُتَّ بِهِ ، فَإِنْ خُبِرَ الْعَجِينُ ، فَأَكَلَ مِنْ خُبْرِهِ ، لَمْ يُحَدِّ . وَإِنْ تَرَدَّ
فِي الْخَمْرِ ، أَوْ اضْطَبَّغَ^(١) بِهِ ، أَوْ طَبَخَ بِهِ [٢٩٢ ظ] لَحْمًا ، فَأَكَلَ مِنْ مَرْقِهِ ،
حَدَّ ، وَلَوْ خَلَطَهُ بِمَاءٍ ، فَاسْتَهْلَكَ فِيهِ ، ثُمَّ شَرِبَهُ ، أَوْ ذَاوَى بِهِ جُرْحَهُ ، لَمْ
يُحَدِّ . وَلَا يُحَدُّ ذِمِّيٌّ ، وَلَا مُسْتَأْمِنٌ بِشْرِبِهِ ، وَلَوْ رَضِيَ بِحُكْمِنَا ؛ لِأَنَّهُ يَغْتَقِدُ
جِلَّهُ .

وَيُنْبِئُ شُرْبُهُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً ، كَقَذْفٍ ، وَلَوْ لَمْ تُوجَدْ مِنْهُ رَائِحَةٌ ، أَوْ
شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ يَشْهَدَانِ أَنَّهُ شَرِبَ مُشْكِرًا ، وَلَا يَحْتَاجَانِ إِلَى بَيَانِ
نَوْعِهِ ، وَلَا أَنَّهُ شَرِبَهُ مُخْتَارًا عَالِمًا أَنَّهُ مُشْكِرٌ .

وَلَا يُحَدُّ بِوُجُودِ رَائِحَةٍ مِنْهُ ، لَكِنْ يُعَزَّزُ حَاضِرُ شُرْبِهَا .

وَمَتَى رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ ، قُبِلَ رُجُوعُهُ ، كَسَائِرِ الْحُدُودِ غَيْرِ الْقَذْفِ .
وَلَوْ وُجِدَ سَكْرَانٌ أَوْ تَقَايَاهَا ، حُدَّ .

وَإِذَا أَتَى عَلَى غَصْبِيرِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ ، حَرَّمَ وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ غَلِيَانٌ ،
إِلَّا أَنْ يَغْلِيَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَيَحْرَمَ . وَلَوْ طُبِخَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ ، حَلَّ إِنْ ذَهَبَ
ثُلَاثًا ، نَصًّا . وَقَالَ الْمُؤَفَّقُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : الْاِغْتِبَاؤُ فِي جِلِّهِ عَدَمُ
الْإِسْكَارِ ، سَوَاءً ذَهَبَ بِطَبْخِهِ ثُلَاثًا أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ .

وَالنَّبِيدُ مُبَاحٌ مَا لَمْ يَغْلِ ، أَوْ تَأْتِ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَهُوَ مَا يُلْقَى فِيهِ تَمْرٌ ،

(١) فِي م : « اضْطَبَّغَ » .

أَوْ زَرِيْبٍ ، أَوْ نَحْوَهُمَا لِيَخْلُوَ بِهِ الْمَاءُ ، وَتَذْهَبَ مُلَوِّحَتُهُ ، فَإِنْ طُبِخَ قَبْلَ غَلْيَانِهِ حَتَّى صَارَ غَيْرَ مُشْكِرٍ ، كَرَبِّ الْخَرْوَبِ^(١) وَغَيْرِهِ ، فَلَا بَأْسَ . وَجَعَلَ أَحْمَدُ وَضَعَ زَرِيْبٍ فِي خَرْوَدٍ كَعَصِيرٍ ، وَأَنَّهُ إِنْ صُبَّ عَلَيْهِ خَلٌّ ، أُكِلَ ، وَإِنْ غَلِيَ عِنَبٌ وَهُوَ عِنَبٌ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، نَصًّا . وَلَا يُكْرَهُ الْإِنْبَادُ فِي الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ^(٢) ، وَالْمُرْقَةِ ، وَالثَّقِيرِ^(٣) ، كغَيْرِهَا .

وَيُكْرَهُ الْخَلِيْطَانُ ، وَهُوَ أَنْ يَتَّبِعَ شَيْئَيْنِ^(٤) ، كَتَمْرِ وَزَرِيْبٍ ، وَتَمْرِ وَبُسْرِ ، أَوْ مُدَنَّبٍ وَحَدَهَ ، مَا لَمْ يَغْلِ ، أَوْ تَأْتِ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَلِيَنْبُذَ^(٥) كُلَّ وَاحِدٍ وَحَدَهَ . وَلَا بَأْسَ بِالْفُقَّاعِ . وَالْخَمْرَةُ إِذَا أُفْسِدَتْ^(٦) ، فَصُيِّرَتْ^(٧) خَلًّا ، لَمْ تَحِلَّ ، وَإِنْ قَلَبَ اللَّهُ عَيْنَهَا فَصَارَتْ خَلًّا ، فَهِيَ حَلَالٌ . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ .

(١) أَى : مَا طَبَخَ مِنْهُ .

(٢) الْحَنْتَمُ : نَبَاتُ الْحَنْظَلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « الْمَقِير »

(٤) فِي م : « الْعَيْنَيْنِ » .

(٥) فِي م : « لِيَنْبُذَ » .

(٦) فِي م : « فَسَدَتْ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

باب التَّغْزِيرِ

وهو التَّأْدِيبُ، وهو واجبٌ في كُلِّ مَعْصِيَةٍ لا حَدَّ فيها ولا كَفَّارَةَ؛ كاستِمْتاعٍ لا يُوجِبُ الحَدَّ، وإثباتِ المرأةِ المرأةَ، واليمينِ الغمُوسِ - لأنَّه لا كَفَّارَةَ فيها - وكَدْعاءٍ عليه، ولَغْنِه، وليس لَمَنْ لَعِنَ رَدُّها^(١)، وكسْرِ قَةٍ ما لا قَطْعَ فيه، وجِنَايَةٍ لا قِصاصَ فيها، والقَذْفِ بغيرِ الزَّنى، ونحوه، وكنْهٍ، وعَصَبٍ، واختِلاسٍ، وسَبِّ صَحَابِيٍّ، وغيرِ ذلك - ويأتى في بابِ المُؤْتَدِّ سَبِّ الصَّحَابِيٍّ، باتِّمُّ من هذا، وتَقَدَّمَ في بابِ القَذْفِ جملةٌ من ذلك - فَيَعَزُّزُ فيها المُكَلِّفُ وجوبًا. وتَقَدَّمَ قولُ صاحبِ «الرَّوْضَةِ»: إذا زَنَى ابنُ عَشْرٍ، أو بَنَتْ يَشْعٍ، عَزَّرَا. وقال الشيخُ: لا يَزَاحُ بينَ العُلَماءِ أنَّ غيرَ المُكَلِّفِ، كالصَّبِيِّ المُمَيِّزِ يُعَاقَبُ على الفَاحِشَةِ تَغْزِيرًا يَلِيَعًا. وكذا المَجْنُونُ يُضْرَبُ على ما فَعَلَ لِيُزَجَرَ^(٢)، لكن لا عُقُوبَةٌ بِقَتْلِ، أو قَطْعٍ. وفي «الرَّعايَةِ الصُّغْرَى»، وغيرها: ما أُوجِبَ حَدًّا على مُكَلِّفٍ، عَزَّرَ به المُمَيِّزُ، كَالْقَذْفِ. انْتَهَى.

وإن ظَلَمَ صَبِيٌّ صَبِيًّا، أو مَجْنُونٌ مَجْنُونًا، أو بَهِيمَةٌ بَهِيمَةً، اقْتَصَصَ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، وإن لم يَكُنْ في ذلك زَجْرٌ، لكن لاشتِفاءٍ^(٣) المَظْلُومِ

(١) يعنى: على من لعنه.

(٢) فى م: «ليزجر».

(٣) فى م: «لاقتصاص».

وَأَخِذْ حَقَّهُ . وَتَقَدَّمَ تَأْدِيبُ الصَّبِيِّ عَلَى الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ ؛ وَذَلِكَ لِيَتَعَوَّدَ ، كِتَابِيهِ^(١) عَلَى خَطٍّ ، وَقِرَاءَةٍ ، وَصِنَاعَةٍ وَشِبْهِهَا .

قَالَ الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ : إِلَّا إِذَا شَتَمَ نَفْسَهُ ، أَوْ سَبَّهَا ، فَإِنَّهُ لَا يُعْزَرُ . وَقَالَ فِي « الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » : إِذَا تَشَاتَمَ وَالِدٌ وَوَلَدُهُ ، لَمْ يُعْزَرِ الْوَالِدُ لِحَقِّ وَلَدِهِ ، وَيُعْزَرُ الْوَلَدُ لِحَقِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَغْزِيرُهُ إِلَّا بِمُطَالَبَةِ الْوَالِدِ . وَلَا يَخْتِاجُ التَّغْزِيرُ إِلَى مُطَالَبَةِ فِي غَيْرِ^(٢) هَذِهِ . وَإِنْ تَشَاتَمَ^(٣) غَيْرُهُمَا ، عَزَّرَا^(٤) .

قَالَ الشَّيْخُ : وَمَنْ غَضِبَ فَقَالَ : مَا نَحْنُ مُسْلِمُونَ ، إِنْ أَرَادَ ذَمَّ نَفْسِهِ لِنَقْصِ دِينِهِ ، فَلَا حَرْجَ^(٥) فِيهِ ، وَلَا عُقُوبَةَ . ائْتَهَى .

وَيُعْزَرُ بَعْشَرِينَ سَوْطًا بِشُرْبِ مُشْكِرٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ لِفِطْرِهِ^(٦) ، [٢٩٣] كَمَا ذَلَّ^(٧) عَلَيْهِ تَغْلِيلُهُمْ ، مَعَ الْحَدِّ ؛ فَيَجْتَنِعُ الْحَدَّ وَالتَّغْزِيرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ .

وَلَوْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ تَغْزِيرَاتٌ عَلَى مَعَاصٍ شَتَّى ؛ فَإِنْ تَمَحَّضَتْ لِلَّهِ ، وَاتَّحَدَ نَوْعُهَا ، أَوْ اخْتَلَفَ ، تَدَاخَلَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ لَأَدَمِيٍّ ، وَتَعَدَّدَتْ ، كَأَنْ سَبَّهَ

(١) فِي م : « وَكِتَابِيهِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « تَشَاتَمَا » .

(٤) فِي م : « عَزَر » .

(٥) فِي م : « جَرَح » .

(٦) فِي م : « بِفِطْرِهِ » .

(٧) فِي م : « يَدَل » .

مَرَاتٍ، ولو اختلفَ نَوْعُهَا، أو تعدَّدَ المُسْتَحِقُّ، كَسَبَ أَهْلُ بَلَدٍ،
فكذلك^(١).

وَمَنْ وَطِئَ أَمَةً امْرَأَتَهُ، فعليه الحدُّ، إلَّا أَنْ تَكُونَ أَخْلَتْهَا لَهُ، فيجْلَدُ
مِائَةً، ولا يُرْجَمُ ولا يُغْرَبُ، وإنْ أَوْلَدَهَا، لم يُلْحَقْهُ نَسَبُهُ. ولا يَسْقُطُ الحدُّ
بالإِبَاحَةِ في غيرِ هذا المَوْضِعِ، ولا يُزَادُ في التَّغْزِيرِ على عَشْرِ جَلْدَاتٍ في
غيرِ هذا المَوْضِعِ، إلَّا إذا وَطِئَ جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً، فيُعَزَّرُ بِمِائَةٍ إلَّا سَوَاطًا.
وعنه، ما كان سَبَبُهُ الوَطْءُ، كَوَطْئِهِ جَارِيَتِهِ المَرْوُوجَةَ، وجَارِيَةَ وَلَدِهِ، أو
أَحَدِ أَبَوَيْهِ، والحُرْمَةِ بِرَضَاعٍ، وَوَطْئِ مَيْتَةٍ، ونحوه، عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ، إذا قُلْنَا:
لا يُحَدُّ فِيهِنَّ. يُعَزَّرُ بِمِائَةٍ، والعَبْدُ بِخَمْسِينَ إلَّا سَوَاطًا. واختاره جماعة.
وكذا لو وَجَدَ مع امْرَأَتِهِ رَجُلًا.

ويجوزُ نَقْصُ التَّغْزِيرِ عن عَشْرِ جَلْدَاتٍ، إذ ليس أَقْلُهُ مُقَدَّرًا،
فَيُزَجَّعُ إلى اجْتِهَادِ الإِمَامِ، أو^(٢) الحَاكِمِ فيما يَرَاهُ، وما يَقْتَضِيهِ حَالُ
الشَّخْصِ.

ولا يُجَرَّدُ لِلضُّرُوبِ، بل يَكُونُ عليه القَمِيصُ والقَمِيصَانِ، كَالْحَدِّ.
وَذَكَرَ ابْنُ الصَّبَّارِ^(٣)، أَنَّ مَنْ صَلَّى في الأَوْقَاتِ الْمَنْهِيَّةِ عَنْهَا يُضْرَبُ

(١) أى: فإنها تتداخل.

(٢) فى م: (و).

(٣) هو يحيى بن أبى منصور بن أبى الفتح بن رافع بن على بن إبراهيم، الحرانى، ابن
الصيرفى، أبو زكريا، ويعرف بابن الجيشى، برع فى المذهب ودرس وناظر وأفتى، له تصانيف
عدة. ولد سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، وتوفى سنة ثمان وسبعين وستمائة. ذيل طبقات
الحنابلة ٢/ ٢٩٥.

ثَلَاثُ ضَرْبَاتٍ .

وَيَكُونُ بِالضَّرْبِ ، وَالْحَبْسِ ، وَالصَّفْعِ ^(١) ، وَالتَّوْبِيخِ ، وَالْعَزْلِ عَنْ ^(٢) الْوِلَايَةِ ، وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ الْعَفْوَ عَنْهُ ، جَازَ ، وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَا بَحْرُوحُهُ ، وَلَا أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ . قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ يَكُونُ التَّغْزِيرُ بِالنَّيْلِ مِنَ عِزِّهِ ، مِثْلَ أَنْ يُقَالَ لَهُ : يَا ظَالِمٌ ، يَا مُعْتَدِي . وَبِإِقَامَتِهِ مِنَ الْمَجْلِسِ . وَقَالَ : التَّغْزِيرُ بِالْمَالِ سَائِعٌ ، إِثْلَاقًا وَأَخْذًا . وَقَوْلُ أَبِي ^(٣) مُحَمَّدٍ الْمَقْدِسِيِّ ^(٤) : لَا يَجُوزُ أَخْذُ مَالِهِ . إِمَارَةٌ ^(٥) مِنْهُ إِلَى مَا يَفْعَلُهُ الْحُكَّامُ الظَّالِمَةُ .

وَالْتَّغْزِيرُ يَكُونُ عَلَى فِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَتَرْكِ الْوَاجِبَاتِ ، فَمِنْ جِنْسِ تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ مَنْ كَتَمَ مَا يَجِبُ بَيَانُهُ ، كَالْبَائِعِ الْمُدْلِّسِ ، وَالْمُؤْجِرِ ، وَالْمُنَافِقِ ^(٦) ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُعَامِلِينَ . وَكَذَا الشَّاهِدُ ، وَالْمُخْبِرُ ، وَالْمُفْتَى ، وَالْحَاكِمُ ، وَنَحْوُهُمْ ، فَإِنَّ كِتْمَانَ الْحَقِّ شَبِيهُ ^(٧) الضَّمَانِ ، وَعَلَى هَذَا لَوْ كَتَمَ شَهَادَةً كِتْمَانًا أَبْطَلَ بِهِ حَقَّ مُسْلِمٍ ، ضَمِنَهُ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ حَقٌّ بَيِّنَةٌ وَقَدْ أَدَّاهُ حَقُّهُ ، وَلَهُ بَيِّنَةٌ بِالْأَدَاءِ ، فَيَكْتُمُ الشَّهَادَةَ حَتَّى يَغْرَمَ ذَلِكَ

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٣) فِي د : « ابْنِ » .

(٤) يَعْنِي : مَوْفِقَ الدِّينِ ابْنَ قِدَامَةَ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) فِي م : « النَّافِقِ » .

(٧) فِي م : « سَبِيهِ » .

الحقّ. فظاهِرُ نَقْلِ حَنْبَلٍ، وابنِ مَنْصُورٍ^(١) سَماعُ الدَّعْوَى والأَعْذارِ،
والتَّحْلِيفُ فِي الشَّهَادَةِ.

وَمَنْ اسْتَمَنَى بِيَدِهِ خَوْفًا مِنَ الزَّنى، أَوْ خَوْفًا عَلَى بَدَنِهِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى نِكَاحٍ، وَلَوْ أَمَةً^(٢)، وَلَا يَجِدُ ثَمَنَ أَمَةٍ، وَلَا حَرَمَ، وَعُزْرَ.
وَحُكْمُ الْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الرَّجُلِ، فَتُسْتَعْمَلُ شَيْئًا مِثْلَ الذَّكَرِ. وَلَهُ أَنْ
يَسْتَمَنِيَ بِيَدِ زَوْجَتِهِ وَجَارِيَتِهِ. وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى جَماعٍ وَلَيْسَ ثَمَّ مَنْ يُباحُ
وَطُؤُهَا، حَرَمَ الْوَطْءُ، وَإِذَا عَزَّرَهُ الْحَاكِمُ، أَشْهَرَهُ لِمَصْلَحَةٍ، كَشَاهِدِ الزُّورِ.
وَيَأْتِي.

وَيَحْرُمُ^(٣) بَحْلِقِ لَحْيَتِهِ، وَلَهُ^(٤) تَشْوِيدُ وَجْهِهِ وَصَلْبِهِ حَيًّا، وَلَا يُنْتَعَمُ مِنْ
أَكْلٍ، وَوُضُوءٍ، وَيُصَلَّى بِالْإِيماءِ، وَلَا يُعِيدُ. قَالَ الْقَاضِي: وَيَجُوزُ أَنْ
يُنَادَى عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ، وَلَمْ يُقْلَعِ. انْتَهَى. وَمَنْ لَعَنَ ذِمِّيًّا، أُدِّبَ
أَدَبًا خَفِيفًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَدَرَ مِنْهُ^(٥) مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ. وَقَالَ الشَّيْخُ:
يُعَزَّرُ بِمَا يَزِدُّعُهُ، وَقَدْ يَقَالُ بِقَتْلِهِ لِلْحَاجَةِ. وَقَالَ: يُقْتَلُ مُبْتَدِعٌ دَاعِيَةً.

(١) الإمام الفقيه الحافظ الحجة، أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام. صاحب المسائل عن
الإمام أحمد، وأحد الأئمة من أصحاب الحديث. سمع سفيان بن عيينة، وعبد الرزاق، ووكيع
ابن الجراح، وغيرهم. وثقه الإمام مسلم والنسائي. ولد بمرور بعد السبعين ومائة، وتوفي سنة
إحدى وخمسين ومائتين. طبقات الخنابلة ١١٣/١ - ١١٥. تاريخ بغداد ٣٦٢/٦ - ٣٦٤.
تهذيب التهذيب ٢٤٩/١، ٢٥٠. سير أعلام النبلاء ٢٥٨/١٢ - ٢٦٠.

(٢) في م: «لأمة».

(٣) أى: التعزير.

(٤) في م: «لا».

(٥) أى: من الذمى.

وذكره وجهًا، وفاقًا لمالك. ونُقِلَ^(١) عن أحمد في الدُّعَاةِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ .
وقال في الخَلْوَةِ بِأَجْنَبِيَّةٍ ، واتَّخَذَ الطَّوْافِ بِالصَّخْرَةِ دِينًا ، وَقَوْلِ الشَّيْخِ :
انذِرُوا لِي لَتُقْضَى حَاجَتُكُمْ ، وَاسْتَعِيْثُوا بِي : إِنْ أَصْرَ ، وَلَمْ يَثْبُ ، قُتِلَ .
وكذا مَنْ تَكَرَّرَ شُرْبُهُ لِلْخَمْرِ ، مَا لَمْ يَنْتَهَ بِدُونِهِ . وَنَصَّ أَحْمَدُ فِي الْمُتَبَدِّعِ
الدَّاعِيَةِ : يُحْبَسُ حَتَّى يَكْفَ عَنْهَا . وَمَنْ عُرِفَ بِأَذَى النَّاسِ وَمَالِهِمْ حَتَّى
بَعِيْنِهِ ، وَلَمْ يَكْفَ ، حُبِسَ حَتَّى [٢٩٣ ط] يَمُوتَ ، أَوْ يَتُوبَ ، وَنَفَقَتُهُ مُدَّةً
حَبْسِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ^(٢) «مَعَ عَجْزِهِ» ؛ لِيُدْفَعَ ضَرَرُهُ . وَمَنْ مَاتَ مِنَ التَّغْزِيرِ ،
لَمْ يُضْمَنْ .

فصل : ولا يجوزُ للجُذَمَاءِ مُخَالَطَةُ الْأَصْحَاءِ عُمُومًا ، وَلَا مُخَالَطَةَ
أَحَدٍ مُعَيَّنٍ صَحِيحٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَعَلَى وُلَاةِ الْأُمُورِ مَنْعُهُمْ مِنْ مُخَالَطَةِ
الْأَصْحَاءِ ، بَأَنْ يُسَكَّنُوا فِي مَكَانٍ مُفْرَدٍ^(٣) لَهُمْ^(٤) وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَإِذَا امْتَنَعَ
وَلَّى الْأَمْرِ مِنْ ذَلِكَ ، أَوِ الْمَجْدُومُ ، أَيْتَمَ ، وَإِذَا أَصْرَ عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ مَعَ
عَلَمِهِ بِهِ ، فَسَقَ^(٥) .

وَجَوَّزَ ابْنُ عَقِيلٍ قَتْلَ مُسْلِمٍ جَاسُوسٍ لِلْكَفَّارِ . وَعِنْدَ الْقَاضِي ؛ يُعْتَفُ
ذُو الْهَيْبَةِ ، وَيُعْزَرُ غَيْرُهُ . وَفِي «الْفُنُونِ» : لِلشُّلْطَانِ سُلُوكُ السِّيَاسَةِ ، وَهُوَ^(٥)
الْحَزْمُ عِنْدَنَا ، وَلَا تَقِفُ السِّيَاسَةُ عَلَى مَا نَطَّقَ بِهِ الشَّرْعُ .

(١) أَى : الْقَتْلُ .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : «مُفْرَدٌ» .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م : «مَى» .

قال الشيخ: وقوله: اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَيْكَ^(١)، كالدُّعَاءِ عليه، وَمَنْ دُعِيَ عليه ظُلْمًا، فله أَنْ يَدْعُوَ على ظالمه بمثل ما دَعَا عليه، مثل^(٢): أَخْرَاكَ اللَّهُ. أو: لَعَنَكَ اللَّهُ. أو يَشْتُمُهُ^(٣) بغيرِ فِرْيَةٍ، نحو: يا كَلْبُ، يا حِنزِيرُ. فله أَنْ يَقُولَ له مثل ذلك، أو تَغْزِيْرُهُ. ومُقْتَضَى كلامه^(٤) في مَوْضِعٍ آخَرَ، أَنَّهُ لَا يَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ، كما تَقَدَّمَ، وإذا كان ذَنْبُ الظالمِ إفسادَ دينِ المَظْلُومِ، لم يَكُنْ له أَنْ يُفْسِدَ دينه، لكنْ له أَنْ يَدْعُوَ عليه بما يَفْسِدُ به دينه مثل ما فَعَلَ. وكذا لو افْتَرَى عليه الكَذِبَ،^(٥) لم يَكُنْ له أَنْ يَفْتَرِيَ عليه الكَذِبَ، لكنْ له أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ عليه بَمَنْ يَفْتَرِي عليه الكَذِبَ نَظِيرَ ما افْتَرَاهُ، وإن كان هذا الافتراءُ مُحَرَّمًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا عَاقَبَهُ بَمَنْ يَفْعَلُ به ذلك، لم يَقْبَعْ منه، ولا ظَلَمَ فيه. وقال: وإذا كان له أَنْ يَسْتَعِينَ بِمَخْلُوقٍ، مِنْ وَكِيلٍ وَوَالٍ وَغَيْرِهِمَا، فاستعانته بخالقه أَوْلَى بِالْجَوَازِ. انتهى. وقال: أَحْمَدُ: الدُّعَاءُ قِصَاصٌ. وقال: فَمَنْ دَعَا، فما صَبَرَ^(٦).

فصل: والقَوَادَةُ التي تُفْسِدُ النِّسَاءَ والرِّجَالَ، أَقْلٌ ما يَجِبُ عليها الضَّرْبُ البليغُ، وَيُنْبَغِي شُهْرَةٌ ذلك، بحيثُ يَسْتَفِيدُ فِي النِّسَاءِ والرِّجَالِ، وإذا

(١) سقط من: م.

(٢) في الأصل، م: «نحو».

(٣) في م: «شتمه».

(٤) يعني: الشيخ.

(٥ - ٥) زيادة من: م.

(٦) بعده في د، ز: «قاله المؤلف في باب الغصب معنى فقد انتصر» ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور. وهو حاشية في الأصل.

أَزَكَبَتْ دَابَّةً، وَضُمَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، وَتَوَدَّى عَلَيْهَا: هَذَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا. كَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَصَالِحِ. قَالَ الشَّيْخُ، وَقَالَ: لَوْلَى الْأَمْرِ، كَصَاحِبِ الشَّرْطَةِ، أَنْ يَصْرِفَ^(١) ضَرَرَهَا، إِمَّا بِحَبْسِهَا، أَوْ بِنَقْلِهَا عَنِ الْجِرَانِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَقَالَ: سُكِنَى الْمَرْأَةُ بَيْنَ الرِّجَالِ، وَالرِّجَالُ بَيْنَ النِّسَاءِ، يُمْتَنِعُ مِنْهُ؛ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْعِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الْعَزَبُ أَنْ يَسْكُنَ بَيْنَ الْمُتَأَهِّلِينَ، وَالْمُتَأَهِّلُ أَنْ يَسْكُنَ بَيْنَ الْغُرَابِ، وَنَفَى شَابًّا خَافَ بِهِ الْفِتْنَةَ مِنَ الْمَدِينَةِ^(٢). وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَفْيِ الْمُخْتَبِينَ مِنَ الْبُيُوتِ^(٣).

وَقَالَ: يُعَزَّرُ مَنْ يُمْسِكُ الْحَيَّةَ، وَيَدْخُلُ النَّارَ، وَنَحْوَهُ. وَكَذَا مَنْ يَنْتَقِصُ^(٤) مُسْلِمًا بِأَنَّهُ مُسْلِمَانِيٌّ،^(٥) أَوْ أَنَّ أَبَاهُ مُسْلِمَانِيٌّ^(٦)، مَعَ حُسْنِ إِسْلَامِهِ. وَكَذَا مَنْ قَالَ لِذِمِّيٍّ: يَا حَاجٍ. أَوْ سَمَّى مَنْ زَارَ الْقُبُورَ وَالْمَشَاهِدَ حَاجًّا، إِلَّا أَنْ يُسَمَّى ذَلِكَ حَاجًّا يُقَيَّدُ^(٧) حَجَّ الْكُفَّارِ وَالضَّالِّينَ. وَإِذَا ظَهَرَ كَذِبُ الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ بِمَا يُؤْذِي بِهِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، عَزَّرَ لِكَذِبِهِ وَأَذَاهُ.

(١) فِي م: «يَعْرِفُ».

(٢) الشَّابُّ الَّذِي نَفَاهُ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ هُوَ نَصْرُ بْنُ حِجَّاجِ بْنِ عَلَاطِ السُّلَمِيِّ، مِنْ أَبْنَاءِ الصَّحَابَةِ. وَالْقِصَّةُ فِي الْإِصَابَةِ ٦/ ٤٨٥، ٤٨٦. وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ٣/ ٢٨٥.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِخْرَاجِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ، وَفِي: بَابِ نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخْتَبِينَ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧/ ٢٠٥، ٨/ ٢١٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَبِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠/ ٢٣٣، ٢٣٤. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ لَعْنِ الْمُخْتَبِينَ وَالتَّرْجَلَاتِ، مِنْ كِتَابِ الْإِسْتِزْدَانِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢/ ٢٨٠، ٢٨١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/ ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٧، ٣٥٤.

(٤) فِي د، س: «نَقَصَ»، وَفِي م: «يَنْقُصُ».

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: م.

(٦) فِي م: «يَفْنِدُ».

بَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ

وهي أخذ مالٍ مُخْتَرَمٍ لغيره، وإخراجه من جزئ مثله، لا شبهة له^(١) فيه، على وجه الاختفاء. فلا قَطْعٌ على مُنْتَهَبٍ، ولا مُخْتَلَسٍ - والاختلاس نَوْعٌ مِنَ الْخَطْفِ والنَّهْبِ - ولا على غاصِبٍ، ولا خائنٍ في وَدِيعَةٍ أو عَارِيَّةٍ أو غيرهما^(٢)، ولا جاحِدٍ وَدِيعَةٍ، ولا غيرها من الأمانات، إلا العَارِيَّةَ فيَقْطَعُ بِجَحْدِهَا، وبسَرِقَةٍ مِلْحٍ، وتُرَابٍ، وأحجارٍ، ولَبَنٍ، وكَلَأٍ وسِرْجِينٍ طاهِرٍ، وتَلَجٍ، وصَيْدٍ، وفاكِهِةٍ، [٢٩٤] وطَبِيخٍ، وذَهَبٍ، وفِضَّةٍ، ومَتَاعٍ، وخَشَبٍ، وقَصَبٍ، ونُورَةٍ، وجِصٍّ، وزُرْنِيبِخٍ، وفَخَّارٍ، وتَوَابِلٍ، وزُجَاجٍ.

ويُشْتَرَطُ فِي قَطْعِ سَارِقٍ، أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا، مُخْتَارًا، وَأَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالًا مُخْتَرَمًا، عَالِمًا بِهِ وَبِتَحْرِيمِهِ، مِنْ مَالِكِهِ، أَوْ نَائِبِهِ، وَلَوْ مِنْ غَلَّةٍ وَقَفٍ وَلَيْسَ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ. وَيُقْطَعُ الطَّرَازُ سِرًّا، وَهُوَ الَّذِي يَسْرِقُ نِصَابًا مِنْ جَيْبِ إِنْسَانٍ، أَوْ كُفْمِهِ، أَوْ صُفْنِهِ^(٣)، وَسَوَاءٌ بَطُّ مَا أَخَذَ مِنْهُ الْمَسْرُوقُ، أَوْ قَطَعَ الصُّفْنُ فَأَخَذَهُ، أَوْ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي الْجَيْبِ، فَأَخَذَ مَا فِيهِ، أَوْ بَعْدَ سَقُوطِهِ.

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «نحوهما».

(٣) الصفن، بضم الصاد وتسكين الفاء: وعاء من جلد كالسفرة يجعل فيه أهل البادية زادهم.

وَيُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ، فَإِنْ كَانَ كَبِيرًا، لَمْ يُقَطَّعْ سَارِقُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَائِمًا، أَوْ مَخْجُونًا، أَوْ أَعْجَمِيًّا لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ سَيِّدِهِ وَغَيْرِهِ فِي الطَّاعَةِ، لَا بِسَرِقَةِ مُكَاتِّبٍ، وَأُمُّ وَلَدٍ، وَيُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ مَالِ الْمُكَاتِّبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّارِقُ سَيِّدَهُ.

وَلَا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ حُرٍّ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا، وَلَا بِمَا عَلَيْهِ مِنْ حُلِيِّ، وَثِيَابٍ، وَلَا بِسَرِقَةِ مُصْحَفٍ، وَلَا بِمَا عَلَيْهِ مِنْ حُلِيِّ، وَلَا بِكُتُبٍ بِدَعٍ، وَتَصَاوِيرٍ، وَلَا بِآلَةٍ لَهْوٍ، كَطُنْبُورٍ، وَمِزْمَارٍ، وَشَبَّابَةِ، وَإِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ مُفْضَلًا نِصَابًا، وَلَا بِمَا عَلَيْهَا مِنْ حُلِيِّ، وَلَا بِمُحَرَّمٍ؛ كَخَمَرٍ، وَخِنْزِيرٍ، وَمَيْتَةٍ، سِوَاءَ سَرَقَتِهِ مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ كَافِرٍ، وَلَا بِسَرِقَةِ صَلِيبٍ، أَوْ صَنْمٍ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، وَلَا بِأَنْيَةٍ^(١) فِيهَا خَمْرٌ أَوْ مَاءٌ، وَلَا بِسَرِقَةِ مَاءٍ، وَسِرْجِينَ نَجِيسٍ.

وَيُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ إِنَاءٍ نَقْدٍ تَبْلُغُ قِيمَتُهُ مُكَسَّرًا نِصَابًا، وَبَسَرِقَةِ دَرَاهِمٍ، أَوْ دَنَانِيرٍ فِيهَا تَمَائِيلٌ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَيْنٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى مُعَيَّنٍ، وَإِنَاءٍ مُعَدٍّ^(٢) لِلْحَمْلِ الْخَمَرِ^(٣)، وَوَضْعِهِ فِيهِ، كَسِكِّينٍ مُعَدٍّ لِلذَّبْحِ الْخَنَازِيرِ، وَسَيْفٍ مُعَدٍّ^(٤) لِقَطْعِ طَرِيقٍ^(٥). وَإِنْ سَرَقَ مِنْدِيلًا قِيمَتُهُ دُونَ نِصَابٍ، فِي طَرَفِهِ دِينَارٌ مَشْدُودٌ يَغْلُمُ بِهِ، قُطِعَ، وَإِلَّا فَلَا.

فصل : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ نِصَابًا، وَهُوَ ثَلَاثَةُ^(٥) دَرَاهِمٍ، أَوْ

(١) فِي م : «أَنِيَّة» .

(٢ - ٢) فِي م : «لِخَلِّ وَالْخَمْرِ» .

(٣) فِي م : «حَد» .

(٤) فِي م : «الطَّرِيق» .

(٥) فِي م : «ثَمَانِيَّة» .

رُبْعٌ دِينَارٍ؛ أَى مِثْقَالٍ، أَوْ عَرَضٌ قِيَمَتُهُ كَأَحَدِهِمَا، وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ حَالَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِزْرِ^(١)، فَإِنْ كَانَ فِي التَّقْدِ غِشٌّ، لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ حَتَّى يَبْلُغَ مَا فِيهِ مِنَ التَّقْدِ الْخَالِصِ نِصَابًا، وَسَوَاءٌ كَانَ التَّقْدُ مَضْرُوبًا، أَوْ تَبْرًا، أَوْ حَلِيًّا، أَوْ مُكَسَّرًا، وَيُضْمُّ أَحَدُ التَّقْدَيْنِ إِلَى الْآخَرِ بِالْأَجْزَاءِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ.

وإن سَرَقَ عَرَضًا قِيَمَتُهُ نِصَابٌ، ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ؛ قَبْلَ الْحُكْمِ أَوْ بَعْدَهُ، قُطِعَ. وَإِنْ مَلَكَهُ بَيْتِيعٌ، أَوْ هَبْتِ، أَوْ غَيْرُهُمَا^(٢) بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِزْرِ، وَبَعْدَ رَفْعِهِ إِلَى الْحَاكِمِ، قُطِعَ، لَا قَبْلَ رَفْعِهِ؛ لَتَعَذُّرِ شُرُوطِ الْقَطْعِ؛ وَهُوَ الطَّلَبُ. وَإِنْ وُجِدَتِ السَّرِقَةُ نَاقِصَةً^(٣)، وَلَمْ يَعْلَمْ^(٤) هَلْ كَانَتْ نَاقِصَةً حِينَ السَّرِقَةِ أَوْ بَعْدَهَا؟ لَمْ يُقَطَّعْ.

وإن دَخَلَ الْحِزْرَ فَذَبَحَ فِيهِ^(٥) شَاةً، أَوْ سَقَى ثَوْبًا قِيَمَتُهُ كُلُّ مَنِمَهَا نِصَابٌ، فَنَقَصَتْ عَنِ النَّصَابِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُمَا نَاقِصَيْنِ، أَوْ أَتْلَفَهُمَا أَوْ غَيْرَهُمَا فِيهِ، وَقِيَمَتُهَا نِصَابٌ؛ بِأَكْلِ أَوْ غَيْرِهِ، لَمْ يُقَطَّعْ، وَإِذَا ذَبَحَ السَّارِقُ الْمَسْرُوقَ، حَلٌّ.

وإن سَرَقَ فَرْدَ خُفٍّ قِيَمَتُهُ مُنْفَرِدًا دِرْهَمَانِ^(٦)، وَمَعَ الْآخِرِ أَرْبَعَةً، لَمْ

(١) فِي م: «الْحِزْرِ».

(٢) فِي د: «غَيْرَهَا».

(٣) فِي د، ز: «بَاقِيَةٌ».

(٤) فِي م: «يَعْلَمُهُ».

(٥) فِي م: «مِنْهُ».

(٦) فِي م: «دِرْهَم».

يُقَطَّعُ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ، لَزِمَهُ سِتَّةٌ. وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ سَرَقَ جُزْءًا مِنْ كِتَابٍ^(١)، وَنَظَائِرُهُ.

وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي سَرِقَةِ نَصَابٍ وَاحِدٍ فَأَكْثَرُ، قُطِعُوا، سِوَاءَ أَخْرَجُوهُ جَمَلَةً، كَثَقِيلٍ اشْتَرَكُوا فِي حَمْلِهِ، أَوْ أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ جُزْءًا، أَوْ^(٢) دَخَلُوا الْحِزْمَ مَعًا، أَوْ دَخَلَ أَحَدُهُمْ فَأَخْرَجَ بَعْضُ النَّصَابِ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَاقُونَ فَأَخْرَجُوا بَاقِيَهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَا قَطَعَ عَلَيْهِ؛ لِشُبْهَةِ أَوْ غَيْرِهَا، كَأَيِّ الْمَشْرُوقِ مِنْهُ، قُطِعَ الْبَاقِي^(٣).

وَإِنْ اعْتَرَفَ اثْنَانِ بِسَرِقَةِ نَصَابٍ، ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمَا، قُطِعَ الْآخَرُ وَحْدَهُ. وَكَذَا لَوْ أَقَرَّ بِمُشَارَكَةِ آخَرَ فِي سَرِقَةِ نَصَابٍ، وَلَمْ يُقَرِّ الْآخَرُ. وَلَوْ سَرَقَ لْجَمَاعَةٍ نَصَابًا، قُطِعَ.

وَإِنْ هَتَكَ اثْنَانِ حِزْمًا فَدَخَلَاهُ، فَأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا نَصَابًا وَحْدَهُ، أَوْ دَخَلَ أَحَدُهُمَا فَقَدَّمَهُ إِلَى بَابِ النَّقْبِ، أَوْ وَضَعَهُ فِي النَّقْبِ، وَأَدْخَلَ الْآخَرُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ، قُطِعَا. وَإِنْ دَخَلَا دَارًا، أَحَدُهُمَا^(٤) فِي سُفْلِهَا بِجَمْعِ الْمَتَاعِ، وَشَدَّهُ بِحَبْلِ، وَالْآخَرُ فِي عُلوِّهَا مَدَّ الْحَبْلَ فَرَمَى بِهِ وَرَاءَ الدَّارِ، قُطِعَا. وَإِنْ رَمَاهُ الدَّاخِلُ إِلَى خَارِجٍ، أَوْ نَاوَلَهُ، فَأَخَذَهُ الْآخَرُ أَوْ لَا، أَوْ أَعَادَهُ فِيهِ أَحَدُهُمَا، قُطِعَ الدَّاخِلُ وَحْدَهُ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي النَّقْبِ. وَإِنْ نَقَبَ أَحَدُهُمَا،

(١) فِي م: «ثِيَاب».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي م: «الْبَاقُونَ».

(٤) فِي م: «وَأَحَدُهُمَا».

وَدَخَلَ الْآخَرُ فَأَخْرَجَهُ ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِمَا وَلَوْ تَوَاطَأَ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنَ الْحِوْزِ ، فَإِنْ وَجَدَ حِوْزًا مَهْتُوكًا ، أَوْ بَابًا مَهْتُوكًا ، فَأَخَذَ مِنْهُ ، فَلَا قَطْعَ . وَإِنْ هَتَكَ الْحِوْزَ ، فَايْتَلَعَ فِيهِ جَوْهَرًا ، أَوْ ذَهَبًا ، فَخَرَجَ بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يُخْرِجْ مَعَهُ ^(١) مَا اِيْتَلَعَهُ ، أَوْ نَقَبَ وَتَرَكَ الْمَتَاعَ عَلَى بَهِيمَةٍ ، فَخَرَجَتْ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْقُهَا ، أَوْ فِي مَاءٍ جَارٍ ، فَأَخْرَجَهُ ، أَوْ رَاكِدٍ فَفَتَحَهُ فَأَخْرَجَهُ ، أَوْ عَلَى جِدَارٍ ، أَوْ فِي الْهَوَاءِ ، فَأُطَارَتْهُ رِيحٌ ^(٢) ، أَوْ أَمْرٌ صَغِيرًا أَوْ مَهْتُوكًا أَنْ يُخْرِجَهُ ، فَفَعَلَ ، أَوْ رَمَى بِهِ خَارِجًا ، أَوْ جَذَبَهُ بِشَيْءٍ ، أَوْ اسْتَبْعَ سَخْلَ شَاةٍ ، أَوْ فَصِيلَ نَاقَةٍ ، أَوْ غَيْرَهُمَا ؛ مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْأُمَّ ، وَالسَّخْلَ عَلَى مِلْكٍ الْغَيْرِ فِي حِوْزٍ ، فَيَأْتِي بِالْأُمِّ إِلَى مَكَانِ السَّخْلِ وَيُرِيهِ أُمَّهُ حَتَّى يَتَّبِعَهَا ، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ ؛ أَنْ يَأْتِيَ مَكَانَ أُمِّهِ وَهِيَ فِي حِوْزٍ مَالِكِهَا حَتَّى يَسْتَبْعَ الْأُمَّ سَخْلَهَا ، بَأَنْ يَنْعَثَ عَلَيْهَا حَتَّى تَتَّبِعَهُ ، قُطِعَ ، لَا ^(٣) إِنْ تَبِعَهَا ^(٤) مِنْ غَيْرِ اسْتِبَاعٍ .

وَإِنْ تَطَيَّبَ فِي الْحِوْزِ بِمَا لَوْ اجْتَمَعَ بَعْدَ تَطْيِيبِهِ وَخُرُوجِهِ مِنَ الْحِوْزِ لَبَلَغَ نِصَابًا ، أَوْ هَتَكَ الْحِوْزَ ^(٥) وَأَخَذَ الْمَالَ وَقَفَا آخَرَ ، أَوْ أَخَذَ بَعْضَهُ ، ثُمَّ أَخَذَ بَقِيَّتَهُ ، وَقَرَّبَ مَا بَيْنَهُمَا ، أَوْ فَتَحَ أَسْفَلَ كُوَاوَرَةٍ ، فَخَرَجَ الْعَسْلُ شَيْئًا فَشَيْئًا ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « مِنْهُ » .

(٢) فِي م : « الرِّيح » .

(٣) فِي م : « إِلَّا » .

(٤) فِي م : « يَتَّبِعُهَا » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : د . وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا فِي : ز .

أو أخرجه إلى ساحة دار، أو خانٍ من "بيت مُغلقٍ من" الدار أو الخان؛ فتَّحه، أو نقَّبه. أو اختَلَبَ لَبَنًا من مَاشِيَةٍ في الحِزْرِ وأخْرَجَه - قُطِعَ.

فإن شَرِبَ اللَّبَنَ في الحِزْرِ، أو شَرِبَ منه فانتَقَصَ النِّصابُ، أو تَرَكَ المتاعَ في ماءٍ رَاكِدٍ، فانتَفَحَ مِن غيرِ فِعْلِهِ، فَخَرَجَ به، أو أَخْرَجَ النِّصابَ في مَرَّتَيْنِ وَبَعْدَ ما بَيْنَهُمَا، مِثْلَ أن كانا في لَيْلَتَيْنِ، أو لَيْلَةٍ واحدةٍ وَبَيْنَهُمَا مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ، أو عَلَّمَ قِرْدًا، أو نَحَوَه السَّرِقَةَ، فَسَرَقَ، لَمْ يُقْطَعْ، وعليه الضَّمَانُ. وإن جَرَّ خَشَبَةً فَأَلْقَاهَا بَعْدَ أن أَخْرَجَ^(١) بَعْضُهَا مِن الحِزْرِ، فلا قُطِعَ عليه، سِوَا خَرَجَ^(٢) منها ما يُساوِي نِصابًا أو لا، لأنَّ بَعْضُهَا لا يَنْفَرِدُ عن بَعْضٍ. وكذلك لو أَمْسَكَ الغَاصِبُ طَرَفَ عِمَامَتِهِ، والطَّرَفُ الآخَرُ في يَدِ مالِكِها، لَمْ يَضْمَنْها، وكذلك لو سَرَقَ ثَوْبًا أو عِمَامَةً فَأَخْرَجَ بَعْضُها.

فصل : وحِزُّ المالِ ما جَرَّتِ العادَةُ بِحِفْظِهِ فيه، وَيَخْتَلِفُ باختِلَافِ الأموالِ، والبُلدانِ، وَعَدْلُ السُّلطانِ وَجَوْرِهِ، وَقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ، فِحِزُّ الأَثَمَانِ والجَواهرِ والقَمَاشِ في الدُّورِ، والدُّكاكِينِ في العُمرانِ وَراءَ الأبوابِ والأَغْلاقِ الوَثِيقَةِ، والصُّنْدُوقِ في السُّوقِ حِزُّ وَثَمٍ حَارِشٍ، وإلا فلا، فإن لَمْ تَكُنِ الأبوابُ مُغْلَقَةً، ولا فيها حَافِظٌ، فليست حِزًّا، وإن كان فيها خَزائِنٌ مُغْلَقَةٌ، فالخَزائِنُ حِزُّ لِمَا فيها، وما خَرَجَ عنها فليس بِمُخْرَزٍ^(٤).

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في س: «خرج».

(٣) في م: «أخرج».

(٤) في الأصل، س: «بحرز».

وأما البيوت التي في البساتين والطُرق والصُّخراء؛ فإن لم يكن فيها أحد، فليست جزوا، مُغلقة كانت أو مفتوحة،^(١) وإن كان [٢٩٥٥] فيها أهلها، أو حافظ، فهي جزو، مُغلقة كانت أو مفتوحة^(٢)، فإن كان بها نائم وهي مُغلقة، فهي جزو، وإلا فلا. وكذا خيمة، وخِرْكَاه^(٣) ونحوهما.

وإذا^(٤) كان لا يسا ثوبا، أو متوسدا له؛ نائما أو مُستيقظا، أو مُفترشا^(٥)، أو مُتَكِّفا عليه، في أي موضع كان من بلد أو بَرِّيَّة، أو نائما على مَجَرِّ فَرَسِه، ولم يزل عنه، أو نَعْلُه في رجليه، فمُحَرَّز^(٦)، فإن تَدَخَّرَ عن الثوب، زال الحيز. وإن كان الثوب أو غيره من المتاع بين يديه؛ كَبُرَّ البَرَّازين، وقُماشِ الباعة، وخُبَرِ الخَبَّاز، بحيث يُشاهدُه وينظرُ إليه، فهو جزو. وإن نام، أو كان غائبا عن موضع مُشاهدته، فليس بمُحَرَّز. وإن جَعَلَ المتاع في الغرائر^(٧)، وعَلِمَ عليها - أي شَدَّها بخييط ونحوه - ومعها حافظ يُشاهدُها، فمُحَرَّز، وإلا فلا.

وجِزُّ سُفْنٍ في شَطِّ بَرِّطِها. وجِزُّ بَقْلٍ، وباقِلَاءٍ، وطَبِيخٍ، وقُدُورِه،

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في م: «حركات».

(٣) في م: «إن».

(٤) بعده في الأصل: «له».

(٥) في د: «فخرج»، وفي م: «فمخرج».

(٦) في ز: «الغوائر».

والغوائر، جمع القِرارة: وهي وعاء من الخيش ونحوه، يوضع فيه القمح ونحوه، وهو أكبر من الجِوالق.

وَحَرْفٍ، وَرَاءَ الشَّرَائِحِ^(١)، وَهِيَ مِنْ قَصَبٍ أَوْ خَشَبٍ، إِذَا كَانَ^(٢) فِي السُّوقِ^(٣) حَارِسٌ. وَجِزْزٌ حَطَبٌ وَخَشَبٌ وَقَصَبٌ الْحِطَائِزُ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي فُنْدُقٍ^(٤) مُغْلَقٍ عَلَيْهِ. وَجِزْزٌ مَوَاشٍ الصَّيْرِ^(٥)، وَفِي الْمَرْعَى بِالرَّاعِي وَنَظَرِهِ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ يَرَاهَا فِي الْغَالِبِ، وَمَا نَامَ عَنْهَا مِنْهَا، فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْحِزْزِ.

وَجِزْزٌ حَمُولَةٌ لِإِبِلٍ سَائِرَةٍ بِتَقْطِيرِهَا مَعَ قَائِدٍ يَرَاهَا، بِحَيْثُ يُكْثِرُ الْإِتِّفَاتِ إِلَيْهَا وَيُرَاعِيهَا، وَزِمَامٌ الْأَوَّلِ مِنْهَا بِيَدِهِ، وَالْحَافِظُ الرَّابِطُ فِيهَا وَرَاءَهُ، كَقَائِدٍ، أَوْ بِسَائِقٍ يَرَاهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ مُقْطَرَةً أَوْ لَا، وَإِنْ كَانَتْ بَارِكَةً؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهَا حَافِظٌ لَهَا وَلَوْ نَائِمًا وَهِيَ مَغْقُولَةٌ، فَهِيَ مُخْرَزَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَغْقُولَةً وَكَانَ الْحَافِظُ نَازِلًا إِلَيْهَا بِحَيْثُ يَرَاهَا، فَهِيَ مُخْرَزَةٌ، وَإِنْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مَشْغُولًا عَنْهَا فَلَا. فَإِنْ سَرَقَ مِنْ أَحْمَالِ الْجِمَالِ السَّائِرَةِ الْمُخْرَزَةَ مَتَاعًا قِيَمَتُهُ نِصَابٌ، أَوْ سَرَقَ الْجِمْلَ^(٥)، قُطِعَ. وَإِنْ سَرَقَ الْجِمْلَ بِمَا عَلَيْهِ، وَصَاحِبُهُ نَائِمٌ عَلَيْهِ، لَمْ يُقَطَّعْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ، قُطِعَ. وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي الْإِبِلِ الَّتِي فِي الصَّخْرَاءِ، فَأَمَّا الَّتِي فِي الْبُيُوتِ وَالْمَكَانِ الْمُحَصَّنِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الثِّيَابِ، فَهِيَ مُخْرَزَةٌ. وَحُكْمُ سَائِرِ الْمَوَاشِي كَالْإِبِلِ.

(١) فِي د، س، م: «الشَّرَائِح».

وَالشَّرَائِحُ: جَمْعُ الشَّرِيجَةِ، وَهِيَ الْعُرَى الَّتِي تَشَدُّ بِهَا هَذِهِ الْأَنْوَاعُ.

(٢ - ٣) فِي م: «بِالسُّوقِ».

(٣) الْفُنْدُقُ: الْخَانُ السَّيْلُ.

(٤) جَمْعُ صَيْرَةٍ: وَهِيَ حَظِيرَةُ الْغَنَمِ.

(٥) فِي م: «الْجِمْلُ».

وَجِزْرُ ثِيَابٍ فِي حَمَامٍ، أَوْ فِي^(١) أَعْدَالٍ^(٢)، وَغَزَلٍ فِي سُوقٍ، أَوْ خَانٍ،
وَمَا كَانَ مُشْتَرَكًا فِي الدُّخُولِ إِلَيْهِ، بِحَافِظٍ كَقُعُودِهِ^(٣) عَلَى الْمَتَاعِ، وَإِنْ
فَرَطَ حَافِظٌ، فَنَامَ أَوْ اسْتَغْلَ، فَلَا قَطَعَ، وَيَضْمَنُ الْحَافِظُ وَلَوْ لَمْ يَسْتَحْفِظْهُ.
وَإِنْ اسْتَحْفِظَ رَجُلٌ آخَرَ مَتَاعَهُ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَرِقَ؛ فَإِنْ^(٤) فَرَطَ فِي
حِفْظِهِ، فَعَلِيهِ الْغُرْمُ إِنْ كَانَ التَّزَمَ حِفْظَهُ وَأَجَابَهُ إِلَى مَا سَأَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ
لَكِنْ سَكَتَ، لَمْ يَلْزَمْهُ غُرْمٌ، وَلَا قَطَعَ عَلَى السَّارِقِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَإِنْ
حَفِظَ الْمَتَاعَ بِنَظَرِهِ إِلَيْهِ، وَقُزِبَ مِنْهُ، فَسَرِقَ^(٥)، فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ، وَعَلَى
السَّارِقِ الْقَطْعُ.

وَجِزْرُ كَفَنٍ مَشْرُوعٍ فِي قَبْرِ عَلَى مَيِّتٍ وَلَوْ بَعْدَ عَنِ الْعُمْرَانِ، إِذَا كَانَ
الْقَبْرُ^(٦) مَطْمُومًا الطَّمِّ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَهُوَ يَمْلِكُ لَهُ، فَلَوْ عُدِمَ
الْمَيِّتُ، وَفُيِّتَ مِنْهُ ذُبُونُهُ؛ وَإِلَّا فَهُوَ مِيرَاثٌ، فَمَنْ تَبَشَّ الْقَبْرَ وَأَخَذَ الْكَفْنَ،
قَطَعَ، وَالْخِصْمُ فِيهِ الْوَرِثَةُ^(٧) يَقُومُونَ مَقَامَ الْمَيِّتِ فِي الْمَطْلَبَةِ^(٨)، فَإِنْ عُدِمُوا
فَنَائِبُ الْإِمَامِ، وَلَوْ كَفَّنَهُ أَجَنِبِيٌّ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ مِنَ اللَّحْدِ وَوَضَعَهُ
فِي الْقَبْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْهُ، فَلَا قَطْعُ.

(١) سقط من: ز.

(٢) الأعدال، من قولهم: عدل الأمتعة. إذا جعلها أعدالا متساوية لتحمل.

(٣) في ز: «لعهوده».

(٤) بعده في الأصل: «كان».

(٥) سقط من: م.

(٦) في الأصل: «الغير».

(٧ - ٧) سقط من: م.

وإن كُفِّرَ رَجُلٌ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ لَفَائِفَ، أَوْ امْرَأَةً فِي أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِ، فَسَرِقَ الزَّائِدُ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ تُرِكَ فِي تَأْيُوتِ فَسْرِقِ التَّائُوتِ، أَوْ تُرِكَ مَعَهُ طَيْبٌ مَجْمُوعٌ، أَوْ ذَهَبٌ، أَوْ فِضَّةٌ، أَوْ جَوْهَرٌ، لَمْ يُقْطَعَ بِأَخْذِ شَيْءٍ [٢٩٥ ظ] مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ.

وَجِزُّ جِدَارِ الدَّارِ كَوْنُهُ مَبْنِيًّا فِيهَا إِذَا كَانَ فِي الْعُمُرَانِ أَوْ كَانَتْ^(١) فِي الصُّخْرَاءِ وَفِيهَا حَافِظٌ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ أَجْزَاءِ الْجِدَارِ أَوْ خَشِيهِ مَا يَبْلُغُ نِصَابًا، وَجِبَ قَطْعُهُ لَا إِنْ هَدَمَ الْحَائِطَ وَلَمْ يَأْخُذْهُ، وَإِنْ كَانَتْ الدَّارُ فِي الصُّخْرَاءِ لَا حَافِظَ لَهَا، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ أَخَذَ مِنْ جِدَارِهَا شَيْئًا.

وَجِزُّ الْبَابِ تَرْكِيبُهُ فِي مَوْضِعِهِ، مُغْلَقًا كَانَ أَوْ مَفْتُوحًا، وَعَلَى سَارِقِهِ الْقَطْعُ إِنْ كَانَتْ الدَّارُ مُحَرَّزَةً بِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَأَمَّا أَبْوَابُ الْخَزَائِنِ فِي الدَّارِ؛ فَإِنْ كَانَ بَابُ الدَّارِ مُغْلَقًا، فَهِيَ مُحَرَّزَةٌ، مُغْلَقَةً كَانَتْ أَوْ مَفْتُوحَةً، وَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا، لَمْ تَكُنْ مُحَرَّزَةً، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُغْلَقَةً، أَوْ يَكُونَ فِي الدَّارِ حَافِظٌ. وَحَلْقَةُ الْبَابِ إِنْ كَانَتْ مَسْمُورَةً^(٢)، فَهِيَ مُحَرَّزَةٌ، فَإِنْ سَرَقَ بَابَ مَسْجِدٍ مَنْصُوبًا، أَوْ بَابَ الْكَعْبَةِ الْمَنْصُوبِ، أَوْ سَرَقَ مِنْ سَقْفِهِ أَوْ جِدَارِهِ أَوْ تَأْزِيرِهِ^(٣) شَيْئًا، قُطِعَ، لَا بِسَرِقَةِ سَنَائِرِ الْكَعْبَةِ وَلَوْ كَانَتْ مَخِيطَةً عَلَيْهَا، وَلَا بِسَرِقَةِ قَنَادِيلِ مَسْجِدٍ وَحُضْرِهِ وَنَحْوِهِ^(٤) إِنْ كَانَ السَّارِقُ مُسْلِمًا، وَإِلَّا قُطِعَ.

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «مسورة».

(٣) تأزير المسجد: ما جعل من أسفل حائطه، من لباد أو دفوف ونحوه. المبدع ٩/ ١٣٠.

(٤) في الأصل: «نحوهما».

وَمَنْ سَرَقَ مِنْ ثَمَرِ شَجَرٍ، أَوْ جُمَّارِ نَخْلٍ، وَهُوَ الْكَثْرُ قَبْلَ إِدْخَالِهِ الْحِزْزَ، كَأَخْذِهِ مِنْ رُءُوسِ نَخْلٍ وَشَجَرٍ مِنَ الْبُشْتَانِ، لَمْ يُقَطَّعْ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَائِطٌ وَحَافِظٌ، وَيُضْمَنُ عَوَضَهُ مَرَّتَيْنِ. وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ نِصَابًا بَعْدَ إِبْرَائِهِ الْحِزْزَ، كَجَرِّينِ وَنَحْوِهِ، أَوْ سَرَقَ مِنْ شَجَرَةٍ فِي دَارٍ مُحَرَّزَةٍ، قُطِّعَ. وَكَذَا الْمَاشِيَةُ تُسَرَّقُ مِنَ الْمَرْعَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مُحَرَّزَةً، تُضْمَنُ بِمِثْلِ^(١) قِيَمَتِهَا، وَلَا قُطِّعَ، كَثَمَرٍ وَكَثَرٍ، وَمَا عَدَاهُنَّ يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلًا.

وَلَا قُطِّعَ فِي عَامِ مَجَاعَةٍ، عَامًّا^(٢)، نَصًّا، إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَشْتَرِيهِ أَوْ مَا يَشْتَرِي بِهِ. وَإِذَا سَرَقَ الضَّيْفُ مِنْ مَالٍ مُضَيَّفِهِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ أَوْ مَوْضِعٍ لَمْ يُحَرِّزْهُ عَنْهُ، لَمْ يُقَطَّعْ، وَإِنْ سَرَقَ مِنْ مَوْضِعٍ مُحَرَّزٍ عَنْهُ؛ فَإِنْ كَانَ مَتْنَعُهُ قِرَاءَةً، فَسَرَقَ بِقَدْرِهِ، لَمْ يُقَطَّعْ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْهُ، قُطِّعَ.

وَإِذَا أُحْرَزَ الْمُضَارِبُ مَالُ الْمُضَارَبَةِ، أَوْ الْوَدِيعَةُ، أَوْ الْعَارِيَّةُ، أَوْ الْمَالُ الَّذِي وَكَّلَ فِيهِ، فَسَرَقَهُ أَجْنَبِيٌّ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ، وَإِنْ غَضَبَ عَيْنًا، أَوْ سَرَقَهَا وَأَحْرَزَهَا، فَسَرَقَهَا سَارِقٌ، أَوْ غَضَبَ بَيْتًا فَأَحْرَزَ فِيهِ مَالَهُ، فَسَرَقَهُ مِنْهُ أَجْنَبِيٌّ، لَمْ يُقَطَّعْ.

فصل : وَيُشْتَرَطُ انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ، فَلَا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ مَالٍ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْأَبُّ، وَالْأُمُّ، وَالْإِبْنُ، وَالْبِنْتُ، وَالْجَدُّ، وَالْجَدَّةُ مِنْ قَبْلِ

(١) فِي م : «بِمِثْلٍ».

(٢) فِي الْأَصْلِ، د، ز، س : «غَلَاءٌ».

الأب و^(١) الأم، ولا بسرقة مالٍ والديه وإن علًا. ويُقطع سائر الأقارب بالسرقة من مالٍ أقاربهم، كالإخوة، والأخوات، ومن عداهم.

ولا يُقطع العبد بسرقة مالٍ سيده. وأم الولد والمذبر والمكاتب كالقن، ولا سيّد المكاتب بسرقة ماله. وكل من لا يُقطع الإنسان بسرقة ماله، لا يُقطع عبده بسرقة ماله، كتابته، وأولاده، وغيرهم. ولا مُسلم بسرقة من بيت المال ولو عبداً، إن كان سيده مُسليماً. ولا بالسرقة من مالٍ له فيه شرك، أو لأحد ممن لا يُقطع بالسرقة منه. ولا بالسرقة من غنيمَةٍ له فيها حق، أو لولده، أو لوالده، أو لسيده. وإن لم يكن من الغانمين، ولا من أحد ممن ذكرنا، فسرق منها قبل إخراج الخمس، لم يُقطع، وإن أُخرج الخمس، فسرق من أربعة الأخماس، قطع، وإن سرق من الخمس، لم يُقطع، وإن قسّم الخمس خمسة أقسام، فسرق من خمس الله ورسوله، لم يُقطع، وإن سرق من غيره، قطع، إلا أن يكون من أهل ذلك الخمس.

ولا يُقطع أحد الزوجين بسرقة من مالٍ الآخر، ولو من [٢٩٦ ر] مخزٍ عنه.

ويُقطع المُسلم بالسرقة من مالٍ الذميّ والمُستأمن، ويُقطعان بسرقة ماله، كقود، وحدّ قذف، وضمانٍ مُتلف. وإن زنى المُستأمن بغير مُسلمة، لم يُقَم عليه الحدّ، نصّاً، كحدّ خمر. وتقدّم في باب حدّ الزنى. ويُقطع المرتد إذا سرق. فإن قال السارق: الذي أخذته ملكي،

(١) في م: «أو».

كان عنده وديعة . أو : رهنا . أو : ابتعته منه . أو : وهبه لى . أو : أذن لى فى أخذه . أو : فى الدخول إلى جزيره . أو : غصبه منى - أو - من أبى . أو : بغضه لى . فالقول قول المـسـروـق^(١) منه مع يمينه ، فإن حلف ، سقطت^(٢) دعوى السارق ، ولا قطع عليه ولو كان مغرّوا بالسرقه ؛ لأن صدقه محتـمـل ، وإن نكل ، قضى عليه بالنكول^(٣) .

فصل : وإذا سرق المـسـروـقُ منه مال السارق ، أو المغصوبُ منه مال الغاصب ؛ من الحيز الذى فيه العينُ المـسـروـوقُ أو المغصوبةُ ولو تـمـيـزةً ، أو أخذ عينَ ماله فقط ، أو^(٤) ومعه نصابٌ من مال المعتدى^(٥) ، لم يُقطع . وإن سرق منه نصاباً من غير الحيز الذى فيه ماله ، أو سرق من مالٍ من له عليه دينٌ وهما باذلان غير مُتـمـنـعين من أدائيه ، أو قدر المالك على أخذ ماله ، فتركه وسرق من مال المعتدى^(٥) ، أو العريم ، فعليه القطع ، وإن عجز عن استيفائه ، أو أوشى جنائيه ، فسرق قدر دينه أو حقه ، فلا قطع ، وإن سرق أكثر من دينه^(٦) فكالمغصوب منه إذا سرق أكثر من دينه ، على ما مضى .

ومن قطع بسرقة عين ، فعاد فسرقها ، قطع ، سواء سرقها من الذى سرق منه ، أو من غيره . ومن سرق مرات قبل القطع ، أجزأ حد واحد عن

(١) فى ز : المسراق .

(٢) فى م : سقط .

(٣) زيادة من : م .

(٤) يعنى : أو أخذه .

(٥) فى م : المعتدى .

(٦) فى الأصل : دينه .

جميعها. ولو سرق المال المسروق أو المغصوب أجنبي، لم يُقَطَّع. ومن أجز داره، أو أعارها، ثم سرق منها مال المستعير أو المشتاجر، قُطِعَ.

فصل: ويُسْتَرْطُ ثُبُوتُ السَّرِقَةِ؛ إمَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ يَصِفَانِ السَّرِقَةَ والحِرْزَ، وجِنْسَ النَّصَابِ، وَقَدَرَهُ، وإذا وَجَبَ الْقَطْعُ بِشَهَادَتِهِمَا، لم يَسْقُطْ بَغْيَتُهُمَا، ولا مَوْتُهُمَا، ولا تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ قَبْلَ الدَّعْوَى. وإن اختلف الشَّاهِدَانِ، فشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أو مِن هَذَا الْبَيْتِ، أو سَرَقَ ثَوْبًا، أو ثَوْبًا أُبْيَضَ، أو مَرْوِيًّا^(١)، وشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ سَرَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أو مِن الْبَيْتِ الْآخَرِ، أو بَقَرَةً، أو حِمَارًا، أو ثَوْبًا أَسْوَدَ، أو مَرْوِيًّا، لم يُقَطَّعَ، كما لو اختلفَا فِي^(٢) الذُّكُورَةِ، والأُنُوثَةِ^(٣). أو باعْتِرَافِ مَرَّتَيْنِ، يَذْكُرُ فِيهِ شُرُوطَ السَّرِقَةِ؛ مِن النَّصَابِ، والحِرْزِ، وغير ذلك. والحُرُّ، والعَبْدُ - ولو آبِقًا - فِي هَذَا سَوَاءٌ.

ولا يَنْزِعُ عَنِ إِقْرَارِهِ حَتَّى يُقَطَّعَ، فَإِنْ رَجَعَ، قُبِلَ، ولا قَطْعٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ثَبِتَ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ عَلَى فِعْلِهِ؛ فَإِنْ إِنكَارَهُ لَا يُقْبَلُ، فَإِنْ قَالَ: أَخْلِفُوهُ لِي أَنِّي سَرَقْتُ مِنْهُ. لم يُخْلَفْ. وإن شَهِدَتْ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالسَّرِقَةِ، ثم جَحَدَ، وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِذَلِكَ، لم يُقَطَّعَ، ولو أَقَرَّ مَرَّةً وَاحِدَةً، أو ثَبِتَ بِشَاهِدٍ وَبَيِّنٍ، أو أَقَرَّ، ثم رَجَعَ، لَزِمَهُ غَرَامَةُ الْمَسْرُوقِ، ولا قَطْعٌ. وإن كَانَ رُجُوعُهُ وَقَدْ قُطِعَ بَعْضُ الْمَقْصِلِ، لم يُتِمِّمْ^(٤) إِنْ كَانَ يُزْجَى بِزَوْجِهِ، لَكُونَهُ

(١) فِي م: «عروبا».

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ، م: «الذكورية والأنوثة».

(٣) فِي ز: «يتم».

قَطَعَ الْأَقْلَ ، وَإِنْ قَطَعَ الْأَكْثَرُ ، فَاْلْمَقْطُوعُ بِالْخِيَارِ ؛ إِنْ شَاءَ قَطَعَهُ ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَاطِعُ قَطْعُهُ ^(١) وَلَا بَأْسَ بِتَلْقِينِ السَّارِقِ لِيَرْجِعَ عَنْ إِقْرَارِهِ ، وَبِالشَّفَاعَةِ فِيهِ إِذَا لَمْ يَتْلَعْ الْإِمَامُ ، فَإِذَا بَلَغَهُ ، حُرِّمَتِ الشَّفَاعَةُ ، وَلَزِمَ الْقَطْعُ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُطَالِبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ بِمَالِهِ ، أَوْ وَكِيلُهُ ، فَإِنْ أَقَرَّ بِسَرِقَةِ مَالٍ غَائِبٍ ، أَوْ شَهِدَتْ بِهَا بَيِّنَةٌ ، حُجِسَ ، وَلَمْ يُقَطَّعْ حَتَّى يَخْضُرَ ، فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِهِ ^(٢) ، أَخَذَهَا الْحَاكِمُ ، وَحَفِظَهَا لِلْغَائِبِ . وَإِنْ أَقَرَّ بِسَرِقَةِ رَجُلٍ ، فَقَالَ الْمَالِكُ : لَمْ تَسْرِقْ [٢٩٦ ط] مِنِّي ، وَلَكِنْ غَصَبْتَنِي . أَوْ : كَانَ لِي قِتْلَكَ وَدِيعَةٌ ، فَجَحَدْتَنِي . لَمْ يُقَطَّعْ . وَإِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ رَجُلَيْنِ ، فَضَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا ، أَوْ خَضَرَ أَحَدُهُمَا فَطَالَبَ ، وَلَمْ يُطَالِبِ الْآخَرَ ، لَمْ يُقَطَّعْ ، فَإِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ رَجُلٍ شَيْئًا يَتْلَعُ نِصَابًا ، فَقَالَ الرَّجُلُ : قَدْ فَقَدْتُهُ مِنْ مَالِي . فَيَنْتَبِغِي أَنْ يُقَطَّعَ .

وَإِذَا وَجَبَ الْقَطْعُ ، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ ، وَحُسِمَتْ وَجُوبًا ؛ وَهُوَ أَنْ يُغْمَسَ مَوْضِعُ الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلِ الذَّرَاعِ فِي زَيْتٍ مَغْلِيٍّ . فَإِنْ عَادَ ، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَعْبِ ، وَحُسِمَتْ ، وَجُوبًا . وَصِفَةُ الْقَطْعِ أَنْ يُجْلَسَ السَّارِقُ ، وَيُضْبَطَ لِئَلَّا يَتَحَرَّكَ ، وَتُشَدَّ يَدُهُ بِحَبْلِ ، وَتُجَرَّ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَفْصِلُ الْكَفِّ مِنْ مَفْصِلِ الذَّرَاعِ ، ثُمَّ تُوَضَّعَ بَيْنَهُمَا سِكِّينٌ حَادَّةٌ ، وَيُدَقُّ فَوْقَهَا بِقُوَّةٍ لَتَقَطَّعَ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ تُوَضَّعَ السِّكِّينُ عَلَى الْمَفْصِلِ ، وَتُمَدَّدُ مَدَّةً وَاحِدَةً . وَإِنْ عَلِمَ قَطْعًا أَوْحَى مِنْ

(١) فِي م : « بِقَطْعِهِ » .

(٢) فِي م : « يَدَاهَا » .

هذا، قَطَعَ به .

وَيُسْنُ تَعْلِيْقُ يَدِهِ فِي عُقْبِهِ ، زَادَ جَمَاعَةٌ : ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، إِنْ رَأَاهُ الْإِمَامُ .
وَلَا يُقَطَّعُ فِي شِدَّةِ حَرٍّ ، وَلَا بَرْدٍ ، وَلَا مَرِيضٌ فِي مَرَضِهِ ، وَلَا حَامِلٌ
حَالَ حَمْلِهَا ، وَلَا بَعْدَ وَضْعِهَا حَتَّى يَنْقَضِيَ نِفَاسُهَا .

وَإِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ ، ثُمَّ سَرَقَ قَبْلَ انْدِمَالِهَا ، لَمْ يُقَطَّعْ حَتَّى يَنْدَمِلَ الْقَطْعُ
الْأَوَّلُ . وَكَذَا لَوْ قُطِعَتْ رِجْلُهُ قِصَاصًا ، لَمْ تُقَطَّعِ الْيَدُ فِي السَّرِقَةِ حَتَّى تَبْرَأَ
الرَّجُلُ ، فَإِنْ عَادَ ثَلَاثًا بَعْدَ قَطْعِ يَدِهِ وَرِجْلِهِ ، حُرِّمَ قَطْعُهُ ، وَحُبِسَ حَتَّى
يَتُوبَ^(١) .

وَلَوْ سَرَقَ وَيَدُهُ الْيُمْنَى ، أَوْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ذَاهِبَةً ، قُطِعَ الْبَاقِي مِنْهُمَا ،
وَإِنْ كَانَ الذَّاهِبُ يَدَهُ الْيُسْرَى وَرِجْلَهُ الْيُمْنَى ، لَمْ يُقَطَّعْ ؛ لِتَعْطِيلِ مَنْفَعَةِ
الْجِنْسِ ، وَذَهَابِ عُضْوَيْنِ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ . وَلَوْ كَانَ الذَّاهِبُ يَدَيْهِ ، أَوْ
يُسْرَاهُمَا ، لَمْ تُقَطَّعْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَإِنْ كَانَ الذَّاهِبُ رِجْلَيْهِ ، أَوْ يُمْنَاهُمَا ،
وَيَدَاهُ صَحِيحَتَانِ ، قُطِعَتْ يُمْنَى يَدَيْهِ .

وَإِنْ سَرَقَ وَلَهُ يُمْنَى ، فَذَهَبَتْ فِي قِصَاصٍ ، أَوْ بِأَكْلَةٍ ، أَوْ تَعَدُّ ، سَقَطَ
الْقَطْعُ ، وَعَلَى الْعَادِي الْأَدَبُ فَقَطْ ، سَوَاءً قَطَعَهَا بَعْدَ ثُبُوتِ السَّرِقَةِ وَالْحُكْمِ
بِالْقَطْعِ ، أَوْ قَبْلَهُ إِذَا كَانَ بَعْدَ ثُبُوتِ^(٢) السَّرِقَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ عُضْوًا غَيْرَ

(١) فِي م : « يَمُوت » .

(٢) الْأَكْلَةُ وَالْأَكْلَةُ : دَاءٌ يَقَعُ فِي الْعَضْوِ فَيَأْكُلُ مِنْهُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

مَغْصُومٍ . ولو شَهِدَ عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ ، فَحَبَسَهُ الْحَاكِمُ لِيُعَدِّلَ^(١) الشُّهُودَ ، فَقَطَعَهُ قَاطِعٌ ، ثُمَّ عُدِّلُوا ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يُعَدِّلُوا ، وَجَبَ الْقِصَاصُ عَلَى الْقَاطِعِ .

وَإِنْ ذَهَبَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى ، أَوْ مَعَ رِجْلَيْهِ ، أَوْ مَعَ إِحْدَاهُمَا ، فَلَا قَطْعَ . وَإِنْ ذَهَبَتْ بَعْدَ سَرِقَتِهِ رِجْلَاهُ ، أَوْ يُمْنَاهُمَا ، قُطِعَ ، كَذَهَابِ يُسْرَاهُمَا ، نَصًّا . وَشَلَاءٌ^(٢) - وَلَوْ أَمِنَ تَلَفَهُ بِقَطْعِهَا - وَمَا ذَهَبَ مُعْظَمُ نَفْعِهَا كَمَغْدُومَةٍ ، لَا مَا ذَهَبَ مِنْهَا خِنْصَرٌ ، أَوْ بِنْصَرٌ ، أَوْ لَاصِغٌ سِوَاهُمَا وَلَوْ الْإِبْهَامَ .

وَإِنْ وَجَبَ قَطْعُ يُمْنَاهُ ، فَقَطَعَ الْقَاطِعُ يُسْرَاهُ بَدَلًا عَنْ يَمِينِهِ ، أُجْزَأَتْ ، وَلَا تُقَطَّعُ يُمْنَاهُ ، وَ^(٣) أَمَّا الْقَاطِعُ ؛ فَإِنْ كَانَ قَطَعَهَا مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنَ السَّارِقِ ، أَوْ كَانَ أَخْرَجَهَا السَّارِقُ دَهْشَةً ، أَوْ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهَا تُجْزَى ، فَقَطَعَهَا الْقَاطِعُ عَالِمًا بِأَنَّهَا يُسْرَاهُ ، وَأَنَّهَا لَا تُجْزَى ، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا يُسْرَاهُ ، أَوْ ظَنَّ أَنَّهَا تُجْزَى ، فَعَلِيهِ دِيَّتُهَا ، وَإِنْ كَانَ السَّارِقُ أَخْرَجَهَا اخْتِيَارًا ، عَالِمًا بِالْأَمْرَيْنِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاطِعِ ، وَلَا تُقَطَّعُ يُمْنَى السَّارِقِ ، وَيَجْتَمِعُ الْقَطْعُ وَالضَّمَانُ ، فَيَرُدُّ الْعَيْنَ الْمَسْرُوقَةَ إِلَى مَالِكِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً ، وَهِيَ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ ، فَعَلِيهِ مِثْلُهَا ، وَإِلَّا فَقِيَمَتُهَا ، قُطِعَ أَوْ لَمْ يُقَطَّعْ ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا ، وَإِنْ فَعَلَ فِي الْعَيْنِ فِعْلًا نَقَصَهَا بِهِ ، كَقَطْعِ الثُّوبِ وَنَحْوِهِ ، وَجَبَ

(١) فِي م : « لَتَعْدِيلِ » .

(٢) فِي م : « مَثَلًا » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

رَدُّهُ، وَرَدُّ نَقْصِهِ. وَالزَّيْتُ الَّذِي يُحْسَمُ بِهِ، وَأُجْرَةُ الْقَطْعِ مِنْ مَالِ
السَّارِقِ.

بَابُ حَدِّ الْمُحَارِبِينَ

وهم قُطَاعُ الطَّرِيقِ الْمُكَلَّفُونَ الْمُلتَزِمُونَ ولو أُتْنَى ، الذين يَغْرِضُونَ للناسِ بِسِلَاحٍ ولو بَعْضًا وَجِجَارَةً ، فى صَخْرَاءَ ، أو بُنْيَانٍ ، أو بَحْرِ ، فَيَغْصِبُونَهُمْ مَالًا مُحْتَرَمًا قَهْرًا مُجَاهَرَةً ، فَإِنْ أَخَذُوا^(١) [٢٩٧ ر] مُحْتَفِينَ ، فهم سَرَّاقٌ ، وَإِنْ خَطَفُوهُ وَهَرَبُوا ، فَمُنْتَهَبُونَ ، لَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ .

وإن خَرَجَ الْوَاحِدُ وَالْأُتْنَانِ عَلَى آخِرِ قَافِلَةٍ ، فَاسْتَلَبُوا مِنْهَا شَيْئًا ، فَلْيَسُوا بِمُحَارِبِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَزِجُوا إِلَى مَنَعَةٍ وَقُوَّةٍ ، وَإِنْ خَرَجُوا عَلَى عَدَدٍ يَسِيرٍ ، فَقَهَرُوهُمْ ، فهم مُحَارِبُونَ . وَيُعْتَبَرُ بُبُوته بَيِّنَةٌ ، أو إِقْرَارٍ مَرَّتَيْنِ .

فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ قَدْ قَتَلَ^(٢) لِأَخْذِ مَالِهِ ، وَلَوْ بِمُثْقَلٍ ، أو سَوْطٍ ، أو عَصَا وَلَوْ غَيْرَ مَنْ يُكَافِئُهُ ، كَمَنْ قَتَلَ وَلَدَهُ ، أو عَبْدًا أو ذِمِّيًّا ، وَأَخَذَ الْمَالَ ، قُتِلَ حَتْمًا بِالسَّيْفِ فى عُقْبِهِ ، وَلَوْ عَفَا عَنْهُ وَلِئى ، ثُمَّ صُلِبَ الْمَكَافِئُ دُونَ غَيْرِهِ بِقَدْرِ مَا يَشْتَهَرُ ، ثُمَّ يُنْزَلُ ، وَيُدْفَعُ إِلَى أَهْلِهِ ؛ فَيَغْسَلُ وَيُكَفَّنُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُدْفَنُ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ قَتْلِهِ ، لَمْ يُصَلَّبْ .

وَلَا يَتَحَتَّمُ اسْتِيفَاءُ جِنَايَةٍ تُوجِبُ الْقِصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ قَدْ قَتَلَ^(٣) ، وَحُكْمُهَا^(٤) حُكْمُ الْجِنَايَةِ فى غَيْرِ الْمُحَارَبَةِ ، فَإِنْ جَرَحَ

(١) فى س : «أخذوه» .

(٢) بعده فى م : «قتلا» .

(٣) سقط من : م .

(٤) يعنى : الجناية فيما دون النفس .

إنساناً، و^(١) قَتَلَ آخَرَ، اقْتَصَصَ مِنْهُ لِلْجِرَاحِ، ثُمَّ قُتِلَ لِلْمُحَارَبَةِ حَتْمًا فِيهِمَا.
وَرَدَّءٌ وَطَلِيْعٌ^(٢) فِي ذَلِكَ كُمُبَاشِيرٍ فَإِذَا قَتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، ثَبَتَ حُكْمُ
الْقَتْلِ فِي حَقِّ جَمِيعِهِمْ، فَيَجِبُ قَتْلُ الْكُلِّ، وَإِنْ قَتَلَ بَعْضُهُمْ، وَأَخَذَ الْمَالَ
بَعْضُهُمْ، قُتِلُوا كُلُّهُمْ، وَضَلَبَ الْمَكَافِيءُ.

فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ، أَوْ مَجْنُونٌ، لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ عَنْ غَيْرِهِمَا، وَلَا
حَدٌّ عَلَيْهِمَا، وَعَلَيْهِمَا ضَمَانٌ مَا أَخَذَا مِنَ الْمَالِ فِي أَمْوَالِهِمَا، وَدِيَّةٌ قَتِيلِهِمَا
عَلَى عَاقِلَيْهِمَا، وَلَا شَيْءَ عَلَى رِدْيِهِمَا، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ امْرَأَةٌ ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ
الْمُحَارَبَةِ، فَمَتَى قَتَلَتْ، أَوْ أَخَذَتِ الْمَالَ، ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ الْمُحَارَبَةِ فِي حَقِّ مَنْ
مَعَهَا كَهَيْئَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ رِدْيُهَا، وَإِنْ قَطَعَ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الطَّرِيقَ،
وَأَخَذَهُمْ أَوْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، وَحَلَّتْ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ.

فصل: وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ، قُتِلَ حَتْمًا، وَلَا أَثَرَ لَعْفٍ وَلِيٍّ، وَلَمْ
يُضَلَبْ. وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى، وَحُسِبَتْ^(٣)، ثُمَّ
رَجُلُهُ الْيُسْرَى وَحُسِبَتْ^(٤) فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ حَتْمًا، مُرْتَبًا، وَجُوبًا.

وَلَا يُقَطَّعُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مِنْ حِزْبٍ، مِمَّا^(٥) لَا شُبُهَةَ لَهُ فِيهِ، مَا يُقَطَّعُ
السَّارِقُ فِي مِثْلِهِ، فَإِذَا أَخَذُوا نِصَابًا، أَوْ مَا تَبْلُغُ قِيَمَتَهُ نِصَابًا وَلَوْ لَمْ تَبْلُغْ
حِصَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا، قُطِعُوا، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِ حِزْبٍ، كَأَخْذِهِ مِنْ

(١) سقط من: م.

(٢) الطليع: الرجل يبعث لمطالعة أمر العدو وغيره.

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) سقط من: م.

مُنْفَرِدٍ عَنِ الْقَافِلَةِ وَنَحْوِهِ ، فَلَا قَطْعَ ، فَإِنْ ^(١) كَانَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ، أَوْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مَعْدُومَةً ، أَوْ مُسْتَحَقَّةً فِي قِصَاصٍ ، أَوْ سَلَاءٍ ، قُطِعَ الْمَوْجُودُ مِنْهُمَا فَقَطْ ، وَيَسْقُطُ الْقَطْعُ فِي الْمَعْدُومِ ، وَإِنْ عَدِمَ يُسْرَى يَدَيْهِ ، قُطِعَتْ يُسْرَى رِجْلَيْهِ ، وَإِنْ عَدِمَ يُمْنَى يَدَيْهِ ، لَمْ تُقَطَّعْ يُمْنَى رِجْلَيْهِ ، وَلَوْ حَارَبَ مَرَّةً أُخْرَى ، لَمْ يُقَطَّعْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَتَتَعَيَّنُ ^(٢) دِيَّةٌ لِقَوْدٍ ^(٣) لَزِمَتْهُ بَعْدَ مُحَارَبَتِهِ ، كَتَقْدِيمِهَا ^(٤) بِسَبْقِهَا . وَكَذَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ قَتْلِهِ لِلْمُحَارَبَةِ .

وَمَنْ لَمْ يَثْقُلْ ، وَلَا أَخَذَ الْمَالَ ، بَلْ أَخَافَ السَّبِيلَ ، نَفَى وَشُرِّدَ ، فَلَا يُتْرَكُ يَأْوِي إِلَى بَلَدٍ وَلَوْ عَبْدًا حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُ ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً ، نُفُوا مُتَفَرِّقِينَ .

وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَا بَعْدَهَا ، سَقَطَ عَنْهُ حَقُّ اللَّهِ ؛ مِنْ الصُّلْبِ ، وَالْقَطْعِ ، وَالتَّنْفِي ^(٥) ، وَانْحِتَامِ الْقَتْلِ ، حَتَّى حُدَّ زَنًى ، وَسَرِيقَةٌ ، وَشُرْبٌ ، وَكَذَا خَارِجِيٌّ ، وَبَاغٌ ، وَمُرْتَدٌّ ، وَأُخِذَ بِحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ مِنَ الْأَنْفُسِ ، وَالْأَمْوَالِ ، وَالْجِرَاحِ ، إِلَّا أَنْ يُعْفَى لَهُمْ عَنْهَا . وَإِنْ أَسْلَمَ ذِمِّيٌّ بَعْدَ زَنًى ، أَوْ سَرِيقَةٍ ، لَمْ يَسْقُطْ بِإِسْلَامِهِ . وَتَقَدَّمَ حُكْمُ الْمُشْتَأَمِينَ فِي بَائِي حُدٍّ ^(٦) الزَّنَى وَالسَّرِيقَةِ . وَأَمَّا الْحَزْبِيُّ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ فَلَا يُؤْخَذُ بِشَيْءٍ فِي كُفْرِهِ ،

(١) فِي م : « وَإِنْ » .

(٢) فِي م : « يَتَعَيَّن » .

(٣) فِي م : « كَقَوْدٍ » .

(٤) فِي م : « لِتَقْدِيمِهَا » .

(٥) فِي م : « الْقَتْلُ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

إِجْمَاعًا . وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ لِلَّهِ سِوَى ذَلِكَ ، فَتَابَ قَبْلَ ثُبُوتِهِ ^(١) ، سَقَطَ
بُجْرُودُ التَّوْبَةِ قَبْلَ إِصْلَاحِ الْعَمَلِ ، ^(٢) وَالْأَوَّلُ ^(٣) . وَمَنْ مَاتَ ^(٤) وَعَلَيْهِ حَدٌّ ،
سَقَطَ .

فصل : وَمَنْ صَالَ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ نِسَائِهِ ، أَوْ وَلَدِهِ ، أَوْ مَالِهِ وَلَوْ قَلًّا ^(٥)
بِهَيْمَةً ، أَوْ آدَمِيٍّ وَلَوْ غَيْرَ مُكَافِيٍّ ، أَوْ صَبِيًّا ، أَوْ مَجْنُونًا ، فِي مَنْزِلِهِ أَوْ غَيْرِهِ ،
وَلَوْ مُتَلَصِّصًا ، وَلَمْ يَخَفْ أَنْ يَتَذَرَهُ [٢٩٧ ظ] الصَّائِلُ بِالْقَتْلِ ، دَفَعَهُ بِأَسْهَلِ
مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ دَفْعُهُ بِهِ ، فَإِنْ ائْتَدَعَ بِالْقَوْلِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ . وَإِنْ لَمْ
يَتَذَفِعْ بِالْقَوْلِ ، فَلَهُ ضَرْبُهُ بِأَسْهَلِ مَا يَظُنُّ أَنْ يَتَذَفِعَ ^(٦) بِهِ ، فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَتَذَفِعُ
بضَرْبِ عَصَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ بِحَدِيدٍ .

وَإِنْ وَلَّى هَارِبًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَتْلُهُ وَلَا اتِّبَاعُهُ ، وَإِنْ ضَرَبَهُ فَعَطَّلَهُ ، لَمْ يَكُنْ
لَهُ أَنْ وَيُثَنَّى عَلَيْهِ . وَإِنْ ضَرَبَهُ فَقَطَعَ يَمِينَهُ ، فَوَلَّى هَارِبًا ، فَضَرَبَهُ ، فَقَطَعَ
رِجْلَهُ ، فَالرَّجُلُ مَضْمُونَةٌ بِقِصَاصٍ ، أَوْ دِيَّةٍ ، فَإِنْ مَاتَ مِنْ سِرَايَةِ الْقَطْعَيْنِ ،
فَعَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَّةِ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ قَطْعِ رِجْلِهِ ، فَقَطَعَ يَدَهُ الْأُخْرَى ،
فَالْيَدَانِ غَيْرُ مَضْمُونَتَيْنِ ، وَإِنْ مَاتَ ، فَعَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ
إِلَّا بِالْقَتْلِ ، أَوْ خَافَ ائْتِدَاءً أَنْ يَتَذَرَهُ ^(٧) بِالْقَتْلِ إِنْ لَمْ يُعَاجِلْهُ ^(٨) بِالْذَّفْعِ ، فَلَهُ

(١) فِي م : « تَوْبَتِهِ » .

(٢ - ٣) فِي م : « أَوَّلًا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « تَابَ » .

(٤) فِي س : « قَتَلَ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « يَدْفَعُ » .

(٦) فِي م : « يَبْدَأُ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، د : « يُعَاجِلُهُ » .

صَرَبُهُ بِمَا يَقْتُلُهُ ، وَيَقْطَعُ طَرَفَهُ ، وَيَكُونُ هَذَرًا . وَإِنْ قُتِلَ الْمَصُولُ عَلَيْهِ ، فَهُوَ شَهِيدٌ مَضْمُونٌ .

وإن كان الدَّفْعُ عن نِسَائِهِ ، فهو لَازِمٌ ، وإن كان عن نَفْسِهِ فِي غَيْرِ فِتْنَةٍ فَكَذَلِكَ ، وَ^(١) إِنْ أُمِّكَنَّهُ الْهَرَبُ ، وَالْاِخْتِمَاءُ ، كَمَا لَوْ خَافَ مِنْ سَيْلٍ أَوْ نَارٍ وَأُمِّكَنَّهُ أَنْ يَتَنَحَّى عَنْهُ ، وَكَمَا لَوْ كَانَ الصَّبَا لُ بِهَيْمَةٍ ، وَلَهُ^(٢) قَتْلُهَا ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .

وإن كان الدَّفْعُ عن^(٣) نَفْسٍ غَيْرِهِ^(٤) فِي غَيْرِ فِتْنَةٍ ، وَظَنَّ الدَّافِعُ سَلَامَةَ نَفْسِهِ ، فَلَا زِمَ أَيْضًا ، وَلَا يَلْزِمُهُ الدَّفْعُ عَنْ مَالِهِ ، وَلَا حِفْظُهُ مِنَ الصُّبَاغِ وَالْهَلَاكِ ، كَمَالِ غَيْرِهِ ، لَكِنْ لَهُ مَعُونَةٌ غَيْرِهِ فِي الدَّفْعِ عَنْ مَالِهِ ، وَنِسَائِهِ ، فِي قَافِلَةٍ وَغَيْرِهَا^(٥) . وَإِنْ رَاوَدَ^(٥) رَجُلٌ امْرَأَةً عَنْ نَفْسِهَا ، فَقَتَلَتْهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهَا ، لَمْ تَضْمَنْهُ .

وَلَوْ ظَلَمَ ظَالِمٌ ، لَمْ يُعْنِهِ حَتَّى يَرْجِعَ عَنْ ظُلْمِهِ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى صَبِيحَةٍ بِاللَّيْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي مَا يَكُونُ .

وَإِذَا وَجَدَ رَجُلًا يَزْنِي بِامْرَأَتِهِ ، فَقَتَلَهَا ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَلَا دِيَّةَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُكْرَهَةً ، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ ، هَذَا إِذَا كَانَتْ بَيِّنَةً ، أَوْ صَدَّقَهُ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : «لو» .

(٣ - ٤) في م : «نفسه» .

(٤) في م : «غيره» .

(٥) في الأصل ، د ، ز ، س : «أراد» .

الولي، وإلا فعليه الضمان في الظاهر، وتقدّم في شروط القصاص بعض ذلك، والبيّنة شاهدان. اختاره أبو بكر.

وإن قتل رجلاً و^(١) ادّعى أنّه هجم منزله، فلم يمكنه دفعه إلا بالقتل، لم يقبل قوله بغير بيّنة، وعليه القود، سواء كان المقتول يعرف بسرقة، أو عياراً^(٢)، أو لا، فإن شهدت بيّنة أنّهم رأوا هذا مقبلاً إلى هذا سلاح مشهور، فضربه هذا، فدمه هدر، وإن شهدوا أنّهم رأوه داخلاً داره، ولم يذكروا سلاحاً،^(٣) أو ذكروا سلاحاً^(٤) غير مشهور، لم يسقط القود بذلك.

وإن عض يده إنسان عضاً محرماً، فانتزع يده من فيه ولو بعنف، فسقطت ثنائة، فهدر، وكذا ما في معنى العض، فإن عجز، دفعه كصائل. وإن كان العض مباحاً، مثل أن يمسكه في موضع يتضرر بإمساكه، أو يعض^(٥) يده، ونحو ذلك مما لا يقدر على التخلص منه إلا بعضه، فعضه، فما سقط من أسنانه ضيمته.

وإن نظر في بيّته من خصاص الباب^(٥)، أو من نقب في جدار، أو من كوة ونحوه، لا من باب مفتوح، فرماه صاحب الدار بحصاة، أو نحوها، أو طعنه بعود فقلع عينه، فلا شيء عليه ولو أمكن الدفع بدونه، وسواء كان في الدار نساء، أو كان محرماً، أو نظر من الطريق، أو من

(١) سقط من: م.

(٢) العيار: هي السرقة بالانضمام مع غيره.

(٣ - ٣) سقط من: د، ز. ومضروب عليه في الأصل.

(٤) في م: «يعصر».

(٥) خصاصة الباب: فرجة أو خرق يكون فيه.

مِلْكِهِ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ تَرَكَ الْإِطْلَاعَ وَمَضَى ، لَمْ يَجْزِ رَمِيهِ ، فَإِنْ رَمَاهُ ، فَقَالَ
 الْمُطَّلِعُ : مَا تَعَمَّدْتُهُ . أَوْ : لَمْ أَرِ شَيْئًا حِينَ أَطْلَعْتُ . لَمْ يَضْمَنْهُ . وَلَيْسَ
 لِصَاحِبِ الدَّارِ رَمِيهِ بِمَا يَقْتُلُهُ ابْتِدَاءً ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ بِرَمِيهِ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ ،
 جَازَ رَمِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْهُ ، حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ . وَلَوْ تَسَمَّعَ الْأَعْمَى ^(١) أَوْ
 الْبَصِيرُ عَلَى مَنْ فِي الْبَيْتِ ، لَمْ يَجْزِ طَعْنُ أُذُنِهِ . وَلَوْ كَانَ غُرَيَّانَا فِي [٢٩٨ و]
 طَرِيقٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ رَمِيٌّ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ . وَإِنْ عَقَرَتْ كَلْبَةً مِنْ قُرْبٍ مِنْ
 أَوْلَادِهَا ، أَوْ خَرَقَتْ ثَوْبَهُ ، لَمْ يُقْتَلْ ، بَلْ تُنْقَلُ . وَقَالَ الشَّيْخُ ، فِي جُنْدٍ
 قَاتَلُوا غَرَبًا نَهَبُوا أَمْوَالَ تَجَارٍ ^(٢) لِيُرُدُّوهُ : هُمْ ^(٣) مُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا
 ضَمَانَ عَلَيْهِمْ بِقَوْدٍ وَلَا دِيَّةٍ .

(١) فِي م : «و» .

(٢ - ٣) فِي س : «ليردوهم» .

باب قتال أهل البغي

تَضِبُ الإمام الأعظم فَرَضُ كِفَايَةِ، وَيُثْبِتُ إجماعِ المُسْلِمِينَ عليه،
كَإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، مِنْ تَبِعَةِ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَوُجُوهِ النَّاسِ
بِصِفَةِ الشُّهُودِ، أَوْ بِجَعْلٍ^(١) الْأَمْرِ شُورَى فِي عَدَدِ مَحْضُورٍ لِيَتَّفِقَ أَهْلُهَا
عَلَى أَحَدِهِمْ، فَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ، أَوْ بَنَصٍّ مَنْ قَبْلَهُ عَلَيْهِ، أَوْ بِاجْتِهَادٍ، أَوْ بِقَهْرِهِ
النَّاسَ بِسَيْفِهِ^(٢) حَتَّى أَدْعُوهُ لَهُ، وَدَعَا إِمَامًا.

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ قُرَشِيًّا، بِالْعَا، عَاقِلًا، سَمِيْعًا، بَصِيرًا، نَاطِقًا، حُرًّا،
ذَكَرًا، عَدْلًا، عَالِمًا، ذَا بَصِيرَةٍ، كَافِيًا ائْتِدَاءً وَدَوَامًا. وَلَوْ تَنَازَعَهَا ائْتِنَانِ
مُتَكَافِئَانِ فِي صِفَاتِ التَّرْجِيحِ، قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ، فَإِنْ بُوِيعَ لِأَثْنَيْنِ فِيهِمَا
شَرَايِطُ الْإِمَامَةِ، فَالْإِمَامُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ بُوِيعَ لِهَمَا مَعًا، أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ
مِنْهُمَا، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ فِيهِمَا، وَيُجْبَرُ مُتَعَيِّنٌ لَهَا، وَتَصَرُّفُهُ عَلَى النَّاسِ بِطَرِيقِ
الْوَكَالَةِ لَهُمْ، فَهُوَ وَكِيلُ الْمُسْلِمِينَ، فَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ، وَلَهُمْ عَزْلُهُ إِنْ سَأَلَ
الْعَزْلَ، لِقَوْلِ^(٣) الصَّدِّيقِ: أَقِيلُونِي، أَقِيلُونِي. وَإِلَّا حُرِّمَ إجماعًا، وَلَا يَنْعَزَلُ
بِفِشْقِهِ، وَلَا بِمَوْتٍ مَنْ بَايَعَهُ، وَيَحْرُمُ قِتَالُهُ^(٤).

(١) فِي م: «يَجْعَل».

(٢) فِي م: «بِسَيْف».

(٣) فِي س: «كَقَوْل».

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «وَيُلْزَمُ الْإِمَامُ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ: حِفْظُ الدِّينِ، وَتَنْفِيزُ الْأَحْكَامِ، وَحِمَايَةُ الْبَيْضَةِ،
وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ وَتَحْصِينُ الثُّغُورِ، وَجِهَادُ مَنْ عَانَدَ، وَجَبَايَةُ الْخَرَاجِ وَالصَّدَقَاتِ، وَتَقْدِيرُ الْعَطَاءِ، =

والخارجون عن قبضته أضاف أربعة؛ أحدها، قوم امتنعوا من طاعته،
 وخَرَجُوا عن قبضته بغير تأويل؛ «قطاع الطريق»^(١)، وتقدم ذكرهم. الثاني،
 لهم تأويل، إلا أنهم نفر يسير لا منعة لهم، كالعشرة ونحوهم، وحكمهم
 حكم قطاع الطريق. الثالث، الخوارج الذين يكفرون بالذنب، ويكفرون
 أهل الحق، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وكثيرا من الصحابة،
 ويستحلون دماء المسلمين، وأموالهم إلا من خرج معهم، فهم فسقة،
 يَجُوزُ قتلهم ائداء، والإجازة^(٢) على جريحهم. وذهب أحمد، في إحدى
 الروايتين عنه، وطائفة من أهل الحديث، إلى أنهم كفار مرتدون، حكمهم
 حكم المرتدين. قال^(٣) في «الترغيب»، و«الرعاية»^(٤): وهي أشهر.
 وذكر ابن حاتم أنه لا خلاف فيه. وذكر ابن عقيل، في «الإرشاد»، عن
 أصحابنا تكفير من خالف في^(٥) أصل كخوارج^(٦)، وروافض، ومزجية.
 الرابع، قوم من أهل الحق باينوا الإمام، وراموا خلعه، أو مخالفته بتأويل
 سائغ، صواب^(٧) أو خطأ، ولهم منعة وشوكة، يحتاج في كفهم إلى
 جمع جيش، وهم البغاة.

= واستكفاء الأبناء، وأن يباشر بنفسه مشاركة الأمور.

(١ - ١) في م: «القطاع».

(٢) في م: «الإجازة».

(٣) في م: «قاله».

(٤) في م: «الرعايتين».

(٥) في م: «من».

(٦) في م: «الخوارج».

(٧) في م: «بصواب».

فَمَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ وَلَوْ غَيْرَ عَدْلٍ بِأَحَدٍ هَذِهِ الْوُجُوهُ بَاغِيًا، وَجَبَ قِتَالُهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِيهِمْ وَاحِدٌ مُطَاعٌ^(١)، أَوْ كَانُوا فِي طَرَفٍ وَلَايَتِهِ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ مُتَوَسِّطٍ تُحِيطُ بِهِ وَلَايَتُهُ، أَوْ لَا.

وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُرَاسِلَهُمْ، وَيَسْأَلَهُمْ مَا يَنْقُمُونَ مِنْهُ، وَيُرِيْلَ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ مَظْلِمَةٍ، وَيَكْشِفَ مَا يَدْعُونَهُ مِنْ شُبْهَةٍ، وَلَا يَجُوزُ قِتَالُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنْ يَخَافَ كَلْبَتَهُمْ،^(٢) «وَأَنْ» أَبَوَا الرُّجُوعَ، وَعَظَلَهُمْ وَخَوَّفَهُمُ الْقِتَالَ، فَإِنْ فَأَءُوا، وَإِلَّا لَزِمَهُ^(٣) قِتَالُهُمْ إِنْ كَانَ قَادِرًا، وَإِلَّا أَخْرَجَهُ إِلَى الْإِمْكَانِ، وَعَلَى رَعِيَّتِهِ مَعُونَتُهُ عَلَى حَرْبِهِمْ، وَإِنْ اسْتَنْظَرُوهُ مُدَّةً، رَجَاءَ رُجُوعِهِمْ فِيهَا، أَنْظَرَهُمْ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهَا مَكِيدَةٌ، لَمْ يُنْظِرْهُمْ وَإِنْ أَعْطَوْهُ عَلَيْهِ^(٤) مَالًا.

وَإِنْ بَدَلُوا رَهَائِنَ عَلَى إِنْظَارِهِمْ، لَمْ يَجُزْ أَخْذُهَا لِذَلِكَ^(٥). فَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ أَسْرَى مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ، وَأَعْطَوْا بِذَلِكَ رَهَائِنَ مِنْهُمْ، قَبِلَهُمُ الْإِمَامُ، وَاسْتَظْهَرَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ أَطْلَقُوا الْأَسْرَى، أُطْلِقَتْ رَهَائِنُهُمْ،^(٦) «وَأَنْ» قَتَلُوا مَنْ عِنْدَهُمْ، لَمْ يَجُزْ قَتْلُ رَهَائِنِهِمْ، وَلَا أَسْرَاهُمْ، فَإِذَا انْقَضَتْ الْحَرْبُ، خَلَّى الرُّهَائِنَ كَمَا تُخَلَّى الْأَسْرَى^(٧) مِنْهُمْ.

(١) فِي م : «مُطَاعٌ».

(٢ - ٢) فِي م : «فَإِنْ».

(٣) فِي م : «لَزِمَهُمْ».

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م : «لَتَلِكْ».

(٦ - ٦) فِي م : «فَإِنْ».

(٧) فِي م : «الْأَسْرَى».

وإن سألوه أن يُنظِرَهم أبداً، ويدَعَهُم وما هم عليه^(١) ويَكُفُّوا عن المسلمين، وخاف قَهْرَهم^(٢) إن قَاتَلَهُمْ، تَرَكَهم، وإن قَوِيَ عليهم، لم يَجْزُ لإقرارهم^(٣) على ذلك.

وإن حَضَرَ^(٤) معهم مَنْ لم^(٥) يُقَاتِلْ، لم يَجْزُ قَتْلُهُ^(٦). وإن قَاتَلَ^(٧) [معهم عبيدٌ ونساءٌ وصبيانٌ، قُوتِلُوا مُقِيلِينَ، وَتُرِكُوا مُذِيرِينَ كَغَيْرِهِمْ. وَيُكْرَهُ قَضْدُ رَجِيمِهِ الْبَاغِي بِقَتْلِ، فَإِنْ فَعَلَ، وَرِثَهُ.

ويُخْرِمُ قَتْلُهُمْ بما يَعْمُ إِتْلَافُهُ^(٨)، كَالْمُنَجْنِيْقِ، وَالنَّارِ، إِلَّا لَضَرُورَةٍ، مِثْلَ أَنْ يَخْتَاطَ بِهِمُ الْبَغَاةُ، وَلَا يُمَكِّنُهُمُ التَّخَلُّصُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَإِنْ رَمَاهُمُ الْبَغَاةُ بِذَلِكَ، جَازَ رَمْيُهُمْ بِمِثْلِهِ.

وإن اِفْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ مِنْهُمْ، فَقَدَّرَ الْإِمَامُ عَلَى قَهْرِهِمَا، لَمْ^(٩) يَمْنَعْ وَاحِدَةً^(١٠) مِنْهُمَا، وَإِنْ عَجَزَ وَخَافَ اجْتِمَاعَهُمَا عَلَى حَرْبِهِ، ضَمَّ إِلَيْهِ أَقْرَبَهُمَا إِلَى الْحَقِّ، وَإِنْ اسْتَوَيَا، اجْتَهَدَ بِرَأْيِهِ فِي ضَمِّ إِحْدَاهُمَا، وَلَا يَقْصِدُ بِذَلِكَ مَعُونَةَ إِحْدَاهُمَا^(١١)، بَلِ الْاِسْتِعَانَةَ^(١٢) عَلَى الْأُخْرَى، فَإِذَا هَزَمَهَا، لَمْ

(١) فِي م: «عَلَيْهِمْ».

(٢) فِي م: «ظَفَرَهُمْ».

(٣) فِي م: «إِقْرَارِهِ».

(٤ - ٥) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) سَقَطَ مِنْ: س.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «قَتْلُهُمْ».

(٧) فِي د، ز، س: «إِتْلَافَهُمْ». وَهُوَ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ.

(٨ - ٩) فِي م: «يَمْلُ لَوَاحِدَةً».

(٩ - ١٠) فِي ز: «بَلَا اسْتِعَانَةَ».

يُقَاتِلُ مَنْ مَعَهُ ^(١) حَتَّى يَدْعُوهُمْ إِلَى الطَّاعَةِ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَسْتَعِينَ فِي حَرْبِهِمْ بِكَافِرٍ ، أَوْ بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُذِيرِينَ ، إِلَّا لَظَرُورَةٍ ، وَلَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ عَلَيْهِمْ بِسِلَاحِ أَنْفُسِهِمْ وَكُرَاعِهِمْ ، وَهُوَ خَيْلُهُمْ ، عِنْدَ الظَّرُورَةِ فَقَطْ ، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ قِتَالِهِمْ . وَمَتَى انْقَضَتْ ^(٢) الْحَرْبُ ، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَيْهِمْ ، كَسَائِرِ أَمْوَالِهِمْ . وَالْمَرَاهِقُ مِنْهُمْ وَالْعَبْدُ ، كَالْخَيْلِ .

وَإِذَا تَرَكُوا الْقِتَالَ ؛ إِمَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى الطَّاعَةِ ، أَوْ بِإِلْقَاءِ السِّلَاحِ ، أَوْ بِالْهَرِيمَةِ إِلَى فِئَةٍ ، أَوْ إِلَى غَيْرِ فِئَةٍ ، أَوْ بِالْعَجْزِ الْحِرَاجِ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ أُسْرِ ، حَرَّمَ قَتْلَهُمْ ، وَاتَّبَاعُ وَقْتُلُ مُذِيرِهِمْ ، وَقَتْلُ جَرِيحِهِمْ ، فَإِنْ قُتِلَ مُذِيرُهُمْ ، أَوْ جَرِيحُهُمْ ، فَلَا قَوْدَ ؛ لِلَاخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُغْنَمَ لَهُمْ مَالٌ ، وَلَا تُسَبَّى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ ، وَيَجِبُ رَدُّ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ إِنْ أَخِذَ مِنْهُمْ ، وَلَا يُرَدُّ السِّلَاحُ وَالْكُرَاعُ حَالَ الْحَرْبِ ، بَلْ بَعْدَهُ .

وَمَنْ أُسِرَ مِنْ رِجَالِهِمْ ، فَدَخَلَ فِي الطَّاعَةِ ، خُلِيَ سَبِيلُهُ ، وَإِنْ أَتَى وَكَانَ جَلْدًا ، حَبِسَ مَا دَامَتِ الْحَرْبُ قَائِمَةً ، فَإِذَا انْقَضَتْ ، خُلِيَ سَبِيلُهُ ، وَشُرِطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى الْقِتَالِ ، وَلَا يُرْسَلُ مَعَ بَقَاءِ شَوْكَتِهِمْ ، فَإِنْ بَطَلَتْ شَوْكَتُهُمْ وَلَكِنْ يُتَوَقَّعُ اجْتِمَاعُهُمْ فِي الْحَالِ ، لَمْ يُرْسَلْ .

وَإِنْ أُسِرَ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ ، فُعِلَ بِهِمَا كَمَا يُفْعَلُ بِالرَّجُلِ ، وَلَا يُخْلَى فِي الْحَالِ .

(١) فِي م : « مَعَهُ » .

(٢) فِي م : « انْقَضَى » .

وَيَجُوزُ فِدَاءُ أُسَارَى^(١) أَهْلِ الْعَدْلِ بِأُسَارَى الْبُغَاةِ . وَلَا يَضْمَنُ أَهْلُ
الْعَدْلِ مَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْهِمْ حَالَ الْحَرْبِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ .

فَإِنْ قُتِلَ الْعَادِلُ كَانَ شَهِيدًا ، وَلَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَلَا يَضْمَنُ
أَهْلُ الْبَغْيِ أَيْضًا مَا أَتْلَفُوهُ حَالَ الْحَرْبِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، وَمَنْ أَتْلَفَ مِنَ
الطَّائِفَتَيْنِ شَيْئًا فِي غَيْرِ الْحَرْبِ ، ضَمِنَهُ .

وَمَنْ قُتِلَ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ ، غُسِّلَ وَكُفِّنَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُونُوا
مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ^(٢) ، فَلْيَتَّخِذُوا بِفَاسِقَيْنِ ، بَلْ مُخْطِئَيْنِ فِي تَأْوِيلِهِمْ ، فَتُقْبَلُ
شَهَادَتُهُمْ . وَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ .

وَمَا أَخَذُوا فِي حَالِ امْتِنَاعِهِمْ ؛ مِنْ زَكَاةٍ ، أَوْ خَرَجٍ ، أَوْ جِزْيَةٍ ، لَمْ يُعَدَّ
عَلَيْهِمْ ، وَلَا عَلَى بَاذِلٍ ؛ لَوْ قُوِيَ مَوْقِعُهُ ، وَمَا أَقَامُوا مِنْ حَدٍّ ، وَقَعَ مَوْقِعُهُ
أَيْضًا ، خَوَارِجُ كَانُوا أَوْ غَيْرَهُمْ . وَمَنْ ادَّعَى دَفْعَ زَكَاتِهِ إِلَيْهِمْ ، قُبِلَ بِغَيْرِ
بَيِّنٍ ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى دَفْعِ خَرَجٍ ، وَلَوْ كَانَ الدَّافِعُ مُسْلِمًا ، وَلَا دَعْوَى
دَفْعِ جِزْيَةٍ إِلَيْهِمْ إِلَّا بَيِّنَةً .

وَلَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ إِلَّا مَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ ، وَإِنْ
كَتَبَ قَاضِيهِمْ إِلَى قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ ، جَازَ قَبُولُ كِتَابِهِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا
يَقْبَلَهُ . وَإِنْ وَلَّى الْخَوَارِجُ قَاضِيًا ، لَمْ يَجُزْ قَضَاؤُهُ .

وَإِنْ ازْتَكَبَ أَهْلُ الْبَغْيِ فِي حَالِ امْتِنَاعِهِمْ مَا يُوجِبُ حَدًّا ، ثُمَّ قُدِرَ

(١) فِي م : « أُسْرَى » .

(٢) فِي م : « بَدْع » .

عليهم ، أُقِيمَ عليهم .

وإن أعانهم أهل ذِمَّةٍ أو عَهْدٍ ، انتقضَ عَهْدُهم ، وصاروا أهلَ حَرْبٍ ،
إِلَّا أَنْ يَدْعُوا شُبُهَةً ؛ كَأَنْ يَظُنُّوا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ مَعُونَةٌ مِنْ اسْتِعَانِ بِهِمْ مِنَ
المُسْلِمِينَ ، ونحو ذلك ، فلا يَنْتَقِضُ . وإن أَكْرَهَهُمُ الْبَغَاةُ عَلَى مَعُونَتِهِمْ ،
وَادَّعَوْا ذَلِكَ ، قُبِلَ مِنْهُمْ ، وَيَعْرُثُونَ مَا أَتْلَفُوهُ مِنْ نَفْسٍ وَ^(١) مَالٍ حَالٍ
الحَرْبِ وَغَيْرِهِ .

وإن اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ الْحَرْبِ ، وَأَمْنُوهُمْ ، لَمْ يَصِحَّ [٢٩٩ و] أَمَانُهُمْ ، وَأُيْحَ
قَتْلُهُمْ ، وَحُكْمُ أَسِيرِهِمْ حُكْمُ أَسِيرٍ سَائِرِ أَهْلِ الْحَرْبِ .

وإن أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ ، مِثْلَ تَكْفِيرٍ مِنْ اِزْتَكَبَ كَبِيرَةً ، وَتَرَكِ
الْجَمَاعَةَ ، وَاسْتِخْلَالَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ ، وَلَمْ يَجْتَمِعُوا لِلْحَرْبِ ، لَمْ
يَتَعَرَّضْ لَهُمْ . وإن سَبَّوْا الْإِمَامَ ، أَوْ عَذَلَا غَيْرَهُ ، أَوْ عَرَّضُوا^(٢) بِالسَّبِّ ،
عَزَّزَهُمْ . وإن جَنَوْا جِنَايَةً ، أَوْ^(٣) أَتَوْا حُدًّا ، أَقَامَهُ عَلَيْهِمْ .

وإن اقْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ لِعَصَبِيَّةٍ أَوْ طَلَبِ رِئَاسَةٍ ، فَهَمَا ظَالِمَتَانِ ، وَتَضَمَّنُ
كُلُّ وَاحِدَةٍ^(٤) مَا أَتْلَفَتْ^(٥) عَلَى الْأُخْرَى ، فَلَوْ قُتِلَ مَنْ دَخَلَ بَيْنَهُمْ يُصْلِحُ^(٦)
وَجُهِلَ قَاتِلُهُ ، ضَمِنَتْهُ .

(١) فِي م : « أَوْ » .

(٢) فِي م : « تَعَرَّضُوا » .

(٣) فِي م : « وَ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْهُمَا » .

(٥) فِي م : « أَتْلَفَ » .

(٦) فِي م : « بِصِلَحَ » .

بَابُ حُكْمِ الْمَزْتَدِّ

وهو الذى يَكْفُرُ بعدَ إسلامِهِ، ولو مُمَيِّزًا، طَوَّعًا، ولو هَازِلًا .

فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، أو جَحَدَ رُبُوبِيَّتَهُ^(١)، أو وَخَدَانِيَّتَهُ، أو صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ، أو اتَّخَذَ لَهُ صَاحِبَةً، أو وَلَدًا، أو ادَّعَى التَّبَوُّةَ، أو صَدَّقَ مَنْ ادَّعَاهَا، أو جَحَدَ نَبِيًّا، أو كَتَابًا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ، أو شَيْعًا مِنْهُ، أو جَحَدَ الْمَلَائِكَةَ، أو الْبَغْتَ، أو سَبَّ اللَّهَ، أو رَسُولَهُ، أو اسْتَهْزَأَ بِاللَّهِ، أو رُسُلِهِ، أو كُتُبِهِ . قال الشيخُ : أو كان مُبَغِضًا لِرَسُولِهِ، أو لِمَا جَاءَ بِهِ اتِّفَاقًا . وقال : أو^(٢) جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَسَائِطَ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ، وَيَدْعُوهُمْ وَيَسْأَلُهُمْ، إِجْمَاعًا . انتهى . أو سَجَدَ لَصَنَمٍ، أو شَمْسٍ، أو قَمَرٍ، أو أَتَى بِقَوْلٍ أو فِعْلٍ صَرِيحٍ فِي الْاسْتِهْزَاءِ بِالَّذِينَ، أو وُجِدَ مِنْهُ^(٣) امْتِهَاًنٌ لِلْقُرْآنِ^(٤)، أو طَلَبُ تَنَاقُضِهِ، أو دَعْوَى أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ، أو مُخْتَلَقٌ، أو مَقْدُورٌ عَلَى مِثْلِهِ، أو إِسْقَاطُ لِحَرَمِيَّتِهِ، أو أَنْكَارُ الْإِسْلَامِ، أو الشَّهَادَتَيْنِ، أو أَحَدَهُمَا، كَفَرًا، لَا مَنْ حَكَى كُفْرًا سَمِعَهُ وَلَا يَعْتَقِدُهُ، أو نَطَقَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَلَا^(٥) يَعْلَمُ مَعْنَاهَا، وَلَا مَنْ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ سَبْقًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، لِشِدَّةِ فَرْحٍ، أو دَهْشٍ، أو

(١) فى الأصل : «بربوبيته» .

(٢) فى الأصل : «ولو» .

(٣) بعده فى ز : «أو» .

(٤) فى م : «القرآن» .

(٥) فى الأصل ، م : «لم» .

غير ذلك ، كقول من أراد أن يقول : اللهم أنت ربّي وأنا عَبْدُكَ . فقال :
اللهم^(١) أنت عبدي وأنا ربك .

ومن أطلق الشارح كفره^(٢) ، كدعواه^(٣) لغير أبيه^(٤) ، ومن أتى عزافاً
فصدقه بما يقول ، فهو تشديد ، وكفر^(٥) دون كفر^(٦) ، لا يخرج به عن
الإسلام .

وإن أتى بقول يخرج عن الإسلام ، مثل أن يقول : هو يهودي . أو :
نصراني . أو : مجوسي . أو : بريء من الإسلام . أو : القرآن . أو :
النبي . عليه الصلاة والسلام ، أو يعبد الصليب ، ونحو ذلك ، على ما
ذكره في الإيمان ، أو قذف النبي ﷺ ، أو أمه^(٧) ، أو اعتقد قدم العالم ،
أو حدوث^(٨) الصانع ، أو سخر بوعيد الله ، أو بوعيده ، أو لم يكفر من
دان بغير الإسلام ، كالنصارى ، أو شك في كفرهم ، أو صحح
مذهبهم ، أو قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة ، أو تكفير الصحابة ،
فهو كافر .

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « فهو كفر لا يخرج به عن الإسلام » .

(٣) في م : « كدعواهم » .

(٤) في م : « أبيهم » .

(٥) في م : « كمن » .

(٦ - ٦) سقط من : م .

(٧) بعده في م : « ما » .

(٨) في ز : « حديث » .

وقال الشيخ: مَنْ اعتَقَدَ أَنَّ الكِنَائِسَ يُبْثُ اللَّهُ، وَأَنَّ اللَّهَ يُعْبَدُ فِيهَا،
أَوْ^(١) أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عِبَادَةً لِلَّهِ، وَطَاعَةً^(٢) لِرَسُولِهِ، أَوْ أَنَّهُ
يُجِبُّ^(٣) ذَلِكَ، أَوْ يَرْضَاهُ، أَوْ أَعَانَهُمْ عَلَى فَتْحِهَا وَإِقَامَةِ دِينِهِمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ
قُرْبَةٌ أَوْ طَاعَةٌ، فَهُوَ كَافِرٌ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: مَنْ اعتَقَدَ أَنَّ زِيَارَةَ أَهْلِ
الدِّمَةِ كِنَائِسَهُمْ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ، فَهُوَ مُرْتَدٌّ، وَإِنْ جَهِلَ أَنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ، عُرِفَ
ذَلِكَ، فَإِنْ أَصَرَ، صَارَ مُرْتَدًّا.

وقال: قَوْلُ الْقَائِلِ: مَا تَمَّ إِلَّا اللَّهُ. إِنْ أَرَادَ مَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْإِتِّحَادِ مِنْ
أَنَّ^(٤) مَا تَمَّ مَوْجُودٌ إِلَّا اللَّهُ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ وُجُودَ الْخَالِقِ هُوَ وُجُودُ
الْمَخْلُوقِ، وَالْخَالِقِ هُوَ الْمَخْلُوقُ، وَالْمَخْلُوقُ هُوَ الْخَالِقُ، وَالْعَبْدُ هُوَ
الرَّبُّ، وَالرَّبُّ هُوَ الْعَبْدُ. وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ:
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَيَجْعَلُونَهُ مُخْتَلِطًا بِالْمَخْلُوقَاتِ،
يُسْتَنَابُ فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ.

وقال: مَنْ اعتَقَدَ أَنَّ لِأَحَدٍ طَرِيقًا إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِ مُتَابَعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ،
أَوْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ، أَوْ^(٥) أَنَّ لَهُ أَوْ لغيرِهِ خُرُوجًا عَنْ اتِّبَاعِهِ وَأَخْذَ مَا
يُعِثُّ بِهِ، أَوْ قَالَ: أَنَا مُخْتَلِجٌ إِلَى مُحَمَّدٍ فِي عِلْمِ الظَّاهِرِ دُونَ عِلْمِ الْبَاطِنِ،
أَوْ فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ دُونَ عِلْمِ الْحَقِيقَةِ. أَوْ قَالَ: إِنَّ مِنَ الْأَوَّلِيَاءِ مَنْ يَسَعُهُ

(١) فِي م: «و».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «لَهُ وَ».

(٣) فِي ز: «يُجِبُّ».

(٤) فِي الْأَصْل: «أَنَّهُ».

(٥) فِي م: «و».

الخُرُوجُ عَنْ^(١) شَرِيعَتِهِ ، كَمَا وَسَّعَ الْخَضِرُ الْخُرُوجَ عَنْ شَرِيعَةِ مُوسَى . أَوْ :
إِنَّ غَيْرَ هَذِهِ النَّبِيِّ ﷺ [٢٩٩ظ] أَكْمَلُ^(٢) مِنْ هَذِهِ . فَهُوَ كَافِرٌ .

وَقَالَ : مَنْ ظَنَّ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا
إِيَّاهُ﴾^(٣) . بِمَعْنَى قَدَرٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ مَا قَدَّرَ شَيْئًا إِلَّا وَقَعَ ، وَجَعَلَ عِبَادَ الْأَصْنَامِ
عَبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ كُفْرًا بِالْكِتَابِ كُلِّهَا .

وَقَالَ : مَنْ اسْتَحْلَلَ الْحَيْشَةَ ، كَفَرَ بِمَا يَزَاعُ^(٤) .

وَقَالَ : لَا^(٥) يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَلْعَنَ التَّوْرَةَ ، بَلِ^(٦) مَنْ أَطْلَقَ لَعْنَهَا
يُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ ، وَلَا قُتِلَ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَعْرِفُ أَنَّهَا مُنْزَلَةٌ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا ، فَهَذَا يُقْتَلُ بِشَيْئِهِ لَهَا ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ ، فِي
أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ ، وَأَمَّا إِنْ^(٧) لَعَنَ دِينَ الْيَهُودِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ فِي هَذَا
الزَّمَانِ ، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَبَّ التَّوْرَةَ الَّتِي عَنْدهُمْ بِمَا
يُيَسِّرُ أَنْ قَصَدَهُ ذِكْرُ تَحْرِيفِهَا ، مِثْلَ أَنْ يُقَالَ : نُسَخَ هَذِهِ التَّوْرَةُ مُبَدَّلَةً ، لَا
يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمَا فِيهَا ، وَمَنْ عَمِلَ الْيَوْمَ بِشَرَائِعِهَا الْمُبَدَّلَةِ وَالْمُنْسُوخَةِ ، فَهُوَ
كَافِرٌ . فَهَذَا الْكَلَامُ وَنَحْوُهُ حَقٌّ لَا شَيْءَ عَلَى قَائِلِهِ .

(١) فِي م : « مِنْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ ٢٣ .

(٤) بَعْدَهُ فِي س : « فَصْل » .

(٥) فِي س : « وَلَا » .

(٦) فِي م : « وَ » .

(٧) فِي م : « مِنْ » .

فصل : وقال : وَمَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ ، أَوْ أَحَدًا ^(١) مِنْهُمْ ، واقتَرَنَ بِسَبِّهِ دَعَاى أَنْ عَلِيًّا إِلَهًا أَوْ نَبِيًّا ^(٢) وَأَنَّ جِبْرِيلَ غَلِطَ ، فلا شَكَّ فى كُفْرِ هذا ، بل لا شَكَّ فى كُفْرِ مَنْ تَوَقَّفَ فى تَكْفِيرِهِ . وكذلك مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ نَقْصٌ ^(٣) مِنْهُ شَيْءٌ وَكُتِبَ ، أَوْ أَنَّ لَهُ تَأْوِيلَاتٍ باطِلَةٌ تُسْقِطُ الْأَعْمَالَ الْمَشْرُوعَةَ ، ونحو ذلك ، وهذا قولُ الْقَرَامِطَةِ ، والباطِئِيَّةِ ، ومنهم التَّنَاسُخِيَّةُ ^(٤) ، ولا خِلَافَ فى كُفْرِ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ . وَمَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، بما بَرَّأها اللَّهُ مِنْهُ ، كَفَرَ بِلا خِلَافٍ . وَمَنْ سَبَّ غَيْرَهَا مِنْ أَزْوَاجِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ كَسَبَ وَاحِدًا مِنَ الصَّحَابَةِ . والثانى - وهو الصَّحِيحُ - أَنَّهُ كَقَذْفِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَأَمَّا مَنْ سَبَّهِمْ سَبًّا لا يَقْدَحُ فى عَدَالَتِهِمْ ولا دِينِهِمْ ، مِثْلَ ^(٥) وَضَفِ بَعْضُهُمْ بِبُخْلٍ ، أَوْ جُبْنٍ ، أَوْ قِلَّةِ عِلْمٍ ، أَوْ عَدَمِ زُهْدٍ ، ونحوه ، فهذا يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ والتَّعْزِيرَ ، ولا يَكْفُرُ . وَأَمَّا مَنْ لَعَنَ وَقَبَّحَ مُطْلَقًا ، فهذا مَحَلُّ الْخِلَافِ ، أَغْنَى هَلْ يَكْفُرُ أَوْ يَفْسُقُ ؟ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فى كُفْرِهِ وَقَتْلِهِ ، وقال : يُعَاقَبُ وَيُجْلَدُ وَيُخَبَسُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَرْجِعَ عَنْ ذَلِكَ . وهذا المشهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مالِكٍ . وقيل : يَكْفُرُ إِنْ اسْتَحْلَه . والمَذْهَبُ يُعَزَّرُ ، كما تقدَّمَ أَوَّلَ بابِ التَّعْزِيرِ ^(٦) .

(١) فى س : « واحد » .

(٢) سقط من : ز .

(٣) فى م : « ينقص » .

(٤) فى م : « الناسخية » .

(٥) بعده فى م : « من » .

(٦) فى م : « التعازير » .

وفى «الفتاوى المصيرية»: يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ الْبَلِيغَةَ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَنَازَعُوا هل يُعَاقَبُ^(١) بِالْقَتْلِ^(٢). وقال: أَمَّا مَنْ جَاوَزَ ذَلِكَ، كَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ ازْتَدُّوا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا لَا يَبْلُغُونَ بِضَعَةِ عَشَرَ، أَوْ^(٣) أَنَّهُمْ فَسَقُوا، فَلَا رَيْبَ أَيْضًا فِي كُفْرِ قَائِلِ ذَلِكَ، بَلْ مَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ فَهُوَ كَافِرٌ. انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ».

وَمَنْ أَتَكَرَّ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ كَفَرَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾^(٤).

وإن جَحَدَ وَجُوبَ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ، أَوْ شَيْئًا مِنْهَا، وَمِنْهَا الطَّهَارَةُ، أَوْ جِلُّ الْخُبْزِ، وَاللَّحْمِ، وَالْمَاءِ، أَوْ أَحَلَّ الزَّيْنَى وَنَحْوَهُ، أَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْحُرْمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمَجْمَعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا؛ كَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ، وَالْخَمْرِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، أَوْ شَكَّ فِيهِ، وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ، كَفَرَ.

وإن اسْتَحَلَّ قَتْلَ الْمَغْضُومِينَ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ وَلَا تَأْوِيلٍ، كَفَرَ، وَإِنْ كَانَ بِتَأْوِيلٍ، كَالْخَوَارِجِ، لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِمْ، مَعَ اسْتِخْلَالِهِمْ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ مُتَقَرِّبِينَ بِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَتَقَدَّمَ فِي الْحَايِرِينَ.

وَالْإِسْلَامُ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحُجُّ الْبَيْتِ مَعَ الْإِسْطِطَاعَةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، فَمَنْ

(١) فى م: «يعاقبه».

(٢) بعده فى الأصل، م: «أو ما دون القتل».

(٣) فى م: «و».

(٤) سورة التوبة ٤٠.

أَنْكَرَ ذَلِكَ ، أَوْ بَعْضَهُ ، لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا .

وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ تَهَاوُنًا ، فَإِنْ عَزَمَ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ أَبَدًا ، اسْتَيْسَبَ عَارِفٌ وَجُوبًا ، كَالْمُرْتَدِّ ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا عُرْفًا ، فَإِنْ أَصَرَّ ، قُتِلَ حَدًّا ، وَلَمْ يَكْفُرْ إِلَّا بِالصَّلَاةِ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهَا وَامْتَنَعَ ، أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، فَيُقْتَلُ كُفْرًا . وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ .

وَمَنْ شَفَعَ عِنْدَهُ فِي رَجُلٍ ، فَقَالَ : لَوْ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَشْفَعُ فِيهِ مَا قَبِلْتُ مِنْهُ . إِنْ تَابَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، قُتِلَ ، لَا قَبْلَهَا ، ^(١) فِي أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ . قَالَ الشَّيْخُ ^(٢) .

فصل : وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَهُوَ بِالْإِغْ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ ، دُعِيَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَجُوبًا ^(٣) ، وَضُبِّقَ عَلَيْهِ ، وَحُبِسَ . فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ ، إِلَّا رَسُولَ الْكُفَّارِ إِذَا كَانَ مُرْتَدًّا ؛ بِدَلِيلِ رَسُولِي مُسْلِمَةٍ ^(٤) . وَلَا يَقْتُلُهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، مُحَرًّا كَانَ الْمُرْتَدُّ أَوْ عَبْدًا ، وَلَا يَجُوزُ اخْتِذُ فِدَائِهِ عَنْهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ بِلَا إِذْنِهِ ، أَسَاءَ ، وَعُزِّرَ ، وَلَمْ يَضْمَنْ ، سَوَاءً قَتَلَهُ قَبْلَ الْإِسْتِثَابَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، إِلَّا أَنْ يُلْحَقَ بِدَارِ حَرْبٍ ، فَلِكُلِّ قَتْلِهِ ، وَأَخْذُ مَا مَعَهُ مِنْ مَالٍ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) انظر ما أخرجه النسائي ، في : باب النهي عن قتل الرجل ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٢٠٥ / ٥ ، ٢٠٦ . وأبو داود ، في : باب في الرسل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٧٦ . والدارمي ، في : باب في النهي عن قتل الرسل ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢ / ٢٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٩١ .

والطُّفْلُ الذِي لَا يَغْقِلُ، وَالْمَجْنُونُ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بَنُومَ، أَوْ إِغْمَاءٍ، أَوْ شَرْبِ دَوَاءٍ مُبَاحٍ، لَا تَصِيحُ رِدُّهُ، وَلَا إِسْلَامُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مُحْكَمَ لِكَلَامِهِ، فَإِنْ اِزْتَدَّ وَهُوَ مَجْنُونٌ، فَقَتَلَهُ قَاتِلٌ، فَعَلِيهِ الْقَوْدُ، وَإِنْ اِزْتَدَّ فِي صِحَّتِهِ، ثُمَّ جُنَّ، لَمْ يُقْتَلْ فِي حَالِ جُنُونِهِ، فَإِذَا أَفَاقَ، اسْتُيِّبَ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ.

وَأَنْ عَقَلَ الصَّبِيُّ الْإِسْلَامَ، صَحَّ إِسْلَامُهُ وَرِدُّهُ، إِذَا كَانَ مُمَيَّزًا. وَمَعْنَى: عَقَلَ الْإِسْلَامَ. أَنْ يَغْلَمَ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا أَسْلَمَ، حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ، وَيَتَوَلَّاهُ الْمُسْلِمُونَ، وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِهِمْ إِذَا مَاتَ. فَإِنْ قَالَ بَعْدَهُ: لَمْ أَذِرْ مَا قُلْتُ. أَوْ قَالَه كَبِيرٌ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ، وَأُجِبَ عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَلَا تُقْتَلُ الْمُزْتَدَّةُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا الصَّغِيرُ حَتَّى يَتَلُغَ وَيُسْتَتَابَ بَعْدَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ. قَالَ أَحْمَدُ فِي مَنْ قَالَ لِكَاْفِرٍ: أَسْلِمَ وَخُذْ أَلْفًا. فَأَسْلَمَ فَلَمْ يُعْطِهِ، فَأَتَى الْإِسْلَامَ: يُقْتَلُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَفِيَّ. "وَقَالَ": وَإِنْ أَسْلَمَ عَلَى صَلَاتَيْنِ، قُبِلَ مِنْهُ، وَأَمَرَ بِالْخَمْسِ، وَمِثْلُهُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى الرُّكُوعِ دُونَ السُّجُودِ، وَنَحْوِهِ.

وَمَنْ اِزْتَدَّ وَهُوَ سَكْرَانٌ، صَحَّتْ رِدُّهُ، وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يَضْحُوَ، وَتَبَيَّنَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ حِينَ صَحَّوْهُ؛ لِيُسْتَتَابَ فِيهَا، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ، وَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ فِي حَالِ سُكْرِهِ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ اسْتِثَائِيَّتِهِ، لَمْ يَضْمَنْهُ، وَإِنْ مَاتَ فِي

شُكْرِهِ، أو قُتِلَ، مات كَافِرًا. وإن أَسْلَمَ في شُكْرِهِ ولو أَضْلِيًا، صَحَّ
إِسْلَامُهُ، ثم يُسْأَلُ بَعْدَ صُخْرِهِ، فإن ثَبِتَ على إِسْلَامِهِ، فهو مُسْلِمٌ مِنْ
حِينَ إِسْلَامِهِ، وإن كَفَرَ، فهو كَافِرٌ [٣٠٠ و] مِنَ الْآنَ.

ولا تُقْبَلُ في الدُّنْيَا - أَى في الظَّاهِرِ - تَوْبَةُ زُنْدِيقٍ، وهو الْمُنَافِقُ، وهو
مَنْ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُخْفِي الْكُفْرَ، وَكَالْحُلُولِيَّةِ، وَالمُبَاحِيَّةِ، وَكَمَنْ يُفْضَلُ
مَتَّبِعُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أو أَنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ لَهُ الْمَعْرِفَةُ وَالتَّحْقِيقُ، سَقَطَ عَنْهُ
الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، أو أَنَّ الْعَارِفَ الْحَقِّقَ يَجُوزُ لَهُ التَّدْيُّنُ بِدِينِ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعْتِسَامُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمْثَالُ هَؤُلَاءِ، وَلَا
مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ، أو سَبَّ اللَّهَ أو رَسُولَهُ صَرِيحًا، أو تَنَقَّصَهُ، وَلَا السَّاجِرُ
الَّذِي يَكْفُرُ بِسُخْرِهِ، وَيُقْتَلُونَ بِكُلِّ حَالٍ. وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَمَنْ صَدَقَ مِنْهُمْ
فِي تَوْبَتِهِ، قُبِلَتْ بَاطِلًا. وَمَنْ أَظْهَرَ الْخَيْرَ، وَأَبْطَنَ الْفِسْقَ، فَكَالزُّنْدِيقِ فِي
تَوْبَتِهِ، وَمَنْ كَفَرَ بِبِدْعَةٍ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ^(١) وَلَوْ دَاعِيَةً.

وَتُقْبَلُ تَوْبَةُ الْقَاتِلِ، فَلَوْ اقْتَصَصَ مِنْهُ، أو عُفِيَ عَنْهُ، فَهَلْ يُطَالِبُهُ الْمَقْتُولُ
فِي الْآخِرَةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْقَاتِلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ
ثَلَاثَةُ حُقُوقٍ؛ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَحَقٌّ لِلْمَقْتُولِ، وَحَقٌّ لِلْوَلِيِّ، فَإِذَا أَسْلَمَ
الْقَاتِلُ نَفْسَهُ طَوْعًا وَاجْتِبَارًا إِلَى الْوَلِيِّ نَدَمًا عَلَى مَا فَعَلَ، وَخَوْفًا مِنَ اللَّهِ،
وَتَوْبَةً نَصُوحًا، سَقَطَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ، وَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ بِالْإِسْتِيفَاءِ، أو
الصِّلَحِ، أو^(٢) الْعَفْوِ، وَبَقِيَ حَقُّ الْمَقْتُولِ يُعَوِّضُهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ

(١) سقط من: م.

(٢) في ز: (و).

عَبْدِهِ التَّائِبِ ، وَيُضْلِحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

فصل : وَتَوْبَةُ الْمُؤْتَدِّ وَكُلِّ كَافِرٍ ، مُؤَحَّدًا كَانَ ، كَالْيَهُودِ^(١) ، أَوْ غَيْرِ مُؤَحَّدٍ ،^(٢) كَالنَّصَارَى ، وَالْمَجُوسِ^(٣) ، وَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ ، إِسْلَامُهُ بَأَن يَشْهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَا يُكْشَفُ عَنْ صِحَّةِ رِدَّتِهِ ، وَلَا يُكَلِّفُ الْإِقْرَارَ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِقْرَارُهُ بِمَا جَحَدَهُ ، وَيَكْفِي بِجَحْدِهِ لِرِدَّتِهِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِهَا ، لَا بَعْدَ بَيِّنَةٍ ، بَلْ يُجَدِّدُ إِسْلَامَهُ ، وَلَا يُعَزَّرُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، اسْتَيْبَ ، فَإِنْ تَابَ ، وَلَا أُقْتِلَ . لَكِنْ إِنْ كَانَتْ رِدَّتُهُ بِإِنْكَارِ فَرْضٍ ، أَوْ إِحْلَالِ مُحْرَمٍ ، أَوْ جَحْدِ نَبِيِّ ، أَوْ كِتَابٍ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ ، أَوْ إِلَى دِينٍ مِّنْ يَغْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً ، فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ حَتَّى يُقَرَّرَ بِمَا جَحَدَهُ ، وَيَشْهَدَ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَالَمِينَ ، أَوْ يَقُولَ : أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ . مَعَ الْإِثْنَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، وَلَا يُغْنَى قَوْلُهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . عَنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ .

وإِنْ قَالَ الْكَافِرُ : أَشْهَدُ أَنَّ النَّبِيَّ رَسُولٌ . لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ غَيْرَ نَبِيِّنَا . وَقَوْلُهُ : أَنَا مُسْلِمٌ . أَوْ : أَسْلَمْتُ . أَوْ : أَنَا مُؤْمِنٌ . أَوْ : أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ . تَوْبَةٌ ، أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُزْتَدًّا قَدْ عَلِمَ مَا يُرَادُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالشَّهَادَتَيْنِ . وَقَالَ أَبُو يَغْلَى الصَّغِيرُ : لَا خِلَافَ أَنَّ الْكَافِرَ لَوْ قَالَ : أَنَا مُسْلِمٌ وَلَا أَنْطِقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ . لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ . وَفِي «الانْتِصَارِ» : لَوْ كَتَبَ الشَّهَادَةَ ، صَارَ مُسْلِمًا .

(١) فِي م : « كَالْيَهُودِ » .

(٢ - ٢) فِي م : « كَالنَّصْرَانِي وَالْمَجُوسِي » .

ولو أُكْرِهَ ذِمِّيٌّ أَوْ مُسْتَأْمِنٌ عَلَى إِفْرَاقِهِ بِهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ ظُلْمٌ ، حَتَّى يُوجَدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى إِسْلَامِهِ^(١) طَوْعًا ، مِثْلَ أَنْ يُثَبِّتَ عَلَى الْإِسْلَامِ بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْكُفَّارِ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْكُفْرِ ، لَمْ يَجُزْ قَتْلُهُ ، وَلَا إِكْرَاهُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، بِخِلَافِ حَزْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِكْرَاهُهُمَا عَلَيْهِ ، وَيَصِحُّ ظَاهِرًا ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ ، وَفِي الْبَاطِنِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرَ الْإِسْلَامُ بِقَلْبِهِ ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى كُفْرِهِ بَاطِنًا ، وَلَا حَظٌّ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ .

وَإِنْ أَتَى الْكَافِرُ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : لَمْ أُرِدِ الْإِسْلَامَ . صَارَ مُرْتَدًّا ، وَيُجَبِّزُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، نَصًّا ، وَإِذَا صَلَّى أَوْ أَدَّنَ ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ؛ أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُرْتَدًّا ، جَمَاعَةً أَوْ^(٢) فَرَادَى ، بَدَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ الْحَرْبِ ، وَلَا يُثَبِّتُ بِالصَّلَاةِ حَتَّى يَأْتِيَ بِصَّلَاةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ صَلَاةِ الْكُفَّارِ ، مِنْ اسْتِقْبَالِ قِبْلَتِنَا ، وَ^(٣) الرُّكُوعِ ، وَالسُّجُودِ ، فَلَا تَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ . وَإِنْ صَامَ ، أَوْ زَكَّى ، أَوْ حَجَّ ، لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ .

فَلَوْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ فَأَقَامَ وَارِثُهُ يَشْنُو أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ رِدَّتِهِ ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ، وَوَرِثُهُ الْمُسْلِمُ ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ ارْتَدَّ بَعْدَ صَلَاتِهِ ، أَوْ تَكُونُ رِدَّتُهُ بِجَحْدِ فَرِيضَةٍ ، أَوْ [٣٠٠ ظ] كِتَابٍ ، أَوْ نَبِيِّ ، أَوْ مَلِكٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْبِدْعِ ، فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِالصَّلَاةِ . وَلَا يَنْتَظَرُ إِخْصَانُ^(٤) قَذْفٍ وَرَجْمٍ

(١) فِي م : (الْإِسْلَامُ بِهِ) .

(٢) فِي م : (وَ) .

(٣) فِي م : (أَوْ) .

(٤) (٤ -) فِي م : (مُرْتَدٍّ) .

بِرِدَّةٍ، ^(١) فَإِنْ أَتَى بِهِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، مُحْدٌ ^(٢) وَيُؤْخَذُ ^(٣) بِحَدِّ فَعَلَهُ فِي رِدَّتِهِ، نَصًّا، كَقَبِيلِهَا ^(٤)، فَمَتَى زَنَى رُجِمَ. وَلَا تَبْطُلُ عِبَادَتُهُ الَّتِي فَعَلَهَا فِي إِسْلَامِهِ؛ مِنْ صَلَاةٍ، وَحَجٍّ، وَغَيْرِهِمَا، إِذَا عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ.

فصل: وَمَنْ ارْتَدَّ، لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ، وَيَمْلِكُ بِأَسْبَابِ التَّمْلِكِ ^(٥)؛ كَالصَّيِّدِ، وَالْأَخْيَاشِ، وَالْأَنْهَابِ، وَالشَّرَاءِ، وَإِجَارِ نَفْسِهِ إِجَارَةً خَاصَّةً، أَوْ مُشْتَرَكَةً ^(٦)، وَلَا يَرِثُ، وَلَا يُورَثُ، وَيَكُونُ مِلْكُهُ مَوْقُوفًا، وَيُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَمِنْ وَطْءِ إِمَائِهِ إِلَى أَنْ يُسْلِمَ.

فَإِذَا أَسْلَمَ، عَصَمَ دَمَهُ وَمَالَهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهِ حَاكِمٌ. وَيُنْفَقُ مِنْهُ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ، وَتُقْضَى مِنْهُ دُيُوتُهُ، وَأُزْوَشُ جِنَايَاتِهِ، مَا كَانَ مِنْهَا بَعْدَ الرَّدَّةِ كَمَا قَبْلَهَا، فَإِنْ أَسْلَمَ أَخَذَهُ أَوْ بَقِيَّتَهُ، وَنَقَذَ تَصَرُّفَهُ، وَيَضْمَنُ مَا أَتْلَفَهُ لغيرِهِ وَلَوْ فِي دَارِ حَرْبٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُتْلِفُ وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً، صَارَ لَهُمْ مَنَعَةٌ أَوْ لَا. وَإِنْ تَزَوَّجَ، أَوْ زَوَّجَ مُؤَلَّتِيَّتَهُ، أَوْ أَمَتَهُ، لَمْ يَصِحَّ.

وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ مُرْتَدًّا، صَارَ مَالُهُ فَيْئًا مِنْ حِينَ مَوْتِهِ، وَبَطُلَ تَصَرُّفُهُ. وَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ حَرْبٍ، فَهُوَ وَمَا مَعَهُ كَحَرْبِيٍّ؛ لِكُلِّ أَحَدٍ قَتْلُهُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، وَأَخْذُ مَا مَعَهُ، وَمَا بِدَارِنَا مِنْ أَمْثَلِكِهِ، فَمِلْكُهُ ثَابِتٌ فِيهِ، يَصِيرُ فَيْئًا مِنْ حِينَ مَوْتِهِ، وَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ حَرْبٍ، أَوْ تَعَدَّرَ قَتْلُهُ مُدَّةً طَوِيلَةً، فَعَلَ الْحَاكِمُ مَا

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) في م : «يؤخذ» .

(٣) في م : «قبلها» .

(٤) في م : «التملك» .

(٥) في م : «بأن يؤجر لحياطة ونحوها» .

يَرى فِيهِ الْحَظَّ^(١) ؛ مِنْ بَيْعِ حَيَوَانِهِ الَّذِي يَخْتِاجُ إِلَى نَفَقَةٍ^(٢) ، وَإِجَارَةِ مَا يَرى
إِتْقَاءَهُ . وَمُكَاتَبَتِهِ يُؤَدِّي إِلَى الْخُكْمِ ، وَيَعْتِيقُ بِالْأَدَاءِ .

وَإِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ ، وَلَحِقَا بِدَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ قُدِرَ عَلَيْهِمَا ، لَمْ يَجْزِ
اسْتِزْقَاؤُهُمَا ، وَلَا اسْتِزْقَاؤُ أَوْلَادِهِمَا الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ لَمْ
يُسْلِمِ مِنْهُمْ قُتِلَ ، وَلَوْ ارْتَدَّ أَهْلُ بَلَدٍ ، وَجَزِيَ فِيهِ مُحْكُمُهُمْ ، فَدَارُ حَرْبٍ ،
يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ قِتَالُهُمْ ، وَ^(٣) يَغْنَمُ مَالَهُمْ ، وَيَجُوزُ اسْتِزْقَاؤُ مَنْ حَدَثَ^(٤)
وَوُلِدَ بَعْدَ الرَّدَّةِ ، وَأَقْرَاهُ بِجِزْيَةٍ . وَلَا يَجْزِي عَلَى الْمُتَرَدِّ رِقٌّ ؛ رَجُلًا كَانَ أَوْ
امْرَأَةً ، لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ أَقَامَ بِدَارِ الْإِسْلَامِ .

وَمَنْ وُلِدَ مِنْ أَوْلَادِ الْمُتَرَدِّينَ قَبْلَ الرَّدَّةِ ، أَوْ كَانَ حَمَلًا وَقَتَهَا ، فَمُخْكُومٌ
بِإِسْلَامِهِ ، لَا^(٥) يَجُوزُ اسْتِزْقَاؤُهُمْ صِبَاغًا وَلَا كِبَارًا ، وَبَعْدَ الْبُلُوغِ يُسْتَتَابُونَ
كَأَبَائِهِمْ . وَلَا يُقَرَّرُ مُتَرَدِّ بِجِزْيَةٍ .

وَإِذَا مَاتَ أَبُو الطِّفْلِ ، أَوِ الْحَمَلِ ، أَوِ الْمُتَمَيِّزِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا فِي دَارِنَا عَلَى
كُفْرِهِ ، لَا جَدُّهُ وَجَدُّتُهُ ، فَمُسْلِمٌ ، وَيُقَسَّمُ لَهُ الْمِيرَاثُ . وَكَذَا لَوْ عُذِمَ الْأَبَوَانِ
أَوْ أَحَدُهُمَا بِلَا مَوْتٍ ؛ كَرَبْنَى ذِمِّيَّةٍ ، وَلَوْ بِكَافِرٍ ، أَوْ اسْتَبَاهِ وَلَدٌ مُسْلِمٌ بَوَلَدٍ
كَافِرٍ ، نَصًّا . قَالَ الْقَاضِي : أَوْ وَجَدَ بِدَارِ حَرْبٍ . وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ
إِذَا سُبِيَ الطِّفْلُ .

(١) فِي م : « الْأَحْظَ » .

(٢) فِي م : « نَفَقَتِهِ » .

(٣) فِي م : « أَوْ » .

(٤) فِي د : « وَلَدَتْ » .

(٥) فِي م : « وَلَا » .

وأطفال الكُفَّارِ في النَّارِ، نَصًّا . واختارَ الشيخُ تَكْلِيفَهُمْ في الْقِيَامَةِ .
ومثلُهم مَنْ بَلَغَ مِنْهُمْ مَجْنُونًا، وَمَنْ وُلِدَ أَعْمَى أَبْكَمَ أَصَمًّا، وصارَ رَجُلًا،
هو مع أبويهِ، نَصًّا . وإن كانا مُشْرِكَيْنِ، ثم أسْلَمَا بعدَ ما صارَ رَجُلًا،
قال : هو معهما .

وإن تَصَرَّفَ الْمُؤْتَدُّ لغيرِهِ بِالوَكَالَةِ، صَحَّ .

ولا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي رِدَّتِهِ، وَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ
قَبْلَهَا .

وإن قَتَلَ مَنْ يُكَافِيهِ عَمْدًا، فعليه الْقِصَاصُ، والوَلِيُّ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْقَتْلِ
وَالْعَفْوِ عَنْهُ، فَإِنْ اخْتَارَ الْقِصَاصَ، قُدِّمَ عَلَى قَتْلِ الرَّدَّةِ، تَقَدَّمَتِ الرَّدَّةُ أَوْ
تَأَخَّرَتْ، وإن عَفَا عَلَى مَالٍ، وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ . وإن كانَ خَطَاً،
وَجَبَتْ أَيْضًا فِي مَالِهِ . قال القاضِي : تُؤْخَذُ مِنْهُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، فَإِنْ قُتِلَ
أَوْ مَاتَ، أُخِذَتْ مِنْ مَالِهِ فِي الْحَالِ . وَتَثْبُتُ الرَّدَّةُ بِالْإِقْرَارِ أَوْ الْبَيِّنَةِ .

فصل : وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى الْكُفْرِ، فَلَا فَضْلَ لَهُ أَنْ يَضِيرَ، وَلَوْ أَتَى ذَلِكَ
عَلَى نَفْسِهِ، وإن لم [٣٠١] يَضِيرَ، وَأَجَابَ ظَاهِرًا^(١)، لَمْ يَصِرْ كَافِرًا إِذَا
كَانَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ، وَمَتَى زَالَ الْإِكْرَاهُ، أُمِرَ بِإِظْهَارِ إِسْلَامِهِ، فَإِنْ
أَظْهَرَهُ، وَإِلَّا حُكِمَ بِأَنَّهُ كَافِرٌ مِنْ جِهِنَ نَطَقَ بِهِ . وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ نَطَقَ
بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَكَانَ مُحْبُوسًا أَوْ مُقَيَّدًا عِنْدَ الْكُفَّارِ فِي حَالَةِ خَوْفٍ، لَمْ
يُحْكَمْ بِرِدَّتِهِ، وَإِنْ شَهِدَتْ أَنَّهُ كَانَ آمِنًا فِي حَالِ نُطْقِهِ، حُكِمَ بِرِدَّتِهِ . وَإِنْ

(١) سقط من : م .

ادَّعى وَرَثَتَهُ رُجُوعَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً . وَإِنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بِأَكْلِ لَحْمِ خِنْزِيرٍ ، لَمْ يُحْكَمْ بِرِدَّتِهِ ، فَإِنْ قَالَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ ^(١) : أَكَلَهُ مُسْتَحِلًّا لَهُ . أَوْ أَقَرَّ بِرِدَّتِهِ ، حَرَّمَ مِيرَاثَهُ ، وَيُدْفَعُ إِلَى مَنْ يَدَّعى الْإِسْلَامَ قَدْرُ مِيرَاثِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعى أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَالْبَاقِي لِبَيْتِ الْمَالِ . فَإِنْ كَانَ فِي الْوَرَثَةِ صَغِيرٌ ، أَوْ مَجْنُونٌ ، دُفِعَ إِلَيْهِ نَصِيبُهُ وَنَصِيبُ الْمُقَرَّرِ بِرِدَّةِ الْمُزَوِّثِ .

فصل : وَيَحْرُمُ تَعَلُّمُ السَّحْرِ ، وَتَغْلِيْمُهُ ، وَفَعْلُهُ ، وَهُوَ عُقْدُ وَرُقَى وَكَلَامُ يَتَكَلَّمُ بِهِ ، أَوْ يَكْتُبُهُ ، أَوْ يَعْمَلُ شَيْئًا ، يُؤَثِّرُ فِي بَدَنِ الْمَسْحُورِ ، أَوْ قَلْبِهِ ، أَوْ عَقْلِهِ ، مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَهُ . وَلَهُ حَقِيقَةٌ ، فَمَنْهُ مَا يَقْتُلُ ، وَ ^(٢) مَا يَرْضُ ، وَمَا يَأْخُذُ الرَّجُلَ عَنْ زَوْجَتِهِ فَيَمْنَعُهُ وَطَأْهَا ، أَوْ يَفْقِدُ الْمُتَزَوِّجَ فَلَا يُطِيقُ وَطَأْهَا ، وَمَا كَانَ مِثْلَ فِعْلِ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ حِينَ سَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ ^(٣) ، أَوْ يَسْحَرُهُ حَتَّى يَهْيِمَ مَعَ الْوَحْشِ ، وَمَنْهُ مَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ، وَمَا يُبْعِضُ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، وَيُحَبِّبُ بَيْنَ اثْنَيْنِ .

(١) فِي د ، ز ، س : « ذَرِيَّتُهُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْهُ » .

(٣) الْمَشْطُ وَالْمُشَاطَةُ : الشَّعْرُ الَّذِي يَسْقُطُ مِنَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ عِنْدَ التَّسْرِيحِ بِالْمَشْطِ . النِّهَايَةُ ٣٣٤ / ٤ .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ ، مِنْ كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ ، وَفِي : بَابِ السَّحْرِ ، وَبَابِ هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ أَلَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، وَفِي : بَابِ تَكَرُّرِ الدَّعَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الدَّعَوَاتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٨ / ٤ ، ١٧٧ / ٧ ، ٢٢ / ٨ ، ٢٣ ، ١٠٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ السَّحْرِ ، مِنْ كِتَابِ السَّلَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٧١٩ / ٤ - ١٧٢١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ السَّحْرِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١١٧٣ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٧ / ٦ ، ٦٣ ، ٩٦ .

وَيَكْفُرُ بِتَقْلِيمِهِ وَفِعْلِهِ، سَوَاءً اغْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ أَوْ إِباحَتَهُ، كَالَّذِي يَزْكُبُ
الْحِمَارَ مِنْ مِكتَسَبَةٍ وَغَيْرِهَا، فَتَسِيرُ بِهِ^(١) فِي الْهَوَاءِ، أَوْ يَدَّعِي أَنَّ الْكَوَاكِبَ
تُخَاطِبُهُ.

وَيُقْتَلُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَكَذَا مَنْ يَعْتَقِدُ حِلَّهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَلَا يُقْتَلُ
سَاحِرٌ ذِمِّي إِلَّا أَنْ يُقْتَلَ بِهِ، وَيَكُونُ مِمَّا يُقْتَلُ غَالِبًا، فَيُقْتَصُّ مِنْهُ.

فَأَمَّا الَّذِي يَسْحَرُ بِأَذْوِيَّةٍ، وَتَذَخِينٍ، وَسَقْيٍ شَيْءٍ^(٢) يَضُرُّ، فَإِنَّهُ لَا
يَكْفُرُ، وَلَا يُقْتَلُ، وَيُعَزَّرُ تَغْزِيرًا يَلِيغًا دُونَ الْقَتْلِ، إِلَّا أَنْ يُقْتَلَ بِفِعْلِهِ غَالِبًا^(٣)
فَيُقْتَصُّ مِنْهُ، وَالْأُذْيَةُ. وَتَقْدَمُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِيَّاتِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَغْرِمُ عَلَى الْجِنِّ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يَجْمَعُهَا، فَلَا يَكْفُرُ، وَلَا يُقْتَلُ،
وَيُعَزَّرُ تَغْزِيرًا يَلِيغًا دُونَ الْقَتْلِ.

وَكَذَا الْكَاهِنُ، وَالْعَرَّافُ، وَالْكَاهِنُ الَّذِي لَهُ رُؤْيٍ مِنَ الْجِنِّ يَأْتِيهِ
بِالْأَخْبَارِ. وَالْعَرَّافُ الَّذِي يَخْدِسُ وَيَسْخَرُصُ، كَالْمُنْجِمِ.

وَلَوْ أَوْهَمَ قَوْمًا بِطَرِيقَتِهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ، فَلِلْإِمَامِ قَتْلُهُ لِسَعْيِهِ بِالْفَسَادِ.
وَقَالَ الشَّيْخُ: التَّنْجِيمُ كَالْاِسْتِذْلَالِ بِالْأَحْوَالِ الْفَلَكِيَّةِ عَلَى الْحَوَادِثِ
الْأَرْضِيَّةِ مِنَ السَّحَرِ. قَالَ: وَيَحْزُمُ إِجْمَاعًا.

الْمُشْعِبُذُ، وَالْقَائِلُ بِزَجْرِ طَائِرٍ، وَالضَّارِبُ بِحَصَى، وَشَعِيرٍ، وَقِدَاحٍ.

(١) سقط من: م.

(٢) بعده في م: ولا.

زاد في «الرعاية»: والنظر في ألواح الأكتاف. إذا لم يعتقد إباحته، وأنه لا يعلم به، عزر، ويكف عنه، ولا كفر.

وتحرم رقية وحز، وتعوذ بطلسم، وعزيمة بغير عري، وباسم كوكب، وما وضع على نجم من صورة أو غيرها.

ولا بأس بحل السحر بشيء من القرآن، والذكر، والأقسام، والكلام المباح، وإن كان بشيء من السحر، فقد توقف فيه أحمد. والمذهب جوازه ضرورة. قال في «غيون المسائل»: ومن السحر السغي بالميمية والإفساد بين الناس. وهو غريب.

كتاب الأَطْعِمَةِ

وإِجْدَها طَعَامً، وهو^(١) ما يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ . والمرادُ هنا بَيَانُ ما يَحْرُمُ أَكْلُهُ وشُرْبُهُ و^(٢) يُبَاخُ .

والأَضْلُ فيها الحِلُّ، فَيُبَاخُ كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ، لا مَضَرَّةَ فيه ؛ من الحَبُوبِ والْتِمَارِ وغيرِها ، حتَّى المِشْكِ ، والْفَاكِهَةِ الْمُسَوَّسَةِ والمُدَوَّدَةِ ، وَيُبَاخُ [٣٠١ ظ] أَكْلُهَا بَدْوِهَا ، وبَاقِلًا بَذْبَابِهِ ، وخِيَارٍ وَقْتَاءٍ وَحُبُوبٍ وَخَلٍّ بما فيه تَبَعًا ، لا أَكْلُ دُودِهَا ونَحْوِهِ^(٣) أَضْلًا ، ولا أَكْلُ النَّجَاسَاتِ ؛ كَالْمَيْتَةِ ، والدِّمِّ ، والرَّجِيعِ ، والبَوْلِ ، ولو كَانَا طَاهِرَيْنِ بلا ضَرُورَةٍ ، ولا أَكْلُ الْحَشِيشَةِ الْمُشْكِرَةِ ، وتُسَمَّى حَشِيشَةُ الْفُقَرَاءِ ، ولا ما فيه مَضَرَّةٌ مِنَ السُّمُومِ وغيرِها . وفي « التَّبَصُّرَةِ » : ما يَضُرُّ كَثِيرُهُ يَحِلُّ يَسِيرُهُ .

ويَحْرُمُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْآدَمِيَّةِ ، والحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ ولو تَوَخَّشَتْ ، والخِنْزِيرُ ، وما لَهُ نَابٌ يَفْرِسُ^(٤) به ، سِوَى الضَّبُعِ ؛ كَأَسَدٍ ، وَنَمِرٍ ، وَذئْبٍ ، وَفَهْدٍ ، وَكَلْبٍ ، وابنِ آوَى^(٥) ، وابنِ عِزْسٍ ، وَسَنُورِ أَهْلِيٍّ وَبَرْيٍّ ، وَنَمِسٍ ، وَقَزْدٍ ولو

(١) فى الأصل : « هـ » .

(٢) بعده فى م : « ما » .

(٣) فى م : « نحوها » .

(٤) فى م : « يفترس » .

(٥) ابن آوى : حيوان من الفصيلة الكلبية ، وهو أصغر حجما من الذئب ، جمعه بنات آوى ، وبنو آوى .

صغيرًا لم يَنْبُثْ نائمه، ودُبُّ، وفيل، وثعلب.

ويَحْرُمُ سِنْجَابٌ^(١)، وَسَمُورٌ، وَفَنَكٌ. وما لَهُ مِخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ يَصِيدُ به ؛ كَعَقَابٍ، وَبَازِيٍّ، وَصَقِيرٍ، وَشَاهِيٍّ، وَجِدَاةٍ، وَبُومَةٍ.

وما يَأْكُلُ الْحَيْفَ ؛ كَتَمِيرٍ، وَرَخِمٍ، وَلَقْلَقٍ^(٢)، وَعَقَقٍ^(٣) - وهو: القاق - وَغَرَابٍ الْبَيْنِ، وَالْأَبْقَعِ.

وما تَسْتَحْيِيهِ الْعَرَبُ ذُووُ^(٤) الْيَسَارِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَلَا عِبْرَةَ بِأَهْلِ الْبَوَادِي ؛ كَالْقَنْقَذِ، وَالذُّلْدِلِ ؛ وَهُوَ عَظِيمُ الْقَنَافِدِ قَدْرُ السَّخْلَةِ، وَيُسَمَّى "بِلَادِ الشَّامِ"^(٥) النَّيَّصَ، عَلَى ظَهْرِهِ شَوْكٌ طَوِيلٌ نَحْوُ ذِرَاعٍ. وَالْحَشَرَاتُ كُلُّهَا ؛ كَدِيدَانٍ، وَجِجَلَانٍ^(٦)، وَبَنَاتٍ وَزَدَانٍ^(٧)، وَخَنَافِسَ، وَأَوْزَاعٍ، وَصَرَاصِرَ، وَجِرَبَاءَ، وَعِضَاءَ^(٨)، وَجِرَادِينَ، وَخُلْدٍ^(٩)، وَفَارٍ،

(١) السنجاب : حيوان أكبر من الجرذ ، له ذنب طويل ، كثيف الشعر ، يرفعه صعوداً ، لونه أزرق رمادي .

(٢) في حاشية ز ، س : « يكتنى أبا خديج وهو طائر أعجمي ، طويل العنق ، يأكل الحيات ، صوته اللقطة ، ويصف في طيرانه ، أى لا يضرب بأجنحته » .

(٣) العقق : من فصيلة الغراب ، صخاب ، له ذنب طويل ، ومنقار طويل .

(٤) في الأصل ، د ، ز ، س : « ذو » .

(٥ - ٥) سقط من : م .

(٦) الجغل : حيوان كالخنفساء يكثر في المواضع الندية ، وجمعه ججلان .

(٧) بنات وردان : دوية نحو الخنفساء حمراء اللون ، وأكثر ما تكون في الحمامات والكنف .

(٨) كذا بالنسخ ، ولعلها : العطاء ؛ مفردها عطاءة : دوية من الزواحف ذوات الأربع تعرف في مصر بالسحلية .

(٩) الخلد : الفأرة العمياء .

وَحَيَّاتٍ، وَعَقَارِبَ، وَخَفَّاشٍ، وَخُشَّافٍ وَهُوَ الْوَطَّاطُ، وَزُنُورٍ^(١)،
وَنَحْلٍ، وَنَمْلٍ، وَذُبَابٍ، وَطَبَايِعٍ^(٢)، وَقَمَلٍ، وَبَرَاغِيثٍ، وَنَحْوَهَا،
وَهَذْهَدٍ، وَصُرْدٍ، وَغَدَافٍ^(٣)، وَخُطَّافٍ^(٤)، وَأُخْيَلٍ، وَهُوَ: الشَّقْرَاقُ^(٥)،
وَسُثُونُو، وَهُوَ نَزْعٌ مِنَ الْخُطَّافِ، وَغَيْرِهَا مِمَّا أَمَرَ الشَّرْعُ بِقَتْلِهِ، أَوْ نَهَى
عنه .

وما لا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ أَمْصَارِ الْحِجَازِ وَقُرَاهَا، وَلَا ذُكْرَافِي الشَّرْعِ،
يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَّهًا بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُشَبَّهْ شَيْئًا مِنْهَا فَمُبَاحٌ .
وما أَحَدُ أَبَوَيْهِ الْمَأْكُولَيْنِ مَغْضُوبٌ، فَكَأَمُّهُ جِلًّا، وَحَزْمَةٌ، وَمِلْكًا .
ولو اشْتَبَهَ مُبَاحٌ وَمُحَرَّمٌ، حَرَّمَ .

وَيَخْرُجُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ؛ كَالْبَغْلِ، وَالسَّمْعِ - وَلَدَ الصُّبْعِ مِنْ
الذَّنْبِ - وَالْعُسْبَارِ - وَلَدَ الذَّنْبِ مِنَ الذِّيخِ^(٦) - وَهُوَ: الصُّبْعَانُ، وَهُوَ
ذَكَرُ الصُّبَاعِ، وَالدَّرِبَابِ^(٧)، وَهُوَ أَبُو زُرَيْقٍ، قِيلَ: إِنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ

-
- (١) الزنبور: حشرة أليمة اللسع، من الفصيلة الزنبورية .
(٢) الطبايع؛ جمع طَبُوع: هو من جنس القردان لعضته أَلَم شديد . وفي كشف القناع ٦/
١٩١: قمل أحمر .
(٣) الغداف: طائر مثل الغراب ضخّم الجناحين، يقال: إنه غراب القيظ .
(٤) الخطاف: جمعه خطاطيف وهو من الطيور القواطع إلى الناس تقطع البلاد البعيدة إليهم رغبة
فى القرب منهم، وهو ما يعرف بعصفور الجنة .
(٥) الشقراق: طائر صغير قدر الهدد مرقط بخضرة وحمرة وبياض .
(٦) فى س: «الديخ»، وفى م: «الزنج» .
(٧) فى م: «الدرياب» .

الشَّقْرَاقِ^(١) والغُرَابِ. والمتَّوَلِّدُ بَيْنَ أَهْلِيٍّ وَوَحْشِيٍّ، وَكَحْيَوَانٍ مِنْ نَعْجَةٍ؛ يَنْصُفُهُ خَرْوْفٌ وَيَنْصُفُهُ كَلْبٌ.

وَيَحْرُمُ مَا لَيْسَ يَلْكَأ لَآكِلِهِ، وَلَا أَذِنَ فِيهِ رَبُّهُ وَلَا الشَّارِغُ.

فصل: وما عَدَا هَذَا فَمُبَاحٌ؛ كَمُتَّوَلِّدٍ مِنْ مَأْكُولَيْنِ، كَبَغْلٍ مِنْ حِمَارٍ وَخَشٍ وَخَيْلٍ، وَلَوْ غَيْرَ عَرَبِيَّةٍ، وَوَبَرٍ، وَيَزْبُوعٍ، وَبَقَرٍ وَخَشٍ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا، مِنَ الْأَيْلِ، وَالتَّيْتَلِ^(٢)، وَالْوَعْلِ، وَالْمَهَا، وَطَبَايَا، وَحُمُرٍ وَخَشٍ وَلَوْ تَأَنَّنَسَتْ وَغُلِفَتْ، وَأَزْنَبٍ، وَزَرَافَةٍ، وَنَعَامَةٍ، وَضَبٍّ، وَضَبِيعٍ، وَإِنْ عُرِفَ بِأَكْلِ الْمَيْتَةِ، فَكَجَلَالَةٍ^(٣). قَالَهُ فِي «الرَّوْضَةِ». وَبَهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ، وَهِيَ الْإِبِلُ، وَالبَقَرُ، وَالْجَامُوسُ، وَالْغَنَمُ - وَدَجَاجٍ، وَدُيُوكٍ، وَطَاوُوسٍ، وَبَيْغَاءَ، وَهِيَ الدَّرَّةُ - وَعَنْدَلِيبٍ، وَسَائِرِ الْوَحْشِ مِنَ الصَّيُودِ كُلِّهَا، وَزَاغٍ^(٤)، وَغُرَابٍ الزَّرْعِ: وَهُوَ أَحْمَرُ الْمُتْقَارِ وَالرَّجُلِ - وَحَجَلٍ، وَزُرْزُورٍ، وَصَغُوءٍ، بِجَمْعِهِ^(٥) صَغُوءٌ، وَهُوَ صِغَارُ الْعَصَافِيرِ، أَحْمَرُ الرَّأْسِ - وَحِمَامٍ، وَأَنْوَاعِهِ مِنَ الْفَوَاحِشِ^(٦)، وَالْجَوَازِلِ، وَالرَّقَاطَى، وَالدُّبَاسَى^(٧)،

(١) فِي س: «الشَّقْرَاقِ».

(٢) فِي د، م: «التَيْتَلِ».

وَالْتَيْتَلُ: جَنْسٌ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ، أَوْ ذَكَرُ الْأَرُوى.

(٣) فِي م: «فَكَانَ كَجَلَالَةٍ».

(٤) الزَاغُ: نَوْعٌ مِنَ الْغُرَبَانِ، صَغِيرٌ نَحْوَ الْحَمَامَةِ، أَسْوَدُ، بِرَأْسِهِ غَبِرَةٌ وَمِيلٌ إِلَى الْبَيَاضِ، لَا يَأْكُلُ جَيْفَةً.

(٥) فِي م: «جَمْعٌ».

(٦) الْفَوَاحِشُ: ضَرْبٌ مِنَ الْحِمَامِ الْمَطُوقِ، إِذَا مَشَى تَوَسَّعَ فِي مَشْيِهِ، وَبَاعَدَ.

(٧) فِي م: «الدُّبَاسَى».

وَسَمَانِي، وَسَلَوَى - وَقِيلَ: هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ. وَعَصَافِيرٌ، وَقَنَابَرٌ، وَقَطَا^(١)، وَحَبَابَرَى، وَكَزَوَانِي، وَكَزَوَانٍ، وَبَطٌّ، وَإِوَزٌ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا يَلْقَظُ^(٢) الْحَبَّ، أَوْ يُفَدَى فِي الْإِحْرَامِ، وَغَرَانِيْقٌ^(٣)، وَطَيْرِ الْمَاءِ كُلَّهُ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

وَيُحَاطُ بِجَمِيعِ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ، إِلَّا الصُّفَدَعِ، وَالْحَيَّةَ، وَالتَّمْسَاحَ.

فصل: وَتَحْرُمُ الْجَلَالَةُ، وَهِيَ الَّتِي أَكْثَرُ عَافِيهَا النَّجَاسَةُ، وَلَبَنُهَا، وَيَبْيَضُّهَا، وَيُكْرَهُ [٣٠٢] رُكُوبُهَا لِأَجْلِ عَزَقِهَا حَتَّى تُجْبَسَ ثَلَاثًا، وَتُطَقَّمِ الطَّاهِرُ، وَتَمْنَعُ مِنَ النَّجَاسَةِ، طَائِرًا كَانَتْ أَوْ بَهِيمَةً. وَمِثْلُهُ خُرُوفٌ ارْتَضَعَ مِنْ كَلْبِيَّةٍ، ثُمَّ شَرِبَ لَبَنًا طَاهِرًا. وَيَجُوزُ أَنْ تَغْلِفَ^(٤) النَّجَاسَةُ الْحَيَوَانَ الَّذِي لَا يُذْبَحُ، أَوْ لَا يُحَلَبُ قَرِيبًا. وَإِذَا عَضَّ كَلْبٌ كَلْبًا^(٥) شَاةً وَنَحْوَهَا فَكَالَيْتَ، ذُبِحَتْ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُؤْكَلَ لَحْمُهَا.

وَمَا سُقِيَ أَوْ سُمِدَ بَنَجَسٍ مِنْ زَرْعٍ وَثَمَرٍ، يَحْرُمُ وَيَنْجَسُ بِذَلِكَ، فَإِنْ سُقِيَ بَعْدَهُ^(٦) بِطَاهِرٍ تُسْتَهْلَكُ^(٧) عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِهِ، طَهَّرَ، وَحَلَّ، وَالْأَفْلَا. وَيُكْرَهُ أَكْلُ تَرَابٍ، وَفَحْمٍ، وَطِينٍ، وَهُوَ غَيْبٌ فِي الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّ

(١) القطا: نوع من اليمام، يؤثر الصحراء.

(٢) في د: «يلتقط».

(٣) الغرنوق: طائر مائي، طويل الساق، أبيض، جميل.

(٤) في الأصل: «يعلف».

(٥) سقط من: م، ومضروب عليها في الأصل.

(٦) سقط من: م.

(٧) في م: «يستهلك به».

الْبَدَنَ^(١) ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُ مَا يَتَدَاوَى بِهِ ، كَالطَّيْنِ الْأَزْمِنِيِّ ، لَمْ يُكْرَهُ . وَكَذَا يَسِيرُ ثَرَابٍ وَطِينٍ .

وَيُكْرَهُ أَكْلُ غُدَّةٍ ، وَأُذُنِ قَلْبٍ ، وَبَصَلٍ ، وَثَوَمٍ ، وَنَحْوَهُمَا ، مَا لَمْ يُنْضَجْهُ^(٢) بَطْنَخٍ ، وَأَكْلُ كُلِّ ذِي رَائِحَةٍ كَرِيهَةٍ ، وَلَوْ لَمْ يُرَدْ دُخُولَ المسجدِ ، فَإِنْ أَكَلَهُ ، كُرِهَ لَهُ دُخُولُهُ حَتَّى^(٣) يَذْهَبَ رِيحُهُ ، وَأَكْلُ حَبِّ دِيسٍ بِخُمَيْرٍ أَوْ^(٤) يَغَالٍ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُغْسَلَ .

وَتُكْرَهُ^(٥) مُدَاوِمَةُ أَكْلِ لَحْمٍ ، وَأَكْلُ لَحْمٍ مُنَيْنٍ ، وَنَبِيءٍ .
وَيُكْرَهُ الْحَبْزُ الْكِبَارُ ، وَوَضْعُهُ تَحْتَ الْقَصْعَةِ .

فصل : وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى مُحَرَّمٍ مِمَّا ذَكَرْنَا ، حَضَرًا أَوْ سَفَرًا ، سِوَى سَمِّ وَنَحْوِهِ ؛ بَأَنْ يَخَافَ^(٦) التَّلَفَ ؛ إِمَّا مِنْ جُوعٍ ، أَوْ يَخَافُ أَنْ تَرَكَ الْأَكْلَ عَجْزٌ عَنِ الْمَشْيِ ، وَانْقَطَعَ عَنِ الرِّفْقَةِ ، فَيَهْلِكُ ، أَوْ يَفْجِزُ عَنِ الرُّكُوبِ فَيَهْلِكُ ، وَلَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِزَمَنِ مَخْصُورٍ^(٧) ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ، وَيَأْمَنُ مَعَهُ الْمَوْتَ ، وَلَيْسَ لَهُ الشُّبْعُ ، كَمَا فَوْقَ الشُّبْعِ . وَقَالَ الْمُؤَفَّقُ ، وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ : إِنْ كَانَتِ الضَّرُورَةُ مُسْتَمِرَّةً ، جَازَ الشُّبْعُ ، وَإِنْ

(١) بعده في م : « به » .

(٢) في م : « ينضج » .

(٣) في م : « ما لم » .

(٤) في م : « أهلية و » .

(٥) في د ، ز ، م : « يكره » .

(٦) في م : « خاف » .

(٧) في م : « مخصص » .

كانت مَرْجُوءَةً الزَّوَالِ ، فلا . وله أن يَتَزَوَّدَ منه إن خاف الحاجة ، فإن تَزَوَّدَ ، فَلَقِيَتْهُ مُضْطَرٌّ آخَرُ ، لم يَجْزُ له يَبِيعُهُ ، وَيَلْزَمُهُ إعْطَاؤُهُ بغيرِ عَوَضٍ ، إذا لم يَكُنْ هو مُضْطَرًّا فى الحالِ إلى ما معه ، ويجبُ تَقْدِيمُ السُّؤَالِ على أَكْلِهِ . وقال الشيخ : لا يجبُ ، ولا يَأْتُمُ ، وأَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ .

وإن وَجَدَ مَنْ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ ، لم يَحِلُّ له الامْتِناعُ والعُدُولُ إلى المَيْتَةِ ، إِلَّا أن يخافُ أن يَسْمُمَهُ فيه ، أو يَكُونَ الطَّعَامُ مُمْا يَضُرُّهُ ، ويخافُ أن يَهْلِكَه أو يُبْرِضَهُ^(١) .

وإن وَجَدَ طَعَامًا مع صَاحِبِهِ وَمَيْتَةً ، وَاِمْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ أو يَبِيعَهُ منه ، وَوَجَدَ ثَمَنَهُ ، لم يَجْزُ له مُكَابَرَتُهُ عليه ، وأَخَذَهُ منه ، وَيَعْدِلُ إلى المَيْتَةِ ، سواءَ كان قَوِيًّا^(٢) يخافُ مِنْ مُكَابَرَتِهِ التَّلَفَ ، أو لم يَخَفْ . وإن بَذَلَهُ له بِثَمَنِ مِثْلِهِ ، وَقَدَّرَ على الثَّمَنِ ، لم يَحِلُّ له^(٣) أَكْلُ المَيْتَةِ ، وإن بَذَلَهُ بزيادةٍ لا تُجْحِفُ - أى لا تَكْثُرُ - لِرِمِهِ شِرَاؤُهُ ، وإن كان عاجِزًا عن الثَّمَنِ ، فهو فى مُحْكَمِ الْعَادِمِ . وإن اِمْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فاشْتَرَاهُ الْمُضْطَرُّ بِذَلِكَ ، لم يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ .

وليس لِلْمُضْطَرِّ فى سَفَرِ الْمَغْصِيَةِ ؛ كَقَاطِعِ الطَّرِيقِ ، وَالْأَبْقِ ، الْأَكْلُ مِنْ المَيْتَةِ ونحوها ، إِلَّا أن يَثُوبَ .

وإن وَجَدَ طَعَامًا جُهْلَ مَالِكِهِ وَمَيْتَةً ، أو وَجَدَ صَبِيْدًا حَيًّا وهو مُخْرِمٌ

(١) فى الأصل : « يمرض » .

(٢) فى م : « ثوبا » .

(٣) سقط من : م .

وَمَيْتَةً، أَكَلَ مِنْ^(١) الْمَيْتَةِ. وَإِنْ وَجَدَ صَيْدًا وَطَعَامًا جُهْلَ مَالِكِهِ بِلَا مَيْتَةٍ وَهُوَ مُخْرِمٌ، أَكَلَ الطَّعَامَ. وَإِنْ وَجَدَ لَحْمَ صَيْدٍ ذَبَحَهُ مُخْرِمٌ وَمَيْتَةً، أَكَلَ مِنْ^(٢) لَحْمِ الصَّيْدِ. قَالَ الْقَاضِي. وَلَوْ وَجَدَ يَبْضَ صَيْدٍ^(٣) وَمَيْتَةً، فظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي، يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، وَلَا يَكْسِرُهُ^(٤). وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا صَيْدًا ذَبَحَهُ، وَكَانَ ذَكِيًّا طَاهِرًا، وَلَيْسَ بَنَجَسٍ، وَلَا مَيْتَةٍ فِي حَقِّهِ. وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ فِي مَحَلِّ الذَّبْحِ، وَتُعْتَبَرُ شُرُوطُ الذَّكَاءِ فِيهِ، وَلَهُ الشُّبْحُ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ.

وَلَوْ اشْتَبَهَتْ مَيْتَةً بِمَذْكَاةٍ^(٥)، وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا، تَحَرَّى الْمُضْطَرُّ فِيهِمَا، وَخَرُمَتَا عَلَى غَيْرِهِ. وَلَوْ وَجَدَ [٣٠٢ ط] مَيْتَتَيْنِ مُخْتَلَفَتَيْنِ فِي إِحْدَاهُمَا، أَكَلَهَا دُونَ الْجَمْعِ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا، لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ أَكْلُ بَعْضِ أَعْضَائِهِ.

وَمَنْ^(٥) لَمْ يَجِدْ إِلَّا طَعَامًا أَوْ مَاءً^(٦) لَمْ يَتَذَلَّهُ مَالِكُهُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ، فَكَانَ لَهُ أَخْذُ الْمَاءِ مِنَ الْعَطْشَانِ، وَيَلْزَمُ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَقِيَهُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَلَهُ طَلَبُهُ.

(١) سقط من: م.

(٢) بعده في م: «سليما».

(٣) بعده في الأصل: «ويأكله»، ومضروب عليها في: س.

(٤) في م: «بذكاة».

(٥) في د، س: «إن».

(٦) في م: «ما».

وليس للمُضْطَرِّ الإيثَارُ بالطَّعامِ الذى معه فى حالِ اضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ ^(١) . ولا يجوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُضْطَرِّ طَعَامَهُ الْمُضْطَرُّ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَخَذَهُ فَمَاتَ ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ بِذَلِكَ بَقِيَّتُهُ ، فَإِنْ أَتَى ، أَخَذَهُ بِالْأَسْهَلِ ؛ مِنْ شِرَاءٍ أَوْ اسْتِزْضَاءٍ ، وَلَا يَجُوزُ قِتَالُهُ ، فَإِنْ أَتَى ، أَخَذَهُ قَهْرًا ، وَيُعْطِيهِ عَوَضَهُ ، فَإِنْ مَنَعَهُ ، فَلَهُ قِتَالُهُ عَلَى مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ، فَإِنْ قُتِلَ صَاحِبُ الطَّعامِ ، لَمْ يَجِبْ ضَمَانُهُ ، وَإِنْ قُتِلَ الْمُضْطَرُّ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ . وَيَلْزِمُهُ عَوَضُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَخَذَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِي الْحَالِ ، لَزِمَهُ فِي ذِمَّتِهِ . فَإِنْ بَادَرَ صَاحِبُ الطَّعامِ ، فَبَاعَهُ أَوْ رَهَنَهُ قَبْلَ الطَّلَبِ ، صَحَّ ، وَيَسْتَحِقُّ أَخْذَهُ مِنَ الْمُزْتَهِنِ وَالْمُشْتَرِي ، وَبَعْدَ الطَّلَبِ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » . وَلَوْ بِذَلِكَ بَتَمَنٍ مِثْلِهِ ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ وَلَوْ كَانَ مُغْسِرًا ، وَلَوْ امْتَنَعَ الْمَالِكُ مِنَ الْبَيْعِ إِلَّا بِعَقْدٍ رَبًّا ، جَازَ أَخْذَهُ مِنْهُ قَهْرًا ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى قَهْرِهِ ، دَخَلَ فِي الْعَقْدِ ، وَعَزَمَ عَلَى أَنْ لَا يَتِمَّ عَقْدُ الرَّبَا ، فَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ ^(٢) نِسَاءً عَزَمَ عَلَى أَنْ الْعَوَضَ الثَّابِتَ فِي الذِّمَّةِ قَرْضٌ . وَقَالَ الرُّزْكَاشِيُّ : قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : لَوْ قِيلَ : إِنَّ لَهُ أَنْ يَظْهَرَ صُورَةُ الرَّبَا ، وَلَا يُقَاتِلَهُ ، وَيَكُونُ كَالْمُكْرَهِ ، فَيُعْطِيهِ مِنْ عَقْدِ الرَّبَا صُورَتَهُ لَا حَقِيقَتَهُ . لَكَانَ أَقْوَى .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَدَمِيًّا مَحْقُونِ الدِّمِّ ، لَمْ يُبَحِّ قَتْلُهُ ، وَلَا إِثْلَافُ عُضْوٍ مِنْهُ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ، وَإِنْ كَانَ مُبَاخِ الدِّمِّ ؛ كَالْحَزْبِيِّ ، وَالْمُرْتَدِّ ،

(١) سقط من : د ، ز ، م .

(٢) فى م : « المبيع » .

وَالزَّانِي الْمُحْصَنِ، حَلَّ قَتْلُهُ وَأَكْلُهُ . وكذا بعدَ مَوْتِهِ . وَإِنْ وَجَدَ مَعْصُومًا مَيِّتًا، لَمْ يُبَيِّحْ أَكْلَهُ .

وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى نَفْعِ مَالِ الْغَيْرِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ؛ لِدَفْعِ بَرِّدٍ، أَوْ حَرٍّ، أَوْ اسْتِقَاءِ مَاءٍ وَنَحْوِهِ، وَجَبَ بِذَلِكَ مَجَانًا .

وَإِذَا اشْتَدَّتِ الْخَمَصَةُ فِي سَنَةِ مَجَاعَةٍ، وَأَصَابَتِ الضَّرُورَةُ خَلْقًا كَثِيرًا، وَكَانَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ قَدْرُ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ عِيَالِهِ، لَمْ يَلْزَمْهُ بِذَلِكَ لِلْمُضْطَرِّينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ "أَخْذُهُ مِنْهُ"، وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ دِرْهَمَ مُبَاخٍ، أَكَلَ عَادَتَهُ، لَا مَا لَهُ عَنْهُ غِنًى ؛ كَحُلُوبِ، وَفَاكِهَةٍ . قَالَهُ فِي «النَّوَادِرِ» . وَتَقَدَّمَ فِي الْعَصَبِ .

وَالتَّزْيِاقُ الَّذِي فِيهِ مِنْ لُحُومِ الْحَيَّاتِ، أَوْ^(١) الْخَمْرِ مُحَرَّمٌ .

وَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِشَيْءٍ مُحَرَّمٍ، أَوْ فِيهِ مُحَرَّمٌ ؛ كَاللَّبَانِ الْأَثْنِ، وَلَحْمِ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ، وَلَا بِشُرْبِ مُشْكِرٍ .

فصل : وَمَنْ مَرَّ بِشَمْرِ عَلَى شَجَرٍ، أَوْ سَاقَطَ تَحْتَهُ، لَا حَاطِطَ عَلَيْهِ، وَلَا نَاطِظٍ، وَلَوْ غَيْرَ مُسَافِرٍ، وَلَا مُضْطَرٍّ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ مَجَانًا، وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ، وَلَوْ عَنْ^(٢) غُضُونِهِ، مِنْ غَيْرِ رَمِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَا ضَرْبِهِ، وَلَا صُغُودِ شَجَرَةٍ . وَاسْتَحَبَّ جَمَاعَةٌ أَنْ يُنَادِيَ قَبْلَ الْأَكْلِ ثَلَاثًا : يَا صَاحِبَ الْبُشْتَانِ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : «من» .

(٣) في م : «من» .

فإن أجابه ، وإلا أكل ؛ للخبر^(١) . وكذا يُنادى للماشية^(٢) ونحوها . ولا يحمل ، ولا يأكل من مجموع مجنبي ، ولا ما وراء حائط إلا لصرورة ، ملتزماً عوضه ، وكتمر زرع قائم ؛ كبر يؤكل فريكة عادة ، وبقلاً وحمص أخضرين ، ونحوهما مما يؤكل رطباً عادة . ولبن ماشية إذا^(٣) مر بها كالتمر ، بخلاف شعير ونحوه . والأولى في الثمار وغيرها أن لا يأكل منها إلا بإذن .

ولا تأس بأكل جبن الجوس ، وغيرهم من الكفار ، ولو كانت إنفخته من ذبائهم . وكذا الدروز^(٤) ، والتيامنة ، والنصيرية^(٥) .

(١) هو حديث أبي سعيد مرفوعاً : « ... إذا أتيت على حائط بستان ، فناد صاحب البستان ثلاث مرات » .

أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من مر على ماشية قوم أو حائط ، هل يصيب منه ؟ من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧١ / ٢ . واللفظ له . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨٥ / ٣ ، ٨٦ . (٢) فى الأصل ، س : « ماشية » .

(٣ - ٣) فى م : « لم يجد صاحبها فهى » .

(٤) الدروز : طائفة تنسب إلى أبى محمد عبد الله الدرزي صاحب دعوة الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وهى طائفة خارجة عن جادة الشريعة ، كائنة بهجبال الشام ، ويقولون بمذهب الإسماعيلية من الحلول والتناسخ وحل الفروج ، والعامّة يقولون فى الجمع الدروز بضم الدال ، الصواب الدُرزة ، محرّكة . انظر شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدنخيل ٩٩ ، وتاج العروس (د ر ز) .

(٥) النصيرية : طائفة من الزنادقة مشهورة ، يقولون بالكهوية على ، تعالى الله علواً كبيراً . تاج العروس (ن ص ر) .

وقال البهوتى عن هذه الفرق الثلاث : جيل من الناس يتزوجون محارمهم ويفعلون كثيراً من البدع . كشف القناع ٢٠١ / ٦ .

ولا يجوز أن يشتري الجوز^(١) ولا البيض الذي اكتسب من القمار؛
لأنهم [٣٠٣] يأخذونه بغير حق.

فصل : ويجب على المسلم ضيافة المسلم المسافر المجتاز، إذا نزل به في القرى، لا الأمصار، مجاناً، يوماً وليلة، قدر كفايته، مع أدم. وفي «الواضح» : لقريسه يبن، لا شعير. ولا تجب للذمي إذا اجتاز بالمسلم. فإن أتى، فللضيف طلبه به عند حاكم، فإن تعذر، جاز له الأخذ من ماله بقدر ضيافته بغير إذنه. وتسن ضيافته ثلاثة أيام، والمراد يومان مع اليوم الأول، فما زاد على الثلاثة، فهو صدقة. ولا يجب عليه إنزاله في بيته، إلا أن لا يجد مسجداً، أو رباطاً، ونحوهما، يبيت فيه، ولا يخاف منه.

ومن قدم لضيافته طعاماً، لم يجز لهم قسمه؛ لأنه أباحه، ويجوز للضيف الشرب من كوز صاحب البيت، والاتكاء على وسادة، وقضاء حاجته في مزاحضه من غير استئذان باللفظ، كطرق بابيه عليه، وطرق خلقتيه.

قال الشيخ : من امتنع من الطيبات بلا سبب شرعي، فمذموم مبتدع، وما نُقل عن أحمد أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي ﷺ له، كذبت.

(١) سقط من : م.

بَابُ الذَّكَاةِ

وهي ذَبْحُ أو نَحْرُ مَقْدُورٍ عليه، مُبَاحُ أَكْلِهِ، مِنْ حَيَوَانٍ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، لَا جَرَادٍ وَنَحْوِهِ، بِقَطْعِ خُلُقُومٍ وَمَرِيءٍ، أَوْ عَقْرِ إِذَا تَعَذَّرَ. فَلَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ؛ مِنَ الصَّيْدِ، وَالْأَنْعَامِ، وَالطَّيْرِ، إِلَّا بِالذَّكَاةِ، إِنْ كَانَ مِمَّا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، إِلَّا الْجَرَادَ وَشِبْهَهُ، وَلَوْ مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ؛ مِنْ كَبْسٍ وَتَغْرِيقٍ. فَأَمَّا السَّمَكُ وَشِبْهُهُ مِمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ، فَيُبَاحُ بِغَيْرِ ذَّكَاةٍ، سَوَاءً صَادَهُ إِنْسَانٌ، أَوْ نَبَذَهُ الْبَحْرُ، أَوْ جَزَرَ^(١) عَنْهُ، أَوْ حَبَسَ فِي الْمَاءِ بِخَظِيرَةٍ حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ ذَكَّاهُ، أَوْ عَقَرَهُ فِي الْمَاءِ، أَوْ خَارِجَهُ، أَوْ طَافَا عَلَيْهِ. وَمَا كَانَ مَأْوَاهُ الْبَحْرَ، وَهُوَ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ؛ كَكَلْبِ الْمَاءِ، وَطَيْرِهِ^(٢)، وَسَلْحَفَاةٍ، وَسَرَطَانٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَمْ يُسَيِّحِ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِالتَّذَكِّيَّةِ. وَذَكَاةُ السَّرَطَانِ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ مَا يَمُوتُ بِهِ.

وَكَرَّةُ أَحْمَدُ شَيْءٌ سَمَكٍ حَيٍّ، لَا جَرَادٍ. وَيَحْرُمُ بَلْعُ السَّمَكِ حَيًّا. وَيَجُوزُ أَكْلُ الْجَرَادِ بِمَا فِيهِ، وَالسَّمَكِ بِمَا فِيهِ؛ بَأَنْ يُقْلَى، أَوْ يُشْوَى، وَيُؤْكَلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَقَّ جَوْفُهُ.

فصل: وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاةِ شُرُوطٌ: أَحَدُهَا: أَهْلِيَّةُ الذَّابِحِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا، قَاصِدًا التَّذَكِّيَّةَ، وَلَوْ مُكْرَهًا، أَوْ أَقْلَفَ، وَتُكْرَهُ ذَبْحُهُ، فَلَوْ

(١) بعده في م: «الماء». وجزر: انحسر.

(٢) في م: «غيره».

وَقَعَتِ الْحَدِيدَةُ عَلَى خَلْقٍ شَاةٍ فَذَبَحَتْهَا ، أَوْ ضَرَبَ إِنْسَانًا بِسَيْفٍ فَقَطَعَ
عُنُقَ شَاةٍ ، لَمْ تُبَيَّحْ . وَلَا تُعْتَبَرُ إِرَادَةُ الْأَكْلِ ؛ مُسْلِمًا كَانَ الذَّابِحُ أَوْ كِتَابِيًّا ،
وَلَوْ حَرَبِيًّا ، أَوْ مِنْ نَصَارَى يَتَنَبَّأُ ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، وَلَوْ
جُنُبًا ، وَحَائِضًا ، وَنَفْسَاءً ، وَأَعْمَى ، عَذْلًا أَوْ فَاسِقًا . وَالْمُسْلِمُ بِالذَّبْحِ أَوْلَى
مِنَ الْكِتَابِيِّ . وَلَا تُبَاحُ ذَبِيحَةُ مَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كَافِرٌ غَيْرُ كِتَابِيٍّ ؛ وَلَا صَيْدُهُ ،
غَيْرَ سَمَكٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَا ذَكَاةُ مَجْنُونٍ ، وَسَكْرَانٍ ، وَطِفْلٍ غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَتُبَاحُ
مِنَ مُمَيِّزٍ وَلَوْ دُونَ عَشْرِ ، وَلَا ذَكَاةُ مُرْتَدٍّ وَإِنْ كَانَتْ رِدَّتُهُ إِلَى دِينِ أَهْلِ
الْكِتَابِ ، وَلَا مَجُوسِيٍّ ، وَلَا وَثَنِيٍّ ، وَلَا زَنْدِيقِيٍّ . وَكَذَا الدُّرُوزُ ، وَالنَّيَّامِنَةُ ،
وَالنَّصِيرِيَّةُ بِالشَّامِ ، وَيُؤْكَلُ مِنْ طَعَامِهِمْ غَيْرُ اللَّحْمِ وَالْدَّسَمِ . فَلَوْ ذَبَحَ مَنْ
لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ حَيَوَانًا لغيرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، ضَمِنَتْهُ بِقِيَمَتِهِ حَيًّا ، وَبِإِذْنِهِ لَا
يُضْمَنُ .

الثاني : الآلة ، وهو أن يَذْبَحَ بِآلَةٍ مُحَدَّدَةٍ ، تَقَطُّعُ أَوْ تَحْرِقُ ، بِحَدِّهَا لَا
بِثَقَلِهَا ؛ مِنْ حَدِيدٍ كَانَتْ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ خَشَبٍ ، أَوْ قَصَبٍ ، أَوْ عَظْمٍ ، أَوْ
غَيْرِهِ ، إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ ، مُتَّصِلَيْنِ أَوْ مُتَفَصِّلَيْنِ . فَإِنْ ذَبَحَ بِآلَةٍ مَعْصُوبَةٍ ، أَوْ
ذَهَبٍ ، وَنَحْوِهَا ، حَلًّا . وَيُبَاحُ الْمَعْصُوبُ لِرَبِّهِ وَلِغَيْرِهِ إِذَا ذَبَحَهُ غَاصِبُهُ أَوْ
غَيْرُهُ ، سَهْوًا أَوْ عَمْدًا ، طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهِ .

الثالث : أن يَقَطَعَ الْحَلْقُومَ ؛ وَهُوَ مَجْرَى النَّفْسِ . قَالَ الشَّيْخُ : سَوَاءٌ
كَانَ الْقَطْعُ فَوْقَ الْغُلْصَمَةِ - وَهِيَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي^(١) مِنَ الْحَلْقِ - أَوْ دُونَهَا ،
وَأَنْ يَقَطَعَ الْمَرِيءَ - وَهُوَ الْبَلْعُومُ ، وَهُوَ [٣٠٣ ظ] مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ -

(١) فِي م : « الثَّانِي » .

فإن أبا نهما، كان أكمل، "ولأ صَحَّ". ولا يُشترط قطع الذَّجَيْنِ -
وهما عِزْقَانِ مُحِيطَانِ بِالْحَلْقُومِ - والأولى قَطْعُهُمَا، ولا يَضُرُّ رَفْعُ يَدِهِ إِنْ
أَتَمَّ الذَّكَاءَ عَلَى الْقَوْرِ. وَمَحَلُّ الذَّكَاءِ الْحَلْقُ وَاللَّبَّةُ - وهى الوَهْدَةُ التى يَبْسُ
أَضِلُّ الْعُنُقِ وَالصُّدْرِ - فَيَذْبَحُ فى الْحَلْقِ، وَيَنْحَرُّ فى اللَّبَّةِ.

وَيُسْنُ أَنْ يَنْحَرَّ الْبَعِيرُ، وَيَذْبَحُ مَا سِوَاهُ، فَإِنْ عَكَسَ، أَجْزَأُ؛ وَالنَّحْرُ أَنْ
يَطْعَنَهُ بِمُخَدِّدٍ فى لَبِّيهِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ قَطْعِ الْحَلْقُومِ وَالْمَرَى، مَثَلُ أَنْ يَنْدُ
الْبَعِيرُ، أَوْ يَتَرَدَّى فى بَيْثٍ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى ذَبْحِهِ، صَارَ كَالصَّيْدِ؛ إِذَا جَرَحَهُ
فى أَى مَوْضِعٍ أَمَكَّنَهُ فَقَتَلَهُ، حَلَّ أَكْلُهُ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بغيرِهِ، مَثَلُ أَنْ يَكُونَ
رَأْسُهُ فى الْمَاءِ، فَلَا يُبَاخُ، وَلَوْ كَانَ الْجُرْحُ مُوجِعًا، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ مُسْلِمٌ
وَمُجُوسِيٌّ.

وإن ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاهَا وَلَوْ عَمْدًا، فَاتَتْ السَّكِينُ عَلَى مَوْضِعِ ذَبْحِهَا
وفىهَا حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، أَكَلَتْ، وَيُغْلَمُ ذَلِكَ بِوُجُودِ الْحَرَكََةِ، فَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ
قَفَاهَا، وَشَكَّ هَلْ "فِيهَا حَيَاةٌ" مُسْتَقِرَّةٌ قَبْلَ قَطْعِ الْحَلْقُومِ وَالْمَرَى أَوْ لَا؟
نَظَرُ؛ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ بَقَاءُ ذَلِكَ لِحِدَّةِ الْآلَةِ، وَسُرْعَةِ الْقَطْعِ، أُبَيِّحَ، وَإِنْ
كَانَتْ كَالَّةً، وَأَبْطَأَ قَطْعُهُ، وَطَالَ تَعْدِيئُهُ، لَمْ يُبَيِّحْ. وَلَوْ أَبَانَ الرَّأْسَ
بِالذَّبْحِ، أَوْ بِسَيْفٍ، يَرِيدُ بِذَلِكَ الذَّبِيحَةَ، أُبَيِّحَتْ.

وَكُلُّ مَا وُجِدَ فِيهِ سَبَبُ الْمَوْتِ؛ كَالْمُنْحَنِقَةِ - وهى التى تُخْنَقُ فى
حَلْقِهَا - وَالْمَوْقُودَةِ - وهى التى تُضْرَبُ حَتَّى تُشْرِفَ عَلَى الْمَوْتِ -

(١ - ١) فى م: «والأصح».

(٢ - ٢) فى م: «حياته».

وَالْمُتَرَدِّيةُ - وهى الواقعةُ من غُلُو - والنَّطِيحةُ - وهى التى نَطَحَتْهَا دَابَّةٌ أُخْرَى - وَأَكْبَلَةُ السَّبْعِ - وهى التى أَكَلَ السَّبْعُ بَعْضُهَا - والمَرِيضَةُ، وما صِيدَ بِشَبَكَةٍ، ^(١) «أَوْ شَرِكٍ»، أَوْ أُخْبِلَتِ، أَوْ فَخَّ، أَوْ أُنْقَذَ مِنْ مَهْلَكَةٍ، فَذَكَّاهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ يُمَكِّنُ زِيَادَتَهَا عَلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ، سَوَاءً انْتَهَتْ إِلَى حَالٍ يُغْلَمُ أَنَّهَا لَا تَعِيشُ مَعَهُ أَوْ تَعِيشُ، حَلَّتْ إِنْ تَحَوَّكَتْ يَدٌ، أَوْ رَجُلٌ، أَوْ طَرْفٌ عَيْنٍ، أَوْ مَضَعٌ ذَنْبٍ - أَى تَحْرِيكِهِ - وَنَحْوِهِ. وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ شَاةٍ مَرِيضَةٍ خَافُوا عَلَيْهَا الْمَوْتَ، فَذَبَّحُوهَا، فَلَمْ يُغْلَمْ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهَا طَرَفَتْ بَعَيْنَيْهَا، أَوْ تَحَوَّكَتْ يَدَهَا، أَوْ رَجُلُهَا، أَوْ ذَنْبُهَا بِضَعْفٍ، فَتَهَرَ الدَّمُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ. وَإِنْ لَمْ يَتَّقْ مِنْ حَيَاتِهَا إِلَّا مِثْلَ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، لَمْ تُبَيَّحْ ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ مَا ذَبَحَهُ الْمَجُوسِيُّ ^(٣)، لَمْ يُبَيَّحْ.

وَمَا قُطِعَ مُحَلُّوهُ، أَوْ أُبَيِّنَتْ حِشْوَتُهُ وَنَحْوُهُ، فَفَى مُحْكَمِ الْمَيْتَةِ.

الرَّابِعُ: قَوْلُ: بِاسْمِ اللَّهِ. عِنْدَ حَرَكَةِ يَدِهِ، لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا، وَتَجُوزُ ^(٤) بِغَيْرِ الْعَرِيَّةِ، وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا. وَيُسْنُ التَّكْبِيرُ مَعَهَا، فَيَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ. وَلَا تُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهَا. فَإِنْ

(١ - ١) زيادة من: س، ومضروب عليها فى: الأصل، ز.

(٢) فى د، ز: «يبيح».

وفى حاشية ز، س: «قال الشيخ: الصحيح أنه إذا كان حيا فذكى، حل أكله، ولا يعتبر فى ذلك حركة المذبح، ولا تنضبط، بل فيها ما يطول زمانه وتعظم حركته، وفيها ما يقل زمانه وتضعف حركته».

(٣) فى م: «المجوس».

(٤) فى الأصل، س: «يجوز».

كان أخرس ، أو ماً برأيه إلى السماء . ولو أشار إشارة تدل على التسمية ، وعلم ذلك ، كان كافياً . فإن ترك التسمية عمداً أو جهلاً ، لم تبخ ،^(١) وسهواً تبأخ .

ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه ، فلو سمي على شاة ، وذبح غيرها بتلك التسمية ، لم تبخ . وكذا لو رأى قطيعاً ، فسسمى وأخذ شاة فذبحها بالتسمية الأولى ، ولو جهل عدم الإجزاء . وقال الموفق وجماعة : تكون التسمية عند الذبح أو قريباً^(٢) منه ، فصل بالكلام أو لا ، كالتسمية على الطهارة ، فلو أضجع شاة ليذبحها وسسمى ، ثم ألقى السكين وأخذ سيكناً أخرى ، أو ردّ سلاماً ، أو كلم إنساناً ، أو استشفى ماءً ، ثم ذبح ، حل .

ويضمن أجير ونحوه ترك التسمية عمداً أو جهلاً .

وإن ذبح الكتائب باسم المسيح أو غيره ، لم تبخ^(٣) . وإذا لم يعلم أسمى الذابح أم لا ؟ أو ذكر^(٤) اسم غير الله أو لا ؟ فحل .

وتحصل ذكاة جنيين مأكول خرج من بطن أمه بعد ذبحها بذكاة أمه ، إذا خرج ميتاً ، أو متحرّكاً كحركة المذبوح ، [و٣٠٤] أشعر أو لم يشعر . ويشتحب ذبحه وإن كان ميتاً ؛ ليخرج الدم الذي في جوفه . وإن كان فيه

(١ - ١) في م : « وإن ترك سهواً فإنها تبأخ » .

(٢) في م : « قرب » .

(٣) في س : « يبح » .

(٤) في م : « أذكر » .

حياة مُستَقَرَّة ، لم يُنَحْ إِلَّا بِذَبْحِهِ ، ولو وَجَّأ بَطْنَ أُمَّ جَبِينٍ مُسَمِّيًا ، فَأَصَابَ
مَذْبَحَ الْجَبِينِ ، فهو مُذَكِّي ، والأُمُّ مَيِّتَةٌ .

فصل : يُسَنُّ تَوَجِيَهُ الذَّبِيحَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَكَوْنُ الْمَذْبُوحِ عَلَى شِقِّهِ
الْأَيْسَرِ ، وَرَفْقَهُ بِهِ ، وَحَمْلُهُ عَلَى آلَاةٍ بِقُوَّةٍ ، وَإِسْرَاعُ الْقَطْعِ . وَيُكْرَهُ إِلَى
غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، وَبِأَلَةٍ كَالَّةٍ ، وَأَنْ يُجَدَّ السَّكِينِ وَالْحَيَوَانُ يُبَصِّرُهُ ، أَوْ يَذْبَحَ شَاةً
وَأُخْرَى تَنْظُرُ إِلَيْهِ . وَيُكْرَهُ كَسْرُ عُنُقِ الْمَذْبُوحِ ، وَسَلْخُهُ ، وَقَطْعُ غُضُو مِنْهُ ،
وَتَنَفُّ رِيَشِهِ حَتَّى تَزْهَقَ نَفْسُهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، أَسَاءَ وَأَكَلَتْ . وَيُكْرَهُ نَفْعُ
اللَّحْمِ ، نَصًّا . قَالَ الْمُؤَفَّقُ : مُرَادُهُمْ ^(١) الَّذِي لِلْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ غِشٌّ .

وإن ذَبَحَهُ ، فَفَرَّقَ ^(٢) فِي مَاءٍ ، أَوْ وَطِئَ ^(٣) عَلَيْهِ شَيْءٌ يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ ، لَمْ
يَحِلَّ . وَعَنْهُ ، يَحِلُّ . اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ .

وإن ذَبَحَ كَتَابِيَّ ^(٤) مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ يَقِينًا ؛ كَذِي الطُّفْرِ - وَهِيَ الْإِبِلُ
وَالنَّعَامُ وَالْبَطْ - وَمَا لَيْسَ بِمَشْقُوقِ الْأَصَابِعِ ، أَوْ مَا زَعَمَ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ ^(٥) عَلَيْهِ ،
وَلَمْ يَثْبُثْ عِنْدَنَا تَحْرِيمُهُ عَلَيْهِ ، كَحَالِ الرِّثَّةِ وَنَحْوِهَا ، لَمْ ^(٦) يَحْرُمْ عَلَيْنَا ؛
وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْيَهُودَ إِذَا وَجَدُوا الرِّثَّةَ لاصِقَةً بِالْأَضْلَاحِ ، امْتَنَعُوا مِنْ أَكْلِهَا
زَاعِمِينَ تَحْرِيمَهَا ، وَيُسَمُّونَهَا اللَّارِقَةَ ، وَإِنْ وَجَدُوهَا غَيْرَ لاصِقَةٍ أَكَلُوهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَرَادُهُ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «الْمَذْبُوح» .

(٣) فِي د : «سَطَى» .

(٤) فِي ز : «كِبَابِي» .

(٥) فِي م : «يَحْرُم» .

(٦) فِي م : «أَوْ» .

وإن ذَبَحَ حيوانًا غيره مما يَحِلُّ له ، لم تَحْرُمُ^(١) علينا الشُّحُومَ المحَرَّمَةَ عليهم ؛
وهي شَحْمُ الثَّرَبِ - شَحْمُ رَقِيقِ يَغْشَى الكَرِشَ والأَمْعَاءَ - وشَحْمُ
الْكُلَيْتَيْنِ . ولنا أن نَمْلِكُهَا منهم بما يَنْقُلُ الْمَلِكُ ، والأوْلَى تَرْكُهَا . ولا يَحِلُّ
لِمُسْلِمٍ أن يُطْعِمَهُمْ شَحْمًا مِنْ ذَبْحِنَا^(٢) ، نَصًّا ؛ لِبَقَاءِ تَحْرِيمِهِ عَلَيْهِمْ .

وإن ذَبَحَ لِعِيدهُ ، أو كَيْسِيَّتِهِ ، أو المَجُوسِيَّ لِآلِهَتِهِ ، أو لِلزُّهْرَةِ ، أو
لِلْكَوَكِبِ ، فإن ذَبَحَهُ مُسْلِمٌ مُسَمِّيًا^(٣) ، فمُبَاحٌ ، وإن ذَبَحَهُ الْكِتَابِيُّ وَسَمَّى
اللَّهَ ، ولم يَذْكُرْ غَيْرَ اسْمِهِ ، حَلٌّ ، وكُرَّةٌ . وعنه ، يَحْرُمُ . واختاره الشيخ .

ولا تُؤْكَلُ الْمَضْبُورَةُ ، ولا الْمُجْتَمَةُ ؛ وهى الطَّائِرُ أو الْأَرْزَبُ يُجْعَلُ
غَرَضًا يُزْمَى حَتَّى يُقْتَلَ ، وَلَكِنْ يُذْبَحُ ، ثم يَزْمُوا إن شَاءُوا . وَالْمَضْبُورَةُ
مِثْلُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُجْتَمَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الطَّائِرِ أَوْ^(٤) الْأَرْزَبِ وَأَشْبَاهِهَا .
وَالْمَضْبُورَةُ ؛ كُلُّ حَيَوَانٍ يُحْبَسُ لِلْقَتْلِ .

وَمَنْ ذَبَحَ حَيَوَانًا ، فَوَجَدَ فِي بَطْنِهِ جَرَادًا ، أَوْ سَمَكَةً^(٥) فِي بَطْنِ
سَمَكَةٍ ، أَوْ حَبًّا أَوْ سَمَكًا^(٥) فِي حَوْصَلَةِ طَائِرٍ ، أَوْ حَبًّا فِي بَغْرِ جَمَلٍ
وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَحْرُمْ ، وكُرَّةٌ . وَيَحْرُمُ بَوْلٌ وَرَوْثٌ طَاهِرَانِ . وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ
الْأَطْعِمَةِ .

(١) فى د ، س ، ز : « يحرم » .

(٢) فى س : « ذبيحتنا » .

(٣) زيادة من : م .

(٤) فى م : « ولا » .

(٥ - ٥) سقط من : ز ، م . ومضروب عليها فى الأصل .

وَيَجِلُّ مَذْبُوحٌ مَنبُودٌ بِمَوْضِعٍ يَجِلُّ ذَبْحُ أَكْثَرِ أَهْلِهِ ، وَلَوْ جُهِلَتْ تَسْمِيَةُ
الذَّابِحِ .

وَإِسْمَاعِيلُ الذِّيئُخْ ، عَلَى الصَّحِيحِ .

كِتَابُ الصَّيْدِ

وهو مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، وهو اقْتِنَاصُ حَيَوَانٍ حَلَالٍ مُتَوَحِّشٍ طَبْعًا ،
غير تَمْلُوكٍ ، ولا مَقْدُورٍ عليه .

وهو مُبَاحٌ لِقَاصِدِهِ ، وَيُكْرَهُ لَهُوَ . وإن كان فيه ظُلْمٌ للنَّاسِ بِالْعُدْوَانِ
على زُرُوعِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ فَحَرَامٌ . وهو أَفْضَلُ مَأْكُولٍ ، وَالزَّرَاعَةُ أَفْضَلُ
مُكْتَسَبٍ . وَقِيلَ : عَمَلُ الْيَدِ . وَقِيلَ : التَّجَارَةُ . وَأَفْضَلُهَا فِي ^(١) بَرٍّ ^(٢) ،
وَعِطْرِ ، وَزَرْعٍ ، وَغَرْسٍ ، وَمَاشِيَةٍ ، وَأَبْغَضُهَا فِي رَقِيقٍ ، وَصَرْفٍ .

وَيُسَنُّ التَّكْسِبُ وَمَعْرِفَةُ أَحْكَامِهِ ، حَتَّى مَعَ الْكِفَايَةِ التَّامَّةِ ^(٣) . قَالَ فِي
«الرَّعَايَةِ» . وَقَالَ أَيْضًا فِيهَا : يُبَاحُ كَسْبُ الْحَلَالِ لِرِيَاذَةِ الْمَالِ ، وَالْجَاهِ ^(٤) ،
والتَّرَفِّهِ ، وَالتَّنْعَمِ ، وَالتَّوَسُّعِ عَلَى الْعِيَالِ ، مَعَ سَلَامَةِ الدِّينِ ، وَالْعِرْضِ ،
وَالْمُرُوءَةِ ^(٥) ، وَبِرَاءَةِ الذِّمَّةِ . وَيَجِبُ عَلَى مَنْ لَا قُوَّةَ لَهُ ، وَلَا لِمَنْ تَلَزَّمَتْهُ
مُؤَنَّتُهُ . وَيُقَدَّمُ الْكَسْبُ لِعِيَالِهِ عَلَى كُلِّ نَفْلٍ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ وَالِاتِّكَالُ عَلَى
النَّاسِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَمْ أَرَ مِثْلَ الْغِنَى عَنِ النَّاسِ . وَقَالَ فِي قَوْمٍ لَا يَعْمَلُونَ ،

(١) سقط من : م .

(٢) البز : نوع من الثياب .

(٣) سقط من : س . وفي الأصل : « للفاقة » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في د : « المودة » .

ويقولون : نحن مُتَوَكِّلُونَ : هؤلاء مُبْتَدِعَةٌ .

وأَفْضَلُ الصَّنَائِعِ خِيَاطَةٌ ، وَكُلُّ مَا تَصْبُحُ فِيهِ ، فَهُوَ حَسَنٌ ، نَصًّا .
وَأَذْنَاهَا حَيَاكَةٌ ، وَجِجَامَةٌ . وَأَشَدُّهَا كَرَاهَةً صِبْغٌ ، وَصِبَاغَةٌ ، وَجِدَادَةٌ ،
وَنَحْوُهَا ، وَيُكْرَهُ كَسْبُهُمْ وَكَسْبُ الْجَزَارِ ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ قَسَاوَةَ قَلْبِهِ ، وَ^(١) مَنْ
يُبَاشِرُ التَّجَاسَّاتِ ، وَالْفَاصِدِ ، وَالْمُزَيْنِ ، وَالْجَرَائِحِي ، وَالْحَتَّانِ ، وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ
صَنَعَتُهُ ذَنِيقَةٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ مَعَ إِمْكَانِ أَصْلَاحِ [٣٠٤ ط] مِنْهَا .
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ . وَيُسْتَحَبُّ الْغَرَسُ وَالْحَرْثُ وَاتِّخَاذُ الْغَنَمِ .

وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَاتَّبَعَهُ ، مَلَكَهُ . ثُمَّ إِنْ رَمَاهُ آخَرٌ ، فَقَتَلَهُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ رَمِيَّةُ
الْأَوَّلِ مُوجِيَةً - بِأَنْ نَحَرْتَهُ ، أَوْ ذَبَحْتَهُ ، أَوْ وَقَعَتْ فِي حُلُقُومِهِ ، أَوْ قَلْبِهِ -
وَجِرَاحَةُ الثَّانِي غَيْرَ مُوجِيَةٍ^(٢) ، أَوْ أَصَابَتْ^(٣) مَذْبَحَهُ ، أَوْ نَحَرْتَهُ ، حَلًّا ، وَلَا
ضَمَانَ عَلَى الثَّانِي إِلَّا مَا نَقَصَهُ مِنْ خَرْقٍ جَلْدِهِ وَنَحْوِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ غَيْرَ
مُوجٍ ، حَرَمَ ، وَيَغْرُمُ^(٤) قِيَمَتَهُ لِلأَوَّلِ مَجْرُوحًا بِالْجُرْحِ الْأَوَّلِ ، إِلَّا أَنْ تَنَحَّرَهُ
رَمِيَّتُهُ ، أَوْ تَذْبَحَهُ ، أَوْ تُذْرَكَ فِيهِ حَيَاةً مُسْتَقِرَّةً ، فَيَذْكِي ، فَيَحِلُّ .

وَإِنْ كَانَ الْمَرْمِي قِتًا ، أَوْ شَاءَ لِلغَيْرِ ، وَلَمْ يُوجِياهُ ، وَسَرِيَا ، فَعَلَى
الثَّانِي نِصْفُ قِيَمَتِهِ مَجْرُوحًا بِالْجُرْحِ الْأَوَّلِ ، وَيُكْمَلُهَا سَلِيمًا الْأَوَّلُ . وَإِنْ
رَمَى الصَّيْدَ مَعًا ، فَقَتَلَاهُ ، كَانَ حَلَالًا ، وَمَلَكَاهُ بَيْنَهُمَا . فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ

(١) بعده في م : « كسب » .

(٢) في د : « موجية » .

(٣) في د ، ز ، م : « أصاب » .

(٤) سقط من : م .

أَحَدُهُمَا مُوجِبًا^(١) ، وَالْآخَرُ غَيْرُ مُوجِبٍ وَلَا يُثْبِتُهُ مِثْلُهُ ، فَهُوَ لِصَاحِبِ الْجُرْحِ
الْمُوجِبِ^(٢) .

وإن أصابه^(٣) أَحَدُهُمَا بَعْدَ صَاحِبِهِ ، فَوَجَدَاهُ^(٤) مَيِّتًا ، وَلَمْ يُعْلَمْ هَلْ صَارَ
بِالْأَوَّلِ مُتَمَتِّعًا أَوْ لَا ؟ حَلٌّ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا . فَإِنْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا : أَنَا أَثْبِتُهُ ،
ثُمَّ قَتَلْتَهُ أَنْتَ . حَرَمَ ، وَيَتَحَالَفَانِ لِأَجْلِ الضَّمَانِ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْأَوَّلِ
مِنْهُمَا ، فَقَالَ الْأَوَّلُ : أَنَا أَثْبِتُهُ ، ثُمَّ قَتَلَهُ الْآخَرُ . وَأَنْكَرَ الثَّانِي إِبْثَاتِ الْأَوَّلِ
لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْأَوَّلِ . وَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي فِي عَدَمِ
الْإِبْثَاتِ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ عَلِمَتْ جِرَاحَةُ كُلِّ مِنْهُمَا ، وَأَنَّ جِرَاحَةَ الْأَوَّلِ لَا
يَبْقَى مَعَهَا امْتِنَاعٌ ، مِثْلَ كَسْرِ جَنَاحِ الطَّائِرِ ، أَوْ سَاقِ الظُّلْبِيِّ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ
الْأَوَّلِ بِغَيْرِ يَمِينٍ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُزِيلُ الْامْتِنَاعَ ، مِثْلَ خَذَشِ الْجِلْدِ ، فَقَوْلُ
الثَّانِي . وَإِنْ اخْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ ، فَقَوْلُهُ أَيْضًا^(٥) . وَلَوْ رَمَاهُ فَأَثْبَتَهُ ، ثُمَّ رَمَاهُ مَرَّةً
أُخْرَى فَقَتَلَهُ ، حَرَمَ .

فصل : وإن أَدْرَكَ الصَّيْدَ فِيهِ حَيَاةً غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ ، بَلِ مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةِ

(١) فِي س : « مُوجِبًا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي س : « وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخِرِ » . وَفِي الْحَاشِيَةِ : لَعَلَّ قَوْلَهُ : « وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخِرِ » .
زَائِدَةٌ فَتَأْمَلْ . وَهَذَا أَعْنَى كَوْنِ قَوْلِهِ : « وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخِرِ » . زَائِدَةٌ ، خَطَأً ، بَلِ هُوَ فِي نَسَخَةِ
الْمُصَنِّفِ الَّتِي بِخَطِّهِ ، وَالْمَعْنَى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ خَرَقِ جِلْدِهِ وَنَحْوِهِ ، فَافْهَمْ . كَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ
النَّاهِلَسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ .

(٣) فِي م : « أَصَابَ » .

(٤) فِي م : « فَوَجَدَهُ » .

(٥) فِي م : « نَصًّا » .

المذبوح، فهو كالميتة^(١)، لا يحتاج إلى ذكاة. وكذا لو كان فيه حياة مستقرة فوق حركة المذبوح، ولكن لم يتسع الوقت لتذكيته، وإن اتسع الوقت لها، لم يبيع إلا بها. فإن خشي موته ولم يجد ما يذكيه به^(٢)، لم يبيع أيضا. ولو اضطرر بالية منصوبة، فالصبيد لما ليها. ولو امتنع الصبيد على الصائد من الذبح، بأن جعل يغدو منه حتى مات تعباً، حل.

وإن أذرك الصبيد ميتاً، حل بشروط أربعة؛ أحدها، أن يكون الصائد من أهل الذكاة، ولو أغمى. وتقدمت شروطها، إلا ما لا يقتصر إلى ذكاة؛ كحوت، وجراد، فبيح إذا صاده من لا تباع ذبيحته.

فإن رمى مسلماً وغير كيتابي، أو متولد بينه وبين كيتابي، صبيداً، أو أرسله عليه جارحاً، أو شارك كلب مجوسى كلب مسلم فى قتله، لم يحل، سواء وقع سهمهما فيه دفعة واحدة، أو^(٣) أحدهما قبل الآخر، لكن لو أئحنه كلب المسلم، ثم قتله الآخر وفيه حياة مستقرة، حرّم، ويضمنه له. فإن أصاب سهم أحدهما مقتله دون الآخر؛ مثل أن يكون الأول قد عقره موحياً - مثل أن ذبحه، أو جعله فى حكم المذبوح - ثم أصابه الثانى وهو غير موح، فالحكم للأول، فإن كان الأول المسلم، أبيع، وإن كان المجوسى، لم يبيع. وإن كان الجوز الثانى موحياً أيضاً، فمباح إن كان الأول مسلماً؛ لأن الإباحة حصلت به، وإن كان الأول

(١) فى الأصل: «كالميت».

(٢) سقط من: م.

(٣) بعده فى م: «سهم».

غير موح، والثاني موح، فالحكم للثاني في الحظر والإباحة. وإن ردّ كلب المجوسى الصيّد على كلب المسلم، فقتله، حلّ. وإن صاد المسلم بـكلب المجوسى، حلّ صيّده، وكرة، وعكسه لا يحلّ. وإن أرسل المسلم^(١) كلباً، فزجره المجوسى، فزاد في^(٢) غذوه، حلّ صيّده، وعكسه لا يحلّ.

ولو وجد مع كلبه كلباً آخر، وجعل حاله، هل سئى عليه أم لا؟ وهل استرسل بنفسه أم لا؟ أو جعل حاله [٣٠٥] مرسى، هل هو من أهل الصيّد أم لا؟ ولا يعلم أيهما قتله، أو علم أنهما قتلاه معاً، أو علم أن الجهُول هو القاتل، لم يُبَح. وإن علم حال الكلب الذى وجده مع كلبه، وأن الشرائط المعتبرة قد وجدت فيه، حلّ. ثم إن كان الكلبان قتلاه معاً، فهو لصاحبيهما^(٣). وإن علم أن أحدهما قتله، فهو لصاحبه، وإن جهل الحال، حلّ أكله. ثم إن كان الكلبان متعلقين به، فهو بينهما، وإن كان أحدهما متعلقاً به، فهو لصاحبه. وعلى من حَكَم له به اليمين. وإن كان الكلبان ناجيةً، وقَف الأمر حتى يضطّلحا، فإن خيف فساده، بيع، واضطّلحا على ثمنه.

والاعتبار بأهلية الرامى وسائر الشروط حال الرمي، فإن ارتد أو مات بعد رميه وقبل إصابته، حلّ.

(١) سقط من: م.

(٢) زيادة من: م.

(٣) فى م: «لصاحبيهما».

فصل : الشَّرْطُ الثَّانِي : الآلَةُ ، وَهِيَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مُحَدَّدٌ ^(١) ،
فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لآلَةِ الذِّكَاةِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ جَرْحِهِ بِهِ ، فَإِنْ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ ، لَمْ
يُيَخَّ ؛ كَشَبَكَةِ ، وَفَخٍّ ، وَبُنْدُقَةٍ ، وَعَصَا ، وَحَجَرٍ لَا حَدَّ لَهُ ، ^(٢) وَلَوْ شَدَخَهُ ،
أَوْ خَرَقَهُ ، أَوْ قَطَعَ حُلُقُومَهُ وَمَرِيئَهُ ^(٣) . فَإِنْ كَانَ لَهُ حَدٌّ ، كَصَوَّانٍ ^(٤) ،
فَكَمِغْرَاضٍ . وَإِنْ صَادَ بِالْمِغْرَاضِ - وَهُوَ عُودٌ مُحَدَّدٌ ^(٥) ، وَرُبَّمَا جُعِلَ فِي
رَأْسِهِ حَدِيدَةٌ - أَكَلَّ مَا قَتَلَ بِحَدِّهِ دُونَ عَرْضِهِ . وَكَذَا سَهْمٌ ، وَرُمَحٌ ،
وَحَرْبَةٌ ، وَسَيْفٌ ، وَنَحْوُهُ ، يُضْرَبُ بِهِ ^(٦) صَفْحًا فَيَقْتُلُ ، فَكُلُّهُ حَرَامٌ ، وَكَذَا
إِنْ أَصَابَ بِحَدِّهِ ، فَلَمْ يَجْرَحْ ، وَقَتْلُ يَثْقِلُهُ .

وَإِنْ نَصَبَ مَنَاجِلَ ، أَوْ سَكَكَيْنَ ، وَسَمَّى عِنْدَ نَصْبِهَا ، فَقَتَلَتْ صَيْدًا ،
وَلَوْ بَعْدَ مَوْتٍ نَاصِبٍ ^(٧) أَوْ رِدَّتِهِ ، أُيَخَّ إِنْ جَرَحَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ قَتَلَ
بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ ، لَمْ يُيَخَّ إِذَا اخْتَمَلَ أَنَّ السَّمَّ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ . وَلَوْ رَمَاهُ فَوَقَعَ
فِيمَا يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ ، أَوْ تَرَدَّى تَرَدُّيًا يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَقَتَلَهُ ، لَمْ
يَجَلَّ وَلَوْ كَانَ الْجُرُوحُ مُوَحِّيًا . وَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ وَرَأْسُهُ خَارِجَهُ ، أَوْ كَانَ مِنْ
طَيْرِ الْمَاءِ ، أَوْ كَانَ التَّرْدَى لَا يَقْتُلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَيَوَانَ ، فَمُبْتَاحٌ .
وَإِنْ رَمَى طَيْرًا فِي الْهَوَاءِ ، أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ ، أَوْ جَبَلٍ ، فَوَقَعَ إِلَى

(١) فِي م : «محددة» .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) الصَّوَّانُ : ضَرْبٌ مِنَ الْحَجَارَةِ فِيهَا صَلَابَةٌ .

(٤) فِي د ، م : «محدود» .

(٥) سَقَطَ مِنْ : د ، ز .

(٦) فِي م : «ناصبه» .

الأرض، فمات، حل؛ لأن سقوطه بالإصابة.

وإن رمى صيِّداً ولو ليلاً، فجرَّحه، ولو غير موح، فغاب عن عَيْنِهِ، ثم وجَّده مَيِّتاً ولو بعد يَوْمِهِ، وسَهْمُهُ فقط فيه، أو أثَرُهُ، ولا أثَرُ به غيره، حل. وإن وجد به سَهْمًا، أو أثَرُ سَهْمٍ غير سَهْمِهِ، أو شَكٌّ في سَهْمِهِ، أو في قَتْلِهِ به^(١)، أو أكل منه سَبْعُ يَصْلُحُ أن يكون قَتْلُهُ، لم يَحِلَّ. وإن كان الأثر ممَّا لا يَقْتُلُ مثله، مثل أكل حيوانٍ ضَعِيفٍ، كَسِنُورٍ وَثَقَلَبٍ مِن حيوانٍ قَوِيٍّ، أو تَهَشَّمٍ مِن وَفَعَةٍ، فمُبَاحٌ.

ولو أُرْسِلَ عليه كَلْبُهُ فَعَقَرَهُ، فغاب، أو غابَ قَبْلَ عَقْرِهِ، ثم وجَّده مَيِّتاً وَالْكَلْبُ وَحْدَهُ، أو الصَّيْدُ بِفِيهِ، أو يَغْبِثُ به، أو عليه، حل. وتَقَدَّمَ قَرِيبًا لو وَجَدَ مع كَلْبِهِ كَلْبًا آخَرَ.

وإن رمى^(٢) أو ضَرَبَ صَيِّدًا، فَأَبَانَ بَعْضَهُ، ولو بَنَضِبٍ مَنَاجِلَ ونَحْوِهَا، فإن قَطَعَهُ قِطْعَتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ، أو مُتَقَارِبَتَيْنِ، أو قَطَعَ رَأْسَهُ، حل، وإن أَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا غَيْرَ الرَّأْسِ، ولم تَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، وكانت^(٣) البَيِّنَةُ وَالْمَوْتُ معًا، أو بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، أَكَلَ وَمَا أُيِّنَ مِنْهُ، وإن كانت مُسْتَقَرَّةٌ، فَاَلْمُبَانُ حَرَامٌ، سِوَاءَ بَقِيَ الْحَيَوَانُ حَيًّا أَوْ أَدْرَكَهُ فَذَكَاةٌ، أو رَمَاهُ بِسَهْمٍ آخَرَ فَقَتَلَهُ، وإن بَقِيَ مُعَلَّقًا بِجِلْدِهِ^(٤)، حلَّ بِجِلِّهِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَبْنَ.

(١) سقط من: م.

(٢) بعده في م: «صيِّداً».

(٣) في م: «كان».

(٤) في الأصل، س: «جلدة».

وإن أخذَ قطعةً من حوتٍ وأفلتَ حيًّا، أبيعَ ما أخذَ منه .

وتَحِيلُ الطَّرِيدَةُ ؛ وهى الصَّيْدُ يَقَعُ بَيْنَ الْقَوْمِ لا يَقْدِرُونَ على ذَكَاتِهِ ،
فَيَقْطَعُ ذَا مِنْهُ بَسِيفِهِ قِطْعَةً ، وَيَقْطَعُ الْآخَرَ أَيْضًا ، حتَّى يُؤْتَى عليه وهو
حيٌّ . وكذا النَّادُ .

فصل : النوعُ الثانى ، الجَارِحَةُ ، فَيُباحُ ما قَتَلْتَهُ إذا كانت مُعَلَّمَةً ، إلا
الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ^(١) ، وهو ما لا يَبَاضُ فيه ، [٣٠٥ ط] أو بَيْنَ عَيْنَيْهِ
نُكُتَانِ ، كما اقْتَضَاهُ^(٢) الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ^(٣) ، فَيَحْرُمُ صَبْدُهُ ، كغَيْرِ الْمُعَلَّمِ ،
إلا أَنْ يُذَرِكَه فى الحَيَاةِ ، فَيَذْكُى ، وَيَحْرُمُ اقْتِنَاؤُهُ ، وتَغْلِيْمُهُ ، وَيُسَنُّ قَتْلُهُ ولو
كَانَ مُعَلَّمًا . وكذا الْخِزْرِىُّ ، وَيَحْرُمُ الْاِنْتِفَاعُ به .

وَيَجِبُ قَتْلُ كَلْبٍ عَقُورٍ ولو كَانَ مُعَلَّمًا ، وَيَحْرُمُ اقْتِنَاؤُهُ ، ولا تُقْتَلُ
كَلْبَةٌ عَقَرَتْ مِنْ قُرْبٍ مِنْ^(٤) وَلَدِهَا ، أو خَرَقَتْ ثَوْبَهُ ، بل تُنْقَلُ . وتَقْدَمُ آخِرُ
حَدِّ الْمُحَارِبِينَ . ولا يُباحُ قَتْلُ الْكِلَابِ غَيْرِ ما تَقْدَمُ ، وَيُباحُ اقْتِنَاؤُهَا لِلصَّيْدِ ،
وَالْمَاشِيَةِ ، وَالْحَوِثِ ، وتَقْدَمُ فى كِتَابِ الْبَيْعِ .

وَالْجَوَارِيحُ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ما يَصِيدُ بِنَابِهِ ؛ كَالْكَلْبِ ، وَالْفَهْدِ ، وَكُلُّ
ما أَمْكَنَ الاضْطِياذُ به . وتَغْلِيْمُهُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ أَنْ يَسْتَرْسِلَ إذا أُرْسِلَ ،
وَيَنْزَجِرَ إذا زُجِرَ ، لا فى حَالِهِ^(٥) مُشَاهَدَتِهِ الصَّيْدَ ، وإذا أَمْسَكَ لم يَأْكُلْ .

(١) فى م : « والبهيم الأسود » .

(٢) بعده فى س : « لفظ » .

(٣) تقدم تخريجه فى ١٥٩/٢ .

(٤) سقط من : م .

(٥) فى م : « حال » .

ولا يُعْتَبَرُ تَكَرُّرُهُ ، بل يَحْصُلُ بَمَرَّةٍ ، فَإِنْ أَكَلَ بَعْدَ تَغْلِيْمِهِ ، لَمْ يَحْرُمَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَيْدِهِ ، وَلَمْ يُبَيِّحْ مَا أَكَلَ مِنْهُ ، ^(١) وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ مُعَلِّمًا ، فَيُبَاحُ مَا صَادَهُ بَعْدَ الصَّيْدِ الَّذِي أَكَلَ مِنْهُ . وَإِنْ شَرِبَ دَمَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ ، لَمْ يَحْرُمَ . وَيَجِبُ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ فَمَ الْكَلْبِ .

والثاني ، ذُو الْخَلْبِ ؛ كَالْبَازِي ، وَالصَّفَرِ ، وَالْعُقَابِ ، وَالشَّاهِيْنِ ، وَنَحْوِهَا ، فَتَغْلِيْمُهُ بَأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ ، وَيَرْجِعَ إِذَا دُعِيَ ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَرْكُ الْأَكْلِ ، وَلَا بُدُّ أَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ ، فَإِنْ قَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ ^(٢) أَوْ خَنْقِهِ ، لَمْ يُبَيِّحْ .

فصل : الشَّرْطُ الثَّالِثُ : إِزْسَالُ الْآلَةِ قَاصِدًا الصَّيْدَ ، فَلَوْ سَقَطَ السَّيْفُ مِنْ يَدِهِ فَعَقَرَهُ ، لَمْ يَحِلَّ ، وَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ أَوْ غَيْرُهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ أُرْسِلَهُ ، وَلَمْ يُسَمِّ ، لَمْ يُبَيِّحْ صَيْدَهُ ، فَإِنْ زَجَرَهُ وَلَمْ يَزِدْ عَذُوهُ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ زَجَرَهُ فَوَقَّفَ ، ثُمَّ أَشْلَاهُ ^(٣) وَسَمَّى ، أَوْ سَمَّى وَزَجَرَهُ وَلَمْ يَقِفْ ، لَيْكُنْهُ زَادَ فِي عَذُوهِ بِإِشْلَاحِهِ ، حَلَّ صَيْدُهُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ إِزْسَالِهِ .

وَإِنْ أُرْسَلَ كَلْبُهُ أَوْ سَهْمُهُ إِلَى هَدَفٍ ، فَقَتَلَ صَيْدًا ، أَوْ أُرْسَلَ يَرِيدُ الصَّيْدَ وَلَا يَرَى صَيْدًا ، أَوْ قَصَدَ إِنْسَانًا ، أَوْ حَجَرًا ، أَوْ رَمَى عَبَثًا غَيْرَ قَاصِدٍ صَيْدًا ، أَوْ رَمَى حَجَرًا يَظُنُّهُ صَيْدًا ، أَوْ شَكَّ فِيهِ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ ، أَوْ ظَنَّهُ آدَمِيًّا ، أَوْ بَهِيمَةً ، فَأَصَابَ صَيْدًا ، لَمْ يَحِلَّ . وَإِنْ رَمَى صَيْدًا ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ ، أَوْ رَمَى صَيْدًا ، فَقَتَلَ جَمَاعَةً ، أَوْ أُرْسَلَ سَهْمُهُ عَلَى

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فى م : « بعد رميه » .

(٣) أشلاه : أغراه .

صَيْدٍ ، فَأَعَاتَتْهُ الرِّيحُ فَقَتَلَهُ ، وَلَوْلَا مَا وَصَلَ ، أَوْ وَقَعَ سَهْمُهُ فِي حَجَرٍ ،
فَرَدَّهُ عَلَى الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ ، حَلَّ الْجَمِيعُ .

وَالْجَارِخُ بِمَنْزِلَةِ السَّهْمِ ، فَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَثَبَتْهُ ، مَلَكَهُ . فَإِنْ تَحَامَلَ
وَمَشَى غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ ، فَأَخَذَهُ غَيْرُهُ ، لَزِمَهُ رَدُّهُ . وَلَوْ دَخَلَ خَيْمَتَهُ أَوْ دَارَهُ
وَنَحَوَهُ ، كَمَا لَوْ مَشَى بِالشَّبَكَةِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ . وَإِنْ لَمْ
يُثَبِّتْهُ وَيَبْقِ مُتَمَتِّعًا ، فَدَخَلَ خَيْمَةَ إِنْسَانٍ فَأَخَذَهُ ، أَوْ دَخَلَتْ طَبِيبَةٌ دَارَهُ ،
فَأَغْلَقَ بَابَهُ وَجَهْلَهَا ، أَوْ لَمْ يَقْصِدْ تَمْلُكَهَا ، أَوْ عَشَّشَ طَيْرٌ غَيْرُ تَمْلُوكٍ فِي
بُزْجِهِ وَفَرَّخَ فِيهِ ، مَلَكَهُ . وَمِثْلُهُ إِخْيَاءُ أَرْضٍ بِهَا كَنْزٌ ، وَنَضَبُ^(١) خَيْمَةٍ ،
وَفَتْحُ حَجَرِهِ لَذَلِكَ ، وَنَضَبُ شَبَكَةٍ ، وَشَرَكٍ ، وَفَتْحٌ ، وَمِنْجَلٍ لَذَلِكَ ،
وَحَبْسُ جَارِخٍ لَهُ ، أَوْ بِالْجَائِثِ بِمَضِيقٍ لَا يَفْلُكُ مِنْهُ ، وَإِنْ صَنَعَ بِزُكَّةً
لِيَصِيدَ^(٢) بِهَا سَمَكًا ، فَمَا حَصَلَ فِيهَا^(٣) ، مَلَكَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا ذَلِكَ ،
لَمْ يَمْلِكْهُ ، كَتَوَحُّلِ صَيْدٍ^(٤) فِي أَرْضِهِ^(٥) ، أَوْ حَصَلَ فِيهَا مِنْ مَدِّ الْمَاءِ ، أَوْ
عَشَّشَ فِيهَا طَائِرٌ ، وَلِغَيْرِهِ أَخْذُهُ ، كَالْمَاءِ ، وَالْكَلَأُ .

وَإِنْ رَمَى طَيْرًا عَلَى شَجَرَةٍ فِي دَارِ قَوْمٍ ، فَطَرَحَهُ فِي دَارِهِمْ ،
فَأَخَذُوهُ^(٥) ، فَهُوَ لِلرَّامِي . وَلَوْ وَقَعَ صَيْدٌ فِي شَرَكِ إِنْسَانٍ أَوْ شَبَكَتِهِ وَنَحَوَهُ ،

(١) فِي م : « كَنْصَب » .

(٢) فِي م : « يَصِيد » .

(٣) فِي م : « فِيهِ » .

(٤ - ٤) فِي م : « بِأَرْضِهِ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : د ، ز . وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا فِي : س .

وَأَثَبْتَهُ ، ثُمَّ أَخَذَهُ إِنْسَانٌ ، لَزِمَهُ رَدُّهُ ^(١) ، وَإِنْ لَمْ تُمَسِّكْهُ الشُّبَكَةُ ، وَانْفَلَتْ مِنْهَا فِي الْحَالِ ، أَوْ بَعْدَ حِينٍ ، لَمْ يَمْلِكْهُ . وَإِنْ أَخَذَ الشُّبَكَةُ وَذَهَبَ بِهَا ، فَصَادَهُ إِنْسَانٌ ، مَلَكَهُ ، وَيَرُدُّ الشُّبَكَةَ . فَإِنْ مَشَى بِهَا عَلَى وَجْهِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْاِمْتِنَاعِ ، فَهُوَ لَصَاحِبِهَا ، كَمَا لَوْ أَمْسَكَهُ الصَّائِدُ وَثَبَّتَ يَدُهُ [٣٠٦] عَلَيْهِ ، ثُمَّ انْفَلَتْ مِنْهُ .

وَإِنْ اضْطَادَّ صَيْدًا ، فَوَجَدَ عَلَيْهِ عَلَامَةً مِلْكٍ ؛ كَقِلَادَةٍ فِي عُنُقِهِ ، أَوْ قُرْطٍ فِي أُذُنِهِ ، أَوْ وَجَدَ الطَّائِرَ مَقْصُوصَ الْجَنَاحِ ، لَمْ يَمْلِكْهُ ، وَيَكُونُ لِقُطْعَةٍ . وَمَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ ، فَوَثَبَتْ سَمَكَةٌ ، فَوَقَعَتْ فِي حَجَرِهِ ، فَهِيَ لَهُ دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِيهَا ، فَلَصَاحِبِهَا . وَإِنْ وَثَبَتْ ^(٢) بِفِعْلِ إِنْسَانٍ لِقَصْدِ الصَّيْدِ ، كَالصَّيَّادِ الَّذِي يَجْعَلُ فِي السَّفِينَةِ ضَوْءًا بِاللَّيْلِ ، وَيَدُقُّ بِشَيْءٍ كَالْجَرَسِ لِيَتَبَّ ^(٣) السَّمَكُ فِي السَّفِينَةِ ، فَلِلصَّائِدِ ^(٤) ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الصَّيْدَ بِهَذَا ، بَلْ حَصَلَ اتِّفَاقًا ، فَهِيَ لِمَنْ وَقَعَتْ فِي حَجَرِهِ . وَلَا يُصَادُ الْحَمَامُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَحْشِيًّا .

وَيَحْرُمُ صَيْدُ سَمَكٍ وَغَيْرِهِ بَنَاجَسَةٍ ؛ كَعَذِيرَةٍ ، وَمَيْتَةٍ ، وَدَمٍ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَإِنْ مَنَعَهُ الْمَاءُ حَتَّى صَادَهُ ، حَلَّ أَكْلُهُ ، وَيُكْرَهُ الصَّيْدُ بِبَنَاتٍ وَزُدَانٍ ؛ لِأَنَّ مَأْوَاهَا الْحُشُوشُ ، وَبُضْفَادِعَ ، وَشِبَاشٍ ^(٥) ؛ وَهُوَ طَيْرٌ

(١) فِي م : « رَدَّهُ بِأَلْتِهِ » .

(٢) فِي م : « ثَبَّتَ » .

(٣) فِي م : « لَتَبَتْ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م : « شَبَاشٍ » .

تُخَاطُ عَيْنَاهُ^(١) أَوْ يُزَبْطُ^(٢) ، وَبَخْرَاطِيمَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ فِيهِ رُوحٌ ، وَمِنْ وَكْرِهِ ،
لَا بَلِيلَ^(٣) ، وَلَا فَرْخٍ مِنْ وَكْرِهِ ، وَلَا بَمَا يُشْكِرُهُ ، وَلَا بِشَبَكَةٍ ، وَشَرِكٍ ،
وَفَخٍّ ، وَدَبْقٍ ، وَكُلِّ حِيلَةٍ . وَكَرَةِ جَمَاعَةٍ بِمُثْقَلٍ كَبْنُذُقٍ . وَنَصُّهُ : لَا بَأْسَ
بِبَيْعِ الْبُنْذُقِ ، وَيُزَمَّى بِهَا الصَّيْدُ ، لَا لِلْعَبَثِ .

وَإِذَا أُرْسِلَ صَيْدًا ، وَقَالَ : أَعْتَقْتُكَ . لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ أُرْسِلَ
الْبَيْعَرُ وَالْبَقْرَةُ .

فصل : الشَّرْطُ الرَّابِعُ : التَّشْمِيَةُ ، وَلَوْ بغيرِ عَرِيَّةٍ عِنْدَ إِزْسَالِ السَّهْمِ ،
وَالْجَارِحَةِ ، لَا مِنْ أَخْرَسَ ، وَلَا يَضُرُّ تَقَدُّمَ يَسِيرٍ أَوْ تَأَخُّرَ . وَكَذَا تَأَخَّرَ كَثِيرٌ
فِي جَارِحٍ إِذَا زَجَرَهُ فَانْزَجَرَ . فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، لَمْ يُبَيِّحْ . وَإِنْ
سَمَّى عَلَى صَيْدٍ ، وَأَصَابَ غَيْرَهُ ، حَلٌّ ، وَلَوْ سَمَّى عَلَى سَهْمٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهُ ،
وَرَمَى بغيرِهِ بِتِلْكَ التَّشْمِيَةِ ، لَمْ يُبَيِّحْ .
وَدَمُ السَّمَكِ طَاهِرٌ مَأْكُولٌ .

(١) فِي م : « عَيْنُهُ » .

(٢) فِي م : « تَرْبِطُ » .

(٣) فِي م : « بَلِيلُ » .

كتاب الأيمان وكفاراتها

وهي جنح يمين ، وهي القسم ، والإيلاء ، والحلف ، بألفاظ مخصوصة .
فاليمين تأكيد الحكم بذكر معظم على وجه مخصوص . وهي
وجوابها كشرط وجزاء . والحلف على مستقبل إرادة تحقيق خبر فيه ممكن ،
بقول^(١) يقصد به الحث على فعل الممكن أو تركه . والحلف على ماض إما
بر وهو الصادق ، وإما غموس ، وهو الكاذب ، أو لغو ، وهو ما لا أجر فيه
ولا إثم ولا كفارة .

ولا تصح^(٢) إلا من مكلف ، مختار ، قاصد اليمين . وتصح من
كافر ، وتلزمه الكفارة بالحنث ، حيث في كفره أو بعده .

والحلف منه واجب ؛ مثل أن يُنجى به إنسانا مغضوما من هلكة ولو
نفسه ، مثل أن تتوجه أيمان القسامة في دعوى القتل عليه وهو بريء .
ومندوب ؛ مثل أن يتعلق به مصلحة ، من إصلاح بين متخاصمين ، أو
إزالة حقد من قلب مُسليم عن الحالف ، أو غيره ، أو دفع شر . فإن حلف
على فعل طاعة ، أو ترك معصية ، فليس^(٣) بمندوب . ومباح ؛ كالحلف على

(١) في م : « بقوله » .

(٢) في الأصل ، س ، م : « يصح » .

(٣) سقط من : م .

فِعْلٍ مُبَاحٍ ، أو تَرْكِهِ ، أو عَلَى الْخَبَرِ بِشَيْءٍ هُوَ صَادِقٌ فِيهِ ، أو يَظُنُّ أَنَّهُ فِيهِ صَادِقٌ . وَمَكْرُوءَةٌ ؛ كَالْحَلْفِ عَلَى فِعْلٍ مَكْرُوءٍ ، أو تَرْكِ مَنْدُوبٍ ، وَمِنْهُ الْحَلْفُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ . وَمُحَرَّمٌ ؛ وَهُوَ الْحَلْفُ كَاذِبًا عَمْدًا ، أو عَلَى فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ ، أو تَرْكِ وَاجِبٍ .

وَمَتَى كَانَتِ الْيَمِينُ عَلَى فِعْلٍ وَاجِبٍ ، أو تَرْكِ مُحَرَّمٍ ، كَانَ حَلُّهَا - أَى حِنْثُهَا - مُحَرَّمًا ، وَيَجِبُ بِرُءِهِ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ مَنْدُوبٍ ، أو تَرْكِ مَكْرُوءٍ ، فَحَلُّهَا مَكْرُوءٌ ، وَيُسْتَحَبُّ بِرُءِهِ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ مَكْرُوءٍ ، أو تَرْكِ مَنْدُوبٍ ، فَحَلُّهَا مَنْدُوبٌ ، وَيُكْرَهُ بِرُءِهِ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ مُحَرَّمٍ ، أو [٣٠٦ ظ] تَرْكِ وَاجِبٍ ، فَحَلُّهَا وَاجِبٌ ، وَيَحْرُمُ بِرُءِهِ . وَحَلُّهَا فِي الْمُبَاحِ مُبَاحٌ ، وَ^(١) حِفْظُهَا فِيهِ أَوْلَى . وَلَا يَلْزَمُ إِثْرًا قَسَمٌ ، كِإِجَابَةِ سُؤَالٍ بِاللَّهِ .

فصل : وَالْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ بِهَا الْكَفَّارَةُ إِذَا حِنْثَ ، هِيَ ^(٢) الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى ؛ نَحْوُ : وَاللَّهِ ، وَبِاللَّهِ ، وَتَاللَّهِ ، وَالرَّحْمَنِ ، وَالْقَدِيمِ ، وَ^(٣) الْأَزَلِيِّ ، وَخَالِقِ الْخَلْقِ ، وَرَازِقِ الْعَالَمِينَ ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالْعَالَمِ بِكُلِّ شَيْءٍ ، وَرَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ . وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ، وَالْأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ ؛ وَالْآخِرُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ . وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ . أو

(١) سقط من : الأصل ، ز .

(٢) فى م : « وهى » .

(٣) سقط من : د ، ز ، م .

صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ؛ كَوَجْهِ اللَّهِ ، وَعَظَمَتِهِ ، وَعِزَّتِهِ ، وَإِرَادَتِهِ ، وَقُدْرَتِهِ ، وَعِلْمِهِ ، وَجَبَرُوتِهِ ، وَنَحْوِهِ ، حَتَّى وَلَوْ نَوَى مَقْدُورَهُ ، وَمَغْلُومَتَهُ ، وَثَرَادَهُ .
وَأَمَّا مَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى ، وَإِطْلَاقُهُ يَنْصَرِفُ إِلَى اللَّهِ ؛ كَالْعَظِيمِ ،
وَالرَّحِيمِ ، وَالرَّبِّ ، وَالْمَوْلَى ، وَالرَّازِقِ ، فَإِنْ نَوَى بِهِ اللَّهُ أَوْ ^(١) أَطْلَقَ ، كَانَ
يَمِينًا ، وَإِنْ نَوَى غَيْرَهُ ، فَلَيْسَ يَمِينًا .

وَمَا لَا يُعَدُّ مِنْ أَسْمَائِهِ ، وَلَا يَنْصَرِفُ إِطْلَاقُهُ إِلَيْهِ وَيَحْتَمِلُهُ ؛ كَالشَّيْءِ ،
وَالْمَوْجُودِ ، وَالْحَيِّ ، وَالْعَالِمِ ، وَالْمُؤْمِنِ ، وَالوَاحِدِ ، وَالْكَرِيمِ ^(٢) ، وَالشَّاكِرِ ،
فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ بِهَ اللَّهُ ، أَوْ نَوَى ^(٣) غَيْرَهُ ، لَمْ يَكُنْ يَمِينًا ، وَإِنْ تَوَّاهُ ، كَانَ يَمِينًا .
وَإِنْ قَالَ : وَحَقُّ اللَّهِ . وَعَهْدُ اللَّهِ . وَائْتِمُّ ^(٤) اللَّهُ . وَائْتِمُّنِ اللَّهَ - جَمْعُ
يَمِينٍ - وَأَمَانَةِ اللَّهِ . وَمِيثَاقِهِ . وَكِبْرِيَائِهِ . وَجَلَالِهِ . وَنَحْوِهِ ، فَهِيَ ^(٥) يَمِينٌ .
وَكَذَا : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ .

وَيُكْرَهُ الْحَلِيفُ بِالْأَمَانَةِ كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ .

وَإِنْ قَالَ : وَالْعَهْدِ ، وَالْمِيثَاقِ . وَسَائِرُ ذَلِكَ ، كَالْأَمَانَةِ ، وَالْقُدْرَةِ ،
وَالْعَظَمَةِ ، وَالْكَبْرِيَاءِ ، وَالْجَلَالِ ، وَالْعِزَّةِ ، وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى اللَّهِ ، لَمْ يَكُنْ
يَمِينًا ، إِلَّا أَنْ يَتَوَّى صِفَةً لِلَّهِ .

(١) فِي س : «و» .

(٢) فِي م : «الكرام» .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : «بِهِ» .

(٤) فِي م : «اسم» .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، م : «فهر» .

وإن قال : لَعَمْرُ اللَّهِ . كان يمينًا وإن لم ينو ، ومعناه الحلف ببقاء الله وحياته . وإن حلف بكلام الله ، أو بالمصحف ، أو بالقرآن ، أو بسورة منه ، أو آية ، أو بحق القرآن ، فهي يمين فيها كفارة واحدة . وكذا لو حلف بالتوراة أو الإنجيل ونحوهما من كتب الله .

وإن قال : أحلف بالله . أو ^(١) : أشهد بالله . أو : أقسم بالله . أو : أعزم بالله . أو : أقسمت بالله . أو : شهدت بالله . أو : حلفت بالله . أو : آليت بالله . كان يمينًا . وإن لم يذكر اسم الله ؛ كأن قال : أحلف . أو : حلفت . أو : أشهد . أو : شهدت . إلى آخرها ، لم يكن يمينًا ، إلا أن ينوى . وإن قال : نويت بـ : أقسمت بالله - ونحوه - الحبر عن قسم ماض . أو : بقولي : شهدت بالله . آمنت به . أو : بـ : أقسم - ونحوه - الحبر عن قسم يأتي . أو : بـ : أعزم ، القصد دون اليمين . دُين ، وقيل حكما ، ولا كفارة .

وإن قال : حلفًا بالله . أو : قسمًا بالله . ^(٢) أو : آليته بالله . أو : آلي بالله . فهو يمين ولو لم ينوها . وإن قال : أستمع . أو : أعتصم بالله . أو : أتوكل على الله . أو : علم الله . أو : عز الله . أو : تبارك الله . ونحوه ، لم يكن يمينًا ولو نوى .

(١) في م : «و» .

(٢ - ٢) في الأصل : «آليت» . وفي م : «أو آليت» .

فصل : وحروف القسم بَاءٌ ، يَلِيهَا ^(١) مُظْهَرٌ و ^(٢) مُضْمَرٌ ، وَوَاوٌ ، يَلِيهَا مُظْهَرٌ ، وِتَاءٌ ، تَخْتَصُّ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ قَالَ : تَالرَّحْمَنِ . أَوْ : تَالرَّحِيمِ . لَمْ يَكُنْ قَسَمًا .

وَيَصِحُّ الْقَسَمُ بِغَيْرِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، فَيَقُولُ : اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ . بِالْجَرِّ وَالنَّضْبِ . وَإِنْ رَفَعَهُ ، كَانَ يَمِينًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا يَنْوِي بِهِ الْيَمِينَ . وَإِنْ نَضَبَهُ بِوَاوٍ ، أَوْ رَفَعَهُ مَعَهَا ، أَوْ دُونَهَا ، فَيَمِينٌ ، إِلَّا أَنْ لَا يُرِيدَ عَرَبِيٌّ . وَهِيَ اللَّهُ ، يَمِينٌ بِالْيَمِينَةِ .

قال الشيخ : الأحكام تتعلق ^(٤) بما أَرَادَهُ النَّاسُ بِالْأَلْفَاظِ الْمَلْحُونَةِ ، كَقَوْلِهِ : حَلَفْتُ بِاللَّهِ . رَفَعًا وَنَضْبًا ، و ^(٥) : وَاللَّهِ بِاصُومٍ وَبِاصِلَى . وَنَحْوِهِ . وَكَقَوْلِ الْكَافِرِ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ . بِرَفْعِ الْأَوَّلِ وَنَضْبِ الثَّانِي ، وَ : أَوْصَيْتُ لَزِيدًا بِمِائَةِ . وَ : أُغْتَنِّتُ سَالِمًا . وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَقَالَ : مَنْ رَامَ جَعَلَ جَمِيعِ النَّاسِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ بِحَسَبِ عَادَةِ قَوْمٍ بَعْضُهُمْ ، فَقَدْ رَامَ مَا لَا يُمَكِّنُ عَقْلًا ، وَلَا يَصْلُحُ ^(٦) شَرْعًا . انْتَهَى . وَهُوَ كَمَا قَالَ .

وُجِبَ [٣٠٧] الْقَسَمُ فِي الْإِجَابِ بـ : إِنْ ، خَفِيفَةً وَثَقِيلَةً ، وَبِلَامِ التَّوَكِيدِ ، وَبِقَدْ وَبَلْ ، عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ . وَفِي النَّفْيِ بـ : مَا ، وَإِنْ بَعَثْنَاها ، وَبـ :

(١) فِي م : « وَيَلِيهَا » .

(٢) فِي م : « أَوْ » .

(٤) فِي م : « مُتَعَلِّقَةٌ » .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٦) فِي م : « يَصِحُّ » .

لا ، وَتُحَذَفُ لَا لَفْظًا^(١) ، نَحَوَ : وَاللَّهُ أَفْعَلُ .

وَيُحْزَمُ الْحَلِيفُ بِغَيْرِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ ، وَلَوْ بَنِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ شَرِكٌ فِي تَعْظِيمِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَعَلَهُ ، اسْتَغْفَرَ وَتَابَ ، وَلَا كَفَّارَةَ فِي الْيَمِينِ بِهِ ، وَلَوْ^(٢) «كَانَ الْحَلِيفُ^(٣)» بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، سَوَاءٌ أَضَافَهُ إِلَى اللَّهِ ، كَقَوْلِهِ : وَمَغْلُومِ اللَّهِ ، وَخَلْقِهِ ، وَرِزْقِهِ ، وَبَيْتِهِ . أَوْ لَمْ يُضِفْهُ ، مِثْلَ : وَالْكَفْبَةِ ، وَالنَّبِيِّ ، وَأَيِّ . وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَيُكْرَهُ بَطْلَاقِي وَعَتَاقِي .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْكَفَّارَةِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ مُنْعَقِدَةً ، وَهِيَ الَّتِي يُمَكِّنُ فِيهَا الْبِرُّ وَالْحِنْثُ ؛ بِأَنْ يَقْصِدَ عَقْدَهَا عَلَى مُسْتَقْبَلٍ ، فَلَا تَنْعَقِدُ يَمِينُ التَّائِمِ ، وَالصَّغِيرِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَالْجُنُونِ وَنَحْوِهِمْ ، وَمَا عُذَّ مِنْ لَعْنِ الْيَمِينِ . فَأَمَّا الْيَمِينُ عَلَى الْمَاضِي فَلَيْسَتْ مُنْعَقِدَةً ، وَهِيَ تَوْعَانٌ ؛ غَمُوسٌ ، وَهِيَ الَّتِي يَخْلِفُ بِهَا كَاذِبًا ، عَالِمًا ، تَغْيِيسُهُ^(٣) فِي الْإِثْمِ ثُمَّ فِي النَّارِ ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا . وَيُكْفَرُ كَاذِبٌ فِي لِعَانِهِ . ذَكَرَهُ فِي «الْإِنْتِصَارِ» .

وَأِنْ خَلَفَ عَلَى فِعْلِ مُسْتَحِيلٍ لِدَايَةِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، كَانَ قَالَ : وَاللَّهِ لَأَضْعَدَنَّ السَّمَاءَ . أَوْ : إِنْ لَمْ أَضْعُدْ . أَوْ : لَأَشْرَبَنَّ مَاءَ الْكُوزِ . وَلَا مَاءَ فِيهِ ، عَلِمَ أَنَّ فِيهِ مَاءً أَوْ لَا ، أَوْ : إِنْ لَمْ أَشْرَبْهُ . أَوْ : لَأَقْتُلَنَّه^(١) . فَإِذَا هُوَ مَيِّتٌ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ ، وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي الْحَالِ .

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) زيادة من : م .

(٣) في م : «بغمسه» .

وإن قال : والله إن طُرْتُ . أو : لا طُرْتُ . أو : صَعِدْتُ السَّمَاءَ . أو : شاءَ المَيْتُ . أو : قَلَبْتُ الْحَجَرَ ذَهَبًا . أو : جَمَعْتُ بَيْنَ الصُّدَّيْنِ . أو : رَدَدْتُ أَمْسٍ . أو : سَرَبْتُ^(١) ماءَ الْكُوزِ . ولا ماءَ فِيهِ ، ونحوه ، فهذا لَعْنٌ . وتَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ .

وإن قال : والله لَيَفْعَلَنَّ فُلَانٌ كَذَا . أو : لا يَفْعَلَنَّ . أو حَلَفَ عَلَى حَاضِرٍ ، فقال : والله لَتَفْعَلَنَّ كَذَا . أو : لا تَفْعَلَنَّ كَذَا . فلم يُطِيعْهُ ، حَيْثُ الْحَالِفُ ، وَالْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ لا عَلَى مَنْ أَخْتَنَهُ . وإن قال : أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ . وَأَرَادَ الْيَمِينَ ، فَكَالتِي قَبْلَهَا . وإن أَرَادَ الشُّفَاعَةَ إِلَيْهِ بِاللَّهِ ، فَلَيْسَتْ بِيَمِينَ . وَيُسَرِّقُ إِبْرَارُ الْقَسَمِ ، كإِجَابَةِ سُؤَالٍ بِاللَّهِ ، وَلَا يَنْزِمُ ، وإن أَجَابَهُ إِلَى صُورَةٍ مَا أَقْسَمَ عَلَيْهِ دُونَ مَعْنَاهُ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْمَعْنَى ، فَحَسَنٌ .

والثَّانِي ، لَعْنُ الْيَمِينِ ، وَهُوَ سَبْقُهَا عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، كَقَوْلِهِ : لا وَاللَّهِ . و : بَلَى وَاللَّهِ . فِي غُرُوضٍ حَدِيثِهِ . وَظَاهِرُهُ ، وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَلَا كَفَّارَةُ فِيهَا . وَإِنْ عَقَّدَهَا عَلَى زَمَنِ مَاضٍ يَظُنُّ صِدْقَ نَفْسِهِ ، فَبَانَ بِخِلَافِهِ ، حَيْثُ فِي طَّلَاقٍ وَعَتَاقٍ فَقَطْ . وَتَقَدَّمَ آخِرُ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ . وَقَالَ الشَّيْخُ : وَكَذَا لَوْ عَقَّدَهَا^(٢) عَلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ ظَانًّا صِدْقَهُ ، فَلَمْ يَكُنْ ، كَمَنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ يَظُنُّ أَنَّهُ يُطِيعُهُ ، فَلَمْ يَفْعَلْ ، أَوْ ظَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ خِلَافَ نِيَّةِ الْحَالِفِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

(١) فِي ز : « شَرِبَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « عَقَّدَهَا » .

الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ يَخْلِفَ مُخْتَارًا ، فَلَا تَنْعَقِدُ يَمِينُ مُكْرِهِ .

الثَّالِثُ : الْحِنْثُ فِي يَمِينِهِ ، بِأَنْ يَفْعَلَ مَا خَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ، أَوْ يَتْرَكَ مَا خَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ وَلَوْ مَعْصِيَةً ، مُخْتَارًا ذَاكِرًا ، فَإِنْ فَعَلَهُ مُكْرَهَا أَوْ نَاسِيًا ، فَلَا كَفَّارَةَ ، وَيَقْعُ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ نَاسِيًا . وَتَقَدَّمَ . وَجَاهِلٌ كَنَاسٍ .

فصل : وَيَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ يَمِينٍ مُكْفَّرَةٍ ؛ كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ ^(١) ، وَالظَّهَارِ ، وَالنَّذْرِ ، فَإِذَا خَلَفَ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . أَوْ : إِنْ أَرَادَ اللَّهُ . وَقَصَدَ بِهَا الْمَشِيقَةَ ، لَا مَنْ أَرَادَ مُحِبَّتَهُ ^(٢) وَأَمَرَهُ ، أَوْ أَرَادَ التَّحْقِيقَ لَا التَّغْلِيقَ ، لَمْ يَحْنَثْ ، فَعَلَ أَوْ تَرَكَ ، قَدَّمَ الِاسْتِثْنَاءَ أَوْ أَخَّرَهُ ، إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا لَفْظًا أَوْ حُكْمًا ؛ كَانْقِطَاعِهِ بِتَنْفُسٍ ، أَوْ سُعَالٍ ، أَوْ غَطَاسٍ ، أَوْ عَيْ ^(٣) ، أَوْ نَحْوِهِ .

وَيُعْتَبَرُ نُطْقُهُ بِهِ ^(٤) ، وَلَا يَنْفَعُهُ بِالْقَلْبِ ، إِلَّا مِنْ مَظْلُومٍ خَائِفٍ ، وَقَصْدُ الِاسْتِثْنَاءِ قَبْلَ تَمَامِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَلَوْ خَلَفَ غَيْرَ [٣٠٧ظ] قَاصِدِ الِاسْتِثْنَاءِ ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْيَمِينِ ، فَاسْتَثْنَى ، لَمْ يَنْفَعِهِ . وَلَوْ أَرَادَ الْحَزْمَ ، فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، أَوْ كَانَتْ عَادَتُهُ جَارِيَةً بِهِ ، فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ شَكَّ فِيهِ ، فَلَا أَهْلُ عَدَمِهِ .

وإن قال : واللَّهِ لِأَشْرَبِ الْيَوْمِ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ . فَشَاءَ زَيْدٌ ، وَلَمْ يَشْرَبْ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : «إرادته» .

(٣) سقط من : د . وفي م : «قء» .

(٤) بعده في م : «مرة» .

حتى مَضَى اليومَ ، حَيْثُ ، وإن لم يَشَأْ زَيْدٌ ، لم يَلْزَمْهُ يَمِينٌ . فإن لم يَغْلَمْ مَشِيعَتَهُ ؛ لَغَيْبَةِ ، أو جُنُونٍ ، أو مَوْتٍ ، انْحَلَّتِ الْيَمِينُ . و : لا أَشْرَبُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ . فإن شاءَ ، فله الشُّرْبُ ، وإن لم يَشَأْ ، لم يَشْرَبْ ، فإن خَفِيفَتْ مَشِيعَتُهُ ؛ لَغَيْبَةِ ، أو مَوْتٍ ، أو جُنُونٍ ، لم يَشْرَبْ ، وإن شَرِبَ ، حَيْثُ . و : لَا أَشْرَبُ^(١) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ . فإن شَرِبَ قَبْلَ مَشِيعَةِ زَيْدٍ ، بَرَّ . وإن قال زَيْدٌ : قد شِئْتُ أَنْ لَا تَشْرَبَ . انْحَلَّتْ يَمِينُهُ . وإن قال : قد شِئْتُ أَنْ تَشْرَبَ . أو : ما شِئْتُ أَنْ لَا تَشْرَبَ . لم تَنْحَلْ ، فإن خَفِيفَتْ مَشِيعَتُهُ ، لَزِمَهُ الشُّرْبُ . و : لا أَشْرَبُ اليومَ إن شاءَ زَيْدٌ . فقال زَيْدٌ : قد شِئْتُ أَنْ لَا تَشْرَبَ . فَشَرِبَ ، حَيْثُ ، وإن شَرِبَ قَبْلَ مَشِيعَتِهِ ، لم يَحْنُثْ . وإن خَفِيفَتْ مَشِيعَتُهُ ، فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومِ . وَالْمَشِيعَةُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَقُولَ بِلِسَانِهِ : قد شِئْتُ .

وَإِذَا حَلَفَ لَيَفْعَلَ شَيْئًا ، وَنَوَى وَقْتًا بَعَيْنَهُ ، تَقَيَّدَ بِهِ ، وإن لم يَنْوِ ، لم يَحْنُثْ حَتَّى يَتَأَسَّ مِنْ فِعْلِهِ ؛ إِمَّا بِتَلْفٍ^(٢) الْحَلُوفِ عَلَيْهِ ، أو مَوْتِ الْحَالِفِ ، وَنَحْوِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، لَمْ يَحْنُثْ قَبْلَ الْيَأْسِ مِنْ فِعْلِهِ . وَإِذَا حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، سُنَّ لَهُ الْحِنْثُ وَالتَّكْفِيرُ .

وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ الْحَلْفِ ، فَإِنْ أَفْرَطَ ، كُرِهَ . وَإِنْ دُعِيَ إِلَى الْحَلْفِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَهُوَ مُحِقٌّ ، اسْتَحِبَّ لَهُ اقْتِدَاءُ يَمِينِهِ ، فَإِنْ حَلَفَ ، فَلَا بَأْسَ .

(١) فِي س : « لَا أَشْرَبُ » .

(٢) فِي ز : « يَتْلَفُ » .

فصل : وإن حرّم أمته ، أو شيئاً من الحلال غير زوجتيه ؛ كقوله : ما أحلّ الله عليّ حرام . ولا زوجة له . أو : هذا الطعام عليّ حرام . أو : طعامي عليّ كالميتة والدم . ونحوه ، أو علّقه بشرط ، مثل : إن أكلته فهو عليّ حرام . أو : حرام عليّ إن فعلت كذا . ونحوه ، لم يحرم ، وعليه كفارة يمين إن فعله .

وإن قال : هو يهوديّ . أو : نصرانيّ . أو : كافر . أو : مجوسيّ . أو : يكفر بالله . أو : يعبد الصليب . أو : غير الله . أو : برئ من الله . أو : من الإسلام . أو : القرآن . أو : النبي ﷺ . أو : لا يراه الله في موضع كذا إن فعل كذا . أو قال : أنا أستحل الزنى . أو : شرب الخمر . أو : أكل لحم الخنزير . أو : ترك الصلاة ، أو الزكاة ، أو الصيام - ونحوه - إن فعلت^(١) . لم يكفر ، وقد^(٢) فعل محرماً تلزمه التوبة منه ، وعليه ، إن فعله ، كفارة يمين . واختار الموفق والثاظم^(٣) ، لا كفارة .

وإن قال : عصيت الله . أو^(٤) : أنا أغصى الله في كل ما أمرني به . أو : محوْتُ المصحف إن فعلت . وحيث ، فلا كفارة .

(١) بعده في الأصل ، س : « كذا » .

(٢) سقط من : م .

(٣) هو العلامة شمس الدين محمد بن عبد القوي بن بدران ، المقدسي المرداوي الحنبلي ، أبو عبد الله . كان بارعا بالعربية ، كثير الإفادة ، حسن الديانة ، مفتياً ، مصنفاً ، قرأ عليه العربية شيخ الإسلام ابن تيمية . توفي سنة تسع وتسعين وستمئة . الوافي بالوفيات ٣/٢٧٨ ، شذرات الذهب ٤٥٢/٥ ، ٤٥٣ .

(٤) في س : « و » .

وإن قال: أخزاه الله. أو: قطع يديه و^(١)رجليه. أو^(٢): أذخله^(٣) النار. أو: لعنته^(٤) إن فعل. أو: لعنري^(٥) لأفعلن. أو: عبئ فلان حُرّ لأفعلن. أو: إن فعلت كذا، فمال فلان صدقة. أو: فعلى فلان^(٦) حجة. أو: مال فلان حرام عليه. أو: فلان بريء من الإسلام. ونحوه، فلغوا.

وإن قال: أيمان البيعة تلزميني. فهي يمين ربّتها الحجاج والخليفة المعتمد^(٧)، تشتعل على اليمين بالله تعالى، والطلاق، والعنق، وصدقة المال، فإن كان الحالف يعرفها، ونواها، انعقدت يمينه بما فيها، وإن لم يعرفها،^(٨) ولم ينوها، أو عرفها ولم ينوها، أو نواها ولم يعرفها، فلا شيء عليه.

ولو قال: أيمان المسلمين تلزميني إن فعلت كذا. وفعله، لزمته يمين الظهار، والطلاق، والعنق، والتذير، واليمين بالله إذا توى^(٩) ذلك. ولو

(١) في م: «أو».

(٢) في م: «و».

(٣) بعده في م: «الله».

(٤) سقط من: م.

(٥) هو أحمد بن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم، أبو العباس، المعتمد على الله، ولي الخلافة العباسية سنة ست وخمسين ومائتين، وكانت أيامه مضطربة كثيرة العزل والتولية. توفي سنة تسع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٦٠/٤ - ٦٢. الكامل ٤٥٢/٧، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦.

(٦ - ٦) سقط من: م.

(٧) بعده في م: «بها».

حَلَفَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، فَقَالَ لَهُ آخَرُ : يَمِينِي مَعَ يَمِينِكَ . أَوْ : أَنَا عَلَى [٣٠٨] مِثْلِ يَمِينِكَ . يُرِيدُ الْإِزَامَ مِثْلَ يَمِينِهِ ، «لَزِمَهُ ذَلِكَ» ، إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَثُورِ شَيْئًا ، لَمْ تَتَعَقَّدْ يَمِينُهُ .

وإن قال : عَلَى نَذْرٍ . أَوْ : يَمِينٍ . أَوْ^(١) : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ . أَوْ : مِيثَاقِهِ ، إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا . وَفَعَلَهُ ، كَفَرَ كَفَارَةً يَمِينٍ . وَكَذَا : عَلَى نَذْرٍ . أَوْ^(٢) : يَمِينٍ . فَقَطْ .

وإن أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِحَلْفٍ بِاللَّهِ ، وَلَمْ يَكُنْ حَلَفَ ، فَهِيَ كَذِبَةٌ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ فِيهَا^(٣) .

فصل في كَفَّارَةِ الْيَمِينِ : وفيها تَخْيِيرٌ وَتَرْكِيبٌ ، فَيُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ يَمِينٌ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ؛ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، مُسْلِمِينَ ، أَخْرَاجُ وَلَوْ صِغَارًا ، جُنْسًا^(٤) كَانَ الْمُطْعَمُ أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

وَالْكِسْوَةُ مَا يُجْزَى^(٥) صَلَاةُ الْآخِذِ الْفَرْضَ فِيهِ ؛ لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ وَلَوْ عَتِيقًا إِذَا لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ ، أَوْ قَمِيصٌ يُجْزِيهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ الْفَرْضَ ، نَصًّا ، بَأَن

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « قال » .

(٣) في م : « و » .

(٤) زيادة من : م .

(٥) بعده في م : « واحدًا » .

(٦) في الأصل : « يجرى » .

يَجْعَلْ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْئًا ، أَوْ ثَوْبَانِ يَأْتِرُ^(١) بِأَحَدِهِمَا ، وَيَتَذَيَّ بِالْآخَرِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ مِغْزَرٌ وَخَدَه ، وَلَا سَرَاوِيلٌ ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ يُجْزِئُهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِمَا^(٢) . وَإِنْ أَعْطَاهَا ثَوْبًا وَاسِعًا يُمَكِّنُ أَنْ يَشْتَرِ بَدَنَهَا وَرَأْسَهَا ، أَجْزَأَهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكْسُوَهُمْ مِنْ جَمِيعِ أَصْنَافِ الْكِسْوَةِ مِمَّا يَجُوزُ لِلَاخِذِ لُبْسُهُ ؛ مِنْ قُطْنٍ ، وَكَتَّانٍ ، وَصُوفٍ ، وَشَعْرِ ، وَوَبَرٍ ، وَخَزٍّ ، وَحَرِيرٍ ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَضْبُوعًا أَوْ لَا ، أَوْ خَامًا ، أَوْ مَقْصُورًا^(٣) .

وَيَجُوزُ أَنْ يُطْعِمَ بَعْضًا ، وَيَكْسُوَ بَعْضًا ؛ فَإِنْ أَطْعَمَ الْمِسْكِينَ بَعْضَ الطَّعَامِ وَكَسَاهُ بَعْضَ الْكِسْوَةِ ، أَوْ أَغْتَقَ^(٤) نِصْفَ عَبْدٍ وَأَطْعَمَ خَمْسَةَ أَوْ كَسَاهُمْ ، أَوْ أَطْعَمَ وَصَامَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، كَبَيِّتَةِ الْكُفَّارَاتِ .

وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الصَّوْمِ إِلَّا إِذَا عَجَزَ كَعَجْزِهِ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ . وَلَوْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا ، اسْتَدَانَ إِنْ قَدَّرَ ، وَإِلَّا صَامَ .

وَالْكَفَّارَةُ بِغَيْرِ الصَّوْمِ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْفَاضِلِ عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ الصَّالِحَةِ لِمَثَلِهِ ؛ كَدَارٍ يَخْتَاجُ إِلَى سُكْنَاهَا ، وَدَابَّةٍ يَخْتَاجُ إِلَى رُكُوبِهَا ، وَخَادِمٍ يَخْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ ، فَلَا يَلْزَمُهُ بَيْعُ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَقَارٌ يَخْتَاجُ إِلَى أُجْرَتِهِ لِمُؤْتَتِهِ أَوْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، أَوْ بِضَاعَةٌ يَخْتَلُّ رَيْحُهَا الْحَتَّاجُ إِلَيْهِ بِالتَّكْفِيرِ مِنْهَا ، أَوْ سَائِمَةٌ يَخْتَاجُ إِلَى تَمَائِهَا حَاجَةً أَصْلِيَّةً ، أَوْ أَثَاثٌ يَخْتَاجُ إِلَيْهِ ، أَوْ كُتُبٌ عِلْمٍ

(١) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز ، س : « فِيهِ » .

(٢) قَصَرَ الثَّوبَ : إِذَا ذَهَبَ وَيَبِضُّهُ .

(٣) فِي م : « عَتَقَ » .

يَحْتَاجُهَا ، أَوْ ثِيَابَ جَمَالٍ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، أَوْ تَعَذَّرَ يَنْتَعِ شَيْءٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ،
انْتَقَلَ إِلَى الصَّوْمِ . وَتَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ فِي الظُّهَارِ . وَيَجِبُ التَّائِبُ فِي الصَّوْمِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ .

وَيَجِبُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَنَذِيرٌ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا حَنِثَ ، وَإِنْ شَاءَ كَفَّرَ قَبْلَ الْحَنِثِ ،
فَتَكُونُ مُحَلَّلَةً لِلْيَمِينِ ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدَهُ ، فَتَكُونُ مُكَفَّرَةً ، فَهَمَا فِي الْفَضِيلَةِ
سَوَاءٌ ، صَوْمًا ^(١) كَانَتِ الْكَفَّارَةُ أَوْ ^(٢) غَيْرَهُ ، وَلَوْ كَانَ الْحَنِثُ حَرَامًا .

وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْيَمِينِ ، وَإِذَا كَفَّرَ بِالصَّوْمِ قَبْلَ الْحَنِثِ ، لَفَقَّرَهُ ثُمَّ
حَنِثَ وَهُوَ مُوسِرٌ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

وَمَنْ كَرَّرَ أَيْمَانًا ^(٣) مُوجِبًا وَاحِدًا ، عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَا
أَكَلْتُ . وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ . أَوْ حَلَفَ أَيْمَانًا كَفَّارَتُهَا ^(٤) وَاحِدَةً ، كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ ،
وَعَهْدِ اللَّهِ ، وَمِيثَاقِهِ ، وَكَلَامِهِ . أَوْ كَرَّرَهَا عَلَى أَعْمَالٍ مُخْتَلِفَةٍ قَبْلَ التَّكْفِيرِ ،
كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ ، وَاللَّهِ لَا شَرِبْتُ ، وَاللَّهِ لَا لَبِسْتُ . ^(٥) فَكَفَّارَةُ
وَاحِدَةٍ . وَمِثْلُهُ الْحَلْفُ بِنُذُورٍ مُكَرَّرَةٍ .

وَلَوْ حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً عَلَى أَجْنَاسٍ مُخْتَلِفَةٍ ، كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ ،
وَلَا شَرِبْتُ ، وَلَا لَبِسْتُ . فَكَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ ^(٥) ، حَنِثَ فِي الْجَمِيعِ أَوْ فِي

(١) فِي م : « فِيمَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي د ، ز ، س ، م : « يَمِينًا » .

(٤) فِي م : « كَفَّارَاتِهَا » .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : س . وَفِي د : « فَكَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ » ، وَمِثْلُهُ الْحَلْفُ بِنُذُورٍ مُكَرَّرَةٍ .

واحد، وتَنَحَّلُ الْبَقِيَّةُ . وإن كانتِ الأيمانُ مُخْتَلِفَةً الْكَفَّارَةُ ، كالظُّهَارِ ،
وَالْيَمِينِ بِاللَّهِ ، فَلَكَ كُلُّ يَمِينٍ كَفَّارَتُهَا .

وليس لِرَقِيقٍ أَنْ يُكَفِّرَ بِغَيْرِ صَوْمٍ ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْعِتْقِ وَالْإِطْعَامِ ؛
لأنَّهُ لَا يَمْلِكُ . وليس لِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ مِنَ الصَّوْمِ وَلَوْ أَضَرَّ بِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْحَلْفُ
وَالْحِنْثُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَلَا مَنْعُهُ مِنْ نَذْرِ .

وَيُكَفِّرُ كَافِرٌ وَلَوْ مُؤْتَدًا بِغَيْرِ صَوْمٍ . وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ ، فَحُكْمُهُ فِي
الْكَفَّارَةِ حُكْمُ الْأَحْرَارِ . وَتَقَدَّمَ فِي الظُّهَارِ بَعْضُ أَحْكَامِ الْكَفَّارَةِ ، فَلْيُعَاوِذْ .

باب جامع الأيمان

يُزَجُّعُ فِيهَا إِلَى نِيَّةٍ حَالِفٍ إِنْ كَانَ غَيْرَ ظَالِمٍ، وَلَفْظُهُ يَخْتَمِلُهَا، وَتُقْبَلُ^(١) مُحْكَمًا مَعَ قُرْبِ الْاِحْتِمَالِ [٣٠٨ ط] مِنَ الظَّاهِرِ، وَتَوْسِطُهُ، لَا مَعَ بُعْدِهِ، فَتَقْدَمُ نِيَّتُهُ عَلَى^(٢) عُمُومِ لَفْظِهِ وَعَلَى السَّبَبِ، سَوَاءً كَانَ مَا نَوَاهُ مُوَافِقًا لظَاهِرِ اللَّفْظِ أَوْ مُخَالِفًا لَهُ، فَالْمُؤَافِقُ لِلظَّاهِرِ^(٣) أَنْ يَنْوِيَ بِاللَّفْظِ مَوْضُوعَهُ الْأَصْلِيَّ؛ مِثْلَ أَنْ يَنْوِيَ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ الْعُمُومَ، وَبِالْمُطْلَقِ الْإِطْلَاقَ، وَبِسَائِرِ الْأَلْفَافِ مَا يَتَّبَادَرُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْهَا.

وَالْمُخَالَفُ يَتَنَوَّعُ أَنْوَاعًا؛ مِنْهَا، أَنْ يَنْوِيَ بِالْعَامِّ الْخَاصَّ، مِثْلَ أَنْ يَخْلِفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا وَلَا فَاكِهَةً، وَيُرِيدُ لَحْمًا بَعِيْنَهُ، وَفَاكِهَةً بَعِيْنَهَا. وَمِنْهَا، أَنْ يَخْلِفَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ، وَيَنْوِيَ فِي وَقْتٍ، مِثْلَ أَنْ يَخْلِفَ لَا يَتَغَدَّى^(٤)، وَيُرِيدُ الْيَوْمَ، أَوْ: لَا أَكَلْتُ. وَيُرِيدُ السَّاعَةَ، أَوْ دُعِيَ إِلَى غَدَاءٍ، فَخَلَفَ لَا يَتَغَدَّى^(٤)، يَنْوِيَ ذَلِكَ الْغَدَاءَ^(٥)، اخْتَصَّصَتْ يَمِيْنُهُ بِمَا نَوَاهُ. وَمِنْهَا، أَنْ يَنْوِيَ بِيَمِيْنِهِ غَيْرَ مَا يَفْهَمُهُ السَّامِعُ مِنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّأْوِيلِ فِي

(١) فِي م: «يُقْبَلُ».

(٢) فِي م: «فِي».

(٣) فِي م: «الظَّاهِرُ».

(٤) فِي م: «يَتَغَدَّى».

(٥) فِي م: «الغَدَاءُ».

الحَلِيفِ . ومنها ، أن يُريدَ بالخاصِّ العامَّ ، كقوله : لا شَرِبْتُ لِفُلانٍ الماءَ مِنَ العَطَشِ . يَنْوِي قَطْعَ كُلِّ ما له فيه مِئْتَةٌ ، ^(١) أو كان السَّبَبُ قَطْعَ المِئْتَةِ ، فَإِنَّهُ يَخْنَثُ بِكُلِّ خُبْرِهِ ، واستِعَارَةَ دَائِيَّتِهِ ، وكلُّ ما فيه المِئْتَةُ ^(٢) ، لا بِأَقْلٍ ، كَقُعُودِهِ ^(٣) فِي ضَوْءِ نارِهِ ، وَظِلِّ حائِطِهِ . أو حَلَفَ لا يَأْوِي مع زَوْجَتِهِ فِي دارِ سَمَّاهَا ، يُريدُ جَفَاءَهَا ، فيُعَمُّ جميعَ الدُّورِ ، أو لا يَلْبَسُ مِن عَزَلِهَا ، يُريدُ قَطْعَ مِئَّتِهَا ، كما يَأْتِي قَرِيبًا .

وَمِن شَرْطِ ^(٤) انْصِرَافِ اللَّفْظِ إِلَى ما نَوَاهُ ، اِحْتِمَالُ اللَّفْظِ لَهُ ، كما تَقَدَّمَ ، فَإِنْ نَوَى ما لا يَخْتَمِلُهُ ، مِثْلَ أَنْ يَخْلِفَ لا يَأْكُلُ خُبْرًا ، يَغْنَى بِهِ لا يَدْخُلُ بَيْتًا ، لَمْ تَنْصَرِفِ اليَمِينُ إِلَى المَثْوَى . فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ، لا ظَاهِرَ اللَّفْظِ ولا غَيْرَهُ ، رُجِعَ إِلَى سَبَبِ اليَمِينِ ^(٥) وما هَيَّجَهَا ^(٦) ، فلو حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ غَدًا ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ ، لَمْ يَخْنَثْ إِذَا قَصَدَ أَنْ لا يُجَاوِزَهُ ، أو كان السَّبَبُ يَقْتَضِي التَّعْجِيلَ قَبْلَ خُرُوجِ الغَدِ ، فَإِنْ غَدِمَا ، لَمْ يَنْزِرْ إِلَّا بِقَضَائِهِ فِي الغَدِ . وكذا : لا أَكُلَنَّ شَيْئًا غَدًا . أو : لا يَبِيعَنَّ ^(٧) . أو : لا أَشْتَرِيَنَّ ^(٨) . أو : لا أَضْرِبَنَّ . ونحوه . وَإِنْ قَصَدَ مَطْلَهُ ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ ، حَنِثَ .

وإن حَلَفَ لا يَبِيعُ ثَوْبَهُ إِلَّا بِمَائَةٍ ، فباعه بها ، أو بأَكْثَرَ ، لَمْ يَخْنَثْ ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في م : « كقعود » .

(٣) في م : « شروط » .

(٤ - ٤) في م : « وماهيها » .

(٥) بعده في م : « غدا » .

(٦) في س : « لا أشتريه » .

وبأقل، يَحْنُثُ، ولا يَبِيعُهُ بِمِائَةٍ، حَيْثُ بِهَا، وبأقل. و: لا اشْتَرَيْتُهُ ^(١) بِمِائَةٍ. فاشْتَرَاهُ بِهَا أَوْ بِأَكْثَرٍ، حَيْثُ، لا بأقل. وإن حَلَفَ: لا يَنْقُصُ هَذَا الثَّوْبُ مِنْ ^(٢) كَذَا. فقال: قد أَخَذْتُهُ، وَلَكِنْ هَبْ لِي كَذَا. فقال أَحْمَدُ: هَذَا حِيلَةٌ. قِيلَ لَهُ: فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ: أَيْبُغُكَ بِكَذَا، وَأَهَبُ لِفُلَانٍ شَيْئًا آخَرَ. قال: هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَكَرِهَهُ ^(٣). ولا يَدْخُلُ دَارًا، وَنَوَى الْيَوْمَ، لَمْ يَحْنُثْ بِالذُّخُولِ فِي غَيْرِهِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْحُكْمِ. وَإِنْ كَانَتْ بَطْلَاقٍ أَوْ عَتَاقٍ، لَمْ يُقْبَلْ؛ لَتَعْلُقِ حَقَّ الْآدَمِيِّ.

ولا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا، يَقْصِدُ قَطْعَ مِثْلِهَا، فَبَاعَهُ، وَاشْتَرَى بِمَنْيَةِ ثَوْبًا، حَيْثُ. وكذا إِنْ انْتَفَعَ بِمَنْيَةِ. وَإِنْ انْتَفَعَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا سِوَى الْغَزْلِ وَثَمَنِهِ، لَمْ يَحْنُثْ. وَإِنْ امْتَنَّتْ عَلَيْهِ بِثَوْبٍ، فَحَلَفَ لَا يَلْبَسُهُ؛ قَطْعًا لِمِثْلِهَا، فاشْتَرَاهُ غَيْرَهَا، ثُمَّ كَسَاهُ إِثَابًا، أَوْ اشْتَرَاهُ الْحَالِفُ وَلَيْسَهُ عَلَى وَجْهِ لَا مِثْلَ لَهَا فِيهِ، فَوَجَّهَانِ.

ولا يَأْوِي مَعَهَا فِي دَارِ سَمَاهَا، ^(٤) يُرِيدُ جَفَاءَهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ هَبِيجٌ ^(٥) يَمِينُهُ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا، حَيْثُ، فَإِنْ كَانَ لِلدَّارِ أَثَرٌ فِي يَمِينِهِ، لَكَرَاهَتِهِ سَكْنَاهَا، أَوْ تُحْصِمَ مِنْ أَجْلِهَا، أَوْ اِهْتُنَّ عَلَيْهِ بِهَا، لَمْ

(١) فِي م: «أَشْتَرَيْتُهُ».

(٢) فِي م: «عَنْ».

(٣) فِي د: «ذَكَرَهُ».

(٤ - ٥) فِي م: «يُرِيدُهَا».

(٥) فِي م: «يَهْبِجُ».

يَخْنَثُ^(١) إذا أوى معها فى غيرها . وإن عُذِمَ السَّبَبُ والنَّيَّةُ ، لم يَخْنَثْ إِلَّا بِفِعْلِ ما يَتَنَوَّلُهُ لَفْظُهُ ، وهو الأَوَى^(٢) معها فى تلك الدَّارِ بَعَيْنِهَا - والأَوَى^(٣) : الدُّخُولُ ، قَلِيلًا كان لُبُّهُمَا^(٤) أو كَثِيرًا - وإن بَرَّها بِصَدَقَةٍ أو غيرها ، أو اجْتَمَعَ معها فيما ليس بدارٍ ولا بَيْتٍ ، لم يَخْنَثْ ، سواءً كان للدَّارِ سَبَبٌ فى يَمِينِهِ أو لم يَكُنْ . ولا عُذْتُ رَأَيْتُكَ تَدْخُلِينَهَا . يَنْوَى مَنَعَهَا ، حَيْثُ بَدْخُولِهَا ، ولو لم يَرَهَا . وإن حَلَفَ لا يَدْخُلُ عَلَيْهَا بَيْتًا ، فَدَخَلَ [٣٠٩] عَلَيْهَا فيما ليس بَبَيْتٍ ، فَكَالَتْى قَبْلَهَا . وإن دَخَلَ على جَمَاعَةٍ هِىَ فِيهِمْ ، يَقْصِدُ الدُّخُولَ عَلَيْهَا مَعَهُمْ ، أو لم يَقْصِدْ شَيْئًا ، حَيْثُ ، وإن اسْتَشْنَاهَا بِقَلْبِهِ ، فَكَذَلِكَ . وإن كان لا يَعْلَمُ أَنَّهَا فِيهِ ، فَدَخَلَ فَوَجَدَهَا فِيهِ ، فَكَمَا لو دَخَلَ عَلَيْهَا نَاسِيًا . وكذلك إن حَلَفَ لا يَدْخُلُ عَلَيْهَا ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ ، فَخَرَجَ فى الْحَالِ ، فإن أَقَامَ ، حَيْثُ .

فصل : والعَبْرَةُ بِخُصُوصِ السَّبَبِ ، لا بِعُمُومِ اللَّفْظِ ، فلو حَلَفَ لِعَامِلٍ أَنْ لا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَنَحْوِهِ ، فَعُزِلَ ، أو على زَوْجَتِهِ ، فَطَلَّقَهَا ، أو على عَبْدِهِ ، فَأَعْتَقَهُ ، أو لا يَدْخُلُ^(٥) بَلَدًا لَظْلَمَ رَأَهُ^(٦) فِيهِ ، فزَالَ ، أو لا رَأَى^(٧) مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ^(٨) إِلَى فُلَانٍ الْقَاضِي ، أو الْوَالِي^(٩) ، فَعُزِلَ ، وَنَحْوُهُ ، يُرِيدُ ما

(١) فى د : « يجب » .

(٢) فى م : « الإيواء » .

(٣) سقط من : م .

(٤ - ٤) فى م : « بلد الظلم فرآه » .

(٥) فى م : « أرى » .

(٦) فى م : « رفعته » .

(٧) فى م : « والى » .

دام كذلك ، أو أَطْلَقَ ، انْحَلَّتْ يَمِينُهُ . قال ابنُ نَصْرِ اللّهِ : والمَذْهَبُ غَوْذُ الصَّفَةِ ، فيَحْمَلُ - يعْنِي انْحِلَالَ الِْيَمِينِ - على أَنَّهُ نَوَى تلكَ الِولَايَةَ ، وذلكَ النِّكَاحَ و^(١) المِلْكَ . انْتَهَى . فلو رَأَى المُنْكَرَ في وِلَايَتِهِ ، وأَمَكَّنَهُ رَفَعَهُ ، فلم يَزِفْهُ حتى عُزِلَ ، حَيْثُ بَعَزَلَهُ ولو رَفَعَهُ بَعْدَ ذلكَ ، وإن مَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ رَفَعِهِ إِلَيْهِ ، حَيْثُ . وإنْ لم يُعَيِّنِ الوَالِي - إِذَنْ - لم يَتَّعِيْن . ولو لم يَعْلَمْ به الحَالِفُ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِ الوَالِي ، ^(٢) « فَاتِ الْبِرِّ » ، كما لو رَأَاهُ مَعَهُ .

وإن حَلَفَ لِلصِّ أَنْ لَا يُخْبِرَ بِهِ ، وَلَا يَغْمِزَ عَلَيْهِ ، فسَأَلَهُ الوَالِي عن قَوْمٍ هو مَعَهُمْ ، فَبَرَأَهُمْ وَسَكَتَ عَنْهُ ، يَقْصِدُ التَّنْبِيءَ عَلَيْهِ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يُنَوِي حَقِيقَةَ النُّطْقِ وَالْغَمْزِ^(٣) . وَالْغَمْزُ أَنْ يَقْعَلَ فِعْلاً يُعْلَمُ بِهِ أَنَّهُ هُوَ اللَّصُّ .

^(٤) « وَلَيْتَزَوَّجَنَّ » ، يَبْرُ بَعْقِدٍ صَحِيحٍ^(٥) . وَلَيْتَزَوَّجَنَّ عَلَيْهَا ، وَلَا يَنْبَغُ ، وَلَا سَبَبٌ ، لَا يَبْرُ^(٦) إِلَّا بِدُخُولِهِ بِنَظِيرَتِهَا أَوْ بِمَنْ تَعْمُهَا أَوْ تَتَأَذَى^(٧) بِهَا ، ^(٨) « كَأَعْلَى مِنْهَا » ، فَإِنْ تَزَوَّجَ بِعُجُوزٍ زَنْجِيَّةٍ ، لَمْ يَبْرُ^(٩) ، نَصًّا . وَلَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا ، حَيْثُ بَعْقِدٍ صَحِيحٍ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ نَظِيرَتِهَا^(١٠) . وَإِنْ حَلَفَ لَا

(١) في م : « أَوْ » .

(٢ - ٢) في م : « فَمَاتِ لِبِرِّ » .

(٣) سقط من : ز ، م .

(٤ - ٤) في م : « وَلَوْ حَلَفَ لِيَتَزَوَّجَنَّ » .

(٥) بعده في س : « وَلَا يَتَزَوَّجُ يَحْنُثُ بَعْقِدٍ صَحِيحٍ » .

(٦) في م : « يَبْرُ » .

(٧) في د ، ز ، س : « تَأَذَى » .

(٨ - ٨) سقط من : م .

(٩) في م : « يَبْرُ » .

(١٠) في س : « نَظِيرَتِهَا » .

يُكَلِّمُهَا هَجْرًا، حَيْثُ بَوَّطِئَهَا. وَلَيُطْلَقَنَّ ضَرَّتَهَا، بَرَّ بِرَجْعِيٍّ، إِنْ لَمْ تَكُنْ
يَتَّةً أَوْ قَرِينَةً تَقْتَضِي الإِبَانَةَ.

فصل: فَإِنْ عُذِمَ النَّيَّةُ وَسَبَبَ الْيَمِينِ وَمَا هَيَّجَهَا، رُجِعَ إِلَى التَّعْيِينِ،
وهو الإِشَارَةُ.

فَإِنْ تَغَيَّرَتْ صِفَةُ التَّعْيِينِ، فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: أَنْ تَسْتَحِيلَ
أَجْزَاؤُهُ بِتَغْيِيرِ اسْمِهِ؛ ك: لَا أَكَلْتُ هَذِهِ الْبَيْضَةَ. فَصَارَتْ فَرْخًا. أَوْ: هَذِهِ
الْحِنْطَةُ. فَصَارَتْ زَرْعًا فَأَكَلَهُ. أَوْ: لَا شَرِبْتُ هَذَا الْخَمْرَ. فَصَارَ خَلًّا
فَشْرِبَهُ^(١)، حَيْثُ.

الثَّانِي: تَغْيِيرُ صِفَتِهِ، وَزَالَ اسْمُهُ مَعَ بَقَاءِ أَجْزَائِهِ؛ ك: لَا أَكَلْتُ هَذَا
الرُّطَبَ. فَصَارَ تَمْرًا، أَوْ دِئَسًا، أَوْ خَلًّا، أَوْ نَاطِقًا، أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْحَلَوَى.
أَوْ: لَا كَلَّمْتُ هَذَا الصَّبِيَّ. فَصَارَ شَيْخًا. أَوْ: لَا أَكَلْتُ هَذَا الْحَمَلَ.
فَصَارَ كَبِشًا. أَوْ: هَذِهِ الْحِنْطَةُ. فَصَارَتْ دَقِيقًا، أَوْ سَوِيقًا، "أَوْ خَبْزًا"^(٢)،
أَوْ هَرِيسَةً. أَوْ: هَذَا الْعَجِينِ. فَصَارَ خُبْزًا. أَوْ: هَذَا اللَّبَنِ. فَصَارَ مَضَلًّا،
أَوْ جُبْنًا، أَوْ كَشْكًا. أَوْ: لَا دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ. فَصَارَتْ مَسْجِدًا، أَوْ
حَمَّامًا، أَوْ فُضَاءً، ثُمَّ دَخَلَهَا، وَ^(٣)أَكَلَهُ، حَيْثُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

الثَّالِثُ: تَبَدُّلُ الْإِضَافَةِ؛ ك: لَا كَلَّمْتُ زَوْجَةَ زَيْدٍ هَذِهِ. وَ: لَا
عَبَدَهُ هَذَا. وَ: لَا دَخَلْتُ دَارَهُ هَذِهِ. فَطُلِقَ الزَّوْجَةُ، وَبَاعَ الْعَبْدَ وَالدَّارَ،

(١) فِي الْأَصْلِ: «فِي شْرِبِهِ».

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي م: «أَوْ».

فكَلَّمَهُمَا ، وَدَخَلَ الدَّارَ ، حَيْثُ .

الرَّابِعُ : تَغَيَّرَتْ^(١) صِفَتُهُ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهُ ، ثُمَّ عَادَتْ ؛ كَقُضِي انْكَسَرَ ثُمَّ أُعِيدَ ، وَقَلِمٌ كُسِرَ ثُمَّ بُرِيَ ، وَسَفِينَةٌ نُقِضَتْ ثُمَّ أُعِيدَتْ ، وَدَارٍ هُدِمَتْ ثُمَّ بُنِيَتْ ، وَنَحْوِهِ ، فَإِنَّهُ يَخْنُثُ .

الخَامِسُ : تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ بِمَا لَمْ يُزِلْ اسْمَهُ ؛ كَلَحِمٍ شُوِيَ أَوْ طُبِخَ ، وَتَمْرٍ حَدِيثٍ فَعْتُقَ ، وَعَبْدٌ بَيِعَ ، وَرَجُلٌ صَحِيحٌ فَمَرَضَ ، وَنَحْوِهِ ، فَإِنَّهُ يَخْنُثُ .

وإن قال : لا كَلَّمْتُ سَعْدًا زَوْجَ هِنْدٍ . أَوْ : سَيِّدَ صُبَيْحٍ . أَوْ : صَدِيقَ عَمْرِو . أَوْ : مَالِكَ هَذِهِ الدَّارِ . أَوْ : صَاحِبَ الطُّيْلَسَانِ^(٢) . أَوْ : لا كَلَّمْتُ هِنْدًا امْرَأَةً سَعْدٍ . أَوْ : صُبَيْحًا عَبْدَهُ . أَوْ : عَمْرًا صَدِيقَهُ . [٣٠٩ ط] فَطَلَّقَ الزَّوْجَةَ ، وَبَاعَ الْعَبْدَ وَالدَّارَ وَالتُّيْلَسَانَ ، وَعَادَى عَمْرًا ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ ، حَيْثُ .

ولا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ ، وَكَانَ رِذَاءَ حَالِ خَلِيفِهِ ، فَازْتَدَى بِهِ ، أَوْ اتَّزَرَ ، أَوْ اعْتَمَمَ ، أَوْ جَعَلَهُ قَمِيصًا ، أَوْ سَرَاوِيلَ ، أَوْ قَبَاءً ، فَلَبِسَهُ ، حَيْثُ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ سَرَاوِيلَ ، فَازْتَدَى أَوْ اتَّزَرَ بِهِ ، حَيْثُ .

^(٣) ولا يَلْبَسُ قَمِيصًا ، فَازْتَدَى بِهِ ، حَيْثُ^(٣) ، لا إِذَا اتَّزَرَ بِهِ ، وَلَا بَطْنِيَّةً وَتَرَكَهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَلَا بَنَؤِمَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ تَذَرَّهُ .

(١) فِي م : « تَغْيِيرٌ » .

(٢) الطُّيْلَسَانُ : كِسَاءٌ مَدُورٌ أَخْضَرٌ لَا أَسْفَلَ لَهُ لَحْمَتُهُ أَوْ سِدَاهُ مِنْ صُوفٍ يَلْبَسُهُ الْخَوَاصُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمَشَايخِ وَهُوَ مِنْ لِبَاسِ الْعَجَمِ ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ عَنْ تَالْسَانَ ، وَفَسَّرَ بِكِسَاءٍ يُلْقَى عَلَى الْكَتِفِ . الْأَلْفَاظُ الْفَارْسِيَّةُ الْمَعْرُوبَةُ ١١٣ .

(٣) - (٣) سَقَطَ مِنْ : م .

وإن قال: لا ألبسه وهو رداء. فغُيِّرَ عن كونه رداءً، وليسَه^(١)، لم يَحْنُثْ. وكذلك إن نوى يمينه في شيء من هذه الأشياء ما دام على تلك الصفة والإضافة، أو ما لم يتغيَّر.

فصل: فإن عُدِمَ النيَّةُ، وسبب اليمين وما هيَّجها، والتَّغْيِيسُ، رُجِعَ إلى ما يتناولُه الاسمُ. والاسمُ يتناولُ العُرْفِيَّ والشَّرْعِيَّ، والحَقِيقِيَّ، وهو اللُّغَوِيُّ، فيَقْدَمُ^(٢) شَرْعِيٌّ، ثم عُرْفِيٌّ، ثم لُغَوِيٌّ.

فالشَّرْعِيُّ ما له موضوع فيه، وموضوع في اللغة؛ كالصَّلَاةِ، والصَّوْمِ، والزَّكَاةِ، والحَجِّ، ونحوه. فاليمينُ المطلقَةُ تنصَرِفُ إلى الموضوعِ الشَّرْعِيِّ، وتتناوَلُ^(٣) الصحيح منه، إلا إذا حَلَفَ لا يَحُجُّ، فحَجٌّ حَجًّا فاسِداً، فيَحْنُثُ، فإذا حَلَفَ لا يَبِيعُ، فباعٌ يَبِيعاً فاسِداً،^(٤) أو لا يَنْكِحُ، فَتَنْكَحُ نِكَاحاً فاسِداً. أو لا يَشْتَرِي، فاشْتَرَى شِراءً فاسِداً، أو لا يُنْكِحُ غَيْرَهُ، فَأَتَكَحَ نِكَاحاً فاسِداً، أو حَلَفَ: ما بَعْتُ، ولا صَلَّيْتُ. ونحوه، وكان قد فَعَلَهُ فاسِداً، لم يَحْنُثْ، إلا أن يُضَيَّفَ اليمينَ إلى شيء لا تُتَصَوَّرُ فيه الصُّحَّةُ؛ كحَلْفِهِ لا يَبِيعُ الحُرَّ، أو الحَفَرَ، أو ما باعَ الحُرَّ، أو الحَفَرَ، أو قال لزَوْجَتِهِ: إن سَرَقَتِ مِنِّي شيئاً وبغيتني. أو: طَلَّقْتُ فُلانَةَ الأَجْنَبِيَّةَ، فَأَنْتِ طالقٌ. فيَحْنُثُ بصورةِ البَيْعِ والطَّلَاقِ. فإن حَلَفَ لا يَبِيعُ، فباعٌ يَبِيعاً فيه

(١) في د، ز، س، م: «لبس».

(٢) في س: «فتقدم».

(٣) في م: «يتناول».

(٤) (٤ - ٤) سقط من: م.

الخيار، حَيْثُ . و: لا أَيْبَعُ . و: لا أُنَزِّجُ . و: لا أُزْجِرُ . فأَوْجِبَ الْبَيْعَ
وَالنِّكَاحَ وَالْإِجَارَةَ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْمُشْتَرِي وَالْمُتَزَوِّجُ وَالْمُسْتَأْجِرُ، لَمْ يَخْنُثْ . وَلَا
يَتَسَرَّى، فَوَطِئَ جَارِيَّتَهُ، حَيْثُ وَلَوْ عَزَلَ، كَحَلِيفِهِ لَا يَطَأُ . وَلَا يَحُجُّ وَلَا
يَعْتَمِرُ، حَيْثُ بِإِحْرَامٍ، وَلَا يَصُومُ، حَيْثُ بِشُرُوعٍ صَحِيحٍ، وَلَوْ كَانَ حَالَ
حَلِيفِهِ صَائِمًا، أَوْ حَاجًّا، فَاسْتَدَامَ، أَوْ خَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ لَا يُصَلِّيَ وَهُوَ فِي
الصَّلَاةِ، فَاسْتَدَامَ، لَمْ يَخْنُثْ . وَلَا يَصُومُ صَوْمًا، لَمْ يَخْنُثْ حَتَّى يَصُومَ
يَوْمًا . وَلَا يُصَلِّيَ، حَيْثُ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ . وَلَا يُصَلِّيَ صَلَاةً، لَمْ يَخْنُثْ
حَتَّى يَفْرَغَ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّلَاةِ، وَيَشْمَلُ صَلَاةً^(١) الْجِنَازَةَ فِيهِمَا . قَالَ
الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الطَّوَافُ لَيْسَ بِصَّلَاةٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

وإن خَلَفَ لَا يَهَبُ لَزَيْدٍ شَيْئًا، وَلَا يُوصِي لَهُ، وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ،
(٢) وَلَا يُهْدِي لَهُ^(٢)، و(٣) لَا يُعِيرُهُ، ففَعَلَهُ وَلَمْ يَقْبَلْ زَيْدٌ، حَيْثُ . وَإِنْ نَذَرَ أَنْ
يَهَبَ لَهُ، بَرَّ بِالْإِجَابِ . وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، فَوَهَبَهُ، لَمْ يَخْنُثْ . وَلَا يَهَبُهُ،
فَأَسْقَطَ عَنْهُ ذَنْبًا، أَوْ أَعْطَاهُ مِنْ نَذَرِهِ، أَوْ كَفَّارَتِهِ، أَوْ صَدَقَتِهِ الْوَاجِبَةِ^(٢)، أَوْ
صَيِّفَهُ ضَيْافَةً وَاجِبَةً^(٢)، أَوْ أَعَارَهُ، أَوْ وَصَّى لَهُ، لَمْ يَخْنُثْ، فَإِنْ تَصَدَّقَ
عَلَيْهِ تَطَوُّعًا، أَوْ أَهْدَى لَهُ، أَوْ أَعْمَرَهُ، أَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ، أَوْ بَاعَهُ و(٤) خَابَأَهُ،
حَيْثُ، وَإِنْ خَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ، فَأُطْعِمَ عِيَالَهُ، لَمْ يَخْنُثْ .

(١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في م : (أو) .

(٤) في م : (أو) .

فصل : و^(١) اللُّغَوِيُّ ما لم يَغْلِبْ مَجَازُهُ . فَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ ، فَأَكَلَ الشَّحْمَ ، أَوْ الْمَخَّ الَّذِي فِي الْعِظَامِ ، أَوْ الْكَبِدَ^(٢) ، أَوْ الطُّحَالَ ، أَوْ الْقَلْبَ ، أَوْ الْكَرْشَ ، أَوْ الْمُضْرَانَ ، أَوْ الْأَلْيَةَ ، أَوْ الدِّمَاغَ - وَهُوَ الْمَخُّ الَّذِي فِي قِحْفِ^(٣) الرَّأْسِ - أَوْ الْقَانِصَةَ^(٤) ، أَوْ الْكُلْيَةَ ، أَوْ الْكَوَارِغَ ، أَوْ لَحْمَ الرَّأْسِ ، أَوْ لَحْمَ خَدِّ الرَّأْسِ ، أَوْ اللِّسَانَ - وَنَحْوَهُ - ^(٥) « أَوْ مَرَقَ اللَّحْمِ » ، لَمْ يَخْنَثْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ اجْتِنَابَ الدَّسَمِ . وَيَخْنَثُ بِأَكْلِ اللَّحْمِ وَلَوْ كَانَ^(٦) مُحَرَّمًا ؛ كَخِنْزِيرٍ ، وَمَيْتَةٍ ، وَمَغْصُوبٍ . وَبِلَحْمِ سَمَكٍ ، وَ^(٧) قَدِيدٍ ، وَلَحْمِ [٣١٠] طَيْرٍ ، وَصَيْدٍ .

وَلَا يَأْكُلُ شَحْمًا ، فَأَكَلَ شَحْمَ الْجَوْفِ مِنَ الْكُلْيِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ مِنْ شَحْمِ الظَّهْرِ ، أَوْ سَمِينِهِ - وَنَحْوَهُ - أَوْ السَّنَامِ ، أَوْ الْأَلْيَةِ ، حَيْثُ ، لَا بِاللَّحْمِ الْأَحْمَرِ .

وَلَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، فَأَكَلَ مِنَ اللَّبَنِ الْأَنْعَامِ ، أَوْ الصَّيْدِ ، أَوْ لَبَنِ آدَمِيَّةٍ ، حَلِيبًا كَانَ أَوْ رَائِبًا ، أَوْ مَائِعًا ، أَوْ مُجَمَّدًا ، حَيْثُ . وَإِنْ أَكَلَ زُبْدًا^(٨) ، أَوْ كَشْكًا ؛

(١) بعده فى م : « الاسم » .

(٢) فى م : « الكبد » .

(٣) القحف : أعلى الدماغ .

(٤) القانصة ؛ من الطير : جزء عضلى من المعدة يتم فيه جرش الطعام وطحنه ، وهى مشهورة فى

الطيور التى تتغذى بالحبوب .

(٥ - ٥) سقط من : م .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) بعده فى م : « لحم » .

(٨) بعده فى م : « أو سمنًا » .

وهو هذا^(١) الذى يُعْمَلُ مِنَ الْقَمْحِ وَاللَّبَنِ ، أَوْ مَصْلًا ، أَوْ أَقْطًا ، أَوْ جُبْنًا ، لَمْ يَحْنُثْ ، إِنْ^(٢) لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ طَعْمُهُ .

وَلَا يَأْكُلُ^(٣) زُبْدًا ، فَأَكَلَ سَمْنًا ، أَوْ لَبَنًا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ الزُّبْدُ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فِيهِ ، حَنِثَ . وَإِنْ أَكَلَ جُبْنًا ،^(٤) وَسَائِرَ^(٥) مَا يُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ ؛ مِنْ كَشْكٍ ، أَوْ مَصْلٍ ، أَوْ أَقِطٍ ، وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَلَا يَأْكُلُ سَمْنًا ، فَأَكَلَ زُبْدًا ، أَوْ مَا يُصْنَعُ مِنَ اللَّبَنِ سِوَى السَّمَنِ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَإِنْ أَكَلَ السَّمْنَ مُنْفَرِدًا ، أَوْ فِي عَصِيدَةٍ^(٦) ، أَوْ حَلْوَاءٍ^(٧) ، أَوْ^(٨) طَبِيخٍ مِنْ خَبِيصٍ^(٩) وَنَحْوِهِ ، يَظْهَرُ طَعْمُهُ فِيهِ ، حَنِثَ . وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا ، فَأَكَلَ طَبِيخًا فِيهِ لَبَنٌ . أَوْ لَا يَأْكُلُ خَلًّا ، فَأَكَلَ طَبِيخًا فِيهِ خَلٌّ ، يَظْهَرُ طَعْمُهُ فِيهِ ، حَنِثَ .

وَلَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً ، حَنِثَ بَعْنَبٍ ، وَرُطَبٍ ، وَزُمَانٍ ، وَسَفْرَجَلٍ ، وَتُفَاحٍ ، وَكُمُزَى ، وَخَوْخٍ ، وَأَثْرَجٍ ، وَنَبَقٍ ، وَمَوْزٍ ، وَجُمَّيزٍ ، وَبَطِيخٍ ، وَكُلِّ ثَمَرٍ شَجَرٍ غَيْرِ بَرِّيٍّ وَلَوْ يَابَسًا ؛ كَصَنْوَبَرٍ ، وَعُنَابٍ ، وَجَوْزٍ ، وَلَوْزٍ ، وَبُنْدُقٍ ،

(١) سقط من : م . ومضروب عليها فى : الأصل .

(٢) فى ز : « وَإِنْ » .

(٣) فى م : « آكل » .

(٤ - ٥) فى م : « أَوْ » .

(٥) العصيدة : دقيق يلت بالسمن ويطبخ .

(٦) فى م : « حلوى » .

(٧) فى الأصل ، د ، ز : « وَ » .

(٨) فى م : « خبيص » . والخبيص : الحلواء المخلوطة من التمر والسمن .

وتمر، وثوب، وزبيب، ومشمش، وتين، ولجاص، ونحوها، لا قنأ،
وخيار، وخضير^(١)، وزيتون، وبلوط، وبطم^(٢)، وزغزور أحمر^(٣)، وتمر
قيقب^(٤)، وعفص^(٥)، وآس، وخوخ الدب، وسائر تمر كل شجر برى^(٦)
لا يستطاب، ولا قزح، وباذنجان، وجزر، ولف، وفجل، وقلقاس،
وسوطلي، ونحوه.

وإن حلف لا يأكل رطباً أو بسرًا، فأكل مذنبًا^(٧) أو منصفًا^(٨)، حيث،
كما لو أكل نصف رطبة ونصف بُسرة مُفردتين؛ فإن كان الحلف على
الرطب، فأكل القدر الذي أرطب من المنصف^(٩)، أو كان على البشر
فأكل البشر الذي في المنصف^(١٠)، حيث، وإن أكل البشر من يمينه على
الرطب، أو الرطب من يمينه على البشر، لم يحنثا^(١١). وإن حلف واحد
ليأكل رطباً، وآخر ليأكل بسرًا، فأكل الحالف على أكل الرطب ما في

(١) في م: «خص».

(٢) في س: «بطمي».

(٣) الزعرور: تمر من ثمر البادية، يشبه النبق في خلقه، وفي طعمه حموضة.

(٤) القيقب: شجر تتخذ منه السروج.

(٥) العفص: ثمر شجر البلوط، وهو دواء قابض مجفف، وربما اتخذوا منه حبواً أو صبغاً.

(٦) سقط من: م.

(٧) المذنب من البسر: هو ما بدا فيه الإرتاب من ذنبه، وباقيه بسر.

(٨) المنصف: ما نصفه رطب ونصفه بسر.

(٩) في م: «النصف».

(١٠) في م: «يحنث».

الْمُنْصَفِ مِنَ الرُّطَبِ، وَأَكَلَ الْآخَرَ بِاقِيهَا، بَرًّا جَمِيعًا. وَلْيَأْكُلَنَّ^(١) رُطَبَةً أَوْ بُسْرَةً، أَوْ لَا يَأْكُلْ ذَلِكَ، فَأَكَلَ مُنْصَفًا، لَمْ يَبَرَّ، وَلَمْ يَخْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رُطَبَةٌ وَلَا بُسْرَةٌ. وَلَا يَأْكُلْ رُطَبًا، فَأَكَلَ تَمْرًا، أَوْ بَلَحًا، أَوْ بُسْرًا، أَوْ لَا يَأْكُلْ تَمْرًا، فَأَكَلَ بُسْرًا، أَوْ بَلَحًا، أَوْ رُطَبًا، أَوْ دِبْسًا، أَوْ نَاطِفًا، لَمْ يَخْنَثْ.

وَلَا يَأْكُلْ عِنَبًا، فَأَكَلَ زَبِيبًا، أَوْ دِبْسًا، أَوْ خَلًّا^(٢)، أَوْ نَاطِفًا. أَوْ لَا يَكَلِّمُ شَاثِبًا، فَكَلَّمَ شَيْخًا. أَوْ لَا يَشْتَرِي جَذِيًا، فَاشْتَرَى تَيْسًا. أَوْ لَا يَضْرِبُ عَبْدًا، فَضْرَبَ عَتِيقًا، لَمْ يَخْنَثْ. وَلَا يَأْكُلْ مِنْ هَذِهِ الْبَقَرَةِ، لَمْ يَغْمَ وَلَدًا وَلَبَنًا. وَلَا يَأْكُلْ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ، فَاسْتَفَّهُ^(٣)، أَوْ خَبَرَهُ وَأَكَلَهُ، حَيْثُ.

وَحَقِيقَةُ الْغَدَاءِ وَالْقِيلُولَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَالْعِشَاءِ بَعْدَهُ، وَآخِرُهُ نِصْفُ اللَّيْلِ، فَلَوْ خَلَفَ لَا يَتَعَدَّى، فَأَكَلَ بَعْدَهُ، أَوْ لَا يَتَعَشَّى، فَأَكَلَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، أَوْ لَا يَتَسَحَّرُ، فَأَكَلَ قَبْلَهُ، لَمْ يَخْنَثْ. وَالْغَدَاءُ وَالْعِشَاءُ أَنْ يَأْكُلَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ شَبْعِهِ. وَلَا يَنَامُ، حَيْثُ بَادَنَى نَوْمًا.

وَلَا يَأْكُلْ أَذْمًا، حَيْثُ بَأْكَلَ مَا جَزَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِ الْخُبْزِ بِهِ؛ مِنْ مُضْطَبَعٍ بِهِ؛ كَالطَّبِيخِ، وَالْمَرْقِ، وَالْخَلِّ، وَالزَّيْتِ، وَالسُّمْنِ، وَالشَّيْرِجِ^(٤)، وَاللَّبَنِ، وَالذُّبْسِ، وَالْعَسَلِ، أَوْ جَامِدٍ؛ كَالشُّوَاءِ، وَالْجُبْنِ، وَالْبَاقِلَا، وَالزَّيْتُونِ، وَالْبَيْضِ، وَالْمِلْحِ، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ، وَنَحْوِهِ.

(١) فِي م: «لِيَأْكُلَ».

(٢) فِي م: «هَمَا».

(٣) فِي م: «فَاسْبَغْهُ».

(٤) فِي م: «السَّيْرِج».

وَالْقُوتُ؛ الْخُبْزُ، وَحَبُّهُ، وَدَقِيقُهُ، وَسَوِيقُهُ، وَالْفَاكِهَةُ الْيَابِسَةُ،
وَاللَّحْمُ، وَاللَّبَنُ، وَنَحْوُهُ، لَا عِنَبَ، وَحِصْرِمٌ^(١)، وَخَلٌّ^(٢) وَنَحْوُهُ^(٣).
وَالطَّعَامُ مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ؛ مِنْ قُوتٍ، وَأَذَمٍ، وَخَلْوٍ، وَجَامِدٍ، وَمَائِعٍ، وَمَا
بَجَرَتِ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ، [٣١٠ ظ] لَا مَاءً، وَدَوَائٍ، وَوَرَقُ
شَجَرٍ، وَتَشَارَةُ خَشَبٍ، وَثَرَابٌ، وَنَحْوُهُ. وَالْعَيْشُ فِي الْعُرْفِ الْخُبْزُ مِنْ
جِنَطَةٍ،^(٤) وَغَيْرِهَا^(٥).

فصل: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ شَيْئًا، فَلَيْسَ ثَوْبًا، أَوْ دِرْعًا، أَوْ جَوْشَنًا،
أَوْ خُفًّا، أَوْ نَعْلًا، أَوْ عِمَامَةً، أَوْ قَلَنْسُوَةً^(٦)، حَيْثُ. فَإِنْ تَرَكَ الْقَلَنْسُوَةً^(٧)
فِي رِجْلِهِ^(٨)، أَوْ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي الْخُفِّ، أَوْ^(٩) الثَّغْلِ، لَمْ يَحْتَسِبْ.

وَلَا يَلْبَسُ حَلِيًّا، فَلَيْسَ حَلِيَّةَ ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، أَوْ خَاتَمًا، وَلَوْ فِي غَيْرِ
الْخِنْصَرِ، أَوْ دِرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ فِي مُرْسَلَةٍ، وَنَحْوِهَا، أَوْ لُؤْلُؤًا، أَوْ جَوْهَرًا فِي
مِخْنَقَةٍ^(١٠) أَوْ مُنْقَرِدًا، أَوْ مِنْطَقَةً مُحَلَّلَةً، حَيْثُ، لَا سَبَجًا^(١١)، وَعَقِيقًا،

(١) الحصرم: أول العنب مادام حامضاً.

(٢ - ٣) في م: «نحوه».

(٣ - ٣) سقط من: م. وفي الأصل: «أو غيرها».

(٤) في الأصل: «قلنوسة».

(٥) في الأصل: «القلنوسة».

(٦) في م: «رحله».

(٧) في ز: «و».

(٨) في ز: «عنقه».

(٩) في الأصل: «سبحا». وفي ز، س: «سبحا».

والسبح: الخرز الأسود، معرب شبه. الألفاظ الفارسية المعربة ٨٣.

وَحَرِيرًا ، وَلَوْ لَا مَرَأَةً ، وَلَا وَدَعًا ، أَوْ خَرَزَ رُجَاجٍ ، وَنَحْوَهُ ، وَلَا سَيْفًا مُحَلًى
دُونَ مِنْطَقَتِهِ .

وَلَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ ، أَوْ لَا يَزْكُبُ دَابَّتَهُ ، أَوْ «لَا يَلْبَسُ» ثَوْبَهُ ، فَدَخَلَ
أَوْ زَكَبَ ، أَوْ لَبَسَ مَا هُوَ مِلْكٌ لَهُ ، أَوْ مُؤَجَّرُهُ ، أَوْ مُسْتَأْجَرُهُ ^(١) ، أَوْ جَعَلَهُ
لِعَبِيدِهِ ، حَيْثُ ، لَا مَا اسْتَعَارَهُ فُلَانٌ ، أَوْ عَبْدُهُ .

وَلَا يَدْخُلُ مَسْكَنَهُ ^(٢) ، حَيْثُ بِمُسْتَأْجَرٍ ، وَمُسْتَعَارٍ ، وَمَغْضُوبٍ يَسْكُنُهُ ،
لَا يَمْلِكُهُ الَّذِي لَا يَسْكُنُهُ . وَإِنْ قَالَ : يَمْلِكُهُ . لَمْ يَخْنُتْ بِمُسْتَأْجَرٍ . وَلَا
يَزْكُبُ دَابَّةَ عَبْدٍ فُلَانٍ ، فَزَكَبَ دَابَّةً جُعِلَتْ بِرَسْمِهِ ، حَيْثُ ، كَخَلِيفِهِ لَا
يَزْكُبُ رَحْلَ هَذِهِ الدَّابَّةِ ، أَوْ لَا يَبِيعُهُ .

و«لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَدَخَلَ سَطْحَهَا ، حَيْثُ ، لَا إِنْ وَقَفَ عَلَى الْحَائِطِ ،
أَوْ فِي طَاقِ الْبَابِ ، أَوْ كَانَ فِي الْيَمِينِ دَلَالَةً لَفُظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً تَقْتَضِي
اِخْتِصَاصَ الْإِرَادَةِ بِدَاخِلِهَا ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ سَطْحُ الدَّارِ طَرِيقًا ، وَسَبَبُ يَمِينِهِ
يَقْتَضِي تَرْكَ» ^(٣) وَضَلَّةَ أَهْلِ الدَّارِ ، لَمْ يَخْنُتْ بِالْمُرُورِ عَلَى سَطْحِهَا . وَإِنْ نَوَى
بَاطِنَ الدَّارِ ، تَقَيَّدَتْ بِهِ يَمِينُهُ . وَإِنْ تَعَلَّقَ بِغُضَنِ شَجَرَةٍ فِي الدَّارِ مِنْ
خَارِجِهَا ، لَمْ يَخْنُتْ ، فَإِنْ صَعِدَ حَتَّى صَارَ فِي مُقَابَلَةِ سَطْحِهَا بَيْنَ

(١ - ١) فِي م : «يَلْبَسُ» .

(٢) فِي ز : «يَسْتَأْجَرُهُ» .

(٣) فِي د : «سَكَنَهُ» .

(٤) فِي الْأَصْل : «أَوْ» .

(٥) فِي الْأَصْل : «تَرَكَهُ» .

حِيطَانِهَا ، أَوْ كَانَتِ الشَّجَرَةُ فِي غَيْرِ الدَّارِ ، فَتَعَلَّقَ بِفَرْعٍ مَادَّ عَلَى الدَّارِ فِي مُقَابَلَةِ سَطْحِهَا ، حَيْثُ . وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْهَا ، فَصَعِدَ سَطْحَهَا ، لَمْ يَبْرُ .^(١) وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، فَصَعِدَهُ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَلَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي الدَّارِ ، أَوْ لَا يَطْلُوَهَا ، أَوْ لَا يَدْخُلُهَا ، فَدَخَلَهَا رَاكِبًا ، أَوْ مَاشِيًا ، أَوْ حَافِيًا ، أَوْ مُتَّعِلًا ، حَيْثُ ، لَا بِدُخُولِ مَقْبَرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ الْعُوفُ .

وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ إِنْسَانًا ، حَيْثُ بِكَلَامِ كُلِّ إِنْسَانٍ ؛ مِنْ ذَكَرٍ ، وَأُنْثَى ، وَصَغِيرٍ ، وَكَبِيرٍ ، وَعَاقِلٍ ، وَمَجْنُونٍ . وَلَا يُكَلِّمُ زَيْدًا ، وَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ زَجَرَهُ ، فَقَالَ : تَنَحَّ . أَوْ : اسْكُتْ . حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى كَلَامًا غَيْرَ هَذَا . وَإِنْ صَلَّى بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ إِمَامًا ، ثُمَّ سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَإِنْ أُزِجَ عَلَيْهِ^(٢) فِي الصَّلَاةِ ، فَفَتَحَ عَلَيْهِ الْحَالِفُ ، لَمْ يَحْنُثْ . وَلَوْ كَاتَبَهُ أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا يُشَافِهَهُ . وَإِنْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، حَيْثُ ، قَالَه الْقَاضِي . وَإِنْ نَادَاهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ لَتَشَاغِلِهِ أَوْ غَفْلَتِهِ ، أَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ ، حَيْثُ . وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَلَمْ يَعْلَمْ ، فَكَتَّاسٍ ، وَإِنْ عَلِمَ بِهِ ، وَلَمْ يَنْوِهِ ، وَلَمْ يَسْتَتِنِهِ بِقَلْبِهِ ، وَلَا بِلِسَانِهِ ، كَانَ يَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ إِلَّا فُلَانٌ^(٣) . حَيْثُ . وَلَا يَتَدَيَّنُهُ بِكَلَامٍ ، فَتَكَلَّمَا مَعًا ، لَمْ يَحْنُثْ ، بِخِلَافٍ : لَا كَلَمْتُهُ حَتَّى يُكَلِّمَنِي . أَوْ : يَتَدَايَنِي

(١) فِي م : « يَبْرُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « فُلَانًا » .

وَقَالَ الْبَهْوتِيُّ : « فُلَانٌ » مَرْسُومٌ فِي النِّسْخِ بِلا أَلْفٍ ، فَيَخْرُجُ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ صَوَّبَ لَا غَيْرَ . كَشَافُ الْقَنَاعِ ٢٦٠ / ٦ .

بِالْكَلَامِ^(١) . فَيُخَنِّتُ بِكَلَامِهِمَا مَعًا .

وَلَا يُكَلِّمُهُ حِينًا ؛ فَالْحَيْنُ سِتَّةٌ^(٢) أَشْهُرٌ ، إِذَا أُطْلِقَ وَلَمْ يَنْوَ شَيْئًا . وَكَذَا الزَّمَانُ مُعَرَّفًا . وَإِنْ قَالَ : زَمَنًا . أَوْ : ذَهْرًا . أَوْ : بَعِيدًا . أَوْ : مَلِيًّا . أَوْ : طَوِيلًا . أَوْ : وَقْتًا . أَوْ : عُمُرًا . أَوْ : حَقْبًا . فَأَقْلُ زَمَانٍ . وَإِنْ قَالَ : الْأَبَدُ . وَ : الدَّهْرُ . وَ : الْعُمُرُ . مُعَرَّفًا ، فَذَلِكَ عَلَى الزَّمَانِ كُلِّهِ . وَالْحَقْبُ^(٣) ثَمَانُونَ سَنَةً ، وَالشُّهُورُ ثَلَاثَةٌ ، كَالْأَشْهُرِ وَالْأَيَّامِ . وَإِنْ قَالَ : إِلَى الْحَوْلِ . فَحَوْلٌ كَامِلٌ ، لَا تَتِمُّهُ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْأَيَّامُ الَّتِي بَيْنَ اللَّيَالِي ، وَاللَّيَالِي الَّتِي بَيْنَ الْأَيَّامِ .

وَلَا يَدْخُلُ بَابَ هَذِهِ الدَّارِ . أَوْ قَالَ : لَا دَخَلْتُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الدَّارِ . فَحَوْلٌ ، وَدَخَلَهُ ، حَيْثُ ، وَلَوْ مَعَ بَقَاءِ الْبَابِ^(٤) الْأَوَّلِ . وَإِنْ قُلِعَ الْبَابُ ، وَنُصِبَ فِي دَارٍ أُخْرَى ، وَبَقِيَ [٣١١] الْمَمَرُ ، حَيْثُ بَدْخُولُهُ الْمَمَرُ فَقَطْ . وَلَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ مِنْ بَابِهَا ، فَدَخَلَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، لَمْ^(٥) يَخَنِّتْ . وَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَى حِينَ الْحَصَادِ ، أَوْ الْجِدَادِ ، انْتَهَتْ يَمِينُهُ بِأَوَّلِهِ .

وَإِنْ حَلَفَ : لَا مَالَ لَهُ^(٦) . وَلَهُ^(٥) مَالٌ وَلَوْ^(٥) غَيْرَ زَكَاوِيٍّ ؛ مِنَ الْأَثْمَانِ ، وَالْعَقَارِ^(٦) ، وَالْأَنْثَاثِ ، وَالْحَيَوَانِ ، وَنَحْوِهِ ، أَوْ لَهُ ذَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ،

(١) فِي م : « بِكَلَامِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي حَاشِيَةِ س : « إِذَا كَانَ مُعَرَّفًا » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٦) فِي م : « الْعَقَارَاتِ » .

أو ضائع لم يتأس من عَوْدِهِ^(١) ، أو مَغْصُوبٌ ، أو مَحْجُورٌ^(٢) ، حَيْثُ ، فإن
أيس من عَوْدِهِ ، كالذى سَقَطَ فى البَحْرِ ، أو كَانَ مُتَزَوِّجًا ،^(٣) أو مُسْتَأْجِرًا
عَقَارًا أو غَيْرِهِ^(٤) ، أو وَجِبَ لَهُ حَقُّ شُفْعَةٍ ، لم يَحْنَثُ .

ولا يَفْعَلُ شَيْئًا ، فَوَكَّلَ مَنْ يَفْعَلُهُ ، ففَعَلَهُ ، حَيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَّ^(٥) . ولو
تَوَكَّلَ الْحَالِفُ فِيمَا حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، وَكَانَ عَقْدًا أَضَافَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، أو
أَطْلَقَ ، لم يَحْنَثُ .

**فصل : والعُرفُ ما اشتهر مجازُه حتى غلب على حَقِيقَتِهِ ، بحيث لا
يغلَمُها أكثرُ الناسِ كالزَّائِرَةِ ، وهى فى العُرفِ اسْمٌ لِلْمَزَادَةِ^(٥) . وفى الْحَقِيقَةِ
اسْمٌ لما يُسْتَقَى عليه مِنَ الْحَيَوَانَاتِ .**

وَالظَّيْعَةُ فى العُرفِ المَرَأَةُ ، وفى الْحَقِيقَةِ اسْمٌ لِلثَّاقَةِ التى يُظْعَنُ عَلَيْهَا .
وَالدَّائِبَةُ فى العُرفِ اسْمٌ لَدَوَاتِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْحَيْلِ ، وَالْبِقَالِ ، وَالْحَمِيرِ . وفى
الْحَقِيقَةِ اسْمٌ لِمَا دَبَّ وَدَرَجَ . وَالْعَذْرَةُ وَالْغَائِطُ فى العُرفِ الْفَضْلَةُ الْمُسْتَقْدَرَةُ .
وفى الْحَقِيقَةِ الْعَذْرَةُ فِتَاءُ الدَّارِ ، وَالْغَائِطُ الْمُطْمِئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ . فهذا وَأَمْثَالُهُ
تَنْصَرِفُ يَمِينُ الْحَالِفِ إِلَى مَجَازِهِ دُونَ حَقِيقَتِهِ .

فإن حَلَفَ عَلَى وَطْءِ امْرَأَةٍ ، تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِجَمَاعِهَا .

(١) فى س : «دعواه» .

(٢) فى س : «موجود» .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) معنى : إلا أن ينوى المباشرة بنفسه ؛ لأن فعل وكيله كفعله ، والفعل يضاف إلى الموكل فيه
والأمر به . كشف القناع ٢٦٢/٦ .

(٥) المَزَادَةُ : وعاء يحمل فيه الماء فى السفر ، كالقربة ونحوها .

ولا يَشْمُ الرِّيحَانَ ، فَشَمَّ الْوَرْدَ وَالبَتْفَسَجَ والياسمينَ ، ولو يَابَسَا ،
 حَيْثُ . ولا يَشْمُ الْوَرْدَ ، وَالبَتْفَسَجَ ، فَشَمَّ دُهُنَهُمَا ، أَوْ^(١) ماءَ الْوَرْدِ ،
 حَيْثُ . ولا يَشْمُ طَيِّبًا ، فَشَمَّ نَبْتًا رِيحُهُ طَيِّبٌ ، حَيْثُ ، لا فَاكِهَةً .
 ولا يَأْكُلُ رَأْسًا ، حَيْثُ بَأْكُلِ كُلِّ رَأْسٍ حَيَوَانٍ ؛ مِنْ الْإِبِلِ وَالصُّيُودِ ،
 وبَأْكُلِ رُءُوسِ طَيْرٍ^(٢) وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ .
 ولا يَأْكُلُ يَبِضًا ، حَيْثُ بَأْكُلِ كُلِّ يَبِضٍ يُزَايِلُ بَائِضَهُ ، كَثَرَتْ وَجُودُهُ ،
 كَبِيبُ الدَّجَاجِ ، أَوْ قُلٌّ ، كَبِيبُ النُّعَامِ ؛ لِأَنَّهُ الْغُرْفُ ، وَلا يَحْنُثُ بَأْكُلِ
 يَبِضِ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ .
 ولو حَلَفَ لا يَشْرِبُ مَاءً ، فَشَرِبَ مَاءً مِلْحًا ، أَوْ مَاءً نَجِسًا ، أَوْ لا يَأْكُلُ
 حُبْرًا ، فَأَكَلَ خُبْزَ الْأَرْزِ أَوْ الذُّرَّةَ أَوْ غَيْرَهُمَا ، فِي مَكَانٍ يُعْتَادُ أَكْلَهُ فِيهِ^(٣) أَوْ
 لا ، حَيْثُ .
 ولا يَدْخُلُ بَيْتًا ، فَدَخَلَ مَسْجِدًا ، أَوِ الْكَعْبَةَ ، أَوْ بَيْتَ رَحَى ، أَوْ حَمَّامًا ، أَوْ
 بَيْتَ شَعْرٍ أَوْ أَدَمٍ ، أَوْ خَيْمَةً ، حَيْثُ ؛ حَضَرِيًّا كَانَ الْحَالِفُ أَوْ بَدْوِيًّا ، لا إِنْ
 دَخَلَ دِهْلِيزَ الدَّارِ أَوْ صُفَّتْهَا^(٤) . وَلا يَزْكُبُ ، فَزَكَبَ سَفِينَةً ، حَيْثُ .
 وَلا يَتَكَلَّمُ ، فَقَرَأَ وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ^(٥) ، أَوْ سَبَّحَ ، أَوْ ذَكَرَ^(٦) اللَّهَ ، لَمْ

(١) بعده في م : « شم » .

(٢) في م : « طيور » .

(٣) زيادة من : الأصل .

(٤) صفة الدار ، البهو الواسع العالى السقف .

(٥) في م : « للصلاة » .

(٦) سقط من : م .

يَحْنَثُ ، وَحَقِيقَةُ الذِّكْرِ مَا نَطَقَ بِهِ ، فَتَحْمَلُ يَمِينُهُ عَلَيْهِ . قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ : لَوْ حَلَفَ لَا يَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ ، فَسَمِعَ الْقُرْآنَ ، حَيْثُ اجْتَمَعَا . وَإِنْ اسْتَوْذِنَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : ﴿ أَتَحْلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ ﴾ ^(١) . يَقْصِدُ الْقُرْآنَ لِيَنْبَهَهُ ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِلَّا حَيْثُ .

وَلْيَضْرِبَتْهُ مِائَةُ سَوْطٍ ، أَوْ عَصَا ، أَوْ لِيَضْرِبَتْهُ مِائَةُ ضَرْبَةٍ ، أَوْ مِائَةَ مَرَّةٍ ، فَجَمَعَهَا ، فَضْرَبَهُ بِهَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَبْرَ ^(٢) ، وَيَبْرَ ^(٣) بِمِائَةِ ضَرْبَةٍ مُؤَلِّمَةً . وَإِنْ قَالَ : بِمِائَةِ سَوْطٍ . بَرَّ . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ ، فَخَنَقَهَا ، أَوْ نَتَفَ شَعْرَهَا ، أَوْ عَصَاهَا تَأْلِيمًا لَا تَلْدُذًا ، حَيْثُ وَلَوْ لَمْ يَنْوِ يَمِينَهُ ^(٤) . وَإِنْ حَلَفَ لِيَضْرِبَتْهَا ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ، بَرَّ .

وَلَا يَأْكُلُ شَيْئًا ، فَأَكَلَهُ مُسْتَهْلَكًا فِي غَيْرِهِ ، مِثْلَ ^(٥) أَنْ لَا يَأْكُلَ لَبَنًا ، فَأَكَلَ زُبْدًا . أَوْ لَا يَأْكُلَ سَمْنًا ، فَأَكَلَ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ لَا يَظْهَرُ طَعْمُهُ ^(٦) فِيهِ . أَوْ لَا يَأْكُلَ يَبِضًا فَأَكَلَ نَاطِقًا . أَوْ لَا يَأْكُلَ شَحْمًا ، فَأَكَلَ اللَّحْمَ الْأَحْمَرَ . أَوْ لَا يَأْكُلَ شَعِيرًا ، فَأَكَلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَّاثُ شَعِيرٍ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَإِنْ ظَهَرَ طَعْمُ ^(٧) شَيْءٍ مِنَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، حَيْثُ .

وَلَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا ، فَشَرِبَهُ ، أَوْ لَا يَشْرِبُهُ ، فَأَكَلَهُ ، حَيْثُ . وَلَا يَأْكُلُ

(١) سورة الحجر ٤٦ .

(٢) فِي م : « يَبْرَأ » .

(٣) فِي م : « فِي يَمِينِهِ » .

(٤) فِي م : « مِثْلِي » .

(٥) فِي م : « مَعَهُ » .

(٦) فِي م : « لَهُ » .

ولا يَشْرَبُ، [٣١١ ط] فَمَضَى قَصَبَ السُّكَّرِ، أو الرُّمَانَ ونحوه، لم يَحْنَثْ .
وكذا لا يَأْكُلُ سُكَّرًا، فتركه في فيه حتى ذاب وابتلعه . ولا يَطْعُمُهُ،
حَنِثَ بِأَكْلِهِ، وشُرِبَهُ، ومَضَّهُ . وإن ذاقه ولم يبلّغه، لم يَحْنَثْ . ولا
يَذُوقُهُ، حَنِثَ بِأَكْلِهِ، وشُرِبَهُ ؛ لأنّه ذُوقٌ وزيادَةٌ . وكذلك إن مَضَّغَهُ ورَمَى
به ؛ لأنّه قد ذاقه . ولا يَأْكُلُ "مائعًا، فأكله بالخُبْزِ، حَنِثَ" .

ولا يَشْرَبُ مِنَ الْكُوزِ، فَصَبَّ مِنْهُ فِي إِنَاءٍ وَشَرِبَ، لم يَحْنَثْ .
وعكسه إن اغْتَرَفَ بِإِنَاءٍ مِنَ النَّهْرِ أو الْبَيْرِ .

ولا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، حَنِثَ بِالثَّمَرَةِ فَقَطْ، ولو لَقَطَ^(٢) مِنْ تَحْتِهَا .
وَلَيَأْكُلَنَّ أَكَلَةً - بِالْفَتْحِ^(٣) - لم يَبْرَ^(٤) حَتَّى يَأْكُلَ مَا بَعْدَهُ النَّاسُ أَكَلَةً .
وَالْأُكْلَةُ - بِالضَّمِّ - اللَّقْمَةُ .

ولا يَتَزَوَّجُ، ولا يَتَطَهَّرُ، ولا يَتَطَيَّبُ، فاستدأمه، لم يَحْنَثْ . ولا
يَزَكُّبُ، وهو رَاكِبٌ، ولا يَلْبَسُ، وهو لَابِسٌ، ولا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا،
وعليه منه شَيْءٌ، أو لا يَقُومُ، أو^(٥) لا يَقْعُدُ، أو لا يَسْتَتِرُ، أو^(٥) لا يَسْتَقْبِلُ
الْقَبِيلَةَ، "أو لا يُسَافِرُ"، وهو كذلك، فاستدأَمَ ذَلِكَ، أو لا يَدْخُلُ دَارًا،
وهو دَاخِلُهَا، فَأَقَامَ فِيهَا، أو لا يُضَاجِعُهَا عَلَى فِرَاشٍ وَهْمَا مُتَضَاجِعَانِ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في م : «لقطها» .

(٣) يعنى : فتح الهمزة .

(٤) في م : «يرأ» .

(٥) في م : «و» .

فاستدَام^(١) ، أو ضاجعته ، ودام ، حيث . وكذا لا يَطْوُها ، و^(٢) لا يُمَسِكُ ، و^(٣) لا يُشَارِكُهُ ، فدام ، ولا يَدْخُلُ على فلانٍ نَيْتًا ، فَدْخَلَ فلانٌ عليه ، فأقام معه ، حيث ، ما لم تُكُنْ له نَيْتَةٌ .

فصل : وإن حَلَفَ لا يَسْكُنُ دارًا هو سَاكِئُها ، أو لا يُسَاكِئُ فلانًا وهو مُسَاكِئُهُ ، ولم يَخْرُجْ فى الحالِ بِنَفْسِهِ ، وأَهْلِهِ ، وَمَتَاعِهِ الْمُقْصُودِ مع إمكانِهِ ، حيث ، إلا أن يُقِيمَ لثَقَلِ مَتَاعِهِ ، أو يَخْشَى على نَفْسِهِ الخُرُوجَ ، فيُقِيمُ إلى أن يُمَكِّنَهُ الخُرُوجَ بِحَسَبِ العَادَةِ ، فلو كان ذا مَتَاعٍ كَثِيرٍ ، فَثَقَلَهُ قَلِيلًا قَلِيلًا على العَادَةِ ، بحيث لا يَتْرُكُ الثَّقَلَ الْمُعْتَادَ ، لم يَحْنَثْ وإن أَقامَ أَيَّامًا . ولا يَلْزَمُهُ جَمْعُ دَوَابِّ البَلَدِ لثَقْلِهِ ، ولا الثَّقَلُ وَقْتُ الاستِراحَةِ عِنْدَ النَّعْبِ ، ولا أَوْقَاتُ الصَّلَوَاتِ . وإن خَرَجَ دُونَ مَتَاعِهِ وَأَهْلِهِ ، حيث ؛ لأنَّ الانتِقَالَ لا يَكُونُ إِلَّا بالأَهْلِ والمَالِ ، إلا أن يُودِعَ مَتَاعَهُ ، أو يُعِيرَهُ^(٤) ، أو يَزُولَ مِلْكُهُ عَنْهُ ، أو تَأْتِيَ امْرَأَتُهُ الخُرُوجَ معه ، ولا يُمَكِّنُهُ إِكْرَاهُها ، أو كان له عَائِلَةٌ فامْتَنَعُوا ، ولم^(٥) يُمَكِّنْهُ إِخْرَاجَهُمْ ، فيَخْرُجَ وَحْدَهُ ، لم يَحْنَثْ . وإن أُكْرِهَ على المَقَامِ ، لم يَحْنَثْ . وكذا إن كان فى جُوفِ اللَّيْلِ فى وَقْتٍ لا يَجِدُ مَنْزِلًا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِ ، أو يَتَحَوَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْزِلِ أَبْوَابٌ مُعَلَّقَةٌ لا يُمَكِّنُهُ فَتَحُها ، أو خَوْفٌ على نَفْسِهِ ، أو أَهْلِهِ ، أو مَالِهِ ، فأقام فى طَلَبِ الثَّقَلَةِ ، أو^(٥) انْتِظارًا لَزَوَالِ^(٥) المَانِعِ ،

(١) فى د ، ز : « استدام » .

(٢) فى م : « أو » .

(٣) فى م : « يعيره » .

(٤) فى د ، ز ، س ، م : « لا » .

(٥ - ٥) فى م : « انتظار زوال » .

أَوْ خَرَجَ طَالِبًا لِلثَّقَلَةِ^(١)، فَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ؛ لَكَوْنِهِ لَمْ^(٢) يَجِدْ مَسْكَنًا يَتَحَوَّلُ
إِلَيْهِ، لَتَعَذُّرِ الْكَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ لَمْ يَجِدْ بِهَا يَتِمُّ يَتَقَلُّ عَلَيْهَا، وَلَا^(٣) يُمَكِّنُهُ الثَّقَلَةُ
بَدُونِهَا، فَأَقَامَ نَارِيًا لِلثَّقَلَةِ مَتَى قَدَّرَ عَلَيْهَا، لَمْ يَخْنَثْ وَإِنْ أَقَامَ أَيَّامًا وَلِيَالِي.
قَالَ الشَّيْخُ: وَالزِّيَارَةُ لَيْسَتْ سُكْنَى اتِّفَاقًا،^(٤) وَلَوْ طَالَتْ مُدَّتُهَا، وَالسَّفَرُ
الْقَصِيرُ سَفَرٌ.

وَإِنْ خَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ، فَانْتَقَلَ أَحَدُهُمَا، لَمْ يَخْنَثْ. وَإِنْ بَنَيَا بَيْنَهُمَا
حَاجِرًا وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا فِي الْمُسَاكِنَةِ، حَيْثُ؛ لِأَنَّهُمَا بَشَاغِلُهُمَا بِنَاءِ
الْحَاجِرِ قَدْ تَسَاكَنَّا قَبْلَ وُجُودِهِ بَيْنَهُمَا. وَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَتَانِ، كُلُّ
حُجْرَةٍ تَخْتَصُّ بِبَابِهَا وَمَرَافِقِهَا، فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ حُجْرَةً، لَمْ يَخْنَثْ. وَإِنْ
كَانَا فِي حُجْرَةٍ دَارٍ وَاحِدَةٍ حَالَةَ الْيَمِينِ، فَخَرَجَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا، وَقَسَمَ هَا
حُجْرَتَيْنِ، وَفَتَحَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَابًا، وَبَيْنَهُمَا حَاجِرٌ، ثُمَّ سَكَنَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حُجْرَةٍ، لَمْ يَخْنَثْ. وَإِنْ سَكَنَّا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، كُلُّ وَاحِدٍ
فِي يَتِ ذِي بَابٍ وَعَلَقِي، رُجِعَ إِلَى يَمِينِهِ يَمِينِهِ، أَوْ إِلَى سَبِيلِهَا وَمَا ذَلِكَ
عَلَيْهِ قَرَائِنُ أَحْوَالِهِ فِي الْمَخْلُوفِ عَلَى الْمُسَاكِنَةِ فِيهِ، فَإِنْ عُذِمَ ذَلِكَ، حَيْثُ.
وَإِنْ خَلَفَ: لَا سَاكِنْتُ فَلَانَا فِي هَذِهِ الدَّارِ. وَهُمَا غَيْرُ مُتَسَاكِنَيْنِ،
فَبَنَيَا بَيْنَهُمَا حَائِطًا، وَفَتَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَابًا لِنَفْسِهِ، وَسَكَنَاهَا، لَمْ
يَخْنَثْ.

(١) فِي م: «النفلة».

(٢) فِي م: «ولا».

(٣) فِي م: «لم».

(٤) (٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: م.

وَلْيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ ، فَخَرَجَ وَحْدَهُ دُونَ أَهْلِهِ ، بَرًّا . وَلْيَخْرُجَنَّ ،
أَوْ لْيَزْحَلَنَّ^(١) مِنْ^(٢) هَذِهِ الدَّارِ ، فَخَرَجَ دُونَ [٣١٢] أَهْلِهِ ، لَمْ يَبْرِّ ، كَحَلِيفِهِ
لَا يَسْكُنُهَا ، أَوْ لَا يَأْوِيهَا ، أَوْ لَا^(٣) يَنْزِلُ فِيهَا . وَلْيَخْرُجَنَّ ، أَوْ لْيَزْحَلَنَّ
مِنْ^(٤) الْبَلَدِ ، أَوْ لْيَزْحَلَنَّ عَنْ هَذِهِ الدَّارِ ، فَفَعَلَ ، فَلَهُ الْعَوْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ^(٥)
نِيَّةٌ وَلَا سَبَبٌ .^(٥) وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيتُ بِلَدِّهِ ، فَبَاتَ خَارِجَ بُنْيَانِهِ ، لَمْ
يَحْنَثْ^(٥) .

فصل : وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، فَحُمِلَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَأَدْخَلَهَا ، وَأَمَكَتَهُ
الْأَمِينَةُ ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ ، حَنِثَ ، وَ^(٥) إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ وَهُوَ الْمَكْرَهُ ، أَوْ أُكْرِهَ^(٥)
بَضْرِبٍ وَنَحْوِهِ ، فَدَخَلَ ، لَمْ يَحْنَثْ ، وَيَحْنَثُ بِالْإِسْتِدَامَةِ بَعْدَ الْإِكْرَاهِ .
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْتَحْدِمُهُ ، فَخَدَمَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ ، حَنِثَ ، وَلَوْ كَانَ
الْخَادِمُ عَبْدَهُ .

وَلْيُشْرَبَنَّ هَذَا الْمَاءَ غَدًا ، أَوْ لْيَضْرِبَنَّ غُلَامَهُ غَدًا ، فَتَلَفَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ ،
وَلَوْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، قَبْلَ الْغَدِ أَوْ فِيهِ ، وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ فِعْلِهِ ، أَوْ أَطْلَقَ وَلَمْ
يُقَيِّدْهُ بِوَقْتٍ ، فَتَلَفَ قَبْلَ فِعْلِهِ ، حَنِثَ حَالَ تَلَفِهِ . وَإِنْ مَاتَ الْحَالِفُ قَبْلَ
الْغَدِ ، أَوْ جُنَّ فَلَمْ يُفَقِّ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ الْغَدِ ، لَمْ يَحْنَثْ . وَإِنْ ضَرَبَهُ قَبْلَهُ أَوْ

(١) فِي م : « لِيَدْخُلَنَّ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : د .

(٣ - ٣) فِي م : « يَنْزِلُهَا » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

فيه ضَرْبًا لَا يُؤْلَمُ ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْغُلَامِ ، أَوْ أَفَاقَ الْحَالِفِ مِنْ لُجُونِهِ فِي الْعَدِ
وَلَوْ جُزْءًا يَسِيرًا ، أَوْ مَاتَ فِيهِ ، أَوْ هَرَبَ الْغُلَامُ ، أَوْ مَرِضَ هُوَ أَوْ الْحَالِفُ ،
فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ضَرْبِهِ حَيْثُ . وَإِنْ جُنَّ الْغُلَامُ ، وَضَرْبَتُهُ فِيهِ ، بَرَّ . وَإِنْ ضَرْبَتُهُ
فِي الْعَدِ ، أَوْ خَنَقَهُ ، أَوْ نَتَفَ شَعْرَهُ ، أَوْ عَصَرَ سَاقَهُ بِحَيْثُ يُؤْلَمُ ، بَرَّ .

وَإِنْ خَلَفَ لِيَضْرِبَنَّ هَذَا الْغُلَامَ الْيَوْمَ ، أَوْ لَيَأْكُلَنَّ هَذَا الرَّغِيفَ الْيَوْمَ ،
فَمَاتَ الْغُلَامُ ، أَوْ تَلَفَ الرَّغِيفُ ، أَوْ مَاتَ الْحَالِفُ ، حَيْثُ .

وَلَا يَكْفُلُ بِمَالٍ ، فَكَفَلَ بِيَدَيْنِ ، وَشَرَطَ الْبِرَاءَةَ ، لَمْ يَخْنُثْ .

وَإِنْ خَلَفَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لَيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ ، فَأَبْرَأَهُ ، أَوْ أَخَذَ عَنْهُ عَوْضًا ^(١) ،
لَمْ يَخْنُثْ ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَحِقُّ ^(٢) ، فَقَضَى وَرَثَتَهُ ، لَمْ يَخْنُثْ . وَلَيَقْضِيَنَّهُ
حَقَّهُ غَدًا ، فَأَبْرَأَهُ الْيَوْمَ ، أَوْ قَبْلَ مُضِيِّهِ ، أَوْ مَاتَ رَبُّهُ ، فَقَضَاهُ لَوَرَثَتِهِ ، لَمْ
يَخْنُثْ .

وَلَيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ عِنْدَ رَأْسِ الْهَلَالِ ، أَوْ مَعَ رَأْسِهِ ، أَوْ إِلَى رَأْسِهِ ، أَوْ إِلَى ^(٣)
اسْتِهْلَالِهِ ، أَوْ عِنْدَ 'رَأْسِ الشَّهْرِ' ، أَوْ مَعَ رَأْسِهِ ، فَقَضَاهُ عِنْدَ غُرُوبِ
الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ ، بَرَّ ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَوْ شَرَعَ فِي عَدِّهِ ، أَوْ كَيْلِهِ ، أَوْ
وَزْنِهِ ، أَوْ ذَرْعِهِ ، فَتَأَخَّرَ الْقَضَاءُ ، لَمْ يَخْنُثْ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ هَذَا
الطَّعَامَ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، فَشَرَعَ فِي أَكْلِهِ فِيهِ ، وَتَأَخَّرَ الْفَرَاغُ لِكَثْرَتِهِ .

(١) فِي ز ، س : «عَرْضًا» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «لِلْحَقِّ» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤ - ٤) فِي م : «رَأْسُهُ» .

و: لَا أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنِّي . فَأُكْرِهَ^(١) عَلَى دَفْعِهِ ، أَوْ أَخَذَهُ حَاكِمٌ فَدَفَعَهُ إِلَى غَرِيمِهِ ، فَأَخَذَهُ ، حَيْثُ ، ك: لَا تَأْخُذْ حَقَّكَ عَلَيَّ . لَا إِنْ أُكْرِهَ قَابِضُهُ ، وَلَا إِنْ وَضَعَهُ^(٢) الْحَالِفُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَوْ فِي حَجْرِهِ ، فَلَمْ يَأْخُذْهُ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضْمَنُ بِمِثْلِ هَذَا مَالٌ^(٤) ، وَلَا صَيْدٌ . وَيَحْتَنُ لَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا أُعْطِيكَه^(٥) . لِأَنَّهُ يُعَدُّ إِعْطَاءً ؛ إِذْ هُوَ تَمَكُّيٌّ ، وَتَسْلِيمٌ بِحَقٍّ ، فَهُوَ كَتَسْلِيمِ ثَمَنِ وَمُثْمَنِ ، وَأُجْرَةٍ ، وَزَكَاةٍ .

و: لَا فَارَقْتُكَ^(٦) حَتَّى أَسْتَوْفِيَ حَقِّي مِنْكَ . فَفَارَقَهُ مُخْتَارًا ، أَوْ أَبْرَاهُ^(٧) مِنَ الْحَقِّ ، أَوْ بَقِيَ عَلَيْهِ ، أَوْ أَذِنَ الْحَالِفُ^(٨) فِي الْمَفَارَقَةِ^(٩) ، أَوْ فَارَقَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ ، أَوْ هَرَبَ عَلَى وَجْهِ تَمَكُّنِهِ مُلَازِمَتَهُ وَالْمَشْيِ مَعَهُ ، أَوْ أَحَالَهُ الْغَرِيمُ بِحَقِّهِ ، أَوْ فَلَسَهُ حَاكِمٌ وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِفِرَاقِهِ ، أَوْ فَارَقَهُ^(١٠) لِعِلْمِهِ بِوُجُوبِ مَفَارَقَتِهِ ، لَا^(١١) إِنْ هَرَبَ^(١٢) مِنْهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، أَوْ قَضَاهُ عَنْ حَقِّهِ عَوَضًا^(١٣) ، ثُمَّ فَارَقَهُ ،

(١) فِي م: «أَكْرَهَهُ» .

(٢) فِي د: «وَضَعَهَا» .

(٣) بَعْدَهُ فِي م: «الْغَرِيمُ» .

(٤) فِي م: «الْمَالُ» .

(٥) فِي م: «أَعْطَيْكَ» .

(٦) فِي م: «أَفَارَقَكَ» .

(٧) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ أَبْرَاهُ» .

(٨ - ٨) سَقَطَ مِنْ: م .

(٩) فِي الْأَصْلِ: «لَا فَفَارَقَهُ» . وَفِي م: «كَمَنْ فَارَقَهُ» .

(١٠) فِي م: «وَالَا» .

(١١) فِي م: «يَهْرَبُ» .

(١٢) فِي الْأَصْلِ، م: «عَرَضًا» .

ك: لا فَارَقْتُكَ حَتَّى تَبْرَأَ مِنْ حَقِّي . أَوْ: وَلِي قَبْلَكَ حَقٌّ . وَإِنْ قَضَاهُ قَدَّرَ حَقَّهُ ، ففَارَقَهُ ظَنًّا أَنَّهُ قَدْ وَفَّاهُ ، فَخَرَجَ رَدِيًّا^(١) ، أَوْ مُسْتَحَقًّا ، فَكُنَّاسٍ . وَفَعُلَ وَكَيْلٍ كَهُوَ ، فَلَوْ وَكَّلَ فِي اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ ، ففَارَقَهُ^(٢) قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْوَكِيلِ ، حَيْثُ ، وَإِنْ فَارَقَهُ مُكْرَهًا^(٣) بِحَمْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ^(٤) ، لَمْ يَحْنَثْ .

و: لا فَارَقْتَنِي . ففَارَقَهُ الْغَرِيمُ أَوْ الْحَالِفُ طَوْعًا ، حَيْثُ ، لَا كُرْهًا . وَ: لا افْتَرَقْنَا . فَهَرَبَ ، حَيْثُ ، لَا إِذَا أُكْرِهًا . وَ: لا فَارَقْتُكَ حَتَّى أُوفِّيَكَ حَقَّكَ . فَأَبْرَأَهُ الْغَرِيمُ مِنْهُ ، فَكُمُكْرِهِ . وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ عَيْنًا ، فَوَهَبَهَا [٣١٢ ط] لَهُ الْغَرِيمُ ، فَقَبِلَهَا ، حَيْثُ ، وَإِنْ قَبَضَهَا مِنْهُ ، ثُمَّ وَهَبَهَا لِإِيَّاهُ^(٥) ، لَمْ يَحْنَثْ . وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ : لَا أَفَارِقُكَ وَلَكَ فِي قَبْلِي حَقٌّ . لَمْ يَحْنَثْ إِذَا أَبْرَأَهُ ، أَوْ وَهَبَ الْعَيْنَ لَهُ ، أَوْ أَحَالَهُ .

وَقَدَّرُ الْفُرْقَةِ مَا عَدَّهُ النَّاسُ فِرَاقًا ، كَفُرْقَةِ الْبَيْعِ ، وَمَا نَوَاهُ يَمِينُهُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ^(٥) لَفْظُهُ ، فَهُوَ عَلَى مَا نَوَاهُ . وَتَقَدَّمَ مَا لَهُ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْبَابِ فِي الطَّلَاقِ .

(١) فِي د: « بَرِيًّا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م: « الْمُوَكَّلِ » .

(٣ - ٣) فِي د: « بِحَمْلٍ أَوْ غَيْرِهِ » . وَفِي م: « بِمَخُوفٍ كَالْجَاءِ بِسَبِيلٍ وَنَحْوِهِ أَوْ تَهْدِيدٍ بِضَرْبٍ وَنَحْوِهِ » .

(٤) فِي د: « لِإِيَّاهَا » .

(٥) فِي م: « يَحْتَمِلُهُ » .

بَابُ النَّذْرِ

وهو مَكْرُوءَةٌ، ولو عِبَادَةٌ، لا يَأْتِي بِخَيْرٍ، ولا يَزِيدُ قَضَاءً.

وهو إلْزَامٌ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ نَفْسَهُ لِلَّهِ تَعَالَى، بِالْقَوْلِ شَيْئًا غَيْرَ لَازِمٍ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، ب: عَلَى اللَّهِ. أو: نَذَرْتُ لِلَّهِ. ونَحْوِهِ، فلا تُغْتَبَرُ لَهُ صِبْغَةٌ خَاصَّةٌ^(١).

وَيَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ بِعِبَادَةٍ، فَإِنْ نَوَاهِ النَّاذِرُ مِنْ غَيْرِ قَوْلٍ، لَمْ يَصِحَّ، كَالْيَمِينِ.

وَيَنْعَقِدُ فِي وَاجِبٍ؛ ك: لِلَّهِ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ. ونَحْوِهِ. فَيُكَفِّرُ^(٢) إِنْ لَمْ يَصُمْهُ، كَخَلْفِهِ عَلَيْهِ. وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ، لَا؛ ك: لِلَّهِ عَلَى صَوْمِ أَمْسٍ. ونَحْوِهِ مِنَ الْمَحَالِ.

وَالنَّذْرُ الْمُنْعَقِدُ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا: الْمُطْلَقُ؛ ك: عَلَى نَذْرٍ. أو: لِلَّهِ عَلَى نَذْرٍ. أَطْلَقَ أَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا. وَلَمْ يَنْوِ شَيْئًا، فَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ.

الثَّانِي: نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالْعَضْبِ، وَهُوَ تَغْلِيْقُهُ بِشَرْطٍ يَقْصِدُ الْمَنْعَ مِنْهُ^(٣)،

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: د، ز، س.

أو الحمل عليه ، أو^(١) التضديق عليه ؛ كقوله : إن كَلُمْتُكَ . أو : إن لم أضربَكَ ، فعَلَى الْحَجِّ . أو : صَوْمُ سَنَةٍ . أو : عِتْقُ عَبْدِي . أو : مَالِي صَدَقَةٌ . أو : إن لم أَكُنْ صَادِقًا ، فعَلَى صَوْمِ كَذَا . فَيُخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ إِذَا وَجَدَ الشَّرْطَ . وَلَا يَضُرُّ قَوْلُهُ : عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُلْزَمُ بِذَلِكَ أَوْ : لَا أَقْلُدُ مَنْ يَرَى الْكَفَّارَةَ . ونحوه ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لَا يَتَغَيَّرُ بِتَوْكِيدٍ . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ .

ولو عَلَّقَ الصَّدَقَةَ بِهِ بَيِّنَةٍ ، وَالْمُشْتَرَى عَلَّقَ الصَّدَقَةَ بِهِ بِشِرَائِهِ ، فَاشْتَرَاهُ ، كَفَّرَ كُلُّ مِنْهُمَا كَفَّارَةَ يَمِينٍ .

وَمَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ : عَلَيَّ عِتْقُ رَقَبَةٍ . فَحِثَ ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ .

الثَّالِثُ : نَذَرُ الْمُبَاحِ ؛ كَقَوْلِهِ : لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَلْبَسَ ثَوْبِي . أَوْ : أَزْكَبَ دَائِي . فَيُخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَفْعَلَنَّهُ ، فَلَمْ يَفْعَلْ .

الرَّابِعُ : نَذَرُ مَكْرُوهٍ ؛ كَطَّلَاقٍ وَنَحْوِهِ ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَفِّرَ وَلَا يَفْعَلَهُ ، فَإِنْ فَعَلَهُ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ .

الخَامِسُ : نَذَرُ الْمُغْصَبَةِ ؛ كَشُرْبِ الْخَمْرِ ، وَصَوْمِ يَوْمِ الْحَيْضِ ، وَالتَّنَافُسِ ، وَيَوْمِ الْعِيدِ ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَلَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَيَقْضَى الصَّوْمُ ، وَيُكَفَّرُ ، فَإِنْ وَفَّى بِهِ ، أَثِمَ ، وَلَا كَفَّارَةَ .

وَمَنْ نَذَرَ ذَبْحَ مَعْصُومٍ وَلَوْ نَفْسَهُ ، كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ، فَإِنْ نَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِهِ ، وَكَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ وَلَدٍ ، وَلَمْ يُعَيِّنْ وَاحِدًا بَيْنَهُ وَلَا قَوْلَهُ ، لَزِمَهُ

(١) فِي م : وَ .

بَعْدَهُمْ كَفَّارَاتٍ .

فَإِنْ نَذَرَ فِعْلٌ طَاعَةٍ وَمَا لَيْسَ بِطَاعَةٍ ، لَزِمَهُ فِعْلُ الطَّاعَةِ ، وَيُكَفِّرُ لغيرِهِ .
وَلَوْ كَانَ الْمُتَرَدُّكَ خِصَالًا كَثِيرَةً ، أَجْزَأَتْهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَالنَّذْرُ لِلْقُبُورِ أَوْ لِأَهْلِ الْقُبُورِ ؛ كَالنَّذْرِ لِإِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ،
وَالشَّيْخِ فُلَانٍ ، نَذْرٌ مَغْصِيَّةٌ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِمَا نَذَرَهُ مِنْ
ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، كَانَ خَيْرًا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ
وَأَنْفَعَ . وَقَالَ فِي مَنْ نَذَرَ قَنْدِيلَ تَقْدِيرَ النَّبِيِّ ﷺ : يُضَرِّفُ لِحَيْرَانِ النَّبِيِّ ﷺ
قِيَمَتَهُ ، وَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْحَتَمَةِ . وَقَالَ : وَأَمَّا مَنْ نَذَرَ لِلْمَسَاجِدِ مَا تُنَوِّرُ بِهِ ،
أَوْ يُضَرِّفُ فِي مَصَالِحِهَا ، فَهَذَا نَذْرٌ يَرَى ، فَيُوفَى بِنَذْرِهِ .

السادسُ : نَذْرُ التَّجَبُّرِ^(١) ؛ كَنَذْرِ الصَّلَاةِ ، وَالصَّيَامِ ، وَالصَّدَقَةِ ،
وَالِاعْتِكَافِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَالْحَجِّ ، وَالْعُمْرَةِ ، وَنَحْوِهَا مِنَ الْقُرْبِ ، عَلَى
وَجْهِ التَّقَرُّبِ ، سَوَاءً نَذَرَهُ مُطْلَقًا ، أَوْ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ^(٢) ؛ كَقَوْلِهِ : إِنْ شَفَى اللَّهُ
مَرِيضِي . أَوْ : سَلَّمَ مَالِي . أَوْ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا . أَوْ :
فَعَلْتُ كَذَا . [٣١٣] نَحْوُ : تَصَدَّقْتُ بِكَذَا . وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي : إِنْ قَدِمَ فُلَانٌ
تَصَدَّقْتُ بِكَذَا . فَهَذَا نَذْرٌ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِذِكْرِ النَّذْرِ ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْحَالِ تَدُلُّ
عَلَى إِرَادَةِ النَّذْرِ ، فَمَتَى وَجَدَ شَرْطُهُ ، انْعَقَدَ نَذْرُهُ ، وَلَزِمَهُ فِعْلُهُ ، وَيَجُوزُ
فِعْلُهُ قَبْلَهُ .

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي مَنْ قَالَ : إِنْ قَدِمَ فُلَانٌ أَصَوْمُ كَذَا : هَذَا نَذْرٌ يَجِبُ

(١) فِي د : « الْقُبُورِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

الوفاء به مع القدرة، لا أعلم فيه نزاعاً، ومن قال: ليس بنذر. فقد أخطأ. وقال: قول القائل: لئن ابتلاني الله لأصبرن. و: لئن لقيت العدو لأجاهدن. و: لو علمت أي^(١) العمل أحب إلى الله لعملته. نذر معلق بشرط؛ كقول الآخر: ﴿لَئِنْ مَاتَنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾. الآية^(٢). ونظير ابتداء الإيجاب، تمنى لقاء العدو، ويشبهه سؤال الإمارة، فإيجاب المؤمن على نفسه إيجاب لم يحتج إليه بنذر، وعهد، وطلب، وسؤال جهل منه، وظلم. وقوله: لو^(٣) ابتلاني الله لصبرت. ونحو ذلك؛ إن كان وعداً أو التزاماً، فنذر، وإن كان خبراً عن الحال، ففيه تزكية النفس، وجهل بحقيقة حالها^(٤). انتهى.

ومن نذر التبرر، لو^(٥) خلف يقصد^(٦) التقرب، كقوله: والله إن سليم مالى لأتصدقن بكذا. فوجد الشرط، لزمه.

ومن نذر الصدقة بكل ماله، أو بمعين، وهو كل ماله، أو بألف ونحوه، وهو كل ماله، أو يستغرق كل ماله، نذر قربة لا لحاج^(٧)

(١) فى م: «أن».

(٢) سورة التوبة ٧٥.

(٣) فى س: «لئن».

(٤) فى د، ز، س: «حالتها».

(٥) فى م: «أو».

(٦) فى م: «يقصد».

(٧) فى م: «لحاج».

وَعَصَبٍ أَجْزَأَهُ ثُلُثُهُ ، وَلَا كَفَّارَةَ . وَإِنْ نَوَى ثَمِينًا ^(١) أَوْ مَالًا دُونَ مَالٍ ، كَصَامِتٍ ^(٢) أَوْ غَيْرِهِ ، أُخِذَ بَيْنِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْوَالَ تَخْتَلِفُ عِنْدَ النَّاسِ . وَثُلُثُ الْمَالِ مُعْتَبَرٌ ^(٣) يَتَوَمَّنُ نَذْرَهُ ، وَلَا يَدْخُلُ مَا تَجَدَّدَ لَهُ مِنَ الْمَالِ بَعْدَهُ .

وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالٍ ، وَبَيْنَهُ أَلْفٌ ، فَتَضَعُهُ ^(٤) : يُخْرِجُ مَا شَاءَ . وَمَضَرِفُهُ لِلْمَسَاكِينِ ، كَصَدَقَةِ مُطْلَقَةٍ . وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِنَعْصِ مَالِهِ ، أَوْ ^(٥) بِأَلْفٍ وَلَيْسَتْ كُلُّ مَالِهِ ، لَزِمَهُ جَمِيعُ مَا نَذَرَهُ . وَلَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِقَدْرِ مِنَ الْمَالِ ، فَأَبْرَأَ غَرِيمَهُ مِنْ قَدْرِهِ ^(٦) يَقْصِدُ بِهِ وَفَاءَ النَّذْرِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ كَانَ الْغَرِيمُ مِنَ أَهْلِ الصَّدَقَةِ ، فَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، أَجْزَأُ .

وَتَحِبُّ كَفَّارَةُ النَّذْرِ عَلَى الْقَوْرِ . وَتَقْدَمُ آخِرُ كِتَابِ الْإِيمَانِ .

وَإِنْ نَذَرَ صِيَامًا ، أَوْ صِيَامَ نِصْفِ يَوْمٍ ، أَوْ رُبْعِهِ وَنَحْوِهِ ، لَزِمَهُ صَوْمُ يَوْمٍ بَيْنَهُ مِنَ اللَّيْلِ .

وَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً ^(٧) ، فَزَكَّاتَيْنِ قَائِمًا لِقَادِرٍ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تُجْزِئُ فِي فَرُوضٍ . وَإِنْ عَيَّنَ عَدَدًا أَوْ نَوَاهُ ، لَزِمَهُ ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ .

(١) فِي د ، ز : « ثَمِينًا » . وَفِي م : « عَيْنًا » .

(٢) فِي ز : « كَصَامِتٍ » .

(٣) فِي س : « يُعْتَبَرُ » .

(٤) فِي م : « مُخْتَصَّة » .

(٥) فِي م : « وَ » .

(٦) فِي م : « نَذْرَهُ » .

(٧) بَعْدَهُ فِي م : « وَأُطْلِقَ » .

وإن نَذَرَ عِتَقَ عَبْدٍ مُعَيَّنٍ، فماتَ قَبْلَ عِتْقِهِ، لم يَلْزَمْهُ عِتْقُ غَيْرِهِ،
وَيُكْفَرُ. وإن قَتَلَهُ السَّيِّدُ، فَالْكَفَّارَةُ فَقَط. وإن أَتْلَفَهُ غَيْرُهُ فَكَذَلِكَ، وَلِلْسَّيِّدِ
الْقِيَمَةُ، وَلَا يَلْزَمُهُ صَرْفُهَا فِي الْعِتْقِ.

وإن نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ، لم يَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ رَمَضَانُ، وَيَوْمَا
الْعِيدَيْنِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ، كَاللَّيْلِ. وإن قال: سَنَةٌ. وَأَطْلَقَ، لِرَمَةِ التَّائِبِ
كَمَا فِي شَهْرِ مُطَلَقٍ - وَيَأْتِي - وَيَصُومُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا سِوَى رَمَضَانَ
وَأَيَّامِ النَّهْيِ، وَلَوْ شَرَطَ التَّائِبُ. وإن قال: سَنَةٌ مِنَ الْآنَ. أَوْ: مِنْ وَقْتِ
كَذَا. فَكَمُعَيَّنَةٍ. وإن نَذَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ، لِرَمَةِ، وإن أَفْطَرَ، كَفَّرَ فَقَطْ بِغَيْرِ
صَوْمٍ، وَلَا يَدْخُلُ رَمَضَانُ وَيَوْمُ نَهْيٍ، وَيَقْضَى فِطْرُهُ مِنْهُ لِعُذْرِ. وَيَصَامُ
لِظَهَارٍ وَنَحْوِهِ مِنْهُ. وَيُكْفَرُ مَعَ صَوْمِ ظَهَارٍ فَقَط.

وإن نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ^(١) الْخَمِيسِ، فَوَافَقَ يَوْمَ عِيدٍ، أَوْ حَيْضٍ، أَوْ أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ، أَفْطَرَ، وَقَضَى، وَكَفَّرَ. وإن نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا مُعَيَّنًا أَبَدًا، ثُمَّ
جَهِلَهُ^(٢)، فَقَالَ الشَّيْخُ: يَصُومُ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ مُطْلَقًا، أَيْ يَوْمٍ كَانَ.
انْتَهَى. وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ [٣١٣ ط] لِلتَّغْيِينِ.

فصل: وإن نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَفْدَمُ فُلَانًا، فَقَدِمَ لَيْلًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ،
وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ يَوْمٍ صَبِيحَتِهِ. وإن قَدِمَ نَهَارًا^(٣) وَهُوَ مُفْطِرٌ^(٤)، أَوْ يَوْمَ عِيدٍ،

(١) سقط من: ز.

(٢) في م: «جهل».

(٣ - ٣) في م: «أو مفطر».

أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ نِفَاسٍ ، قَضَى وَكَفَّرَ . وَإِنْ قَدِمَ ^(١) وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ قَدْ بَيَّتَ
النِّيَّةَ بِخَيْرِ سَمِيعِهِ ، صَحَّ صَوْمُهُ ، وَأَجْزَأَهُ . وَإِنْ نَوَى حِينَ قَدِمَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ،
وَيَقْضِي وَيُكَفِّرُ . وَإِنْ وَافَقَ قُدُومُهُ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ
وَالْكَفَّارَةُ ، وَإِنْ وَافَقَ قُدُومُهُ وَهُوَ صَائِمٌ عَنْ نَذْرِ مُعَيَّنٍ ، أَتَمَّهُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ
قَضَاؤُهُ ، وَيَقْضِي نَذَرَ الْقُدُومِ ، كَصَوْمٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ ، أَوْ كَفَّارَةٍ ، أَوْ
نَذْرِ مُطْلَقٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ ، لَوْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مِنْ يَوْمٍ يَفْقَدُ فُلَانٌ ،
فَقَدِمَ فِي ^(٢) أَوَّلِ رَمَضَانَ . وَ ^(٣) نَذَرَ الْاِغْتِكَافِ كَالصَّوْمِ .

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ أَكَلَ فِيهِ ، فَلَعَنَ . وَإِنْ وَافَقَ يَوْمُ نَذْرِهِ وَهُوَ مَجْنُونٌ ،
فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَلَا كَفَّارَةَ .

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ ، فَلَمْ يَصُمَّهُ ، قَضَى مُتَتَابِعًا ، وَكَفَّرَ . وَإِنْ
أَفْطَرَ مِنْهُ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، اسْتَأْنَفَ شَهْرًا مِنْ يَوْمِ فِطْرِهِ ، وَكَفَّرَ ، وَلَعُذْرٌ يَتَنَبَّأُ ،
وَيَقْضِي مَا أَفْطَرَهُ ، مُتَتَابِعًا مُتَّصِلًا بِتَمَامِهِ ، وَيُكَفِّرُ . وَإِنْ صَامَ قَبْلَهُ ، لَمْ
يُجْزِئْهُ ، كَالصَّلَاةِ . وَكَذَلِكَ إِنْ نَذَرَ الْحَجَّ فِي عَامٍ ، فَحَجَّ قَبْلَهُ . فَإِنْ كَانَ
نَذْرُهُ بِصَدَقَةٍ مَالٍ ، جَازَ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي عَيَّنَهُ ، كَالزَّكَاةِ . وَلَوْ
جُنَّ الشَّهْرُ الْمُعَيَّنُ كُلُّهُ ، لَمْ يَقْضِهِ وَلَمْ يُكَفِّرْ . وَصَوْمُهُ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ
فِي الشَّهْرِ الْمُنْذَرِ كَفِطْرِهِ فِيهِ ، وَيَتَنَبَّأُ مَنْ لَا يَقْطَعُ عُذْرَهُ تَتَابُعِ صَوْمِ
الْكَفَّارَةِ .

(١) بعده في م : « زيد » .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده في م : « عليه » .

وإن قال : لله على الحج في عامي هذا . فلم يحج لعذر أو غيره ، فعليه القضاء والكفارة . وإن نذر صوم شهر مطلق ، لزمه التائب ، وهو مُحَيَّر ؛ إن شاء صام شهرا هلاليا من أوله ولو ناقصا ، وإن شاء ابتداء من أثناء شهر^(١) ، ويلزمه شهر بالعَدِّ ، ثلاثون يوما ، فإن قطعها بلا عذر ، استأنفها ، ومع عذر ، يُحَيَّر بينه بلا كفارة ، وبين البناء ويُتِم ثلاثين يوما ويكفر .

وإن نذر صيام أيام مغدودة ولو ثلاثين يوما ، لم يلزمه تنافع إلا بشرط أو نيّة . وإن نذر صياما متتابعًا غير مُعَيَّن ، فأفطر لمرض يجب معه الفطر ، أو حيض ، يُحَيَّر بين استثنائه ولا شيء عليه ، وبين البناء على صومه و^(٢) « يكفر » . وإن أفطر لغير عذر ، لزمه الاستئناف بلا كفارة ، وإن أفطر لسفر ، أو ما يُبيح الفطر مع القدرة على الصوم ، لم ينقطع التائب .

وإن نذر صياما ، فعجز عنه ، لكبير ، أو مريض لا يُرجى بُرؤه ، أو نذره في حال عجزه ، أطعم لكل يوم مسكينا ، وكفر كفارة يمين . وإن عجز لعارض يُرجى بُرؤه ، انتظر زواله ، ولا يلزمه كفارة ولا غيرها ، وإن صار غير مَرْجُوِّ الزوال ، صار إلى الكفارة والفدية . وإن نذر صلاة ونحوها ، وعجز ، فعليه كفارة^(٣) فقط .

(١) في م : « الشهر » .

(٢ - ٢) في م : « فيكفر » .

(٣) بعده في م : « يمين » .

وإن نَذَرَ حَجًّا ، لَزِمَهُ . وإن نَذَرَ الْمَشْيِ أو الرُّكُوبِ إلى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، أو مَوْضِعٍ مِنَ الْحَرَمِ ؛ كَالصَّفَا وَالْمَوْزَةِ ، وَأَبَى قُبَيْسٍ ، أو مَكَّةَ ، وَأَطْلَقَ ، أو قال : غير حاجٍ ولا مُعْتَمِرٍ . لَزِمَهُ إِثْبَاتُهُ فِي حَجٍّ أو عُمْرَةٍ مِنْ ذُوئِرَةِ أَهْلِهِ - أَى مَكَانِهِ الَّذِي نَذَرَ فِيهِ - إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ مِنْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ ، فَيَلْزَمَهُ مِنْهُ عَلَى صِفَةِ مَا نَذَرَهُ مِنْ مَشْيٍ أو رُكُوبٍ ، إِلَى أَنْ يَشْعَى فِي الْعُمْرَةِ ، أو يَأْتِيَ بِالتَّحْلُلَيْنِ فِي الْحَجِّ ، وَيُحْرِمُ لذلِكَ مِنَ الْمِيقَاتِ . فَإِنْ تَرَكَ الْمَشْيَ الْمُنْذُورَ ، أو الرُّكُوبَ الْمُنْذُورَ لَعَجْزٍ أو غَيْرِهِ ، فَكَفَّارَةُ بَيِّنٍ . فَإِنْ لَمْ يُرِدْ بِالْمَشْيِ أو الرُّكُوبِ حَقِيقَةَ ذلِكَ ، إِنَّمَا أَرَادَ إِثْبَاتَهُ فِي حَجٍّ أو عُمْرَةٍ ، لَزِمَهُ إِثْبَاتُهُ فِي ذلِكَ ، وَلَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ مَشْيٌ وَلَا رُكُوبٌ . وإن نَذَرَهُمَا إِلَى غَيْرِ الْحَرَمِ ؛ كَعَرَفَةَ ، وَمَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ ، وَغَيْرِ ذلِكَ ، لَمْ يَلْزَمَهُ ذلِكَ ، وَيَكُونُ كَنَذَرِ الْمُبَاحِ . وَلَوْ أَفْسَدَ الْحَجَّ الْمُنْذُورَ مَاشِيًا أو رَاكِبًا ، [٢٣١٤] وَجَبَ قَضَاؤُهُ مَاشِيًا أو رَاكِبًا ، وَيَمْضَى فِي فَاسِدِهِ مَاشِيًا أو رَاكِبًا حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُ . وَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، سَقَطَ تَوَابِعُ الْوُقُوفِ وَالْمَيْثُ بِمُزْدَلِفَةَ وَمِنَى وَالرَّمْيِ ، وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ .

وإن نَذَرَ أَنْ يَأْتِيَ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامِ ، أو يَذْهَبَ إِلَيْهِ ، أو يَحُجَّهُ ، أو يَزُورَهُ ، لَزِمَهُ ذلِكَ ؛ إِنْ شَاءَ مَاشِيًا ، وَإِنْ شَاءَ رَاكِبًا .

وَلَوْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أو الْأَقْصَى ، لَزِمَهُ ذلِكَ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ .

وإن نَذَرَ إِثْبَانَ مَسْجِدٍ سِوَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، مَاشِيًا أو رَاكِبًا ، لَمْ يَلْزَمَهُ إِثْبَاتُهُ . وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِيهِ ، لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ ، فَيُصَلِّيُهَا فِي أَى مَكَانٍ شَاءَ .

ولا يَلْزَمُهُ الْمَشْيُ إِلَيْهِ وَلَا^(١) الصَّلَاةُ فِيهِ .

وإن نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، وَلَمْ يُعَيِّنْ بَيْتًا ، وَلَمْ يَنْوِهِ ، انْصَرَفَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ .

وإن نَذَرَ طَوَافًا ، أَوْ سَعْيًا ، فَأَقْلَهُ أُسْبُوعٌ . وَتَقَدَّمَ نَذَرُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فِي^(٢) ، الْاِغْتِكَافِ .

وإن نَذَرَ^(٣) رَقَبَةً ، فَهِيَ الَّتِي تُجْزَى فِي الْكَفَّارَةِ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الظُّهَارِ - إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ رَقَبَةً بَعَيْنِهَا ، فَيُجْزِيهِ مَا عَيْنُهُ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ الْمُنْذَرُ الْمَعِينُ ، أَوْ أَتْلَفَهُ قَبْلَ عِتْقِهِ ، لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينُ بِلَا عِتْقٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ .
وإن نَذَرَ الطَّوَافَ عَلَى أَرْبَعٍ ، طَافَ طَوَافَيْنِ . وَالسَّعْيُ كَطَوَافٍ^(٤) .

وَكَذَا لَوْ نَذَرَ طَاعَةً عَلَى وَجْهِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ ، كَنَذَرِهِ صَلَاةَ غُزْيَانًا ، أَوْ حَجًّا حَافِيًا حَاسِرًا ، أَوْ نَذَرَتِ الْمَرْأَةُ الْحَجَّ حَاسِرَةً ، وَنَحَوَهُ ، فَيَفِي بِالطَّاعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ ، وَتُلْغَى^(٥) تِلْكَ الصُّفَّةُ ، وَيُكْفَرُ . وَتَقَدَّمَ مَغْنَاهُ .

وَلَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ ، وَيَحْرُمُ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ .

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « باب » .

(٣) بعده في س : « عتق » .

(٤) في م : « كالطواف » .

(٥) في د : « تنقى » .

كتاب القضاء والفتيا

والقضاء جمعه أفضية، وهو الإلزام وفضل الخصومات، وهو فرض كفاية كالإمامة العظمى^(١)، وإذا أجمع أهل بلد على تزكته، أثموا، ولايته رتبة دينية ونسبة شرعية، وفيه فضل عظيم لمن قوى على القيام به، وأداء الحق فيه. قال الشيخ: والواجب اتخاذها ديناً وقربة، فإنها من أفضل القربات، ولما فسد حال الأكثر لطلب الرئاسة والمال بها. انتهى. وفيه خطر ووزر كبير لمن لم يؤد الحق فيه؛ فمن عرف الحق ولم يقض به، أو قضى على جهل ففى النار، ومن عرف الحق وقضى به ففى الجنة.

ويجب على الإمام أن ينصب فى كل إقليم قاضياً، وأن يختار لذلك أفضل من يجد^(٢) علماً و^(٣) ورعاً، وإن لم يعرف، سأل عمن يصلح، فإن دكر له من لا يعرفه، أحضره وسأله، فإن عرف عدالته وإلا بحث عنها، فإذا عرفها، ولأه، ويأمره بتقوى الله، وإثارة طاعته فى سيرة وعلايته، ويتحرى العدل والاجتهاد فى إقامة الحق، ويكثب له بذلك عهداً، وأن يستخلف فى كل ضيق أصح من يقدر عليه.

(١) سقط من: م.

(٢ - ٢) سقط من: ز.

ويجب^(١) على مَنْ يَصْلُحُ له إذا طُلِبَ ولم يُوجدْ غيره مِّن^(٢) يُوثِقُ به الدُّخُولُ فيه ، إن لم يَشْغَلْهُ عَمَّا هو أَهَمُّ منه . ولا يَجِبُ عليه طَلَبُهُ .

وَمَنْ لا يُحْسِنُهُ ، ولم تَجْتَمِعْ فيه شُرُوطُهُ ، حَرَّمَ عليه الدُّخُولُ فيه ، وَمَنْ كان مِنْ أَهْلِهِ ، وَيُوجدُ غيره مثله ، فله أن يَلِيَهُ ، ولا يَجِبُ عليه ، والأوَّلَى أن لا يُجِيبَ إذا طُلِبَ . ويُكرَهُ له طَلَبُهُ ، وكذلك الإمارة ، وطَرِيقَةُ السَّلَفِ الامْتِناعُ . وإن لم يُمَكِّنْهُ القِيَامُ بالوَاجِبِ ، لظُلْمِ السُّلْطَانِ أو غيره ، حَرَّمَ ، وتأكَّد الامْتِناعُ . ويَحْرُمُ بذلُ المالِ في ذلك . ويَحْرُمُ أخْذُهُ وطلَبُهُ ، وفيه مُباشِرٌ^(٣) أَهْلٌ له . وتَصِحُّ تَوَلِيَةُ مَفْضُولٍ مع وُجُودِ أَفْضَلٍ .

ولا تَثْبُتُ ولايةُ القَضَاءِ إِلَّا بتَوَلِيَةِ الإمامِ أو نائِبِهِ ، وَمِنْ شَرُوطِ^(٤) صِحَّتِهَا مَعْرِفَةُ المُوَلَّى كَوْنِ المُوَلَّى على صِفَةٍ يَصْلُحُ للقَضَاءِ ، وتَعْيِينُ ما يُؤَلِّيه الحُكْمُ فيه مِنَ الأَعْمَالِ والبُلْدَانِ ، ومُشَافَهَتُهُ [٣١٤ ظ] بالولاية في المَجْلِسِ ومُكَاتَبَتُهُ بها في البُعْدِ ، وإشهادُ عَدَلَيْنِ على تَوَلِيَتِهِ ، فيَقْرَأُ^(٥) عليهما القَهْدَ ، أو يَقْرَأُهُ غيره بِحَضْرَتِهِ لِيَمْضِيَا معه إلى بَلَدِ ولايَتِهِ^(٦) فيَقِيَمَا له الشَّهادَةَ ، ويقولُ لهما : اشْهَدَا على أُنِّي قد^(٧) وَلَّيْتُه قَضَاءَ البَلَدِ الفُلَانِي ،

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « من » .

(٣) في م : « مباشرة » .

ومباشر أهل له : أى صالح له .

(٤) في م : « شروط » .

(٥) بعده في م : « أو نائبه » .

(٦) في م : « توليته » .

(٧) سقط من : د ، ز .

وَتَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ^(١) بِمَا يَشْتَمِلُ هَذَا الْعَهْدُ عَلَيْهِ . وَلَا تَصِحُّ الْوِلَايَةُ بِمُجَرَّدِ الْكِتَابِ^(٢) مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ . وَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ قَرِيبًا مِنْ بَلَدِ الْإِمَامِ ؛ يَسْتَفِيزُ إِلَيْهِ مَا يَجْرِي فِي بَلَدِ الْإِمَامِ ، نَحْوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا خَمْسَةُ أَيَّامٍ فَمَا دُونَهَا ، جَازَ أَنْ يُكْتَفَى بِالْإِسْتِيفَاضَةِ دُونَ الشُّهَادَةِ ، كَالْكِتَابَةِ وَالْإِشْهَادِ . وَلَا تُشْتَرَطُ عَدَالَةُ الْمُؤَلَّى - بِكَسْرِ اللَّامِ - وَلَوْ كَانَ نَائِبَ الْإِمَامِ .

وَالْفَاظُ التَّوَلَّيْتُ الصَّحِيحَةُ سَبْعَةٌ : وَلَيْتَكَ الْحُكْمَ ، وَقَلَّدْتُكَ ، وَاسْتَنْبَيْتَكَ ، وَاسْتَخْلَفْتُكَ ، وَرَدَّدْتُ إِلَيْكَ ، وَقَوَّضْتُ إِلَيْكَ ، وَجَعَلْتُ إِلَيْكَ الْحُكْمَ . فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُهَا ، وَقِيلَ الْمُؤَلَّى الْحَاضِرُ فِي الْمَجْلِسِ ، أَوِ الْغَائِبُ بَعْدَهُ ، أَوْ سَرَعَ الْغَائِبُ فِي الْعَمَلِ - انْعَقَدَتْ . وَالْكِنَايَةُ نَحْوُ : اعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ ، وَعَوَّلْتُ عَلَيْكَ ، وَوَكَّلْتُ إِلَيْكَ ، وَأَسْنَدْتُ الْحُكْمَ إِلَيْكَ . فَلَا تَنْعَقِدُ حَتَّى تَقْتَرِنَ بِهَا قَرِينَةً ، نَحْوُ : فَاحْكُمْ ، أَوْ قَتُولُ مَا عَوَّلْتُ عَلَيْكَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ .

فصل : وَتَفِيدُ وِلَايَةُ الْحُكْمِ الْعَامَّةُ ، وَيَلْزَمُ بِهَا فَضْلُ الْخُصُومَاتِ ، وَاسْتِيفَاءُ الْحَقِّ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ ، وَدَفْعُهُ إِلَى رَبِّهِ ، وَالنَّظَرُ فِي أُمُورِ الْيَتَامَى وَالْمَجَانِينِ وَالسُّفَهَاءِ ، وَالْحَجَرُ عَلَى مَنْ يَرَى الْحَجَرَ عَلَيْهِ ؛ لِسَفَاهِهِ ، أَوْ فُلْسٍ ، وَالنَّظَرُ فِي الْوُقُوفِ فِي عَمَلِهِ^(٣) بِإِجْرَائِهَا عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ ، وَتَنْفِيدُ الْوَصَايَا ، وَتَرْوِيجُ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا وَلِيَ لَهَا ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ ، وَإِقَامَةُ الْجُمُعَةِ بِالْإِذْنِ فِي إِقَامَتِهَا ، وَنَضْبُ إِمَامِيهَا ، وَكَذَا الْعِيدُ مَا لَمْ يُخَصَّصَ بِإِمَامٍ ، وَالنَّظَرُ

(١) فِي م : « عَلَيْهِ » .

(٢) فِي س ، م : « الْكِتَابَةُ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « لَتَجْرَى » .

فى مالِ الغائبِ، وجِبَايَةُ الخَرَجِ، وأَخَذَ الصَّدَقَةَ إِنْ لَمْ يُحْصَا بِعَامِلٍ،
وَالنَّظَرُ فى مَصَالِحِ عَمَلِهِ بِكَفِّ الْأَدَى عَنْ طُرُقَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَأَفْنِيَّتِهِمْ،
وَتَصَفُّحِ حَالِ شُهُودِهِ وَأَمْنَائِهِ؛ لِيَسْتَبْقَى أَوْ يَسْتَبْدِلَ مَنْ يَصْلُحُ. قَالَ فى
«التَّبَصُّرَةِ»: وَيَسْتَفِيدُ الْاِخْتِسَابَ عَلَى الْبَاعَةِ وَالْمُشْتَرِينَ، وَالزَّامَهُمُ
بِالشَّرْعِ. قَالَ الشَّيْخُ: مَا يَسْتَفِيدُهُ بِالْوِلَايَةِ لَا حَدٌّ لَهُ شَرْعًا، بَلْ يُتَلَقَّى مِنَ
الْأَلْفَاظِ وَالْأَحْوَالِ وَالْعُرُوفِ. وَلَا يَحْكُمُ^(١) وَلَا يُؤَلِّى^(٢) وَلَا يَسْمَعُ بَيِّنَةً فى غَيْرِ
عَمَلِهِ، وَهُوَ مَحَلُّ مُحْكَمِهِ، فَإِنْ فَعَلَ، لَعَنَّا، وَيَجِبُ إِعَادَةُ الشَّهَادَةِ
لِتَعْدِيلِهَا^(٣). وَلَهُ طَلَبُ الرِّزْقِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِنَفْسِهِ وَأَمْنَائِهِ وَخُلَفَائِهِ مَعَ
الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا، فَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ شَيْءٌ، وَلَيْسَ لَهُ مَا يَكْفِيهِ، وَقَالَ
لِلْخَصْمَيْنِ: لَا أَقْضِى بَيْنَكُمَا إِلَّا بِجُعْلٍ. جَازَ. وَلَا يَجُوزُ الْاِسْتِجَارُ عَلَى
الْقَضَاءِ. وَلِلْمُفْتَى أَخْذُ الرِّزْقِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَوْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَنْ يُفْتَى، وَلَا
كِفَايَةً، لَمْ يَأْخُذْ^(٤)، وَمَنْ أَخَذَ رِزْقًا، لَمْ يَأْخُذْ^(٥)، وَإِلَّا أَخَذَ أُجْرَةً خَطَا^(٦)،
وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَفْرِضَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِمَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِتَدْرِيسِ الْعِلْمِ
وَالْفَتْوَى فى الْأَحْكَامِ مَا يُغْنِيهِ عَنِ التَّكْسِبِ.

فصل : وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلِّيه عُثْمُومَ النَّظَرِ فى عُثُومِ الْعَمَلِ؛ بَأَنْ يُؤَلِّيه
الْقَضَاءُ فى كُلِّ الْبُلْدَانِ، وَأَنْ يُؤَلِّيه خَاصًّا فى أَحَدِهِمَا، أَوْ فِيهِمَا، فَيُؤَلِّيه

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فى الأصل، م : « كتعدّلها » .

(٣) أى : لَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْمُسْتَفْتَى .

(٤) فى ز، م : « حظه » .

عُمُومٌ^(١) النَّظَرِ فِي بَلَدٍ أَوْ مَحَلَّةٍ خَاصَّةٍ، فَيَنْتَفِذُ قَضَاؤُهُ^(٢) فِي أَهْلِهِ وَمَنْ طَرَأَ إِلَيْهِ، لَكِنْ لَوْ أَذِنَتْ لَهُ فِي تَزْوِيجِهَا، فَلَمْ يُزَوِّجْهَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ عَمَلِهِ، لَمْ يَصِحَّ تَزْوِيجُهَا^(٣)، كَمَا لَوْ أَذِنَتْ لَهُ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ، وَلَوْ دَخَلَتْ بَعْدُ إِلَى عَمَلِهِ؛ فَإِنْ قَالَتْ: إِذَا حَصَلْتُ فِي عَمَلِكَ، فَقَدْ أَذِنْتُ لَكَ. فَزَوَّجْهَا فِي عَمَلِهِ، صَحَّ؛ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ تَغْلِيْقِ الْوَكَالَةِ بِالشَّرْطِ، أَوْ يَجْعَلُ^(٤) إِلَيْهِ الْحُكْمَ فِي الْمُدَائِنَاتِ خَاصَّةً، أَوْ فِي قَدْرِ مِنَ الْمَالِ لَا يَتَجَاوَزُهُ، أَوْ يُقَوِّضَ إِلَيْهِ عُقُودَ الْأَنْكِحَةِ دُونَ غَيْرِهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّى مِنْ غَيْرِ مَذْهَبِهِ. وَإِنْ نَهَاهُ عَنِ الْحُكْمِ فِي مَسْأَلَةٍ، فَلَهُ الْحُكْمُ بِهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّى قَاضِيَيْنِ [٣١٥] فَأَكْثَرَ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ؛ يَجْعَلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَمَلًا، سَوَاءً كَانَ الْمَوْلَى الْإِمَامَ، أَوِ الْقَاضِيَّ وَلَّى^(٥) خُلَفَاءَهُ، مِثْلَ أَنْ يَجْعَلَ إِلَى أَحَدِهِمَا الْحُكْمَ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِلَى الْآخَرِ عُقُودَ الْأَنْكِحَةِ، فَإِنْ جَعَلَ إِلَيْهِمَا عَمَلًا وَاحِدًا، جَازَ، فَيَحْكُمُ كُلُّ وَاحِدٍ بِاجْتِهَادِهِ، وَلَيْسَ لِلْآخَرِ اعْتِرَاضٌ^(٦) عَلَيْهِ، وَلَا تَقْضُ حُكْمِهِ، فَإِنْ تَنَازَعَ خَصْمَانِ فِي الْحُكْمِ عِنْدَ أَحَدِهِمَا، قُدِّمَ قَوْلُ الطَّالِبِ وَلَوْ عِنْدَ نَائِبٍ، فَلَوْ تَسَاوَيَا فِي الدَّعْوَى،

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «قضاؤها».

(٣) في س: «تزوجها».

(٤) معطوف على قوله: ويجوز أن يوليه.

(٥) سقط من: الأصل، د، ز، س.

(٦) في م: «الاعتراض».

كمدَّ عَيْنَيْنِ^(١) اختلفا في ثَمَنِ مَبِيعٍ بَاقٍ ، اغْتَبِرَ أَقْرَبُ الْحَاكِمَيْنِ إِلَيْهِمَا ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا .

ولا يجوزُ أَنْ يُقْلَدَ الْقَضَاءُ لَوَاحِدٍ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبٍ بَعْضُهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، بَطَلَ الشَّرْطُ ، وَعَمِلَ النَّاسُ عَلَى خِلَافِهِ ، كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا . قَالَ الشَّيْخُ : مَنْ أَوْجَبَ تَقْلِيدَ إِمَامٍ بَعْضُهُ ، اسْتَيْبَ ، فَإِنْ تَابَ ، وَإِلَّا قُتِلَ ، وَإِنْ قَالَ : يَنْبَغِي^(٢) . كَانَ جَاهِلًا^(٣) ضَالًّا . قَالَ : وَمَنْ كَانَ مُتَّبِعًا لِلْإِمَامِ^(٤) فَخَالَفَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ ؛ لِقُوَّةِ الدَّلِيلِ ، أَوْ لَكَوْنِ^(٥) أَحَدِهِمَا أَعْلَمَ أَوْ أَتْقَى ، فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَلَمْ يَقْدَحْ فِي عَدَالَتِهِ . قَالَ : وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَجُوزُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ ، بَلْ يَجِبُ ، وَإِنْ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ .

ويجوزُ أَنْ يَفْوِضَ الْإِمَامُ إِلَى إِنْسَانٍ تَوَلِيَّةَ الْقَضَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ^(٦) أَنْ يُؤَلَّى نَفْسَهُ ، وَلَا وَالِدَهُ ، وَلَا وَلَدَهُ ، كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي الصَّدَقَةِ بِمَالٍ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَخْذُهُ ، وَلَا دَفْعُهُ إِلَى هَذَيْنِ ، فَإِنْ مَاتَ الْمُؤَلَّى - بِكَسْرِ اللَّامِ - أَوْ عُزِلَ الْمُؤَلَّى - بِفَتْحِهَا - مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ ، لَمْ تَبْطُلْ وَلَايَتُهُ ، كَمَا لَوْ عُزِلَ الْإِمَامُ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمُسْلِمِينَ ، لَا الْإِمَامِ^(٧) وَكَذَا كُلُّ عَقْدٍ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ،

(١) فِي م : « كَالْمَدْعَيْنِ » .

(٢) أَيْ : تَقْلِيدَ إِمَامٍ بَعْضُهُ .

(٣) فِي م : « جَاهِلًا » .

(٤) فِي م : « لِلْإِمَامِ » .

(٥) فِي ز ، م : « يَكُونُ » .

(٦) أَيْ : لِلْمَفْوضِ .

(٧) فِي م : « نَائِبُهُ » .

كَوَالٍ، وَمَنْ يُنْصِبُهُ لِحَبَايَةِ مَالٍ وَصَرْفِهِ^(١)، وَأَمِيرٍ جِهَادٍ، وَوَكِيلٍ بَيْتِ
الْمَالِ، وَمُحْتَسِبٍ. قَالَ الشَّيْخُ. وَقَالَ^(٢) أَيْضًا فِي^(٣) الْكُلِّ: لَا يَنْعَزِلُ بَانِعِزَالٍ
الْمُسْتَنْتِيبِ وَمَوْتِهِ حَتَّى يَقُومَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ. انْتَهَى. وَلَا يَنْتَظِلُ مَا فَرَضَهُ^(٤)
فَارِضٌ فِي الْمُسْتَنْتِيبِ، وَلَا يَنْعَزِلُ حَيْثُ صَحَّ عَزْلُهُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَزْلِ^(٥)،
فَلَيْسَ كَوَكِيلٍ. فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَنْتِيبُ قَاضِيًا، فَعَزَلَ نَوَابَهُ، أَوْ زَالَتْ وَلَايَتُهُ
بِمَوْتِ، أَوْ عَزْلِ، أَوْ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ اخْتَلَّ فِيهِ بَعْضُ شُرُوطِهِ، انْعَزَلُوا، وَمَنْ
عَزَلَ نَفْسَهُ انْعَزَلَ. وَلَوْ أَخْبِرَ بِمَوْتِ قَاضِي بَلَدٍ، فَوَلَّى غَيْرَهُ، فَبَانَ حَيًّا، لَمْ
يَنْعَزِلْ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَخْلِفَ، وَإِنْ نَهَا^(٦) عَنْ
الاستخلاف^(٧)، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ، وَإِنْ أَطْلَقَ، فَلَهُ ذَلِكَ.

وَتَصِيحُ تَوَلِيَّةِ قَضَائِهِ وَامْرَأَةٍ^(٨) بِشَرْطٍ. وَإِذَا قَالَ الْمَوْلَى: مَنْ نَظَرَ فِي
الْحُكْمِ فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِي مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَهُوَ خَلِيفَتِي، أَوْ قَدْ وَلَّيْتُهُ. لَمْ
تَنْعَقِدْ لِمَنْ يَنْظُرُ مِنْهُمَا^(٩)؛ لِجِهَالَةِ الْمَوْلَى مِنْهُمَا. وَإِنْ قَالَ: وَلَّيْتُ فُلَانًا
وَفُلَانًا، فَمَنْ نَظَرَ مِنْهُمَا فَهُوَ خَلِيفَتِي. انْعَقَدَتْ لِمَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا بِالنَّظَرِ.

(١) فِي س: «فصرفه».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي س: «فوضه».

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٥ - ٥) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٦) فِي م: «إمارة».

(٧) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ، م.

فصل : وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِي عَشْرُ صِفَاتٍ ؛ أَنْ يَكُونَ بِالْعَمَلِ ، عَاقِلًا ، ذَكْرًا ، حُرًّا - لَكِنْ تَصِحُّ وَلَايَةُ عَبْدٍ إِمَارَةً سَرِيَّةً ، وَقَسَمَ صَدَقَةً وَفَىءً ، وَإِمَامَةً صَلَاةً - وَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ، عَدْلًا - وَلَوْ تَأْتِيَا مِنْ قَذْفٍ ، فَلَا تَجُوزُ تَوَلِيَّةُ فَاسِقٍ ، وَلَا مَنْ فِيهِ نَقْصٌ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ - وَأَنْ يَكُونَ سَمِيعًا ، بَصِيرًا ، نَاطِقًا ، مُجْتَهِدًا ، وَلَوْ فِي مَذْهَبٍ إِمَامِيٍّ ؛ لِلضَّرُورَةِ . وَاخْتَارَ فِي «الْإِضْاحِ»^(١) ، وَ «الرَّعَايَةِ» : أَوْ مُقَلِّدًا^(٢) . وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ مِنْ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ، وَإِلَّا تَعَطَّلَتْ أَحْكَامُ النَّاسِ . وَكَذَا الْمُفْتَى ، فَيُرَاعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَلْفَاظَ إِمَامِيٍّ ،^(٣) وَمُتَأَخَّرَهَا^(٤) ، وَيُقَلَّدُ كِبَارَ مَذْهَبِهِ^(٥) فِي ذَلِكَ ، وَيُحْكَمُ بِهِ . وَلَوْ اعْتَقَدَ خِلَافَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُقَلِّدٌ .

قَالَ الشَّيْخُ : مَنْصِبُ الاجْتِهَادِ يَنْقَسِمُ حَتَّى لَوْ وَلَّاهُ فِي الْمَوَارِيثِ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَعْرِفَ إِلَّا الْفَرَائِضَ وَالْوَصَايَا^(٦) وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ . وَإِنْ وَلَّاهُ عُقُودَ الْأَنْكِحَةِ [٣١٥ ط] وَفَسَّخَهَا ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَعْرِفَ إِلَّا ذَلِكَ . وَعَلَى هَذَا^(٧) ، فَقَضَاءُ الْأَطْرَافِ يَجُوزُ أَنْ لَا يَقْضُوا فِي الْأُمُورِ الْكِبَارِ ؛ كَالدَّمَاءِ ، وَالْقَضَايَا الْمُسْكِلَةِ . وَعَلَى هَذَا ، لَوْ قَالَ : اقْضِ فِيمَا تَعْلَمُ . كَمَا يَقُولُ لَهُ : أَفْتٍ^(٨)

(١) فِي د ، ز ، س : «الْإِضْاحِ» . وَانْظُرِ «الْمَقْنَعُ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ وَمَعَهُمَا الْإِنْصَافُ» ٢٨ / ٣٠٢ .

(٢) فِي د : «مَقْدَرًا» .

(٣ - ٣) فِي م : «وَمُتَأَخَّرٌ» .

(٤) فِي م : «مَذْهَبٌ» .

(٥) فِي م : «الْقَضَايَا» .

(٦) بَعْدَهُ فِي د : «فَقَضَاؤُهُ» .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

فِيمَا تَعَلَّمَ . جَازَ ، وَيَتَقَى مَا لَا يَعْلَمُ خَارِجًا عَنْ وِلَايَتِهِ . انْتَهَى . وَمِثْلُهُ : لَا تَقْضِ فِيمَا مَضَى ^(١) لَهُ عَشْرُ سِنِينَ ، وَنَحْوُهُ .

وَيَحْرُمُ الْحُكْمُ وَالْفُتْيَا ^(٢) بِالْهَوَى إجماعًا . وَلِيَحْذَرَ الْمُفْتَى أَنْ يَمِيلَ فِي فُتْيَاهُ مَعَ الْمُسْتَفْتَى أَوْ مَعَ خَصْمِهِ ، مِثْلَ ^(٣) أَنْ يَكْتُبَ فِي جَوَابِهِ مَا هُوَ لَهُ ^(٤) أَوْ يَسْكُتَ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَدَيَّ فِي مَسَائِلِ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ بِذِكْرِ وَجْهِهِ الْخَالِصِ مِنْهَا . وَإِنْ سَأَلَهُ : بَأَى شَيْءٍ تَنْدَفِعُ دَعْوَى كَذَا وَكَذَا ، وَيَنْتَهُ كَذَا وَكَذَا ؟ لَمْ يُجِبْ ؛ لِأَنَّ يَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ حَقِّ . وَلَهُ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْ حَالِهِ فِيمَا أُدْعِيَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا شَرَحَهُ لَهُ عَرَفَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ دَافِعٍ وَغَيْرِ دَافِعٍ .

وَيَحْرُمُ الْحُكْمُ وَالْفُتْيَا ^(٥) بِقَوْلٍ أَوْ وَجْهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي التَّرْجِيحِ إجماعًا . وَيَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ إجماعًا . قَالَهُ الشَّيْخُ .

وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْقَاضِي كَاتِبًا ، أَوْ وَرِعًا ، أَوْ زَاهِدًا ، أَوْ يَقْظًا ، أَوْ مُثَبِّتًا لِلْقِيَاسِ ، أَوْ حَسَنَ الْخُلُقِ ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ كَذَلِكَ .

(١) سقط من : الأصل ، د .

(٢) في د ، ز ، س : « القضاء » .

وانظر : « المقنع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف » ٣٠٤ / ٢٨ .

(٣) سقط من : د ، ز ، س ، ومضروب عليها بالأصل .

(٤ - ٤) في م : « دون أن يكتب ما » .

(٥) بعده في الأصل ، س : « و » .

قال الشيخ: الولاية لها ركنان: القوة والأمانة؛ فالقوة في الحكم ترجع إلى العلم بالعدل وتنفيذ الحكم، والأمانة ترجع إلى خشية الله. قال: وشروط القضاء تُعتبر حسب الإمكان.

ويجب^(١) تولية الأئمة فالأئمة. قال: وعلى هذا يدل كلام أحمد وغيره، فيؤلى للعدم أنفع الفاسقين وأقلهما شراً، وأعدل المقلدين وأغرفهما بالتقليد. وهو كما قال.

والشأن المتصف بالصفات المعتبرة كغيره، لكن الأسن أولى مع التساوي، ويُرجح أيضاً بحسن الخلق، ومن كان أكمل في الصفات، ويؤلى المولى مع أهليته.

وكل^(٢) ما يمنع التولية ابتداءً يمنعها دواماً إذا طرأ ذلك عليه؛^(٣) كفسق و^(٣) زوال عقل، إلا فقد السمع والبصر فيما ثبت عنده في حال سميحه وبصره، فلم يخكم به حتى عيى أو طرش، فإن ولاية حكمه باقية فيه. ولو مرض مرضاً يمنع القضاء، تعين عزله. وقال الموفق والشارح: ينزل بذلك، ويتعين على الإمام عزله. انتهى.

والمجتهد من يعرف من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الحقيقة والحجاز، والأمر والنهي، والمجمل والمبين، والمحكم والمتشابه، والخاص والعام،

(١) في الأصل، س: «تجب».

(٢) سقط من: الأصل، م، وفي د: «كما».

(٣ - ٣) في م: «لفسق أو».

والمُطْلَق والمُقَيَّد ، والناسِخ والمنسوخ ، والمستثنى والمستثنى منه ، ويعرف من السنة صحيحها من سقيمها ، وتواترها من آحادها ، ومُرسلها ومُتَّصلها ، ومُسندُها^(١) ومُنْقَطِعُها ، ممَّا له تعلق بالأحكام خاصَّة ، ويعرف ما أُجمِع عليه ممَّا اختلف فيه ، والقياس وحدوده وشروطه^(٢) وكيفية استنباطه ، والعريَّة^(٣) المتداوِلَة^(٤) بالحِجَاز والشام والعِراق ، وما يُواليهم^(٥) . وكلُّ ذلك مذكُورٌ في أصول الفقه وفروعه ، فمن عَرَف ذلك أو أَكثَرَهُ ورَزَقَ فَهَمَهُ^(٦) صَلَحَ للفتيا والقضاء .

فصل : كان السلف يهايون^(٧) الفتيا ، ويُشدُّونَ فيها ، ويتدافعونها .
وأنكرَ أحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ ، وغيره على مَنْ يَهْجُمُ على الجواب ، وقال : لا يَنْبَغِي أَنْ يُجِيبَ فِي كُلِّ مَا يُسْتَفْتَى فِيهِ . وقال : إِذَا هَابَ الرَّجُلُ شَيْئًا ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنْ يَقُولَ . وقال : لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْصِبَ^(٨) نَفْسَهُ لِلْفُتْيَا حَتَّى يَكُونَ فِيهِ خَمْسُ خِصَالٍ ؛ أَوَّلُهَا ، أَنْ تَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نُورٌ ، وَلَا عَلَى كَلَامِهِ نُورٌ . الثَّانِيَةُ ، أَنْ يَكُونَ لَهُ

(١) في م : «سندها» .

(٢) سقط من : د .

(٣) في د : «الغرية» .

(٤) في د ، س : «المتداولة» ، وفي م : «المتناولة» .

(٥) في م : «يواليها» .

(٦) في م : «فهما» .

(٧) في م : «يأبون» .

(٨) في م : «يعرض» .

جَلَمٌ^(١) وَوَقَارٌ وَسَكِينَةٌ. الثالثة، أن يكون قَوِيًّا على ما هو فيه، وعلى مَعْرِفَتِهِ. الرابعة، الكِفَايَةُ، وإلَّا بَغَضَهُ النَّاسُ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ كِفَايَةُ احتَاجَ إلى النَّاسِ، وإلى الأَخْذِ مِمَّا فِي أَيْدِيهِمْ. الخامسة، مَعْرِفَةُ النَّاسِ،^(٢) أَي: يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِمَكْرِ النَّاسِ^(٣) وَخِدَائِهِمْ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ بِهِمْ، بَلْ يَكُونُ حَذِيرًا فِطْنًا مِمَّا^(٤) يُصَوِّرُونَهُ فِي سُؤَالَاتِهِمْ.

والمُفْتَى مَنْ يُبَيِّنُ^(٥) الْحُكْمَ^(٦) الشَّرْعِيَّ وَيُخْبِرُ بِهِ^(٧) مِنْ غَيْرِ الزَّامِ. وَالْحَاكِمُ يُبَيِّنُهُ وَيُلْزِمُ بِهِ. وَيَحْرُمُ أَنْ يُفْتَى فِي حَالٍ لَا يُحْكَمُ فِيهَا، كَقَضَبِ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ أَفْتَى وَأَصَابَ، صَحَّ وَكُرِيَ.

وَتَصِيحُ فَتَوَى الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ^(٨) وَالْقَرِيبِ^(٩) وَالْأُتَمِيِّ وَالْأَخْرَسِ الْمَفْهُومِ الْإِشَارَةِ أَوْ الْكِتَابَةِ، وَتَصِيحُ مَعَ جَرٍّ^(١٠) النَّفْعِ، وَدَفْعِ الضَّرَرِ، وَمِنْ الْعَدُوِّ^(١١)، وَأَنْ يُفْتَى أَبَاهُ وَأُمُّهُ وَشَرِيكُهُ، وَمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، وَلَا تَصِيحُ مِنْ فَايِقِي لغيرِهِ وَإِنْ كَانَ مُجْتَنِّهًا، لَيْكِنْ يُفْتَى نَفْسَهُ، وَلَا يَسْأَلُهُ غَيْرُهُ. وَلَا تَصِيحُ مِنْ مَسْئُورِ الْحَالِ.

(١) فِي د: «حَكْم».

(٢) ٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: د، س.

(٣) فِي م: «لَا».

(٤) فِي س: «بَيْن».

(٥) ٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: م.

(٦) فِي م: «أَخْذ».

(٧) أَي: وَتَصَحَّحَ مِنَ الْعَدُوِّ.

والحاكم كغيره في الفتيا. ويحرم تساهل مفت، وتقليد معروف به .
قال الشيخ : لا يجوز استفتاء إلا من يفتي بعلم، وعدل . انتهى .

وليس لمن انتسب إلى مذهب إمام في مسألة ذات قولين أو وجهين أن
يتخير ويعمل بأيهما شاء . وتقدم في الباب .

ويلزم المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة . وإن حدث [٣١٦] ما لا
قول فيه ، تكلم فيه حاكم ومجتهد ومفت . وينبغي له أن يشار من عنده
ممن يتق بعلمه ، إلا أن يكون في ذلك إفشاء سير السائل ، أو تعريضه
للأذى ، أو مفسدة لبعض الحاضرين . وحقيق به أن يكثر الدعاء بالحديث
الصحيح : « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات
والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه
يختلفون ، اهديني لما اختلف فيه من الحق يا ذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى
صراط مستقيم »^(١) . ويقول إذا أشكل عليه شيء : « يأمعلم إبراهيم
علمني »^(٢) . وفي « آداب المفتي » : ليس له أن يفتي في شيء من مسائل
الكلام مقتصلاً ، بل يمتنع السائل وسائر العامة من الخوض في ذلك أضلاً .
وله تخيير من استفتاه بين قوله وقول مخالفه . ولا يلزم بجواب ما لم يقع ،

(١) أخرجه مسلم ، في : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها .
صحيح مسلم ٥٣٤/١ . وأبو داود ، في : باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ، من كتاب
الصلاة . سنن أبي داود ١٧٧/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة
بالليل ، من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذى ٣٠٥/١٢ . والنسائي ، في : باب بأي شيء تستفتح
صلاة الليل ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ١٧٣/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٦/٦ .
(٢) الظاهر أنه من أدعية الإمام ابن تيمية نقله عنه ابن القيم . والله أعلم .

لَكِنْ يُسْتَحَبُّ إِجَابَتُهُ ، وَلَا جَوَابُ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ السَّائِلُ ، وَلَا^(١) مَا لَا نَفْعَ^(٢) فِيهِ .

وَأَنْ جَعَلَ لَهُ أَهْلُ بَلَدٍ رِزْقًا ، لِيَتَفَرَّغَ لَهُمْ ، جَازَ .

وَلَهُ قَبُولُ هَدِيَّةٍ ؛ وَالْمَرَادُ لَا لِيُفْتِيَهُ بِمَا يُرِيدُهُ مِمَّا لَا يُفْتَى بِهِ غَيْرُهُ وَالْأَحْرَمَتُ .

وَمَنْ عَدِمَ مُفْتِيًا فِي بَلَدِهِ وَغَيْرِهِ ، فَلَهُ حُكْمُ مَا قَبَلَ الشَّرْعُ . وَقِيلَ : مَتَى خَلَّتِ الْبَلَدُ مِنْ مُفْتٍ ،^(٣) حُرِّمَ السَّكَنُ^(٤) فِيهَا . وَلَهُ رَدُّ الْفُتْيَا^(٥) إِنْ خَافَ غَائِلَتَهَا ، أَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَلَا لَمْ يَجُزْ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَهُ مَعْرُوفًا عِنْدَ الْعَامَّةِ بِفُتْيَا^(٦) وَهُوَ جَاهِلٌ ، تَعَيَّنَ الْجَوَابُ عَلَى الْعَالَمِ . قَالَ فِي «غِيُونِ الْمَسَائِلِ» : الْحُكْمُ يَتَعَيَّنُ بِوِلَايَتِهِ حَتَّى لَا يُمَكِّنَهُ رَدُّ مُحْتَكَمَيْنِ إِلَيْهِ ، وَيُمَكِّنَهُ رَدُّ مَنْ يَسْتَشِيرُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا^(٧) شَهَادَةً^(٨) ، فَنَادِرٌ أَنْ لَا يَكُونَ سِوَاهُ^(٩) ، وَأَمَّا^(١٠) فِي الْحُكْمِ فَلَا يُتَوَبُّ الْبَعْضُ عَنِ الْبَعْضِ . وَلَا يَقُولُ لِمَنْ اِرْتَفَعَ إِلَيْهِ : امْضِ إِلَى غَيْرِي مِنَ الْحُكَّامِ . انْتَهَى . وَمَنْ قَوِيَ عِنْدَهُ مَذْهَبٌ غَيْرُ إِمَامِهِ ، أَفْتَى بِهِ ، وَأَعْلَمَ السَّائِلَ . قَالَ أَحْمَدُ :

(١) سقط من : د ، ز .

(٢) في د ، م : «يقع» .

(٣ - ٣) في م : «حرمت السكنى» .

(٤ - ٤) في م : «أخاف» .

(٥) في م : «مفتيا» .

(٦) في م : «محتملا» .

(٧) في الأصل : «لشهادة» .

(٨) في ز : «تسواه» .

(٩) زيادة من : م .

إذا جاءتِ المسألة ليس فيها أثرٌ، فأفتِ فيها بقَوْلِ الشَّافِعِيِّ . ذكره التَّوَوُّيُّ في «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» في تَرْجُمَةِ الشَّافِعِيِّ^(١) . ويجوزُ له العُدُولُ عن جوابِ الْمَشْهُولِ^(٢) عنه إلى ما هو أَنْفَعُ لِلسَّائِلِ ، وأن يُجِيبَهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَأَلَهُ ، وأن يَدُلَّهُ عَلَى عَوَضٍ مَا مَنَعَهُ عَنْهُ^(٣) ، وأن يُبَيِّنَهُ^(٤) عَلَى مَا يَجِبُ الْاِخْتِرَازُ مِنْهُ^(٥) .

وإذا كَانَ الْحُكْمُ مُسْتَعْرَبًا ، وَطَأَّ قَبْلَهُ مَا هُوَ كَالْمُقَدَّمَةِ لَهُ ، وله الْحِلْفُ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَحْيَانًا . وله أَنْ يُكَذِّلَكَ مَعَ جَوَابٍ مَنْ تَقَدَّمَ بِالْفُتْيَا ، فيقولُ : جوابي كذلك . أو : الجوابُ صحيحٌ ، وبه أقولُ . إذا عَلِمَ صَوَابَ جَوَابِهِ ، وَكَانَ أَهْلًا ، وَلَا اسْتَقْلَ^(٦) بِالْجَوَابِ مَعَهُ فِي الْوَرَقَةِ . وإن لم يَكُنْ أَهْلًا ، لم يُفْتِ مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَقْرِيرٌ لِمُنْكَرٍ . وإن لم يَعْرِفِ الْمُفْتِيَّ^(٧) اسْمَ مَنْ كَتَبَ قَبْلَهُ^(٨) ، فله أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْفُتْيَا مَعَهُ ، خَوْفًا مِمَّا قُلْنَا ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُشِيرَ عَلَى صَاحِبِ الرُّقْعَةِ بِإِبْدَالِهَا ، فَإِنْ أَبَى ذَلِكَ ، أَجَابَهُ شِفَاهًا . وإذا كَانَ هُوَ الْمُبْتَدِئُ بِالْإِفْتَاءِ فِي الرُّقْعَةِ ، كَتَبَ فِي النَّاحِيَةِ الْيُسْرَى ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنُ ، وَإِنْ كَتَبَ فِي الْاِئْمَنِ أَوْ الْأَسْفَلِ^(٩) ، جَازَ .

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٦٠ / ١ / ١ .

(٢) في د : «السؤال» .

(٣) في د ، س : «منه» .

(٤) في م : «ينبه» .

(٥) في م : «عنه» .

(٦) في م : «اشتغل» .

(٧) زيادة من : م .

(٨) سقط من : م .

(٩) في ز : «إلا بنقل» .

ولا يَكْتُبُ فوقَ البِسْمَلَةِ ، وعليه أن يَخْتَصِرَ جوابه . ولا بَأْسَ لو كَتَبَ
بعدَ جوابه عمّا^(١) في الرُقْعَةِ : زادَ السائلُ من لَفْظِهِ كذا وكذا ، والجوابُ
عنه كذا^(٢) وكذا^(٣) . وإن^(٤) جَهِلَ لسانَ السائلِ ، أجزأتْ تَرْجَمَةُ واحدٍ ثِقَةٍ .
وإن رأى لَحْنًا فَاجِشًا في الرُقْعَةِ ، أو خَطَأً يُحِيلُ المَعْنَى ، أَصْلَحَهُ . وَيُنَبِّغِي أن
يَكْتُبَ الجوابَ بخطِّ واضحٍ وَسَطًا ، ويُقَارِبَ سُطُورَهُ وَخَطَّهُ ؛ لئلا يُزَوَّرَ
أحدٌ عليه ، ثم يَتَأَمَّلَ الجوابَ بعدَ كِتَابَتِهِ خَوْفًا مِنْ غَلْطٍ أو سَهْوٍ . وَيُسْتَحَبُّ
أن يَكْتُبَ في أوَّلِ^(٥) قَتَوَاهُ : الحمدُ لِلَّهِ . وفي آخِرِهَا : واللَّهُ أعلمُ .
ونحوه^(٦) ، وكتبته فلانُ الحنبلِيُّ ، أو الشَّافِعِيُّ ونحوه . وإذا رأى خِلَالَ
السطُورِ أو في آخِرِهَا بَيَاضًا يَحْتَمِلُ أن يُلْحَقَ به ما يُفْسِدُ الجوابَ ، فَلْيَحْتَرِزْ
منه ؛ فَإِذَا أن يَأْمُرَهُ بِكِتَابَةِ غيرِ الرُّقْعَةِ^(٧) ، أو يَشْغَلَهُ بشيءٍ . وَيُنَبِّغِي أن يكونَ
جوابه مَوْضُوعًا^(٨) بِآخِرِ سَطْرِ في الرُّقْعَةِ ، ولا يَدْعُ بَيْنَهُمَا فُرْجَةً ؛ خَوْفًا مِنْ
أن يُنْبِتَ^(٩) السائلُ^(١٠) فيها غَرَضًا لَهُ ضارًّا .^(١١) وإن كَانَ في مَوْضِعِ الجوابِ رُقْعَةٌ
مُلْتَزِقَةٌ^(١٢) ، كَتَبَ على مَوْضِعِ الالْتِزَاقِ ، وشَغَلَهُ بشيءٍ^(١٣) . وإذا سُئِلَ عن

(١) في م : « كما » .

(٢ - ٣) سقط من : م ، وفي الأصل : « كذا » .

(٣) بعده في م : « انجر » .

(٤) سقط من : م .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في ز : « الرقعة » .

(٧) في س ، م : « موصلا » .

(٨) في م : « يكتب » .

(٩ - ١٠) سقط من : الأصل .

(١٠) في م : « ملزوقة » .

شَرْطٍ واقِفٍ ، لم يُفْتِ بِالْإِزَامِ الْعَمَلِ بِهِ حَتَّى يَغْلَمَ هَل الشَّرْطُ مَعْمُولٌ بِهِ فِي الشَّرْعِ ، أَوْ مِنَ الشَّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ ؟ مِثْلَ أَنْ يَشْرِطَ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ فِي الثَّرْبَةِ الْمَذْفُونِ بِهَا ، وَيَدْعَ الْمَسْجِدَ ، أَوْ يُشْعِلَ بِهَا قَنْدِيلًا أَوْ سِرَاجًا ، أَوْ وَقَفَ مَدْرَسَةً ، أَوْ رِبَاطًا ، أَوْ زَاوِيَةً ، وَشَرَطَ أَنَّ الْمُقِيمِينَ بِهَا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ ؛ كَالشَّيْعَةِ ، وَالْحَوَارِجِ ، وَالْمُعْتَزِلَةِ ، وَالْجَهْمِيَّةِ ، وَالْمُبْتَدِعِينَ فِي أَعْمَالِهِمْ ؛ كَأَصْحَابِ الْإِشَارَاتِ وَالْمَلَاذِينِ^(١) ، وَأَهْلِ^(٢) الْحَيَاتِ ، وَأَسْبَاهِ الدُّبَابِ الْمُشْتَغِلِينَ بِالْأَكْمَلِ وَالشُّرْبِ وَالرَّقِصِ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْتَى فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ بِمَا اعْتَادَهُ هُوَ مِنْ فَهْمِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ ، دُونَ أَنْ يَعْرِفَ عُرْفَ أَهْلِهَا وَالتَّكَلُّمِينَ بِهَا ، بَلْ يَحْمِلُهَا عَلَى مَا اعْتَادُوهُ وَعُرْفُوهُ ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لِحَقَائِقِهَا الْأَصْلِيَّةِ .

وَإِذَا اعْتَدَلَ عِنْدَهُ قَوْلَانِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُفْتَى بِأَيِّهِمَا^(٣) شَاءَ .

وَمَنْ أَرَادَ كِتَابَةً عَلَى فُتْيَا ، أَوْ شَهَادَةً ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُكَبِّرَ خَطُّهُ ، وَلَا أَنْ يُوسِّعَ الشُّطُورَ بِلَا إِذْنٍ وَلَا حَاجَةٍ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ بِخَطِّهِ ، لَا بِأَمْلَائِهِ وَتَهْدِيئِهِ . وَإِذَا كَانَ فِي رُقْعَةٍ الْاسْتِيفَاءِ^(٤) مَسَائِلُ ، فَحَسَنَ أَنْ يُرْتَّبَ

(١) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز ، س : « الْمَلَاذِينِ » .

وَالْمَلَاذِينِ ، يُقَالُ : رَجُلٌ مَلَاذَانٌ وَمَلَاذَانِي . يَتَصَنَعُ كَذُوبًا لَا يَصِحُّ وَدَهُ . لِسَانُ الْعَرَبِ (م ل ذ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز ، س : « آكَل » . انْظُرْ كَشَافَ الْفَنَاءِ ٦ / ٣٠٤ .

(٣) فِي د ، ز : « بِأَيِّهَا » .

(٤) فِي م : « الْاسْتِيفَاءُ » .

الجواب على ترتيب الأسئلة . وليس له أن يكتب الجواب على ما يغلمه من صورة الواقعة إذا لم يكن في الرقعة تعرض له ، بل يذكر "جواب ما" في الرقعة ، فإن أراد الجواب على خلاف ما فيها ، فليقل : وإن كان الأمر كذا ، فجوابه كذا .

ولا يجوز إطلاقه في الفتيا في اسم مشترك إجماعاً ، بل عليه التفصيل ؛ فلو سئل : هل له الأكل في رمضان بعد طلوع الفجر ؟ فلا بد أن يقول : يجوز بعد الفجر الأول لا الثاني . وأرسل أبو حنيفة إلى أبي يوسف^(٢) يسأله عن دفع ثوباً إلى قصار فقصره وجحدته ، هل له أجره إن عاد وسلمه إلى ربه ؟ وقال : إن قال : نعم ، أو لا ، أخطأ . فقطن أبو يوسف ، وقال : إن قصره قبل جحدته فله ، وبعده لا ؛ لأنه قصره لنفسه . وسأل أبو الطيب^(٣) قوماً عن بيع رطل تمر برطل تمر ، فقالوا : يجوز . فخطأهم ، فقالوا : لا . فخطأهم ، فقال : إن تساوت كَيْلاً جاز .

ولا يجوز أن يلقي السائل في الحيرة ، مثل أن يقول في المسألة في

(١ - ١) في م : « جوابه » .

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، الكوفي ، البغدادي ، أبو يوسف ، قاضي القضاة . ولد بالكوفة ، تفقه بالحديث والرواية ، ولزم الإمام أبا حنيفة ، فغلب عليه الرأي . وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب . ولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشد . توفي - رحمه الله - سنة اثنتين وثمانين ومائة . تاريخ بغداد ٢٤٢ / ١٤ . الجواهر المضية ٦١٣ / ٣ .

(٣) طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر ، الطبري الشافعي ، فقيه بغداد ، استوطن بغداد ، ودرس وأفتى وأفاد ، وولى قضاء ربع الكرخ بعد الصيغري ، توفي عن مائة وستين ، ولم يختل عقله ولم يتغير فهمه ، توفي سنة خمسين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ١٧ / ٦٦٨ - ٦٧١ .

الفرائض : تُقَسَّمُ على فرائضِ الله . أو يقول : فيها قَوْلَانِ . ونحوه ، بل يُبَيِّنُ له ^(١) بيانًا مزيلاً للإشكال ، لكن ليس عليه أن يذُكِّرَ المانع في الميراث ؛ من الكُفْرِ وغيره ، وكذلك في بَقِيَّةِ العُقُودِ ؛ من الإجازة والنكاح وغير ذلك ، فلا يجب أن يذُكِّرَ الجنون ، والإكراه ونحو ذلك .

والعاميُّ يُخَيِّرُ ^(٢) في فتواه فقط ^(٣) ، فيقول : مذهبُ فلانٍ كذا . ويُقلِّدُ العاميُّ مَنْ عَرَفَهُ عالمًا عدلًا ، أو رآه مُتَّصِبًا مُعَظَّمًا ، ولا يُقلِّدُ مَنْ عَرَفَهُ جاهلًا عندَ العلماء ، ويكفيه قولُ ^(٤) عدلٍ خبيرٍ . قال ابنُ عَقِيلٍ : يَجِبُ سُؤَالُ أَهْلِ الْفِقْهِ ^(٥) والخير ^(٦) ، فإن جهَلَ عدالته ، لم يَجُزْ تَقْلِيدُهُ . ويُقلِّدُ مَيِّتًا ^(٧) ، وهو كالإجماع في هذه الأعصارِ وقبلها .

وَيَحْفَظُ الْمُسْتَفْتَى الْأَدَبَ مع المُفْتَى ، ويجلُّه ، ولا يُومِئُ بيده في وجهه ، ولا يقول : ما مذهبُ إمامك في كذا ؟ أو ^(٨) ما تحفظ في كذا ؟ أو أفتاني فلانٌ أو غيرك بكذا . أو قلتُ أنا . أو وقع لي . أو إن كانَ جوابُك موافقًا ، فاشْكُتْ . لكن إن عَلِمَ غَرَضَ السَّائِلِ في شيء ، لم يَجُزْ أن يَكْتُبَ بغيره .

(١) زيادة من : م .

(٢) في د ، ز ، س : « يخير » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « قوله » .

(٥) في الأصل : « الثقة » .

(٦) في م : « الخير » .

(٧) أى : ويقلد المجتهد العدل ولو ميتا . انظر كشف القناع ٣٠٥ / ٦ .

(٨) في م : « و » .

وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْأَلَ فِي حَالِ ضَجَرٍ أَوْ هَمٍّ ، أَوْ قِيَامِهِ ، أَوْ نَحْوِهِ . وَلَا يُطَالِبُهُ بِالْحُجَّةِ . وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمُفَضَّلِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَلِزُومِ التَّمَذُّبِ بِمَذْهَبٍ ، وَامْتِنَاعُ الْإِنْتِقَالِ إِلَى غَيْرِهِ - الْأَشْهُرُ عَدَمُهُ - وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ تَتَبُّعُ الْحَيْلِ الْمُحَرَّمَةِ وَالْمَكْرُوهَةِ ، وَلَا تَتَبُّعُ الرَّخِصِ لِمَنْ أَرَادَ نَفْعَهُ . فَإِنْ تَتَبَّعَ ذَلِكَ ، فَسَقَ ، وَحَرَّمَ اسْتِيفَتَاؤُهُ . وَإِنْ حَسُنَ قَصْدُهُ فِي حِيلَةٍ جَائِزَةٍ لَا شُبْهَةَ فِيهَا وَلَا مَفْسَدَةً ، لِيَتَخَلَّصَ ^(١) الْمُسْتَفْتَى بِهَا مِنْ حَرَجٍ ، جَازٍ ، كَمَا أُرْسَدَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَا لَأَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَى بَيْعِ الثَّمَرِ بِدَرَاهِمٍ ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِالدَّرَاهِمِ ثَمَرًا آخَرَ ، فَيَتَخَلَّصُ مِنَ الرَّبَا ^(٢) .

وَإِذَا اسْتَفْتَى وَاحِدًا ، أَخَذَ بِقَوْلِهِ وَيَلْزَمُهُ بِالْإِذَا ، وَلَوْ سَأَلَ مُفْتَيْنَيْنِ فَأَكْثَرَ ، فَاخْتَلَفَا عَلَيْهِ ، تَخَيَّرَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مُفْتِيًا وَاحِدًا ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ . وَلَهُ الْعَمَلُ بِخَطِّ الْمُفْتَى ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْفَتْوَى مِنْ لَفْظِهِ ، إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ خَطُّهُ .

فصل : وَإِنْ تَحَاكَمَ شَخْصَانِ إِلَى رَجُلٍ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ، فَحَكَّمَاهُ بَيْنَهُمَا ، فَحَكَّمَهُ ، نَفَذَ حُكْمَهُ فِي الْمَالِ ، وَالْقِصَاصِ ، وَالْحَدِّ ، وَالنِّكَاحِ ، وَاللَّعَانِ ، وَغَيْرِهَا ، حَتَّى مَعَ وُجُودِ قَاضٍ ، فَهُوَ كَحَاكِمِ الْإِمَامِ . وَيَلْزَمُ مَنْ

(١) فِي م : « لِيَتَخَلَّصَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَاسْدَا فَبَيْعِهِ مُرَدُّدٌ ، مِنْ كِتَابِ الْوَكَالَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٣/٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢١٥/٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ مُتَفَاضِلًا ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . الْمُجْتَبَى ٢٣٩/٧ ، ٢٤٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦٢/٣ .

يَكْتَسِبُ^(١) إليه بِحُكْمِهِ الْقَبُولُ وَتَنْفِيذُهُ، كحَاكِمِ الْإِمَامِ . وَلَا يَجُوزُ نَقْضُ
حُكْمِهِ فِيمَا لَا يَنْقُضُ حُكْمَ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ
[٣١٦ ظ] الرُّجُوعُ عَنْ تَحْكِيمِهِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْحُكْمِ، لَا بَعْدَهُ، وَقَبْلَ
تَمَامِهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ : وَإِنْ حَكَّمَ أَحَدُهُمَا خَصْمَهُ، أَوْ حَكَّمَا مُفْتَيًّا فِي
مَسْأَلَةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ، جَازَ . وَقَالَ : يَكْفِي وَصْفُ الْقِصَّةِ . وَقَالَ : الْعَشْرُ صِفَاتٍ
الَّتِي ذَكَرَهَا فِي «الْمَحَرَّرِ» فِي الْقَاضِي لَا تُشْتَرَطُ فِي مَنْ يُحَكِّمُهُ الْخَصْمَانِ .
وَقَالَ فِي «عُمْدِ^(٢) الْأَدِلَّةِ» بَعْدَ ذِكْرِ التَّحْكِيمِ : وَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى
مُقَدِّمُو^(٣) الْأَسْوَاقِ وَالْمَسَاجِدِ الْوَسَاطَاتِ^(٤)، وَالصُّلَحَ عِنْدَ الْفَوْرَةِ
وَالْمُخَاصَمَةِ، وَصَلَاةَ الْجَنَازَةِ، وَتَقْوِيضَ الْأَمْوَالِ إِلَى الْأَوْصِيَاءِ، وَتَفْرِقَةَ
زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ، وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ عَلَى رَقِيقِهِ، وَخُرُوجَ طَائِفَةٍ إِلَى
الْجِهَادِ^(٥) تَلَصُّصًا وَبَيَاتًا^(٦)، وَعِمَارَةً^(٧) الْمَسَاجِدِ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ
عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالتَّغْزِيرَ لِعَبِيدِ إِمَائِهِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ .

(١) فِي م : «كَتَبَ» .

(٢) فِي د ، س : «عَهْدَ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ، س : «مَقْدَمَ» .

(٤) فِي س : «الْوَسَطَاتِ»، وَفِي م : «الْوَسَاطَاتِ» . وَانْظُرْ : «الْمَقْنَعُ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ وَمَعْمَهَا
الْإِنْصَافُ» ٣٢٨ / ٢٨ .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) فِي م : «الْقِيَامُ بِأَمْرِ» .

باب أدب^(١) القاضي

وهو أخلاقه التي ينبغي التخلق بها، والخلق صورته الباطنة.

ينبغي أن يكون قوياً من غير عنف، ليثناً من غير ضعف، حليماً، متأنياً، ذا فطنة وتيقظ، بصيراً بأحكام الحكم قبله، يخاف الله تعالى ويراقبه، لا يؤتى من غفلة، ولا يُخدع لِعَرَّة، صحيح البصر والسمع، عالماً بلغات أهل ولايته، عفيفاً، ورعاً، نزهاً، بعيداً من^(٢) الطمع، صدوق اللهجة، لا يهزل، ولا ينجس، ذا رأي ومشورة^(٣)، لكلامه لين إذا قُرب، وهيبته إذا أُوعد، ووفاء إذا وُعد، ولا يكون جباراً، ولا عسوفاً.

وله أن ينتهر الخصم إذا التوى، ويصيح عليه، وإن استحق التغير، عزّره بما يرى من أدب أو حبس. وإن افتات عليه بأن يقول: حكمت على بغير الحق. أو: ارتشيت. فله تأديبه، وله أن يعفو. وإن بدأ المنكر باليمين، قطعها عليه، وقال: البيّنة على خصمك. فإن عاد، نهّره، فإن عاد، عزّره إن رأى، وأمثال ذلك مما فيه إساءة الأدب.

وإذا وُلّي في غير بلده، فأراد المسير إليه، استحب له أن يبحث عن قوم من أهل ذلك البلد، إن وجد، ليشألهم عنه، وعن علمائه، وعُدوله،

(١) في م: «آداب».

(٢) في م: «عن».

(٣) في د، ز: «شورة».

وَفَضْلَائِهِ ، وَيَتَعَرَّفَ مِنْهُمْ مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، وَلَا فِي طَرِيقِهِ ، سَأَلَ إِذَا دَخَلَهُ . وَإِذَا قَرَّبَ مِنْهُ بَعَثَ مَنْ يُعَلِّمُهُمْ ^(١) بِقُدُومِهِ لِيَتَلَقَّوْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِتَلْقِيهِ .

وَيَدْخُلُ الْبَلَدَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، أَوْ الْخَمِيسِ ، أَوْ السَّبْتِ ، ضُخْوَةً ، لَا يَسَا أَجْمَلَ ثِيَابِهِ . وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » : وَكَذَا أَصْحَابُهُ ، وَأَنَّ جَمِيعَهَا سُودٌ ، وَلَا فَالْعِمَامَةَ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، غَيْرُ السَّوَادِ أَوْلَى .

وَلَا يَتَطَيَّرُ بِشَيْءٍ ، وَإِنْ تَفَاعَلَ فَحَسَنٌ ، فَيَأْتِي الْجَامِعَ فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ ، وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ ، أَمَرَ بِعَهْدِهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ ، وَلَيَقُلُّ مِنْ كَلَامِهِ إِلَّا الْحَاجَةَ ، وَيَأْمُرُ مَنْ يُنَادِي بِيَوْمِ الْجُلُوسِ لِلْحُكْمِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِلَى مَنْزِلِهِ الَّذِي أُعِدَّ لَهُ .

وَأَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَى الْحَاكِمِ الْمَغْزُولِ فَيَأْخُذَ مِنْهُ دِيْوَانَ الْحُكْمِ ، وَيَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَا فِيهِ وَثَائِقُ النَّاسِ مِنَ الْحَاضِرِ ؛ وَهِيَ تُسَخُّ مَا ثَبَّتَ عِنْدَ الْحَاكِمِ - وَالسَّجَلَاتِ ؛ وَهِيَ تُسَخُّ مَا حَكَمَ بِهِ - وَلَيَأْمُرُ كَاتِبًا ثِقَةً يَكْتُبُ مَا تَسَلَّمَهُ ^(٢) بِمَحْضَرِ عَدْلَيْنِ .

ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ الْوَعْدِ عَلَى أَغْدَلِ أَحْوَالِهِ ، غَيْرَ غَضْبَانَ ، وَلَا جَائِعٍ ، وَلَا شَبْعَانَ ، وَلَا حَاقِنٍ ، وَلَا مَهْمُومٍ بِأَمْرِ يَشْغُلُهُ عَنِ الْفَهْمِ ؛ كَالْعَطَشِ وَالْفَرَحِ الشَّدِيدَيْنِ ، وَالْحُزْنِ الْكَثِيرِ ، وَالْهَمِّ الْعَظِيمِ ، وَالْوَجْعِ الْمُؤْلِمِ ، وَالنُّعَاسِ

(١) فِي م : « يَعْلَمُ » .

(٢) فِي م : « يَسْجَلُهُ » .

الذى يَغْمُرُ الْقَلْبَ . وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ يَمُرُّ بِهِ ^(١) ولو صَبِيئًا ، ثم على مَنْ فى مَجْلِسِهِ ، وَيُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَ فى مَسْجِدٍ ، وَإِلَّا خَيْرٌ ، وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ . وَيَجْلِسُ عَلَى بَسَاطٍ ، أَوْ لَيْدٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، يُفَرِّشُ لَهُ فى مَجْلِسِ حُكْمِهِ ، بَسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى الثَّرَابِ ، [٣١٧] وَلَا عَلَى حُضْرٍ ^(٢) الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَذْهَبُ بِهِئِهِ مِنْ أَغْيَنِ الْخُصُومِ . وَيَسْتَعِينُ بِاللَّهِ ، وَيَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ ، وَيَدْعُوهُ سِرًّا أَنْ يَغْصِمَهُ مِنَ الزَّلَلِ ، وَيُوقِّعَهُ لِلصَّوَابِ ، وَلِمَا يُرْضِيهِ ^(٣) مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ^(٤) . وَيَجْعَلُ مَجْلِسَهُ فى مَكَانٍ فَيَسِيحُ ؛ كَجَامِعٍ ، وَيَضُوءُهُ عَمَّا يُكْرَهُ فِيهِ ، أَوْ قَضَاءٍ وَاسِعٍ ، أَوْ دَارٍ وَاسِعَةٍ فى وَسْطِ الْبَلَدِ إِنْ أُمِنَ .

وَلَا يُكْرَهُ الْقَضَاءُ فى الْجَوَامِعِ وَالْمَسَاجِدِ .

وَلَا يَتَّخِذُ فى مَجْلِسِ الْحُكْمِ حَاجِبًا ، وَلَا بَوَّابًا ، نَذْبًا ، بَلَا عُذْرٍ . وَفى « الْأَحْكَامِ الشُّلْطَانِيَّةِ » : لَيْسَ لَهُ تَأْخِيرُ الْحُضُورِ ^(٥) إِذَا تَنَازَعُوا إِلَيْهِ ، بَلَا عُذْرٍ ، وَلَا لَهُ أَنْ يَخْتَجِبَ إِلَّا فى أَوْقَاتِ الْاسْتِرَاحَةِ .

وَيُعْرِضُ الْقَصَصَ فَيَبْدَأُ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ . وَيَكُونُ لَهُ مَنْ يُرْتَّبُ النَّاسَ إِذَا كَثُرُوا ، فَيَكْتُبُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ . وَيَجِبُ تَقْدِيمُ السَّابِقِ عَلَى غَيْرِهِ . فَإِذَا حَكَمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَصْمِهِ ، فَقَالَ : لى دَعْوَى أُخْرَى . لَمْ تُسْمَعْ مِنْهُ ، وَيَقُولُ لَهُ :

(١) فى م : « عليه » .

(٢) فى ز : « حصير » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) فى م : « الخصومة » .

الجلس ، إذا لم يَتَقَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاضِرِينَ ، نَظَرْتُ فِي دَعْوَاكَ الْآخَرَى إِنْ أَمَكَنَّ . فَإِذَا فَرَغَ الْكُلُّ ، فَقَالَ الْآخِيرُ بَعْدَ فَضْلِ حُكُومَتِهِ : لِي دَعْوَى أُخْرَى . لَمْ تُسَمِعْ مِنْهُ حَتَّى يَسْمَعَ دَعْوَى الْأَوَّلِ الثَّانِيَةَ ، ثُمَّ ^(١) تُسَمِعُ دَعْوَاهُ . وَإِنْ ادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى الْمُدَّعَى ^(٢) ، حَكَمَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْتَبِرُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ فِي الْمُدَّعَى ، لَا فِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ . وَإِذَا تَقَدَّمَ ^(٣) الثَّانِي فَادَّعَى عَلَى الْمُدَّعَى الْأَوَّلِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْأَوَّلِ ، حَكَمَ بَيْنَهُمَا .

وَإِنْ حَضَرَ اثْنَانِ أَوْ جَمَاعَةٌ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ، فَقَدَّمَ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ، وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُهُمْ ، كَتَبَ أَشْمَاءَهُمْ فِي رِقَاعٍ ، وَتَرَكَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَمَدَّ يَدَهُ فَأَخَذَ رُقْعَةً رُقْعَةً ^(٤) ، وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى ، وَيُقَدِّمُ صَاحِبُهَا حَسَبَمَا يَتَّفِقُ .

فصل : وَيَلْزَمُهُ الْعَدْلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الْحِظِّهِ ، وَلَقِظُهُ ، وَمَجْلِسِيهِ ، وَالِدُخُولِ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا ، فَيُقَدِّمُ الْمُسْلِمَ عَلَيْهِ فِي الدُّخُولِ ، وَيَرْفَعُهُ فِي الْجُلُوسِ ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ فِي رَفْعِ الْخَصْمِ الْآخَرِ عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ ، فَيَجُوزُ . وَإِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا رَدَّ عَلَيْهِ ، وَلَا يَنْتَظِرُ سَلَامَ الثَّانِي . وَلَهُ الْقِيَامُ السَّائِعُ وَتَرْكُهُ ^(٥) وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ^(٥) مُسَاوَرَةٌ أَحَدِهِمَا ، وَتَلْقِيئُهُ حُجَّتَهُ ، وَتَضْيِيفُهُ ، إِلَّا أَنْ يُضِيفَ خَصْمَهُ مَعَهُ ، وَتَغْلِيئُهُ

(١) بعده في ز : « لم » .

(٢) بعده في م : « عليه » .

(٣) بعده في ، د ، ز : « المدعى » .

(٤) سقط من : م .

(٥ - ٥) في م : « لا » .

كَيْفَ يَدْعَى إِذَا لَمْ يَلْزَمْ ذِكْرُهُ ، فَإِنْ لَزِمَ ؛ كَشَرِطِ عَقْدٍ ، أَوْ سَبَبٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُدْعَى ، فَلَهُ أَنْ يَسْأَلَ^(١) لِيُخْتَرَزَ^(٢) عَنْهُ . وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ إِلَى خَصْمِهِ لِيَنْظُرَهُ ، أَوْ يَضَعَ عَنْهُ ، وَلَهُ أَنْ يَزِنَ عَنْهُ ، وَيَكُونُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحُكْمِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْضِرَ مَجْلِسَهُ الْفُقَهَاءَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ إِنْ أَتَكَرَّ ، يُشَاوِرُهُمْ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ حَكَمَ بِاجْتِهَادِهِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ الْاِغْتِرَاضُ عَلَيْهِ وَإِنْ خَالَفَ اجْتِهَادَهُ ، إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِمَا يُخَالِفُ نَصًّا ، أَوْ إِجْمَاعًا ، وَيُشَاوِرُ الْمُوَافِقِينَ وَالْمُخَالَفِينَ ، وَيَسْأَلُهُمْ عَنْ حُجَجِهِمْ ؛ لِاسْتِخْرَاجِ الْأَدِلَّةِ ، وَتَعَرُّفِ الْحَقِّ بِالْاجْتِهَادِ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا أَحْسَنَتْهُ لَوْ فَعَلَهُ الْحُكَّامُ ؛ يُشَاوِرُونَ وَيَنْظُرُونَ . فَإِنْ اتَّضَحَ لَهُ الْحُكْمُ ، وَإِلَّا أَخَّرَهُ ، فَلَوْ حَكَمَ وَلَمْ يَجْتَهِدْ ، فَأَصَابَ الْحَقَّ ، لَمْ يَصِحَّ . وَيَخْرُومُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ .

وَيَخْرُومُ الْقَضَاءُ وَهُوَ غَضْبَانٌ كَثِيرًا ، أَوْ حَاقِقٌ ، أَوْ حَاقِبٌ^(٣) ، أَوْ فِي شِدَّةٍ جُوعٍ ، أَوْ عَطَشٍ ، أَوْ هَمٍّ ، أَوْ غَمٍّ ، أَوْ وَجَعٍ ، أَوْ نُعَاسٍ ، أَوْ بَرْدٍ مُؤَلِّمٍ ، أَوْ حَرٍّ مُزْجِعٍ ، أَوْ تَوَقَّانِ جَمَاعٍ ، أَوْ شِدَّةٍ مَرَضٍ ، أَوْ خَوْفٍ ، أَوْ فَرَجٍ غَالِبٍ ، أَوْ مَلَلٍ ، أَوْ كَسَلٍ ، وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ خَالَفَ وَحَكَمَ ، فَوَافَقَ الْحَقَّ نَفَذَ .

وَيَخْرُومُ قَبُولُهُ رِشْوَةً ؛ وَهِيَ مَا يُعْطَى بَعْدَ طَلَبِهِ . وَيَخْرُومُ بَذْلُهَا مِنْ

(١) بعده في الأصل : « عنه » .

(٢) في م : « لِيُخْتَرَى » .

(٣) الحاقب : من احتبس غائطه .

الرَّاشِي لِيُحْكَمَ لَهُ^(١) بِبَاطِلٍ أَوْ يَدْفَعَ عَنْهُ حَقًّا . وَإِنْ رَشَاهُ لِيَدْفَعَ ظُلْمَهُ وَيُجَرِّبَهُ عَلَى وَاجِبِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ فِي حَقِّهِ . [٣١٧ ظ] وَيَحْرُمُ قَبُولُهُ هَدِيَّةً ، بِخِلَافِ مُفْتٍ - وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ - وَهِيَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً ، وَظَاهِرُهُ ، وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، إِلَّا مَنْ كَانَ يُهْدَى إِلَيْهِ قَبْلَ وَلَايَتِهِ ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حُكُومَةٌ ، أَوْ مِنْ ذِي^(٢) رَجِيمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ ، وَرَدُّهَا أُولَى . وَاسْتِعَارَتُهُ مِنْ غَيْرِهِ كَالْهَدِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ كَالْأَعْيَانِ . وَمِثْلُهُ لَوْ خَتَنَ وَلَدَهُ وَنَحَوَهُ فَأُهْدِيَ لَهُ - وَلَوْ قُلْنَا : إِنَّهَا لِلْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَسِيلَةٌ إِلَى الرِّشْوَةِ . فَإِنْ تُصَدِّقَ عَلَيْهِ ، فَالْأُولَى أَنَّهُ كَالْهَدِيَّةِ . وَإِنْ قَبِلَ حَيْثُ حَرَّمَ الْقَبُولُ ، وَجَبَ رَدُّهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، كَمَقْبُوضٍ بِعَقْدٍ فَاسِيدٍ . وَقَالَ الشَّيْخُ فِي مَنْ تَابَ : إِنْ عَلِمَ صَاحِبُهُ ، دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا دَفَعَهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ . انْتَهَى . وَتَقَدَّمَ لَوْ بَقِيَتْ فِي يَدِهِ غُصْبَةٌ لَا يَعْرِفُ أَرْبَابَهَا . فَإِنْ أَهْدَى لِمَنْ يَشْفَعُ لَهُ عِنْدَ السُّلْطَانِ وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَجُزْ أَخْذُهَا . وَنَصَّ أَحْمَدُ فِي مَنْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ ، فَأَدَّاهَا ، فَأُهْدِيَتْ إِلَيْهِ هَدِيَّةً ، أَنَّهُ لَا يَقْبَلُهَا إِلَّا بِنِيَّةِ الْمُكَافَأَةِ . وَحُكْمُ الْهَدِيَّةِ عِنْدَ سَائِرِ الْأَمَانَاتِ حُكْمُ الْوَدِيعَةِ .

وَيُكْرَهُ لَهُ - لَا لِمَفْتٍ ، وَلَوْ فِي مَجْلِسِ فَتْوَاهُ - أَنْ يَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ بِنَفْسِهِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوَكَّلَ فِي ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ وَكِيلُهُ .

وَلَهُ عِيَادَةُ الْمَرْضَى ، وَشُهُودُ^(٣) الْجَنَائِزِ ، وَزِيَارَةُ الْأَهْلِ وَالصَّالِحِينَ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « ذوى » .

(٣) في م : « شهادة » .

والإخوان ، وتوديع الغازی والحاج ، ما لم يشغله عن الحكم ، فإن شغله^(١) عنه^(٢) ، فليس له ذلك . وله حضور بعض دون بعض . وله حضور الولائم ، فإن كثرت^(٣) ، تركها واعتذر إليهم ، ولا يجيب بعضا دون بعض ، إلا أن يختص بعضها بغدير يمتنع ، مثل أن يكون في إحداهما^(٤) منكرا ، أو في مكان بعيد^(٥) ، أو يشتغل بها زمنا طويلا ، والأخرى بخلافها ، فله الإجابة إليها لظهور عُذره .

ويوصى الوكلاء والأغوان على بابهم بالرفق بالخصوم ، وقلة الطمع ، ويجتهد أن يكونوا شيوخا ، أو كهولا ، من أهل الدين والعفة^(٦) والصيانة . ويتخذ حبيسا ؛ لأنه قد يحتاج إليه لتأديب ، واستيفاء حق ، واحتفاظ بمن^(٧) عليه قصاص ونحوه .

ويتخذ أصحاب مسائل يتعرف بهم أحوال من جهل عدالته من الشهود ، ويجب أن يكونوا عدولا براء من الشحناء ، بعداء من العصبية^(٨) في نسب أو مذهب . ولا يسألوا عدوا ولا صديقا . ويأتى بعضه في الباب بعده .

(١) في الأصل : « أشغله » .

(٢) زيادة من : م .

(٣) بعده في م : « الولائم » .

(٤) في الأصل ، ز ، س : « أحدهما » .

(٥ - ٥) سقط من : م .

(٦) في م : « الفقه » .

(٧) في د : « من » .

(٨) في د : « المعصية » .

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ اتِّخَاذُ كَاتِبٍ، وَيجبُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، مُكَلَّفًا،
عَدْلًا^(١)، وَيُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَافِرَ الْعَقْلِ، وَرِعًا، نَزْهًا،^(٢) لَا يُسْتَمَالُ بِهِدِيَّةً،
أَمِينًا^(٣)، فَقِيهًا، حَافِظًا، جَيِّدَ الْخَطِّ، لَا يَشْتَبُهُ فِيهِ سَبْعَةُ بَشَعَةٍ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ، صَحِيحَ الضَّبْطِ، حُرًّا، يُجْلِسُهُ بِحَيْثُ يُشَاهِدُ^(٤) مَا يَكْتُبُهُ^(٥).
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِيُشَافِهَهُ^(٦) بِمَا يُمْلَى عَلَيْهِ. وَإِنْ أُمِرَ الْقَاضِي
تَوَلَّى الْكِتَابَةَ بِنَفْسِهِ، جَازًا، وَالْأَوَّلَى الْاسْتِنَابَةَ، وَيَجْعَلُ الْقِمَطَرَ^(٧) مَخْتُومًا
بَيْنَ يَدَيْهِ^(٨) لِيُتْرَكَ فِيهِ^(٩) مَا يَجْتَمِعُ مِنَ الْحَاضِرِ وَالسَّجِلَاتِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا
يَحْكُمَ إِلَّا بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ، بِحَيْثُ يَسْمَعُونَ كَلَامَ^(١٠) الْمُتَحَاكِمِينَ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُرْتَّبَ شُهودًا لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُمْ، لَكِنْ لَهُ أَنْ يُرْتَّبَ شُهودًا
يَشْهَدُهُمْ^(٨) النَّاسُ، يَسْتَعْنُونَ^(٩) بِأَشْهَادِهِمْ عَنْ تَعْدِيلِهِمْ، وَيَسْتَعْنِي الْحَاكِمُ
عَنِ الْكُشْفِ عَنْ أَحْوَالِهِمْ. وَيَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ^(١٠).
وَلَا يَجُوزُ لَهُ مَنَعَ الْفُقَهَاءِ مِنْ عَقْدِ الْعُقُودِ، وَكِتَابَةِ الْحُجَجِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) في م : « متيقظا لنا » .

(٣ - ٣) في م : « مكتبه » .

(٤) في م : « للمشافهة » .

(٥) القمطر : هو الذي تصان فيه الكتب .

(٦ - ٦) في م : « لينزل منه » .

(٧) سقط من : م .

(٨) في م : « ليشهدهم » .

(٩) في م : « فيستغنون » .

(١٠ - ١٠) سقط من : م .

بأُمُورِ الشَّرْعِ مِمَّا أَبَاحَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، إِذَا كَانَ الْكَاتِبُ فَصِيحًا عَالِمًا بِأُمُورِ
الشَّرْعِ وَشُرُوطِهِ ، مِثْلَ أَنْ يُزَوِّجَ الْمَرْأَةَ وَلَيْسَ بِهَا بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ ، وَيَكْتُبُ
كَاتِبٌ^(١) عَقْدَهَا ، أَوْ يَكْتُبُ رَجُلٌ عَقْدَ بَيْعٍ ، أَوْ إِجَارَةٍ ، أَوْ إِقْرَارٍ ، أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ الْكَاتِبُ مُزْتَرِقًا بِذَلِكَ ، وَإِذَا مَنَعَ الْقَاضِي ذَلِكَ ، لَتَصِيرَ^(٢)
إِلَيْهِ مَنَافِعُ هَذِهِ^(٣) الْأُمُورِ ، كَانَ هَذَا مِنَ الْمَكْسِ^(٤) ، نَظِيرَ مَنْ يَسْتَأْجِرُ حَائِثًا
مِنَ الْقَرْيَةِ عَلَى أَنْ لَا يَبِيعَ غَيْرَهُ . وَإِنْ كَانَ مَنَعَ الْجَاهِلِينَ ؛ لِقَلَّ يَعْقِدَ عَقْدًا
فَاسِدًا ، فَالطَّرِيقُ أَنْ يَفْعَلَ كَمَا فَعَلَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ بِتَغْزِيرٍ مَنْ يَعْقِدُ نِكَاحًا
فَاسِدًا ، كَمَا فَعَلَ عُثْمَانُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي مَنْ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ وَلِيِّ ، وَفِي
مَنْ تَزَوَّجَ فِي الْعِدَّةِ .

وَلَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَحْكُمَ لِنَفْسِهِ ، وَلَا^(٥) لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ ،
وَلَهُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ ، وَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بَعْضُ خُلَفَائِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ وَالِدَهُ
وَوَلَدَهُ كَحُكْمِهِ لغيرِهِ بِشَهَادَتِهِمَا . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى عَدُوِّهِ ، وَلَهُ أَنْ
يُفْتِيَ عَلَيْهِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمَحْبُوسِينَ ، فَيُنْفِذَ ثِقَةً يَكْتُبُ اسْمَ كُلِّ
مَحْبُوسٍ ، وَمَنْ حَبَسَهُ ، وَفِيمَ حُبْسٍ ، فِي رُقْعَةٍ مُنْفَرِدَةٍ ، وَيَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي
فِي الْبَلَدِ : إِنَّ الْقَاضِيَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْمَحْبُوسِينَ يَوْمَ كَذَا ، فَمَنْ لَهُ خَصْمٌ مِنْهُمْ

(١) فِي ز : « كِتَاب » .

(٢) فِي د ، س ، ز : « لِيَصِيرَ » .

(٣) فِي د ، س ، ز : « هَذَا » .

(٤) الْمَكْسُ : هُوَ مَا يَأْخُذُهُ أَعْوَانُ السُّلْطَانِ ظُلْمًا عِنْدَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

فَلْيَحْضُرْ . فَإِذَا حَضَرُوا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، تَنَاوَلَ مِنْهَا رُقْعَةً ، وَقَالَ : مَنْ خَصَمُ
فُلَانِ الْمُحْبُوسِ ؟ فَإِنْ حَضَرَ لَهُ خَصَمٌ ، بَعَثَ ^(١) ثِقَّتَهُ إِلَى ^(٢) الْحَبْسِ ، فَأَخْرَجَ
خَصَمَهُ ، وَحَضَرَ مَعَهُ مَجْلِسَ الْحُكْمِ ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي قَدْرِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ
يَتَسَبَّحُ زَمَانُهُ لِلنَّظَرِ فِيهِ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ ، فَلَا يُخْرِجُ غَيْرَهُمْ ، فَإِذَا حَضَرَ
الْمُحْبُوسُ وَخَصَمُهُ ، لَمْ يَسْأَلْ خَصَمَهُ : فِيمَ حَبَسَهُ ^(٣) ؟ بَلْ يَسْأَلُ الْمُحْبُوسُ :
بِمَ حُبِسْتُ ؟ ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَهُمَا ؛ فَإِنْ كَانَ مُحْبَسٌ لَتُعَدَّلَ ^(٤) الْبَيِّنَةُ ، فَيُعَادَتُهُ مَبِينَةٌ
عَلَى حَبْسِهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ . [٣١٨ و] وَيَقْبَلُ قَوْلَ خَصَمِهِ
فِي أَنَّهُ حَبَسَهُ بَعْدَ تَكْمِيلِ بَيِّنَتِهِ وَتَعْدِيلِهَا . وَإِنْ مُحْبَسٌ بِقِيَمَةِ كَلْبٍ ، أَوْ خَمِيرٍ
ذِيٍّ ، وَصَدَقَهُ غَرِيمُهُ ، خُلِّيَ ، وَإِنْ أَكْذَبَهُ ^(٥) ، وَقَالَ : بَلْ حُبِسْتُ بِحَقٍّ
وَاجِبٍ غَيْرِ هَذَا . فَقَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ حَبْسُهُ بِحَقٍّ . وَإِنْ مُحْبَسٌ فِي تَهْمَةٍ ،
أَوْ أَفْتِنَاتٍ عَلَى الْقَاضِي قَبْلَهُ ، أَوْ تَغْزِيرٍ ، خُلِّيَ سَبِيلَهُ ، أَوْ بَقَاهُ ^(٦) بِقَدْرِ مَا
يَرَى .

وَأِنْ لَمْ يَخْضُرْ لَهُ خَصَمٌ ، وَقَالَ : حُبِسْتُ ظُلْمًا ، وَلَا حَقَّ عَلَيَّ وَلَا
خَصَمَ لِي . نَادَى ^(٧) بِذَلِكَ عُرْفًا ؛ فَإِنْ حَضَرَ لَهُ خَصَمٌ ، وَإِلَّا أَخْلَقَهُ ،
وَخُلِّيَ سَبِيلَهُ . وَمَعَ غَيْبَةِ خَصَمِهِ يَنْتَعَثُ إِلَيْهِ ، وَمَعَ جَهْلِهِ أَوْ تَأْخِيرِهِ بِلَا عُذْرِ ،

(١ - ١) فِي م : « ثِقَّة » .

(٢) فِي د ، ز : « حَبْسَتَهُ » .

(٣) فِي م : « لَتُعَدَّلَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، س : « كَذَبَهُ » .

(٥) فِي م : « أَبْقَاهُ » .

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ م .

يُخْلَى ، والأُولَى بكفيل .

وَيَنْظَرُ فِي مَالِ الْغَائِبِ ، وَإِطْلَاقِهِ الْحَبْسَ مِنَ الْحَبْسِ وَغَيْرِهِ . وَإِذْنِهِ وَلَوْ
فِي قَضَاءِ دَيْنٍ وَنَفَقَةٍ ، فَيُزَجَّعُ^(١) ، وَوَضَعَ مِيزَابٍ وَبَنَاءٍ وَغَيْرِهِ ، فَيُمْنَعُ^(٢)
الضَّمَانُ .

وَأَمْرُهُ بِإِرَاقَةِ نَبِيذٍ ، وَقُرْعَتُهُ ، حُكْمٌ ، يَرْفَعُ^(٣) الْخِلَافَ إِنْ كَانَ ، وَقُتْيَاهُ
لَيْسَتْ حُكْمًا مِنْهُ ، فَلَوْ حَكَمَ غَيْرُهُ بِغَيْرِ مَا أَقْتَى بِهِ^(٤) ، لَمْ يَكُنْ نَقْضًا
لِحُكْمِهِ ، وَلَا هِيَ كَالْحُكْمِ ، وَلِهَذَا يَجُوزُ أَنْ يُفْتَى الْحَاضِرَ وَالْغَائِبَ ، وَمَنْ
يَجُوزُ حُكْمُهُ لَهُ وَمَنْ لَا يَجُوزُ . انْتَهَى^(٥) . وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ .
وإِقْرَارُهُ غَيْرُهُ^(٦) عَلَى فِعْلٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَيْسَ حُكْمًا بِهِ ، وَفِعْلُهُ حُكْمٌ ؛
كَتَرْوِيجِ يَتِيمَةٍ ، وَشِرَاءِ عَيْنٍ غَائِبَةٍ ، وَعَقْدِ نِكَاحٍ بِلَا وَلِيِّ^(٧) . وَتَقَدَّمَ آخِرُ
الصَّدَاقِ أَنَّ ثُبُوتَ سَبَبِ الْمَطَالَبَةِ ؛ كَتَقْدِيرِ^(٨) أَجْرَةِ مِثْلِ ، وَنَفَقَةِ وَنَحْوِهِ ،
حُكْمٌ ، وَتَأْتِي تَبَيُّنُهُ قَرِيبًا .

قَالَ الشَّيْخُ : الْقَضَاءُ نَوْعَانِ ؛ إِنْخِبَارٌ ، وَ^(٩) هُوَ إِظْهَارٌ وَإِبْدَاءٌ ، وَأَمْرٌ ،
وَهُوَ إِنْشَاءٌ^(١٠) وَإِبْدَاءٌ^(١١) ، فَالْخَبَرُ يَدْخُلُ فِيهِ خَبَرُهُ عَنْ حُكْمِهِ ، وَعَنْ عَدَالَةِ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « برفع » .

(٣) زيادة من : م .

(٤) سقط من : ز ، م .

(٥) بعده في م : « صح » .

(٦) في م : « كتقرير » .

(٧ - ٧) سقط من : م .

الشهود، وعن الإقرار، والشهادة، والآخِر، و^(١) هو حقيقة الحكم؛ أمرٌ ونَهْيٌ وإباحةٌ، ويحصلُ بقوله: أعطه، ولا تُكَلِّمه، والزَّمُّه. وبقوله: حكمتُ، وألزمتُ. وحكمه بشيءٍ حكمٌ بلازمه. ذكره الأصحابُ في «أحكام المفقود». وثبوتُ شيءٍ عنده ليس حكمًا به، وتنفيذُ الحكم يتضمَّنُ الحكم بصحة الحكم المتَّخذ. وفي كلام الأصحاب ما يدلُّ على أنَّه حكمٌ، وفي كلام بعضهم أنَّه عملٌ بالحكم، وإجازةٌ له، وإمضاء، كتَّنفيذ^(٢) الوصية، والحكم بالصَّحَّة يستلزمُ ثبوتَ الملك والحياة قطعًا، والحكم بالموجبِ حكمٌ بموجبِ الدَّعوى الثابتة^(٣) ببيِّنة أو غيرها؛ فالدَّعوى المُشتملة على ما يقتضى صحَّة العقد المدَّعى به، الحكم فيها بالموجبِ حكمٌ بالصَّحَّة، وغيرُ المُشتملة على ذلك، الحكم بالموجبِ ليس حكمًا بها. قاله ابنُ تَصرِّفٍ. وقال السُّبكي^(٤)، وتبعه ابنُ قُندُسٍ: الحكم بالموجبِ يستدعى صحَّة الصَّيغَةِ، وأهليَّة المتصرِّف^(٥)، ويزيدُ الحكم بالصَّحَّة كَوْنُ تصرُّفه في محلِّه. وقال السُّبكي أيضًا: الحكم بالموجبِ هو الأثر الذي يُوجبُه اللَّفْظُ، وبالصَّحَّة كَوْنُ اللَّفْظِ بحيثُ يترتَّبُ عليه الأثرُ، وهما مُختلفان، فلا يحكم بالصَّحَّة إلا باجتماعِ الشُّروط، وقيل: لا فرقَ بينهما

(١) سقط من: م .

(٢) فى م: «لتنفيذ» .

(٣) سقط من: ز، وفى م: «الثانية» .

(٤) على بن عبد الكافي بن على بن تمام، أبو الحسن، تقي الدين السبكي، قاضى القضاة، الشيخ الإمام الفقيه المحدث الحافظ المفسر المقرئ الأصولى المتكلم اللغوى الأديب الحكيم المنطيقى الجدلى الخلافى النظار. ترجم له ولده تاج الدين ترجمة وافية فى طبقات الشافعية ١٣٩/١٠ - ٣٣٨.

(٥) فى م: «التصرف» .

فى الإقرار. والحكم بالإقرار ونحوه كالحكم^(١) بموجبه فى الأصح،
والحكم بالموجب لا يشمل الفساد. انتهى. والعمل على ذلك. وقالوا:
الحكم بالموجب يزفع الخلاف.

فصل: ثم ينظر وجوباً فى أمر يتامى، ومجانين، ووقوف، ووصايا
لمن^(٢) لا ولي لهم ولا ناظر، ولو نفذ الأول وصية موصى إليه، أمضاها
الثانى، فدل أن إثبات صفة كعدالة، وجرح، وأهلية موصى إليه
وغيرها، لحكم يقبله حاكم آخر، لكن يُراعى، فإن تغير حاله بفسق أو
ضعف، أضاف إليه أمينا، وإن كان الأول ما نفذ وصيته، نظر فيه؛ فإن
كان قويا أقره، وإن كان أمينا ضعيفا، ضم إليه من يُعينه، وإن كان
فايسقا، عزله وأقام غيره. وينظر فى أمناء الحاكم - وهم^(٣) من [٣١٨ ط] رد
إليه الحاكم النظر فى أمر الأطفال، وتفرقة الوصايا التى لم يُعين لها
وصى - فإن كانوا بحالهم، أقرهم، ومن تغير حاله، عزله إن فسق، وإن
ضعف، ضم إليه أمينا. ثم ينظر فى أمر الضوال واللقط التى يتولى الحاكم
حفظها؛ فإن كانت مما يُخاف تلفه، كالحیوان، أو فى حفظها مؤنة،
باعها، وحفظ ثمنها لأربابها، وإن كانت أثمنا، حفظها لأربابها،
ويكتب عليها لتعرف.

(١) فى م: «الحكم».

(٢) زيادة من: م.

(٣) أى: القاضى الثانى.

ثم يَنْظُرُ في حالِ القاضِي قبلَه إن شاء، ولا يجبُ، فإن كانَ مِمَّنْ يَضْلُحُ لِلْقَضَاءِ، لم يَجْزُ أَنْ يَنْقُضَ مِنْ أَحْكَامِهِ إِلَّا مَا خَالَفَ^(١) نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ أَوْ أَحَادٍ، كَقَتْلِ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ وَلَوْ مُلْتَرِمًا، فَيُلْزَمُ نَقْضُهُ، نَصًّا. وَجَعَلِي مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ أَسْوَةٌ الْغُرَمَاءِ، فَيَنْقُضُ^(٢)، نَصًّا. وَلَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا، لم يَنْقُضْ، أَوْ خَالَفَ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا لَا ظَنًّا. وَيَنْقُضُ حُكْمَهُ بِمَا لَمْ يَغْتَقِدهُ، وَفَاقًا لِلْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ. وَحَكَاهُ الْقَرَفِيُّ^(٣) إِجْمَاعًا. وَيَأْتِي وَيُعْصِي بِذَلِكَ، وَلَوْ حَكَمَ بِشَاهِدٍ وَبَيْنٍ لَمْ يَنْقُضْ. وَحَكَاهُ الْقَرَفِيُّ أَيْضًا إِجْمَاعًا. وَلَا يَنْقُضُ حُكْمَهُ^(٤)؛ لَعَدَمِ^(٥) عِلْمِهِ بِالْخِلَافِ^(٦) فِي الْمَسْأَلَةِ، خِلَافًا لِمَالِكٍ، وَلَا لِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ وَلَوْ جَلِيلًا. وَحَيْثُ قُلْنَا: يَنْقُضْ. فَالْناقِضُ لَهُ حَاكِمُهُ إِنْ كَانَ، فَيَنْبِئُ السَّبَبُ وَيَنْقُضُهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ لِنَقْضِهِ طَلَبُ رَبِّ الْحَقِّ، وَيَنْقُضُهُ إِذَا بَانَتِ الْبَيِّنَةُ عَيْدًا أَوْ نَحْوَهُمْ، إِنْ لَمْ يَرِ الْحُكْمَ بِهَا. وَفِي «الْمُحَرَّرِ»: لَهُ نَقْضُهُ. قَالَ: وَكَذَا كُلُّ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، صَادَفَ مَا حَكَمَ فِيهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ. قَالَ السَّامَرِيُّ^(٧): لَوْ حَكَمَ بِجَهْلٍ،

(١) في م: «يخالف».

(٢) في ز: «فيقضى».

(٣) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس القرافي، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك، كان إماما في الفقه، والأصول، والعلوم العقلية، وله معرفة بالتفسير، وله مؤلفات، منها، كتاب «الذخيرة»، وكتاب «شرح محصول الإمام فخر الدين الرازي». توفي بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربع وثمانين وستمائة. الدياج المذهب ٢٣٦/١ - ٢٣٩.

(٤) زيادة من: م.

(٥) في م: «بعدم».

(٦) في م: «الخلافا».

(٧) محمد بن عبد الله بن محمد بن إدريس بن سنيّة السامري، أبو عبد الله، شيخ الحنابلة، =

نَقَضَ حُكْمَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَصْلُحُ ، لِفُسْطٍ أَوْ غَيْرِهِ ، نَقَضَ أَحْكَامَهُ كُلَّهَا . وَاخْتَارَ الْمُؤَقَّتُ وَالشَّيْخُ ، وَجَمْعٌ : لَا يَنْقُضُ الصُّوَابَ مِنْهَا ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ مِنْ مُدَّةٍ^(١) .

فصل : إِذَا تَخَاصَمَ اثْنَانِ ، فَدَعَا أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ ، لَزِمَتْهُ إِجَابَتُهُ . فَإِنْ اسْتَعْدَى الْحَاكِمَ أَحَدٌ عَلَى خَصْمِهِ فِي الْبَلَدِ بِمَا تَتَّبِعُهُ الْهِمَّةُ ، لَزِمَهُ إِخْضَارُهُ ، وَلَوْ لَمْ يُخَرِّرِ الدَّعْوَى ، عَلِمَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةً أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَعْدَى مِمَّنْ يُعَامِلُ الْمُسْتَعْدَى عَلَيْهِ أَوْ لَا يُعَامِلُهُ ، كَالْفَقِيرِ يَدْعِي عَلَى ذِي ثَرَوَةٍ وَهَيْبَةٍ^(٢) ، فَيَبْعَثُ مَعَهُ عَوْنًا يُحْضِرُهُ ، وَإِنْ شَاءَ بَعَثَ مَعَهُ قِطْعَةً مِنْ شَمْعٍ أَوْ طِينٍ مَخْتُومًا بِخَاتَمِهِ ، أَوْ فِي كَاغِدٍ^(٣) ، وَنَحْوِهِ ، فَإِذَا بَلَغَهُ ، لَزِمَهُ الْحُضُورُ ، وَإِنْ شَاءَ وَكَّلَ ، فَإِنْ امْتَنَعَ ، أَوْ كَسَرَ الْخَتَمَ ، أَعْلَمَ الْوَالِيَّ بِهِ فَأَحْضَرَهُ ، فَإِذَا حَضَرَ وَثَبَتَ امْتِنَاعُهُ ، عَزَّزَهُ إِنْ رَأَى ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ ؛ مِنْ كَلَامٍ ، وَكَشْفِ رَأْسٍ ، وَضَرْبٍ ، وَحَبْسٍ ، فَإِنْ اخْتَفَى ، بَعَثَ الْحَاكِمُ مَنْ يُنَادِي عَلَى بَابِهِ ثَلَاثًا بِأَنَّهُ إِنْ^(٤) لَمْ يَحْضُرْ ، سَمَّرَ بَابَهُ وَخَتَمَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ وَسَأَلَ الْمُدَّعِي أَنْ يُسَمَّرَ عَلَيْهِ مَنْزِلُهُ وَيَخْتِمَهُ ، أَجَابَهُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَصَرَ ، حَكَمَ عَلَيْهِ كَغَائِبٍ . وَلَا يُعْدَى حَاكِمٌ فِي مِثْلِ مَا لَا تَتَّبِعُهُ

= وقاضى سامراء . توفي سنة ست عشرة وستمائة ، عن إحدى وثمانين سنة . ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ١٢١ ، ١٢٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مُدَّة» .

(٢) فِي د ، ز : «هَيْبَةٍ» ، وَفِي م : «هَيْبَةٍ» .

(٣) الْكَاغِدُ : الْقِرَاطُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ز .

الهيئة . وفي « عيون المسائل » : لا يُتَّبَعُ للحاكم أن يسمع شَكِيَّةَ أحدٍ إلَّا
ومعه خَصْمُهُ .

وإن استغذاه على القاضي قبله ، أو على من في معناه ؛ كالخليفة ،
والعالم الكبير ، والشيخ المتبوع ، وكل من خيف تبذيله ، ونقص حُرْمَتِهِ
بإحضاره ، لم يُعْجِده حتى يُحرَّرَ دَعْوَاهُ ، بأن يعرف ما يدَّعيه ويسأله عنه ؛
صيانةً للقاضي عن الامتهان ، فإن ذكر أنه يدَّعي عليه ^(١) حقًا ؛ من دين ،
أو غضب ، أو رشوة أخذها منه على الحكم ، راسله ، فإن اعترف بذلك ،
أمره بالخروج من العهدة ، وإن أنكر أخضره . وإن ادَّعى عليه الجور في
الحكم ، وكان للمدَّعي بيِّنة ، أخضره ، وحكم بالبيِّنة ، وإن لم تكن بيِّنة ،
أو قال : حكم على بشهادة فاسقين . فأنكر ، فقله بغير يمين .

وإن قال حاكم مغزول عدل لا ^(٢) يُتَّهَمُ : كنت حكمت في ولايتي
لفلان على فلان بحق . وهو ممن يسوغ الحكم له ، قبل قوله ، وأمضيت
ذلك الحكم ^(٣) ولو لم يذكر مُستندَه ، ولو أن العادة [٣١٩ ر] تسجيل ^(٤)
أحكامه ، وضبطها بشهود ، ما لم يستعمل على إبطال حكم حاكم ، فلو
حكم حنفي برجوع واقف على نفسه ، فأخبر حنيلي أنه كان حكم قبل
حكم الحنفي بصحة الوقف ، لم يُقبل .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « ولا » .

(٣) في الأصل ، م : « الحق » .

(٤) في س : « تسجيل » .

وإن أَخْبَرَ حَاكِمَ حَاكِمًا آخَرَ بِحُكْمٍ أَوْ ثُبُوتٍ فِي عَمَلِهِمَا^(١) ، أَوْ فِي غَيْرِهِ ، أَوْ فِي عَمَلٍ أَحَدِهِمَا ، قِيلَ^(٢) ، وَعَمِلَ بِهِ^(٣) إِذَا بَلَغَ عَمَلَهُ ، لَا مَعَ حُضُورِ الْمُخْبِرِ وَهُمَا بِعَمَلِهِمَا . وَكَذَا إِخْبَارُ أَمِيرٍ جِهَادٍ ، وَأَمِينٍ صَدَقَةٍ ، وَنَاطِرٍ وَقَفٍ . وَإِنْ قَالَ فِي وِلَايَتِهِ : كُنْتُ حَكَمْتُ لِفُلَانٍ بِكَذَا . قَبْلَ قَوْلِهِ ، سَوَاءٌ قَالَ : قَضَيْتُ عَلَيْهِ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ . أَوْ قَالَ : سَمِعْتُ يَسْتَنَّهُ^(٤) ، وَعَرَفْتُ عَدَالَتَهُمْ . أَوْ قَالَ : قَضَيْتُ عَلَيْهِ بِنُكُولِهِ . أَوْ : أَقَرُّ عِنْدِي لِفُلَانٍ بِحَقٍّ ، فَحَكَمْتُ بِهِ .

وإن ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ بَرْزَةَ - وَهِيَ الَّتِي تَبْرُزُ لِحَوَائِجِهَا - أَخْضَرَهَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ لِإِخْضَارِهَا فِي سَفَرِهَا هَذَا مَحْرَمٌ ، كَسَفَرِ الْهَجْرَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُخَدَّرَةً^(٥) ، أُمِرَتْ بِالتَّوَكُّيلِ^(٦) ، فَإِنْ تَوَجَّهَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهَا ، بَعَثَ الْحَاكِمُ أَمِينًا مَعَهُ شَاهِدَانِ فَيَسْتَحْلِفُهَا^(٧) بِخَضْرَتَيْهَا ، وَإِنْ أَقْرَوَتْ ، شَهِدَا عَلَيْهَا . قَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » : إِنْ خَرَجَتْ لِلْعَزَائِمِ وَالزِّيَارَاتِ ، وَلَمْ تُكْثِرْ ، فَهِيَ مُخَدَّرَةٌ . وَمَرِيضٌ وَنَحْوُهُ كَمُخَدَّرَةٍ .

وإن اسْتَعْدَى عِنْدَهُ عَلَى غَائِبٍ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ

(١) فِي د ، ز : « عَمَلُهُمَا » .

(٢) أَى : الْمُخْبِرُ .

(٣) أَى : الْمُخْبِرُ بِهِ .

(٤) فِي د ، ز : « يَنْتَه » .

(٥) هِيَ الَّتِي لَا تَبْرُزُ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهَا . وَانْظُرِ « الْمَقْنَعُ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ وَمَعَهُمَا الْإِنْصَافُ » ٢٨ / ٤٠١ .

(٦) فِي س : « بِالتَّوَكُّيدِ » .

(٧) فِي د ، ز : « يَسْتَحْلِفُهَا » .

فِي عَمَلِهِ ، وَكَانَ لَهُ فِي بَلَدِهِ خَلِيفَةً ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ ، وَثُبَّتَ الْحَقُّ عِنْدَهُ ، كَتَبَ بِهِ إِلَى خَلِيفَتِهِ وَلَمْ يُحْضِرْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ خَلِيفَةٌ ، وَكَانَ فِيهِ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ، أَذِنَ لَهُ فِي الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَنْ يَصْلُحُ ، كَتَبَ إِلَى ثِقَاتٍ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِيَتَوَسَّطُوا^(١) بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلَا الْوَسَاطَةَ ، قِيلَ لَهُ : حَرِّزْ دَعْوَاكَ . فَإِذَا تَحَرَّزْتَ ، أَحْضِرْ خَصْمَهُ وَلَوْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ . وَلَوْ ادَّعَى قِبَلَهُ شَهَادَةٌ ، لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ ، وَلَمْ يُغَدَّ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَخْلِفْ .

(١) بعده في م : « به » .

باب طريق الحكم وصفتيه

طريق كل شيء ما تُوصل به^(١) إليه ، والحكم الفصل .

لا تصيح دَعْوَى وإنكاراً إلا من جائز التَّصْرِيف - و^(٢) يأتي في الدَّعَاوَى^(٣) - وتُسمَع في كل قليل و^(٤) كثير . وتَصيح على سَفِيهِ فيما يُؤْخَذُ^(٥) به حال سَفِيهِه ، وبعد فُك حَجْرِهِ ، وَيُخْلِفُ إذا أنكَرَ .

ولا تصيح دَعْوَى ولا تُسمَع ، ولا يُستَحْلَفُ في حقِّ الله تعالى ؛ كعبادة ، وحَدِّ ، وكَفَّارَةٍ ، ونَذْرٍ ، ونَحْوِهِ ، فلو ادَّعى عليه أن عليه كَفَّارَةً يمين أو غيرها^(٥) ، أو صَدَقَّةً ، فالقولُ قوله من غير يمين ، ويأتى في اليمين في الدَّعَاوَى . وتُسمَع بَوَكَالَةٍ وَوَصِيَّةٍ من غير حُضُورٍ خَصِم .

ولا تصيح الدَّعْوَى المقلوبة ، وتُقْبَلُ يَمِينُهُ عِثْقٍ ولو أنكَرَهُ عَبْدٌ . وتَصيح الشَّهادة به وبحقِّ الله تعالى - كالإبادة ، والحدود ، والصَّدَقَةِ ، والكفَّارَةِ - من^(١) غير تقدُّم دَعْوَى ، فشهادة الشُّهُود به دَعْوَى . وكذا بحق آدمي غير مُعَيَّنٍ ؛ كوقوف على فقراء ، أو عُلماء ، أو مسجدٍ ، أو

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) في م : « سيأتي » .

(٣) في م : « أو » .

(٤) في م : « يؤخذ » .

(٥) في م : « غيره » .

وَصِيَّةٍ لَهُ ، أَوْ رِبَاطٍ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ مُسْتَحِقُّهُ . وَكَذَا عُقُوبَةُ كَذَابِ مُفْتَرٍ عَلَى النَّاسِ ، وَالْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ . قَالَ الشَّيْخُ . وَتُسَمَّعُ دَعْوَى جِسْمَةٍ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ؛ كَحَدِّ ، وَعِدَّةٍ ، وَرَدَّةٍ ، وَعِثْقٍ ، وَاسْتِيلَادٍ ، وَطَلَاقٍ ، وَظَهَارٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» وَغَيْرِهَا . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُدَّعَى فِيهِ ^(١) .

وَلَا تُقْبَلُ يَمِينٌ فِي حَقِّ آدَمِيٍّ مُعَيَّنٍ إِلَّا بَعْدَ الدَّعْوَى وَشَهَادَةِ الشَّاهِدِ ، إِنْ كَانَ ، وَلَا تُسَمَّعُ ^(٢) الشَّهَادَةُ فِيهِ قَبْلَ الدَّعْوَى . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ سَمَاعَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ لِحِفْظِ وَقْفٍ وَغَيْرِهِ بِالثَّبَاتِ بِلَا خَصْمٍ . وَأَجَارَهُمَا الْخَفِيَّةُ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، فِي الْعُقُودِ وَالْأَقَارِيرِ وَغَيْرِهَا بِخَصْمٍ مُسَخَّرٍ . وَقَالَ الشَّيْخُ : وَأَمَّا عَلَى أَصْلِنَا وَأَصْلِ مَالِكٍ ؛ فَإِنَّمَا أَنْ تُنْتَعِ [٣١٩ ط] الدَّعْوَى عَلَى غَيْرِ خَصْمٍ مُنَازِعٍ ، فَتَثْبُتَ الْحَقُوقُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ - وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا - وَإِنَّمَا أَنْ تُسَمَّعَ الدَّعْوَى وَالْيَمِينَةُ ، وَيُحْكَمَ بِلَا خَصْمٍ ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ فِي مَوَاضِعَ ؛ لِأَنَّا نَسْمَعُهَا عَلَى غَائِبٍ وَتَمْتَنِعُ وَنَحْوِهِ ، فَمَعَ عَدَمِ خَصْمٍ ^(٣) أَوَّلَى ، فَإِنَّ الْمُشْتَرَى مَثَلًا قَبْضَ الْمَبِيعِ ، وَسَلَّمِ الثَّمَنِ ، فَلَا يَدْعَى ، وَلَا يُدْعَى عَلَيْهِ ، وَالْمَقْصُودُ سَمَاعُ الْقَاضِي الْيَمِينَةَ وَحُكْمُهُ بِمُوجِبِهَا مِنْ غَيْرِ وُجُودِ مُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَمِنْ غَيْرِ مُدَّعٍ عَلَى أَحَدٍ ، لَكِنْ خَوْفًا مِنْ حَدُوثِ خَصْمٍ مُسْتَقْبَلٍ ، وَحَاجَةِ النَّاسِ ، خُصُوصًا فِيهَا فِيهِ شُبْهَةٌ أَوْ خِلَافٌ لِرَفْعِهِ . انْتَهَى . وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوِيٌّ .

(١) أَى : فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « فِيهِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْخَصْم » .

فصل : إذا جاء إلى الحاكم خصمان ، سُئِلَ أن يُجْلِسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، ثم إن شاء قال : مَنْ المدَّعى منكما ؟ وإن شاء سَكَتَ حتى يَتَدَيَّنَا ، ولا يقول هو ولا صاحِبُهُ لأحدهما : تَكَلَّمْ . فإن بدأ أحدهما فتكلَّم ، فقال خصمه : أنا المدَّعى . لم يَلْتَفِتْ إليه ، ويُقال له : أَجِبْ عن دَعْوَاه ، ثم ادَّع بما شِئْتَ . فإن ادَّعَا معًا ، قَدَّمَ أحدهما بِقُرْعَةٍ ، فإذا انْقَضَت حُكُومَتُهُ ، سَمِعَ دَعْوَى الْآخَرِ ، فإذا حَزَرَ دَعْوَاه ^(١) قَالَ لِلْخَصِمِ : ما تقول فيما ادَّعَاه ؟ فإن أَقَرَّ له ولو بقَوْلِهِ : نَعَمْ . لم يَحْكَمْ له حتى يُطَالِبَ المدَّعى بِالْحُكْمِ ، وَالْحُكْمُ أن يقول : قد أَلْزَمْتُكَ ذلك . أو : قَضَيْتُ عَلَيْكَ له . أو يقول : اخرج إليه منه . وتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ . وإن أَنْكَرَ ، مَثَلُ أن يقول المدَّعى : أَقْرَضْتُهُ أَلْفًا . أو : بَعْتُهُ . فيقول : ما أَقْرَضْتَنِي ، ولا بَاعْتَنِي . أو : ما يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ ما ادَّعَاه ، ولا شيئًا منه . أو : ^(٢) لا حَقَّ له عَلَيَّ . صَحَّ الْجَوَابُ ، ما لم يَغْتَرِفَ بِسَبَبِ الْحَقِّ ، كما إذا ادَّعَتْ على مَنْ يَغْتَرِفُ بِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْمَهْرَ ، فقال : لا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شيئًا . لم يَصِحَّ الْجَوَابُ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ إن لم يَقُمْ بَيِّنَةٌ بِإِسْقَاطِهِ ، كَجَوَابِهِ فِي دَعْوَى قَرْضٍ اعْتَرَفَ بِهِ : لا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شيئًا . ولهذا لو أَقَرَّتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا ، لا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ ، لم يَقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهَا أَخَذَتْهُ ، أو أَسْقَطَتْهُ فِي الصُّحَّةِ .

ولو قالَ الْمُدَّعِ دِينَارًا : لا تَسْتَحِقُّ ^(٣) عَلَيَّ حَبَّةً . فليس بجوابٍ عِنْدَ ^(٤)

(١) سقط من : م .

(٢) في م : (و) .

(٣) في م : (يستحق) .

(٤) في م : (عن) .

ابن عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِي دَفْعِ الدَّعْوَى إِلَّا بِنَصٍّ ، وَلَا يُكْتَفَى بِالظَّاهِرِ ،
ولهذا لو حَلَفَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَصَادِقٌ فِيمَا ادَّعَيْتُهُ عَلَيْهِ . أَوْ حَلَفَ الْمُنْكَرُ : إِنَّهُ
لَكَاذِبٌ فِيمَا ادَّعَاهُ عَلَيَّ . لَمْ ^(١) يُقْبَلْ . وَعِنْدَ الشَّيْخِ ، يَعْمُ الْحَبَّاتِ ^(٢) ، وَمَا
لَمْ يَنْدَرِجْ فِي لَفْظِ حَبَّةٍ مِنْ بَابِ الْفَحْوَى ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : يَعْمُ حَقِيقَةً عُرفِيَّةً .
وَالصُّوَابُ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ . وَلَوْ قَالَ : لِي عَلَيْكَ مِائَةٌ . فَقَالَ : لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ
مِائَةٌ . اغْتَبِرْ قَوْلُهُ : وَلَا شَيْءَ مِنْهَا . كَالْيَمِينِ . فَإِنْ نَكَلَ عَمَّا ^(٣) دُونَ الْمِائَةِ ،
حَكَمَ عَلَيْهِ بِمِائَةٍ إِلَّا جُزْءًا .

وَالْمُدَّعِي أَنْ يَقُولَ : لِي بَيِّنَةٌ . وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَقُولَ : أَلَاكَ بَيِّنَةٌ ؟ ^(٤) قَبْلَ
قَوْلِهِ وَبَعْدَهُ ، فَإِنْ قَالَ : لِي بَيِّنَةٌ . قِيلَ لَهُ : إِنْ شِئْتَ فَأُخْضِرْهَا . فَإِذَا
أُخْضِرَهَا ، لَمْ يَسْأَلْهَا الْحَاكِمُ عَمَّا عِنْدَهَا حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمُدَّعِي ذَلِكَ ، فَإِذَا
سَأَلَهُ الْمُدَّعِي سَوَالَهَا ، قَالَ : مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ فَلْيَذْكُرْهَا إِنْ شَاءَ . أَوْ
يَقُولُ : بِمَ تَشْهَدَانِ ؟ وَلَا يَقُولُ لَهَا ^(٥) : اشْهَدَا . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُلَقِّنَهُمَا ،
كَتَعْنِيَهُمَا ^(٦) وَاتِّهَارَهُمَا . فَإِذَا شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ شَهَادَةً صَحِيحَةً ، وَاتَّضَحَ
الْحُكْمُ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ تَرْوِيدُهَا ، وَلَزِمَهُ فِي الْحَالِ أَنْ يَحْكُمَ ، إِذَا سَأَلَهُ الْمُدَّعِي
إِنْ كَانَ الْحَقُّ لَأَدَمِيِّ مَعِينٍ . وَتَقَدَّمَ إِذَا كَانَ لغيرِ مُعِينٍ ، أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى . وَإِذَا

(١) سقط من : م .

(٢) في م : «الجهات» .

(٣) في م : «ما» .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) في د ، ز : «لها» .

(٦) في م : «كتعنفيهما» .

حَكَم، وَقَعَ الْحُكْمُ لَا زِمًا لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهِ، وَلَا نَقْضُهُ، إِلَّا بِشَرْطِهِ
الْمُتَقَدِّمِ فِي بَابِ أَدَبٍ^(١) الْقَاضِي. وَيَأْتِي بَعْضُهُ آخِرَ الْبَابِ.

وَلَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ، بَلْ يَتَوَقَّفُ. وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ
يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِالْإِقْرَارِ وَالْبَيِّنَةِ فِي مَجْلِسِهِ، إِذَا سَمِعَهُ مَعَهُ شَاهِدَانِ، فَإِنْ
لَمْ يَسْمَعْهُ مَعَهُ أَحَدٌ، أَوْ سَمِعَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، [٣٢٠ و] فَلَهُ الْحُكْمُ^(٢) أَيْضًا،
وَالأَوَّلَى إِذَا سَمِعَهُ شَاهِدَانِ. فَأَمَّا حُكْمُهُ بِعِلْمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا رَأَاهُ أَوْ
سَمِعَهُ، قَبْلَ الْوِلَايَةِ أَوْ بَعْدَهَا، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ. وَيَحْرُمُ
الاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ لَتَرْكِهِ تَسْمِيَةَ الشُّهُودِ. وَقَالَ الشَّيْخُ: لَهُ طَلَبُ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ
لِيَتِمَّ كُنْ مِنْ الْقَدَحِ بِالْإِتْفَاقِ^(٣). قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ^(٤) لَوْ
قَالَ: «حَكَمْتُ بِكَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنَدَهُ.

قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: لَوْ شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِنُغْضِ الدَّعْوَى، قَالَ:
شَهِدَ عِنْدِي بِمَا وَضَعَ بِهِ خَطُّهُ فِيهِ. أَوْ: عَادَةً حُكَّامَ بَلَدِهِ. وَإِنْ كَانَ
الشَّاهِدُ عَدْلًا كَتَبَ تَحْتَ خَطِّهِ: شَهِدَ عِنْدِي بِذَلِكَ.^(٥) وَإِنْ قَبِلَهُ، كَتَبَ:
شَهِدَ بِذَلِكَ عِنْدِي. وَإِنْ قَبِلَهُ غَيْرُهُ، أَوْ^(٥) أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، كَتَبَ: وَهُوَ
مَقْبُولٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّاهِدُ^(٦) مَقْبُولًا، كَتَبَ: شَهِدَ بِذَلِكَ. وَقَالَ

(١) فِي م: «أَدَاب».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: س.

(٣) فِي م: «بِالْإِتْقَان».

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

(٥) فِي الْأَصْل: «و».

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

للمُدَّعَى : زِدْنِي شُهُودًا . أَوْ : زَكْ شَاهِدَكَ . انْتَهَى .

وَلْتَكُنْ ^(١) لِلْقَاضِي عِلَامَةٌ يُعْرِفُ بِهَا مِنْ ^(٢) بَيْنَ الْحُكَّامِ ، نَحْوَ : الْحَفْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ . أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَتَكُونُ ^(٣) بِقَلَمٍ غَلِيظٍ ، وَلَا يُغَيَّرُهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَائِبًا ، فَيَبْقَى ^(٤) أَصْلًا ، أَوْ يَنْتَقِلَ مِنْ بَلَدٍ ، فَلَا يَخْصُلُ لَبْسٌ . وَيَكْتُبُهَا فَوْقَ السَّطْرِ الْأَوَّلِ تَحْتَ التَّشْمِيلَةِ مِنْ جِذَاءِ طَرَفِهَا ، وَتَكُونُ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ وَتَأْمُلُ ^(٥) الْحُجَّةَ الْمَكْتُوبَةَ . وَيَكْتُبُ تَحْتَ الْعِلَامَةِ : جَرَى ذَلِكَ . أَوْ : ثَبِتَ ذَلِكَ . أَوْ : لِيُشْهِدَ بِثُبُوتِهِ وَالْحُكْمِ بِمُوجِبِهِ . وَنَحْوَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِي الْمَقَامُ .

وَأِنْ كَتَبَ الْمُزَكِّي خَطَّهُ ، فَلِأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ تَحْتَ خَطِّ الشَّاهِدِ فِي الْمَكْتُوبِ ، فَيَكْتُبُ : إِنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ الْوَاضِعَ خَطَّهُ أَعْلَاهُ ، عَدَلَ فِيمَا يَشْهَدُ بِهِ . وَيَرْقُمُ الْقَاضِي فِي الْمَكْتُوبِ عِنْدَ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بِالْقَلَمِ الْغَلِيظِ أَيْضًا ، كَمَا تَقَدَّمَ ؛ إِنْ شَاءَ بِخَطِّ وَاحِدٍ - نَحْوَ : شَهِدَا عِنْدِي . أَوْ : شَهِدَ ^(٦) الثَّلَاثَةُ أَوْ الْأَرْبَعَةُ - أَوْ أَفْرَدَ كُلَّ وَاحِدٍ بِخَطِّ . وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ جَلِيلَ الْقَدْرِ ، كَالْأَمِيرِ وَنَحْوِهِ ، كَتَبَ : أَعْلَمَنِي بِذَلِكَ بَلْفِظِ الشَّهَادَةِ . وَإِنْ كَانَ الْمَكْتُوبُ فِيهِ أَوْصَالًا ، شَغَلَ ^(٧) كُلَّ مَوْضِعٍ وَصَلٍ بِكَلِمَةٍ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « لِيَكُن » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : س .

(٣) فِي م : « تَكْتُب » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « فَتَنَفَى » ، وَفِي م : « فَيَنْفَى » .

(٥) فِي م : « تَكْمَل » .

(٦) فِي د ، س : « شَهِدُوا » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « أَشْكَل » ، وَفِي س : « نَفَذ » .

بَقْلَمِ^(١) الْعَلَامَةِ ، نَحْوَ : ثَقَتِي بِاللَّهِ .^(٢) أَوْ : حَسْبِيَ اللَّهُ . وَنَحْوَهُ^(٣) ، كَالْبَيَاضِ^(٣) .

فصل : وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي : مَا لِي بِبَيِّنَةٍ . فَقَوْلُ الْمُتَكَبِّرِ^(٤) مَعَ يَمِينِهِ^(٥) ، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ ، أَوْ ادَّعَى هُوَ ، فَقَوْلُهُ بِلَا يَمِينٍ ، فَيُعْلِمُ الْمُدَّعَى أَنَّ لَهُ الْيَمِينَ عَلَى خَصْمِهِ ، فَإِنْ سَأَلَ إِخْلَافَهُ ، أَخْلَفَهُ^(٦) وَخَلَّى سَبِيلَهُ^(٧) ، وَلَيْسَ لَهُ اسْتِخْلَافُهُ قَبْلَ سُؤَالِ الْمُدَّعَى ، فَإِنْ أَخْلَفَهُ أَوْ حَلَفَ^(٨) قَبْلَ سُؤَالِ الْمُدَّعَى ، لَمْ يُعْتَدْ بِيَمِينِهِ ، فَإِنْ سَأَلَهَا^(٩) الْمُدَّعَى ، أَعَادَهَا لَهُ^(١٠) . وَلَا بُدَّ فِي الْيَمِينِ مِنْ سُؤَالِ الْمُدَّعَى طَوْعًا ، وَإِذْنِ الْحَاكِمِ فِيهَا . وَلَهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ تَحْلِيفُهُ مَعَ عِلْمِهِ بِكَذِبِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى حَقِّهِ ، نَصًّا .

وَيَحْرُمُ تَحْلِيفُ الْبَرِيِّ دُونَ الظَّالِمِ وَدَعْوَاهُ^(١١) ثَانِيًا وَتَحْلِيفُهُ ، وَتَكُونُ يَمِينُهُ عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ لَخَصْمِهِ . وَلَا يَصِلُهَا بِاسْتِثْنَاءٍ ، وَلَا بِمَا لَا يُفْهَمُ . وَتَحْرُمُ التَّوْرِيَةُ وَالتَّأْوِيلُ إِلَّا لِلْمَظْلُومِ .

(١) فِي د ، ز : « يَعْلَم » . وَفِي س : « يَعْلَم » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : س .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل ، د ، ز ، س .

وَالْمُرَاد : كَمَا يَشْغُلُ الْبَيَاضُ فِي الْمَكْتُوبِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ احْتِيَاظًا . كَشَافُ الْقِنَاعِ ٦ / ٣٣٦ .

(٤ - ٥) فِي م : « يَمِينِهِ » .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : « الْمُدَّعَى » .

(٧) فِي م : « سَأَلَهُ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) فِي د ، ز : « دَعْوَى » .

«ولا يَخْلِفُ في مُخْتَلَفٍ فيه لا يَعْتَقِدُهُ، نَصًّا. وَحَمَلَهُ الْمُؤَفَّقُ عَلَى الْوَرَعِ»^(١). وَقَالَ أَيْضًا: لَا يُعْجِبُنِي. وَتَوَقَّفَ فِيهَا فِي مَنْ عَامَلَ بِحِيلَةٍ، كَعَيْنَةٍ. وَلَوْ أَمْسَكَ عَنْ إِخْلَافِهِ، وَأَرَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بَدْعُوهُ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَلَهُ ذَلِكَ. وَلَوْ أَهْرَأَهُ مِنْ يَمِينِهِ، بَرِئَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الدَّعْوَى، فَلَوْ جَدَّدَهَا وَطَلَبَ الْيَمِينَ، فَلَهُ ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلِفَ الْمُعْسِرُ: لَا حَقُّ لَهُ عَلَى. وَلَوْ نَوَى السَّاعَةَ، خَافَ أَنْ يُخْبَسَ أَوْ لَا، وَلَا مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ إِذَا أَرَادَ غَرِيمُهُ مَنَعَهُ مِنْ^(٢) سَفَرِهِ. وَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ، قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ: إِنْ خَلَفْتَ، وَإِلَّا قَضَيْتُ عَلَيْكَ بِالْثُّكُولِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ^(٣) يَقُولَهُ لَهُ^(٤) ثَلَاثًا. وَكَذَا يَقُولُهُ^(٥) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ قُلْنَا^(٦): يُسْتَحْلَفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ، قَضَى عَلَيْهِ إِذَا سَأَلَهُ الْمُدَّعَى ذَلِكَ، وَهُوَ كإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ، لَا كإِقْرَارٍ وَلَا كَبَذَلٍ^(٧)، وَلَا تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى.

وَإِذَا قَالَ الْمُدَّعَى: لِي بَيِّنَةٌ. بَعْدَ قَوْلِهِ: مَا لِي بَيِّنَةٌ. لَمْ تُسْمَعْ. وَكَذَا قَوْلُهُ: كَذَبَ شُهِودِي. أَوْ: كُلُّ بَيِّنَةٍ أُقِيمُهَا^(٨) فَهِيَ زُورٌ. وَأَوَّلَى، وَلَا

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في د، ز: «في».

(٣ - ٣) في م: «يقول».

(٤) في م: «يقول».

(٥) في م: «قلت».

(٦) في س: «كبدل».

(٧) في م: «أقامتها».

تَبْطُلُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : لَا أَعْلَمُ لِي بَيِّنَةٌ . ثُمَّ قَالَ : لِي بَيِّنَةٌ . سَمِعَتْ . وَإِنْ قَالَتْ بَيِّنَةٌ : نَحْنُ نَشْهَدُ لَكَ . فَقَالَ : هَذِهِ بَيِّنَتِي . سَمِعَتْ . لَكِنْ لَوْ شَهِدْتَ لَهُ بِغَيْرِهِ ، فَهُوَ مُكَذِّبٌ لَهَا .

وَإِنْ ادَّعَى شَيْئًا ، فَأَقَرَّ لَهُ بِغَيْرِهِ ، لَزِمَهُ إِذَا صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ ، وَالِدَّعْوَى بِحَالِهَا ، وَلَوْ سَأَلَ^(١) مُلَازِمَتَهُ حَتَّى يُقِيمَهَا ، أُجِيبَ فِي الْمَجْلِسِ ، فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهَا فِي الْمَجْلِسِ ، صَرَفَهُ . وَلَا يَجُوزُ حَبْسُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ بِإِقَامَةِ كَفِيلٍ ، وَلَوْ سَأَلَهُ الْمُدَّعَى ذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : مَا أُرِيدُ أَنْ تَشْهَدَ^(٢) لِي . لَمْ يُكَلَّفْ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ . وَإِنْ قَالَ : لِي بَيِّنَةٌ ، وَأُرِيدُ يَمِينَهُ . فَإِنْ كَانَتِ الْبَيِّنَةُ^(٣) غَائِبَةً عَنِ الْمَجْلِسِ ، قَرِيبَةً أَوْ بَعِيدَةً ، فَلَهُ إِخْلَافُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً فِيهِ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا إِحْدَاهُمَا .

وَإِنْ خَلَفَ الْمُتَكَيِّرُ ، ثُمَّ أَحْضَرَ الْمُدَّعَى بَيِّنَتَهُ ، حَكَمَ بِهَا ، وَلَمْ تُكْنِ الْيَمِينُ مُزِيلَةً لِلْحَقِّ . وَلَوْ سَأَلَ الْمُدَّعَى إِخْلَافَهُ وَلَا يُقِيمُ الْبَيِّنَةَ ، فَخَلَفَ ، كَانَ لَهُ إِقَامَتُهَا . وَإِنْ كَانَ لَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ ، فِي الْمَالِ أَوْ مَا يُقْصَدُ مِنْهُ الْمَالُ ، عَرَّفَهُ الْحَاكِمُ أَنَّ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَيَسْتَحِقَّ^(٤) . فَإِنْ قَالَ : لَا أُخْلِفُ ، وَأَرْضَى بِيَمِينِهِ^(٥) . اسْتُخْلِفَ لَهُ ، فَإِذَا خَلَفَ ، سَقَطَ الْحَقُّ عَنْهُ . فَإِنْ عَادَ الْمُدَّعَى بَعْدَهَا وَقَالَ : أَنَا أُخْلِفُ مَعَ شَاهِدِي . لَمْ يُسْتَخْلَفْ ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « سَأَلَهُ » .

(٢) فِي م : « تَشْهَدُوا » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « بَلَا رِضَا خَصْمِهِ » .

(٥) فِي د ، ز ، م : « يَمِينَهُ » .

أَنْ يَخْلِفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَبَدَّلَ الْيَمِينَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ .
وإن سَكَتَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُقَرَّرْ وَلَمْ يُنْكَرْ ، أَوْ قَالَ : لَا أُقَرُّ وَلَا أُنْكِرُ .
أَوْ قَالَ : لَا أَعْلَمُ قَدَرَ حَقِّهِ . قَالَ لَهُ الْقَاضِي : ^(١) «إِنْ أَجَبْتَ» ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ
نَاكِلاً ، وَقَضَيْتُ عَلَيْكَ .

وَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى شَاهِدًا وَاحِدًا ، فَلَمْ يَخْلِفْ مَعَهُ ، وَطَلَبَ يَمِينَ الْمُدَّعَى
عَلَيْهِ ، فَأَخْلِفَ [٣٢٠ ظ] لَهُ ، ثُمَّ أَقَامَ شَاهِدًا آخَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَمَلَتْ بَيِّنَتُهُ ،
وَقَضَى بِهَا . وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : لِي مَخْرُجٌ مِمَّا ادَّعَاهُ . لَمْ يَكُنْ مُجِيبًا .
وإن قَالَ : لِي حِسَابٌ أُرِيدُ أَنْ أَنْظُرَ فِيهِ . لَزِمَهُ إِنْظَارُهُ ثَلَاثًا . فَإِنْ قَالَ : إِنْ
ادَّعَيْتَ ^(٢) «أَلْفًا بَرَهْنٍ» كَذَا لِي عِنْدَكَ ، أَجَبْتُ . أَوْ : إِنْ ادَّعَيْتَ هَذَا ثُمَّ نَمَنْ
كَذَا ، يَغْتَنِيهِ وَلَمْ تُقْبِضْنِيهِ ، فَنَعَمْ ، وَإِلَّا فَلَا حَقٌّ لَكَ عَلَيَّ . فَجَوَابُ
صَحِيحٌ . وَإِنْ قَالَ بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّعْوَى بَيِّنَةً ^(٣) : قَضَيْتُهُ . أَوْ : أَبْرَأَنِي . وَلَهُ
بَيِّنَةٌ بِالْقَضَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ ، وَسَأَلَ الْإِنْظَارَ ، أَنْظُرْ ثَلَاثًا ، وَلِلْمُدَّعَى مُلَازِمَتُهُ .
فَإِنْ عَجَزَ ، حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ ، وَاسْتَحَقَّ ، فَإِنْ نَكَلَ ، قُضِيَ
عَلَيْهِ بِنُكُولِهِ ، وَصُدِّقَ ^(٤) . هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَنْكَرَ أَوْ لَا سَبَبَ الْحَقِّ ، فَأَمَّا
إِنْ أَنْكَرَهُ ، ثُمَّ ثَبَّتَ ، فَادَّعَى قَضَاءً أَوْ إِبْرَاءً سَابِقًا لِإِنْكَارِهِ ، لَمْ يُسْمَعْ وَإِنْ
أَتَى بِبَيِّنَةٍ ، نَصًّا . وَإِنْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ لِلْمُدَّعَى ^(٥) ، فَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ :

(١ - ١) فِي م : «احلف» .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْل ، د : «هنا بألف» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م ، وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا فِي د .

(٤) فِي ز : «صرف» .

(٥) فِي س : «على المدعى» .

أَحْلِفُوهُ^(١) أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ . لَمْ يُحْلَفْ . وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ^(٢) أَقَالَه فِي بَيْعٍ^(٣) ، فَلَهُ تَحْلِيفُهُ .

فصل : وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا فِي يَدِهِ ، فَأَقَرَّ بِهَا لِحَاضِرٍ مُكَلَّفٍ ، سُئِلَ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ صَدَّقَهُ ، صَارَ الْخَصَمُ فِيهَا ، وَصَارَ صَاحِبَ الْيَدِ ؛ لِأَنَّ مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ اعْتَرَفَ أَنَّ يَدَهُ نَائِبَةٌ عَنْ يَدِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ ، مُحْكِمٌ لَهُ بِهَا ، وَلِلْمُقَرَّرِ لَهُ قِيَمَتُهَا عَلَى الْمُقَرَّرِ ، وَإِلَّا فَقَوْلُ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْمُقَرَّرُ لَهُ بِهَا ، مَعَ تَيَمِّنِهِ ، فَإِنْ طَلَبَ الْمُدَّعِي إِخْلَافَ الَّذِي كَانَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِهِ ، أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا لِي ، فَإِنْ تَكَلَّمَ ، لَزِمَهُ بَذْلُهَا . وَإِنْ قَالَ الْمُقَرَّرُ لَهُ : لَيْسَتْ لِي ، وَهِيَ لِلْمُدَّعِي . مُحْكِمٌ لَهُ بِهَا . وَإِنْ قَالَ : لَيْسَتْ لِي ، وَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ . أَوْ قَالَ^(٤) الْمُقَرَّرُ لَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ^(٥) لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ ، مُحْكِمٌ لَهُ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ ، وَجْهَلْ لِمَنْ هِيَ ، سُلِّمَتْ إِلَيْهِ أَيْضًا ، بِلَا تَيَمِّنٍ ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ ، اقْتَرَعَا عَلَيْهَا^(٦) . وَإِنْ قَالَ الْمُقَرَّرُ لَهُ : هِيَ لِثَالِثٍ . انْتَقَلَتِ الْخُصُومَةُ^(٧) إِلَيْهِ . وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لَغَائِبٍ أَوْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ مُعَيَّنِينَ ، سَقَطَتِ الدَّعْوَى عَنْهُ^(٨) ، وَصَارَتْ عَلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ ، سُلِّمَتْ إِلَيْهِ ، وَلَا يَخْلِفُ ، وَكَانَ الْغَائِبُ عَلَى خُصُومَتِهِ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمُقَرَّرِ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِهَا

(١) فِي م : « حَلْفُوهُ » .

(٢ - ٣) فِي د ، ز ، س : « أَقَالَ فِي بَيْعٍ » ، وَفِي م : « أَقَالَه بَائِعٍ » .

(٣) فِي د : « قَالَ » ، وَفِي ز : « قَالَ لَهُ » .

(٤) فِي م : « كَانَتْ » .

(٥) فِي م : « بِهَا » .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : « عَنْهُ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

لِلْغَائِبِ ، سَمِعَهَا الْحَاكِمُ ، وَلَمْ يَقْضِ بِهَا ، وَلَكِنْ تَسْقُطُ الْيَمِينُ وَالتَّهْمَةُ
عَنِ الْمُقَرَّرِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ ، لَمْ يَقْضِ لَهُ بِهَا ، وَيَقِفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَقْدَمَ
الْغَائِبُ ، وَيُكَلِّفَ^(٢) غَيْرُهُ ، فَتَكُونَ^(٣) الْخُصُومَةُ مَعَهُ ، وَلَهُ تَحْلِيفُ الْمُدَّعَى
عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ ، فَإِنْ حَلَفَ ، أُقِرَّتْ^(٤) فِي يَدِهِ ، وَإِنْ نَكَلَ ،
غَرِمَ بِدَلِّهَا . فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى^(٥) اثْنَيْنِ فَبَدَلَانِ ، وَإِنْ عَادَ فَأَقَرَّ بِهَا لِلْمُدَّعَى ،
لَمْ تُسَلِّمْ إِلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ لَهُ بِدَلِّهَا ، وَإِنْ ادَّعَاها لِنَفْسِهِ ، لَمْ تُسَمَّعْ دَعْوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ
أَقَرَّ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا . وَإِنْ ادَّعَى مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ أَنَّهَا مَعَهُ إِجَارَةً ، أَوْ عَارِيَةً^(٦) ،
وَأَقَامَ بَيِّنَةً بِالْمِلْكِ لِلْغَائِبِ ، لَمْ يَقْضَ بِهَا ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِلْجُهُولِ ، قِيلَ لَهُ :
عَرِّفْهُ ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ نَاكِلاً ، وَقَضَيْتُ عَلَيْكَ^(٧) . وَإِنْ عَادَ فَادَّعَاها لِنَفْسِهِ ،
لَمْ تُسَمَّعْ .

فصل : وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى إِلَّا مُحَرَّرَةً تَحْرِيراً يُعْلَمُ بِهِ الْمُدَّعَى ، إِلَّا فِيمَا
نَصَحَّحُهُ مَجْهُولاً ؛ كَوَصِيَّةٍ ، وَإِقْرَارٍ ، وَخُلْعٍ ، وَعَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ فِي مَهْرٍ .
وَيُغْتَبَرُ التَّضَرُّعُ بِالدَّعْوَى ، فَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ : لِي عِنْدَ فُلَانٍ كَذَا . حَتَّى
يَقُولَ : وَأَنَا الْآنَ مُطَالِبٌ بِهِ . وَظَاهِرُ كَلَامٍ جَمَاعَةٍ ، يَكْفِي الظَّاهِرُ . وَأَنْ

(١) فِي م : « مِنْ » .

(٢) فِي د ، ز : « يَكْفِلُ » .

(٣) فِي م : « لَتَكُونَ » .

(٤ - ٤) فِي م : « يَدِهِ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « لِلْعَيْنِ » .

(٦) فِي م : « إِعَارَةً » .

(٧) فِي ز : « عَلَيْهِ » .

تَكُونُ مُتَعَلِّقَةً بِالْحَالِ ، لَا بِالذِّينِ ^(١) الْمُؤَجَّلِ ، إِلَّا فِي دَعْوَى تَذِيرٍ ، وَأَنْ تَنْفَكَ عَمَّا يُكَذِّبُهَا ، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ قَتَلَ أَبَاهُ مُنْفَرِدًا ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى آخَرَ الْمُشَارَكَةَ فِيهِ ، لَمْ تُسْمَعْ الثَّانِيَةُ وَلَوْ أَقَرَّ الثَّانِي ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : غَلِطْتُ . أَوْ : كَذَبْتُ فِي الْأُولَى . فَتُقْبَلَ .

وَمَنْ أَقَرَّ لَزَيْدٍ بِشَيْءٍ ، ثُمَّ ادَّعَاهُ وَذَكَرَ تَلَقُّيَهُ ^(٢) مِنْهُ ، سُمِعَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ لَهُ الْآنَ ، لَمْ تُسْمَعْ يَبِينُهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ أُمْسٍ ، أَوْ فِي يَدِهِ . وَلَوْ قَالَ : [٣٢١] كَانَ يَبِيدُكَ . أَوْ : لَكَ أُمْسٍ ، وَهُوَ مِلْكِي الْآنَ . لَزِمَهُ بَيَانُ سَبَبِ زَوَالِ يَدِهِ .

وَأِنْ ادَّعَى دَارًا ، بَيَّنَّ مَوْضِعَهَا ^(٣) وَحُدُودَهَا ، إِنْ لَمْ تَكُنْ مَشْهُورَةً ، فَيَدَّعِي أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ بِحُقُوقِهَا وَحُدُودِهَا لِي ، وَأَنَّهَا فِي يَدِهِ ظُلْمًا ، وَأَنَا أَطَالِيهِ ^(٤) الْآنَ بَرْدَهَا . وَإِنْ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لِي ، وَأَنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْهَا ، صَحَّتِ الدَّعْوَى وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : إِنَّهَا فِي يَدِهِ .

وَتَكْفِي شُهْرَةُ الْمُدَّعَى بِهِ عِنْدَ الْخَصْمَيْنِ وَالْحَاكِمِ عَنْ تَحْدِيدِهِ ^(٥) . وَلَوْ أَحْضَرَ وَرَقَةً فِيهَا دَعْوَى مُخَرَّرَةٌ ، فَقَالَ : ادَّعَى بِمَا فِيهَا . مَعَ حُضُورِ خَصْمِهِ ، لَمْ تُسْمَعْ . قَالَ الشَّيْخُ : لَا يُعْتَبَرُ فِي أَدَاءِ الشَّهَادَةِ قَوْلُهُ : وَإِنَّ الذِّينَ بَاقِي فِي ذِمَّةِ الْغَرِيمِ إِلَى الْآنَ . بَلْ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِاسْتِصْحَابِ ^(٦) الْحَالِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز : « الدِّين » .

(٢) فِي م : « تَلْقِيَهُ » .

(٣) فِي د ، ز : « وَضَعَهَا » .

(٤) فِي د ، ز ، س : « أَطَالَ » .

(٥) فِي د : « تَجْدِيدِهِ » .

(٦) فِي م : « بِاسْتِصْحَابِهِ » .

إذا ثبتَ عنده سَبْقُ الحقِّ، إجماعًا .

وتُسمَعُ دَعْوَى استيلاءٍ وكتابَةٍ وتَدييرٍ . وإن كانَ المدَّعى عَيْنًا حاضِرَةً في المَجْلِسِ، عَيْنَهَا بالإشارة، وإن كانت حاضِرَةً، لكن لم تُحْضَرْ مَجْلِسَ الحاكم^(١)، اغْتَبِرَ إحصارُها للتَّعْيِينَ، ويَجِبُ إحصارُها على المدَّعى عليه إن أَقَرَّ أنَّ بيده مثلها، ولو ثبتَ أنَّها بيده أو نُكُولٍ، حُبِسَ أَبَدًا حتى يُحْضَرَهَا أو يَدَّعِي تَلَفَهَا، فيُصَدَّقَ للضَّرورة، وتُكْفَى القِيَمَةُ .

وإن ادَّعَى على أبيه دَيْنٌ، لم تُسمَعِ دَعْوَاهُ حتى يُثَبِّتَ أنَّ أباه ماتَ، وتَرَكَ في يده مَالًا فيه وَفَاءٌ لَدَيْهِ . فإن قالَ : تَرَكَ ما فيه وَفَاءً لِبَعْضِ دَيْنِهِ . احتِجَاجُ^(٢) أن يذْكَرَ ذلكَ البَعْضُ، والقَوْلُ قولُ المدَّعى عليه في نَفْيِ تَرِكََةِ الأبِ مع يَمِينِهِ، وكذا إن أنْكَرَ مَوْتَ أبيه . وَيُكْفَى أن يَخْلِفَ على نَفْيِ العِلْمِ، وَيُكْفَى أن يَخْلِفَ أَنَّهُ ما وَصَلَ إليه مِن تَرِكََةِ شَيْءٍ، ولا يَلْزَمُهُ أن يَخْلِفَ أنَّ أباه لم يُخْلَفْ شَيْعًا ؛ لَأَنَّهُ قد يُخْلَفُ تَرِكََةُ لا تَصِلُ إليه، فلا يَلْزَمُهُ الإيفاءُ منه، ولا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِمَّا وَصَلَ إليه .

وإن كانَ المدَّعى عَيْنًا غائِبَةً، أو تَالِفَةً مِن ذَوَاتِ الأَمْثَالِ، أو في الذَّمَّةِ، ذَكَرَ مِن صِفَتِهَا ما يَكْفِي في السَّلَمِ، والأوْلَى مع ذلكَ ذِكْرُ قِيَمَتِهَا، وإن لم تَنْصَبْطَ بالصِّفَاتِ، كجَوْهَرَةٍ ونحوِها، تَعَيَّنَ ذِكْرُ قِيَمَتِهَا، لكن يَكْفِي ذِكْرُ قَدْرِ نَقْدِ البَلَدِ .

وإن ادَّعَى نِكَاحًا، فلا بُدَّ مِن ذِكْرِ المَرأةِ بَعَيْنِهَا إن كانت حاضِرَةً، وإلَّا

(١) في الأصل، م : «الحكم» .

(٢) بعده في م : «إلى» .

ذَكَرَ اسْمَهَا وَنَسَبَهَا، وَاشْتَرَطَ ذِكْرَ شُرُوطِهِ، فيقول: تَزَوَّجْتُهَا بَوَلِيٍّ مُرْشِدٍ، وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، وَرِضَاهَا. إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: وَلَيْسَتْ مُرْتَدَّةً، وَلَا مُعْتَدَّةً. وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً وَهُوَ حُرٌّ، ذَكَرَ عَدَمَ الطُّوْلِ، وَخَوْفَ الْعَنَتِ. وَإِنْ ادَّعَى اسْتِدَامَةَ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَمْ يَدَّعِ الْعَقْدَ، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى ذِكْرِ شُرُوطِهِ. وَإِنْ ادَّعَى زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ، فَأَقْرَأَتْ، سَمِعَ^(١) إِقْرَارَهَا^(٢) فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَالْغُرْبَةِ وَالْوَطَنِ^(٣)، إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي وَاحِدًا^(٤)، وَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ، لَمْ يُسْمَعْ. وَإِنْ ادَّعَى عَقْدًا سِوَى النِّكَاحِ، اِغْتَبَرَ ذِكْرَ شُرُوطِهِ أَيْضًا.

وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى عَيْنًا أَوْ دَيْتًا، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى ذِكْرِ السَّبَبِ^(٥)، وَيَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: اسْتَحِقُّ هَذِهِ الْعَيْنَ الَّتِي فِي يَدِهِ. أَوْ: اسْتَحِقُّ كَذَا وَكَذَا فِي ذِمَّتِهِ. وَإِذَا^(٦) قَالَ: اسْتَرَيْتُ هَذِهِ الْجَارِيَّةَ. أَوْ: بَعَثْتُهَا مِنْهُ بِالْأَلْفِ. لَمْ يَحْتَاجْ أَنْ يَقُولَ: وَهِيَ مِلْكُهُ، وَ^(٧) هِيَ مِلْكِي، وَنَحْنُ جَائِزَا الْأَمْرِ، وَ^(٧) تَفَرَّقْنَا عَنْ تَرَاضٍ. وَمَا لَزِمَ ذِكْرُهُ فِي الدَّعْوَى، فَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُدَّعَى، سَأَلَهُ الْحَاكِمُ عَنْهُ.

وَإِنْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ نِكَاحًا؛ لَطَلَبَ نَفَقَةً، أَوْ مَهْرًا أَوْ نَحْوَهُ،

(١) فِي م: «صَح».

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل: «وَفِي الْمَغْنَى».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل: «سَمِعَ إِقْرَارَهَا»، وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا فِي س.

(٥) بَعْدَهُ فِي م: «بِهِ».

(٦ - ٦) فِي م: «وَكَذَا إِنْ».

(٧) فِي م: «أَوْ».

سُمِعَتْ دَعْوَاهَا ؛ فَإِنْ أَنْكَرَ ، فَقَوْلُهُ بغيرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً أَنَّهَا امْرَأَتُهُ ، ثَبَّتَ لَهَا مَا تَضَمَّنَتْهُ النِّكَاحُ مِنْ حُقُوقِهَا ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ ، حَلَّتْ لَهُ ، وَلَا يَكُونُ جُحُودُهُ طَلَاقًا وَلَوْ نَوَاه ؛ لِأَنَّ الْجُحُودَ هُنَا لَعَقْدِ النِّكَاحِ ، لَا لَكَوْنِهَا امْرَأَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَيْسَتْ امْرَأَتُهُ ؛ لَعَدِمَ عَقْدُ ، أَوْ لَبِثَتْ لَبِثَتِهَا مِنْهُ ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهَا ظَاهِرًا ، وَلَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ . وَحَيْثُ سَأَغَ لَهَا دَعْوَى النِّكَاحِ ، فَكَزَوْجٍ فِي ذِكْرِ شُرُوطِهِ . وَإِنْ ادَّعَتْ النِّكَاحَ فَقَطْ ، لَمْ تُسْمَعْ .

وَإِنْ ادَّعَى قَتْلَ مَوْزُوئِهِ ، ذَكَرَ الْقَاتِلَ ، وَأَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ ، أَوْ شَارَكَ غَيْرَهُ ، وَأَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا ، أَوْ خَطَأً ، أَوْ [٣٢١ ط] شَبَهَ عَمْدٍ ، وَيَذْكُرُ صِفَةَ الْعَمْدِ ^(١) وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحَيَاةَ .

وَإِنْ ادَّعَى الْإِرْثَ ، ذَكَرَ سَبَبَهُ . وَإِنْ ادَّعَى شَيْقًا مُحَلًى بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، قَوْمَهُ بغيرِ جِنْسٍ جَلْبَتِيهِ ، فَإِنْ كَانَ مُحَلًى بِهِمَا ، قَوْمَهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا ؛ لِلْحَاجَةِ .

فصل : تُعْتَبَرُ عَدَالَةُ الْبَيِّنَةِ ظَاهِرًا ^(٢) وَبَاطِنًا ، وَلَوْ لَمْ يَطْعَنْ ^(٣) فِيهِ خَصْمُهُ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا ، وَلَوْ قِيلَ : إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسْلِمِينَ الْعَدَالَةُ . قَالَ ^(٤) الرَّزْكَانِيُّ : لِأَنَّ الْغَالِبَ الْخُرُوجَ عَنْهَا . وَقَالَ الشَّيْخُ ^(٥) : مَنْ قَالَ : إِنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ز : « الْعَمَل » .

(٢) فِي م : « أَوْ » .

(٣) فِي م : « يَعِين » .

(٤) فِي م : « قَالَهُ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : د .

الأضلّ في الإنسانِ العدالةُ . فقد أخطأ ، ولأنّما الأضلّ فيه ^(١) الجهلُ والظلمُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا ظَالِمًا جَهُولًا ﴾ ^(٢) . انتهى ^(٣) . فالفسقُ والعدالةُ كلٌّ منهما يطرأ . ولا تُشترطُ باطنًا في عقدِ نكاحٍ . وتقدّم . وإذا عليمُ الحاكمُ عدالتَهُما ^(٤) ، حكَمَ بشهادتهما ، وإن عليمُ فسقهما ، لم يحكُم ، فله العملُ بعليمه في عدالتهما وجرّحهم .

وليس له أن يُرتّبَ شهودًا لا يقبلُ غيرهم ، وتقدّم في البابِ قبله . وإذا عرفَ عدالةَ الشهود ، استحبَّ قوله للشهودِ عليه : قد شهدا عليك ، فإن كانَ عندك ما يقدّخ في شهادتهما ^(٥) فبيّنه عندي . فإن لم يقدّخ في شهادتهما ، حكَمَ عليه إذا اتّضح له الحكمُ واستنارتِ الحُجّةُ ، وإن كانَ فيها لبسٌ ، أمرهما بالصّلح ، فإن أبيتا ، أخرّهما إلى البيان ، فإن عجلهما ^(٦) قبلَ البيانِ ، لم يصحَّ حكمه .

وإذا حدّثتِ حادثةً ، نظَرَ في كتابِ الله ، فإن وجدّها ، وإلا في سنّةِ رسولِ الله ﷺ ، فإن لم يجد ^(٧) ، نظَرَ في القياسِ ، فألحقها بأشبّه الأصولِ بها . وإن ازنابَ في الشهودِ ، لزم سؤالهم ، والبحثُ عن صِفَةِ تحمّلهم

(١) سقط من : س ، م .

(٢) سورة الأحزاب ٧٢ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « شهادتهما » .

(٥) في م : « شهادتهم » .

(٦) في م : « عجلها » .

(٧) في الأصل : « يجدها » .

وغيره، فيفترقهم، ويسأل كل واحد: كيف تحملت الشهادة؟ ومتى؟
وفى أى موضع؟ وهل كنت وحدك، أو أنت وغيرك؟ ونحوه، فإن
اختلفوا، لم يقبلها^(١)، وإن اتفقوا، وعظّمهم وخوّفهم، فإن ثبتوا، حكم
بهم إذا سأل المدعى. وإن جرحهم^(٢) الخصم، لم يقبل منه، وكلف البيّنة
بالجرح، فإن سأل الإنظار، أنظر ثلاثاً، وكذا لو أراد جرحهم، وللمدعى
ملازمته، فإن لم يأت بيّنة، حكم عليه.

ولا يسمع الجرح إلا مفسراً بما يقدح فى العدالة؛ عن رؤية، فيقول:
أشهد أنى رأيته يشرب الخمر. أو: يظلم الناس بأخذ أموالهم. أو:
ضربهم. أو: يعامل بالربا. أو: سمعته يقدف. أو عن استيفاضة، فلا
يكفى أن يشهد أنه فاسق، أو ليس بعدل، ولا قوله: بلغنى عنه كذا.
لكن يعرض جريح يزنّى، فإن صرح، حُدّ إن لم يأت بتمام أربعة شهود.
ولا يُقبل الجرح والتّغديل من النساء.

وإن عدّله اثنان فأكثر، وجرحه واحد، قُدّم التّغديل. وإن عدّله اثنان،
وجرحه اثنان، قُدّم الجرح وجوباً. وإن قال الذين عدّلوه: ما جرحاه به قد
تاب منه. قُدّم التّغديل. فإن شهد عنده فاسق يعرف حاله، قال للمدعى:
زدنى شهوداً. وإن جهل حاله، طلب من^(٣) المدعى تزكيته، والتّزكية حق
للشّرع، يطلبها الحاكم، وإن سكّت عنها الخصم.

(١) فى ز: «يقبلهما».

(٢) فى م: «جرحهما».

(٣) فى م: «منه».

ويُكفى فيها عدلان يشهدان أنه عدل رضا ، أو عدل مقبول الشهادة ،
أو عدل فقط . ولا يحتاج أن يقول : على ولى . ويكفى فيها الظن ،
بخلاف الجرح ، وتجب فيها المشافهة حيث قلنا : هى شهادة لا إخبار . فلا
تكفى فيها رُقعة الزكى ؛ لأن الخط لا يعتمد فى الشهادة ، ولا يلزم الزكى
الحضور للتركية . ولا يكفى قولهما : لا^(١) نعلم إلا خيرا . ويشترط فى
قبول الزكيتين معرفة الحاكم خبرتهما الباطنة بصحبة^(٢) ومعاملة ونحوه .
ولا يقبل التركية إلا ممن له خبرة باطنة ، يعرف الجرح والتعديل ، غير متهم
بعصية ، أو غيرها .

وتعديل الخصم وحده تعديل فى حق الشاهد ، وكذا تصديقه ، لكن
لا يثبت تعديله فى حق غير المشهود عليه . ولو رضى أن يحكم عليه^(٣)
بشهادة فاسق ، لم يجوز الحكم بها . ولا تصح التركية فى واقعة واحدة
فقط .

وإن سأل المدعى حبس المشهود عليه حتى يزكى شهوده ، أجابه ،
وحبسه ثلاثا ، ومثله لو سأل كفيلا به ، أو جعل^(٣) عين مدعاة فى يد عدل
قبل التركية . وإن أقام شاهدا ، وسأل حبسه حتى يقيم الآخر ، لم يجبه إن
كان فى غير المال ، ولأجابه . فإن ادعى رفيق أن سيده أغتقه ، وأقام
شاهدين لم يعدلا ، فسأل الحاكم أن يحول بينه وبين سيده إلى أن يبحث

(١) فى م : ولا .

(٢) فى د ، ز : بخبرة .

(٣) سقط من : م .

الحاكم عن عدالة الشهود، فعَلَ، ويُؤجره من ثقة يُنفق عليه من كسبه، فإن غُذِلَ الشاهدان، وإلا رُدَّ إلى سيده. وإن أقامَ شاهداً^(١) واحداً وسأله أن يحولَ بينهما، فكَذلك. وإن أقامتِ امرأة [٣٢٢ ر] شاهدين يشهدان بطلاقها البائن، ولم يعرف عدالة الشهود، حِيلَ بينه وبينها، وإن أقامت^(٢) شاهداً واحداً، لم يحل.

وإن حاكمَ إليه من لا يعرف لسانه، تزجَمَ إليه من يعرف لسانه. ولا يُقبلُ في تزجَمَةٍ، وجزج، وتعديل، ورسالة، و^(٣) تعريف عند حاكم - ويأتى التعريف عند الشاهد في كتاب الشهادات - إلا قول رجلين عدلين في غير مال وزنى، وفي المال يُقبل في التزجَمَةِ رجلان، أو رجل وامرأتان، وفي الزنى أربعة، وذلك شهادة يُعْتَبَرُ فيها لفظُ الشهادة وما^(٤) يُعْتَبَرُ فيها، وتجبُ المشافهة.

وتُعْتَبَرُ شروطُ الشهادة في من رتبته الحاكم يسأل^(٥) سراً عن الشهود لتزكية^(٥) أو جزج، ومن سأله الحاكم عن تزكية من شهد له، أخبره بحاله، وإلا لم يجب، ومن نُصِبَ للحكم بجزج وتعديل وسماع بيئة، فنعى الحاكم بقوله وحده إذا قامت البيئة عنده. ومن ثبتت عدالته مرة،

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «أقام».

(٣) في س: «أو».

(٤) في م: «يسأله».

(٥) في د، ز: «ولتزكية».

وَجَبَ تَجْدِيدُ الْبَحْثِ عَنْهَا مَرَّةً أُخْرَى مَعَ طُولِ الْمُدَّةِ، وَالْأَفْلَا .

فصل : وَإِنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ مَسَافَةً قَصِيرَ، وَلَوْ فِي غَيْرِ تَعَمُّلِهِ، أَوْ مُتَتَبِعٍ^(١) مُسْتَتِرٍ، إِثْمًا فِي الْبَلَدِ، أَوْ فِي^(٢) دَوْرٍ مَسَافَةٍ قَصِيرَ، أَوْ مَيِّتٍ، أَوْ صَغِيرٍ، أَوْ مَجْنُونٍ، بَلَا بَيِّنَةٍ، لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ، وَلَمْ يَحْكَمْ، وَإِنْ كَانَ لَهُ بَيِّنَةٌ، سَمِعَهَا الْحَاكِمُ، وَحَكَمَ بِهَا فِي حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ - لَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى - كَالزَّئِنِيِّ، وَالسَّرِيقَةِ، لَكِنْ يَقْضَى فِي السَّرِيقَةِ بِالْمَالِ فَقَطْ، وَلَيْسَ تَقْدُمُ الْإِنْكَارِ فِي الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ وَنَحْوِهِ شَرْطًا^(٣)، وَلَا يَلْزَمُ الْمُدَّعِي أَنْ يَخْلِفَ أَنَّ حَقَّهُ بَاقٍ، وَالْاِخْتِيَاظُ تَحْلِفُهُ خُصُوصًا فِي هَذِهِ الْأُزْمِنَةِ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَاضِي نَضْبُ مَنْ يَنْكِزُ، أَوْ يُجِيبُ^(٤) بَغِيرِهِ^(٥) عَنِ الْغَائِبِ^(٦) وَنَحْوِهِ^(٧). ثُمَّ إِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ، وَبَلَغَ الصَّغِيرُ وَرَشَدَ، وَأَفَاقَ الْمَجْنُونُ، وَظَهَرَ الْمُسْتَتِرُ، فَهَمَّ عَلَى حُجْجِهِمْ، لَكِنْ^(٨) لَوْ جَرَحَ الْبَيِّنَةُ بِأَمْرِ^(٩) بَعْدَ أَدَائِهِ^(١٠) الشَّهَادَةَ، أَوْ مُطْلَقًا، لَمْ يُقْبَلْ؛ لَجَوَازِ كَوْنِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ، فَلَا يَقْدَحُ فِيهِ، وَإِنْ جَرَحَهَا بِأَمْرِ كَانَ قَبْلَ الشَّهَادَةِ، قُبِلَ، وَبَطَلَ الْحُكْمُ.

(١) بعده في م : «أى» .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : «شرعا» .

(٤) في الأصل : «تجيب»، وفي ز : «يجب» .

(٥) سقط من : الأصل، وفي س : «يعنى» .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل .

(٧) في م : «و» .

(٨) زيادة من : م .

ولا يمين مع بيّنة كاملة، ^(١) كمقرّر له، لكن تقدّم في باب الحجر إذا شهدت بيّنة بتفاد ماله أنّه يخلف معها. قال في «الحُرّير»: وتختصّ اليمين بالمدّعى عليه دون المدّعى، إلّا في القسامة، ودعاوى الأمانة المقبولة، وحيث ^(٢) يُحكّم باليمين مع الشاهد. وقال حفيذه: دعاوى الأمانة المقبولة غيرُ مُستثناة، فيخلّفون؛ وذلك لأنهم أمانة لا ضمان عليهم، إلّا بتفريط، أو عُذْران، فإذا ادّعى عليهم ذلك، فأنكروا، فهم ^(٣) مدّعى عليهم، واليمين على المدّعى عليهم ^(٤).

وإن كان غائباً عن المجلس، أو عن البلد دون مسافة القصير، غير مُمتنع، لم تُسمع الدّعوى ولا البيّنة حتى يحضر، كحاضر في المجلس، فإن أتى الحضور، لم يهجم عليه في يمينه، وسُمعت البيّنة، وحكم بها، ثم إن وجد له مالا، وفّاه منه، وإلّا قال للمدّعى: إن وجدت له مالا، وثبتت عندي، وفيتك منه. وإن كان المقضي به على الغائب عينا، سلّمت إلى المدّعى، والحكم للغائب مُمتنع، ويصحّ تبعاً، كدعواه أن أباه مات عنه وعن أخ له غائب، أو غير رشيد، وله عند فلان عين، أو دين فتبت بإقرار أو بيّنة، فهو للميت، ويأخذ المدّعى نصيبه، والحاكم نصيب الآخر فيحفظه له.

وتُعاد البيّنة في غير الإزث، وكحكمه بوقف يدخل فيه من لم يخلق

(١ - ١) في م: «كقوله».

(٢) في الأصل، د، ز: «بحيث».

(٣) في م: «أنهم».

(٤) بعده في م: «فلا حاجة إلى استثناءهم».

تَبَعًا لِمُسْتَحِقِّهِ الْآنَ ، وَإِثْبَاتِ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ الْوَكَالَةَ^(١) فِي غَيْبَةِ الْآخَرِ ، فَتُبْتُ
لَهُ تَبَعًا ، وَسُؤَالَ أَحَدِ الْغُرَمَاءِ الْحَجَرَ "كَالْكُلِّ" ، وَتَقَدَّمَ^(٢) . فَالْقَضِيَّةُ^(٣)
الوَاحِدَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى عَدَدٍ ، أَوْ أَغْيَانٍ ، كَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ فِي الْمَشْرُوكَةِ ،
وَالْحُكْمُ فِيهَا لِوَاحِدٍ أَوْ عَلَيْهِ ، يَعُمُّهُ وَغَيْرُهُ ، وَحُكْمُهُ لَطَبَقَةِ حُكْمٍ لِلثَّانِيَةِ^(٤) ،
إِنْ كَانَ الشَّرْطُ وَاحِدًا ، حَتَّى مَنِ أَبْهَى^(٥) مَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ الْأَوَّلَ مِنَ
الْحُكْمِ عَلَيْهِ ، فَلِلثَّانِي الدَّفْعُ بِهِ .

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْحَاكِمَ حَكَمَ لَهُ بِحَقٍّ ، فَصَدَّقَهُ ، [٣٢٢ ظ] قُبِلَ قَوْلُ
الْحَاكِمِ وَحْدَهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا ، كَقَوْلِهِ ائْتِدَاءً : حَكَمْتُ بِكَذَا . وَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ
حَكَمَ لَهُ بِحَقٍّ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَاكِمُ ، فَشَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّهُ حَكَمَ لَهُ بِهِ ، قُبِلَ
شَهَادَتُهُمَا ، وَأَمْضَى الْقَضَاءُ ، مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ صَوَابَ نَفْسِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ شَهِدَا
أَنَّ فُلَانًا "وَفُلَانًا شَهِدَا عِنْدَكَ" بِكَذَا ، فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِهِ أَحَدٌ ، لَكِنْ وَجَدَهُ
فِي قِمَطَرِهِ فِي صَحِيفَتِهِ تَحْتَ خَتْمِهِ بِخَطِّهِ ، وَتَيَقَّنَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ ، لَمْ
يُنْفِذْهُ ، كَخَطِّ أَبِيهِ بِحُكْمٍ أَوْ شَهَادَةٍ ، لَمْ يَشْهَدْ وَلَمْ يَحْكَمْ بِهَا . وَكَذَا
شَاهِدٌ رَأَى خَطَّهُ فِي كِتَابٍ بِشَهَادَةٍ وَلَمْ يَذْكُرْهَا .

وَمَنْ تَحَقَّقَ الْحَاكِمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ ، أَوْ يَغْتَمِدَ

(١) فِي م : « بِالْوَكَالَةِ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « فَالْقِصَّةُ » .

(٤) فِي ز : « الثَّانِيَةِ » .

(٥) فِي س : « ابْتَدَأَ » .

(٦ - ٦) فِي م : « شَهِدَ لِفُلَانٍ » .

على معرفة الخط، يتجاوز بذلك، لم يجر قبول شهادته، وإلا حرم أن يسأله عنه، ولا يجب أن يخبره بالصفة. ومن نسي شهادته، فشهدا عنده^(١) بها، لم يشهد بها.

فصل: ومن له على إنسان حق لم يمكنه أخذه^(٢) بحاكم، وقدر له على مال، لم يجر له^(٣) في الباطن أخذ قدر حقه، إلا إذا تعدر على ضيف أخذ حقه^(٣) بحاكم، أو منع زوج ومن في مغانه ما وجب عليه من نفقة ونحوها، فله ذلك. وتقدم. لكن لو غصب ماله جهرا، أو كان عنده عين ماله، فله أخذ قدر المعصوب جهرا، أو عين ماله ولو قهرا. وعنه، يجوز إن لم يكن معسرا به، أو كان مؤجلا، فأخذ قدر حقه من جنسه، وإلا قومه وأخذ بقدره في الباطن متحررا للعدل. وإن كان لكل واحد منهما على الآخر دين من غير جنسه، فجحد أحدهما، فليس للآخر أن يجنده.

وحكم الحاكم لا يُزيل الشيء عن صفته باطنا، ولو في عقد وفسخ وطلاق، فمن حكم له بيينة زور بزوجة امرأة، فإنها لا تحل له، ويلزمها في الظاهر، وعليها أن تمتنع منه ما أمكنها، فإن أكرهها، فالإثم عليه دونها، ثم إن وطئ مع العلم، فكزني، فيجحد، ويصح نكاحها غيره.

(١) سقط م. م.

(٢) بعده في م: «منه».

(٣) بعده في م: «من الضيافة».

وَقَالَ الْمُؤَفَّقُ : لَا يَصِحُّ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى وَطْئِهَا مِنْ اثْنَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، بِحُكْمِ الظَّاهِرِ ، وَالْآخَرُ بِحُكْمِ الْبَاطِنِ ، وَإِنْ حَكَمَ ^(١) بِطَلَاقِهَا ثَلَاثًا بِشُهُودِ زُورٍ ، فَهِيَ زَوْجَتُهُ بَاطِنًا ، وَيُكْرَهُ لَهُ اجْتِمَاعُهُ بِهَا ظَاهِرًا خَوْفًا مِنْ مَكْرُوهٍ يَنَالُهُ ، وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا غَيْرَهُ مِمَّنْ يَعْلَمُ بِالْحَالِ . وَمَنْ حَكَمَ لِمُجْتَهِدٍ أَوْ عَلَيْهِ ، بِمَا يُخَالِفُ اجْتِهَادَهُ ، عَمِلَ بَاطِنًا بِالْحُكْمِ ، لَا بِاجْتِهَادِهِ . وَإِنْ بَاعَ حَنْبَلِيٌّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ ، فَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ شَافِعِيٌّ ، نَقَذَ .

وَإِنْ رَدَّ حَاكِمٌ شَهَادَةَ وَاحِدٍ بِرَمَضَانَ ^(٢) ، لَمْ يُؤْثَرْ ، كِمِلْكٍ مُطْلَقٍ ، وَأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِحُكْمِهِ فِي عِبَادَةِ وَوَقْتٍ ، وَلَئِنَّمَا هُوَ فَتْوَى ، فَلَا يُقَالُ : حَكَمَ بِكَذِبِهِ ، أَوْ ^(٣) : إِنَّهُ لَمْ يَزِهِ .

وَلَوْ رُفِعَ إِلَيْهِ حُكْمٌ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَا يَلْزَمُهُ نَقْضُهُ لِيُنْفِذَهُ ، لَزِمَتْهُ تَنْفِيذُهُ وَإِنْ لَمْ يَزِهِ . وَكَذَا لَوْ كَانَ نَفْسُ الْحُكْمِ مُخْتَلَفًا فِيهِ ؛ كَحُكْمِهِ بِعَلَمِهِ ، ^(٤) وَنُكُولِهِ ، وَشَاهِدٍ ^(٥) وَبَيْنٍ ، وَتَرْوِيجِهِ يَتِيمَةً ^(٦) .

وَلَوْ رَفَعَ إِلَيْهِ ^(٧) خَصْمَانِ عَقْدًا فَاسِدًا عِنْدَهُ ، وَأَقْرَأَ بَأْنَ نَافِذَ الْحُكْمِ حَكَمَ بِصِحَّتِهِ ، فَلَهُ الْإِزَامُهُمَا بِذَلِكَ ، وَلَهُ رُدُّهُ وَالْحُكْمُ بِمَذْهَبِهِ .

وَمَنْ قَلَّدَ فِي صِحَّةِ نِكَاحٍ : لَمْ يُفَارِقْ بِتَغْيِيرِ اجْتِهَادِهِ ، كَحُكْمِ ،

(١) بعده في م : « الحاكم » .

(٢) في م : « بهلال رمضان » .

(٣) في د ، ز ، س : « و » .

(٤ - ٥) في م : « بنكوله وبشاهد » .

(٥) في م : « يتيمة » .

(٦) سقط من : م .

بِخِلَافٍ مُّجْتَهِدٍ نَّكَحَ ، ثُمَّ رَأَى بُطْلَانَهُ ، وَلَا يَلْزَمُ إِغْلَامُ الْمُقْلَدِ بَتَّاعِيهِ .

وَلَا بَانَ خَطَاؤُهُ فِي إِثْلَافٍ ؛ لِخَالَفَةِ دَلِيلِ قَاطِعٍ ، أَوْ خَطَأُ مُفْتٍ لَيْسَ أَهْلًا ، ضَمِنَا . وَلَوْ بَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ كُفْرُ الشُّهُودِ أَوْ فِسْقُهُمْ ، لَزِمَهُ نَقْضُهُ ، وَيَزْجِعُ بِالْمَالِ أَوْ بِدَلِّ قَوْدٍ مُّسْتَوْفَى ، عَلَى الْمُحْكُومِ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ لِلَّهِ بِإِثْلَافٍ حِسِّيٍّ ، أَوْ بِمَا سَرَى إِلَيْهِ ، ضَمِنَتْهُ مُزْكُونٌ ، وَإِنْ بَانُوا عَيْبًا ، «أَوْ وَالِدًا» ، أَوْ وَلَدًا ، «أَوْ عَدُوًّا» ^(١) لِلْمَشْهُودِ لَهُ أَوْ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ^(٢) ، فَإِنْ كَانَ الْحَاكِمُ بِهِ يَرَى الْحُكْمَ بِهِ ، لَمْ يَنْقُضْ حُكْمَهُ ، وَإِلَّا نَقَضَهُ وَلَمْ يَنْقُذْ ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَعْتَقِدُ بُطْلَانَهُ . وَإِذَا حَكَمَ بِشَهَادَةِ [٣٢٣ ر] شَاهِدٍ ، ثُمَّ ارْتَابَ فِي شَهَادَتِهِ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الرَّجُوعُ فِي حُكْمِهِ . وَفِي «الْمُحَرَّرِ» : مَنْ حَكَمَ بِقَوْدٍ أَوْ حَدٍّ بَيِّنَةٍ ، ثُمَّ بَانُوا عَيْبًا ، فَلَهُ نَقْضُهُ إِذَا كَانَ لَا يَرَى قَبُولَهُمْ فِيهِ . وَكَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ صَادَفَ مَا حَكَمَ بِهِ ، وَجِهَلَهُ . ^(٣) وَلَا يُعْتَبَرُ فِي نَقْضِ حُكْمِ الْحَاكِمِ عِلْمُ الْحَاكِمِ بِالْخِلَافِ ^(٤) ، خِلَافًا لِلْمَالِكِ . وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) زيادة من : م .

بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

لَا يُقْبَلُ فِي حَدٍّ لِلَّهِ تَعَالَى ، كَزَيْنَى وَنَحْوِهِ ، وَيُقْبَلُ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٍّ مِنْ الْمَالِ وَمَا يُفَصَّدُ بِهِ الْمَالُ ؛ كَالْقَرْضِ ، وَالْعَصْبِ ، وَالْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالصُّلْحِ ، وَالْوَصِيَّةِ لَهُ وَإِلَيْهِ ، وَفِي^(١) الْجِنَايَةِ ، وَالْقِصَاصِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالْخُلْعِ ، وَالْعَتَقِ ، وَالنَّسَبِ ، وَالْكِتَابَةِ ، وَالتَّوَكُّلِ ، وَحَدِّ الْقَذْفِ .

و^(٢) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي حُكْمُهُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ ، وَذَكَرُوا فِيهَا إِذَا تَغَيَّرَتْ^(٣) حَالُهُ^(٤) أَنَّهُ أَضِلُّ^(٥) ، وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَرُغَ ، فَلَا يَسُوغُ نَقْضُ الْحُكْمِ بِإِنْكَارِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ^(٦) ، وَلَا يَفْدَخُ فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ ، بَلْ يَمْتَنِعُ إِنْكَارُهُ الْحُكْمَ كَمَا يَمْتَنِعُ رَجُوعُ شُهُودِ الْأَضْلِ الْحُكْمَ ، فَذَلِكَ أَنَّهُ فَرُغَ لِمَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ ، وَأَضِلَّ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ .

(١) سقط من: الأصل .

(٢) بعده في د ، ز : « هي » .

(٣) بعده في د ، ز : « أصل » .

(٤) في م : « حال له » .

(٥) سقط من: د ، ز .

(٦) في د ، س ، ز : « الكتاب » .

والمحكوم به إن كان عتيثاً في بلد الحاكم، فإنه يُسلَّمه إلى المدعى، ولا حاجة إلى كتاب. وإن كان ديتاً أو عتيثاً في بلدة أخرى، فهنا^(١) يقف على الكتاب، وههنا^(٢) ثلاث مسائل مُتداخلات: مسألة إحضار الخصم إذا كان غائباً، ومسألة الحكم على الغائب، ومسألة كتاب القاضي إلى القاضي. وتقدم بعضه في الباب قبله، في الحكم على الغائب.

ويقبل فيما حكم به ليئفذه، ولو كانا يتلداً واحد، أو كل منهما يتلداً ولو بعيداً، إلا فيما ثبت عنده ليحكم به، إلا في مسافة قصير فأكثر، ولو سمع البيئته ولم يعدلها، وجعل تغديلها إلى الآخر، جاز مع بُعد المسافة.

وله أن يكتب إلى قاض معين، ومضير، أو قزية، وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين. ويشتراط لقبوله أن يقرأ على عدلين - وهما ناقلاه - ويعتبر ضبطهما لمغناه وما يتعلق به الحكم فقط، ثم يقول: هذا كتابي. أو^(٣): أشهدا علي أن هذا كتابي^(٤) إلى فلان بن فلان. وإن قال: أشهدا علي بما فيه. كان أولى، ولا يشتراط. ويدفعه إليهما، والأولى ختمه احتياطاً، ويقبضان الكتاب قبل أن يغيبا؛ لئلا يدفع إليهما غيره، فإذا وصل إلى المكتوب إليه، دفعا إليه الكتاب، فقرأه الحاكم أو غيره عليهما، فإذا سمعاه، قالاً: نشهد أن هذا كتاب فلان إليك، كتبه

(١) في م: «فيأمره أن».

(٢) في م: «هنا».

(٣) في د، ز: «إذا».

(٤) في د، ز: «الثاني».

بَعْمَلِهِ^(١). وَلَا يُشْتَرَطُ قَوْلُهُمَا: قُرِئَ عَلَيْنَا. أَوْ^(٢): أَشْهَدْنَا^(٣) عَلَيْهِ. ^(٤) وَإِنْ أَشْهَدَهُمَا عَلَيْهِ "مَذْرُوجًا مَخْتُومًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِمَا، لَمْ يَصِحَّ.

وَلَا يَكْفِي مَعْرِفَةُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ خَطُّ الْكَاتِبِ وَخَتْمُهُ، كَمَا لَا يُحْكَمُ بِخَطِّ شَاهِدٍ مَيِّتٍ. وَتَقَدَّمَ لَوْ وُجِدَتْ وَصِيَّتُهُ بِخَطِّهِ، وَتَقَدَّمَ الْعَمَلُ بِخَطِّ أَبِيهِ بِوَدِيعَةٍ، أَوْ دَيْنٍ لَهُ، أَوْ عَلَيْهِ. وَكِتَابُهُ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ، أَوْ بَعْدَ عَزْلِهِ كَخَبْرِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَصِلَ الْكِتَابُ إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِ وِلَايَتِهِ، فَإِنْ وَصَلَهُ فِي غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبُولُهُ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى مَوْضِعِ وِلَايَتِهِ.

وَلَوْ تَرَفَّعَ إِلَيْهِ خَصْمَانِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وِلَايَتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْحُكْمُ بَيْنَهُمَا بِحُكْمِ وِلَايَتِهِ، فَإِنْ تَرَاضَيَا بِهِ، فَكَمَا لَوْ حَكَّمَا رَجُلًا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ. وَسَوَاءٌ كَانَ الْخَصْمَانِ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ أَوْ لَا، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ الْإِمَامُ لِقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ أَهْلِ وِلَايَتِهِ حَيْثُ كَانُوا، وَيَمْتَنِعَهُ مِنَ الْحُكْمِ بَيْنَ غَيْرِ أَهْلِ وِلَايَتِهِ حَيْثُمَا كَانَ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى مَا أَذِنَ فِيهِ، أَوْ مَنَعَ مِنْهُ.

وَيُقْبَلُ كِتَابُهُ فِي خِيَوَانٍ، وَعَبْدٍ، وَجَارِيَةٍ بِالصُّفَةِ اكْتِفَاءً بِهَا، كَمَشْهُودٍ عَلَيْهِ لَا لَهُ. وَلَا يَحْكُمُ بِالْعَيْنِ^(٥) الْغَائِبَةِ بِالصُّفَةِ، فَإِنْ لَمْ تَنْبُتْ مُشَارَكَتُهُ فِي

(١) فِي د، ز: «بَعْمَلِهِ».

(٢) فِي الْأَصْل: «و».

(٣) فِي د: «أَشْهَدْنَا».

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: د، ز.

(٥) فِي م: «بِالْيَمِينِ».

صِفَةٍ ، أَخَذَهُ مُدَّعِيهِ بِكَفِيلٍ مَخْتُومًا عُنُقُهُ بِخَيْطٍ لَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ ، وَبَعَثَهُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ إِلَى الْقَاضِي الْكَاتِبِ ، لِتَشْهَدَ الْبَيِّنَةُ عَلَى عَيْنِهِ ، فَإِذَا شَهِدَا عَلَيْهِ ، دُفِعَ إِلَى الْمَشْهُودِ لَهُ بِهِ ، وَكُتِبَ لَهُ كِتَابًا لِيَبْرَأَ كَفِيلُهُ . وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى جَارِيَةً ، سُلِّمَتْ إِلَى أَمِينٍ يُوصِلُهَا . وَإِنْ لَمْ [٣٢٣ ط] يَثْبُتْ لَهُ مَا ادَّعَاهُ ، لَزِمَهُ رُدُّهُ وَمُؤَنَّتُهُ مِنْذُ تَسَلَّمَتْهُ ، فَهُوَ فِيهِ كِفَاصِبٍ فِي ضَمَانِهِ ، وَضَمَانِ نَقْصِهِ وَمَنْفَعَتِهِ ، وَيَلْزَمُهُ أَجْرُهُ إِنْ كَانَ لَهُ أَجْرَةٌ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى صَاحِبِهِ .

وَإِذَا وَصَلَ الْكِتَابُ ، وَأُخْضِرَ الْخَصْمَ الْمَذْكُورَ فِيهِ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَجَلِيَّتِهِ ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ ، لَزِمَهُ أَدَاؤُهُ ، وَإِنْ قَالَ : مَا أَنَا الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ . قَبْلَ قَوْلِهِ يَتِمِّينِي مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ . فَإِنْ نَكَلَ قَضَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَقَرَّ بِالْأَسْمِ وَالنَّسَبِ ، أَوْ ^(١) ثَبَتَ بَيِّنَةٌ ، فَقَالَ : الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ غَيْرِي . لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً تَشْهَدُ أَنَّ فِي الْبَلَدِ آخَرَ كَذَلِكَ ، وَلَوْ مَيِّتًا يَقَعُ بِهِ إِشْكَالٌ ، فَإِنْ كَانَ حَيًّا ، أُخْضِرَهُ الْحَاكِمُ وَسَأَلَهُ عَنِ الْحَقِّ ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، أَلْزَمَهُ بِهِ وَتَخَلَّصَ ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ وَقَفَ الْحُكْمُ ، وَيَكْتُبُ إِلَى الْحَاكِمِ الْكَاتِبِ يُعْلِمُهُ الْحَالُ ، وَمَا وَقَعَ مِنَ الْإِشْكَالِ حَتَّى يُخْضِرَ الشَّاهِدَيْنِ ، فَيَشْهَدَا عِنْدَهُ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا .

وَإِنْ مَاتَ الْقَاضِي الْكَاتِبُ ، أَوْ عُزِّلَ ، لَمْ يَقْدَحْ فِي كِتَابِهِ ، وَإِنْ فَسَقَ قَبْلَ الْحُكْمِ بِكِتَابِهِ ، لَمْ يَحْكَمْ بِهِ ، وَإِنْ فَسَقَ بَعْدَهُ لَمْ يَقْدَحْ فِيهِ . وَإِنْ تَغَيَّرَتْ حَالُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ بِمَوْتٍ ، أَوْ عُزْلِ ، ^(٢) "أَوْ فِسْقٍ" ، فَعَلَى مَنْ وَصَلَ

(١) فِي د ، ز : ١٥٠ .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

إليه الكتابُ مِمَّنْ قامَ مقامه العملُ به اكتفاءً بالبيّنة؛ بدليل ما لو ضاع الكتابُ^(١)، أو اُتُخِيَ وكانَا يَحْفَظَانِ ما فيه - أى ما يَتَعَلَّقُ به الحُكْمُ - فإنه يجوزُ أن يشهدَا بذلك، ولو أدَيَاه بالمعنى، كما^(٢) لو شَهِدَا بأنَّ فُلَانًا القاضِي حَكَمَ بكذا، لَزِمَهُ إنْفَاذُهُ، ومتى قَدِمَ الحَضَمُ المُثَبِّتُ عليه بِلَدِّ الكَاتِبِ، فله الحُكْمُ عليه بلا إعَادَةِ شَهَادَةٍ.

فصل: وإذا حَكَمَ عليه المكتوبُ إليه، فسأله أن يَكْتُبَ له إلى الحاكم الكاتب: إنَّكَ قد حَكَمْتَ عَلَيَّ، حتى^(٣) لا يَحْكُمَ عَلَيَّ ثانيًا. لم يَلْزَمَهُ ذلك، وإن سألَهُ أن يُشْهَدَ عليه بما جَرَى؛ لَقَلَّ يَحْكُمَ عليه الكاتب، أو سألَهُ مَنْ ثَبَّتَ بَرَاءَتَهُ، مثلَ أن أنكَرَ وحلَّفَهُ، أو ثَبَّتَ حَقَّهُ عنده، أن يشهدَ له بما جَرَى مِنْ بَرَاءَةٍ، أو ثُبُوتِ مُجَرَّدٍ، أو مُتَّصِلٍ بِحُكْمٍ، أو تَنْفِيزٍ، أو الحُكْمَ له بما ثَبَّتَ عنده، لَزِمَهُ إجابته. وإن سألَهُ مع الإِشْهَادِ كِتَابَتَهُ، وَأَنَاهُ بِكَاعْدٍ، أو كَانَ مِنْ^(٤) بَيْتِ المَالِ كَاعِدٌ لذلك، لَزِمَهُ، كَسَاعٍ يَأْخُذُ زَكَاةً.

وما^(٥) تَضَمَّنَ الحُكْمُ بَيِّنَةً يُسَمَّى سِجْلًا، وَغَيْرُهُ مَخْضَرًا، وَالْمَخْضَرُ شَرْحُ ثُبُوتِ الحَقِّ عنده، "لا الحُكْمُ بِثُبُوتِهِ". والأوَّلَى جَعْلُ السَّجْلِ

(١) سقط من: الأصل، ز.

(٢) فى الأصل، م: «وكما».

(٣) سقط من: م.

(٤) فى م: «فى».

(٥) سقط من: د، ز.

(٦ - ٦) سقط من: م.

نُسَخَتَيْنِ ؛ نُسَخَةٌ يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ ، وَالْأُخْرَى عِنْدَهُ ، وَالْكَاعْدُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(١) ، فَمِنْ مَالِ الْمَكْتُوبِ لَهُ^(٢) .

وَصِفَةُ الْمُحَضَّرِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، حَضَرَ الْقَاضِي فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ قَاضِي عَبْدِ اللَّهِ الْإِمَامِ عَلَى كَذَا . وَإِنْ كَانَ^(٣) نَائِبًا ، كَتَبَ : خَلِيفَةُ الْقَاضِي فُلَانِ قَاضِي الْإِمَامِ ، فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ بِمَوْضِعِ كَذَا ، مُدَّعٍ ، ذَكَرَ أَنَّهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ، وَأُخْضَرَ مَعَهُ مُدَّعَى عَلَيْهِ ، ذَكَرَ أَنَّهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ - وَلَا يُعْتَبَرُ ذِكْرُ الْجَدِّ بِلَا حَاجَةٍ ، وَالْأَوَّلَى ذِكْرُ جَلِيلَيْهِمَا إِنْ جَهِلَهُمَا - فَادَّعَى عَلَيْهِ بِكَذَا ، فَأَقَرَّ لَهُ ، أَوْ : فَأَنْكَرَ ، فَقَالَ لِلْمُدَّعَى : أَلَيْكَ^(٤) بَيِّنَةٌ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . فَأُخْضَرَهَا ، وَسَأَلَهُ سَمَاعَهَا ، ففَعَلَ ، أَوْ : فَأَنْكَرَ ، وَلَا بَيِّنَةَ ، وَسَأَلَ تَحْلِيلَهَا ، فَحَلَّفَهُ - وَإِنْ نَكَلَ ، ذَكَرَهُ - وَأَنَّهُ حَكَمَ^(٥) بِنُكُولِهِ ، وَسَأَلَهُ كِتَابَةَ مُحَضَّرِهِ ، فَأَجَابَهُ فِي يَوْمٍ كَذَا ، مِنْ شَهْرِ كَذَا ، مِنْ سَنَةِ كَذَا . وَيُعْلَمُ فِي الْإِقْرَارِ وَالْإِخْلَافِ : جَرَى الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ . وَفِي الْبَيِّنَةِ : شَهِدَا عِنْدِي بِذَلِكَ . وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارِهِ ، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى^(٦) مَجْلِسِ حُكْمِهِ .

فصل : وَأَمَّا السَّجِلُ فَلَا يُنْفَازُ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ ، وَالْحُكْمُ بِهِ ، وَصِفَتُهُ أَنْ يَكْتُبَ : هَذَا مَا أَشْهَدُ عَلَيْهِ الْقَاضِي فُلَانٌ - كَمَا تَقَدَّمَ - مَنْ حَضَرَهُ مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز : « يَكْف » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « الْقَاضِي » .

(٤) فِي م : « لَكَ » .

(٥) فِي م : « قَضَى » .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : « ذَكَرَ » .

الشُّهُودِ، أَشْهَدَهُمْ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَقَدْ عَرَفَهُمَا بِمَا رَأَىٰ مَعَهُ قَبُولَ شَهَادَتِهِمَا، بِمَحْضَرٍ مِنْ خَصْمَيْنِ - وَيَذْكُرُهُمَا إِنْ كَانَ مَعْرُوفَيْنِ، وَإِلَّا قَالَ: مُدَّعٍ وَمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ - جازَ حُضُورُهُمَا، وَسَمَاعُ الدَّعْوَىٰ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مَعْرِفَةُ^(١) فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ - وَيَذْكُرُ الْمَشْهُودَ [٣٢٤ ر] عَلَيْهِ - وَإِقْرَارُهُ طَوْعًا فِي صِحَّةٍ مِنْهُ، وَجَوَازٍ أَمْرٍ، بِجَمِيعِ مَا سُمِّيَ بِهِ وَوُصِفَ، فِي «كِتَابِ نُسَخَتِهِ كَذَا». وَيُنَسَّخُ الْكِتَابُ الْمُثَبَّتَ، أَوِ الْمَحْضَرَ جَمِيعَهُ، حَرْفًا بِحَرْفٍ، فَإِذَا فَرَغَهُ قَالَ: وَإِنَّ الْقَاضِيَ أَمَضَاهُ، وَحَكَمَ بِهِ عَلَى مَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِهِ، بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ وَالْإِشْهَادَ بِهِ، الْخَصْمُ الْمُدَّعَى - وَيُنَسِّبُهُ - وَلَمْ يَدْفَعْهُ الْخَصْمُ الْحَاضِرُ مَعَهُ بِحُجَّةٍ، وَجَعَلَ كُلُّ ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجَّتِهِ، وَأَشْهَدَ الْقَاضِيَ فُلَانًا عَلَى إِنْفَازِهِ وَحُكْمِهِ وَأَمُضَائِهِ، مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الشُّهُودِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ، فِي الْيَوْمِ الْمَوْخِ فِي أَغْلَاهُ، وَأَمَرَ بِكُتُبِ هَذَا السَّجِلِّ نُسَخَتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ؛ نُسَخَةٌ مِنْهُمَا تُخَلَّدُ بِدِيَوَانِ الْحُكْمِ، وَنُسَخَةٌ يَأْخُذُهَا مَنْ كَتَبَهَا. وَكُلُّ وَاحِدَةٍ حُجَّةٌ بِمَا أُنْفَذَ فِيهِمَا^(٣)، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ: مِنْ خَصْمَيْنِ. سَاعَ؛ الْجَوَازِ الْقَضَائِ عَلَى الْغَائِبِ.

ومهما اجتمعَ عنده من محاضِرٍ وسِجَلَّاتٍ، فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ، أَوْ شَهْرٍ، أَوْ سَنَةٍ، عَلَى حَسَبِهَا^(٤) قِلَّةٌ وَكَثْرَةٌ، ضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ،

(١) بالرفع فاعل ثبت عنده.

(٢ - ٢) فِي م: «كِتَابَةُ نُسَخَةٍ».

(٣) فِي م: «فِيهَا».

(٤ - ٤) فِي د، ز: «قِلَّتْ وَكَثُرَتْ».

وَكُتِبَ : مَحَاضِرُ وَسِجَلَاتُ كَذَا^(١) وَقَتِ كَذَا .

(١) فَي م : فَي .

بَابُ الْقِسْمَةِ

وهي تَمَيِّزُ بعضِ الأنْصِبَاءِ عن بعضٍ ، وإفرازها عنها .

وهي نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، قِسْمَةُ تَرَاوِيحٍ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِرِضَا الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ ، وهي ما فيها ضَرَرٌ ، أَوْ رَدٌّ عَوَاضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا ؛ كَالدَّوْرِ الصَّغَارِ ، وَالْحَمَامِ ، وَالطَّاحُونِ الصَّغِيرَيْنِ ، وَالْعَضَائِدِ الْمُتَلَاصِقَةِ - أَيْ الْمُتَّصِلَةِ صَفًا وَاحِدًا ، وهي الدَّكَائِكُ اللَّطَافُ الصَّبِيغَةُ^(١) . فَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَةَ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ ، لَمْ يُجَبِّرِ الْآخَرَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ^(٢) مِنْهَا^(٣) مُنْفَرِدٌ^(٤) ، وَيُقَصَّدُ بِالشُّكْنَى^(٥) ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا طَرِيقٌ^(٦) مُفْرَدٌ^(٧) ، فَجَرَى مَجْرَى الدَّوْرِ الْمُتَجَاوِرَةِ ، فَلَا يُمَكِّنُ قِسْمَةُ كُلِّ عَيْنٍ^(٨) ، وَكَذَا الشَّجَرُ الْمُفْرَدُ ، وَالْأَرْضُ الَّتِي يَبْتَغِيهَا بَنُو أَوْ بَنَاءٌ ، أَوْ^(٩) نَحْوُهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ قِسْمَتُهُ بِالْأَجْزَاءِ وَالتَّعْدِيلِ ، فَإِنْ قَسَمُوهُ^(٩) بِرِضَاهُمْ أَغْيَانًا بِالْقِيَمَةِ ، جَازَ .

(١) قَالَ ابْنُ مَفْلَحٍ وَاحِدَتَهَا عَضَادَةٌ ، وَهِيَ مَا يَصْنَعُ لِحْرِيَانِ الْمَاءِ فِيهِ مِنَ السَّوَاقِي وَذَوَاتِ الْكَتْفَيْنِ ، وَمِنْهُ عَضَادَتَا الْبَابِ ، وَهُمَا جَنْبَتَاهُ مِنْ جَانِبَيْهِ . الْمُبْدَع ١٢٠ / ١٠ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي د ، ز ، م : « مِنْهَا » .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : د ، ز .

(٥) فِي س : « مُفْرَدٌ » .

(٦) فِي م : « بِالسُّكْنَى » .

(٧ - ٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٨) فِي د ، س : « وَ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، س : « قَسَمُوهُ » .

وَحُكْمُهَا كَبَيْعٍ. قَالَ الْمَجْدُ: الَّذِي تَحَرَّرَ عِنْدِي فِيمَا فِيهِ رَدٌّ، أَنَّهُ يَبِيعُ فِيمَا يُقَابِلُ الرَّدَّ، وَأَفْرَازُ فِي الْبَاقِي. انْتَهَى. فَلَا يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا الْمُتَبِعُ، فَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا أَخَذْتُ الْأَذَنَى، وَبَقِيَ لِي فِي الْأَعْلَى تَبَعَةٌ حِصَّتِي. فَلَا إِجْبَارَ. وَمَنْ دَعَا شَرِيكَهَ فِيهَا، أَوْ فِي شَرِكَةِ عَبْدٍ، أَوْ بَهِيمَةٍ، أَوْ سَيْفٍ، وَنَحْوِهِ إِلَى الْبَيْعِ، أُجْبِرَ، فَإِنْ أَتَى، يَبِيعُ عَلَيْهِمَا، وَقُسِمَ الثَّمَنُ، نَصًّا. قَالَ الشَّيْخُ: وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي خَنِيفَةَ. وَمَالِكٍ، وَأَحْمَدَ. وَكَذَا لَوْ طَلَبَ الْإِجَارَةَ وَلَوْ فِي وَقْفٍ.

وَالضَّرَرُ الْمَانِعُ مِنْ قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ نَقْصُ قِيَمَةِ الْمَقْسُومِ بِهَا، "لَا لِكَوْنِهِمَا" لَا يَنْتَفِعَانِ بِهِ مَقْسُومًا. وَتَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ فِي الشُّفْعَةِ. فَإِنْ تَضَرَّرَ بِهَا أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ وَحْدَهُ، كَرَبِّ الثُّلُثِ مَعَ رَبِّ الثَّلَاثِينَ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ، لَمْ يُجْبَرِ الْمُتَبِعُ. وَمَا تَلَصَّقَ مِنْ دُورٍ وَعَصَائِدَ وَنَحْوِهَا، يُعْتَبَرُ الضَّرَرُ فِي كُلِّ^(٢) عَيْنٍ وَحْدَهَا.

وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا عَبْدٌ^(٣)، أَوْ بَهَائِمٌ، أَوْ ثِيَابٌ وَنَحْوُهَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَهَا أَغْيَانًا بِالْقِيَمَةِ، أُجْبِرَ الْمُتَبِعُ إِنْ تَسَاوَتْ الْقِيَمَةُ، وَإِلَّا فَلَا، كَاخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا.

وَالْأَجْرُ، وَاللَّبْنُ الْمُتَسَاوِي الْقَوَالِبِ، مِنْ قِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ، وَالْمُتَفَاوِثُ، مِنْ قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ.

(١ - ١) فِي م: «بَكُونَهُمَا».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي م: «عَيْن».

وإن كان بينهما حائط، أو عَرْضَةٌ حائط - وهي مَوْضِعُهُ بعدَ
استِهادِمِهِ - فطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَهُ^(١) ولو طُولًا في كَمَالِ العَرْضِ، أو
العَرْضَةِ عَرْضًا ولو وسَّعَتْ حائِطَيْنِ، لم يُجْبَزْ مُتَنَبِّعٌ.

وإن كان بينهما دارٌ لها عُلوٌّ وسُفْلٌ، فطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَهَا؛
لأَحَدِهما العُلُوُّ، وللآخِرِ السُّفْلُ، أو طَلَبَ قِسْمَةَ السُّفْلِ دُونَ العُلُوِّ، أو
عَكْسَهُ، أو قِسْمَةَ كُلِّ واحدٍ على جِدَةٍ، فلا إِجْبَارَ. ولو طَلَبَ أَحَدُهُمَا
قِسْمَتَهُمَا^(٢) معًا ولا ضَرَرَ، وَجِبَ، وَعَدَلَ بِالْقِيَمَةِ، لا ذِرَاعُ سُفْلٍ بِذِرَاعِي
عُلُوٍّ، ولا ذِرَاعُ بِذِرَاعٍ.

وإن تراضيا على قَسَمِ المنافعِ، كدارٍ مُنْفَعَتُها لهما؛ مثلَ دارٍ وَقَفٍ
عليهما، أو مُسْتَأْجَرَةٍ، أو مِلْكٍ لهما، فاقْتَسَمَاها مُهَيَّأَةً بِزَمَانٍ؛ بأن
تُجْعَلَ^(٣) في يَدِ أَحَدِهما شَهْرًا، أو عامًا ونحوه، وفي يَدِ الْآخِرِ مِثْلُهَا، أو
بِمَكَانٍ، كسُكْنَى هذا في بَيْتٍ، والآخرِ في بَيْتٍ، ونحوه، جازٌ؛ لأنَّ
المنافعَ كالأَعْيَانِ. فَإِنْ اتَّفَقَا على المَهَيَّأَةِ، وطَلَبَ أَحَدُهُمَا تَطْوِيلَ الدَّوْرِ
الذي يأخُذُ فيه نَصِيبِهِ، وطَلَبَ الْآخَرُ تَقْصِيرَهُ، وَجِبَتْ إِجَابَةُ مَنْ طَلَبَ
التَّقْصِيرَ؛ لأنَّه أَقْرَبُ إِلَى الاسْتِيفَاءِ، فإذا تَهَيَّأَ، اخْتَصَّ كُلُّ واحدٍ
بِمَنْفَعَتِهِ^(٤) وكَسِبَهُ في مُدَّتِهِ، لكن لا يَدْخُلُ الكَسْبُ النَّادِرُ - في وَجْهِ -

(١) في م: «قسمته».

(٢) في الأصل: «قسمهما»، وفي د، ز: «قسمتها».

(٣) بعده في م: «الدار».

(٤) في م: «بمنفعته».

كَاللَّقْطَةِ، وَالْهَيْتَةِ، وَالزَّكَازِ. وَإِنْ تَهَايَأَ فِي الْحَيَوَانِ اللَّبُونِ؛ لِيَحْتَلِبَ^(١) هَذَا يَوْمًا، وَهَذَا يَوْمًا، أَوْ فِي الشَّجَرَةِ الْمُثْمِرَةِ؛ لَتَكُونَ ثَمَرُهَا^(٢) لِهَذَا عَامًا، وَلِهَذَا عَامًا، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنَ التَّفَاوُتِ الظَّاهِرِ، لَكِنَّ طَرِيقَهُ أَنْ يُبَيِّحَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبَهُ لَصَاحِبِهِ فِي الْمُدَّةِ، وَيَكُونَ ذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزًا، لَا لَازِمًا، فَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ اسْتِيفَاءِ نَوْتِهِ، فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَهُ، غَرِمَ مَا انْقَرَدَ^(٣) بِهِ.

وَإِنْ كَانَ يَبْتَهِمَا أَرْضٌ فِيهَا زَرْعٌ لِهَـمَا، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قَسَمَهَا دُونَ [٣٢٤ظ] الزَّرْعِ، قُسِمَتْ، كَالْخَالِيَةِ، وَإِنْ طَلَبَ قِسْمَةَ الزَّرْعِ دُونَهَا، أَوْ قِسَمَتْهُمَا^(٤)، فَلَا إِجْبَارَ. وَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَيْهِ وَالزَّرْعُ قَصِيلٌ^(٥) أَوْ قُطْنٌ، جَازَ، وَإِنْ كَانَ بَذْرًا أَوْ سُنبُلًا مُشْتَدَّ الْحَبِّ، لَمْ يَصِحَّ^(٦) وَلَوْ تَرَاضَيَا^(٧).

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ، أَوْ قَنَاةٌ، أَوْ عَيْنٌ يَنْبُغُ مَائُهَا، فَالْتَّفَقَةُ لِحَاجَةِ بِقَدْرِ حَقِّهِمَا، وَالْمَاءُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ عِنْدَ اسْتِخْرَاجِهِ. وَإِنْ رَضِيََا بِقَسَمِهِ مُهَآيَاةً بِالزَّمَانِ، أَوْ بِمَزَازٍ^(٨)، بَأَن يُنْصَبَ حَجَرٌ مُشْتَوٍ، أَوْ خَشَبَةٌ فِي مَصْدَمِ الْمَاءِ، فِيهِ ثُقْبَانِ عَلَى قَدْرِ حَقِّهِمَا، جَازَ، فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْقَى

(١) فِي م: «لِيَحْلِبَ».

(٢) فِي م: «الثمرة».

(٣) فِي م: «لَمْ يَنْفَرِدْ».

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «مَعًا».

(٥) الْقَصِيلُ: مَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ وَهُوَ أَخْضَرٌ.

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ: م.

(٧) فِي م: «بِمِزَانٍ». وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ «الْمَرَارِ». انْظُرْ: الْمَقْنَعُ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ وَمَعَهُمَا الْإِنْصَافُ ٧٠ / ٢٩.

بَنَصِيهِ أَرْضًا لَا شِرْبَ لَهَا مِنْ هَذَا الْمَاءِ ، لَمْ يُنْتَع . وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ إَحْيَاءِ الْمَوَاتِ .

فصل : التَّوْعُ الثَّانِي ، قِسْمَةُ إِجْبَارٍ ، وَهِيَ مَا لَا ضَرَرَ فِيهَا عَلَيْهِمَا ، وَلَا عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَلَا رَدُّ عَوَضٍ ؛ كَأَرْضٍ وَاسِعَةٍ ، وَقَرْيَةٍ ، وَبُشْتَانٍ ، وَدَارٍ كَبِيرَةٍ ، وَدُكَّانٍ وَاسِعٍ وَنَحْوِهَا ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً الْأَجْزَاءِ أَوْ لَا ، إِذَا أَمَكَنَّ قَسْمُهَا^(١) بِتَغْدِيلِ السَّهَامِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ يُجْعَلُ مَعَهَا ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ^(٢) إِلَّا بِجَعْلِ شَيْءٍ مَعَهَا ، فَلَا إِجْبَارَ . وَلَهُمَا قَسْمُ أَرْضِ بُشْتَانٍ دُونَ شَجَرِهِ وَعَكْسُهُ ، وَالْجَمِيعِ ، فَإِنْ قَسَمَا الْجَمِيعَ ، أَوِ الْأَرْضَ ، فَقِسْمَةُ إِجْبَارٍ ، وَيَدْخُلُ الشَّجَرُ تَبَعًا ، وَإِنْ اقْتَسَمَا الشَّجَرَ وَحْدَهُ ، فَلَا إِجْبَارَ .

وَمِنْ قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ قِسْمَةُ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَدُهْنٍ ، وَلَبَنٍ ، وَدَبْسٍ ، وَخَلٍّ تَمْرٍ^(٣) ، وَعَنْبٍ ، وَنَحْوِهَا ، فَإِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ فِيهَا ، وَأَتَى الْآخَرَ ، أُجْبِرَ وَلَوْ كَانَ وَلِيًّا عَلَى صَاحِبِ الْحِصَّةِ .

وَيُقَسِّمُ حَاكِمٌ مَعَ غَيْبَةِ وَلِيِّ . وَكَذَا عَلَى غَائِبٍ فِي قِسْمَةِ إِجْبَارٍ ، فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرَكُ مِثْلِيًّا - وَهُوَ الْمَكِيلُ وَالْمَوْزُونُ - وَغَابَ الشَّرِيكُ أَوْ امْتَنَعَ ، جَازَ لِلْآخِرِ أَخْذُ قَدْرِ حَقِّهِ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ ، لَا عِنْدَ الْقَاضِي ، وَإِذْنُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ النِّزَاعَ . وَقَالَ الشَّيْخُ فِي قَرْيَةٍ مُشَاعَةٍ قَسَمَهَا فَلَاخُوهَا ، هَلْ يَصْبَحُ ؟ فَقَالَ : إِذَا تَهَايَمُوا ، وَزَرَعَ كُلُّ مِنْهُمْ حِصَّتَهُ ، فَالزَّرْعُ لَهُ ، وَلِرَبِّ الْأَرْضِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « قَسَمْتُهَا » .

(٢) فِي م : « ذَاكَ » .

(٣) فِي ز ، س ، م : « وَتَمْر » ، وَفِي د : « ثَمَر » .

نَصِيْبِهِ ، إِلَّا أَنْ^(١) مَنْ تَرَكَ مِنْ نَصِيْبٍ مَالِكِهِ ، فَلَهُ أَخْذُ^(٢) أَجْرَةِ الْقَضَلَةِ ، أَوْ مُقَاسَمَتُهَا .

وهي إِفْرَازُ حَقٍّ لَا يَبِيعُ ، فَيَصِيْحُ قَسْمُ وَقْفٍ^(٣) بَلَا رَدٍّ مِنْ أَحَدِهِمَا ، إِذَا كَانَ عَلَى جِهَتَيْنِ فَأَكْثَرُ ، فَأَمَّا^(٤) عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَا تُقَسَّمُ عَيْنُهُ قِسْمَةً لَازِمَةً اتِّفَاقًا ؛ لَتَعْلُقِ حَقُّ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ ، لَكِنْ تَجُوزُ الْمُهَابَأَةُ ، وَهِيَ قِسْمَةُ الْمَنَافِعِ . وَنَفَقَةُ الْحَيَوَانِ مُدَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ ، وَإِنْ نَقَصَ الْحَادِثُ عَنِ الْعَادَةِ ، فَلِلْآخِرِ الْفَسْخُ .

وَتَجُوزُ قِسْمَةُ مَا بَعْضُهُ وَقْفٌ ، وَبَعْضُهُ طَلْقٌ ، بَلَا رَدٍّ عَوِضٍ مِنْ رَبِّ الطَّلْقِ ، وَبَرْدٌ عَوِضٍ مِنْ مُسْتَحِقِّ الْوَقْفِ ، وَقِسْمَةُ^(٥) الدَّيْنِ فِي ذِمِّ الْغُرَمَاءِ ، وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرَكَةِ .

وَتَجُوزُ قِسْمَةُ الثَّمَارِ خَرَصًا ، وَلَوْ عَلَى شَجَرٍ قَبْلَ بُدْوٍ صَلَاحِهِ ، بِشَرْطِ التَّبَقُّيَةِ ، وَقِسْمَةُ لَحْمٍ هَذِي وَأَصَاحٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَمَرْهُونٍ ، فَلَوْ رَهْنَ سَهْمَهُ مُشَاعًا ، ثُمَّ قَاسَمَ شَرِيكَه ، صَحَّ ، وَاخْتَصَّ قَسْمُهُ بِالرَّهْنِ .

وَتَجُوزُ قِسْمَةُ مَا يُكَالُ وَزْنًا ، وَمَا يُوزَنُ كَيْلًا ، وَتَفَرَّقُفُهُمَا قَبْلَ الْقَبْضِ فِيهِمَا ، وَلَا خِيَارَ فِيهَا ، وَلَا سُفْعَةٌ . وَلَا يَخْنُثُ مَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ ، إِذَا قَاسَمَ . وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَا شِئَتْ مُشْتَرَكَةً ، فَاقْتَسَمَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ،

(١) سقط من : د ، ز .

(٢) سقط من : م .

(٣) في د ، ز : « وقفه » .

(٤) بعده في م : « الوقف » .

واستدأما خُلْطَةُ الأوصافِ ، لم يَنْقَطِعِ الحَوْلُ .

وإنْ ظَهَرَ فِي الْقِسْمَةِ عَيْنٌ فَاحِشٌ ، لم تَصِحَّ ؛ ^(١) لَتَبَيَّنَ فَسَادُ الْإِفْرَازِ .

وإنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْضٌ ، يَشْرَبُ بَعْضُهَا سَيْحًا وَبَعْضُهَا بَغْلًا ، أو فِي بَعْضِهَا شَجَرٌ وَفِي بَعْضِهَا نَخْلٌ ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَةَ كُلِّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ ، وَطَلَبَ الْآخَرُ قِسْمَتَهَا أَغْيَانًا بِالْقِيَمَةِ ، قُدِّمَ مَنْ يَطْلُبُ قِسْمَةَ كُلِّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ ، إِنْ [٢٢٥] أُمِكَنَ التَّشْوِيَةُ فِي جَيِّدِهِ وَرَدِيْعِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ، وَأُمِكَنَ التَّعْدِيلُ بِالْقِيَمَةِ ، عُدَّتْ ، وَأُجِيزَ الْمُتَنَبِّعُ ، وَالْأَفْلَا .

فصل : ويجوزُ للشُّرَكَاءِ أَنْ يَتَقَاسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ ، وَبِقَاسِمٍ يَنْصِبُونَهُ ، أو يَسْأَلُوا الْحَاكِمَ نَصْبَهُ ، وَأُجْرَتُهُ مُبَاحَةٌ . فَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِأَجْرِ مَعْلُومٍ لِيَقْسِمَ نَصِيبَهُ ، جَازَ . وَإِنْ اسْتَأْجَرُوهُ جَمِيعًا لِجَارَةٍ وَاحِدَةٍ بِأَجْرَةٍ وَاحِدَةٍ ، لَزِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَجْرِ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ مِنَ الْمَقْسُومِ ، مَا لَمْ يَكُنْ شَرْطًا ، وَسَوَاءٌ طَلَبُوا الْقِسْمَةَ أو أَحَدُهُمْ . وَأُجْرَةُ شَاهِدٍ يَخْرُجُ لِقَسَمِ الْبِلَادِ ، وَوَكِيلٍ ، وَأَمِينٍ لِلْحِفْظِ ، عَلَى مَالِكٍ وَفَلَّاحٍ . قَالَ الشَّيْخُ . وَإِذَا مَانَهُمُ الْفَلَّاحُ بِقَدْرِ مَا عَلَيْهِ ، أو يَسْتَحِقُّهُ الضَّيْفُ ، حَلَّ لَهُمْ . وَقَالَ : وَإِنْ لَمْ يَأْخُذِ الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ إِلَّا قَدْرَ أُجْرَةِ عَمَلِهِ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالزِّيَادَةُ يَأْخُذُهَا الْمُقْطِعُ ، فَالْمُقْطِعُ هُوَ الَّذِي ظَلَمَ الْفَلَّاحِينَ ، فَإِذَا أُعْطِيَ الْوَكِيلُ الْمُقْطِعُ مِنَ الصَّرِيَّةِ مَا يَزِيدُ عَلَى أُجْرَةِ مِثْلِهِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ إِلَّا أُجْرَةَ عَمَلِهِ ، جَازَ لَهُ ذَلِكَ .

وَيُسَرِّطُ أَنْ يَكُونَ الْقَاسِمُ مُسْلِمًا ، عَدْلًا ، عَارِفًا بِالْقِسْمَةِ . قَالَ الْمُؤَفَّقُ

(١ - ١) سقط من : م .

وغيره: و^(١) عارفاً بالحساب. فإن كان كافراً، أو فاسقاً، أو جاهلاً بالقسمة، لم تُلزمه إلا بتراضيهم بها.

ويعدّل السهام بالأجزاء إن تساوت، وبالقيمة إن اختلفت، وبالردّ إن اقتضته، فإذا تمت وأخرجت القرعة، لزمّت القسمة، ولو كان فيها ضرر أو ردّ، تقاسموا بأنفسهم، أو بقاسم؛ لأنها كالحكم من الحاكم، ولا يُعتبر رضاهم بعدها.

وتعدّل السهام لا يخلو من أربعة أقسام؛ أحدها، أن تكون السهام متساوية، وقيمة أجزاء المقسوم متساوية، كأرض بين ستة؛ لكلّ منهم سدسها، فتعدّل بالمساحة ستة أجزاء متساوية، ثم يُقرع. الثانى، أن تكون السهام متفقة، والقيمة مختلفة، فتعدّل الأرض بالقيمة، وتجعل ستة أسهم متساوية بالقيمة. الثالث، أن تكون القيمة متساوية، والسهام مختلفة، كأرض بين ثلاثة؛ لأحدهم النصف، وللثانى الثلث، وللثالث السدس، وأجزاؤها متساوية القيم، فتجعل ستة أسهم. الرابع، إذا اختلفت السهام والقيمة، فتعدّل السهام بالقيمة، وتجعل ستة أسهم متساوية القيمة، ثم يُقرع. وإن خيّر أحدهما الآخر من غير قرعة، لزمّت^(٢) برضاها وتفرقهما، فإن كان فيها تقويم، لم يَجْزِ أقلّ من قاسمين؛ لأنها شهادة بالقيمة^(٣)، ولا أجزاءً واحداً.

(١) سقط من: د، ز.

(٢) بعده فى م: «القسمة».

(٣) فى م: «بالقرعة».

وإذا سألوا الحاكم قِسْمَةَ عَقَارٍ لم يَثْبُتْ عنده أنه لهم ، لم يَجِبْ عليه قِسْمُهُ ، بل يجوزُ ، فإن قَسَمَهُ ، ذَكَرَ في كتابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسَمَهُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُمْ بِمِلْكِهِ ، لا عن بَيِّنَةٍ شَهِدَتْ لَهُمْ بِمِلْكِهِمْ ، و^(١) إن لم يَتَّفِقُوا على طَلَبِ الْقِسْمَةِ ، لم يَقْسِمَهُ حتى يَثْبُتْ عنده مِلْكُهُمْ^(٢) .

وَكَيْفَمَا اقْتَرَعُوا جازَ ، والأَحْوَطُ أن يَكْتُبَ اسْمَ كُلِّ شَرِيكٍ في رُقْعَةٍ ، ثم تُدْرَجُ في بِنَادِقٍ شَمْعٍ أو طِينٍ ، مُتَسَاوِيَةٍ قَدْرًا وَوزَنًا ، ثم تُطْرَحُ في حَجَرٍ مَنْ لَمْ يَخْضُرْ ذَلِكَ ، ويُقَالُ له : أَخْرِجْ بُنْدُقَةً على هذا السَّهْمِ . فمن خَرَجَ اسْمُهُ ، كَانَ له ، ثم لِلثَّانِي^(٣) كذلك ، والسَّهْمُ الباقي لِلثَّالِثِ إن كانوا ثَلَاثَةً واشتَرَوْا سِهامَهُمْ . وإن كَتَبَ اسْمَ كُلِّ سَهْمٍ في رُقْعَةٍ ، ثم أَخْرَجَ بُنْدُقَةً لِفُلَانٍ ،^(٤) وَبُنْدُقَةً لِفُلَانٍ ، جازَ . وإن كانت سِهامُ^(٥) الثَّلَاثَةِ مُخْتَلِفَةً ؛ كِنِصْفٍ ، وَثُلْثٍ ، وَشُدُسٍ ، جَزْأً المَقْشُومِ سِتَّةَ أَجْزَاءٍ ، وَأَخْرَجَ الأَسْمَاءَ على السَّهامِ لا غَيْرُ ،^(٦) فَكَتَبَ بِاسْمِ صَاحِبِ^(٦) النُّصْفِ ثَلَاثَ^(٧) رِقَاعٍ ، وَلِرَبِّ الثُّلُثِ رُقْعَتَيْنِ ، وَلِرَبِّ الشُّدُسِ رُقْعَةً ، وَيُخْرِجُ بُنْدُقَةً^(٨) على أَوَّلِ سَهْمٍ ، فإن خَرَجَ عليه اسْمُ رَبِّ النُّصْفِ ، أَخَذَهُ مع الثَّانِي والثَّالِثِ ،

(١) بعده في م : « حيثذ » .

(٢) بعده في م : « كما سبق » .

(٣) في م : « بالثاني » .

(٤ - ٤) زيادة من : الأصل .

(٥) في م : « السهام » .

(٦ - ٦) في م : « فيكتب لصاحب » .

(٧) في د ، ز ، س : « ثلاثة » .

(٨) في م : « رقعة » .

وإن خرج اسمُ صاحبِ الثُّلثِ ، أَخَذَهُ والثَّانِي^(١) ، ثم يُقْرِعُ بَيْنَ الْأَخِيرَيْنِ كَذَلِكَ ، والباقي للثالثِ .

وإن كَانَ بَيْنَهُمَا دَارَانِ مُتَجَاوِرَتَانِ [٣٢٥ظ] أَوْ مُتَبَاعِدَتَانِ ، أَوْ حَانَانٍ أَوْ أَكْثَرُ ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَجْمَعَ نَصِيبَهُ فِي إِحْدَى الدَّارَيْنِ ، أَوْ إِحْدَى الْجَانِبَيْنِ^(٢) ، أَوْ الْحَانَيْنِ ، وَيَجْعَلَ الْبَاقِيَ نَصِيبًا لِلْآخِرِ ، أَوْ يَجْعَلَ كُلَّ دَارٍ سَهْمًا ، لَمْ يُجَبِّرِ الْمُتَتَبِعُ ، تَسَاوَتْ الْقِيَمَةُ^(٣) أَوْ اخْتَلَفَتْ .

فصل : وَمَنْ ادَّعَى غَلَطًا فِيمَا تَقَاسَمُوهُ بِأَنْفُسِهِمْ وَأَشْهَدُوا عَلَى رِضَاهُمْ بِهِ ، وَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ وَلَوْ أَقَامَ بِهِ بَيِّنَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَرِيسًا فَيُعَبَّرَ بِمَا لَا يُسَامَحُ بِهِ عَادَةً ، ^(٤) «وإن» كَانَ فِيمَا قَسَمَهُ قَاسِمُ الْحَاكِمِ ، قُبِلَ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ بَيِّنَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ فَتُنْقَضُ الْقِسْمَةُ^(٥) وَتُعَادَ . وَإِنْ كَانَ فِيمَا قَسَمَهُ قَاسِمٌ نَصَبُوهُ ، وَكَانَ فِيمَا شَرَطْنَا^(٦) فِيهِ الرِّضَا بَعْدَ الْقُرْعَةِ ، لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَقَاسِمِ^(٧) الْحَاكِمِ .

وَإِذَا تَقَاسَمُوا ثُمَّ اسْتَحَقَّ مِنْ حِصَّةٍ أَحَدُهُمَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ ، بَطَلَتْ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ مِنَ الْحِصَّتَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ ، لَمْ تَبْطُلْ فِيمَا بَقِيَ ، وَإِنْ كَانَ فِي

(١) بعده في م : «الذي يليه» .

(٢) في م : «الجانين» .

(٣) سقط من : م .

(٤ - ٤) في م : «أو» .

(٥) في د : «القيمة» .

(٦) في د ، ز : «شرطا» .

(٧) في د ، ز : «قاسم» .

نَصِيبٍ أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ؛ أَوْ ضَرَرُهُ أَكْثَرُ، كَسَدُ طَرِيقِهِ، أَوْ مَجْزَى مَائِهِ، أَوْ ضَوْئُهُ^(١) وَنَحْوِهِ، أَوْ كَانَ شَائِعًا فِيهِمَا، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، بَطَلَتْ.

وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّ هَذَا مِنْ سَهْمِي، تَخَالَفَا وَتُقَضَّتْ. وَإِذَا اقْتَسَمَا دَارَيْنِ وَنَحْوَهُمَا قِسْمَةً تَرَاوِي، فَيَتَنَى أَحَدُهُمَا أَوْ غَرَسَ فِي نَصِيبِهِ، ثُمَّ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا، وَتُقَضَّ بِنَاؤُهُ، وَقُلِعَ غَرَسُهُ، رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ يَنْصِفُ قِيَمَتَهُ، وَلَا يَزْجَعُ بِهِ فِي^(٢) قِسْمَةِ إِجْبَارٍ.

وَإِنْ خَرَجَ فِي نَصِيبٍ أَحَدِهِمَا غَيْبٌ، فَلَهُ فَسْخُ الْقِسْمَةِ إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ، وَلَهُ الْإِمْسَاكُ مَعَ الْأَرْضِ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ التَّرَكَةِ قَبْلَ قَضَاءِ الدَّيْنِ إِنْ قُضِيَ، وَيَصِحُّ الْعِثْقُ. وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَنْفَذُ إِلَّا مَعَ يَسَارِ الْوَرَثَةِ.

وَلَا يَمْنَعُ دَيْنُ الْمَيِّتِ انْتِقَالَ تَرَكَّتِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ، بِخِلَافِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِهَا مِنْ مُعَيَّنٍ مُوصًى^(٣) بِهِ، وَالنَّمَاءُ لَهُمْ؛ لِأَنَّ^(٤) تَعْلُقَ الدَّيْنِ بِهَا كَتَعْلُقِ جَنَائِيَةٍ لَا رَهْنٍ، وَتَصِحُّ قِسْمَتُهَا. وَظَهَرُ الدَّيْنِ بَعْدَ^(٥) الْقِسْمَةِ لَا يُطْلَأُ، لَكِنْ إِنْ امْتَنَعُوا مِنْ وَفَائِهِ، يَبْعَثُ فِيهِ، وَبَطَلَتِ الْقِسْمَةُ، فَإِنْ وَفَّى أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، صَحَّ فِي نَصِيبِهِ، وَبِيعَ نَصِيبُ الْآخَرِ.

(١) فِي م: «طَرِيقِهِ».

(٢) فِي د، ز: «مِنْ».

(٣) فِي د، ز: «يُوصَى».

(٤) فِي م: «لَا إِنْ».

(٥) فِي م: «قَبْلَ».

وإن اقتصموا دارًا ذات أسطحَةٍ يَجْرِي عليها الماءُ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فليس
لَمَنْ صَارَتْ لَهُ مَنَعٌ جَرَيَانِ الْمَاءِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا تَشَارُطُوا عَلَى مَنَعِهِ .

وإن اقتصما دارًا ، فحصلتِ الطَّرِيقُ فِي حِصَّةِ أَحَدِهِمَا ، وَلَا مَنَفَذَ^(١)
لِلآخَرِ ، لَمْ تَصِحَّ الْقِسْمَةُ ، وَإِنْ كَانَ لَهَا ظِلَّةٌ فَوَقَعَتْ فِي حِصَّةِ أَحَدِهِمَا ،
فَهِيَ لَهُ بِمُطْلَقِ الْعَقْدِ ، وَوَلِيُّ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ بِمَنْزِلَتِهِ . وَكَذَا
فِي قِسْمَةِ التَّرَاضِي إِذَا رَأَاهَا مَضْلَحَةً .

(١) فِي د ، ز : « متعد » .

باب الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ

وَاحِدُهَا دَعْوَى ، وَهِيَ إِضَافَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى نَفْسِهِ اسْتِحْقَاقَ شَيْءٍ فِي يَدٍ
غَيْرِهِ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ .

وَالْمُدَّعِي مَنْ يُطَالِبُ غَيْرَهُ بِحَقٍّ يَذْكُرُ اسْتِحْقَاقَهُ عَلَيْهِ ، وَإِذَا سَكَتَ
تُرِكَ ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمُطَالِبُ ، وَإِذَا سَكَتَ لَمْ يُتْرَكْ .

وَوَاحِدُ الْبَيِّنَاتِ بَيِّنَةٌ ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ الْوَاضِحَةُ ، كَالشَّاهِدِ فَأَكْثَرُ .

وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى وَإِنْكَارٌ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، لَكِنْ تَصِحُّ الدَّعْوَى
عَلَى سَفِيهِ بِمَا يُؤْخَذُ بِهِ حَالُ سَفَاهِهِ وَبَعْدَ فَلَكَ حَجْرِهِ ، وَيُحْلَفُ^(١) إِذَا أَنْكَرَ .
وَتَقَدَّمَ .

وَإِذَا تَدَاعَى عَيْنَا ، لَمْ تَخُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ
أَحَدِهِمَا ، فَهِيَ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهَا لَهُ ، وَلَا حَقٌّ لِلْمُدَّعَى فِيهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً .
وَلَا يَنْبُتُ الْمِلْكُ بِهَا كَثْبُوتُهُ بِالْبَيِّنَةِ ، بَلْ تُرْجَّحُ بِهِ^(٢) الدَّعْوَى ، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ
بِمُجَرَّدِ الْيَدِ ، وَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْحَاكِمُ كِتَابَةً مَحْضَرٍ بِمَا جَرَى ، أَجَابَهُ ،
وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ بَقِيَ الْعَيْنَ بِيَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ مَا يَرْفَعُهَا .

(١) فِي د ، ز : « يَلْحَقُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، د ، س ، ز .

ولو تَنَازَعَا دَابَّةً أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا، أَوْ لَهُ عَلَيْهَا حِمْلٌ، وَالْآخَرُ آخِذٌ بِرِمَامِهَا أَوْ سَائِقُهَا، فَهِيَ لِلأَوَّلِ. وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْحِمْلِ، فَادَّعَاهُ الرَّاكِبُ وَصَاحِبُ الدَّابَّةِ، فَهُوَ لِلرَّاكِبِ، بِخِلَافِ الشَّرْجِ.

وَإِنْ تَنَازَعَا ثِيَابَ عَبْدٍ عَلَيْهِ، فَلصَاحِبِ الْعَبْدِ. وَإِنْ تَنَازَعَا قَمِيصًا أَحَدُهُمَا لِابْنِهِ، وَالْآخَرُ آخِذٌ بِكُمِّهِ، فَهُوَ لِلأَوَّلِ. وَإِنْ كَانَتْ^(١) كُمُّهُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، وَبَاقِيهِ مَعَ الْآخَرِ، أَوْ تَنَازَعَا عِمَامَةً طَرَفُهَا [٣٢٦] فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، وَبَاقِيهَا فِي يَدِ الْآخَرِ، فَهِيَ فِيهَا^(٢) سَوَاءٌ.

وَلَوْ كَانَتْ دَارٌ فِيهَا أَرْبَعَةُ بُيُوتٍ، فِي أَحَدِهَا سَاكِنٌ، وَفِي الثَّلَاثَةِ سَاكِنٌ، وَاخْتَلَفَا، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مَا^(٣) هُوَ سَاكِنٌ فِيهِ. وَإِنْ تَنَازَعَا السَّاحَةَ الَّتِي يُتَطَرَّقُ مِنْهَا إِلَى الْبُيُوتِ، فَهِيَ يَتَنَهَمَا يَصْفَيْنِ.

وَلَوْ كَانَتْ شَاةٌ مَسْلُوخَةٌ، يَبِيدُ أَحَدُهُمَا جِلْدُهَا وَرَأْسُهَا وَسَوَاقِطُهَا، وَيَبِيدُ الْآخَرُ بَقِيَّتُهَا، وَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كُلَّهَا، وَأَقَامَا يَتَنَتَيْنِ بَدْعَوَاهُمَا، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَبِيدُ صَاحِبُهُ.

وَإِنْ تَنَازَعَ صَاحِبُ الدَّارِ وَخِيَّاطٌ فِيهَا فِي إِبْرَةٍ وَمِقْصَصٍ، فَهِيَ لِلخِيَّاطِ. وَإِنْ تَنَازَعَ هُوَ وَالْقَرَّابُ الْقِرْبَةَ، فَهِيَ لِلْقَرَّابِ. وَإِنْ تَنَازَعَا عَرَصَةً فِيهَا بِنَاءٌ أَوْ شَجَرٌ لِهَمَا، فَهِيَ لِهَمَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا، فَهِيَ لَهُ.

(١) فِي م: «كَانَ».

(٢) فِي ز: «فِيهِمَا».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

وإن تَنَازَعَا حَائِطًا مَعْقُودًا بَيْنَهُمَا أَحَدُهُمَا وَحَدَهُ ، ^(١) أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ اتِّصَالًا لَا يُمَكِّنُ إِحْدَاهُ بَعْدَ بِنَاءِ الْحَائِطِ ^(٢) ، أَوْ لَهُ عَلَيْهِ أَزْجٌ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْبِنَاءِ ، وَيُقَالُ لَهُ : طَاقٌ - أَوْ لَهُ عَلَيْهِ بِنَاءٌ ؛ كَحَائِطِ مَبْنِيٍّ عَلَيْهِ ^(٣) ، أَوْ عَقْدٍ مُعْتَمِدٍ عَلَيْهِ ، أَوْ قُبَّةٍ ، أَوْ لَهُ عَلَيْهِ سِتْرَةٌ مَبْنِيَّةٌ وَنَحْوُ هَذَا ، فَهُوَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَعْقُودًا بَيْنَهُمَا عَقْدًا يُمَكِّنُ إِحْدَاهُ ، كَالْبِنَاءِ بِاللِّبْنِ وَالْأَجْرِ ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُنَزَعَ مِنَ الْحَائِطِ الْمَبْنِيِّ نِصْفُ لَبْنَةٍ أَوْ أَجْرَةٍ ، وَيُجْعَلُ مَكَانَهَا لَبْنَةٌ صَحِيحَةٌ ، أَوْ أَجْرَةٌ صَحِيحَةٌ تُعْقَدُ بَيْنَ الْحَائِطَيْنِ ، لَمْ يُزَجَّجْ بِهِ . وَإِنْ كَانَ مَحْلُولًا مِنْ بِنَائِهِمَا - أَى غَيْرِ مُتَّصِلٍ بِنَائِهِمَا - بَلْ بَيْنَهُمَا شَقٌّ مُسْتَطِيلٌ ، كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الْحَائِطَيْنِ اللَّذَيْنِ أَلْصَقَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ ، أَوْ "مَعْقُودًا بِهِمَا ، فَهُوَ" ^(٤) بَيْنَهُمَا ، وَيَتَحَالَفَانِ ، فَيُخْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ لِلْآخِرِ أَنْ يَنْصِفَهُ لَهُ . وَإِنْ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى جَمِيعِ الْحَائِطِ أَنَّهُ لَهُ ، جَازَ . وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيْتَةٌ ، مُحْكَمٌ لَهُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَةٌ ، تَعَارَضَتَا ، وَصَارَا كَمَنْ لَا بَيْتَةَ لِهَما . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ^(٥) لَهُمَا بَيْتَةٌ ، وَنَكَلَا عَنِ الْيَمِينِ ، كَانَ الْحَائِطُ فِي أَيْدِيهِمَا عَلَى مَا كَانَ . وَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا ، وَنَكَلَ الْآخَرُ ، قُضِيَ عَلَى النَّاكِلِ .

وَلَا تُزَجَّجُ الدَّعْوَى بِوَضْعِ خَشَبٍ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ ، وَلَا بِوُجُوهٍ "أَجْرٌ أَوْ أَحْجَارٌ" مِمَّا يَلِي أَحَدَهُمَا ، وَبِالتَّزْوِيقِ ^(٦) وَالتَّجْصِصِ ، وَلَا بِشَرْعٍ عِنْدَ غَيْرِ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) فى د ، ز : « الآخر » .

(٣ - ٣) فى م : « شركا بينهما وهو » .

(٤) فى الأصل ، س : « تكن » .

(٥ - ٥) فى الأصل ، د ، س ، ز : « الآخر والتزويق » .

مَبِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُتَسَامَحُ بِهِ ، وَيُمْكِنُ إِخْدَاثُهُ . وَلَا بِمَعَاقِدِ الْقُمُطِ فِي الْخَصْرِ -
أَيِ عُقْدِ الْخِيُوطِ الَّتِي 'يُشَدُّ بِهَا' الْخَصْرُ ، وَهُوَ يَتَّ يُعْمَلُ مِنْ خَشَبٍ
وَقَصَبٍ .

وَأِنْ تَنَازَعَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ سُلَّمًا مَنْصُوبًا ، أَوْ دَرَجَةً ، فَلصَاحِبِ
الْعُلُوِّ . وَكَذَا الْعَرَصَةُ الَّتِي عَلَيْهَا^(١) الدَّرَجَةُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَ الدَّرَجَةِ
مَشْكَنٌ لَصَاحِبِ السُّفْلِ ، فَتَكُونَ^(٢) بَيْنَهُمَا . وَإِنْ كَانَ تَحْتَهَا طَاقٌ صَغِيرٌ لَمْ
تُبْنَ الدَّرَجَةُ لِأَجْلِهِ ، وَلَئِنْ جُعِلَ مِرْقًا يُجْعَلُ فِيهِ جَرُّ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ ، فَهُوَ
لَصَاحِبِ الْعُلُوِّ . وَإِنْ تَنَازَعَا الصَّخْنِ وَالْدَّرَجَةَ فِي الصَّدْرِ ، فَبَيْنَهُمَا ، وَإِنْ
كَانَتْ فِي الْوَسْطِ ، فَمَا إِلَيْهَا بَيْنَهُمَا ، وَمَا وَرَاءَهُ لِرَبِّ السُّفْلِ . وَإِنْ تَنَازَعَا
فِي السَّقْفِ الَّذِي بَيْنَهُمَا ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا .

وَأِنْ تَنَازَعَا جُذْرَانِ الْبَيْتِ السُّفْلَانِيَّ ، فَهُوَ لَصَاحِبِ السُّفْلِ ، وَحَوَائِطُ
الْعُلُوِّ لَصَاحِبِ الْعُلُوِّ .

وَأِنْ تَنَازَعَ الْمُؤَجِّرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ ، أَوْ مِضْرَاعٍ مَقْلُوعٍ لَهُ
شَكْلٌ مَنْصُوبٌ فِي الدَّارِ ، فَهُوَ لِرَبِّهَا وَإِلَّا فَبَيْنَهُمَا . وَكَذَا مَا لَا يَدْخُلُ فِي
يَبْعٍ^(٤) وَبَجَرَتِ الْعَادَّةُ بِهِ ، وَمَا لَمْ تَجْرِ بِهِ عَادَةٌ فَلَمْ تُكْتَرِ^(٥) .

(١ - ١) فِي م : « تَشَدُّ » .

(٢) فِي م : « يَحْمِلُهَا » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « الدَّرَجَةُ » .

(٤) فِي م : « بَيْت » .

(٥) فِي م : « فَكَمَكْتَر » .

وإن تَنَازَعَا دَارًا فِي أَيْدِيهِمَا ، فَادَّعَاها أَحَدُهُما ، وَادَّعَى الْآخَرُ نِصْفَها ، جُعِلَتْ بَيْنَهُما نِصْفَتَيْنِ ، وَالْيَمِينُ عَلَى مُدَّعَى النِّصْفِ ، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما بَيِّنَةٌ بِمَا يَدَّعِيهِ ، تَعَارَضَتَا فِي النِّصْفِ ، فَيَكُونُ النِّصْفُ لِمُدَّعَى الْكُلِّ ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ لَهُ أَيْضًا ؛ لِتَقْدِيمِ بَيِّنَتِهِ ، وَإِنْ كَانَتِ الدَّارُ فِي يَدِ ثَالِثٍ لَا يَدَّعِيها ، فَالنِّصْفُ لِمُدَّعَى الْكُلِّ ، لَا مُنَازَعَةَ لَهُ فِيهِ ، وَيُقَرَّعُ بَيْنَهُما فِي النِّصْفِ الْآخَرِ ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ، خَلَفَ وَكَانَ لَهُ ، [٣٢٦ ط] وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما بَيِّنَةٌ ، "تَعَارَضَتَا ، وَصَارَا" كَمَنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُمَا .

وإن تَنَازَعَ زَوْجَانِ ، أَوْ وَرَثَتُهُما ، أَوْ أَحَدُهُما وَوَرَثَتُهُ الْآخَرِ - وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُما تَمْلُوكُ - فِي قُماشِ الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ ، أَوْ بَعْضِهِ ، فَمَا يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ ؛ كَالْعِمَامَةِ ، وَالسَّيْفِ ، فَلِلرِّجَالِ^(٢) ، وَمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ ؛ كَحُلِيِّهِنَّ ، وَثِيَابِهِنَّ ، فَلِلْمَرْأَةِ ، وَالْمُصْحَفُ لَهُ إِذَا كَانَتْ لَا تَقْرَأُ ، وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا ؛ كَالْمِفَارِشِ^(٣) ، وَالْأَوَانِي - وَسَوَاءٌ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ ، أَوْ مِنْ طَرِيقِ الْمُشَاهَدَةِ ، وَسَوَاءٌ اخْتَلَفَا فِي حَالِ الزَّوْجِيَّةِ ، أَوْ بَعْدَ الْبَيْتُونَةِ - فَبَيْنَهُمَا . وَإِنْ كَانَ الْمَتَاعُ عَلَى يَدَيِّ غَيْرِهِمَا ، وَلَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ ، أُقَرَّعَ ، فَمَنْ قَرَعَ مِنْهُمَا ، خَلَفَ "وَأَخَذَهُ"^(٤) .

وكذا^(٥) لو اخْتَلَفَ صَانِعَانِ فِي آلَةٍ دُكَّانٍ لَهُمَا ، حَكِمَ بِاللَّيْلِ كُلِّ صَنْعَةٍ

(١ - ١) فِي ز : «تَعَارَضَتَا وَصَارَا» ، وَفِي م : «تَعَارَضَتَا صَارَا» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «فَلِلرِّجَالِ» .

(٣) فِي م : «كَالْمِفَارِشِ» .

(٤ - ٤) فِي م : «وَاحِدَةً» .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

لصانِعِها ؛ فَالَّةُ الْعَطَّارِينَ لِلْعَطَّارِ ، وَآلَةُ النَّجَّارِينَ لِلنَّجَّارِ . فَإِنْ لَمْ يَكُونَا فِي دُكَّانٍ وَاحِدٍ ، وَاخْتَلَفَا فِي عَيْنٍ ، لَمْ يُرَجَّحْ أَحَدُهُمَا بِصَلَاحِيَةِ الْعَيْنِ لَهُ . وَكَذَا لَوْ تَنَازَعَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِي عَيْنٍ ، غَيْرِ قُمَاشٍ ، بَيْنَهُمَا .
وَكُلُّ مَنْ قُلْنَا : لَهُ . فَهُوَ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً ، وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ لَهُ بِهَا مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ .

وَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ بِيَدِ أَحَدِهِمَا ، وَكَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ ، سُمِعَتْ بَيِّنَةُ الْمُدَّعَى - وَهُوَ الْخَارِجُ - وَحُكِمَ لَهُ بِهَا ؛ سَوَاءٌ أُقِيمَتْ بَيِّنَةُ الْمُتَكِيرِ - وَهُوَ الدَّاخِلُ - بَعْدَ رَفْعِ يَدِهِ أَوْ لَا ، وَسَوَاءٌ شَهِدَتْ بَيِّنَتُهُ أَنَّهَا لَهُ نُتَبِّحَتْ فِي مِلْكِهِ ، أَوْ قَطِيعَتُهُ مِنَ الْإِمَامِ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ أَقَامَ الدَّاخِلُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الْخَارِجِ ، وَأَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الدَّاخِلِ ، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ . وَلَا تُسْمَعُ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ قَبْلَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ وَتُعْذِلُهَا ، وَتُسْمَعُ بَعْدَ التَّعْذِيلِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، وَبَعْدَهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ . وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً أَنَّهَا مِلْكُهُ ، وَأَقَامَ الدَّاخِلُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ ، أَوْ وَقَفَهَا عَلَيْهِ ، أَوْ أَعْتَقَهُ ، قُدِّمَتِ الثَّانِيَةُ ، وَلَمْ تَرْفَعْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ يَدَهُ ، كَقَوْلِهِ : أَبْرَأُنِي مِنَ الدِّينِ . أَمَّا لَوْ قَالَ : لِي بَيِّنَةٌ غَائِبَةٌ . طُولِبَ بِالتَّسْلِيمِ ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهُ يَطُولُ .

فصل : القسم الثاني ، أن تكون العير في أيديهما ، أو في غير يد أحد ، ولا بَيِّنَةٌ لهما ، فَيَتَحَالَفَانِ ، وَتُقَسَّمُ^(١) بَيْنَهُمَا . وَكَذَا إِنْ تَكَلَّأَ ؛ لِأَنَّ تَكَلُّأً^(٢) مِنْهُمَا يَسْتَحِقُّ مَا فِي يَدِ الْآخَرِ بِنُكُولِهِ ، وَإِنْ تَكَلَّ أَحَدُهُمَا ، وَخَلَفَ

(١) بعده في م : « العين » .

(٢) في الأصل ، م : « كل واحد » .

الْآخِرُ، قُضِيَ لَهُ بِجَمِيعِهَا. فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا نِصْفَهَا فَمَا دُونَ، و^(١) الْآخِرُ أَكْثَرُ مِنْ بَقِيَّتِهَا، أَوْ كُلِّهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي الْأَقْلَ مَعَ يَمِينِهِ.

وإن تَنَازَعَا مُسْتَنَاءً - وهى السُّدُّ الذى يَرُدُّ مَاءَ النَّهْرِ، مِنْ جَانِبِهِ حَاجِزٌ بَيْنَ نَهْرٍ أَحَدِهِمَا وَأَرْضِ الْآخَرِ - تَحَالَفًا، وهى بَيْنَهُمَا. وكذا إن نَكَلَا؛ لِأَنَّهَا حَاجِزٌ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا.

وإن تَنَازَعَا صَغِيرًا دُونَ التَّمْيِيزِ فى أَيْدِيهِمَا، فهو بَيْنَهُمَا رَقِيقٌ، وَيَتَحَالَفَانِ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْحُرِّيَّةُ إِذَا بَلَغَ بِلَا بَيِّنَةٍ،^(٢) إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ سَبَبَ يَدِهِ^(٣) غَيْرُ الْمَلِكِ، مِثْلَ أَنْ يُلْتَقِطَهُ، فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ لِرُقِّهِ؛ لِأَنَّ اللَّقِيطَ مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فهو بَيْنَهُمَا أَيْضًا. وَإِنْ كَانَ مُتَمَيِّزًا، فَقَالَ: إِنِّى حُرٌّ. فهو حُرٌّ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِرُقِّهِ، كَالْبَالِغِ، إِلَّا أَنَّ الْبَالِغَ إِذَا أَقَرَّ بِالرَّقِّ، ثَبَتَ رُقُّهُ.

وإن كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ بِالْعَيْنِ، مُحْكِمٌ لَهُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، لَمْ يُقَدِّمَ أَسْبَقُهُمَا تَارِيخًا، بَلْ سَوَاءٌ، فَإِنْ وُقِّتَتْ إِحْدَاهُمَا، وَأُطْلِقَتِ الْآخَرَى، وَالْعَيْنُ بِيَدَيْهِمَا، أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْمَلِكِ وَسَبَبِهِ؛ كَتَبَتَا، أَوْ سَبَبٌ غَيْرُهُ، وَبَيِّنَةٌ بِالْمَلِكِ وَحْدَهُ، أَوْ بَيِّنَةٌ أَحَدُهُمَا بِالْمَلِكِ لَهُ مِنْذُ سَنَةٍ، وَبَيِّنَةٌ الْآخَرِ بِالْمَلِكِ مِنْذُ شَهْرٍ، وَلَمْ تَقُلْ: اشْتَرَاهُ مِنْهُ. فهما سَوَاءٌ.

(١) فى م: «أو».

(٢ - ٢) فى م: «على».

(٣) فى د، ز: «بينه».

ولا تُقَدَّم إحداهما بكثرة العدَدِ، ولا اِشْتِهَارِ الْعَدَالَةِ، ولا الرَّجُلَانِ^(١)
على الرَّجُلِ والمُزَانَيْنِ، ولا الشَّاهِدَانِ على الشَّاهِدِ وَيَمِينِ^(٢). وإذا تَسَاوَتَا مِنْ
كُلِّ وَجْهِ، تَعَارَضَتَا، وَتَحَالَفَا^(٣) فيما بَأْيَدِيهِمَا، وَقُسِمَتَ بَيْنَهُمَا، وَأُقْرِعَ،
إذا^(٤) لم تكنْ في يَدِ أَحَدٍ، أو بِيَدِ ثَالِثٍ ولم يُنَازَعْ، وكانَا كَمَنْ لَا بَيْنَةَ
لَهُمَا، فَيَسْقُطَانِ [٣٢٧] بِالتَّعَارُضِ.

وإن ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ، وَهِيَ مِلْكُهُ، وَشَهِدَتِ الْبَيْتَةُ
بذلك، سَمِعَتْ، وإن لم تَقُلْ: وَهِيَ مِلْكُهُ. لم تُسْمَعْ؛ و^(٥) ادَّعَى الْآخَرُ
أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ عَمْرٍو^(٦)، وَهِيَ مِلْكُهُ، تَعَارَضَتَا، حَتَّى وَلَوْ أُرْخَا. وإن
كَانَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، فَهِيَ لِلخَارِجِ، وَلَوْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيْنَةً أَنَّ هَذِهِ الدَّارُ
لَأَبِي، خَلَفَهَا تَرَكَّةً، وَأَقَامَتِ امْرَأَتُهُ بَيْنَةً أَنَّ أَبَاهُ أَضَدَّقَهَا إِثَّاهَا، فَهِيَ
لِلْمَرْأَةِ، دَاخِلَةٌ كَانَتْ أَوْ خَارِجَةً.

فصل: القسم الثالث، تداعيا عينا في يد غيرهما، فإن ادَّعَاها لِنَفْسِهِ،
حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمِينًا، فإن نَكَلَ عَنْهُمَا، أَخَذَاهَا مِنْهُ وَ^(٧) بَدَلَهَا،
واقتَرَعا عليهما. وإن لم يدَّعِها لِنَفْسِهِ، ولم يُقَرَّ بها لغيره ولا قَامَتِ بَيْنَةٌ،

(١) في م: «الرجال».

(٢) في م: «اليمين».

(٣) في س: «وتحالفنا».

(٤) في م: «ما».

(٥) بعده في الأصل: «إن».

(٦) في م: «عمر».

(٧) في م: «أو».

أُفْرِغَ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ قَرَعَ حَلْفَ وَأَخَذَهَا . فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَبْدًا مُكَلَّفًا ، فَأَقْرَ لأَحَدِهِمَا ، فهو له ، وَإِنْ صَدَّقَهُمَا ، فهو لهما ، وَإِنْ جَحَدَ^(١) ، قُبِلَ قَوْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، لَمْ يُرْجَعْ بِإِقْرَارِهِ^(٢) .

وَأِنْ أَقْرَ بِهَا مَنْ هِيَ بِيَدِهِ لأَحَدِهِمَا بَعَيْنَهُ ، حَلْفَ وَأَخَذَهَا ، وَيَخْلِفُ الْمُقْرَ لِلْآخِرِ ، فَإِنْ نَكَلَ ، أَخَذَ مِنْهُ بَدَلَهَا ، وَإِنْ أَخَذَهَا الْمُقْرَ لَهُ ، فَأَقَامَ الْآخِرُ بَيِّنَةً ، أَخَذَهَا ، وَلِلْمُقْرَرِ لَهُ قِيَمَتُهَا عَلَى الْمُقْرَرِ . وَإِنْ أَقْرَ بِهَا لَهَا ، وَنَكَلَ عَنِ التَّعْيِينِ ، افْتَسَمَاهَا . وَإِنْ قَالَ : هِيَ لأَحَدِهِمَا وَأَجْهَلُهُ . فَإِنْ صَدَّقَاهُ ، لَمْ يَخْلِفْ ، وَإِلَّا حَلَفَ بَيِّنًا وَاحِدَةً ، وَيُفْرَغُ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ قَرَعَ ، حَلَفَ وَأَخَذَهَا^(٣) ، ثُمَّ إِنْ بَيَّنَّهُ ، قُبِلَ ، وَلَهُمَا الْقُرْعَةُ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ الْوَاجِبِ وَقَبْلَهُ ، فَإِنْ نَكَلَ ، قُدِّمَتِ الْقُرْعَةُ ، وَيَخْلِفُ لِلْمُقْرَرِ إِنْ أَكْذَبَهُ ، فَإِنْ نَكَلَ ، أَخَذَ مِنْهُ بَدَلَهَا ، وَإِنْ أَنْكَرَهَا^(٤) ، وَلَمْ يُنَازَعْ ، أَفْرِغَ ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لِلْآخِرِ ، فَقَدْ مَضَى الْحُكْمُ .

وَأِنْ لَمْ تَكُنْ بِيَدِ أَحَدٍ ، فَهِيَ لأَحَدِهِمَا بِقُرْعَةٍ . وَإِنْ كَانَ لأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ ، مُحْكَمٌ لَهُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ^(٥) ، تَعَارَضَتَا ، سَوَاءٌ كَانَ مُقْرًا لَهَا أَوْ لأَحَدِهِمَا لَا بَعَيْنَهُ ، أَوْ لَيْسَتْ بِيَدِ أَحَدٍ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَنْكَرَهَا^(٦) . ثُمَّ إِنْ أَقْرَ لأَحَدِهِمَا بَعَيْنَهُ بَعْدَ إِقَامَتِهَا ، لَمْ يُرْجَعْ بِذَلِكَ ، وَحُكْمُ

(١) فِي د ، س ، ز : « جحدها » ، وَفِي م : « جحدهما » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « لَهُ » .

(٣) فِي د ، س : « أَخَذَهُ » .

(٤) فِي م : « أَنْكَرَهَا » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَنْكَرَهَا » .

التَّعَارُضِ بِحَالِهِ ، وإِقْرَارُهُ صَحِيحٌ . وَإِنْ كَانَ إِقْرَارُهُ لَهُ بَعْدَ ^(١) إِقَامَةِ الْبَيْتَيْنِ ، فَاَلْمَقْرُ لَهُ كَذَاخِلٍ ، وَالْآخَرُ كَخَارِجٍ .

وَإِنْ ادَّعَاهَا صَاحِبُ الْيَدِ لِنَفْسِهِ وَلَوْ بَعْدَ التَّعَارُضِ ، حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمِينًا ، وَهِيَ لَهُ ، فَإِنْ نَكَلَ ، أَخَذَاهَا مِنْهُ وَبَدَلَهَا ، وَاقْتَرَعَا عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ أَقَرَّ ^(٢) بِهَا لِغَيْرِهِمَا ، فَتَقَدَّمَ .

وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ عَبْدٌ ، وَادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ ، وَادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّ زَيْدًا أَعْتَقَهُ ، أَوْ ادَّعَى شَخْصٌ أَنَّ زَيْدًا بَاعَهُ ^(٣) ، أَوْ وَهَبَهُ لَهُ ، وَادَّعَى الْآخَرُ مِثْلَهُ ^(٤) . وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً ، صَحَّحْنَا أَسْبَقَ التَّصَرُّفَيْنِ إِنْ عَلِمَ التَّارِيخُ ، وَإِلَّا تَعَارَضَتَا . وَكَذَا إِنْ كَانَ الْعَبْدُ يَدِ نَفْسِهِ أَوْ يَدِ أَحَدِهِمَا . وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ فِي يَدِ زَيْدٍ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ مُحْكَمٌ مَا إِذَا ادَّعَيَا عَيْنًا فِي يَدِ غَيْرِهِمَا . وَإِنْ ادَّعَيَا زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، وَلَيْسَتْ يَدِ أَحَدِهِمَا ، سَقَطَتَا .

وَإِنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ عَبْدُهُ ، فَقَالَ : بَلْ أَنَا حُرٌّ . وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، تَعَارَضَتَا . وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ عَبْدٌ ، فَادَّعَى ائْتَانِ كُلِّ مِنْهُمَا : إِنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنِّي . بَشَمَنِ سَمَاهُ ، فَصَدَّقَهُمَا ، لَزِمَهُ الثَّمَنَانِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ ، حَلَفَ لِهَمَا وَبَرِيءٌ ، وَإِنْ صَدَّقَ أَحَدَهُمَا ، أَوْ ^(٥) أَقَامَ بِهِ بَيِّنَةً ، لَزِمَهُ الثَّمَنُ ، وَحَلَفَ لِلْآخَرِ . وَإِنْ أَقَامَ

(١) فِي د ، م : « قَبْلَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْ يَدِهِ الْعَيْنِ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « الْعَبْدِ » .

(٤) فِي م : « أَنَّهُ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ » .

(٥) فِي م : « وَ » .

كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَهُ، مُطْلَقَتَيْنِ، أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ التَّارِيخِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةً،
وَالْأُخْرَى مُؤَرَّخَةً، عُمِلَ بِهِمَا، وَإِنْ اتَّفَقَ تَارِيخُهُمَا، تَعَارَضَتَا. وَإِنْ ادَّعَى
كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ بَاعَنِي إِثَاهَ بِالْفِ، وَأَقَامَ بَيْنَهُ، قُدِّمَ أَشْبَهُهُمَا تَارِيخًا، وَإِنْ
اسْتَوَيَا^(١)، تَعَارَضَتَا.

وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: غَصَبَنِي. وَقَالَ الْآخَرُ: مَلَكَنيهِ. أَوْ: أَقْرَأَ لِي بِهِ.
وَأَقَامَا بَيْنَتَيْنِ، فَهُوَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ، وَلَا يَغْرَمُ لِلْآخَرِ شَيْئًا.
وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَجْرَهُ الْبَيْتَ بِعَشْرَةٍ، فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ: بَلْ كُلُّ الدَّارِ.
تَعَارَضَتَا. وَلَا قِسْمَةَ هُنَا، وَتَقْدَمُ أَوَّلَ طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ مَا يَصِحُّ سَمَاعُ
الْبَيْنَةِ فِيهِ قَبْلَ الدَّعْوَى وَمَا لَا يَصِحُّ.

(١) فِي د، س، ز: «استوتا».

باب [٣٢٧ط] تعارض البيئتين

التعارض : التعادل من كل وجه.

إذا قال لعبيده : متى فُتِلْتُ فأنتَ حرٌّ . فادَّعى العبدُ أنه قُتِلَ ، وأنكرَ الورثةُ^(١) ، فالقول قولهم إن لم تُكنْ له بيئته . وإن أقام كل واحد منهما بيئته بما ادَّعاه ، قُدِّمَت بيئته العبد ، وعَتَقَ . وإن قال : إن ميت في المحرم ، فسألتم حرًّا ، وفي صفير ، فغانم حرًّا . ولم تَقُمْ لواحد منهما بيئته ، وأنكرَ الورثةُ ، فقولهم ، وبقينا على الرق . وإن أقروا لأحدهما ، أو أقام بيئته ، عَتَقَ ، وإن أقام كل واحد بيئته بموجب عتقه ، تعارضتا وسقطتا ، وبقينا على الرق . وإن غلِمَ موته في أحد الشهرين ، أقرع بينهما . وإن قال : إن ميت في مَرَضِي هذا ، فسألتم حرًّا ، وإن برئت ، فغانم حرًّا . وجُهِلَ ، ثم مات ، ولم تكن لهما بيئته ، عَتَقَ أحدهما بقرعة . وإن أقاما بينتَيْنِ ، تعارضتا ، وبقينا على الرق . وإن أقرَّ الورثةُ لأحدهما^(٢) ، عَتَقَ بإقرارهم . وكذا حكمكم : إن ميت من مَرَضِي . بَدَل^(٣) : في . في^(٤) التعارض . وأما في الجهل^(٥) ثم مات^(٥) ، فيعتق سالم ؛ لأنَّ الأصلَ دَوامُ المرضِ وعدمُ البرءِ .

(١) في م : « ورثته » .

(٢) بعده في م : « بما يوجب عتقه » .

(٣) في م : « هذا » .

(٤) سقط من : د ، ز ، س ، م .

(٥ - ٥) سقط من : م .

وإن أُتْلِفَ ثَوْبًا، فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ قِيَمَتَهُ عِشْرُونَ، وَبَيِّنَةٌ أَنَّ قِيَمَتَهُ ثَلَاثُونَ، لَزِمَهُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ؛ وَهُوَ عِشْرُونَ. وَكَذَا لَوْ كَانَ بِكُلِّ قِيَمَةٍ شَاهِدٌ، وَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ الْآخِرِ عَلَى الْعَشْرَةِ، كَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ بَعْدَهُ.

^(١) قَالَ ابْنُ نَضَرَ اللَّهِ: «لَوْ اخْتَلَفَتْ بَيِّنَتَانِ فِي قِيَمَةِ عَيْنٍ قَائِمَةٍ لَيِّيمٍ، يُرِيدُ الْوَصِيُّ يَتِيمًا، أَخَذَ بَيِّنَةُ الْأَكْثَرِ فِيمَا يَظْهَرُ. وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ: لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ أَجَرَ حِصَّةَ مُوَلِّيهِ بِأَجْرَةِ مِثْلِهَا، وَبَيِّنَةٌ بِنُصْفِهَا. وَتَقَدَّمَ إِذَا مَاتَ امْرَأَةٌ وَابْنُهَا، وَاخْتَلَفَ زَوْجُهَا وَأَخُوهَا فِي أَسْبَقِيهِمَا، فِي مِيرَاثِ الْغَرَقَى.

فصل: إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى مَيِّتٍ أَنَّهُ أَوْصَى بِعَتَقِ سَالِمٍ، وَهُوَ ثُلُثُ مَالِهِ، وَبَيِّنَةٌ أَنَّهُ أَوْصَى بِعَتَقِ غَانِمٍ، وَهُوَ ثُلُثُ مَالِهِ، وَلَمْ يُجْزِ الْوَرَثَةُ، أُقْرِعَ، فَمَنْ قَرَعَ، عَتَقَ وَحْدَهُ ^(٢)، سَوَاءٌ اتَّفَقَ تَارِيخُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَ، فَلَوْ كَانَتْ بَيِّنَةُ غَانِمٍ ^(٣) وَارِثَةً فَاسِقَةً، عَتَقَ سَالِمٌ، وَيَعْتِقُ غَانِمٌ بِقُرْعَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ عَادِلَةً، وَكَذَّبَتْ الْأُجْنَبِيَّةُ، لَعَا تَكْذِيبُهَا دُونَ شَهَادَتِهَا، وَانْعَكَسَ الْحُكْمُ، فَيَعْتِقُ غَانِمٌ، ثُمَّ وَقَفَ عِتْقُ سَالِمٍ عَلَى الْقُرْعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ فَاسِقَةً مُكَذِّبَةً، أَوْ فَاسِقَةً وَشَهِدَتْ بِرُجُوعِهِ عَنْ عِتْقِ سَالِمٍ، عَتَقَ الْعَبْدَانِ. وَلَوْ شَهِدَتْ - ^(٤) «أَيُّ الْوَارِثَةِ» - وَلَيْسَتْ فَاسِقَةً وَلَا مُكَذِّبَةً بِرُجُوعِهِ ^(٥)، قُبِلَتْ شَهَادَتُهَا وَعَتَقَ غَانِمٌ وَحْدَهُ، كَمَا لَوْ كَانَتْ ^(٥) أُجْنَبِيَّةً. وَلَوْ كَانَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ غَانِمٌ سُدَّسَ الْمَالِ، عَتَقَا، وَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهَا، وَالْوَارِثَةُ الْعَادِلَةُ فِيمَا تَقُولُهُ خَبْرًا لَا

(١ - ١) سقط من: م .

(٢) في د، ز، س: «و» .

(٣) سقط من: م .

(٤ - ٤) سقط من: م، وفي ز: «أَيُّ الْوَرِثَةِ» .

(٥) بعده في م: «الشَّاهِدَةُ بِرُجُوعِهِ» .

شَهَادَةٌ، كَالْفَاسِقَةِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا.

وَأِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ أُعْتِقَ سَالِمًا فِي مَرَضِهِ، وَبَيِّنَةٌ أَنَّهُ أَوْصَى بِعَتَقِ غَانِمٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ الْمَالِ، عَتَقَ سَالِمٌ وَحْدَهُ. وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ أُعْتِقَ سَالِمًا فِي مَرَضِهِ، وَبَيِّنَةٌ أَنَّهُ أُعْتِقَ غَانِمًا فِي مَرَضِهِ، عَتَقَ أَقْدَمُهُمَا تَارِيخًا، إِنْ كَانَتِ الْبَيِّنَتَانِ أَجْنَبِيَّتَيْنِ، أَوْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ أَحَدَهُمَا وَارِثَةً وَلَمْ تُكْذِبِ الْأَجْنَبِيَّةَ. وَإِنْ سَبَقَتِ الْأَجْنَبِيَّةُ فَكَذَّبَتْهَا الْوَارِثَةُ أَوْ سَبَقَتِ الْوَارِثَةُ - وَهِيَ فَاسِقَةٌ، عَتَقَا وَإِنْ جُهِلَ أَسْبَقُهُمَا، "عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ". وَكَذَا لَوْ كَانَتْ بَيِّنَةُ غَانِمٍ وَارِثَةً. وَإِنْ قَالَتِ الْبَيِّنَةُ الْوَارِثَةُ: مَا أُعْتِقَ سَالِمًا، وَلَئِنَّمَا أُعْتِقَ غَانِمًا. عَتَقَ غَانِمٌ كُلَّهُ، وَحُكْمُ سَالِمٍ كَحُكْمِهِ^(١)، كَمَا^(٢) لَوْ لَمْ تَطْعَنْ الْوَارِثَةَ^(٣) فِي بَيِّنَتِهِ، فِي أَنَّهُ يَعْتِقُ إِنْ تَقَدَّمَ تَارِيخُ عِتْقِهِ، أَوْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ، وَإِلَّا فَلَا. وَإِنْ كَانَتِ الْوَارِثَةُ فَاسِقَةً، وَلَمْ تَطْعَنْ فِي بَيِّنَةِ سَالِمٍ، "عَتَقَ سَالِمٌ"^(٤)، كُلَّهُ، وَيُنْظَرُ فِي غَانِمٍ؛ فَإِنْ كَانَ تَارِيخُ عِتْقِهِ سَابِقًا، أَوْ [٣٢٨] خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ لَهُ، عَتَقَ كُلَّهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا، أَوْ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ لِسَالِمٍ، لَمْ يَعْتِقْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ^(٥) كَذَّبَتْ بَيِّنَةُ سَالِمٍ، عَتَقَ الْعَبْدَانِ. وَتَذْيِيرٌ مَعَ تَنْجِيزٍ، كَأَخِيرِ تَنْجِيزَيْنِ مَعَ أَسْبَقِيهِمَا، فِي كُلِّ مَا قَدَّمْنَا.

فصل: وَإِنْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ؛ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، فَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في د، ز: (حكمه).

(٣) سقط من: م.

(٤) زيادة من: م.

(٥) بعده في م: (كانت).

مات على دينه ؛ فإن عُرف أصل دينه ، فالقول قول من يدعيه ، وإن لم يُعرف ، فالميراث للكافر إن اعترف المسلم أنه أخوه ، أو قامت به يئنة ، وإلا فبينهما . وإن أقام كل منهما يئنة أنه مات على دينه ، ولم يُعرف أصل دينه ، تعارضتا . وإن قال شاهدان : نعرفه مسلماً . وشاهدان : نعرفه كافراً . ولم يُورَحا مغرقتهم ، ولا عُرف أصل دينه ، فالميراث للمسلم ، وتقدم البيئنة^(١) الناقلة إذا عُرف أصل دينه فيهن ، كما تقدم . ولو شهدت يئنة أنه مات ناطقاً بكلمة الإسلام ، ويئنة^(٢) أنه مات ناطقاً بكلمة الكفر ، تعارضتا ، ولو لم يُعرف أصل دينه .

وإن خلف أبوين كافرين ، وابنتين مسلمتين ، واختلفوا في دينه ، فكما تقدم في ابنتين مسلمين وكافر . وكذا لو خلف ابناً كافراً ، وأخاً وامراًة مسلمتين . ومتى نصفا المال ، فيضفه للأبوين على ثلاثة ، ونصفه للزوجة والأخ على أربعة .

ولو مات مسلم وخلف زوجة وورثة سواها ، وكانت الزوجة كافرة ، ثم أسلمت وادعت أنها أسلمت قبل موته ، وأنكر الورثة ، فقولهم ، وإن ادعى الورثة أنها كانت كافرة ، ولم يثبت ، وأنكرتهم ، أو ادعوا أنه طلقها قبل موته ، فأنكرتهم ، فقولها . وإن اعترفت بالطلاق وانقضاء العدة ، وادعت أنه راجعها ، وأنكروا^(٣) ، فقولهم . وإن اختلفوا في انقضاء عدتها ،

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « أخرى » .

(٣) في ز : « أنكر » .

فَقَوْلُهَا فِي أَنَّهَا لَمْ تَنْقُضِ .

ولو مات مُسْلِمٌ وَخَلَّفَ ابْنَيْنِ ، مُسْلِمًا وَكَافِرًا ، فَأَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَقَالَ :
أَسْلَمْتُ قَبْلَ مَوْتِ أَبِي . وَقَالَ أَخُوهُ : بَلْ بَعْدَهُ . فَلَا مِيرَاثَ لَهُ . فَإِنْ قَالَ :
أَسْلَمْتُ فِي الْحَرِّمِ ، وَمَاتَ أَبِي فِي صَفَرٍ . وَقَالَ أَخُوهُ : بَلْ فِي ذِي الْحِجَّةِ .
فَلَهُ الْمِيرَاثُ مَعَ أَخِيهِ .

ولو خَلَّفَ حُرٌّ^(١) ابْنًا حُرًّا^(٢) ، وَابْنًا كَانَ عَبْدًا ، فَأَدَّعَى أَنَّهُ عَتَقَ وَأُبُوهُ
حَيٌّ ، وَلَا بَيِّنَةٌ ، صُدِّقَ أَخُوهُ فِي عَدَمِ ذَلِكَ . وَإِنْ ثَبَتَ عِتْقُهُ فِي رَمَضَانَ ،
فَقَالَ الْحُرُّ : مَاتَ أَبِي فِي شَعْبَانَ . وَقَالَ الْعَتِيقُ : بَلْ فِي شَوَّالٍ . صُدِّقَ
الْعَتِيقُ ، وَتُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْحُرِّ مَعَ التَّعَارُضِ .

ولو شَهِدَا عَلَى اثْنَيْنِ بِقَتْلِ ، فَشَهِدَا^(٣) عَلَى الشَّاهِدَيْنِ بِهِ ، فَصَدَّقَ
الْوَلِيُّ الْكُلَّ أَوْ الْآخَرَيْنِ ، أَوْ كَذَّبَ الْكُلَّ أَوْ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ ، فَلَا قَتْلَ وَلَا
دِيَّةَ ، وَإِنْ صَدَّقَ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ ، لِحُكْمِ بِشَهَادَتَيْهِمَا ، وَقُتِلَ مَنْ شَهِدَا عَلَيْهِ .

(١) سقط من : د ، ز .

(٢) سقط من : م .

(٣) أى : المشهود عليهما .

كتاب الشهادات

واجدها شهادة، تُطْلَقُ عَلَى التَّحْمِيلِ وَالْأَدَاءِ؛ وَهِيَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ، تُظْهِرُ الْحَقَّ، وَلَا تُوجِبُهُ؛ وَهِيَ: الْإِنْخَبَارُ بِمَا عَلِمَهُ بَلْفِظٍ خَاصٍّ.

وَتَحْمَلُهَا فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ. وَإِذَا تَحْمَلَهَا وَجِبَتْ كِتَابَتُهَا^(١). وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي حَقِّ رَدِيءِ الْحِفْظِ.

وَأَدَاؤُهَا فَرَضٌ عَيْنِي، فَإِنْ قَامَ بِالْفَرَضِ فِي التَّحْمِيلِ وَالْأَدَاءِ اثْنَانِ، سَقَطَ عَنِ الْجَمِيعِ، وَإِنْ امْتَنَعَ الْكُلُّ، أُثِمُوا.

وَيُشْتَرَطُ فِي وُجُوبِ التَّحْمِيلِ وَالْأَدَاءِ، أَنْ يُدْعَى إِلَيْهِمَا مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَيَقْدَرُ عَلَيْهِمَا بَلَا ضَرَرٍ يُلْحَقُهُ فِي بَدَنِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ عِزِّهِ. وَلَا تُبْذَلُ فِي التَّزْكِيَةِ. وَيَخْتَصُّ الْأَدَاءُ بِمَجْلِسِ الْحُكْمِ.

وَمَنْ تَحْمَلَهَا، أَوْ رَأَى فِعْلًا، أَوْ سَمِعَ قَوْلًا بِحَقِّ، لَزِمَهُ أَدَاؤُهَا؛ عَلَى الْقَرِيبِ، وَالْبَعِيدِ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ. وَالتَّسْيِبُ^(٢) وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ.

وَلَوْ أَدَّى شَاهِدٌ، وَأَتَى الْآخَرُ وَقَالَ: اخْلَيْفْ أَنْتَ بَدَلِي. أَثِمَ.

وَلَوْ دُعِيَ فَايَسَّقَ إِلَى تَحْمِيلِهَا، فَلَهُ الْحُضُورُ [٣٢٨ ط] وَلَوْ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِ؛

(١) فِي م: «كفائتها».

(٢) فِي م: «النسب».

لأنَّ التَّحْمُلَ لَا يُغْتَبَرُ لَهُ الْعَدَالَةُ . وَمَنْ شَهِدَ مَعَ ظُهُورِ فِسْقِهِ ، لَمْ يُعَزَّزْ^(١) ؛
لأنَّه لَا يَمْتَنِعُ صِدْقُهُ^(٢) ، فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ آدَاءُ الْفَاسِقِ ، وَلَا يَضْمَنُ مَنْ بَانَ^(٣)
فِسْقُهُ .

وَيَحْرُمُ أَخْذُ أَجْرَةٍ ، وَجُعِلَ عَلَيْهَا - تَحْمُلًا وَأَدَاءً - وَلَوْ لَمْ تَتَّعَيْنْ عَلَيْهِ .
لَكُنْ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، أَوْ تَأَذَّى بِهِ ، فَلَهُ أَخْذُ أَجْرَةٍ مَزْكُوبٍ مِنْ رَبِّ^(٤)
الشَّهَادَةِ . وَفِي «الرَّعَايَةِ» : وَكَذَا مُزْكٌ ، وَمُعَرَّفٌ ، وَمُتَرْجِمٌ ، وَمُفْتٍ ،
وَمُقِيمٌ حَدٌّ وَقَوْدٌ ، وَحَافِظٌ مَالٍ بَيْتِ الْمَالِ ، وَمُخْتَسِبٌ ، وَالْخَلِيفَةُ . وَلَا
يُقِيمُهَا عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلِ كَافِرٍ .

وَيُبَاحُ لِمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بِحَدِّ لِلَّهِ إِقَامَتُهَا مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ دَعْوَى ، وَلَا
تُسْتَحَبُّ ، وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِحَدِّ قَدِيمٍ . وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُعَرِّضَ لِلشُّهُودِ بِالْوُقُوفِ^(٥)
عَنْهَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، كَتَرِيضِهِ لِلْمُقَرَّرِ بِهِ لِيُزَجَّعَ . وَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لَأَدْمِيٍّ
يَعْلَمُهَا ، لَمْ يُقِمَّهَا حَتَّى يَسْأَلَهُ ، وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ ، كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ . وَيُقِيمُهَا
بَطْلَانِيٍّ ، وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ وَنَحْوُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهَا ، اسْتَحَبَّ لَهُ إِعْلَامُهُ ، فَإِنْ
سَأَلَهُ ، أَقَامَهَا وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ . وَيَحْرُمُ كَتْمُهَا .

وَيُسْنُ الْإِشْهَادُ فِي كُلِّ عَقْدٍ ، سِوَى عَقْدِ^(٦) نِكَاحٍ ، فَيَجِبُ .

(١) فِي م : « يَمْدَر » .

(٢) فِي د ، ز : « فِسْقُهُ » .

(٣) فِي م : « بَاب » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٥) فِي م : « بِالْوُقُوفِ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، س ، م .

ولا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما يعلّمه برؤيته، أو سماع غالباً، لجوازه ببعض^(١) الحواس قليلاً؛ فالرؤية تختص بالأفعال؛ كالقتل، والغضب، والسرقه، وشرب الخمر والرضاع، والولادة، ونحو ذلك. فإن جهل حاضراً^(٢)، جاز أن يشهد في حضرته، لمعرفة عينه، وإن كان غائباً، فعرفه من يسكن إليه، جاز أن يشهد - ولو على امرأة - وإن لم يتيقن^(٣) معرفتها، لم يشهد مع غيبتها. ويجوز أن يشهد على عينها إذا عرف عينها، ونظر إلى وجهها. قال أحمد: لا يشهد على امرأة حتى ينظر إلى وجهها. وهذا محمول على الشهادة على من لم يتيقن معرفتها، فأما من يتيقن^(٤) معرفتها، وعرف صوته يقيناً، فيجوز. وقال أحمد أيضاً: لا يشهد على امرأة إلا بإذن زوجها. وهذا يحتمل أنه لا يدخل عليها يتيها إلا بإذن زوجها.

ولا تعتبر إشارته إلى مشهود عليه حاضر مع نسبه وصفته^(٥). وإن شهد بإقرار، لم يعتبر ذكر سببه، كاستحقاق مال، ولا قوله: طوعاً، في صحته، مكلّفاً. عملاً بالظاهر. وإن شهد بسبب يوجب الحق، أو استحقاق غيره، ذكره.

(١) في الأصل، م: «بينة».

(٢) يعني: إن جهل الشاهد اسم المشهود عليه ونسبه، في حضرته،...

(٣) في م: «يتعين».

(٤) في الأصل: «يتقن».

(٥) في الأصل، م: «وصفه».

وَالسَّمَاعُ صَرْبَانِ : سَمَاعٌ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ؛ كَالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ ،
وَالْإِثْرَاءِ ، وَالْعُقُودِ ، وَحُكْمِ الْحَاكِمِ ، وَإِنْفَاذِهِ ، وَالْإِقْرَارِ ، وَغَيْرِهَا^(١) ، فَيُلْزَمُهُ
أَنْ يَشْهَدَ بِهِ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ بِهِ ؛ لَاسْتِحْقَاقِهِ^(٢) ، أَوْ مَعَ
الْعِلْمِ بِهِ . وَإِذَا قَالَ الْمُتَحَاسِبَانِ : لَا تَشْهَدُوا عَلَيْنَا بِمَا يَجْرِي بَيْنَنَا . لَمْ يَمْتَنِعْ
ذَلِكَ الشَّهَادَةَ وَلَزُومَ إِقَامَتِهَا .

وَسَمَاعٌ مِنْ جِهَةِ الِاسْتِفَاضَةِ فِيمَا يَتَعَدَّرُ عِلْمُهُ غَالِبًا بِدُونِهَا^(٣) ؛
كَالنَّسَبِ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْمِلْكِ الْمُطْلَقِ ، وَالتَّكَاحِ عَقْدًا وَدَوَامًا ، وَالطَّلَاقِ ،
وَالْخُلْعِ ،^(٤) وَالْوَقْفِ وَمَصْرِفِهِ وَشَرْطِهِ^(٥) ، وَالْعِتْقِ ، وَالْوَلَايَةِ ، وَالْوِلَايَةِ ،
وَالْعَزْلِ ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ ، فَيُشْهَدُ بِالِاسْتِفَاضَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَلَا يُشْهَدُ بِهَا
إِلَّا عَنْ عَدَدٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ .

وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا^(٥) مَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ . وَيُكْتَفَى
بِالسَّمَاعِ .

وَيُلْزَمُ الْحُكْمُ بِشَهَادَةٍ لَمْ يُعْلَمْ تَلَقُّيْهَا مِنَ الِاسْتِفَاضَةِ . وَمَنْ قَالَ :
شَهِدْتُ بِهَا . ففَرَّغَ . وَفِي «الْمَعْنَى» : شَهَادَةُ أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ شَهَادَةُ
اسْتِفَاضَةٍ ، لَا شَهَادَةُ عَلَى شَهَادَةٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : الشَّهَادَةُ بِالِاسْتِفَاضَةِ

(١) فِي م : «نحوها» .

(٢) فِي م : «لاستحقاقه» .

(٣) فِي م : «به وبها» .

(٤ - ٤) فِي م : «وشرط الوقف ومصرفه» .

(٥) سَقَطَ مِنْ م .

خَبَرَ لَا شَهَادَةً. وَقَالَ: تَحْصُلُ بِالنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ. وَإِنْ سَمِعَ^(١) إِنْسَانًا يُقَرُّ^(٢) بِنَسَبِ أَبِي، أَوْ ابْنِ^(٣)، فَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ، لَمْ يَشْهَدْ^(٣)، وَإِنْ سَكَتَ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ.

وَمَنْ رَأَى شَيْئًا فِي يَدِ إِنْسَانٍ مُدَّةَ طَوِيلَةٍ يَتَصَرَّفُ [٣٢٩] فِيهِ تَصَرَّفَ الْمَلَكُ؛ مِنْ نَقْضٍ، وَبِنَاءٍ، وَاجَارَةٍ، وَنَحْوِهَا، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِالْمَلِكِ، وَالْوَرَعِ أَنْ لَا يَشْهَدَ إِلَّا بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ، خُصُوصًا فِي هَذِهِ الْأُزْمَةِ.

فصل: وَمَنْ شَهِدَ بِنِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شُرُوطِهِ. وَتَقَدَّمَ فِي طَرِيقِ الْحُكْمِ. وَإِنْ شَهِدَ بِرِضَاعٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ عَدَدِ الرِّضَاعَاتِ، وَأَنَّهُ شَرِبَ مِنْ ثَدْيِهَا، أَوْ مِنْ لَبَنِ حَلَبَ مِنْهُ فِي الْحَوْلَيْنِ، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ ابْتُئِهَا مِنَ الرِّضَاعِ. وَإِنْ شَهِدَ بِقَتْلِ، اخْتِاجَ أَنْ يَقُولَ: ضَرَبْتَهُ بِسَيْفٍ. أَوْ: غَيْرِهِ. أَوْ: جَرَحَهُ فَقَتَلَهُ. أَوْ: مَاتَ مِنْ ذَلِكَ. وَإِنْ قَالَ: جَرَحَهُ فَمَاتَ. لَمْ يُحْكَمْ بِهِ.

وَإِنْ شَهِدَ بِزِنَى، ذَكَرَ الْمَزْنِيَّ بِهَا، وَأَيْنَ، وَكَيْفَ، وَفِي أَيِّ زَمَانٍ، وَأَنَّهُ رَأَى ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا.

وَإِنْ شَهِدَ بِسَرِقَةٍ، اشْتَرَطَ ذِكْرُ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ، وَالتَّصَابُ، وَالْحِزْزُ، وَصِفَةُ السَّرِقَةِ.

وَإِنْ شَهِدَ بِالْقَذْفِ، ذَكَرَ الْمَقْدُوفَ، وَصِفَةَ الْقَذْفِ.

(١ - ١) فِي م: «النِّسَاءِ، فَأَقَرَّ».

(٢) فِي د، ز: «الابْنِ».

(٣) فِي م: «يَجْزِ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِهِ».

وإن شهد أن هذا العبد ابن أمية ، أو هذه الثمرة من ثمرة^(١) شجرته ، لم يُحكّم بهما حتى يقولاً : ولدته . و : أثمرته في ملكه . وإن شهدا^(٢) أنه اشتراها من فلان ،^(٣) أو وقفها^(٤) عليه ، أو أعتقها ، لم يُحكّم بها حتى يقولاً : وهى في^(٥) ملكه . وإن شهدا أن هذا الغزل من قطنه ، أو الطائر من بيضه^(٥) . أو : الدقيق من حنطته . لحكم له بها ، لا إن شهدا : أن هذه البيضة من طيره . حتى يقولاً : باضها^(٦) في ملكه .

وإن شهدا لمن ادعى إزث ميب أنه وارثه ، لا يعلمان له وارثاً سواه ، حكّم له بتركه ؛ سواء كانا من أهل الخيرة الباطنة أو لا ، ويُعطى ذو الفرض فرضه كاملاً . وإن قالوا : لا نعلم له وارثاً غيره في هذا البلد . أو : بأرض كذا . فكذلك ، لا إن قالوا : لا نعلم له وارثاً في البيت . ثم إن شهدا أن هذا وارثه ، شارك الأول . وإن شهدت بيته أن هذا ابنه ، لا وارث له غيره ، وبيته أخرى لآخر أن هذا ابنه لا وارث له غيره ، ثبت نسبهما ، وقسم المال بينهما ، ولا تُردّ الشهادة على النفي ، بدليل المسألة المذكورة ، ومسألة الإغسار ، والبيته فيه . وإن كان النفي محضوفاً ، قُبلت ، كقول الصحابي : فطرح السكين وصلّى ، ولم يتوضأ^(٧) . ولو شهد اثنان في محفل على

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى م : « شهد » .

(٣ - ٣) فى ز : « أو وقفها » . وفى م : « أوقفها » .

(٤) سقط من : م .

(٥) فى س : « بيضته » .

(٦) فى م : « باضتها » .

(٧) أخرجه البخارى ، فى : باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ، من كتاب الوضوء . =

واحد منهم أَنَّهُ طَلَّقَ ، أَوْ أُعْتَقَ ، قُبِلَ . وكذا لو شَهِدَا عَلَى خَطِيبٍ أَنَّهُ قَالَ ، أَوْ فَعَلَ عَلَى الْمُنْبَرِ فِي الْخُطْبَةِ شَيْئًا لَمْ يَشْهَدْ بِهِ غَيْرُهُمَا مَعَ الْمُشَارَكَةِ فِي سَمْعٍ وَبَصَرٍ ، وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُمْ : ^(١) «إِذَا انْفَرَدَ وَاحِدٌ» فِيمَا تَتَوَفَّرُ الدَّعَاوَى ^(٢) عَلَى نَقْلِهِ مَعَ مُشَارَكَةِ خَلْقٍ كَثِيرٍ - رُدَّ . وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَ ، أَوْ أُعْتَقَ ، أَوْ أَبْطَلَ مِنْ وَصَايَاهُ وَاحِدَةً ، وَنَسِيَا عَيْنَهَا ، لَمْ يُقْبَلْ .

وَتَصِحُّ شَهَادَةُ مُسْتَحِقٍّ ^(٣) ، وَشَهَادَةُ مَنْ سَمِعَ مُكَلَّفًا يَقْرَأُ بِحَقِّ ، ^(٤) أَوْ عَقْدٍ أَوْ عِتْقٍ ، أَوْ طَلَاقٍ ، أَوْ يُشْهِدُ شَاهِدًا بِحَقِّ ، أَوْ يَسْمَعُ الْحَاكِمَ يَحْكُمُ ، أَوْ يُشْهِدُ عَلَى حُكْمِهِ وَإِنْفَاذِهِ ، وَيَلْزُمُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا سَمِعَ .

فصل : وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ أَنَّهُ أَقْرَأَ بِقَتْلِهِ عَمْدًا ، أَوْ قَتَلَ عَمْدًا ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَقْرَأَ بِقَتْلِهِ ، أَوْ قَتَلَ ، وَسَكَتَ ، ثَبَتَ الْقَتْلُ ، وَصَدَّقَ الْمَدَّعَى عَلَيْهِ فِي صِفَتِهِ . وَإِنْ شَهِدَا بِفِعْلِ مُتَّحِدٍ فِي نَفْسِهِ ، كِاثِلَا فِي ثَوْبٍ ، وَنَحْوِهِ ^(٥) وَقَتْلٍ زَيْدٍ ، أَوْ بَاتِّفَاقِهِمَا ، كَسَرِقَةٍ وَغَضَبٍ ، وَاخْتِلَافًا فِي وَقْتِهِ ، أَوْ مَكَانِهِ ، أَوْ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ ، كَلَوْنِهِ ، وَآلَةٍ قَتْلِ - مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَغَايُرِ

= صحيح البخارى ٦٣/١ . ومسلم ، فى : باب نسخ الوضوء مما مست النار ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٣/١ . وأبو داود ، فى : باب فى ترك الوضوء مما مست النار ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٤٣/١ . والإمام مالك ، فى : باب ترك الوضوء مما مسته النار ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٢٥/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨١/١ ، ٣٦٦ .

(١ - ١) مضروب عليه فى : س .

(٢) فى د ، س ، م : «الدواعى» .

(٣) فى س ، م : «مستخف» .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) زيادة من : م .

الْفِعْلَيْنِ - لم تَكْمُلِ الْبَيْتَةَ ؛ فلو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ غَضَبَهُ ^(١) ثَوْبًا أَحْمَرَ ،
وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ غَضَبَهُ ^(١) ثَوْبًا أَيْضًا ، أو [٣٢٩ظ] شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ غَضَبَهُ ^(١)
اليَوْمَ ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ غَضَبَهُ ^(١) أَمْسٍ - لم تَكْمُلِ الْبَيْتَةَ . وكذا لو شَهِدَ أَنَّهُ
تَزَوَّجَهَا أَمْسٍ ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا الْيَوْمَ . أو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ مَعَ
الزَّوَالِ كَيْسًا أَيْضًا ، وَشَهِدَ الْآخَرُ ^(٢) أَنَّهُ سَرَقَ مَعَ الزَّوَالِ كَيْسًا أَسْوَدَ ، أو
شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ هَذَا الْكَيْسَ غُدُوَّةً ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ سَرَقَهُ عَشِيَّةً .
وكذا الْقَذْفُ إِذَا اخْتَلَفَ الشَّاهِدَانِ فِي وَقْتِ قَذْفِهِ . وَإِنْ أَمَكَنَ تَعَدُّهُ ، وَلَمْ
يَشْهَدَا بِاتِّحَادِهِ ، فَبِكُلِّ شَيْءٍ شَاهِدٌ ، فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ ، وَلَا تَنَافَى . وَإِنْ
كَانَ بَدَلُ كُلِّ شَاهِدٍ بَيْتَةً - ثَبَّتْنَا هُنَا ، إِنْ ادَّعَاهُمَا ، وَإِلَّا مَا ادَّعَاه . وَإِنْ كَانَ
الْفِعْلُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ تَكَرُّرَهُ ، كَقَتْلِ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ ، تَعَارَضْنَا .

ولو كَانَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى إِقْرَارٍ بِفِعْلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ نِكَاحًا ، أَوْ قَذْفًا ،
جُمِعَتْ ^(٣) ؛ فلو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقْرَأَ بِالْفِ أَمْسٍ ، وَآخَرُ ^(٤) أَنَّهُ أَقْرَأَ بِالْفِ -
اليَوْمَ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بَاعَهُ دَارَهُ أَمْسٍ ، وَآخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ إِثَابَهَا الْيَوْمَ -
كَمَلَتْ ، وَثَبَّتَ الْبَيْعُ ^(٥) وَالْإِقْرَارُ . وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْفِعْلِ ، وَآخَرُ عَلَى
إِقْرَارِهِ ، جُمِعَتْ ، وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِعَقْدِ نِكَاحٍ ، أَوْ قَتْلِ خَطَأً ، وَآخَرُ عَلَى
إِقْرَارِهِ ، لَمْ تُجْمَعْ . وَلَمُدَّعَى الْقَتْلِ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا ، وَيَأْخُذَ الدِّيَّةَ .

(١) فى م : « غصب » .

(٢) فى ز ، م : « آخر » .

(٣) فى ز : « جمعا » . وفى س : « جمعنا » .

(٤) فى م : « الآخر » .

(٥) فى الأصل ، د ، س : « المبيع » .

ومتى جميعاً مع اختلافٍ وَقْتٍ ، فى قَتْلٍ ، أو طلاقٍ ، فالعِدَّةُ ، والإِزْتُ
تَلِيَانٍ آخِرَ المَدَّتَيْنِ^(١) .

وإن شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفٍ ، وَآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفَيْنِ ، أو شَهِدَ
أَحَدُهُمَا أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا ، وَآخَرُ أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ ، كَمَلَتْ بَيِّنَةٌ^(٢) الأَلْفِ
وَتَبَّتْ ، وَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ عَلَى الأَلْفِ الأُخْرَى . وَلَوْ شَهِدَ بِمِائَةٍ ،
وَأَخْرَانِ بِخَمْسِينَ ، دَخَلَتْ فِيهَا ، إِلَّا مَعَ مَا يَفْتَضِي التَّعَدُّدَ ، فَيُلْزَمَانِهِ .

وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِأَلْفٍ مِنْ قَرْضٍ ، وَآخَرُ بِأَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ ، لَمْ
تَكْمُلْ . وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِأَلْفٍ ، وَآخَرُ بِأَلْفٍ مِنْ قَرْضٍ ، كَمَلَتْ . وَإِنْ
شَهِدَا أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا : قَضَاهُ بَعْضُهُ . بَطَلَتْ شَهَادَتُهُ .
وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ أَقْرَضَهُ أَلْفًا ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا : قَضَاهُ خَمْسِمِائَةٍ صَحَّتْ
شَهَادَتُهُمَا بِالأَلْفِ ، وَإِذَا كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِأَلْفٍ ، فَقَالَ : أُريدُ أَنْ تَشْهَدَا لِي
بِخَمْسِمِائَةٍ . لَمْ يَجُزْ إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ لَمْ يُؤَلِّ الْحُكْمَ فَوْقَهَا .

(١) فى م : « الديتين » .

(٢) سقط من : ز .

بَابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

وهي سِتَّةٌ : أَحَدُهَا : الْبُلُوغُ ، فَلَا تُقْبَلُ^(١) شَهَادَةُ مَنْ هُوَ دُونَهُ فِي جِرَاحٍ^(٢) وَلَا غَيْرِهِ ، وَلَوْ مِمَّنْ هُوَ فِي حَالِ أَهْلِ^(٣) الْعَدَالَةِ .

الثَّانِي : الْعَقْلُ ، وَهُوَ نَزْعٌ مِنَ الْعُلُومِ الصَّرُورِيَّةِ . وَالْعَاقِلُ : مَنْ عَرَفَ الْوَاجِبَ عَقْلًا ؛ الصَّرُورِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَالْمُمْكِنُ ، وَالْمُتَنَبِّعُ ، وَمَا يَضُرُّهُ وَمَا يَنْفَعُهُ غَالِيًا . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَجْنُونٍ ، وَلَا^(٤) مَغْثُوهِ ، وَتُقْبَلُ^(٥) مِمَّنْ يُخْنَقُ^(٦) أحيانًا فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ .

الثَّالِثُ : الْكَلَامُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَخْرَسَ وَلَوْ فُهِمَّتْ إِشَارَتُهُ ، إِلَّا إِذَا أَدَّاهَا بِخَطِّهِ .

الرَّابِعُ : الْإِسْلَامُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَافِرٍ ، وَلَوْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِ ، إِلَّا رِجَالُ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ مِمَّنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، مِنْ مُسْلِمٍ ، وَكَافِرٍ عِنْدَ عَدَمِ مُسْلِمٍ ، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَطْ .

(١) فِي م : « نَقِيل » .

(٢) فِي م : « جَرَح » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م : « يَقِيل » .

(٦) فِي م : « يَجْن » .

ولو لم تُكُنْ لَهُمْ ذِمَّةٌ ، وَيُخْلَفُهُمُ الْحَاكِمُ وَجُوبًا بَعْدَ الْعَصْرِ مَعَ رَيْبٍ ؛ مَا خَانُوا ، وَلَا خَرَفُوا ، وَأَنَّهَا لَوْصِيَّةُ الرَّجُلِ . فَإِنْ غُبِرَ عَلَى أَنَّهَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا ، خَلَفَ اثْنَانِ مِنَ أَوْلِيَاءِ الْمُوصِي بِاللَّهِ : لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا ، وَلَقَدْ خَانَا وَكَتَمَا . وَيَقْضِي لَهُمْ .

الخامِسُ : الحِفْظُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُعَقِّلٍ ، وَلَا مَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ غَلَطٍ وَنِسْيَانٍ .

السادِسُ : الْعَدَالَةُ ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَهِيَ : اسْتِوَاءُ أَحْوَالِهِ فِي دِينِهِ ، وَاعْتِدَالُ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ .

وَيُعْتَبَرُ لَهَا شَيْتَانٌ ؛ الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ : وَهُوَ أَدَاءُ الْفَرَائِضِ بِسُنَنِهَا الرَّائِيَّةِ ، فَلَا تُقْبَلُ إِنْ دَاوَمَ عَلَى تَرْكِهَا ؛ لِفُسْيقِهِ . [١٣٣٠] وَاجْتِنَابُ الْحَرَمِ ، فَلَا يَزْنِي كِبَرًا ، وَلَا يُذِمُّ عَلَى صَغِيرَةٍ ؛ وَالْكِبِيرَةُ : مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا ، أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ . زَادَ الشَّيْخُ : أَوْ غَضَبٌ ، أَوْ لَعْنَةٌ ، أَوْ نَفْيُ إِيْمَانٍ . وَالْكَذِبُ صَغِيرَةٌ إِلَّا فِي شَهَادَةِ زُورٍ ، أَوْ كَذِبٍ عَلَى نَبِيِّ ، أَوْ رَمِي فِتْنٍ وَنَحْوِهِ ، فَكَبِيرَةٌ ، وَيَجِبُ أَنْ يُخْلَصَ بِهِ مُسْلِمٌ مِنْ قَتْلِ . وَيُبَاحُ لِإِضْلَاحٍ ، وَحَزَبٍ ، وَزُوجَةٍ . قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ : وَكُلُّ مَقْصُودٍ مَحْمُودٍ ^(١) لَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ .

فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ مِنْ جِهَةِ الْأَفْعَالِ ، أَوِ الْإِعْتِقَادِ وَلَوْ تَدَيَّنَ بِهِ ، فَلَوْ قُلِّدَ ^(٢) فِي خَلْقٍ ^(٢) الْقُرْآنِ ، أَوْ نَفْيِ الرُّؤْيَا ، أَوِ الرَّفْضِ ، أَوْ

(١) بَعْدَهُ فِي م : « حَسَنٌ » .

(٢ - ٢) فِي م : « بَخْلَقَ » .

التَّجْهِمُ^(١)، ونحوه - فسق^(٢)، ويُكْفَرُ مُجْتَهِدُهُم الدَّاعِيَةُ. وَمَنْ أَخَذَ
بِالرُّخْصِ، فسق. قَالَ الشَّيْخُ: لَا يَسْتَرِيبُ^(٣) أَحَدٌ فِي مَنْ صَلَّى مُعَدِّثًا،
أَوْ لغيرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ بَعْدَ الْوَقْتِ، أَوْ بِلا قِرَاءَةٍ، أَنَّهُ كَبِيرَةٌ.

وَمِنَ الْكَبَائِرِ، عَلَى مَا ذَكَرَ أَصْحَابُنَا؛ الشُّرْكُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الْحَرَمَةِ،
وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالسُّخْرُ، وَالْقَذْفُ بِالزُّنَى وَاللُّوَاطِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ بِغَيْرِ
حَقٍّ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرُّخْفِ، وَالزُّنَى، وَاللُّوَاطِ، وَشُرْبُ الْخَمْرِ وَكُلُّ مُشْكِرٍ،
وَقَطْعُ الطَّرِيقِ، وَالسَّرِيقَةُ، وَأَكْلُ الْأَمْوَالِ بِالْبَاطِلِ، وَدَعْوَاهُ مَا لَيْسَ لَهُ،
وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَالْغِيْبَةُ، وَالثَّمِيمَةُ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ،
وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَإِسَاءَةُ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَمْنُ مَكْرِ اللَّهِ، وَقَطِيعَةُ
الرَّجِمِ، وَالْكِبْرُ وَالْحَيْلَاءُ، وَالْقِيَادَةُ، وَالِدْيَانَةُ، وَنِكَاحُ الْمُحَلَّلِ، وَهَجْرَةُ
الْمُسْلِمِ الْعَدْلِ، وَتَرْكُ الْحَجِّ لِلْمُسْتَطِيعِ، وَمَنْعُ الزَّكَاةِ، وَالْحُكْمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ
وَالرَّشْوَةُ فِيهِ، وَالْفِطْرُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِلا عُذْرٍ، وَالْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ بِلا عِلْمٍ،
وَسَبُّ الصَّحَابَةِ، وَالْإِصْرَارُ^(٤) عَلَى الْعِصْيَانِ، وَتَرْكُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبُؤْلِ،
وَتَشْوِزُهَا^(٥) عَلَى زَوْجِهَا، وَإِلْحَاقُهَا بِهِ وَلَدًا مِنْ غَيْرِهِ، وَإِثْنَانُهَا فِي الدُّبْرِ،
وَكَثْمُ الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِهِ، وَتَضْوِيرُ ذِي الرُّوحِ،^(٦) وَإِثْنَانُ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ،
وَتَضْدِيقُهُمَا، وَالسُّجُودُ لغيرِ اللَّهِ^(٧)، وَالدُّعَاءُ إِلَى بِدْعَةٍ أَوْ ضَلَالَةٍ، وَالْغُلُولُ،

(١) فِي م: «التَّهْجَمُ».

(٢) فِي ز: «فَسُوقٌ».

(٣) فِي م: «يَتَرِيبُ».

(٤) فِي م: «الْأَسْرَارُ».

(٥) أَيْ: الْمَرَاةُ.

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ م.

والتَّوْحُ، والتَّطْيِيرُ، والأَكْلُ والشُّرْبُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَجَوُزُ
المُوصَى فِي وَصِيَّتِهِ، وَمَنْعُهُ مِيرَاثَهُ، وَإِبَاقُ الرَّقِيقِ، وَبَيْعُ الْحُرِّ^(١)، وَاسْتِحْلَالُ
الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَكِتَابَةُ الرِّبَا، وَالشَّهَادَةُ عَلَيْهِ، وَكَوْنُهُ ذَا وَجْهَيْنِ، وَادِّعَاؤُهُ
نَسَبًا غَيْرَ نَسَبِهِ، وَغِشُّ الْإِمَامِ الرَّعِيَّةِ، وَإِثْبَانُ الْبَهِيمَةِ، وَتَرْكُ الْجُمُعَةِ لغيرِ
عُذْرٍ، وَسَبُّ الْمَلَكَةِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا مَنْ أَتَى شَيْعًا مِنَ الْفُرُوعِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا، كَمَنْ تَزَوَّجَ بِلَا وَلِيٍّ، أَوْ
شَرِبَ مِنَ النَّبِيذِ مَا لَا يُشْكِرُهُ، أَوْ أَخَّرَ زَكَاةً أَوْ حَجًّا مَعَ إِمْكَانِهِمَا،
وَنَحَوِهِ، مُتَأَوِّلًا لَهُ، لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ. وَإِنْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ، رُدَّتْ.

وَأَدْخَلَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ الْفُقَهَاءَ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَأَخْرَجَهُمُ ابْنُ عَقِيلٍ
وغيره، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَأَوَّلَى^(٢). ذَكَرَهُ ابْنُ مُفْلِحٍ^(٣) فِي
«أُصُولِهِ».

الشَّيْءُ الثَّانِي: اسْتِعْمَالُ الْمُرُوءَةِ؛ وَهُوَ فِعْلٌ^(٤) مَا يُجَمِّلُهُ وَيُزَيِّنُهُ،
وَتَرْكُ مَا يُدَنِّسُهُ وَيَشِيئُهُ عَادَةً، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُصَافِحٍ^(٥) وَمُتَمَسِّخِرٍ،

(١) فِي م: «الْخَمْر».

(٢) يَعْنِي: وَأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي.

(٣) هُوَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُفْلِحٍ، الْقَاضِي بَرَهَانَ الدِّينِ أَبُو إِسْحَاقَ.
شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ، وَمَرْجِعُ الْفُقَهَاءِ وَالنَّاسِ فِي عَصَرِهِ، وَلِيَ قَضَاءَ دِمَشْقَ غَيْرَ مَرَّةٍ لَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ،
مِنْهَا: الْمَبْدَعُ بِشَرْحِ الْمَقْنَعِ، وَمِرْقَاةُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ. تَوَفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ - سَنَةَ أَرْبَعٍ
وِثْمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ. الضُّوءُ اللَّامِعُ ١/١٥٢. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٨/٣٣٨؛ ٣٨٤.

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) الْمَصَافِحُ: مَنْ يَصْنَعُ غَيْرَهُ، وَيُمْكِنُ غَيْرَهُ مِنْ قِفَاهِ فَيَصْفَعُهُ.

وَمُعَنَّ - وَيُكَرُّهُ سَمَاعُ الْغِنَاءِ، وَالتَّوْنُخُ بِلَا آلَةٍ لَهْوٍ، وَيَحْرُمُ مَعَهَا، وَيُبَاخُ
الْحُدَاءُ الَّذِي تُسَاقَى بِهِ الْإِبِلُ، وَنَشِيدُ الْأَغْرَابِ^(١) - وَلَا شَهَادَةُ شَاعِرٍ مُفْرِطٍ
بِالْمَدْحِ بِإِعْطَاءٍ، أَوْ بِالذَّمِّ^(٢) بَعْدَمِهِ، فَالشُّعْرُ كَالْكَلَامِ؛ حَسَنُهُ حَسَنٌ،
وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ، وَلَا مُشَبِّبٌ بِمَدْحِ خَمِيرٍ،^(٣) أَوْ بِمَزْدٍ، أَوْ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ مُحَرَّمَةٍ،
وَيَقْسُقُ بِذَلِكَ^(٤)، لَا إِنْ شَبَّ بِامْرَأَتِهِ، أَوْ أُمَّتِهِ، وَلَا رَقَاصٍ،^(٥) وَمُسْعُوذٍ^(٦)،
وَمَنْ يَلْعَبُ: بِمَزْدٍ، أَوْ شَطْرُنَجٍ؛ لِتَحْرِيمِهِمَا، وَإِنْ عَرِيَا عَنِ الْقِمَارِ، غَيْرَ مُقَلِّدٍ
فِي الشَّطْرُنَجِ، كَمَعَ عَوْضٍ، أَوْ تَزُكٍ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ، لِإِجْمَاعِهِ، وَلَا
مَنْ يَلْعَبُ بِحَمَامٍ طَيَّارَةٍ، أَوْ يَسْتَرْعِيهَا مِنَ الْمَزَارِعِ، أَوْ لِيَصِيدَ بِهَا حَمَامَ
غَيْرِهِ، أَوْ يُرَاهِنُ بِهَا، وَتُبَاخُ لِلْأُنْثَى بِصَوْتِهَا، وَلَا سِتْفَرَاخِهَا، وَحَقْلُ الْكُتْبِ
مِنْ غَيْرِ أَدَى^(٧) يَتَغَدَّى إِلَى^(٨) النَّاسِ، [٣٣٠ ظ] وَلَا^(٩) بُكْلٌ مَا فِيهِ دَنَاءَةٌ،
حَتَّى فِي أَرْجُوْحَةٍ وَأَحْجَارٍ ثَقِيلَةٍ^(١٠)، وَمَنْ يَكْشِفُ مِنْ بَدَنِهِ مَا الْعَادَةُ
تَغْطِيهِ، وَنَوْمُهُ بَيْنَ جَالِسِينَ، وَخُرُوجُهُ عَنْ مُسْتَوَى الْجُلُوسِ بِلَا عُذْرٍ،
وَطُفَيْلِيٌّ، وَمَنْ يَدْخُلُ الْحَمَامَ بِلَا مِثْرَةٍ، أَوْ يَتَغَدَّى^(١١) فِي الشُّوقِ بِخَضِرَةٍ

(١) فِي م: «العرب».

(٢) فِي م: «ذم».

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤ - ٤) فِي م: «ولا مسعود».

والمسعود: مَنْ مَهَرَ فِي الْاِحْتِيَالِ وَأَرَى الشَّيْءَ عَلَى عِبَرِ حَقِيقَتِهِ، كَالسَّحَرِ، مُعْتَمِدًا عَلَى
خِدَاعِ الْحَوَاسِ.

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ: م.

يَعْنَى: وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ اللَّاعِبِ بِكُلِّ مَا فِيهِ دَنَاءَةٌ...

(٦) بَعْدَهُ فِي س: «وتحرم».

(٧) فِي ز: «يتعدى».

الناس. زادَ في « الغُنيَّة »^(١): أو على الطَّرِيقِ. ولا يَضُرُّ أَكْلُ اليَسِيرِ، كالِكِسْرَةِ ونحوها، أو يَمُدُّ رِجْلَيْهِ في مَجْمَعِ الناسِ، أو يَتَحَدَّثُ بِمُضَاعَفَتِهِ^(٢) أَهْلَهُ، أو^(٣) أَمَتَهُ، أو^(٤) غَيْرَهُمَا، أو يُخَاطِبُ أَهْلَهُ، أو أَمَتَهُ أو غَيْرَهُمَا بِخِطَابٍ فَاحِشٍ^(٥) بِحَضْرَةِ الناسِ، وَحَاكِي المُضْحِكَاتِ، وَمُتَزَيٍّ^(٦) بِزَيٍّ يُسَخِّرُ مِنْهُ، ونحوه. قال الشيخ: وَتَحْرُمُ مُحَاكَاةُ الناسِ^(٧)، وَيُعْزَرُ هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُهُ. انْتَهَى. ولا بَأْسَ بِالثَّقَافِ^(٨)، واللَّعِبِ بِالْحِرَابِ، ونحوها.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ صِنَاعَتُهُ دَيِّقَةٌ غُرْفًا؛ كَحَجَّامٍ، وَحَائِكٍ، وَحَارِسٍ، وَنَحَّالٍ؛ وَهُوَ الَّذِي يَتَّخِذُ غُرْبًا أَوْ نَحْوَهُ يُغْرِبُ بِهِ مَا^(٩) فِي مَجَارِي المَاءِ، وَمَا فِي الطَّرِيقَاتِ، مِنْ حَصَى وَتُرَابٍ؛ لِيَجِدَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا مِنَ الفُلُوسِ، أَوْ الدَّرَاهِمِ وَغَيْرِهَا؛ وَهُوَ الْمُقْلَسُ، وَمُخَرِّشُ بَيْنِ البَهَائِمِ^(١٠)، وَصَبَّاحٌ، وَنَقَّاطٌ؛ وَهُوَ اللَّعَّابُ بِالنَّقْطِ، وَزَبَّالٌ، وَكَئَّاسِ العَدِيرَةِ، فَإِنْ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ وَلَمْ يَتَنَظَّفْ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، وَكَبَّاشٌ؛ وَهُوَ الَّذِي يَلْعَبُ^(١١) بِالكَبْشِ وَيُنَاطِئُ بِهِ، وَدَبَّاحٌ، وَقَوَادٍ؛ وَهُوَ الَّذِي يَلْعَبُ^(١٢) بِالْقَرْدِ، وَيَطُوفُ بِهِ فِي

(١) في م: « الغنية ».

(٢) في م: « بما يصنعه مع ».

(٣) في م: « و ».

(٤ - ٤) في م: « بفاحش ».

(٥ - ٥) سقط من: د. وبعده في ز: « للضحك ».

(٦) في م: « منزى ».

(٧) في د: « السقاني ».

والثقاف: أداة من خشب أو حديد تثقف بها الرماح، لتستوى وتعتدل.

(٨) سقط من: م.

(٩) هو الذي يفرى بينها، لتسرع وتتصارع.

(١٠ - ١٠) سقط من: د.

الأسواق ونحوها مُكْتَسِبًا^(١) بذلك ، وحدّادٍ ، ودبّابٍ ، إذا حَسُنَتْ طَرِيقَتُهُمْ فِي دِينِهِمْ . وَيُكْرَهُ كَسْبُ مَنْ^(٢) صَنَعْتُهُ دَنِيَّةً^(٣) . وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ بَابِ الصَّيْدِ .

وَأَمَّا سَائِرُ الصَّنَاعَاتِ الَّتِي لَا دَنَاءَةَ فِيهَا ، فَلَا تُرَدُّ^(٤) الشَّهَادَةُ بِهَا ، إِلَّا مَنْ كَانَ يَخْلِفُ مِنْهُمْ كَاذِبًا ، أَوْ يَعِدُ وَيُخْلِفُ ، وَغَلَبَ هَذَا عَلَيْهِ ، أَوْ كَانَ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ عَنْ أَوْقَاتِهَا ، أَوْ لَا يَتَنَزَّهُ مِنَ التَّجَاسُاتِ ، أَوْ كَانَتْ صِنَاعَتُهُ^(٥) مُحَرَّمَةً ؛ كَصِنَاعَةِ^(٦) الْمَزَامِيرِ مِنْ خَشَبٍ ، أَوْ قَصَبٍ ، وَالطَّنَائِيرِ ، أَوْ يَكْثُرُ فِي صِنَاعَتِهِ الرِّبَا ، كَالصَّائِغِ ، وَالصَّيْرِفِيِّ ، وَلَمْ يَتَوَقَّ ذَلِكَ - رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، وَكَذَا مَنْ دَاوَمَ^(٧) عَلَى اسْتِمَاعِ الْمُحَرَّمَاتِ ؛ مِنْ ضَرْبِ الثَّيَابِ ، وَالْمَزَامِيرِ ، وَالْعُودِ ، وَالطُّنْبُورِ ، وَالرَّبَابِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالصَّفَاقَتَيْنِ^(٨) مِنْ نُحَاسٍ يُضْرَبُ^(٩) بِإِخْدِيهِمَا عَلَى الْأُخْرَى ، فَتَخْرُجُ آلَاتُ اللَّهِوِي اتَّخَاذًا وَاسْتِعْمَالًا وَصِنَاعَةً ،^(١٠) أَوْ لَعِبٍ لَعِبًا^(١١) فِيهِ قِمَارٌ وَتَكْرَرٌ مِنْهُ ، أَوْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَحِيلَ لَهُ

(١) فِي م : « مُكْتَسِبًا » .

(٢ - ٢) فِي م : « صِفَتُهُ دَنِيَّةٌ » .

(٣) فِي م : « تَرَدَّدٌ » .

(٤) فِي م : « صِنَاعَةٌ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « كَصَانِعٍ » .

(٦) فِي س : « دَامَ » .

(٧) فِي م : « الصَّفَاقَيْنِ » .

(٨) فِي م : « وَيُضْرَبُ » .

(٩ - ٩) فِي م : « وَلَعِبٌ » .

المَشْأَلَةُ فَأَكْثَرَ، أَوْ بَنَى حَمَامًا لِلنِّسَاءِ .

فصل : ومتى زَالَتِ المَوَانِعُ منهم ، فَبَلَغَ الصَّبِيَّ ، وَعَقَلَ المَجْنُونُ ، وَأَسْلَمَ الكَافِرُ ، وَتَابَ الفَاسِقُ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ .

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الثَّائِبِ لِإِصْلَاحِ الْعَمَلِ ، وَتَوْبَةُ غَيْرِ قَاضٍ نَدَمٌ ، وَإِقْلَاعٌ ، وَعَزْمٌ أَنْ لَا يُعْوَدَ . وَإِنْ كَانَ فِشْقُهُ بِزَوْكِ وَاجِبٍ ، فَلَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِ ، وَيُسَارِعُ ، وَيُعْتَبَرُ رَدُّ مَظْلَمَةٍ إِلَى رَبِّهَا ، أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا ، أَوْ يَجْعَلُهُ مِنْهَا فِي حِلٍّ ، وَيَسْتَنْهِيهِ مُغِيرًا .

وَتَوْبَةُ قَاضٍ بِرَنَى ، أَنْ يُكْذِبَ نَفْسَهُ لَكَذِبِهِ مُحْكَمًا ، وَتَصِيحُ تَوْبَتِهِ قَبْلَ الْحَدِّ ؛ لِصِحَّتِهَا مِنْ قَذْفٍ ، وَغِيْبَةٍ ، وَنَحْوِهِمَا^(١) ، قَبْلَ إِعْلَامِهِ وَالتَّحْلِيلِ مِنْهُ . وَالْقَاضِ بِالشُّنْمِ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ وَرِوَايَتُهُ ، وَفُتْيَاهُ حَتَّى يَتُوبَ . وَالشَّاهِدُ بِالزَّرْنَى إِذَا لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ ، تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ ، لَا شَهَادَتُهُ . وَتَقْدَمُ بَعْضُهُ فِي الْقَذْفِ . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ حَتَّى فِي^(٢) حَدٍّ وَقَوْدٍ ، كَالْحُرِّ . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَمَةِ فِيمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحُرَّةِ . وَمتى تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ ، حُرْمٌ عَلَى سَيِّدِهِ مَنَعَهُ مِنْهَا . وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَصَمِّ فِي الْمَرْئِيَّاتِ ، وَبِمَا سَمِعَهُ قَبْلَ صَمَمِهِ .

وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى فِي الْمَسْمُوعَاتِ ، إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتُ ،^(٣) وَبِالْإِسْتِفَاضَةِ^(٣) ، وَبِمَا رَأَاهُ قَبْلَ عَمَاهُ إِذَا عَرَفَ الْفَاعِلَ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ ،

(١) فِي د ، ز ، س : «نحوها» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «موجب» .

(٣) (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

فإن لم يعرفه إلا بعينه ، قُبِلَتْ إذا وَصَفَهُ لِلْحَاكِمِ بما يَتَمَيَّزُ به . قال الشيخ :
وكذا الحُكْمُ إن تَعَدَّرَتْ رُؤْيَةُ الْعَيْنِ الْمَشْهُودِ^(١) لها أو عليها أو بها ؛ لَعَيْنِيَّة ،
أو مَوْت ، أو عَمَى . وإن شَهِدَ عِنْدَ [٣٣١] الْحَاكِمِ ، ثُمَّ عَمِيَ ، أو خَرَسَ ،
أو صُمَّ ، أو جُنَّ ، أو مات ، لم يَمْنَعِ الْحُكْمَ^(٢) بِشَهَادَتِهِ .

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدِ الزَّوْنَى ، فِي الزَّوْنَى وَغَيْرِهِ . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى
فِعْلِ نَفْسِهِ ، كَالْمَرْضِعَةِ عَلَى إِرْضَاعِهَا ، وَإِنْ كَانَ^(٣) بِأُجْرَةٍ ، وَالْقَاسِمِ عَلَى
قِسْمَتِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ وَلَوْ بَعَوَضَ ، وَالْحَاكِمِ عَلَى حُكْمِهِ بَعْدَ الْعَزْلِ ، وَشَهَادَةُ
الْقَرَوِيِّ عَلَى الْبَدَوِيِّ ، وَعَكْسُهُ^(٤) .

(١) زيادة من : م . وانظر المبدع ٢٢٨/١٠ .

(٢) في م : « الحَاكِمِ » .

(٣) بعده في م : « الإِرْضَاعِ » .

(٤) بعده في ز : « جَائِزَةٌ » .

بَابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ

وهي سِتَّةٌ : أَحَدُهَا : قَرَابَةُ الْوِلَادَةِ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ عَمُودِي النَّسَبِ
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِنَ الْوَالِدِ وَإِنْ عَلَا ، وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ، وَوَلَدٌ وَإِنْ سَقَلَ مِنْ
وَلَدِ الْبَيْتِ وَالْبَنَاتِ ، إِلَّا مِنْ زَنَى ، أَوْ رَضَاعٍ . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى
بَعْضٍ . وَلِبَاقِي أَقَارِبِهِ ؛ كَأَخِيهِ ^(١) ، وَعَمِّهِ ، وَابْنِ عَمِّهِ ، وَخَالِهِ ، وَنَحْوِهِمْ ،
وَالصَّدِيقِ لَصَدِيقِهِ ، وَالْمَوْلَى لَعَتِيقِهِ ، وَعَكْسُهُ .

وَلَوْ أُعْتِقَ عَبْدَيْنِ ، فَأَدَّعَى رَجُلٌ أَنَّ الْمُعْتِقَ غَضَبَهُمَا مِنْهُ ، فَشَهِدَ الْعَتِيقَانِ
بِصَدْقِ الْمَدَّعِي ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا ؛ لِرُدِّهِمَا إِلَى الرَّقِّ ، وَكَذَا لَوْ شَهِدَا بَعْدَ
عِتْقِهِمَا أَنَّ مُعْتِقَهُمَا كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ حَالِ الْعِتْقِ ، أَوْ بِجَزْحٍ شَاهِدَيَّ
حُرِّيَّتِهِمَا . وَكَذَا لَوْ عَتَقَا بِتَذْيِيرٍ ، أَوْ وَصِيَّةٍ ، فَشَهِدَا بِدَيْنٍ يَسْتَوْعِبُ
الثَّرَكَةَ ، أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَثَّرَةً فِي الرَّقِّ .

الثَّانِي : الزَّوْجِيَّةُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِمَا بِهِ وَلَوْ بَعْدَ
الْفِرَاقِ إِنْ كَانَتْ زُدَّتْ قَبْلَهُ ، وَإِلَّا قُبِلَتْ ، وَتُقْبَلُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَلَا
شَهَادَةُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ ، وَلَا الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ .

قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ : لَوْ شَهِدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَاكِمِ

(١) فِي م : « كَأَخِيهِ » .

له^(١)، كَشَهَادَةٍ وَلَدِ الْحَاكِمِ^(٢) عِنْدَهُ لِأُجْنَبِيٍّ^(٣)، أَوْ وَالِدِهِ، أَوْ زَوْجَتِهِ فِيمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، يَتَوَجَّهُ عَدَمُ قَبُولِهَا. وَقَالَ: لَوْ شَهِدَ عَلَى الْحَاكِمِ بِحُكْمِهِ مَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ بِالْحُكْمِ فِيهِ، الْأَظْهَرُ لَا تُقْبَلُ. وَقَالَ: تَرْكِيبَةُ الشَّاهِدِ رَفِيقُهُ فِي الشَّهَادَةِ لَا تُقْبَلُ. انْتَهَى.

وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى أُبَيِّهِمَا بِقَذْفِ ضَرَّةٍ أُمُّهُمَا وَهِيَ تَحْتَهُ، أَوْ طَلَاقِهَا، قُبِلَتْ. قَالَ فِي «الْتَّرْغِيبِ»: وَمِنْ مَوَانِعِهَا الْعَصَبِيَّةُ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَنْ عُرِفَ بِهَا، وَبِالْإِفْرَاطِ فِي الْحِمِيَّةِ، كَتَعْصَبِ^(٤) قَبِيلَةٍ عَلَى قَبِيلَةٍ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ رُتْبَةَ الْعَدَاوَةِ. وَمَنْ حَلَفَ مَعَ شَهَادَتِهِ، لَمْ تُرَدَّ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَجُزَّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا، كَشَهَادَةِ السَّيِّدِ لِمَكَاتِبِهِ، وَالْمَكَاتِبِ لِسَيِّدِهِ، وَالْوَارِثِ بِجَرْحِ مَوْرُوثِهِ قَبْلَ انْدِمَالِهِ، فَلَا تُقْبَلُ. وَتُقْبَلُ لَهُ بَدَنُهُ فِي مَرَضِهِ، فَلَوْ حُكِمَ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ بَعْدَ مَوْتِهِ. وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ وَلَوْ بَعْدَ عَزْلِهِ،^(١) وَالْوَكِيلِ لِمُوَكَّلِهِ، وَالشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ، وَالْأَجِيرِ لِمُسْتَأْجِرِهِ، فِيمَا هُوَ وَكِيلٌ، أَوْ شَرِيكٌ، أَوْ مُسْتَأْجِرٌ فِيهِ، وَلَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ^(٢)، وَفَرَاغِ الْإِجَارَةِ، وَانْفِصَالِ الشَّرِيكِ، وَلَا أَحَدِ الشُّفْعَيْنِ بِعَفْوِ الْآخَرِ عَنْ شُفْعَتِهِ، أَوْ يَتَّعِ الشُّقُصَ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الشُّفْعَةُ، وَإِنْ أَسْقَطَ شُفْعَتَهُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ، قُبِلَتْ^(٣)، لَا بَعْدَ الرُّدِّ. وَلَا غَرِيمٌ لِمُقْلِسٍ بِمَالٍ بَعْدَ الْحَجَرِ، أَوْ لِمَيِّتٍ لَهُ عَلَيْهِ ذَيْنٌ بِمَالٍ، وَلَا مُضَارِبٍ بِمَالِ الْمُضَارَبَةِ، وَلَا

(١) بعده في م: «عند الأجنبي».

(٢ - ٢) سقط من م: .

(٣) في م: «لتعصب».

(٤) في ز: «قتلت».

حاكِم، «وَوَصِيٌّ» لَمَنْ فِي حَجَرِهِ، وَتُقْبَلُ عَلَيْهِ، وَلَا تُقْبَلُ لِمَنْ لَهُ كَلَامٌ وَاسْتِحْقَاقٌ فِي شَيْءٍ وَإِنْ قَلَّ، كِرْبَاطٍ، وَمَذْرَسَةٍ.

الرَّابِعُ : أَنْ يَذْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا ؛ كَشَهَادَةِ الْعَاقِلَةِ بِجَرْحِ شُهِيدٍ قَتَلَ^(٢) الْخَطَأَ ، وَالْغُرَمَاءِ بِجَرْحِ شُهِيدِ الدِّينِ عَلَى الْمُفْلِسِ ، وَالسَّيِّدِ بِجَرْحِ مَنْ شَهِدَ عَلَى مُكَاتَبِهِ أَوْ عَبْدِهِ بِدَيْنٍ ، وَالْوَصِيِّ بِجَرْحِ الشَّاهِدِ عَلَى الْإِيتَامِ ، وَالشَّرِيكِ بِجَرْحِ الشَّاهِدِ عَلَى شَرِيكِهِ ، كَشَهَادَةِ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِإِنْسَانٍ إِذَا شَهِدَ بِجَرْحِ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الضَّامِنِ لِلْمَضْمُونِ عَنْهُ بِقَضَاءِ الْحَقِّ أَوْ^(٣) الْإِبْرَاءِ مِنْهُ ، وَلَا شَهَادَةُ بَعْضِ غُرَمَاءِ الْمُفْلِسِ عَلَى بَعْضِ بِإِسْقَاطِ دَيْنِهِ ، [٣٣١ ظ] أَوْ اسْتِيفَائِهِ ، وَلَا مَنْ أُوصِيَ لَهُ بِمَالٍ عَلَى آخَرَ بِمَا يُعْطَلُ وَصِيَّتُهُ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّتُهُ تَحْضُلُ بِهَا مُرَاحِمَةً ؛ إِمَّا لِضَيْقِ الثَّلَاثِ عَنْهَا ، أَوْ^(٤) تَكُونُ الْوَصِيَّتَانِ^(٥) مُبْعَيْنِ . وَتُقْبَلُ فُتْيَا مَنْ يَذْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا بِهَا .

الْخَامِسُ : الْعِدَاوَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ ، كَشَهَادَةِ الْمَقْدُوفِ عَلَى قَاضِيهِ ، وَالزَّوْجِ عَلَى امْرَأَتِهِ بِالزَّئْيِ ، «وَالْمَقْتُولِ»^(٦) وَلِئِهِ عَلَى الْقَاتِلِ ، وَالْمَجْرُوحِ عَلَى الْجَارِحِ ، وَالْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ عَلَى قَاطِعِهِ ، فَلَوْ شَهِدَا^(٧) أَنَّ هَؤُلَاءِ قَطَعُوا الطَّرِيقَ عَلَيْنَا ، أَوْ عَلَى الْقَافِلَةِ ، لَمْ تُقْبَلْ . وَإِنْ شَهِدَا^(٨) أَنَّ هَؤُلَاءِ قَطَعُوا الطَّرِيقَ ،

(١ - ١) فِي م : «وَلَا وَصِيٌّ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : «و» .

(٤ - ٤) فِي م : «لَكُونِ الْوَصِيَّتَيْنِ» .

(٥ - ٥) فِي م : «وَلَا الْمَقْتُولِ» .

(٦) فِي م : «شَهِدَا» .

على^(١) هؤلاء، قُيِّلَتْ، وليس للحاكم أن يسألهم؛ هل قطعوا الطريق عليكم معهم؟ وإن شهدوا أنهم عرضوا لنا، وقطعوا الطريق على غيرنا، قُيِّلَتْ.

وَيُعْتَبَرُ فِي عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ كَوْنُ الْعَدَاوَةِ لغيرِ اللَّهِ؛ سواءً كانت مَؤَرَّوَّةً، أو مُكْتَسَبَةً. فَأَمَّا الْعَدَاوَةُ فِي الدِّينِ، كَالْمُسْلِمِ يَشْهَدُ عَلَى الْكَافِرِ، وَالْحَقِّقِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَشْهَدُ عَلَى الْمُبْتَدِعِ، فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّ الدِّينَ يَمْنَعُهُ مِنْ اِزْتِكَابِ مَخْطُورٍ فِي دِينِهِ. وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدُوِّ لَعَدُوِّهِ، وَتُقْبَلُ عَلَيْهِ فِي عَقْدِ نِكَاحٍ. وَمَنْ شَهِدَ بِحَقِّ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ وَبَيْنَ مَنْ لَا تُرَدُّ، لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُ فِي نَفْسِهَا. وَمَنْ سَرَّهُ مَسَاءَةٌ أَحَدٍ،^(٢) وَعَمَّهُ فَرَحُهُ^(٣)، وَطَلَبَ لَهُ الشَّرَّ وَنَحَوَهُ^(٤)، فَهُوَ عَدُوُّهُ.

السادسُ: مَنْ شَهِدَ عِنْدَ حَاكِمٍ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ بِتُهْمَةٍ؛ لَرَجِيمٍ، أو زَوْجِيَّةٍ، أو عَدَاوَةٍ، أو طَلَبِ نَفْعٍ، أو دَفْعِ ضَرَرٍ، ثُمَّ زَالَ الْمَانِعُ، فَأَعَادَهَا، لَمْ تُقْبَلْ، كَمَا لَوْ رُدَّتْ لِفِسْقٍ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ التَّوْبَةِ. وَلَوْ لَمْ يَشْهَدْ بِهَا الْفَاسِقُ عِنْدَ الْحَاكِمِ حَتَّى صَارَ عَدْلًا، قُيِّلَتْ. وَإِنْ رُدَّتْ لَكُفْرٍ، أو صِغَرٍ، أو جُنُونٍ، أو خَرَسٍ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ زَوَالِ الْمَانِعِ، قُيِّلَتْ. وَإِنْ شَهِدَ عِنْدَهُ، ثُمَّ حَدَّثَ مَانِعًا، لَمْ يَمْنَعْ الْحُكْمَ إِلَّا كُفْرًا، أو فِسْقًا، أو تَهْمَةً، فَأَمَّا عَدَاوَةٌ ابْتَدَأَهَا مَشْهُودٌ عَلَيْهِ، كَقَذْفِهِ الْبَيِّنَةَ لِمَا شَهِدَتْ عَلَيْهِ، لَمْ تُرَدُّ شَهَادَتُهَا

(١) فِي م: «هَل».

(٢ - ٢) فِي م: «أَوْ غَمَهُ فَرَحًا».

(٣) سَقَطَ مِنْ: ز، س.

بذلك . وكذا مُقَاوَلَتُهُ وَقَتَ غَضَبٍ ، وَمُحَاكَمَةٌ^(١) بِدُونِ عِدَاوَةٍ ظَاهِرَةٍ
سَابِقَةٍ . وَإِنْ حَدَثَ مَانِعٌ بَعْدَ الْحُكْمِ ، لَمْ يُسْتَوْفَ حَدٌّ - وَلَوْ قَدْفًا - وَلَا
قَوْدٌ ، بَلْ مَالٌ .

وَإِنْ شَهِدَ لِمُكَاتِبِهِ ، أَوْ لِمُزْوَرِّهِ بِجَزْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ ، فَرُدَّتْ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ
الْعِتْقِ وَالْبُرْءِ ، لَمْ تُقْبَلْ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَذَا مُحَاكَمَةٌ » . وَفِي س : « مُحَاكَمَتُهُ » .

باب ذكر الشهود به وعدد شهوده

لا يُقبلُ في الرُّنَى واللُّواطِ أَقْلُ مِنْ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ . وكذا الإقرارُ به ،
يَشْهَدُونَ أَنَّهُ أَقَرُّ أَرْبَعًا ، فَإِنْ كَانَ الْمُقَرُّ بِهِمَا أَعْجَمِيًّا ، قُبِلَ فِيهِ تَرْجُمَانَانِ .
وَمَنْ عَزَزَ بَوَاطِءَ فَرْجٍ ؛ مِنْ بَهِيمَةٍ ، أَوْ ^(١) أَمَةٍ مُشْتَرَكَةٍ وَنَحْوِهَا ، ثَبَتَ
بِرَجُلَيْنِ . وَلَا يُقبلُ قَوْلُ مَنْ عُرِفَ بِالْغِنَى أَنَّهُ فَقِيرٌ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ . وَتَقَدَّمَ . وَ^(٢) لَا
تَثْبُتُ بَقِيَّةُ الْحُدُودِ بِأَقْلٍ مِنْ رَجُلَيْنِ . وكذا القَوْدُ ، وَيَثْبُتُ الْقَوْدُ بِإِقْرَارِهِ
مَرَّةً .

وَلَا يُقبلُ فِيهَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ وَلَا مَالٍ ، وَيُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا ^(٣) ؛
كِنِكَاحٍ ، وَطَّلَاقٍ ، وَرَجْعَةٍ ، وَنَسَبٍ ، وَوَلَاءٍ ، وَإِصْبَاءٍ ، وَتَوَكُّيلٍ فِي غَيْرِ
مَالٍ ، وَتَغْيِيلِ شُهُودٍ ، وَجَزَائِهِمْ - أَقْلُ مِنْ رَجُلَيْنِ .

وَيُقبلُ فِي مُوَضِّحَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَدَاءٍ دَابَّةٍ ، طَبِيبٍ وَاحِدٍ ، وَيَطَّارٌ وَاحِدٌ ،
مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ ، فَائْتِنَانِ . فَإِنْ اخْتَلَفَا ، قُدِّمَ قَوْلُ مُثَبِّتٍ .

وَيُقبلُ فِي مَالٍ ، وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ؛ كَالْبَيْعِ وَأَجَلِهِ وَخِيَارِهِ ، وَرَهْنٍ ،
وَمَهْرٍ وَتَسْمِيَّتِهِ ، وَرِقٍّ مَجْهُولِ النَّسَبِ ، وَإِجَارَةٍ ، وَشِرْكَةٍ ، وَصُلْحٍ ، وَهَبَةٍ ،

(١) فِي م : (و) .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ز .

وإصاء في مال، وتوكيل فيه، وقرض، وجناية الخطأ، ووصية لمعين،
ووقف عليه، وشفعة، وحالة، وغضب، وإتلاف مال وضمانه، [٣٣٢]
وفسخ عقد معاوضة، ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه، ودعوى أسير تقدم
إسلامه لمنعه رقه^(١)، وعتي، وكتابة، وتذبير، ونحو ذلك - رجلان، أو
رجل وامرأتان، أو رجل ويمين المدعى. ويجب تقديم الشهادة^(٢) على
اليمين، ولا يشترط في يمينه أن يقول: وإن شأني صادق في شهادته.

وكل موضع قبل فيه شاهد ويمين، فلا فرق بين كون المدعى مسلماً
أو كافراً، عدلاً^(٣)، أو فاسقاً، رجلاً أو امرأة. ولا تقبل شهادة امرأتين
ويمين المدعى، ولا أربع نسوة فأكثر مقام رجلين.

قال القاضي: يجوز أن يخلف على ما لا تجوز الشهادة عليه، مثل أن
يجد بخطه دينا له على إنسان، وهو يعرف أنه لا^(٤) يكتب إلا حقا، ولم
يذكره، أو يجد في روزنام^(٥) أبيه بخطه دينا له على إنسان، ويعرف من
أبيه الأمانة، وأنه لا يكتب إلا حقا - فله أن يخلف عليه، ولا يجوز أن
يشهد به، ولو أخبره بحق أبيه ثقة، فسكن إليه، جاز أن يخلف عليه،
ولم يجوز أن يشهد به. والأولى الورع عن ذلك. ولو^(٦) نكل عن اليمين

(١) في م: «رق».

(٢) في م: «الشاهد».

(٣) في م: «أو عدلاً».

(٤) في د: «لم».

(٥) الروزنامج، معرب: الدفتر.

(٦) في م: «فلو».

مَنْ أَقَامَ شَاهِدًا ، حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، ^(١) «وَسَقَطَ الْحَقُّ» ، فَإِنْ نَكَلَ ، لِحُكْمِ عَلَيْهِ .

ولو كان لجماعة حقٌّ بشاهد فأقاموه ، فَمَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ أَخَذَ نَصِيْبَهُ ، ولا يُشَارِكُهُ مَنْ لَمْ يَخْلِفْ . ولا يَخْلِفُ وَرَثَةُ ^(٢) نَاكِلٍ ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ نُكُولِهِ .

وَيُقْبَلُ فِي جِنَايَةِ عَمْدٍ مُوجِبِهَا الْمَالُ دُونَ قِصَاصٍ ، فِي بَعْضِهَا ^(٣) قَوْدٌ ، كَمَاثُومَةٍ ، وَهَاشِمَةٍ ، وَمُنْقَلَةٍ ، لَهُ ^(٤) قَوْدٌ مُوضِحَةٌ فِي ^(٥) ذَلِكَ ، وَفِي عَمْدٍ لَا قِصَاصَ فِيهِ بِحَالٍ ^(٦) - شَاهِدٌ وَيَمِينٌ ، فَيُبَيِّتُ الْمَالُ .

وإن ادَّعى أَنَّ زَيْدًا ضَرَبَ أَخَاهُ بِسَهْمٍ عَمْدًا ، فَقَتَلَهُ ، وَنَفَذَ إِلَى أَخِيهِ ^(٧) الْآخَرِ ، فَقَتَلَهُ خَطَأً ، وَأَقَامَ بِذَلِكَ شَاهِدًا وَأَمْرَاتَيْنِ ، أَوْ شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ ، ثَبَتَ قَتْلُ الثَّانِي فَقَطْ .

وَيُقْبَلُ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ؛ كَثِيْبٍ ^(٨) النِّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ ، وَالبَكَارَةِ ، وَالثِّيْبَةِ ، وَالحَيْضِ ، وَالْوِلَادَةِ ، وَالرِّضَاعِ ، وَالاسْتِهْلَالِ ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في م : « واث » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « مما له » .

(٥) في م : « من » .

(٦) في م : « حال » .

(٧) سقط من : ز .

(٨) في ز : « لعيوب » .

ونحوه - شهادة امرأة واحدة، عذلي . وكذا جراحة وغيرها في حمام ،
وعزيس ونحوهما مما لا يخضره رجال ، والأخوط اثنتان . وإن شهد به
رجل ، كان أولى ؛ لكَماله . وإن شهد رجل وامرأتان ، أو رجل مع يمين ،
فيما يوجب^(١) القود ، لم يثبت به قود ، ولا مال . وإن أتى بذلك^(٢) في
سرقة ، ثبت المال دون القطع . وإن أتى بذلك رجل في خلع ، ثبت له
العوض ، وتثبت^(٣) البيئونة بمجرّد دَعواه .

وإن ادّعت امرأة الخلع ، لم يقبل فيه إلا رجلان ، ولو أتت برجل
وامرأتين أنه تزوّجها بمهر ، ثبت المهر ؛ لأن النكاح حق له .

ولو ادّعى شخص على رجل أنه سرق منه أو غصبه مالا ، فحلف
بالطلاق والعتاق ما سرق منه ولا غصبه ، وأقام المدعى شاهداً^(٤) وامرأتين^(٥)
شهدا^(٥) بالسرقة والغصب ، أو شاهداً وحلف معه - استحق المسروق ،
والمغضوب ، ولم يثبت طلاق ، ولا عتق .

وإن ادّعى رجل على آخر أمة بيده لها ولد أنها أم ولده ، وأن ولدها
ولده ، وشهد بذلك رجل وامرأتان ، حكم له بالأمة ، وأنها أم ولده ، ولا
يُحكم له بالولد ، ولا بحرّيته ، ويُقر في يد المنكر تملوكاً له . وإن ادّعى أنها
كانت ملكه فأعتقها ، وشهد بذلك رجل وامرأتان ، لم يثبت ملك ولا عتق .

(١) في م : « يثبت » .

(٢) يعني : برجل وامرأتين ، أو رجل مع يمين .

(٣) في الأصل ، ز : « ثبت » .

(٤ - ٥) في الأصل ، ز : « أو امرأتين » .

(٥) في م : « شهدوا » .

ولو وُجِدَ على دَائِيَّةٍ مَكْتُوبٌ : حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . أَوْ عَلَى أُسْكُفَةٍ^(١)
 دَارٍ ، أَوْ حَائِطِهَا : وَقَفْتُ . أَوْ مَسْجِدٍ . أَوْ : مَدْرَسَةٍ ، مُحْكَمَ بِهِ^(٢) . وَلَوْ وُجِدَ
 عَلَى كُتُبٍ عِلْمٍ فِي خِزَانَةٍ : مُدَّةٌ^(٣) طَوِيلَةٌ . فَكَذَلِكَ^(٤) ، وَإِلَّا^(٥) تُؤَقَّفُ فِيهَا
 وَغُمِلَ بِالْقَرَائِنِ .

(١) أُسْكُفَةُ الدَّارِ : عَتَبَتُهُ الْعَالِيَا .

(٢) يَعْنِي بِمَا هُوَ مَكْتُوبٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَلَيْهَا أَمَارَةٌ قَوِيَّةٌ ، فَعَمَلُ بِهَا ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ
 عَدَمِ الْمَعَارِضَةِ . وَأَمَّا إِذَا عَارِضَ ذَلِكَ بَيِّنَةٌ لَا تَتَّهَمُ وَلَا تَسْتَعِدُّ إِلَى مَجْرَدِ الْيَدِ ، بَلْ تَذَكُرُ سَبَبَ الْمَلِكِ
 وَاسْتِمْرَارَهُ ، فَإِنَّهَا تَقْدُمُ عَلَى هَذِهِ الْأَمَارَاتِ ، لَكِنْ إِنْ عَارِضَهَا مَجْرَدُ الْيَدِ ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا .
 كَشَافُ الْقَنْعَانِ ٦/٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٣) فِي م : « هَذِهِ » .

(٤) يَعْنِي : حَكَمَ بِوَقْفِهَا ، عَمَلًا بِتِلْكَ الْقَرِينَةِ .

(٥) أَيْ : وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَقَرَّ الْكُتُبِ وَلَا عَرَفَ مَنْ كَتَبَ عَلَيْهَا الْوَقْفِيَّةَ .

باب الشهادة على الشهادة والرُّجوع

عن الشهادة وأدائها

[٣٣٢ ط] لا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ إِلَّا فِي حَقِّ يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَتُرَدُّ فِيمَا يُرَدُّ فِيهِ^(١)، وَلَا يُحْكَمُ بِهَا إِلَّا أَنْ تَتَعَدَّرَ شَهَادَةُ شُهَدَاءِ الْأَصْلِ؛ بِمَوْتٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ غَيْبَةٍ إِلَى مَسَافَةِ قَصْرِ، أَوْ خَوْفٍ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ خُبْسٍ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْقَيُّومِ: وَفِي مَعْنَاهِ الْجَهْلُ بِمَكَانِهِمْ وَلَوْ فِي الْمِصْرِ. وَالْمَرَأَةُ الْمُخَدَّرَةُ كَالْمَرِيضِ.

وَلَا يَجُوزُ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسْتَرْعِيَهُ شَاهِدُ الْأَصْلِ، أَوْ يَسْتَرْعِيَهُ غَيْرُهُ وَهُوَ يَسْمَعُ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّي أَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ بَكْذَا. أَوْ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بَكْذَا. أَوْ يَسْمَعُهُ يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَوْ يَشْهَدُ بِحَقِّ يَغْزِيهِ إِلَى سَبَبٍ؛ مِنْ بَيْعٍ، أَوْ قَرْضٍ، أَوْ إِجَارَةٍ وَنَحْوِهِ، فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ.^(٢) وَيُؤَدِّيَهَا^(٣) الْفَرْعُ بِصِفَةِ تَحْمِيلِهِ^(٤)، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ، وَقَدْ عَرَفْتُهُ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ، وَنَسَبِهِ، وَعَدَالَتِهِ - وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ عَدَالَتَهُ لَمْ يَذْكُرْهَا - أَشْهَدَنِي أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ بِنَ فُلَانٍ^(٥) عَلَى فُلَانٍ^(٦) بِنَ فُلَانٍ كَذَا. أَوْ:

(١) سقط من: م.

(٢ - ٢) في م: «وَأَنْ يُؤَدِّيَهَا».

(٣) بعده في م: «لَهَا».

(٤ - ٤) سقط من: م.

أَشْهَدَنِي أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا . وَإِنْ سَمِعَهُ يُشْهِدُ غَيْرَهُ ،
 قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ عَلَى
 فُلَانٍ بَنَ فُلَانٍ كَذَا . وَإِنْ كَانَ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ
 فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ شَهِدَ عَلَى فُلَانٍ بَنَ فُلَانٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِكَذَا . وَإِنْ كَانَ
 نَسَبٌ ^(١) الْحَقُّ إِلَى سَبَبِهِ ، قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ
 لِفُلَانٍ بَنَ فُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ ^(٢) كَذَا ، مِنْ جِهَةٍ كَذَا . وَإِنْ أَرَادَ الْحَاكِمُ أَنْ
 يَكْتُبَ ^(٣) ، كَتَبَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ^(٤) فِي الْأَدَاءِ .

وَمَا عَدَا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ فِيهَا عَلَى الشَّهَادَةِ ، فَإِذَا سَمِعَهُ
 يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ . لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى
 شَهَادَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْعِهِ الشَّهَادَةُ ، وَلَمْ يَغْزُهَا إِلَى سَبَبٍ . وَلَوْ قَالَ شَاهِدُ
 الْأَصْلِ : أَنَا أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا عَلَى فُلَانٍ أَلْفًا ، فَاشْهَدَ بِهِ أَنْتَ عَلَيْهِ . لَمْ يَجُزْ
 أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ، وَلَا تَثْبُتُ شَهَادَةُ شَاهِدِي الْأَصْلِ إِلَّا بِشَهَادَةِ
 شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ عَلَيْهِمَا ؛ سَوَاءً شَهِدَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، أَوْ شَهِدَ
 عَلَى كُلِّ شَاهِدٍ شَاهِدٌ .

° وَلِلنِّسَاءِ مَدْخَلٌ ° فِي شَهَادَةِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فِي كُلِّ حَقٍّ يَثْبُتُ
 بِشَهَادَتَيْهِمْ ، فَيَشْهَدُ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ عَلَى

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في م : « بن فلان » .

(٣) في الأصل : « يكتبه » .

(٤) في ز : « ذكرنا » .

(٥ - ٥) في م : « والنساء تدخل » .

رَجُلٍ وامْرَأَتَيْنِ ، أَوْ عَلَى رَجُلَيْنِ ، فَتَصِيحُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَلَى امْرَأَةٍ . وَسَأَلَهُ
خَزْبٌ^(١) عَنْ شَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ^(٢) امْرَأَتَيْنِ ، فَقَالَ : يَجُوزُ .^(٣) وَإِنْ
شَهِدَ^(٤) بِالْحَقِّ شَاهِدٌ أَصْلِي ، وَشَاهِدًا^(٥) فَرْعٍ يَشْهَدَانِ - أَوْ وَاحِدٌ - عَلَى
شَهَادَةِ أَصْلِي آخَرَ ، جَازَ . وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ فَرْعٍ عَلَى أَصْلِي وَتَعَدَّرَ الْآخَرَ ،
خَلَفَ ، وَاسْتَحَقَّ .

وَتَصِيحُ شَهَادَةُ فَرْعٍ عَلَى فَرْعٍ بِشَرْطِهِ ، وَإِذَا شَهِدَ الْفُرُوعُ ، فَلَمْ يَحْكَمْ
الْحَاكِمُ حَتَّى حَضَرَ الْأُصُولُ ، أَوْ صَحَّحُوا ، أَوْ زَالَ خَوْفُهُمْ ، وَقَفَ حُكْمُهُ
عَلَى سَمَاعِهِ شَهَادَتِهِمْ مِنْهُمْ ، وَإِنْ حَدَّثَ فِيهِمْ مَا يَمْتَنِعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ ، لَمْ
يُجْزِ الْحُكْمُ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكَمَ بِالْفُرُوعِ حَتَّى تُثَبَّتَ عِدَالَتُهُمْ وَعِدَالَةُ
أُصُولِهِمْ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى فَرْعٍ تَغْدِيلُ أَصْلِهِ ، وَيَتَوَلَّى الْحَاكِمُ ذَلِكَ ، وَإِنْ
عَدَّلَهُ الْفَرْعُ ، قُبِلَ . وَلَا تَصِيحُ تَزْكِيَةُ أَصْلٍ لِرَفِيقِهِ^(٦) . وَتَقَدَّمَ . وَإِذَا حُكِمَ
بَشَهَادَةِ شُهُودِ الْفَرْعِ ، ثُمَّ رَجَعُوا ، لَزِمَهُمُ الضَّمَانُ مَا لَمْ يَقُولُوا : بَانَ لَنَا^(٧)
كَذِبُ الْأُصُولِ . أَوْ : غَلَطُوهُمْ . وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، لَمْ
يُحْكَمْ بِهَا ، وَإِنْ رَجَعُوا بَعْدَهُ ، فَقَالُوا : كَذَبْنَا . أَوْ : غَلِطْنَا . صَمِتُوا ، وَلَوْ

(١) هو محمد بن حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني ، كتب عن الإمام أحمد -
رحمه الله - مسائل كثيرة سمعها منه ، وهو من رجال القرن الثالث . طبقات الحنابلة ١ / ١٤٥ ،
١٤٦ .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) في د ، ز ، س : « أن يشهد » .

(٤) في ز ، م : « شاهد » .

(٥) في د ، ز ، س : « لرفيقه » .

(٦) سقط من : س .

قَالُوا بَعْدَ الْحُكْمِ : مَا أَشْهَدْنَاهُمْ بِشَيْءٍ . لَمْ يَضْمَنْ الْفَرِيقَانِ شَيْئًا . وَمَنْ زَادَ فِي شَهَادَتِهِ أَوْ تَقَصَّ ، بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، مِثْلَ أَنْ يَشْهَدَ [٣٣٣] بِمَائَةٍ . ثُمَّ يَقُولَ : بَلْ هِيَ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ . أَوْ : بَلْ هِيَ تِسْعُونَ . أَوْ : أَدَّى بَعْدَ انْكَارِهَا . قُبِلَ ، كَقَوْلِهِ : لَا أَعْرِفُ الشَّهَادَةَ . ثُمَّ يَشْهَدُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ ، لَمْ يُقْبَلْ . وَإِنْ رَجَعَ قَبْلَهُ ، لَعَنَتْ ، وَلَا حُكْمَ ، وَلَمْ يَضْمَنْ . وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِالرُّجُوعِ ، بَلْ قَالَ لِلْحَاكِمِ : تَوَقَّفْ . فَيَتَوَقَّفُ ، ثُمَّ «عَادَ إِلَيْهَا» ، قُبِلَتْ ، وَيُعِيدُهَا^(١) .

فصل : وَإِذَا رَجَعَ شَاهِدُ الْمَالِ ، أَوْ الْعِتْقِ بَعْدَ الْحُكْمِ ، قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ أَوْ بَعْدَهُ ، لَمْ يُتَقَضَّ ، وَيَلْزَمُهُمُ الضَّمَانُ ، مَا لَمْ يُصَدِّقْهُمْ الْمَشْهُودُ لَهُ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى مُزَكٍّ إِذَا رَجَعَ مُزَكِّي .

وَإِنْ شَهِدُوا بِدَيْنٍ ، فَأَبْرَأَ مِنْهُ مُسْتَحِقُّهُ ، ثُمَّ رَجَعَا ، لَمْ يَغْرَمَاهُ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ . وَلَوْ قَبَضَهُ مَشْهُودٌ لَهُ ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِمَشْهُودٍ عَلَيْهِ ، ثُمَّ رَجَعَا ، غَرِمَاهُ .

وَإِنْ رَجَعَ شَاهِدُ طَلَاقٍ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَبَعْدَ الْحُكْمِ ، غَرِمُوا نِصْفَ الْمُسَمَى ، أَوْ بَدَلَهُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ وَلَوْ بَائِتًا ، لَمْ يَغْرَمُوا شَيْئًا^(٢) .

وَإِنْ رَجَعَ شَاهِدُ قِصَاصٍ ، أَوْ حَدٍّ ، بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ ، لَمْ يُسْتَوْفَ ، وَوَجِبَتْ دِيَّةُ قَوْدٍ لِلْمَشْهُودِ لَهُ ، وَيُسْتَوْفَى إِذَا طَرَأَ فِسْقُهُمْ . وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْإِسْتِيفَاءِ ، لَمْ يَنْطَلِ الْحُكْمُ ، وَلَا يَلْزَمُ الْمَشْهُودُ لَهُ شَيْءٌ ، سِوَا

(١ - ١) فِي م : «أَعَادَ الشَّهَادَةَ» .

(٢) فِي م : «يَعْتَدُ بِهَا» .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

كان المشهود به مالا أو عُقُوبَةً ، فإن قالوا : عَمَدْنَا عليه بالزورِ لِيُقْتَلَ . أو : يُقَطَّعَ ، فعليهم القصاصُ . وإن قالوا : عَمَدْنَا الشَّهَادَةَ عليه ، ولم نَعْلَمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ بهذا^(١) . وكانا مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَجْهَلَ ذلك ، وَجَبَتِ الدِّيَّةُ فِي أُمُورِهِمَا مُعْلَظَةً . وإن قالوا : أَخْطَأْنَا . فعليهم دِيَّةٌ مَا تَلَفَ ، أو أَرُشُ الضَّرْبِ . وتَقَدَّمَ ذلك مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْجِنَايَاتِ .

وَكُلُّ مُوَضِّعٍ وَجِبَ الضَّمَانُ عَلَى الشُّهُودِ بِالرُّجُوعِ ، فَإِنَّهُ يُوزَّعُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، بَحِثْ لَوْ رَجَعَ شَاهِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ ، غَرِمَ الْعُشْرُ . وَتَغَرَّمُ الْمَرْأَةُ كَنِصْفِ مَا يَغَرَّمُ الرَّجُلُ . وَإِنْ رَجَعَ رَجُلٌ وَثَمَانٍ نِسْوَةٍ ، لَزِمَ الرَّجُلَ الْخُمْسُ ، وَكُلُّ امْرَأَةٍ الْعُشْرُ .

وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِأَرْبَعِمَائَةٍ ، فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهَا ، ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ عَنْ مِائَةٍ ، وَآخَرُ عَنْ مِائَتَيْنِ ، وَآخَرُ عَنْ ثَلَاثِمِائَةٍ ، وَالرَّابِعُ عَنْ أَرْبَعِمَائَةٍ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا رَجَعَ عَنْهُ بِقِسْطِهِ ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَعَلَى الثَّانِي خَمْسُونَ ، وَعَلَى الثَّالِثِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ ، وَعَلَى الرَّابِعِ مِائَةٌ .

وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ بِشَاهِدٍ وَبِثَنَيْنِ ، ثُمَّ رَجَعَ الشَّاهِدُ ، غَرِمَ الْمَالُ كُلَّهُ ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ وَحْدَهُ ، فَكُرْجُوعُهُمَا فِي أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَحْكُمُ بِشَهَادَتِهِمَا إِذَا كَانَ رُجُوعُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الاسْتِيفَاءِ ، لَزِمَهُ مُحْكَمُ إِقْرَارِهِ .

وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ سِتَّةٌ بِزَنَى ، فَرَجِمَ ، ثُمَّ رَجَعَ مِنْهُمْ اثْنَانِ ، غَرِمَا ثُلُثُ^(٢)

(١) فِي م : «بِهَا» .

(٢) فِي د ، ز : «ثَلَاثَا» .

الدَّيَّةُ ، وَثَلَاثَةُ النِّصْفِ ، وَالْكُلُّ تَلَزَمُهُمُ الدَّيَّةُ أَشَدَّاسًا .

وإن شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِرَئِيْ وَأَثْنَانِ بِإِخْصَانٍ ، فَرَجِمَ ، ثُمَّ رَجَعُوا ، لَرِمَتْهُمْ الدَّيَّةُ أَشَدَّاسًا . وإن كَانَ شَاهِدَا الإِخْصَانِ مِنَ الأَرْبَعَةِ ، فَعَلَيْهِمَا ثُلَاثَا الدَّيَّةِ ، وَعَلَى الْآخَرَيْنِ الثُّلُثُ . وَلَوْ رَجَعَ شُهُدُ الرِّئَى دُونَ الإِخْصَانِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، لَزِمَ الرَّاجِعُ الضَّمَانُ كَامِلًا . وإن رَجَعَ الزَّائِدُ عَنِ الْبَيِّنَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ أَوْ بَعْدَهُ ، اسْتَوْفَى ، وَيُحَدُّ الرَّاجِعُ لِقْدِفِهِ . وَرُجُوعُ شُهُودِ تَرْكِيبِيَّةٍ كَرُجُوعٍ مِّنْ زَكَّوْهُمْ .

وإن رَجَعَ شُهُدُ تَغْلِيْقٍ عَتَقَ ، أَوْ طَلَّاقٍ ، وَشُهُدُ وُجُودٍ شَرْطُهُ ^(١) ، فَالْعَزْمُ عَلَى عَدَدِهِمْ . وإن رَجَعَ شُهُدُ قَرَابَةٍ ، غَرِمُوا قِيَمَتَهُ لِعَتَقِهِ ^(٢) . وإن رَجَعَ شُهُدُ كِتَابِيَّةٍ ، غَرِمُوا مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ سَلِيْمًا وَمُكَاتَّبًا ، فَإِنْ عَتَقَ ، غَرِمُوا مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ وَمَالِ كِتَابَتِهِ . وَكَذَا شُهُدُ بَاسْتِيْلَادِ أَمَةٍ ^(٣) فَيَضْمَنُونَ نَقْصَ قِيَمَتِهَا ، فَإِنْ عَتَقَتْ بِالمَوْتِ ، فَتَمَامُ قِيَمَتِهَا . وإن رَجَعَ شُهُدُ تَأْجِيلٍ [٣٣٣ظ] ثَمَنٍ ^(٤) مَبِيْعٍ ، وَنَحْوِهِ ، بَعْدَ الْحُكْمِ ، غَرِمُوا مَا تَفَاوَتْ ^(٥) بَيْنَ الْحَالِ وَالْمَوْجِلِ . وَلَا ضَمَانَ بِرُجُوعٍ عَنِ شَهَادَةٍ بِكَفَالَةٍ ^(٦) بِنَفْسٍ ، أَوْ بِرَاءَةٍ مِنْهَا ، أَوْ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ ، أَوْ أَنَّهُ عَقَا عَنْ دَمٍ عَمْدٍ ؛ لَعَدَمِ تَضَمُّنِهِ مَالًا . وَمَنْ شَهِدَ بَعْدَ

(١) فِي م : «بشرطه» .

(٢) فِي م : «لمعتقه» .

(٣) فِي م : «أمتة» .

(٤) فِي د : «ثمن» .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : «ما» .

(٦) فِي د ، ز : «كفالة» .

الحُكْمِ بِمُتَابِعِ لِلشَّهَادَةِ الْأُولَى^(١) ، فَكَرْجُوعٍ ، وَأَوَّلَى .

وإن بان بعدَ الحُكْمِ أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ كَافِرَانِ ، أَوْ فَاسِقَانِ ، نَقَضَ ؛
فَيَنْقُضُهُ الْإِمَامُ أَوْ غَيْرُهُ ، وَرَجَعَ بِالْمَالِ أَوْ بِيَدِهِ^(٢) ، ^(٣) وَيَبْدَلُ قَوْلَهُ^(٤) مُسْتَوْفَى
عَلَى الْمُحْكُومِ لَهُ .

وإن كان المحكُومُ به إثْلَافًا ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُزَكِّينَ ، ^(٥) وَكَذَا إِنْ كَانَ
لِلَّهِ بِإِثْلَافٍ حِسِّيٍّ ، أَوْ بِمَا يَسِرُّ^(٦) إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُزَكُّونَ ، فَعَلَى
الْحَاكِمِ .

وإن شَهِدُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ بِحَقٍّ ، ثُمَّ مَاتُوا ، أَوْ جُنُّوا ، حَكَمَ بِشَهَادَتِهِمْ
إِذَا كَانُوا عُدُولًا . وإن بان الشُّهُودُ غَيِّبًا ، أَوْ وَالِدًا ، أَوْ وَلَدًا ، أَوْ عَدُوًّا ،
وَالْحَاكِمُ لَا يَرَى الْحُكْمَ بِهِ ، نَقَضَهُ ، وَلَمْ يَنْقُذْ ، وَإِنْ كَانَ يَرَى الْحُكْمَ بِهِ ،
لَمْ يَنْقُضْ ، وَيُعَزِّزُ شَاهِدَ زُورٍ^(٧) - وَلَوْ تَابَ بِمَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ - إِنْ لَمْ يُخَالِفْ
نَصًّا ، أَوْ مَعْنَى نَصٍّ ، وَيُطَافُ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَشْتَهَرُ فِيهَا ؛ فَيَقَالُ : إِنَّا
^(٨) وَجَدْنَا هَذَا^(٩) شَاهِدَ زُورٍ ، فَاجْتَنِبُوهُ . وَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ لَهُ^(١٠) بَيْنَ عُقُوبَاتِ^(١١) إِنْ

(١) فِي م : « الْأُولَى » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَبْدَلُهُ » .

(٣ - ٣) فِي د : « وَيَبْدَلُ قَوْلَهُ » . وَفِي س : « وَيَبْدَلُ قَوْلَهُ » .

(٤ - ٤) فِي الْأَصْلِ : « وَإِذَا » .

(٥) فِي م : « سَرَى » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « الزُّور » .

(٧ - ٧) فِي ز : « وَجَدْنَاهُ » .

(٨ - ٨) فِي م : « مِنْ عُقُوبَاتِ » .

لم يَزِدْغِ إِلَّا به . ولا يُعَزَّرُ حتى يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ شَاهِدٌ زَوْرٍ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ؛ إِمَّا بإِقْرَارِهِ ، أو يَشْهَدُ بما يَقْطَعُ بِكَذِبِهِ ؛ مِثْلَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى رَجُلٍ بِفِعْلٍ فِي الشَّامِ ، وَيُعْلَمُ أَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي الْعِرَاقِ ، أو يَشْهَدُ بِقَتْلِ رَجُلٍ ، وهو حَيٌّ ، أو أَنَّ هَذِهِ الْبَيْهَمَةَ فِي يَدِ هَذَا مِنْذُ ثَلَاثَةِ أَغْوَامٍ ، وَسِئْهَا أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ ، أو يَشْهَدُ^(١) عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ فَعَلَ^(٢) ، وقد مات قَبْلَ ذَلِكَ ، وَأَشْبَاهَ هَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ^(٣) كَذِبُهُ وَيُعْلَمُ تَعَمُّدُهُ لَذَلِكَ ، وَيَتَبَيَّنُ بِذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ كَانَ بَاطِلًا ، وَلَزِمَ نَقْضُهُ . وَإِنْ كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ مَالًا ، رُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ . وَإِنْ كَانَ إِثْلَاقًا ، فَعَلَى الشَّاهِدَيْنِ ضَمَانُهُ ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِإِقْرَارِهِمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا ، مِنْ غَيْرِ مُوَافَقَةِ الْمَحْكُومِ لَهُ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ رُجُوعًا مِنْهُمَا عَنْ شَهَادَتِهِمَا . وَمَضَى حُكْمُ ذَلِكَ . وَتَقَدَّمَ فِي التَّغْزِيرِ .

ولا يُعَزَّرُ بِتَعَارُضِ الْبَيِّنَةِ ، ولا بَغْلَطِهِ فِي شَهَادَتِهِ .

ولا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ نَاطِقٍ إِلَّا بَلْفَظِ الشَّهَادَةِ ، فَإِنْ قَالَ : أَعْلَمُ . أو : أُحِقُّ . أو : أَتَيْقُنُ . ونحوه . أو قَالَ آخَرُ : أَشْهَدُ بِمِثْلِ مَا شَهِدَ بِهِ . أو : بما وَضَعْتُ بِهِ خَطِّي . لم تُقْبَلْ ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَ الْأَوَّلِ : وبذلك أَشْهَدُ . و : كذلك أَشْهَدُ . قُبِلَتْ . وقال الشَّيْخُ ، وابنُ الْقَيِّمِ : لا يُعْتَبَرُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ .

(١) فِي م : « شَهِد » .

(٢) فِي م : « قَتَلَ فِي وَقْتِ كَذَا » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوَى

الْيَمِينُ تَقْطَعُ الْخُصُومَةَ فِي الْحَالِ ، وَلَا تُسْقِطُ الْحَقَّ .

وَلَا يُسْتَخْلَفُ الْمُتَكَبِّرُ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ كَحَدِّ ، وَعِبَادَةِ ، وَصَدَقَةٍ ، وَكَفَّارَةٍ ، وَنَذِيرٍ . ^(١) وَتَقْدَمُ أَوَّلَ طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ . فَإِنْ تَضَمَّنَتْ دَعْوَاهُ حَقًّا لَهُ ، مِثْلَ أَنْ يَدَّعِيَ سَرِقَةً مَالِهِ ؛ لِتَضْمِينِ السَّارِقِ ، أَوْ لِيَأْخُذَ مِنْهُ مَا سَرَقَهُ ، أَوْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِ الزَّنَى بِجَارِيَتِهِ ؛ لِيَأْخُذَ مَهْرَهَا مِنْهُ - سُمِعَتْ دَعْوَاهُ . وَيُسْتَخْلَفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ دُونَ حَقِّ اللَّهِ .

وَيُسْتَخْلَفُ فِي كُلِّ ^(٢) حَقٍّ لآدَمِيٍّ ، غَيْرِ ^(٣) نِكَاحٍ ، وَرَجْعَةٍ ، وَطَلَاقٍ ، وَإِبْلَاءٍ ، وَأَصْلٍ رِقٍّ - كَدَعْوَى ^(٤) رِقٍّ لَقَيْطٍ - وَوَلَاءٍ ، وَاسْتِيلَاءٍ ، وَنَسَبٍ ، وَقَذْفٍ ، وَقِصَاصٍ فِي غَيْرِ قَسَامَةٍ . وَفِي «التَّزْغِيْبِ» وَغَيْرِهِ : وَلَا يَخْلَفُ شَاهِدٌ وَحَاكِمٌ وَلَا وَصِيٌّ عَلَى نَفِيٍّ دَيْنٍ عَلَى الْمُوصِي ، وَلَا مُتَكَبِّرٌ وَكَالَةٌ وَكِيلٌ . وَتَخْلَفُ الْمَرْأَةُ إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا قَبْلَ رَجْعَةِ زَوْجِهَا ، وَيَخْلَفُ الْمُوَلِيُّ إِذَا أَنْكَرَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . وَمَا يُقْضَى فِيهِ بِالتَّكْوِيلِ هُوَ الْمَالُ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ، وَمَنْ لَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ بِتَّكْوِيلٍ خُلِيَ سَبِيلُهُ . [٣٣٤] وَيُنْبِثُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « وغيره » .

(٤) في م : « لدعوى » .

عِثْقُ بَشَاهِدٍ وَيَمِينُ الْعَبْدِ . وَتَقَدُّمُ .

وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ - أَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتٍ - أَوْ فِعْلٍ نَفْسِهِ ،
أَوْ دَعَا عَلَى عَلَيْهِ ، حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ . وَمَنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِهِ ، أَوْ
نَفْيِ دَعَا عَلَى عَلَيْهِ ^(١) ، فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ . وَعَبْدُهُ كَأَجْنَبِيٍّ فِي حَلْفٍ عَلَى الْبَتِّ
أَوْ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ . أَمَّا بَهِيمَتُهُ ، فَمَا نُسِبَ إِلَى تَقْصِيرٍ وَتَقْرِيطٍ ، فَعَلَى
الْبَتِّ ، وَإِلَّا فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ .

وَمَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْحَلْفُ بِحَقِّ جَمَاعَةٍ ، فَبَذَلَ لَهُمْ يَمِينًا وَاحِدَةً وَرَضُوا
بِهَا ، جَازَ ، وَإِنْ أَبَوْا ، حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا . وَلَوْ ادَّعَى وَاحِدٌ حُقُوقًا عَلَى
وَاحِدٍ ، فَعَلَيْهِ فِي كُلِّ حَقٍّ يَمِينٌ .

فصل : وَالْيَمِينُ الْمَشْرُوعَةُ هِيَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ جَلَّ اسْمُهُ ، فَإِنْ رَأَى
الْحَاكِمُ تَغْلِيظَهَا بَلْفَظٍ ، أَوْ زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ ، جَازَ ، وَلَمْ يُسْتَحَبَّ ؛ فَفِي
الْلَفْظِ يَقُولُ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ ، الطَّالِبِ ، الْغَالِبِ ، الضَّارِّ ، النَّافِعِ ، الَّذِي يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا
تُخْفِي الصُّدُورُ . وَالزَّمَانُ ؛ أَنْ يَخْلِفَ بَعْدَ الْعَصْرِ ، أَوْ يَبْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةَ .
وَالْمَكَانُ بِمَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ . وَبَيْتُ الْمَقْدِسِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ . وَسَائِرِ
الْبِلَادِ عِنْدَ مِثْبَرِ الْجَامِعِ ، وَتَقِفُ الْحَائِضُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ

وَيَخْلِفُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالْمَوَاضِعِ الَّتِي يُعْظَمُونَهَا . وَالْلَفْظُ أَنْ يَقُولَ الْيَهُودِيُّ :
وَاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ، وَفَلَقَ لَهُ الْبَحْرَ ، وَأَنْجَاهُ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «غَيْرِهِ» .

وَالنَّضْرَانِيُّ : وَاللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى ، وَجَعَلَهُ يُحْيِي الْمَوْتَى ، وَيُزِيلُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ . وَالْمَجُوسِيُّ : وَاللَّهُ الَّذِي خَلَقَنِي وَصَوَّرَنِي وَرَزَقَنِي . وَالْوَتْنِيُّ ، وَالصَّائِي ، وَمَنْ يَغْبُذُ غَيْرَ اللَّهِ ، يُخْلَفُهُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ .
وَلَا تُغْلَظُ الْيَمِينُ^(١) إِلَّا فِيمَا لَهُ خَطَرٌ ؛ كَجَنَائَةٍ لَا تُوجِبُ قَوْدًا ، أَوْ عِتْقٍ ، وَنِصَابٍ زَكَاةٍ .

وَلَوْ أَتَى مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ التَّغْلِيظُ ، لَمْ يَصِرْ نَاكِلاً ، وَلَا يُخْلَفُ بِطَّلَاقٍ^(٢) ، وَفَاقًا لِلْأُيُومَةِ الْأَرْبَعَةِ . قَالَ الشَّيْخُ . وَفِي « الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » : لِلْوَالِي إِخْلَافُ الشُّهُودِ اسْتِثْنَاءً وَتَغْلِيظًا فِي الْكَشْفِ ، فِي حَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ آدَمِيٍّ ، وَتَحْلِيْفُهُ بِطَّلَاقٍ ، وَعِتْقٍ ، وَصَدَقَةٍ وَنَحْوِهِ ، وَسَمَاعُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْيَمِينِ^(٣) إِذَا كَثُرُوا ، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي ذَلِكَ .

وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ وَهُوَ فِيهَا صَادِقٌ ، أَوْ تَوَجَّهَتْ لَهُ ، أُبَيِّحَ لَهُ الْحَلِيفُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ إِنْثَمٍ ، وَلَا غَيْرِهِ ، وَالْأَفْضَلُ اقْتِدَاءُ يَمِينِهِ .

وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنٌ هُوَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُعْسِرٌ ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ . وَيَمِينُ الْحَالِفِ عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ ، فَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ غَضَبَهُ ، أَوْ أَوْدَعَهُ ، أَوْ بَاعَهُ ، أَوْ اقْتَرَضَ مِنْهُ ، فَإِنْ قَالَ : مَا غَضَبْتُكَ ، وَلَا اسْتَوْدَعْتَنِي^(٤) ، وَلَا^(٥) يَغْتَنِي ، وَلَا أَقْرَضْتَنِي . كُلُّهُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى

(١) زيادة من : م .

(٢) في م : « بالطلاق » .

(٣) في م : « اليمين » .

(٤) في م : « استودعتك » .

(٥) سقط من : ز .

ذلك . وإن قال : ما لك على حق . أو : لا تستحق على شيئا . أو : لا تستحق على ما ادعيت ، ولا شيئا منه . كان جوابا صحيحا . ولا يكلف الجواب عن الغضب وغيره ؛ لجواز أن يكون غصب منه ، ثم رده . وكذلك الباقي ؛ فلو كلف جحد ذلك لكان كاذبا . وإن أقر به ، ثم ادعى الرّد ، لم يقبل .

ولا تدخل النيابة في اليمين ، فلا يخلف أحد عن غيره . فلو كان المدعى عليه صغيرا ، أو مجنونا ، لم يخلف ، ووقف الأمر إلى أن يكلفا ، فإن كان الحق لغير المكلف ، وادّعاه وليه ، وأنكر المدعى عليه ، فالقول قوله مع يمينه ، فإن نكل ، قضى عليه .

وإن ادعى على العبد دعوى ، وكانت مما يقبل قول العبد فيها ؛ كالقصاص ، والطلاق ، والقذف ، فالخضومة معه دون سيده ، وإن كان مما لا يقبل قول العبد فيه ، كإتلاف مال ، أو جناية توجب ، فالخصم سيده ، واليمين عليه ، ولا يخلف العبد فيها بحال . ومن حلف فقال : إن شاء الله . أعيدت عليه [٣٣٤ ط] اليمين ، وكذلك إن وصل كلاته بشرط ، أو كلام غير مفهوم . وإن حلف قبل أن يستخلفه الحاكم ، أو استخلفه الحاكم قبل أن يسأله المدعى ، أعيدت عليه . ولو ادعى عليه حقا ، فقال : أبرأتني منه . أو : استوفيت مني . فأنكر ، فقوله مع يمينه ، فيخلف بالله : إن هذا الحق - ويسمي به بعينه - ما برئت ذمتك منه ، ولا من شيء منه . وإن ادعى استيفاءه ، أو البراءة بجهة معلومة ، كفى الحلف على تلك الجهة وحدها .

كِتَابُ الْإِقْرَارِ

وهو إظهارُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ما عليه ؛ لَفْظًا ، أو كِتَابَةً ، أو إِشَارَةً أُخْرَسَ ، أو على مُوَكَّلِهِ ، أو مُوَلِّيهِ ، أو مُؤَرَّوْثِهِ بما يُمَكِّنُ صِدْقَهُ ، وليس بِإِنْشَاءٍ ، فيَصِحُّ مِنْهُ بما يُتَصَوَّرُ مِنْهُ التِّزَامُ ، بِشَرْطِ كَوْنِهِ بِيَدِهِ ، وَوِلَايَتِهِ ، واختصاصِهِ ، لا^(١) مَغْلُومًا .

وَيَصِحُّ مِنْ أُخْرَسَ بِإِشَارَةٍ مَغْلُومَةٍ ، لا بها مِنْ نَاطِقٍ ، ولا مِّنْ اغْتَقَلَ لِسَانَهُ .

وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الصَّبِيِّ والعَبْدِ^(٢) الْمَأْذُونِ لهما^(٣) فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، فِي قَدْرِ مَا أُذِنَ لهما^(٣) فِيهِ دُونَ مَا زَادَ^(٤) .

وإن أقرَّ مُرَاهِقٌ غَيْرَ مَأْذُونٍ لَهُ ، ثُمَّ اخْتَلَفَ هُوَ وَالْمَقْرُّ لَهُ فِي بُلُوغِهِ ، فَقَوْلُ الْمَقْرِّ ، ولا يُحْلَفُ ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِبُلُوغِهِ .

وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الصَّبِيِّ أَنَّهُ بَلَغَ بِاخْتِلَامٍ إِذَا بَلَغَ عَشْرًا ، ولا يُقْبَلُ بَيِّنٌ إِلَّا بَبَيِّنَةٍ . وإن أقرَّ بِمَالٍ ، أو بَيْعٍ ، أو شِرَاءٍ ، ونَحْوِهِ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ بُلُوغِهِ : لم أَكُنْ حِينَ الْإِقْرَارِ بِالْعَا . لم يُقْبَلْ . وإن أقرَّ بِالْبُلُوغِ مَنْ شَكَّ فِي بُلُوغِهِ ، ثُمَّ

(١) فِي م : «و» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : «له» .

(٤) فِي م : «رآه» .

أَنكَرَهُ مَعَ الشُّكِّ، صُدِّقَ بِلاَ يَمِينٍ، وَلَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ بِإِقْرَارِ شَخْصٍ، لَمْ تَفْتَقِرْ صِحَّةُ الشَّهَادَةِ إِلَى أَنْ يَقُولُوا: طَوْعًا فِي صِحَّةِ عَقْلِهِ.

وَيَصِحُّ إِقْرَارُ سَكْرَانٍ، كَطَلَاقِهِ، وَكَذَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِمَغْصِيَّةٍ، كَمَنْ شَرِبَ مَا يُزِيلُ عَقْلَهُ، عَامِدًا لَغَيْرِ حَاجَةٍ، لَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبِ مُبَاحٍ، أَوْ مَعْدُورٍ فِيهِ.

وَإِنْ ادَّعَى الصَّبِيُّ الذِي أُثْبِتَ^(١)، أَنَّهُ أَثْبِتَ بِعِلَاجٍ، كَدَوَاءٍ، لَا بِالْبُلُوغِ، لَمْ يُقْبَلْ.

وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الْمُجْتَنُونَ إِلَّا فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ. وَكَذَا الْمُبْتَزَسَمُ، وَالنَائِمُ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ. وَإِنْ ادَّعَى مُجْنُونًا، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً. وَلَا إِقْرَارُ مُكْرَهٍ، إِلَّا أَنْ يُقَرَّ بِغَيْرِ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ، مِثْلَ أَنْ يُكْرَهَ أَنْ يُقَرَّ لَزَيْدٍ، فَيُقَرَّ لَعَمْرٍو، أَوْ عَلَى^(٢) أَنْ يُقَرَّ بِدَرَاهِمَ، فَيُقَرَّ بِدَنَانِيرٍ، أَوْ عَلَى الْإِقْرَارِ بِطَلَاقِ امْرَأَةٍ، فَيُقَرَّ بِطَلَاقِ غَيْرِهَا، أَوْ يُقَرَّ بِعِثْقِ عَبْدٍ - فَيَصِحُّ^(٣) إِذَنْ. وَإِنْ أُكْرِهَ عَلَى وَزْنِ مَالٍ، فَبَاعَ^(٤) مِلْكَهُ لَذَلِكَ، صَحَّ. وَتَقَدَّمَ أَوَّلَ كِتَابِ الْبَيْعِ.

وَمَنْ أَقَرَّ بِحَقٍّ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مُكْرَهًا، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً، إِلَّا أَنْ تُكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ عَلَى الْإِكْرَاهِ؛ كَقَيْدٍ، وَحَبْسٍ، وَتَوَكُّلٍ بِهِ، فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ. وَتَقَدَّمَ بَيِّنَةُ إِكْرَاهٍ عَلَى بَيِّنَةِ طَوَاعِيَةٍ. وَإِنْ قَالَ مَنْ

(١) بعده في م: «الشعر الخشن حول قبله».

(٢) سقط من: م.

(٣) بعده في م: «إقراره».

(٤) في م: «فمال».

ظَاهِرُهُ الْإِنْكَارُ : عَلِمْتُ أَنِّي لَوْ لَمْ أَقَرَّ أَيضًا أَطْلُقُونِي ، فَلَمْ أَكُنْ مُكْرَهَا . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ ظَنٌّ ، فَلَا يُعَارِضُ يَقِينَ الْإِنْكَارِ .

وَمَنْ أَقَرَّ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِشَيْءٍ ، فَكَيْفَ إِقْرَارِهِ فِي صِحَّتِهِ ، إِلَّا فِي إِقْرَارِهِ بِمَالٍ لَوَارِثٍ ، فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةً ، أَوْ إِجَازَةً ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقَرَّ ، وَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ ، إِذَا كَانَ حَقًّا .

وَإِنْ اشْتَرَى مِنْ^(١) وَارِثِهِ شَيْئًا ، فَأَقَرَّ لَهُ بِشَيْءٍ مِثْلِهِ ، قُبِلَ ، وَلَا يَحَاصُ الْمُقَرَّرُ لَهُ غُرْمَاءُ الصُّحَّةِ ، بَلْ يُقَدِّمُونَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بَعْدَ تَعَلُّقِ الْحَقِّ بِمَالِهِ ، لَكِنْ لَوْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ بَعَيْنٍ ، ثُمَّ بَدَيْنَ ، أَوْ عَكْسِهِ ، فَزُبَّ الْعَيْنِ أَحَقُّ بِهَا . وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ ، أَوْ وَهَبَهُ ، ثُمَّ أَقَرَّ بَدَيْنَ ، نَفَذَ عِتْقَهُ وَهَبَتَهُ ، وَلَمْ يُنْقِضَا بِإِقْرَارِهِ . وَتَقَدَّمَ حُكْمُ إِقْرَارِ مُفْلِسٍ ، وَسَفِيهِ فِي الْحَجْرِ .

وَإِنْ أَقَرَّ لَامْرَأَتِهِ فِي مَرَضِهِ^(٢) بِمَهْرٍ ، لَمْ يُقْبَلْ ، وَيَلْزَمُهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا بِالزَّوْجِيَّةِ ، لَا بِإِقْرَارِهِ . وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِأَخِيذِ ذَيْنِ مِنْ أَجْنَبِيِّ . وَإِنْ أَقَرَّ لَوَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ ، صَحَّ لِلْأَجْنَبِيِّ ، وَالْأَعْيَابُ بِحَالَةِ الْإِقْرَارِ^(٣) [٣٣٥] لَا حَالَةَ الْمَوْتِ ، فَلَوْ أَقَرَّ لَوَارِثٍ ، فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ ، لَمْ يَلْزَمْ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّهُ^(٤) بَاطِلٌ . وَإِنْ أَقَرَّ لِغَيْرِ وَارِثٍ ، أَوْ أَعْطَاهُ ، صَحَّ وَإِنْ صَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ وَارِثًا . وَإِنْ أَقَرَّتْ فِي مَرَضِهَا أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ ، لَمْ يَصِحَّ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً

(١) سقط من : م .

(٢) في م : «مرض موته» .

(٣) في الأصل : «إقاراه» .

(٤) في م : «لا أنه» .

بأخذه أو إسقاطه . وكذا مُحْكَمُ كُلِّ^(١) دَيْنٍ ثَابِتٍ عَلَى وَارِثٍ^(٢) . وَإِنْ أَقْرَ الْمَرِيضُ بَوَارِثٍ ، صَحَّ . وَإِنْ أَقْرَ لَامْرَأَتِهِ بِدَيْنٍ^(٣) ، ثُمَّ أَبَانَهَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَمَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ، لَمْ يَصِحَّ إِقْرَارُهُ . وَإِنْ أَقْرَ أَنَّهُ كَانَ طَلَّقَهَا فِي صِحَّتِهِ ، لَمْ يَسْقُطْ مِيرَاثُهَا .

فصل : وَإِنْ أَقْرَ عَبْدٌ وَلَوْ آيَقًا بِحَدٍّ ، أَوْ طَلَاقٍ ، أَوْ قِصَاصٍ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ، أُخِذَ بِهِ فِي الْحَالِ . وَإِنْ أَقْرَ بِقِصَاصٍ فِي النَّفْسِ ، لَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ فِي الْحَالِ ، وَيُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ ، وَطَلَبُ جَوَابِ الدَّعْوَى مِنْهُ وَمِنْ سَيِّدِهِ . وَإِنْ أَقْرَ السَّيِّدُ عَلَيْهِ بِمَالٍ ، أَوْ بِمَا يُوجِبُهُ ، كَجَنَائَةِ الْخَطَا ، صَحَّ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ دِيَّةٌ ذَلِكَ ، لَا بِمَا يُوجِبُ قِصَاصًا ، وَلَوْ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ .

وَإِنْ أَقْرَ الْعَبْدُ بِجَنَائَةِ خَطَا ، أَوْ شَبِيهِ عَمْدٍ ، أَوْ غَضَبٍ ، أَوْ سَرِقَةٍ مَالٍ ، أَوْ غَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ بِمَالٍ عَنْ مُعَامَلَةٍ ، أَوْ مُطْلَقًا ، أَوْ^(٤) مَأْذُونٌ لَهُ^(٥) بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّجَارَةِ ، وَكَذَّبَهُ السَّيِّدُ ، لَمْ يُقْبَلْ عَلَى السَّيِّدِ . وَإِنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ عَلَى مَالٍ ، فَتَكَلَّ عَنْهَا ، فَكَلِّقْ أَرَاهُ ، فَلَا يَجِبُ الْمَالُ . وَسَوَاءٌ كَانَ مَا أَقْرَ بِسَرِقَتِهِ بَاقِيًا أَوْ تَالِفًا ، فِي يَدِ السَّيِّدِ أَوْ يَدِ الْعَبْدِ ، وَيُتَّبَعُ بِمَا أَقْرَ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ ، وَيُقْطَعُ لِلْسَّرِقَةِ فِي الْمَالِ فِي الْحَالِ . قَالَ أَحْمَدُ فِي عَبْدٍ أَقْرَ^(٦) بِسَرِقَةِ ذَرَاهِمٍ فِي يَدِهِ ، أَنَّهُ سَرَقَهَا مِنْ رَجُلٍ ، وَالرَّجُلُ يَدَّعِي ذَلِكَ ، وَالسَّيِّدُ يُكَذِّبُهُ :

(١) سقط من : م .

(٢) في ز : « وارثه » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) بعده في م : « به » .

فَالذَّرَاهِمُ لِسَيِّدِهِ ، وَيُقَطَّعُ الْعَبْدُ ، وَيَتَّبَعُ بِذَلِكَ بَعْدَ الْعِتْقِ . وَمَا صَحَّ إِقْرَارُ الْعَبْدِ بِهِ ، فَهُوَ الْخَضَمُ فِيهِ ، وَلَا فَسَيِّدُهُ .

وَأَنْ أَقَرَّ بِالْجِنَايَةِ مُكَاتَّبٌ ، تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ وَذِمَّتِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ سَيِّدِهِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ . وَإِنْ أَقَرَّ غَيْرُ مُكَاتَّبٍ بِمَا لِسَيِّدِهِ ، أَوْ سَيِّدُهُ لَهُ ، لَمْ يَصِحَّ .

وَأَنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ بِرَقَبِهِ لغير مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ ، وَإِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ أَنَّهُ بَاعَ عَبْدَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِأَلْفٍ ، وَصَدَّقَهُ ، صَحَّ وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ ، ^(١) وَيَكُونُ كَالْكِتَابَةِ ^(٢) ، فَإِنْ أَنْكَرَ ، حَلَفَ وَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، وَيَعْتَقُ فِيهِمَا .

وَأَنْ أَقَرَّ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ بِمَا لِي ، صَحَّ ، وَكَانَ لِلْمَالِكِ ، وَيَبْطُلُ بَرْدُهُ ، ^(٣) أَى رَدَّ مَالِكِهِ ^(٤) . وَإِنْ ^(٥) أَقَرَّ لَهُ بِنِكَاحٍ ، أَوْ قِصَاصٍ ، أَوْ تَغْزِيرٍ لِقَذْفٍ ^(٦) ، ^(٧) وَصَدَّقَهُ الْعَبْدُ ، صَحَّ ، وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ وَالْعَفْوُ ^(٨) ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مُطَالَبَةٌ بِذَلِكَ ، وَلَا عَفْوٌ ^(٩) .

وَأَنْ أَقَرَّ لِبَهِيمَةٍ ، لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ قَالَ : عَلَى أَلْفٍ بِسَبَبِ هَذِهِ الْبَهِيمَةِ . لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا لِأَحَدٍ . وَإِنْ قَالَ لِلْمَالِكِهَا : عَلَى أَلْفٍ بِسَبَبِهَا . صَحَّ . وَإِنْ قَالَ : بِسَبَبِ حَمَلِ هَذِهِ الْبَهِيمَةِ . لَمْ يَصِحَّ .

وَأَنْ أَقَرَّ لِمَسْجِدٍ ، أَوْ مَقْبَرَةٍ ، أَوْ طَرِيقٍ ، وَنَحْوِهِ ، صَحَّ ^(١٠) ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) بعده فى م : « مكلف » .

(٣) فى د ، ز ، س : « القذف » .

(٤ - ٤) فى م : « فصدقه » .

(٥) بعده فى م : « عنه » .

(٦) بعده فى م : « الإقرار » .

سببًا ، ويكون لمصالحها . ولا يصح لدارٍ إلا مع السبب .
 وإن تزوج مجهولة النسب ، فأقرت بالرق ، لم يقبل .
 وإن أقر بولد أمته أنه ابنه ، ثم مات ولم يتبين هل أتت به في ملكه أو
 غيره ؟ لم تصير أم ولد إلا بقرينة .

فصل : وإن أقر بنسب صغير أو مجنون مجهول النسب أنه ابنه ، وهو
 محتمل أن يولد لمثل المقر ، ولم يناعه منازع ، ثبت نسبه منه ، وإن كان
 الصغير أو المجنون ميتًا ، ورثه . وإن كان كبيرًا عاقلًا ، لم يثبت حتى
 يصدقه ، وإن كان ميتًا ، ثبت إرثه ونسبه . وإن ادعى نسب مكلف في
 حياته ، فلم يصدقه حتى مات المقر ، ثم صدقه ، ثبت نسبه .

ومن ثبت نسبه ، وله أم ، فجاءت بعد موت المقر تدعى زوجيته ، لم
 تثبت بذلك ؛ لأن الرجل إذا أقر بنسب صغير ، لم يكن مقرًا [٣٣٥ ط]
 بزوجة أمه .

وإن قدمت امرأة من بلد الروم ، ومعها طفل ، فأقر به رجل ، لحقه ،
 ولهذا لو ولدت امرأة رجل وهو غائب عنها بعد سنين ، أو أكثر من غيبته ،
 لحقه الولد ، وإن لم يعرف له قدوم إليها ، ولا عرف لها خروج من بلدها .

ومن^(١) أقر بنسب أخ ، أو عم في حياة أبيه ، أو جدّه ، لم يقبل ، وإن
 كان بعد موتيهما ، وهو الوارث وخذّه ، صح إقراره ، وثبت النسب ، وإن
 كان معه غيره ، لم يثبت ، وللمقر له من الميراث ما فضل في يد المقر .

(١) في م : « إن » .

وتقدّم في الإقرار بمُشارِك في الميراث .

وإن أقرّ بأب ، أو وَلَدٍ ، أو زَوْج ، أو مَوْلى أَعْتَقَه ، قُبِلَ إقراره - ولو أسقطَ به وارثًا مَعْرُوفًا^(١) - إذا أُمكِنَ صِدْقُهُ ولم يَدْفَعْ به نَسَبًا لغيره ، وصَدَقَهُ الْمُقَرُّ به ، أو كان مَيِّتًا ، إِلَّا الْوَلَدَ الصَّغِيرَ ، وَالْمَجْنُونُ ، فلا يُشْتَرِطُ تَصْدِيقُهُمَا ، فإن كَبِرَا ، وَعَقَلَا ، وَأَنْكَرَا ، لم يُسْمَعْ إنكارُهُمَا ، ولو طَلَبَا إخلافَ الْمُقَرِّ ، لم يُسْتَحْلَفْ ؛ لأنَّ الأبَّ لو عاد فبجَحَدَ النَّسَبِ ، لم يُقْبَلْ منه ، وَيَكْفِي في تَصْدِيقِ الْوَلَدِ بَوَلَدِهِ ، وَعَكْسِهِ ، سُكُوتُهُ إذا أقرَّ به ، ولا يُعْتَبَرُ في تَصْدِيقِ أَحَدِهِمَا تَكَرُّرُهُ ، فَيُشْهَدُ الشَّاهِدُ بِنَسَبِهِمَا . وتقدّم في الشُّهادَاتِ .

ولا يَصِحُّ إقرارُ مَنْ له نَسَبٌ مَعْرُوفٌ بغيرِ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ ، إِلَّا وَرَثَةُ أَقْرَوا لِمَنْ أقرَّ به مَوْرَثُهُمْ ، أو إن خَلَفَ ابْنَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ ، فَأقرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخٍ صَغِيرٍ ، ثم ماتَ الْمُتَكِرِّرُ ، وَالْمُقَرُّ وَخَدَهُ وَاِثْرُ ، ثَبَتَ نَسَبُ الْمُقَرِّ به مِنْهُمَا . فلو ماتَ الْمُقَرُّ بعدَ ذلكَ عن بَنِي عَمِّ ، وعن الْأَخِ الْمُقَرِّ به ، وَرَثَهُ ذَوْنَهُمْ . وإن أقرَّ مَنْ عَلَيْهِ وِلَاءٌ بِنَسَبٍ وَاِثْرٍ ، لم يُقْبَلْ ، إِلَّا أن يُصَدِّقَهُ مَوْلَاهُ . وإن كان مَجْهُولَ النَّسَبِ ولا وِلَاءَ عَلَيْهِ ، فَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ به ، وَأُمكِنَ ، قُبِلَ .

وإن أقرَّتْ امْرَأَةٌ ولو بِكُرٍّ بِنِكَاحٍ عَلَى نَفْسِهَا ، قُبِلَ إن كان مُدَّعِيهِ وَاحِدًا - وتقدّم في طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ - فلو أَقْرَتْ لاثْنَيْنِ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، قُدِّمَ أَصْبَقُهُمَا ، فإن جُهِلَ فُسِّخَا ، ولا يَحْصُلُ التَّرْجِيحُ بِالْيَدِ .

(١) في م : « وفاه » .

وإن أقرَّ رجلٌ أو امرأةٌ بزوجةٍ الآخر، فلم يُصدِّقه الآخرُ إلا بعد موته، صحَّ، وورثه، إلا أن يكونَ كذَّبه في حياته. وإن أقرَّ وليُّ مُجْبِرَةٍ^(١) عليها نِكَاح، قُبِلَ، وإن كانت غيرَ مُجْبِرَةٍ^(٢)، وهى مُقِرَّةٌ له بالإذن، قُبِلَ أيضًا، وإلا فلا.

وإن أقرَّ نِكَاحَ صغيرةٍ بيده، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَفَسَخَ حَاكِمٌ، وإن صدَّقته إذا بلغت، قُبِلَ، فدلَّ أن من ادَّعَى أن فلانًا زَوْجُهَا، فأنكَرَ، فَطَلَبَتِ الفُرْقَةَ، يُحْكَمُ عليه. ولو أقرَّتْ مُزَوَّجَةٌ بِوَلَدٍ، لَحِقَها دُونُ زَوْجِهَا وَأَهْلِهَا.

وإن أقرَّ الوَرَثَةُ بدينٍ على مُورَثِهِمْ، لَزِمَهُمْ قَضَاؤُهُ؛ إِمَّا مِنَ التَّرِكَةِ؛ لِتَعْلُقِ الدَّيْنِ بِهَا، فَلِلْوَرَثَةِ تَسْلِيمُهَا فِيهِ، وإن أَحْبَبُوا اسْتِخْلَاصَهَا، وَوَفَاءَ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِمْ، فَلَهُمْ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُهُمْ أَقْلُ الْأُمْرَيْنِ، مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ قَدْرُ^(٣) الدَّيْنِ، بِمَنْزِلَةِ الْجَانِي. وإن أقرَّ بَعْضُهُمْ، لَزِمَهُ بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ، كإقرارِهِ بِوَصِيَّةٍ، ما لم يَشْهَدْ مِنْهُمْ عَدْلَانِ، أَوْ عَدْلٌ وَبَيِّنٌ، فَيَلْزَمُهُمُ الْجَمِيعُ إِنْ وَفَّتْ بِهِ التَّرِكَةُ. وَيَأْتِي آخِرُ بَابٍ مَا إِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ مَا يُعَيِّرُهُ.

وَيُقَدَّمُ مَا ثَبَتَ بِبَيِّنَةٍ، أَوْ إِقْرَارٍ^(٣) وَرَثَةٍ إِنْ حَصَلَتْ مُزَاحَمَةٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ تَرِكَةٌ، لَمْ يَلْزَمُهُمْ شَيْءٌ. وإن أقرَّ الْوَارِثُ لِرَجُلٍ بَدَيْنٍ يَسْتَعْرِقُ التَّرِكَةَ، ثُمَّ أقرَّ بِمِثْلِهِ لِآخَرَ فِي مَجْلِسٍ ثَانٍ، لَمْ يُشَارِكِ الثَّانِي الْأَوَّلَ، وَيَغْرُمُهُ الْمُقَرُّ لِلثَّانِي.

(١) فى م : «مبيرة» .

(٢) فى ز : «أقل» .

(٣) بعده فى م : «على ما ثبت بإقرار» .

وإن أقرَّ الحَمَلُ امرأَةً بمالٍ، صَحَّ، إِلَّا أن تُلقِيَه مَيِّتًا، أو يَبْيِثَنَّ أن لا حَمَلَ، أو لا يَبْيِثَنَّ أنَّ الحَمَلَ كان مَوْجُودًا حَالِ الإقْرَارِ، فيبْطُلَ. وإن وَلَدَتْ حَيًّا وَمَيِّتًا، فالْمَالُ لِلْحَيِّ. وإن وَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى حَيَّيْنِ، فلَهُمَا بالسَّوِيَّةِ، إِلَّا أن يَغْزُوهُ إلى ما يَفْتَضِي التَّفَاضُلَ، فيُعْمَلُ بِهِ. [و٣٣٦] وإن قال: لِلْحَمَلِ عَلَى أَلْفٍ جَعَلْتُهَا لَهُ. أو^(١) نحوه، فهو وَغَدٌ. وإن قال: لَهُ عَلَى أَلْفٍ أَقْرَضْنِيهِ. أو: وَدِيعَةً أَخَذْتُهَا مِنْهُ. لَزِمَهُ، لا: أَقْرَضْنِي أَلْفًا.

وَمَنْ أَقْرَأَ لَكَبِيرٍ عَاقِلٍ بِمَالٍ فِي يَدِهِ، ولو كان المُقَرَّرُ بِهِ عَبْدًا، أو نَفْسَ المُقَرَّرِ، بأن أَقْرَأَ بَرِّقٌ نَفْسِهِ لِلغَيْرِ فلم يُصَدِّقْهُ، بَطَلَ إقْرَارُهُ، ويُقَرَّرُ، فإن عادَ المُقَرَّرُ فادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ أو لثَالِثٍ، قُبِلَ مِنْهُ، ولم يُقْبَلْ^(٢) بَعْدَهَا عَوْدُ^(٣) المُقَرَّرِ لَهُ أَوَّلًا إلى دَعْوَاهُ. وكذا لو كان عَوْدُهُ إلى دَعْوَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

(١) في د، م: (و).

(٢ - ٢) في م: (بعد ما عاد).

بَابُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِقْرَارُ

إذا ادَّعى عليه ألفاً، فقال: نَعَمْ. أو: أَجَلٌ. أو: صَدَقْتُ. أو: أنا مُقِرٌّ به. أو: بدَعَوَاكَ. كَانَ مُقِرًّا. وإن قال: يجوزُ أن تكونَ ^(١) مُحِقًّا. أو: عَسَى. أو: لَعَلَّ. أو: أَظُنُّ. أو: أَحْسَبُ. أو: أَقْدَرُ. أو: خُذْ. أو: اتَّزِنْ. أو: أَخْرِزْ. أو: أنا أَقَرُّ. أو: لا تُنَكِّرْ. أو: افْتَحْ كُتْمَكَ. لم يَكُنْ مُقِرًّا. وإن قال: أنا مُقِرٌّ. أو: خُذْهَا. أو: اتَّزِنْهَا. أو: أَخْرِزْهَا. أو: اقْبِضْهَا. أو: ^(٢) هي صِحَاحٌ. كَانَ مُقِرًّا. وإن قال: أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا؟ فقال: بَلَى. فإِقْرَارٌ. لا: نَعَمْ. وقيل: إِقْرَارٌ مِنْ عَامِي. قال في «الإنصاف»: هذا عَيْنُ الصُّوَابِ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ. وإن قال: له عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. أو: فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ. أو: لَكَ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شِئْتَ. أو: له عَلَى أَلْفٍ لَا يَلْزَمُنِي، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ. أو: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ. أو: إِلَّا أَنْ أَقْرَمَ. أو: ^(٣) فِي عِلْمِي. أو: ^(٣) فِي عِلْمِ اللَّهِ. أو: فِيمَا أُغْلَمُ. لا: فِيمَا أَظُنُّ. إِقْرَارٌ.

وإن قال: بِعُتْلِكَ. أو: زَوَّجْتُكَ. أو: قَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. صَحَّ كَالْإِقْرَارِ، وَكَمَا لَوْ قَالَ: أَنَا صَائِتٌ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَإِنَّهُ تَصِيحٌ نَيْشُهُ

(١) فِي م: «يَكُونُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «و».

(٣ - ٣) فِي م: «عَلَى أَلْفٍ».

وَصَوَّمُهُ . وكذا قوله : أَقْضِيْ دَيْنِيْ عَلَيْكَ أَلْفًا . أو : أَعْطِنِي . ^(١) أو : اشْتَرِي ^(٢) فَرَسِيْ هَذِهِ . أو : سَلِّمْ إِلَيَّ ثَوْبِيْ هَذَا . أو : أَلْفَ الَّذِي لِيْ عَلَيْكَ . أو : أَلْفًا مِّنَ الَّذِي لِيْ عَلَيْكَ . أو : أَلِيَّ ^(٣) ، أو هل لي عَلَيْكَ أَلْفٌ ؟ فقال : نعم . أو ^(٤) : أَمْهَلْنِيْ يَوْمًا . أو : حَتَّى أَفْتَحَ الصُّنْدُوقَ .

وإن قال : إن قَدِيمَ فُلَانٍ . أو : إن شاء ^(٥) ، فله عَلَى أَلْفٍ . أو : له عَلَى أَلْفٍ إن قَدِيمَ فُلَانٍ . أو : إن دَخَلَ الدَّارَ . أو : إن شَهِدَ ^(٥) به فُلَانٌ ، صَدَّقْتُهُ . أو : هو صَادِقٌ . أو : إن جاءَ المَطَرُ . أو : إن جاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ ، فله عَلَى أَلْفٍ . ونحو ذلك لَيْسَ بِإِقْرَارٍ . فإن قَالَ : إذا جاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ . أو : وَقْتُ كَذَا ، فَعَلَيْ لَزِيْدٍ أَلْفٌ . إقْرَارٌ . فإن فَسَّرَهُ بِأَجَلٍ ، أو وَصِيَّةً ، قُبِلَ مِنْهُ . وإن أَقَرَّ الْعَرَبِيَّ بِالْعَجَمِيَّةِ ، أو بِالْعَكْسِ ، وَقَالَ : لَمْ أَذِرْ مَا قُلْتُ . فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ .

(١ - ١) في م : «المشترى» .

(٢) في م : «لى» .

(٣) بعده في م : «قال» .

(٤) بعده في م : «أو إن شهد به فلان» .

(٥) سقط من : م .

بَابُ الْحُكْمِ فِيْمَا إِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ مَا يُغَيِّرُهُ

إِذَا وَصَلَ بِهِ مَا يُسْقِطُهُ ، مَثَلُ أَنْ يَقُولَ : عَلَى أَلْفٍ لَا يَلْزُمُنِي . أَوْ : قَدْ قَبِضَهُ . أَوْ : ^(١) اسْتَوْفَاه . أَوْ : أَلْفٌ مِنْ تَمَنِ خَمِير . أَوْ : خِنْزِير . أَوْ : مِنْ تَمَنِ طَعَامٍ اشْتَرَيْتُهُ فَهَلَكَ قَبْلَ قَبْضِهِ . أَوْ : تَمَنِ مَبِيعٍ فَاسِدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ . أَوْ : مِنْ مُضَارَبَةٍ تَلَفْتُ ، وَشَرَطَ عَلَى ضَمَانِهَا . أَوْ : تَكْفُلْتُ بِهِ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ . أَوْ : أَلْفٌ إِلَّا أَلْفًا . أَوْ : إِلَّا سِتِّمَاتٍ . لَزِمَهُ الْأَلْفُ .

وَأِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى مَنْ تَمَنِ خَمِيرٍ أَلْفٌ . لَمْ يَلْزَمْهُ . وَإِنْ قَالَ : كَانَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ ، وَقَضَيْتُهُ إِلَيْهِ . أَوْ : أَتْرَأْنِي مِنْهُ . أَوْ : بَرِئْتُ إِلَيْهِ مِنْهُ . أَوْ : قَبَضَ مِنِّي كَذَا . أَوْ : أَتْرَأْنِي مِنْهُ . أَوْ : قَضَيْتُهُ ^(٢) مِنْهَا خَمْسِمِائَةٍ . أَوْ قَالَ : لِي عَلَيْكَ مِائَةٌ ^(٣) . فَقَالَ : قَضَيْتُكَ ^(٤) مِنْهَا عَشْرَةٌ . فَهُوَ مُنْكَرٌ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ، مَا لَمْ يَعْتَرِفْ بِسَبَبِ الْحَقِّ ، أَوْ يَنْبُتُ بَيِّنَةٍ ، وَكَذَا لَوْ أَسْقَطَ « كَانَ » . فَإِنْ قَالَ : لِي يَبِينَةُ بِالْوَفَاءِ . أَوْ : الْإِبْرَاءِ . أَوْ قَالَهُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحَقِّ بَيِّنَةٌ ، أَوْ إِقْرَارٌ ، أَمْهَلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلِلْمُدَّعَى مُلَازِمَتُهُ فِيهَا ^(٥) حَتَّى يُقِيمَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ ،

(١) فِي م : « وَ » .

(٢) فِي م : « أَقْبَضْتُهُ » .

(٣) فِي د ، س ، ز : « أَلْفٌ » ، وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا بِالْأَصْلِ .

(٤) فِي م : « أَقْبَضْتُكَ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : س ، م .

خَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَى بَقَاءِ حَقِّهِ ، أَوْ أَقَامَ بِهِ بَيِّنَةً ، وَأَخَذَهُ بِلَا يَمِينٍ مَعَهَا ، وَإِنْ نَكَلَ ، قُضِيَ عَلَيْهِ بِتُكُولِهِ ، وَصُرِفَ .

و : كَانَ لَهُ عَلَى كَذَا . وَسَكَتَ ، إِفْرَارٌ . و : لَيْسَ لَكَ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا خَمْسَةٌ . إِفْرَارٌ بِمَا أَثْبَتَهُ ، وَهُوَ خَمْسَةٌ .

وَيُعْتَبَرُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ أَنْ لَا يَسْكُتَ سُكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ . وَلَا يَصِيحُ اسْتِثْنَاءٌ مَا زَادَ عَلَى النُّصْفِ ، وَيَصِيحُ فِي النُّصْفِ وَمَا^(١) دُونَهُ ، فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْعَبِيدُ الْعَشْرَةُ إِلَّا وَاحِدًا . لَزِمَهُ تَسْلِيمُ تِسْعَةٍ . فَإِنْ مَاتُوا ، أَوْ قُتِلُوا ، أَوْ غُصِبُوا إِلَّا وَاحِدًا ، فَقَالَ : هُوَ الْمُسْتَثْنَى . قُبِلَ قَوْلُهُ . [٣٣٦ ظ] و : لَهُ هَذِهِ الدَّارُ إِلَّا هَذَا الْبَيْتَ . أَوْ : هَذِهِ الدَّارُ لَهُ ، وَهَذَا الْبَيْتُ لِي . قُبِلَ مِنْهُ . وَلَوْ كَانَ^(٢) أَكْثَرَهَا إِلَّا ثَلَاثِيهَا . لَمْ يَصِيحْ . وَإِنْ قَالَ : الدَّارُ لَهُ ، وَلِي نِصْفُهَا . صَحَّ . و : لَهُ عَلَى دِرْهَمَيْنِ وَثَلَاثَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ . أَوْ : خَمْسَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ وَدِرْهَمًا . أَوْ : دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ ،^(٣) إِلَّا دِرْهَمًا . لَا يَصِيحُ^(٤) ، فَيَلْزَمُهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ خَمْسَةٌ خَمْسَةٌ^(٥) ، وَفِي الثَّلَاثَةِ دِرْهَمَانِ .

وَيَصِيحُ الْاسْتِثْنَاءُ بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ مَغْطُوفًا ، كَقَوْلِهِ : لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً ، وَإِلَّا دِرْهَمَيْنِ . فَيَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مَغْطُوفٍ ، كَانَ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ ، فَيَصِيحُ ، فَإِذَا قَالَ : لَهُ عَلَى سَبْعَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمًا . لَزِمَهُ خَمْسَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَقَى ، وَمِنَ النَّقْيِ إِثْبَاتٌ . و : لَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا

(١) سقط من : م .

(٢ - ٣) سقط من : ز .

(٣) في م : « وخمسة » .

خَمْسَةً ، إِلَّا ثَلَاثَةً ، إِلَّا دِرْهَمَيْنِ ، إِلَّا دِرْهَمًا . يَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ .

ولا يَصِحُّ الاستِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، ولو كَانَ عَيْنًا مِنْ وَرَقٍ ، أو وَرَقًا مِنْ عَيْنٍ ، أو فُلُوسًا مِنْ أَحَدِهِمَا ، ولا مِنْ غَيْرِ النَّوْعِ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ ، فإذا قَالَ : له مِائَةٌ دِرْهَمٍ إِلَّا ثَوْبًا . أو : إِلَّا دِينَارًا . لَزِمَتْهُ الْمِائَةُ . أو قَالَ : له عَلَى عَشْرَةِ أَصْبَحٍ تَمْرًا بَرْنِيًّا ، إِلَّا ثَلَاثَةَ أَصْبَحٍ تَمْرًا مَغْقِيلًا . لَزِمَهُ عَشْرَةُ بَرْنِيًّا . و : لِفُلَانٍ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ ، «وَالَا فُلْفُلَانٍ»^(١) . أو قَالَ : لِفُلَانٍ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ ، وَالَا فُلْفُلَانٍ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ . لَزِمَهُ لِلأَوَّلِ مِائَةُ دِرْهَمٍ ، ولم يَلْزَمَهُ لِلثَّانِي شَيْءٌ فِيهِمَا^(٢) .

فصل : وإذا أَقَرَّ لَهُ بِالْأَلِفِ^(٣) دِرْهَمٍ دَيْنًا ، أو قَالَ : وَدِيعَةً . أو : غَضْبًا . ثم سَكَتَ سُكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ ، أو أَخَذَ فِي كَلَامٍ آخَرَ غَيْرِ مَا كَانَ فِيهِ ، ثم قَالَ : زُيُوفًا . أو : صِبْغًا . أو : إِلَى شَهْرٍ . لَزِمَهُ أَلْفٌ جِثَاذٍ وَافِيَّةٌ حَالَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ أَوْزَانُهُمْ نَاقِصَةً ، أو مَغْشُوشَةً ، فَيَلْزَمُهُ مِنْ دَرَاهِمِ الْبَلَدِ . وكذلك فِي الْبَيْعِ ، وَالصَّدَاقِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وإن أَقَرَّ بِدَرَاهِمٍ وَأَطْلَقَ ، ثم فَسَّرَهَا بِسَكَّةِ الْبَلَدِ الَّذِي أَقَرَّ بِهَا فِيهِ ، أو بِسَكَّةِ بَلَدٍ غَيْرِهَا مِثْلِهَا ، أو أَجَوَذَ مِنْهَا ، قُبْلَ^(٤) لا بِأَذْنَى مِنْهَا ، وإن أَقَرَّ بِدَرِيْهِمْ ، فَكَإِقْرَارِهِ بِدِرْهَمٍ .

(١ - ١) سقط من : الأصل ، وفي ز ' «وَالَا فُلْفُلَانٍ» ، وفي س : «وَالَا لِفُلَانِي» .

(٢) سقط من : ز ، س .

(٣) في م : «بِمِائَةٍ» .

(٤) بعده في م : «منه» .

وإن أقرّ بدين مؤجل، فأنكر المقر له الأجل، قيل قول المقر في التأجيل مع يمينه، حتى ولو عزاه إلى سبب قابل للأمرين في الضمان وغيره.

وإن قال: له على ألف زئوف. قيل تفسيره بمغشوشة، أو بمعيبة عينا ينقصها، ولم يقبل بما لا فضة فيه، ولا ما لا قيمة له. وإن قال: له على ذراهيم ناقصة. لزمته ناقصة، وإن قال: صغار. وللناس ذراهيم صغار، قيل قوله، ولأ فلا. وإن قال: له ذرهيم كبير. لزمته ذرهيم إسلامي.

و: له عندي رهن. فقال المالك: وديعة. فقوله "مع يمينه". وكذا لو أقرّ بدار وقال: استأجرتها. أو بثوب وأدعى أنه قصره أو خاطه بأجر يلزم المقر له، لم يقبل. وكذلك لو قال: هذه الدار له، ولي سكنها. و: له على ألف من ثمن مبيع لم أقبضه. وقال المقر له: بل هو دين في ذمتك. أو قال: له على ألف، ولي عنده مبيع لم أقبضه. فقول المقر له. و: له عندي ألف. وفسره بديعة أو دين، بكلام متصل أو منفصل، قيل. ولو قال: قبضته^(٣). أو: تلف. قيل ذلك. أو: ظننته باقيا، ثم علمت تلفه.

وإن قال: له على. أو: في ذمتي ألف. وفسره بديعة؛ فإن كان التفسير متصلا ولم يقل: تلفت. قيل، ولأ فلا. وإن قال: له عندي وديعة ردذتها إليه. أو: تلفت. لزمته ضمانها، ولم يقبل قوله. و: له عندي مائة وديعة بشروط الضمان. لغا وصفه لها بالضمان، وبقيت على

(١ - ١) في م: «يمينه».

(٣) في د، ز: «قبضه».

(٤) في م: «تعد».

الأضلي . و: لك على مائة في ذمتي . أو لم يقل : في ذمتي . ثم أخضرها ، وقال : هذه التي أقرزت بها ، وهي وديعة كانت لك عندي . فقال المقر له : هذه وديعة ، والتي أقرزت بها غيرها . فقول المقر له . وإن قال : ديتني الذي على زييد لعمرو . صح .

وإن قال : له في هذا العبد ألف . أو : له [٣٣٧] من هذا العبد ألف . طوّل بالبيان ؛ فإن قال : تقد عني ألفا في ثمنه . كان قرضا . وإن قال : تقد في ثمنه ألفا . قيل له : يئن كم ثمن العبد ، وكيف كان الشراء ؟ فإن قال : بإيجاب واحد ، وزن ألفا ووزنت ألفا . كان مقرا ينصف العبد . وإن قال : وزنت أنا ألفين . كان مقرا بثلثه ، والقول قوله مع يمينه ، سواء كانت القيمة قدر ما ذكره أو أقل ؛ لأنه قد يغبن . وإن قال : اشتريته بإيجائين . قيل له ^(١) : "كم اشتري" منه ؟ فإن قال : نصفًا . أو : ثلثًا . أو : أقل أو أكثر . قيل منه مع يمينه ، وافق القيمة أو خالفها . وإن قال : وصى له بألف من ثمنه . بيع وصرف له من ثمنه ألف ، وإن أراد أن يعطيه ألفا من ماله من غير ثمن العبد ، لم يلزمه قبوله ؛ لأن الموصى له يتعين حقه في ثمنه . وإن فسّر ذلك بألف من جناية جناها العبد ، فتعلقت برقبته ، قيل ذلك ، وله يتبع العبد ، ودفع الألف من ثمنه . وإن قال : أرذت أنه رهن عنده بألف . قيل .

وإن قال : له على في هذا المال ألف . أو : في هذه الدار نصفها .

(١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) في م : بين أو اشتر .

فَأَقْرَأَ . وَإِنْ قَالَ : لَهُ مِنْ مَالِي . أَوْ : فِيهِ . أَوْ : فِي مِيراثِي مِنْ أَبِي أَلْفَ .
 أَوْ : يَصْفُهَا . أَوْ : دَارِي هَذِهِ . أَوْ : يَصْفُهَا . أَوْ : مِنْهَا^(١) . أَوْ : فِيهَا يَصْفُهَا .
 صَحَّ . فَلَوْ زَادَ : بِحَقِّ لَزِمَنِي . صَحَّ . وَإِنْ فَسَّرَهُ بِإِنْشَاءِ هِبَةٍ ، قُبِلَ^(٢) . فَإِنْ
 امْتَنَعَ مِنْ تَقْيِيضِهِ ، لَمْ يُجْبَزْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْهِبَةَ لَا تَلْزَمُ قَبْلَ الْقَبْضِ . وَإِنْ قَالَ :
 لَهُ فِي مِيرَاثِ أَبِي أَلْفَ . فَهُوَ دَيْنٌ عَلَى التَّرِكَهَةِ ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِإِنْشَاءِ هِبَةٍ ، لَمْ
 يُقْبَلْ .

وَإِنْ قَالَ : لَهُ هَذِهِ الدَّارُ عَارِيَّةً . ثَبَتَ لَهَا^(٣) حُكْمُ الْعَارِيَّةِ . وَكَذَا لَوْ
 قَالَ : لَهُ هَذِهِ الدَّارُ هِبَةً . أَوْ : سُكْنَى .

فصل : وَلَوْ قَالَ : بِعْتُكَ جَارِيَتِي هَذِهِ . قَالَ : بَلْ زَوَّجْتَنِيهَا . وَجَبَ
 تَسْلِيمُهَا لِلزَّوْجِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى جِلِّهَا لَهُ ، وَاسْتِحْقَاقِهِ إِمْسَاكَهَا ، وَلَا تُرَدُّ
 إِلَى السَّيِّدِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ ، وَلَهُ عَلَى الزَّوْجِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ
 مِنْ ثَمَنِهَا أَوْ مَهْرِهَا ، وَيَحْلِفُ لِزَائِدٍ ، فَإِنْ نَكَلَ لَزِمَهُ ، وَإِنْ أَوْلَدَهَا ، فَهُوَ
 حُرٌّ ، وَلَا وِلَاءٌ عَلَيْهِ ، وَنَفَقَتُهُ عَلَى أَبِيهِ ، وَنَفَقَتُهَا عَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا
 زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ . فَإِنْ مَاتَتْ^(٤) وَتَرَكَتْ مَالًا ، فَلِلْبَائِعِ^(٥) مِنْهُ قَدْرُ ثُلُثِهَا ،
 وَتَرَكَتْهَا لِلْمُشْتَرِي ، وَالْمُشْتَرِي مُقَرَّرٌ لِلْبَائِعِ بِهَا ، فَيَأْخُذُ مِنْهَا قَدْرَ مَا
 يَدَّعِيهِ ، وَبَقِيَّتُهُ مَوْقُوفَةٌ . وَإِنْ مَاتَتْ بَعْدَ الْوَاطِئِ ، فَقَدْ مَاتَتْ حُرَّةً ،

(١) فِي م : « مِنْهَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مِنْهُ » .

(٣) فِي م : « بِهَا » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « الْأَمَةُ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ م .

وميراثها لوُلِدَها ووَرَثَها، فإن لم يكن لها وارث، فميراثها موقوف؛ لأنَّ أحدًا لا يدعيه. وليس للسَّيِّد أن يأخذ منه قَدَر الثَّمن؛ لأنَّه يدعي الثَّمن على الواطئ. وميراثها ليس له؛ لأنَّه قد مات قبلها. وإن رجع البائع فصَدَّقَ الزَّوج، فقال: ما بَعَثَها، بل زَوَّجْتُه. لم يُقْبَلْ في إسقاطِ حُرِّيَّةِ الوَلَدِ، ولا في استرجاعها إن صارت أُمَّ وَلَدٍ، وقُبِلَ في غيرهما^(١)؛ من إسقاطِ الثَّمن، واستحقاقِ المهر. وإن رجع الزَّوج، ثَبَّتَ الحُرِّيَّةَ، ووجِبَ عليه الثَّمن.

وإن أَقَرَّ أَنَّهُ وَهَبَ وَأَقْبَضَ، أو زَهَنَ وَأَقْبَضَ، أو أَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنٍ أو غيره، ثم أُنْكَرَ، وقال: ما قَبَضْتُ، ولا أَقْبَضْتُ. ولا يَبَيِّنُ^(٢)، وهو غيرُ جاحِدٍ لإقراره^(٣) به، وسألَ إخلافَ خَصْمِهِ، لَزِمَهُ اليَمِينُ. وإن أَقَرَّ بِبَيْعٍ، أو هِبَةٍ، أو إقْباضٍ، ثم ادَّعى فَسَادَهُ، وأَنَّهُ أَقَرَّ يَظُنُّ^(٤) الصَّحَّةَ، لم يُقْبَلْ، وله تَحْلِيلُ الْمُقَرَّرِ له، وإن نَكَلَ، حَلَفَ هو بِبُطْلَانِهِ.

وإن باعَ شيئًا، أو وَهَبَهُ، أو أَعْتَقَهُ، ثم أَقَرَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لغيره، لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ، ولم يَنْفَسِخِ البَيْعُ، ولا غيره، وَلَزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ لِلْمُقَرَّرِ له. وإن قال: لم يَكُنْ مِلْكِي، ثم مَلَكَهُ بَعْدُ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً، قُبِلَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقَرَّ أَنَّهُ مِلْكُهُ، أو قال: قَبَضْتُ ثَمَنَ مِلْكِي. ونحوه، فلا تُقْبَلُ [٣٣٧ظ]

(١) في م: «غيرها».

(٢) في د: «بينت».

(٣) في م: «الإقرار».

(٤) في د، م: «بظن».

البَيْتَةُ .

ولا يُقْبَلُ رُجُوعُ الْمُقَرَّرِ عَنْ إِقْرَارِهِ إِلَّا فِيمَا كَانَ حَدًّا لِلَّهِ . فَأَمَّا حُقُوقُ
الْأَدَمِيِّينَ ، وَحُقُوقُ اللَّهِ الَّتِي لَا تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ؛ كَالزَّكَاةِ ، وَالْكَفَّارَاتِ ،
فَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَنْهَا .

وإن أقرَّ لرجلٍ بعبْدٍ أو غيره ، ثم جاءه به ، فقال : هذا الذي أقررتُ
لك به . فقال : بل هو غيره . لم يلزمه تسليمه إلى المقرِّ له ، ويخلفُ المقرُّ
أنه ليس له عنده عبْدٌ سِوَاهُ ، فإن رجع المقرُّ له فادَّعاه ، لزمه دفعه إليه ، وإن
أقرَّ بحرِّيَّةِ عبْدٍ ، ثم اشتراه ، أو شهد رجلانٍ بحرِّيَّةِ عبْدٍ غيرهما ، ثم اشتراه
أحدهما من سيِّده ، عتقَ في الحالِ ، ويكونُ البَيْعُ صحيحًا بالنسبةِ إلى
البائعِ ، وفي حقِّ المشتري استنقاذًا ، ويصيرُ كما لو شهد رجلانٍ على رجلٍ
أنه طلقَ امرأته ثلاثًا ، فردَّ الحايكُمُ شهادتهما ، فدفعًا إلى الزوجِ عوضًا
ليخلعها ، صَحَّ ، وكان خُلْعًا صحيحًا ، وفي حقِّهما استخلاصًا ، ويكونُ
ولاؤه مؤوقوفًا ؛ لأنَّ أحدًا لا يدَّعيه ، فإن مات وخلفَ مالا ، فرجعَ البائعُ ،
أو المشتري عن قوله ، فالمالُ له ؛ لأنَّ أحدًا لا يدَّعيه غيره ، ولا يُقْبَلُ قوله
في نفْيِ الحرِّيَّةِ ؛ لأنها حقٌّ لغيره . وإن رجعا ، وقَفَ حتى يضطَّلِحَا عليه ؛
لأنَّه لأحدهما ولا تُعرفُ عَيْتُهُ .

فصل : وإن قالَ : غَصَبْتُ هذا العَبْدَ مِن زَيْدٍ ، لا بل مِن عَمْرٍو . أو :
غَصَبْتُهُ مِنْهُ ، وَغَصَبَهُ هُوَ مِن عَمْرٍو . أو : هذا لَزَيْدٍ ، لا^(١) بل لعَمْرٍو . أو :

(١) سقط من : م .

مِلْكُهُ لَعْمَرُو، وَغَصَبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ . بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنْقَصِلٍ ، فَهُوَ لَزَيْدٍ ، وَيَنْغَرِّمُ قِيَمَتَهُ لَعْمَرُو، وَغَصَبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ ، وَمِلْكُهُ لَعْمَرُو . فَهُوَ لَزَيْدٍ ، وَلَا يَنْغَرِّمُ لَعْمَرُو شَيْئًا . وَإِنْ قَالَ : غَصَبْتُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا . أُخِذَ بِالتَّعْيِينِ ، فَيُدْفَعُ إِلَى مَنْ عَيْنَتُهُ ، وَيُخْلِفُ لِلآخَرِ . وَإِنْ قَالَ : لَا أَعْرِفُ عَيْنَتَهُ . فَصَدَّقَاهُ ، انْتَرَعَ مِنْ يَدِهِ ، وَكَانَا خَصْمَيْنِ فِيهِ ، وَإِنْ كَذَّبَاهُ ، فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ، فَيُخْلِفُ بَيْنَنَا وَاحِدَةً أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لِمَنْ هُوَ مِنْهُمَا^(١) .

وَإِنْ أَقَرَّ بِالْأَلْفِ فِي وَفَّتَيْنِ ، أَوْ قَيَّدَ أَحَدَ الْأَلْفَيْنِ بِشَيْءٍ ، حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَلَزِمَتْهُ أَلْفٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ ذَكَرَ سَبْعَيْنِ ، كَانَ أَقَرَّ بِالْأَلْفِ مِنْ ثَمَنِ عَيْنِدِ ، ثُمَّ أَقَرَّ بِالْأَلْفِ مِنْ ثَمَنِ فَرَسٍ ، أَوْ قَرَضًا ، أَوْ قَالَ : أَلْفٌ دِرْهَمٍ سُودٌ ، وَأَلْفٌ دِرْهَمٍ بَيْضٌ . وَنَحْوَهُ ، لَزِمَاهُ .

وَإِنْ ادَّعَى رَجُلَانِ دَارًا فِي يَدِ ثَالِثٍ أَنَّهَا شِرْكَةٌ بَيْنَهُمَا بِالشَّرِئَةِ ، فَأَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا بِنُصْفِهَا ، فَاَلْمُقَرَّ^(٢) بِهِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ .

وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ : هَذَا الْأَلْفُ لِقَطَّةٍ ، فَتَصَدَّقُوا بِهِ . وَلَا مَالٌ لَهُ غَيْرُهُ ، لَزِمَ الْوَرِثَةُ الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِهِ وَلَوْ كَذَّبُوهُ .

فصل : وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَّفَ مِائَةً ، فَأَدَّعَاهَا بَعَيْنِهَا رَجُلٌ ، فَأَقَرَّ ابْنُهُ لَهُ بِهَا ، ثُمَّ ادَّعَاهَا آخَرُ بَعَيْنِهَا ، فَأَقَرَّ لَهُ بِهَا ، فَهِيَ لِلأَوَّلِ ، وَيَنْغَرِّمُهَا لِلثَّانِي . وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لَهَا مَعًا ، فَهِيَ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِأَحَدِهِمَا ، فَهِيَ

(١) فِي م : « مِنْهَا » .

(٢) فِي م : « فَالنِّصْفُ الْمَقْر » .

له ، وَيُخْلِفُ لِلآخِرِ . وَإِنْ ادَّعَى عَلَى مِائَةِ دَيْنًا وَهِيَ جَمِيعُ التَّرِكََةِ ، فَأَقْرَءْ لَهُ الْوَارِثُ ، ثُمَّ ادَّعَى آخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَقْرَءْ لَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، فَهِيَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسَيْنِ ، فَهِيَ لِلأَوَّلِ ، وَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي .

وَإِنْ خَلَفَ ابْنَيْنِ وَمِائَتَيْنِ ، فَادَّعَى رَجُلٌ مِائَةَ دَيْنًا عَلَى الْمِائَةِ ، فَصَدَّقَهُ أَحَدُ الْابْنَيْنِ ، لَزِمَهُ نِصْفُهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ، وَيَشْهَدَ ، وَيُخْلِفَ الْغَرِيمُ مَعَ شَهَادَتِهِ ، وَيَأْخُذْهَا ، وَتَكُونُ الْمِائَةُ الْبَاقِيَةُ بَيْنَ الْابْنَيْنِ . وَلَوْ لَزِمَهُ جَمِيعُ الدَّيْنِ ، كَأَنْ يَكُونَ ضَامِنًا فِيهِ ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ عَلَى أُخِيهِ ، لَكُونَهُ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا . وَتَقْدَمُ آخِرُ كِتَابِ الْإِقْرَارِ .

وَإِنْ خَلَفَ عَبْدَيْنِ مُتَسَاوِيَيْ الْقِيَمَةِ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمَا ، فَقَالَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ : أَيْبَى أَعْتَقَ هَذَا فِي مَرَضِهِ . أَوْ : وَصَّى بِعِتْقِهِ . وَقَالَ الْآخَرُ : بَلْ هَذَا . عَتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثَهُ ، وَصَارَ لِكُلِّ ابْنٍ سُدُسُ الَّذِي أَقَرَّ بِعِتْقِهِ ، وَنِصْفُ الْعَبْدِ الْآخَرِ . [٣٣٨] وَإِنْ قَالَ الثَّانِي : أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا ، لَا أَذْرِي مَنْ مِنْهُمَا . أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى الَّذِي اعْتَرَفَ الْابْنُ بِعِتْقِهِ ، عَتَقَ مِنْهُ ثُلُثَاهُ ، إِنْ لَمْ يُجِيزَا عِتْقَهُ كَامِلًا ، وَإِنْ وَقَعَتْ ^(١) عَلَى الْآخَرِ ، فَكَمَا لَوْ عَتَقَهُ الثَّانِي ، لَكِنْ لَوْ رَجَعَ ^(٢) الثَّانِي ، وَقَالَ : قَدْ عَرَفْتُهُ . قَبْلَ الْقُرْعَةِ ، فَكَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ ابْنُ الدَّاءِ مِنْ غَيْرِ جَهْلٍ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقُرْعَةِ ،

(١) بعده في م : « القرعة » .

(٢) بعده في م : « الابن » .

فوافقها تَعْيِينُهُ ، لم يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ ، وإن خالفها ، عَتَقَ مِنَ الذِي عَيَّنَهُ ثُلُثُهُ
بَتَعْيِينِهِ . فَإِنْ عَيَّنَ الذِي عَيَّنَهُ أَخُوهُ ، عَتَقَ ثُلُثَاهُ ، وإن عَيَّنَ الْآخَرَ ، عَتَقَ مِنْهُ
ثُلُثُهُ ، ولا يَنْطَلُ الْعِتْقُ فِي الذِي عَتَقَ بِالْقُرْعَةِ إِنْ ^(١) كَانَتْ ^(٢) بِحُكْمِ حَاكِمٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَوْ» .

(٢) فِي ز : «كَانَ» .

باب الإقرار بالمجمل

وهو ما احتمل أمرين فأكثر على السواء، ضد المفسر.

إذا قال : له على شيء. أو : شيء وشيء. أو : شيء شيء. أو : كذا. أو : كذا وكذا. أو : كذا كذا. قيل له^(١) : فسرّه. فإن أتى ، حبس حتى يُفسره. فإن فسره بحق شفعة، أو مال وإن قل، أو حد قذف، أو ما^(٢) يجب رده، كجلد ميتة نجس بموتها ولو غير مذبوح، و^(٣) ميتة طاهرة، أو كلب يباح^(٤) نفعه، قيل، إلا أن يكذبه المقر له، ويدعى جنسا آخر، أو لا يدعى شيئا، فيبطل إقراره. وإن فسره بميتة، أو خمر، أو كلب لا يجوز اقتناؤه، أو ما لا يتموّل؛ كفسرة جوزة، وحبّة برّ، أو ردّ سلام، وتشميت عاطس، ونحوه، لم يقبل. فإن عيّه، و^(٥) المدعى ادّعاء، ونكل المقر، فعلى ما ذكرناه. فإن مات قبل أن يُفسر، أخذ وارثه بمثل ذلك إن خلف تركّة، وإلا فلا. فإن فسره بما يقبل تفسيره من الميت؛ من شفعة، وحد قذف، ونحوه مما تقدّم، قيل. وإن أتى وارث أن يُفسره، وقال : لا علم لي بذلك. خلف، ولزمه من التركة ما يقع عليه الاسم. وكذا المقر

(١) سقط من : م.

(٢) في م : «شيء».

(٣) في م : «أو».

(٤) في الأصل : «باح».

(٥) سقط من : الأصل، د، ز، س.

لو قال ذلك ، وحَلَفَ .

وإن قال : له عَلَى بعضِ العَشْرَةِ . قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بما شاءَ منها^(١) . وإن قال : له شَطْرُهَا . فهو نِصْفُهَا .

وإن قال : غَضَبْتُ مِنْهُ شَيْئًا . ثم فَسَّرَهُ بِنَفْسِهِ أو بَوْلَدِهِ ، لم يُقْبَلْ . وإن فَسَّرَهُ بِخَيْرٍ وَنَحْوِهِ ، قُبِلَ . ولو قال : غَضَبْتُكَ . قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِحَبْسِهِ وَسَجْنِهِ .

وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْجَهْلِ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِهِ صَحِيحٌ كَمَا تَقَدَّمَ .

وإن قال : له عَلَى مَالٍ . أو : مَالٌ عَظِيمٌ . أو : حَاطِرٌ . أو كثيرٌ . أو : جَلِيلٌ . قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِمَتَمَوْلٍ قَلِيلٍ أو كثيرٍ ، حَتَّى بِأَمٍّ وَلَدٍ .

وإن قال : له عَلَى دَرَاهِمٍ . أو : دَرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ . أو : وَافِرَةٌ . أو : عَظِيمَةٌ . قُبِلَ تَفْسِيرُهَا بِثَلَاثَةِ فَاكْثَرٍ ، وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهَا بِمَا يُوزَنُ بِالْدَرَاهِمِ عَادَةً ، كإِبْرَيْسَمٍ ، وَزَعْفَرَانٍ ، وَنَحْوِهِمَا .

وإن قال : له عَلَى كَذَا دِرْهَمٍ . أو كَذَا أو كَذَا . أو : كَذَا كَذَا دِرْهَمٍ . بِالرَّفْعِ أو النَّصْبِ ، لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ، وَبِالْخَفْضِ أو الِوَقْفِ ، يَلْزِمُهُ بَعْضُ دِرْهَمٍ ، يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ .

و : له عَلَى أَلْفٍ . يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ . فَإِنْ فَسَّرَهُ بِجِنْسٍ ، أو

(١) في د ، س : « منها » .

أَجْناسٍ ، قِيلَ مِنْهُ ، لَا بَنَحْوِ كِلَابٍ . و : لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَدِرْهَمٍ . أَوْ : أَلْفٌ
وَدِينَارٌ . أَوْ : أَلْفٌ وَثَوْبٌ . أَوْ : وَ^(١) فَرَسٌ . أَوْ : دِرْهَمٌ وَأَلْفٌ . أَوْ : دِينَارٌ
وَأَلْفٌ . أَوْ : أَلْفٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا . أَوْ : خَمْسُونَ وَأَلْفُ دِرْهَمٍ . وَنَحْوَهُ ،
فَالْجَمْلُ مِنْ جِنْسِ الْمُقْسَرِ مَعَهُ . وَمِثْلُهُ : دِرْهَمٌ وَنِصْفٌ . وَلَهُ اثْنَا عَشَرَ
دِرْهَمًا وَدِينَارٌ - بَرَفِ الدِّينَارِ - فِدِينَارٌ وَاثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا ، وَإِنْ نَصَبَهُ ، فَلَا اثْنَا
عَشَرَ دِرْهَمًا وَدَنَانِيرٌ .

وَإِنْ قَالَ : لَهُ فِي هَذَا الْعَبْدِ شِرْكٌ . أَوْ : شَرِيكِي فِيهِ . أَوْ : هُوَ شَرِيكَةٌ
يَبْنَانَا . أَوْ : لِي وَلَهُ . أَوْ : لَهُ فِيهِ سَهْمٌ . رُجِعَ فِي تَفْسِيرِ حِصَّةِ الشَّرِيكِ إِلَيْهِ .
وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ : [٣٣٨ ط] إِنْ أَقْرَزْتُ بِكَ لَزَيْدٍ ، فَأَنْتَ حُرٌّ^(٢) قَبْلَ
إِقْرَارِي . فَأَقْرَأْ بِهِ لَزَيْدٍ ، صَحَّ الإِقْرَارُ دُونَ الْعِتْقِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ سَاعَةً
إِقْرَارِي . لَمْ يَصِحَّ . ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » .

وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ مَالٍ فُلَانٍ . وَفَسَّرَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ^(٣) قَدَرًا ، أَوْ
بَدْوَنَهُ ، وَقَالَ : أَرَدْتُ كَثْرَةَ نَفْعِهِ لِحِلِّهِ . وَنَحْوَهُ ، قِيلَ مَعَ يَمِينِهِ ، سَوَاءٌ عَلِمَ
مَالَ فُلَانٍ أَوْ جَهِلَهُ .

وَإِنْ قَالَ لِمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنًا : لِفُلَانٍ عَلَى أَكْثَرٍ مِمَّا لَكَ عَلَى . وَقَالَ :
أَرَدْتُ التَّهْزِيءَ . لَزِمَهُ حَقُّ لِهَمَا ، يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ . وَ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِلَّا

(١) سَقَطَ مِنْ : ز ، م .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « سَاعَةٌ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

قَلِيلًا . يُحْمَلُ عَلَى مَا دُونَ النُّصْفِ . وَ : لَهُ عَلَى مُعْظَمِ الْأَلْفِ . أَوْ : جُلٌّ^(١)
أَلْفٍ . أَوْ قَرِيبٌ مِنَ أَلْفٍ . يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنَ نِصْفِ الْأَلْفِ ، وَيُخْلِفُ عَلَى
الزِّيَادَةِ إِنْ أَدْعَيْتُ عَلَيْهِ .

فصل : وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةٍ . لَزِمَهُ ثَمَانِيَّةٌ . وَ : لَهُ
مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ . أَوْ : مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ . يَلْزَمُهُ تِسْعَةٌ . وَإِنْ
قَالَ : أُرَدْتُ بِقَوْلِي : مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ . مَجْمُوعَ الْأَعْدَادِ كُلِّهَا - أَيْ
الوَاحِدَ ، وَالْاِثْنَيْنِ ، وَالثَّلَاثَةَ ، وَالْأَرْبَعَةَ ، وَالْخَمْسَةَ ، وَالسَّيِّئَةَ ، وَالسَّبْعَةَ ،
وَالثَّمَانِيَّةَ ، وَالتَّسْعَةَ ، وَالْعَشْرَةَ^(٢) . لَزِمَهُ خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ .

وَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ قَبْلَهُ دِينَارٌ . أَوْ : بَعْدَهُ . أَوْ : قَفِيزٌ مِنْ حِنْطَةٍ .
أَوْ : مَعَهُ . أَوْ : تَحْتَهُ . أَوْ : فَوْقَهُ . أَوْ : مَعَ ذَلِكَ . فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ كَالْقَوْلِ
فِي الدَّرَاهِمِ . وَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ قَبْلَهُ دِرْهَمٌ ، وَبَعْدَهُ دِرْهَمٌ . لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ .
وَ^(٣) : لَهُ عَلَى^(٤) مِنْ عَشْرَةٍ إِلَى عِشْرِينَ . أَوْ : مَا بَيْنَ عَشْرَةٍ إِلَى عِشْرِينَ .
لَزِمَهُ تِسْعَةُ عَشَرَ . وَ : لَهُ مَا بَيْنَ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ . لَا يَدْخُلُ
الْحَائِطَانِ .

وَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ فَوْقَ دِرْهَمٍ . أَوْ : تَحْتَ دِرْهَمٍ . أَوْ : مَعَ دِرْهَمٍ . أَوْ :
فَوْقَهُ . أَوْ : تَحْتَهُ . أَوْ : مَعَهُ^(٥) . أَوْ : قَبْلَهُ . أَوْ : بَعْدَهُ دِرْهَمٌ . أَوْ : لَهُ دِرْهَمٌ بَلْ

(١) فِي م : « جَمَل » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : د ، وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا فِي : س .

(٣) فِي م : « أَوْ قَالَ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « دِرْهَم » .

دِرْهَم . أو : دِرْهَم لِكِنْ دِرْهَم . أو : دِرْهَم بِل دِرْهَمَان . لِرِمَه دِرْهَمَان .
و : له دِرْهَمَان بِل دِرْهَم . أو : عَشْرَة بِل تِسْعَة . لِرِمَه الْأَكْثَر . و : له دِرْهَم
وِدِرْهَم . أو : دِرْهَم فِدِرْهَم . أو : دِرْهَم ثَم دِرْهَم . يَلَزِمُه دِرْهَمَان . ولو
كَرَّرَه ثَلَاثًا بِالْوَاوِ ، أو الْفَاءِ^(١) ، أو ثَمَّ ، أو قَالَ^(٢) : دِرْهَم دِرْهَم دِرْهَم . لِرِمَه
ثَلَاثَة ، وإن نَوَى بِالْثَالِثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي ، لم يُقْبَلْ فِي الْأَوَّلَى ، وَقِيلَ فِي
الثَّانِيَةِ .

و : له عَلَيَّ هَذَا الدَّرْهَمُ ، بِل هَذَانِ الدَّرْهَمَان . لِرِمَتُهُ الثَّلَاثَة . وإن
قَالَ : قَفِيزُ حِنْطَةٍ ، بِل قَفِيزُ شَعِيرٍ . أو : دِرْهَم ، بِل دِينَارٍ . لِرِمَاهُ مَعًا . و :
له^(٣) عَلَيَّ دِرْهَمٌ أَوْ دِينَارٌ . يَلَزِمُهُ أَحَدُهُمَا بِتَعْيِينِهِ .

وإن قَالَ : له عَلَيَّ دِرْهَمٌ فِي دِينَارٍ . لِرِمَه دِرْهَم . وإن قَالَ : أَرَدْتُ
الْعَطْفَ . أو : مَعْنَى « مَع » . لِرِمَه الدَّرْهَمُ وَالْدِينَارُ . وإن قَالَ : دِرْهَمٌ إِمَّا^(٤)
دِينَارٌ . « كَانَ مُقَرَّرًا » بِدِرْهَمٍ^(٥) . وإن قَالَ : أَسْلَمْتُهُ فِي دِينَارٍ . فَصَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ
لَهُ ، بَطَلَ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّ سَلَمَ أَحَدِ الثَّقَدَيْنِ فِي الْآخِرِ لَا يَصِحُّ ، وإن كَذَّبَهُ ،
لِرِمَه الدَّرْهَمُ . وكذلكَ إِنْ قَالَ : له عَلَيَّ دِرْهَمٌ فِي ثَوْبٍ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ إِلَى
سَنَةٍ . فَصَدَّقَهُ ، بَطَلَ إِقْرَارُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بَعْدَ التَّفَرُّقِ ، بَطَلَ السَّلَمُ ،

(١) فِي م : « بِالْفَاءِ » .

(٢) فِي م : « لَهُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي م : « وَ » .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) بَعْدَهُ فِي م : « فَيَلْزِمُهُ دُونَ الدِّينَارِ » .

وَسَقَطَ الثَّمَرُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ، فَالْمُقَرَّرُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ. وَإِنْ كَذَّبَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ، فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ^(١) «وَلَهُ الدَّرْهَمُ». ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

وَأِنْ قَالَ: لَهُ دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ. لَزِمَهُ دِرْهَمٌ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ الْحِسَابَ، فَيَلْزِمَهُ عَشْرَةٌ، أَوْ الْجَمْعُ، فَيَلْزِمُهُ أَحَدُ عَشَرَ. وَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي تَمْرٌ فِي جِرَابٍ. أَوْ: سِكِّينٌ فِي قِرَابٍ. أَوْ: «تَوْبٌ فِي» مِثْدِيلٍ. أَوْ: عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ. أَوْ: دَابَّةٌ عَلَيْهَا سَرْجٌ. أَوْ: فَصٌّ فِي خَاتَمٍ. أَوْ: جِرَابٌ فِيهِ تَمْرٌ. أَوْ: قِرَابٌ فِيهِ سَيْفٌ. أَوْ: مِثْدِيلٌ فِيهِ تَوْبٌ. أَوْ: جَنِينٌ فِي جَارِيَةٍ. أَوْ: فِي دَابَّةٍ. أَوْ: دَابَّةٌ فِي بَيْتٍ. أَوْ: سَرْجٌ عَلَى دَابَّةٍ. أَوْ: عِمَامَةٌ عَلَى عَبْدٍ. أَوْ: دَارٌ مَفْرُوشَةٌ. [٣٣٩] أَوْ: زَيْتٌ فِي زِقٍّ. أَوْ: جَرَّةٌ. وَنَحْوَهُ، فَأَقْرَارٌ بِالْأَوَّلِ لَا الثَّانِي.

وَأِنْ قَالَ: لَهُ عَبْدٌ بِعِمَامَةٍ. أَوْ: بِعِمَامَتِهِ، أَوْ: فَرَسٌ مُسَرَّجٌ. أَوْ: بِسَرْجِهِ. أَوْ: سَيْفٌ بِقِرَابٍ. أَوْ: بِقِرَابِهِ. أَوْ: دَارٌ بِفَرَشِهَا. أَوْ: سُفْرَةٌ بِطَعَامِهَا. أَوْ: سَرْجٌ مُفَضَّضٌ. أَوْ: تَوْبٌ مُطَرَّرٌ. أَوْ: مُعَلَّمٌ. لَزِمَهُ مَا ذَكَرَهُ.

وَأِنْ قَالَ: خَاتَمٌ فِيهِ فَصٌّ. كَانَ مُقَرَّرًا بِهِمَا. وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِخَاتَمٍ وَأُطْلِقَ. ثُمَّ جَاءَهُ بِخَاتَمٍ فِيهِ فَصٌّ، وَقَالَ: مَا أَرَدْتُ الْفَصَّ. لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ. وَأَقْرَارُهُ بِشَجَرَةٍ أَوْ بِشَجَرٍ، لَيْسَ إِقْرَارًا بِأَرْضِهَا، فَلَا يَمْلِكُ غَرَسَ مَكَانِهَا

(١ - ١) سقط من: م.

(٢ - ٢) في م: «جِرَابٌ فِيهِ تَمْرٌ أَوْ».

لو ذَهَبَتْ ، ولا يَمْلِكُ رَبُّ الْأَرْضِ قَلْعَهَا ، وَثَمَرَتُهَا لِلْمُقَرَّرِ لَهُ . وإِقْرَارُهُ بِأَمَةٍ
ليس إِقْرَارًا بِحَمْلِهَا . ولو أَقَرَّ بِيَسْتَانِ ، شَمِلَ الْأَشْجَارَ ، ولو أَقَرَّ بِشَجَرَةٍ ،
شَمِلَ الْأَغْصَانِ . ” وَاللَّهُ أَعْلَمُ “ .

(١ - ١) سقط من : م .

الفهارس العامة

الآية رقمها الجزء والصفحة

١- فهرس

الآيات القرآنية

الآية رقمها الجزء والصفحة

(سورة الفاتحة)

١٧٧، ١٧٦/١	٥	﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾
٢٦٠/١	٧	﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾

(سورة البقرة)

١٢٩، ١٢٨/٣	١٣٢	﴿ يا بني إن الله اصطفى لكم الدين ... ﴾
٢٢٤/١	١٣٦	﴿ قولوا آمنا بالله ﴾
٢١/٢	١٩٨،	﴿ فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ... ﴾
	١٩٩	
٩/٢	٢٠١	﴿ ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ﴾
٣٢٢/١	٢٨٦	﴿ ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ﴾

(سورة آل عمران)

٢٢٤/١	٦٤	﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا ﴾
٣٠٤/٣	١٠٢	﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ... ﴾

الآية رقمها الجزء والصفحة

(سورة النساء)

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة... ﴾	١	٣٠٤/٣
﴿ إن يريدوا إصلاحا يوفى الله بينهما ﴾	٣٥	٤٣٩/٣

(سورة التوبة)

﴿ إذ يقول لصاحبه ﴾	٤٠	٢٩٠/٤
﴿ لئن آتانا من فضله لنصدقن ﴾	٧٥	٣٨٢/٤

(سورة يوسف)

﴿ إنما أشكوا بنى وحزنى إلى الله ﴾	٨٦	٥٢٤/١
-----------------------------------	----	-------

(سورة الحجر)

﴿ ادخلوها بسلام آمين ﴾	٤٦	٣٦٨/٤، ٢٠٠/١
------------------------	----	--------------

(سورة الإسراء)

﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾	٢٣	٢٨٨/٤
﴿ وقل الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا ﴾	١١١	١٢٠/١

(سورة مريم)

﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾	١٢	٢٠١، ٢٠٠/١
----------------------------	----	------------

(سورة طه)

﴿ ثم جئت على قدر يا موسى ﴾	٤٠	٢٢٩/١
----------------------------	----	-------

الآية رقمها الجزء والصفحة

(سورة النور)

٥٢٤/١	١٦	﴿ ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ﴾
٣٠٤/٣	٣٢	﴿ وأنكحوا الأيامى منكم ﴾

(سورة السجدة)

٣٠٠/١	١	﴿ التَّ ﴾
-------	---	-----------

(سورة الأحزاب)

٣٠٧/٣	٥٠	﴿ إنا أحللتنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ﴾
٣٠٧/٣	٥٢	﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ﴾
٣٠٤/٣	٧١، ٧٠	﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ... ﴾
٤٤٥/٤	٧٢	﴿ إنه كان ظلوما جهولا ﴾

(سورة غافر)

١٤/٢	٦٠	﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾
------	----	----------------------

(سورة فصلت)

٢٤٠/١	٣٨	﴿ يسأمون ﴾
-------	----	------------

(سورة الشورى)

٦٠٥/٢	٤٣	﴿ ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾
-------	----	--

(سورة الرحمن)

٢٩٦/١	٦٤	﴿ مدهآمتان ﴾
-------	----	--------------

الآية رقمها الجزء والصفحة

(سورة نوح)

﴿ استغفروا ربكم إنه كان غفازًا ... ﴾ ١١، ١٠ ٣١٨/١

(سورة المدثر)

﴿ ثم نظر ﴾ ٢١ ٢٩٦/١

(سورة الإنسان)

﴿ هل أتى ﴾ ١ ٣٠٠/١

(سورة الأعلى)

﴿ سبح ﴾ ١ ٢٢٩، ٢٢١/١
٣٠٩

(سورة الكافرون)

﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ١ ١١/٢، ٢٢٣، ٢٢١/١

(سورة الإخلاص)

﴿ قل هو الله أحد ﴾ ١ ١١/٢، ٢٢٣، ٢٢١/١

٢- الأحاديث النبوية

الأحاديث القولية

(أ)

- « آمين » ١٧٧/١
- « إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة » ٢٤٨، ٢٤٧/١
- « اذكر ما خرجت عليه من الدنيا ، شهادة أن لا إله إلا الله ... » ٣٦٦/١
- « أذهب البأس رب الناس ، واشف أنت الشافي ... » ٣٢٩، ٣٢٨/١
- « أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » ٥٠/١
- « اعتدلوا وسؤوا صفوفكم » ١٧١/١
- « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ١٧٥/١
- « أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » ١٨٨/١
- « أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة » ٤٠٦/٣
- « أقامها الله وأدامها » ١٢٤/١
- « ألعنك بلعنة الله » ٣١١/٣
- « الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . والله أكبر الله أكبر ولله الحمد » ٣١١/١
- « اللهم أجرنى من النار » ١٩٣/١
- « اللهم اجعل فى قلبى نورًا ، وفى قبرى نورًا ، وفى لسانى نورًا ، ... » ١٦٨/١
- « اللهم اجعلنى من أوجه من توجه إليك ، وأقرب من توصل إليك ... » ١٦٨/١
- « اللهم اجعلنى من التوايين ، واجعلنى من المتطهرين » ٥٠/١
- « اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها مفرئًا » ٤٥٩/١

- « اللهم اسق عبادك وبهائمك ، وانشر رحمتك ، وأحي بلدك الميت » ٣١٩/١
- « اللهم اسقنا غيثًا مغيثًا مريًا غدقًا مجللًا سحًا عائمًا ... » ٣١٩/١
- « اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين » ٣١٩/١
- « اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا ... » ٣٥١/١
- « اللهم اكتب لى بها عندك أجرا ، وضع عنى بها وزرا ، واجعلها لى عندك ذخرا ... » ٢٤١/١
- « اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ١٩٢/١
- « اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، حينا ربنا بالسلام » ٦/٢
- « اللهم أنت الصاحب فى السفر ، والخليفة فى الأهل والمال والولد » ٥٥٠/١
- « اللهم إن بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضعك ما لا نشكوه إلا إليك ... » ٣٢٠ ، ٣١٩ / ١
- « اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك الخير كله » ٢٢١/١
- « اللهم إنا نموذ برضاك من سخطك ، وبغفوك من عقوبتك ، وبك منك لا نحصى ثناء عليك ... » ٢٢٢/١
- « اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشأى هذا فإني لم أخرج أشرا ولا بطرا ولا رياء ولا سمعة ... » ١٦٨ ، ١٦٧ / ١
- « اللهم إني أسألك خيرا وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ... » ٣٢٣/١
- « اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك . وأسألك من فضلك العظيم ... » ٢٣٦ ، ٢٣٥ / ١
- « اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم » ١٨٩ ، ١٨٨ / ١
- « اللهم اهدنا فى من هديت ، وعافنا فى من عافيت ، وتولنا فى من توليت ... » ٢٢٢ ، ٢٢١ / ١

- « اللهم بارك لنا فيه ، وأطعمنا خيرا منه » ٤١٥/٣
- « اللهم بارك لنا فيه ، وزدنا منه » ٤١٥/٣
- « اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الطراب والآكام ... » ٣٢٢/١
- « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السماوات والأرض ،
عالم الغيب والشهادة ... » ٢٣٢/١
- « اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة
والفضيلة ... » ١٢٤/١
- « اللهم زد هذا البيت تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وبرا » ٦/٢
- « اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ، ولا بلاء ولا هدم ولا غرق » ٣١٩/١
- « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم
إنك حميد مجيد ... » ١٨٨، ١٨٧/١
- « اللهم صيبا نافعا » ٣٢١/١
- « اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي ، وحرم وجهي على النار » ٢٣/١
- « اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم » ٣٧٧/١
- « اللهم لا تقتلنا بغضبك ، ولا تهلكنا بعذابك ... » ٣٢٣/١
- « اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن ولك الحمد
أنت قيوم السماوات والأرض ومن فيهن ... » ٢٣٢، ٢٣١/١
- « اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت سبحانك ويحمدك ... » ٥٠٥/١
- « اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على
الإيمان » ٣٥١/١
- « اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي » ١٢٤/١
- « أنا ابن عبد المطلب » ٥٦/٢
- « إن الله تعالى إذا حرم شيئا حرم ثمنه » ١٦٢/٢
- « إن الله وإننا إليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبي واخلف لي خيرا منها » ٣٨٤/١

- « أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ... » ١٨٣/١
- « أيما مسلم شتمته ، أو سببته ، فاجعل ذلك له صلاة وزكاة وقربة ... » ٢٣٨/٤

(ب)

- « باسم الله ، آمنت بالله ، اعتصمت بالله ، توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ... » ١٦٧/١
- « باسم الله أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم ، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم ... » ١٦٩/١
- « باسم الله ، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » ٢٣/١
- « باسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا » ٢٢٤/٣
- « باسم الله ، اللهم صل وسلم على محمد ، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك ... » ١٦٩/١
- « باسم الله ، اللهم لك وإليك ، هذه عقيقة فلان ابن فلان » ٦٠،٥٩/٢
- « باسم الله ، والله أكبر ، اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بمهدك ... » ٧/٢
- « باسم الله ، والله أكبر ، اللهم هذا منك ولك » ٤٤/٢
- « باسم الله ، وعلى ملة رسول الله » ٣٦٥/١

(ت)

- « التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، ... » ٢٠٤/١
- « التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ... » ١٨٧/١
- « تسوية الصف من تمام الصلاة » ١٧١/١

(ح)

- الحمد لله الذى أحيانى بعدما أماتنى وإليه النشور» ٢٣٠/١
- الحمد لله الذى أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين» ٤٠٦، ٤٠٥/٣
- الحمد لله الذى أطعمنى هذا ورزقنيه من غير حول منى ولا قوة» ٤٠٦/٣
- الحمد لله الذى رد على روحى ، وعافانى فى جسدى ، وأذن لى بذكره» ٢٣١/١
- الحمد لله الذى عافانى مما ابتلاك به وفضلنى على كثير ممن خلق تفضيلا» ٢٤٢/١
- الحمد لله الذى كسانى هذا ورزقنيه من غير حول منى ولا قوة» ١٤٤/١

(ر)

- رب اغفر لى» ١٨٦/١
- رب اغفر وارحم ، واعف عما تعلم ، وأنت الأعز الأكرم» ١٥/٢
- رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم وأنت الأعز الأكرم» ٩/٢
- ربنا ولك الحمد ، ملء السماوات وملء الأرض . وملء ما شئت من شىء بعد» ١٨٣، ١٨٢/١

(س)

- سبحان ربى الأعلى» ١٨٥/١
- سبحان ربى العظيم» ١٨٢/١
- سبحان الملك القدوس» ٢٢٣/١
- سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد ألا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك» ٥٠/١
- سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك» ١٧٥/١

١٨٢/١

« سمع الله لمن حمده »

(ص)

١١٩/١

« الصلاة خير من النوم »

(غ)

٢٧/١

« غفرانك ، الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني »

(ل)

٥٢٦/١

« لا أربح الله تجارتك »

« لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون ... »

٣٣/٢

« لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله ، وسبحان الله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر .. »

٢٣٠/١

« لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ... »

١٩٢/١

« لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت وهو حي لا يموت ... »

١٩/٢

« لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ... »

١٣/٢

« لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير »

١٩٣/١

« لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة إلا بالله .. »

١٩٢/١

« لا إله إلا أنت ، لا شريك لك ، سبحانك أستغفرك لذنبى ، وأسألك رحمتك ، اللهم زدنى علما .. »

٢٣١،٢٣٠/١

- « لا حول ولا قوة إلا بالله » ١٢٣/١
 « لا وجدتها ولا ردها الله عليك » ٥٢٩/١
 « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، .. » ٥٦٦/١
 « لبيك عمرة وحجاً » ٥٦٦،٥٦٥/١

(م)

- « ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله » ٣٢٤/١
 « محلى من الأرض حيث حبستنى » ٥٥٩/١
 « مطرنا بفضل الله ورحمته » ٣٢٢/١
 « من أحيا أرضاً ميتة ، فهي له » ١٨/٣
 « من أخذ بركاب من لا يرجوه ، ولا يخافه ، غفر له » ٤١٦/٣
 « من شاء اقتطع » ٥٠/٢

(و)

- « وأحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها » ٥٢٥/١
 « وإذا ولج بيته فليقل : اللهم إني أسألك خير المولج وخير المخرج ، ... » ٣٧٩/١
 « وجهت وجهي للذى فطر السماوات والأرض حنيئاً ، وما أنا من
 المشركين » ٤٤/٢
 « ومن بنى مسجداً لله ، بنى الله له بيتاً فى الجنة » ٥٢٥/١

(ي)

- « يتطهر ثم يصلى ركعتين ثم يستغفر الله تعالى » ٢٣٧/١
 « يتوضأ ويحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله ... » ٢٣٦/١
 « يمينك على ما يصدقك به صاحبك » ٥٣٥/٣

الأحاديث غير القولية

- ٢٥٠/٤ أمر النبي ﷺ بنفى المختلين من البيوت
٢٩٩/٤ سحر لبيد بن الأعصم النبي ﷺ في مشط ومشاطة

٣- فهرس الآثار

- منع عمر بن الخطاب العزب أن يسكن بين المتأهلين والمتأهل أن يسكن بين العزب
٢٥٠/٤
- نفي عمر بن الخطاب شابا خاف به الفتنة من المدينة
٢٥٠/٤

٤- فهرس الأعلام

٣١، ٤٣، ٤٩، ٦٢ - ٦٤، ٦٦، ٨٢،

٩٠، ١١٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٣٨،

١٤٣، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٩، ١٩٣،

١٩٧، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩،

٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٤،

٢٦٠، ٢٦١، ٢٨١، ٢٩١، ٣٠٠، ٣٠٣،

٣٠٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٦٣،

٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٥، ٣٧٧، ٤١٨،

٤٣٥، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٩،

٤٨٥، ٤٨٧، ٥٠٥، ٥١٠، ٥١٣،

٥١٧، ٥٢٤، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٤٤،

٥٤٦، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٩١، ١٠/٢،

١٩، ٢٥، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٢،

٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٨٤، ٩٦،

١١٠، ١١٢، ١١٤، ١٢١، ١٢٩،

١٣٥، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧،

١٤٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٥، ١٨٤ -

١٨٦، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣،

٢٣٤، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٦٣، ٣٠٤،

٣٠٦، ٣١٠، ٣٢٧، ٣٤٣، ٣٤٦،

٣٥٥، ٣٦١، ٤٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠،

(أ)

الآجرى = محمد بن الحسين بن عبد الله،

أبو بكر

آدم ٣١٢/٣، ٥٧/٢

الأمدي = علي بن محمد بن عبد الرحمن

البغدادي، أبو الحسن

إبراهيم الخليل (عليه السلام) ٤٤/٢، ٣/

١٠٠، ٣٤٤، ٤/٤، ٣٨١، ٤٠١

إبراهيم بن دينار بن أحمد النهرواني الرزاز،

أبو حكيم ١/١ (٥١٣)، ٢٠/٢، ١١٤

إبراهيم بن محمد عليه السلام ٣١٥/١

إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن

مفلح، القاضي برهان الدين، أبو إسحاق ٤/

(٥٠٦)

أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس

القرافي ٤/٤ (٤٢٤)

أحمد بن الحسن بن عبد الله المقدسي، ابن

قاضي الجبل، شرف الدين ٢/٢ (٤٨٤)

أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن

عبد الله بن القاسم بن الخضر بن محمد ابن

تيمية الحراني، تقى الدين ١/١ (٤)، ٦، ٣٠،

٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٨٨ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥	٤٩٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٠ ، ٤٧٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥
٤٩٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥٤١ ، ٥٩٦	أحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحراني
٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ / ٣ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٦٥ ، ٦٧	القاضي نجم الدين ، أبو عبد الله / ١ (١٢٥) ،
٧٤ - ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥	٣٢٧ ، ١٤٢ / ٢ ، ٥١٣ ، ٣٣٦ / ٣
٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١٣	أحمد بن المتوكل على الله بن جعفر بن
١١٤ ، ١٤٧ ، ٢٥٦ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠	المتنصم ، الخليفة المعتمد / ٤ (٣٤٥)
٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥	أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أبو
٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩	عبد الله / ١ ، ٣ ، ٥٤٢ ، ٥٥٤ ، ٥٧٣
٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩ -	٥٩٦ ، ٦٠٧ ، ٢ / ٢٥ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٥٤
٣٩١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥	٥٩ ، ٦٦ ، ٧١ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٩
٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦	١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٧٣ ، ١٨٤
٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧	١٨٦ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢١٨ ، ٢٧١
٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٩ ، ٤٧١	٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧
٤٧٣ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٥٣١ ، ٥٦٧ / ٤	٣٤٦ ، ٣٨٩ ، ٤٥١ ، ٤٦٣ - ٤٦٥
٤٠ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٧١ ، ٧٩	٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ ، ٥٧٦ ، ٦٠٥
٨٥ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١١١ ، ١٤١ ، ٢٠٩	١٧٩ ، ١٣٤ / ٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠
٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ - ٢٥٠	٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٣٨
٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٨	٣٤٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١١
٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٢١	٤١٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٥ ، ٤٥٨ ، ٤٧٣
٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤	٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٦٧ ، ٦١٣ / ٤
٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ - ٣٩٨ ، ٤٠١	٢٤ ، ٧٤ ، ١١١ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩
٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠	٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠١
٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ ، ٤٦٤	٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٥٣ ، ٣٩٤

٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ،

٤٣٠ ، ٤٦٤ ، ٤٩٥

أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن
عمر البغدادي ، محب الدين ، أبو الفضل / ١
(١٧٢) ، ١٧٩ ، ١٩٨ ، ٢ / ١٦٠ ، ٣ /
٣٤١ ، ٤٢٤ ، ٤٤٥ ، ٤ / ٩٠ ، ٣٥٥ ،

٤٨٨ ، ٤٢٢

الأزجي = يحيى بن يحيى الأزجي
إسحاق بن إبراهيم بن هاني النيسابوري ، أبو
يعقوب ٣ / (٤٨٠)

إسحاق بن منصور بن بهرام ، المروزي ، أبو
يعقوب الكوسج ٤ / (٢٤٧)

أسعد بن المنجي بن بركات التنوخي
الدمشقي وجيه الدين أبو المعالي ، ١ /
(١١٠) ، ١١٧ ، ١٤١ ، ١٤٨ ، ٢٦٩ ،

٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٤٧ ،

٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٤٧٢ ، ٢ / ٦٦ ، ٢٦٣

إسماعيل بن إبراهيم (عليهما السلام) ٤ / ٣٢٢

إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري أبو

إسحاق المدني ١ / (١٠٨)

(ب)

ابن بطة = عبد الله بن محمد بن محمد
العكبري ، أبو عبد الله
أبو بكر = عبد العزيز بن جعفر بن أحمد
الحنبلي ، غلام الخلال

أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف ، ابن قندس
البعلي ، تقي الدين ٤ / (٩١)

أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان

أبو بكر بن عياش = شعبة بن عياش بن

سالم أبو بكر الحناط الكوفي

بلال بن رباح ١ / ١١٩ ، ٤ / ٤٠٨

ابن البنا = الحسن بن أحمد بن عبد الله ،
أبو علي

(ت)

ابن تميم = محمد بن تميم الحراني ، أبو
عبد الله

(ج)

جعفر الصادق * ٢ / ٦٣

ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي بن

* جعفر بن محمد بن الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط ، الملقب بالصادق ، سادس
الأئمة الاثني عشر عند الإمامية . كان من أجلاء التابعين ، وله منزلة رفيعة في العلم ، أخذ عنه
الإمامان أبو حنيفة ومالك . توفي سنة ثمان وأربعين ومائة . وفيات الأعيان ١ / ١٠٥ ، شذرات الذهب
١ / ٢٢٠ .

محمد، أبو الفرج

(ح)

الحارثي = مسعود بن أحمد بن مسعود
الحارثي البغدادي

ابن حامد = أبو عبد الله الحسن بن حامد
ابن علي البغدادي

الحجاج بن يوسف الثقفي ٣٤٥، ٢٦٣/٢
حرير بن عثمان بن جبر الرحبي المشرقي ١/
(٥٣١)

ابن حزم = أبو محمد علي بن أحمد بن
سعيد

الحسن بن أحمد بن عبد الله، ابن البنا، أبو
علي ٢/٢ (٥٥٧)، ٣٣٦، ٤١٣/٤
الحسن بن حامد بن علي البغدادي، أبو عبد
الله ١/١ (١٦٥)، ٢٠٨، ٢٦٤، ٣٢٥، ٢/
٣٧٥، ٥٣٦، ٤٢٨/٤

أبو الحسن بن القطان ٣/٤٢٥

أبو الحسين = محمد بن محمد بن الحسين
ابن محمد بن خلف الفراء،

ابن أبي يعلى

أبو حفص = عمر بن إبراهيم بن عبد الله
العكبري الحنبلي

حفيد المجد = المنجي بن عثمان بن أسعد بن
المنجي التبوخي، زين الدين،

أبو البركات

أبو حكيم = إبراهيم بن دينار بن أحمد

النهرواني الرزاز، أبو حكيم
الحلواني = محمد بن علي بن محمد بن

عثمان بن المراق الحلواني

ابن حمدان = أحمد بن حمدان بن شبيب
النمرى الحراني، القاضي

نجم الدين، أبو عبد الله

حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل
الزيات ١/١ (١٨٠)

حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، أبو علي
١/١ (٣٦٢)، ٤٢٧/٤

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت بن زوطي

(خ)

الخرقي = عمر بن الحسين بن عبد الله
الخرقي، أبو القاسم

الخضر (صاحب موسى) ٤/٢٨٨

أبو الخطاب = محفوظ بن أحمد بن الحسن
الكلوذاني البغدادي

خليل بن كيكلدي، صلاح الدين العلاني
٤/٧٩

(د)

داود (عليه السلام) ٣/٣٤٤

الذجال ٥٧١/٣ زبأن بن العلاء بن عمار بن العريان ، أبو عمر

التميمي ١/ (١٨٠)

(ذ)

زيد بن سهل بن الأسود ٤١٤/٣

ذى اليمين ٢١٥/١

زين الدين بن عبد الرحمن بن رجب ٣/

٣١٧

(ر)

رأس البغل ٤٣٣/١

(س)

السامري = محمد بن عبد الله بن محمد

ابن رجب = عبد الرحمن بن رجب

ابن إدريس بن سنينة

البغدادي الدمشقي ، زين الدين

السامري ، أبو عبد الله

ابن رزين = عبد الرحمن بن رزين بن

السبكي = علي بن عبد الكافي بن علي بن

عبد العزيز الغساني الحوراني ،

أبو الفرج ، سيف الدين

تمام

أبو رغال ١/ (٣٧٢)

(ش)

الشارح = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد

(ز)

ابن محمد بن قدامة المقدسي ،

ابن الزاغوني = علي بن عبيد الله بن نصر

شمس الدين ، أبو الفرج

الزاغواني أبو الحسن

الشافعي = محمد بن إدريس

الزبير بن العوام ٤/ ٢٧٨

شعبة بن عياش بن سالم ، أبو بكر بن عياش ،

ابن الزبير = عبد الله بن الزبير بن العوام

الحناط ١/ (١٨١)

الزركشي = محمد بن عبد الله بن محمد

شيث (عليه السلام) ٣/ ٣٤٤

الزركشي المصري ، شمس

الدين ، أبو عبد الله

الشيخ = أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية

الزيراني = عبد الله بن محمد بن أبي بكر

الشيرازي ٢/ ٤٢

الزيراني

* أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي ، الحنبلي ، شيخ الشام في وقته ، له تصانيف عدة في الفقه والأصول . توفي سنة ست وثمانين وأربعمائة . طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

زين الدين ١/(٢٣٨)، ٥١٧، ٢٥/٢،

٢٠٨، ٣٠١، ٣٤٠، ٣٨٩، ٤٥٩/٣

عبد الرحمن بن رزين بن عبد العزيز
الفساني، أبو الفرج، سيف الدين ٢/

(٤٨٤)، ٥٣٤، ٩٤/٣

عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن
الجوزي، جمال الدين، أبو الفرج ١/

(٣٤)، ٣٦، ٤٧، ٧٨، ١٢٢، ١٦١،

١٩٨، ٢٠٨، ٥١٧، ٣٣/٢، ٤٨٤،

٩٤/٣، ٢٩٦، ٣٠٩، ٤٠٠، ٤٠٩،

٤١٦، ٤١٩، ٥٠٠، ٧٢/٤، ٥٠٤

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد

بن قدامة المقدسي شمس الدين، أبو الفرج،

وأبو محمد ١/(٢٠٤)، ٣٣٠، ٥١٠،

٥٦٧، ١٤٢/٢، ٢٢٧، ٣١٣، ٤٨٤،

٥٩٨، ٢٤٠/٣، ٣٣٧، ٣٦٢، ٣٨٠،

٤٣٧، ٤٦٠، ٥٦٠، ١٥/٤، ٣٧،

٢٤٠، ٣٩٨، ٥٦٦

عبد الرحمن أبو نصر مدرس المستنصرية ٢/

(٤٨٥)

ابن عبد السلام = عبد العزيز بن عبد السلام

ابن أبي القاسم السلمى

عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية

الحراني، مجد الدين أبو البركات ١/(١٢٠)

(ص)

صاحب الفروع = محمد بن مفلح بن

محمد القانوني

ابن الصيرفي = يحيى بن أبي منصور بن أبي

الفتح بن رافع بن علي بن

إبراهيم، أبو زكريا

(ض)

ضباة بنت الزبير بن عبد المطلب ١/(٥٥٩)

(ط)

طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، الطبري

الشافعي ٤/(٤٠٦)

أبو طلحة الأنصاري = زيد بن سهل بن الأسود

طلحة بن عبيد الله ٤/٢٧٦

أبو الطيب = طاهر بن عبد الله بن طاهر بن

عمر، الطبري الشافعي

(ع)

عاصم بن أبي النجود ١/(١٨١)

عائشة بنت أبي بكر (ام المؤمنين) ١/

٥١٢، ١٩/٢، ١٠٠/٣، ٢٨٩/٤

عبادة بن عبد الغني بن منصور الحراني

الدمشقي، زين الدين ٣/(٩٧)

عبد الرحمن بن رجب البغدادي الدمشقي،

١٢٧ - ١٢٩ ، ١٨١ ، ٢٠٥ ، ٢١٧ ، ٢٥ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٢٦٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٦٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨٨ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ١١٠/٢ ، ٤٨٤ ، ٥٣٠ ، ٩٩/٤ ، ٤٦٤	٢٥ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٦٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨٨ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ١١٠/٢ ، ٤٨٤ ، ٥٣٠ ، ٩٩/٤ ، ٤٦٤
عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي ، أبو بكر ، غلام الحلال ١/ (٢٢٢) ، ٢ ، ٣٢ ، ٥٩ ، ٦٠٩/٤ ، ١٦٠ ، ٢١٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠	٢٥ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٦٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨٨ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ١١٠/٢ ، ٤٨٤ ، ٥٣٠ ، ٩٩/٤ ، ٤٦٤
عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي ٣/ ٧٤ ، (٧٥) ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٤٤ ، ٣٩٨ ، ٤٢٥ ، ٤٣٦ ، ٤٥٣ ، ٤٦٩	٢٥ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٦٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨٨ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ١١٠/٢ ، ٤٨٤ ، ٥٣٠ ، ٩٩/٤ ، ٤٦٤
عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله الحنبلي ، محيى الدين ، أبو محمد ٤/ (٢٣٥) ، ابن عبد القوى = محمد بن عبد القوى بن بدران المقدسى المرداوى	٢٥ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٦٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨٨ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ١١٠/٢ ، ٤٨٤ ، ٥٣٠ ، ٩٩/٤ ، ٤٦٤
عبد الله بن أحمد بن عبد الله ، أبو بكر المروزي ، القفال الصغير ٣/ (٣١١) ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى ، موفق الدين ، أبو محمد ١/ (٢٨) ، ١١٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ٢٢٥ ، ٢٥٨ ، ٣٣٠ ، ٣٧٥ ، ٣٨٧ ، ٤٤١ ، ٥١٠ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٧ ، ٥٧٢ ، ٢/	٢٥ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٦٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨٨ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ١١٠/٢ ، ٤٨٤ ، ٥٣٠ ، ٩٩/٤ ، ٤٦٤
عبد الله بن مسعود ٢/ ٢٦٢ ، ٣٠٤/٣ ، عبد المطلب ٢/ ٥٦ ، عبد مناف ٢/ ١٠٠ ، أبو عبيد ٢/ ١٤٣ ، ابن عبدوس = محمد بن عبدوس بن كامل	٢٥ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٦٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨٨ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٤ ، ١١٠/٢ ، ٤٨٤ ، ٥٣٠ ، ٩٩/٤ ، ٤٦٤

• القاسم بن سلام الخزاعي اللغوي ، أبو عبيد الهروي صاحب المصنفات في فنون شتى ، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين . تاريخ العلماء النحويين ١٩٧ - ٢٠٠ . وانظر حواشيه .

- السراج السلمي البغدادي ، الحسن ١/ (٦٣) ، ٥٥٠ ، ٢١٦/٢ ، ٣/٨٧
أبو أحمد
- عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري ، أبو عبد الله ابن بطة ١/ (٦٣)
عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ١/ ١٨٠ ، ٤١٩ ، ٢٧٨/٤
ابن عقيل = أبو الوفاء على بن عقيل بن محمد البغدادي
العكبري = عمر بن إبراهيم بن عبد الله ، أبو حفص
العلائي الشافعي = خليل بن كيكليدي
على بن أحمد بن سعيد ، أبو محمد ، ابن حزم ٢/ ٥٦
على بن حمزة بن عبد الله الكسائي الكبير ١/ (١٨٠) ، ٤١/٢
على بن سليمان بن أحمد المرداوي ، القاضي علاء الدين ، أبو الحسن ١/ (٣) ، ٢١٢ ، ٢/ ١٨٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٣/ ٨٠ ، ١٥٤ ، ٣٥١
على بن أبي طالب (رضي الله عنه) ٣/ ٩٥ ، ٤/ ٢٨٩ ، ٢٧٨
على بن عبد الكافي بن علي بن تمام ، أبو الحسن ، تقى الدين السبكي ٤/ (٤٢٢)
على بن عبيد الله بن نصر الزاغوني ، أبو
- الحسن ١/ (٦٣) ، ٥٥٠ ، ٢١٦/٢ ، ٣/٨٧
علي بن عقيل بن محمد البغدادي ، أبو الوفاء ١/ (٧) ، ٢٠ ، ٦٤ ، ٩٣ ، ١١٩ ، ١٣٨ ، ٢١٠ ، ٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٩٩ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ، ٤٤١ ، ٤٨٨ ، ٥٠١ ، ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٨ ، ٦٠١ ، ٢/ ٢٣ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٥١ ، ١٤٦ ، ١٩٨ ، ٢١٩ ، ٢٧١ ، ٣٧٥ ، ٥٠٢ ، ٥١٢ ، ٥٥٦ ، ٥٩٤ ، ٨٧/٣ ، ٢٥٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٨٠ ، ٣٩١ ، ٤٧٣ ، ٥٠٧ ، ٤/ ٨١ ، ٨٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ، ٣٢٤ ، ٣٧٠ ، ٤٠٧ ، ٤٣٢ ، ٤٧٣ ، ٥٠٦
على بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي ، الآمدي ٣/ ٤٠٧
عمر بن إبراهيم بن عبد الله العكبري الحنبلي ١/ (٣٦٢) ، ٣٦٨ ، ٣/ ٤٢٥
عمر بن الحسين بن عبد الله أبو القاسم ، الخرقى ٤/ ١٥٩
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ١/ ٣٦٩ ، ٤٧١ ، ٢/ ٣٢ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٦٣ ، ٤٨٧ ، ٦٢٧ ، ٣/ ٣٠٣ ، ٤/ ٢٥٠

أبو عمرو = زيان بن العلاء بن عمار بن
الريان ، أبو عمرو التميمي

عياض بن موسى ، القاضي ١/ (٦٠٨) ، ٤ /
٨٥

عيسى (عليه الصلاة والسلام) ٣ / ٥٧١ ، ٤ /
٥٣٥

ابن قندس البعلی = أبو بكر بن إبراهيم بن
يوسف ، تقي الدين

ابن القيم = محمد بن بكر بن أيوب الزرعي
الدمشقي ابن قيم الجوزية ،
شمس الدين

(غ)

غلام الخلال = عبد العزيز بن جعفر بن
أحمد الحنبلي ، أبو بكر

(ف)

أبو الفرج = عبد الرحمن بن علي بن
محمد ، ابن الجوزي
فرعون ٢ / ٥٧ ، ٤ / ٥٣٤

(ك)
الكسائي = علي بن حمزة بن عبد الله
الكسائي الكبير
الكوسج = إسحاق بن منصور بن بهرام ،
المروزي ، أبو يعقوب

(ق)

قارون ١ / ٤٣٦ ، ٢ / ٥٧

ابن قاضي الجبل = أحمد بن الحسن بن
عبد الله المقدسي ،

(ل)

ليبد بن الأعصم ٤ / ٢٩٩

(م)

ماعز بن مالك ٤ / ٢٢٢

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن
عمرو ، أبو عبد الله ، الأصبحي المدني ١ /
٢٨١ ، ٢ / ١١٤ ، ١٨٤ ، ٣٤٦ ، ٣ /
١٠٠ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ ، ٤ / ٢٤٨ ، ٢٨٩ ،

شرف الدين

القاضي علاء الدين = علاء الدين أبو

الحسن علي بن سليمان

ابن أحمد المرداوي

القاضي = محمد بن الحسين بن محمد ابن
الفراء الحنبلي ، أبو يعلى

- ٤٦٤، ٤٣٠
١١٠، ١٢٠، ١٤٨، ٢٠٥، ٢٢٣
٢٢٨، ٣٣٩، ٤٢١، ٤٦٩، ٤٧٨
٤٨٠، ٤٨٨، ٥١٢، ٥٣٤، ٥٤٤
٥٧١، ٥٨٨، ٤٢/٢، ٥٥، ٦٨، ٧٠
١١٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٦
١٦٧، ١٧٨، ٢٤٢، ٢٧١، ٢٨٦
٤٠٩، ٤٣٥، ٤٨/٣، ٨٣، ٨٧
٣٠١، ٣٠٧، ٤٢٢، ٤٣٥، ٥١٣
٥٤٦، ٦٥/٤، ٧٠، ٩٨، ٩٩، ١١٨
١٩٨، ٢٠٤، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٧
٢٤٨، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣١٠، ٣٥٩
٣٦٦، ٤٠٥، ٤٦٧، ٤٩٦، ٥٠٦
٥٢٠
محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي،
ابن قيم الجوزية، شمس الدين ١/ (٤٧)، ٦٤،
٦٧، ٣٦٧، ٥٦/٢ - ٥٩، ٦٧، ١٤٠
٢٦٤، ٤٨٤، ٢٥/٣، ٣٤٦، ٣٦٤
٣٩٩، ٤٩٢، ٥٣٢، ٢٩٣/٤
محمد بن تميم الحراني، أبو عبد الله ١/
(٢٥٦)، ٣٧٤، ٥٢٨، ٥٣٠، ٨٨/٢
محمد بن الحسين بن عبد الله أبو بكر،
الآجري ١/ (٣٣١)، ٣٦٠، ٣٦١
٤٩١، ٤٩٩، ٥٠٤، ٦٦/٢
محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء
الحنبلي، القاضي أبو يعلى ١/ (٧٧)،
محمد بن عبدوس بن كامل، السراج

- السلمي البغدادي ، أبو محمد ١/ (٣٦٦) ،
٢٣٧/٤
محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن
المراق الحلواني ، أبو الفتح ٢/ (١٧٥) ، ٣/
٤٢٥
محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ، مولا هم ،
أبو عبد الله الواقدي ١/ (٣١٥)
محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن
خلف ، الفراء ، ابن أبي يعلى ، أبو الحسين ٣/
(٩٨)
محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن
خلف بن أحمد ابن الفراء ، عماد الدين ٣/
(٥٢٠)
محمد بن مفلح القاقوني ، شمس الدين ١/
١٩٨ ، ٣/ (٢٦)
المرداوي = علي بن سليمان بن أحمد ،
القاضي علاء الدين ،
أبو الحسن
مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي
البغدادي ١/ (٥٢٦) ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ،
٥٣٢ ، ٥٦٣/٢ ، ٥٧٣ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ،
١٣/٣ ، ١٨ ، ٢١ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ٧٨ ،
٨٣ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٧٩
المسيح (عليه السلام) ٢/ ١٥٠ ، ٣١٩/٤
- مسيلة الكذاب ٤/ ٢٩١
أبو المعالي = أسعد بن المنجي بن بركات
التنوخى الدمشقي ، وجيه
الدين أبو المعالي
المعتمد (الخليفة) = أحمد بن المتوكل على
الله جعفر بن المعتصم
ابن مفلح = إبراهيم بن محمد بن عبد الله
ابن محمد بن مفلح ، برهان
الدين ، أبو إسحاق
= محمد بن مفلح بن
محمد القاقوني ، شمس الدين
المنجي بن عثمان بن أسعد بن المنجي
التنوخى ، زين الدين أبو البركات ، حفيد
المجد ٤/ ٤٥٠
ابن منصور = إسحاق بن منصور بن بهرام ،
المروزي ، الكوسج ، أبو يعقوب
المنقح = علي بن سليمان بن أحمد المرادوي ،
علاء الدين
موسى (عليه السلام) ٤/ ٢٨٨ ، ٥٣٤
ابن أبي موسى = محمد بن أحمد بن أبي
موسى
الموفق = عبد الله بن أحمد بن قدامة
المقدسي موفق الدين ، أبو محمد

أبو الوفاء = علي بن عقيل بن محمد

البغدادى

(ي)

يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين

ابن حزام ، محيى الدين ، أبو زكريا النووى

٤٠٣/٤ ، (٤٨٧)/١

يحيى بن محمد بن هبيرة الشيبانى الحنبلى

١٠٠/٣ ، ٥٧/٢ ، ٥١٥ ، (١١٦)/١

يحيى بن أبى منصور بن أبى الفتح بن رافع بن

علي بن إبراهيم ، أبو زكريا ٢٤٥/٤

يحيى بن يحيى الأزجى ٤٨/١ ، ٤٠١/٣

٤٤٥

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى ، أبو

يوسف ٤٠٦/٤

أبو يعلى الصغير = محمد بن محمد بن

محمد بن الحسين بن خلف ،

عماد الدين

أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب

الأنصارى

(ن)

الناظم = محمد بن عبد القوى بن بدران

نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم ، أبو عبد

الرحمن الليثى

١/ (١٨٠)

ابن نصر الله = أحمد بن نصر الله بن أحمد

ابن محمد بن عمر البغدادى ،

محب الدين ، أبو الفضل

النعمان بن ثابت بن زوطى ، أبو حنيفة ٢/

١٨٤ ، ٣٤٦ ، ٤٠٦/٤ ، ٤٦٤

النووى = محيى الدين أبو زكريا يحيى بن

شرف بن مري ابن حسن بن

حسين بن حزام

(هـ)

ابن هانى = إسحاق بن إبراهيم بن هانى

النيسابورى ، أبو يعقوب

ابن هبيرة = يحيى بن محمد بن هبيرة

الشيبانى الحنبلى

(و)

الواقدى = محمد بن عمر بن واقد

الأسلمى ، مولا هم ، أبو عبد

الله الواقدى

٥ - فهرس القبائل والأمم والفرق

- أهل الحجاز ٣٠٤/٤
- أهل الحديث ٩٤/٣ ، ٢٧٨/٤
- أهل الحرب ١٥٠/٣
- أهل خرسان ٥٥١/١
- أهل الذمة ١/٣٠ ، ٣٧٤ ، ٤٧٣/٢ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ٦٦/٣ ، ١٥٠ ، ٢٣٠/٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨٧ ، ٥٠٣ ، ٥٣٤
- أهل السكة ٩٦/٣
- أهل السنة ٥١٦/٤
- أهل الشام ١/٥٥١ ، ٩٣/٣
- أهل الطائف ٥٥١/١
- أهل العراق ١/٥٥١ ، ٩٣/٣
- أهل العلم ١/٣ ، ٥١٠
- أهل الفقه ٤٠٧/٤
- أهل القرى ٣٠٤/٤
- أهل الكتاب ١/٢٢٩ ، ٢/٧٥ ، ٨٥ ، ١٤٨ ، ٣/٣٤٤ ، ٤/٣١٦ ، ٥٠٣
- أهل الكتاين ١٢٧/٢
- أهل المشرق ٥٥١/١
- أهل مصر ٥٥١/١
- أهل المغرب ٥٥١/١
- « أ »
- الأئمة ١/٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٥٠٧
- الأرمن ٣٤٤/٣
- الأصحاب ١/٢٨٠ ، ٢/٤٠٩
- أصحاب أحمد ٢/٣٨٩
- الأعاجم ١/١٣٩
- الأعراب ٢/٢١
- إماء أهل الكتاب ٣/٣٤٧
- بنو أمية ١/٢٧٤
- أهل الاتحاد ٤/٢٨٧
- أهل الأعذار ١/٢٧١
- أهل الأمصار ٤/٣٠٤
- أهل الإنجيل ٣/٣٤٤
- أهل الأهواء ١/٢٦١
- أهل الأوثان ٣/٣٤٤
- أهل البدع ١/٢٢٩ ، ٣٥٨
- أهل البوادي ٢/٤٥ ، ٤/٣٠٢
- أهل بيت النبي ﷺ ٩٣/٣
- أهل التوراة ٣/٣٤٤
- أهل الثغر ٢/٦٨

أهل مكة ١/٢٧٦، ٥٥٢، ٥٦١

أهل نجد الحجاز ١/٥٥١

أهل اليمن ١/٥٥١

أولاد الأنصار ٢/١١٤

أولاد المهاجرين ٢/١١٤

«خ»

الخلفاء الراشدون ١/١٨٠، ٤٢٥

الخوارج ٢/١٣٩، ٤/٢٧٨، ٢٨٢

٢٨٣، ٢٩٠، ٤٠٥

«د»

الدروز ٣/٣٤٤، ٤/٣١٣، ٣١٦

«ر»

الرافضة ١/١٩٦، ٣٥٨، ٢/١٣٩

٤/٢٧٨

الرهبان ٢/١٢٩

«ز»

الزهاد ٣/٩٤

زوجات النبي ﷺ ٢/٣٣٥

«س»

السامرة ٢/١٢٧، ٣/٣٤٤

السلف ١/١٨٩، ٥٣٤

«ش»

الشافعية ٤/٤٣٠

بنو شعبة ٢/٥

الشيعة ٤/٤٠٥

«ب»

الباطنية ٤/٢٨٩

بهاء ٢/١٢٩

«ت»

التبانية ٣/٣٤٤

الترك ١/٢٧٩

التركان ٣/٢١

بنو تميم ٢/١٢٩، ٣/٩٥، ١٣٣

التناسخية ٤/٢٨٩

تنوخ ٢/١٢٩

التيامنة ٤/٣١٣، ٣١٦

«ج»

الجهمية ١/٣٥٨، ٤/٢٤٨، ٤٠٥

«ح»

الحلولية ٤/٢٩٣

حمير ٢/١٢٩

الحنيفية ٤/٤٣٠

الفقهاء ١/١٣٨، ٥٣٢

بنو فهر ١١٤/٢

«ق»

القرامطة ٤/٢٨٩

قوم لوط ٤/٢٣٣

«ك»

كنانة ٢/١٢٩

«م»

المالكية ٤/٦

المباحية ٤/٢٩٣

المجوس ٢/٨٥، ١٢٧، ١٤٧، ٣/٣

٣٤٤، ٤/٢٩٤، ٣١٣

المرجئة ٤/٢٧٨

بنو المطلب ١/٤٨٠، ٢/١٠٠،

١١٤، ٣/٣٠٧

المعتزلة ٤/٤٠٥

موالى بنى هاشم ١/٤٨٠

«ن»

نساء أهل الكتاب ٣/٣٤٤

نساء بنى تغلب ٣/٣٤٤

نساء النبي ﷺ ٣/٢٩٧

النصارى ٢/١٢٧، ١٢٩، ١٣٦-

«ص»

الصابغون ٢/١٢٧

الصحابة ١/١٨٩، ٣/١٨٥، ٤/٤

٢٨٦، ٢٨٩، ٥٠٥

بنو صلوبا ٢/١٦٤

الصوفية ٣/٦٧

«ع»

عباد الأصنام ٤/٢٨٨

بنى العباس ٣/٩٣

بنو عبد الدار ٢/١١٤

بنو عبد شمس ٢/١١٤

بنو عبد العزى ٢/١١٤

بنو عبد مناف ٢/١٠٠

عبدة الأوثان ٢/٢٩٤

العجم ٢/١١٤

العرب ١/٤٦، ٢/١١٤، ٤/١٢٩،

٣٠٥، ٢٩٤

عرب البدو ١/٢٨١

العلماء ١/١٧٩، ١/٥٣٤

«ف»

الفرنج ٢/١٢٧، ٣/٣٤٤

فقراء الحرم ٢/٤٩، ٥٠

١٣٨ ، ٣٤٤/٣ ، ٥٤٩ ، ٢٨٦/٤ ،
٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤

نصارى بنى تغلب ١٢٨/٢ ، ٣١٦/٤

نصارى العرب ٣٤٤/٣

النصيرية ٣٤٤/٣ ، ٣١٣/٤ ، ٣١٦

بنو النضر بن كنانة ١١٤/٢

بنو نوفل ١١٤/٢

«هـ»

بنو هاشم ٤٧٩/١ ، ١٠٠/٢ ،

١١٤ ، ٩٥/٣ ، ٣٠٧

«ي»

اليهود ١٣٨/١ ، ١٣٦/٢ ، ١٣٨ ،

١٤٧ ، ٣٤٤/٣ ، ٥٤٨ ، ٢٨٧/٤ ،

٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٢٠

يهود العرب ٣٤٤/٣

٦- فهرس الأماكن والبلدان والمياه

(أ)

٤٠٩/٣،٦/١	آبار ثمود
١٥٦/١	آمد
٢٩/٢	الأبطح (المحصب)
٦١٠/١	أحد
١٦٤/٢	أرض بنى صلوبا
١٥٠/١	أرض الحجر
٦٠٨/١	أضاءة لبن
١٦٤/٢	أليس
١٥/٢	أنف قعيعمان

(ب)

٥/٢	باب بنى شيبة
٣٠/٢	باب الكعبة
١٥٠/١	بابل
١٦٤،١٧/٢	بانقيا
٢٢/٢	برام
/٣،١٨٦،١٠٧/٢،٤٢٤/١	البصرة
٥٤٤	
٢٢/٣	البطائح
١٨/٢،٦٠٨/١	بطن عرنة
٦٠٨/١	بطن نمرة

١٨٦/٢	بغداد
٦٠٨/١	بيوت السقيا
٤٣١ ، ٧٤/٣ ، ١٥٣/١	بيت المقدس
٦٠١	
٧/١	بئر برهوت
٧/١	بئر ذروان
٤٠٩/٣ ، ٦/١	بئر الناقة

(ت)

١٤٢،٣٦/٢	تبوك
٣٥،٣٤/٢،٥٥٣/١	التنعيم
١٤٣،١٤٢/٢	تهامة
١٤٤/٢	تيماء

(ث)

٦٠٨/١	ثنية حل
٥/٢	الثنية السفلى
٥/٢	ثنية كداء
٦١٠،٦٠٩/١	ثور

(ج)

١٣/٢	جبل أبي قابوس
١٨/٢	جبل الرحمة «إلال»
٥٥١/١	الجحفة
٦٠٨/١	جدة
١٤٣/٢	جزيرة العرب

٣٤/٢،٦٠٨/١

الجمرة

٣١١/١

جمرة العقبة

(ح)

/٣،١٤٣،١٤٢/٢،٥٥١/١

الحجاز

٣٩٩/٤،٢٢١

٢٦،١٠/٢

الحجر

٣٠،١٣،٧،٦/٢،١٥١/١

الحجر الأسود

٣٤/٢

الحديبية

،٥٩٧،٥٩٦،٥٣٠،٧٠/١

الحرم

،٢٢/٢،٦٠٨،٦٠٧،٦٠٥

،٤٩،٤٨،٤١،٣٤،٣٣

،١٨/٣،١٦٤،١٤٢،٥٠

٢١٤،١٥٩،١٢١/٤

٢١٤/٤،١٤٢/٢،٥٣٠/١

حرم المدينة

٣٠/٢

الحطيم

١٨/٢

حوائط بنى عامر

١٦٤،١٠٧/٢

الحيرة

(خ)

٥٥١،١٥٨/١

خراسان

١٤٢/٢،٤٢٥/١

خيبر

(د)

١٤/٢

دار العباس

٣٠/٣،١٥٨/١

دجلة

٩٥/٣، ١٥٧/١	دمشق
١٧/٣	ديار عاد
٤٠٩/٣	ديار قوم لوط

(ذ)

٢٨٤/١	ذات الرقاع
٥٥١/١	ذات عرق
٥٥١/١	ذو الحليفة

(ر)

٥٥١/١	رابغ
٦٠١/٣	الركن
١٥٧/١	الركن الشامي
١٤٣/٢	ريف العراق

(ز)

٣٠ ، ٢٦/٢ ، ٨٣ ، ٦/١	زمزم
----------------------	------

(ش)

١١، ١٠/٢	شاذروان الكعبة
٥٥١ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٢٥/١	الشام
١٤٣ ، ٨/٢ ، ٥٧٦ ، ٥٧٥	
٣٩٩/٤ ، ٩٥/٣ ، ١٦٣	
٢٢/٣	الشعري

(ص)

٢٤٦/٤ ، ٦٠١/٣ ، ٨/٢	صخرة بيت المقدس
---------------------	-----------------

٣٨٧/٤ ، ٢٥ ، ١٥ - ١٣/٢
٥٤٥ ، ٥٤٤/٣

الصفاء

الصين

(ط)

٦١٠ ، ٦٠٨ ، ٥٥١/١

الطائف

٤٣٤/١

طبرية الشام

٣٢/٢

طريق الشام

٢٠/٢

طريق المأزمين

٣٢/٢

طريق المدينة

٧٠/١

طبية

(ع)

١٤٣/٢

عدن

٥٧٥ ، ٥٥١ ، ١٢٥/١

العراق

٦٠٨ ، ١٦٣/٢ ، ١٦٤ ، ٤/٤

٣٩٧

٢٨٠ ، ٢٧٦ ، ١٧٥/١

عرفات

٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٣١٠ ، ٣١٦

٣٤٠ ، ٥١٠ ، ٥٦٧ ، ٦٠٨

١٠/٢ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٣٥

٣٧ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٥٢٢ ، ١٨/٣

٢٨٣/١

عسفان

١٤٣ ، ١٤٢/٢

عقبة الصوان

٥٥١/١

العقيق

٦١٠ ، ٦٠٩/١

عير

(غ)

٥٥/٣

غوريستان

(ف)

١٤٢/٢

فدك

٥٣٣، ٣٠ / ٣، ١٥٨ / ١

الفرات

١٤٤/٢

فيد

(ق)

٣٧٢/١

قبر أبي رغال

٣٣، ٣١ / ٢، ٣٧٦، ٣٩ / ١

قبر النبي ﷺ

٣١٢/٣

٣٧٦/١

قبر أبي بكر وعمر

٣٨٥/٢

أبو قبيس

٥٥١/١

قرن

(ك)

٥/٢

كدي

١٦٣، ١٥١، ١٤١، ٦ / ١

الكعبة

٥٣٥، ٣٦٦، ٢٦٢، ١٩٤

٥٥ / ٢، ٦٠٨، ٥٧٧، ٥٦٦

٢٦، ١٧، ١٣ - ١٠، ٨، ٦

٦٦ / ٣، ٣٩، ٣٢، ٣١، ٢٩

٢٦٠ / ٤، ٥٤٥، ١٦٢، ١٥٢

٣٨٨، ٣٨٧، ٣٦٩، ٣٤٠

(ل)

٦١٠/١ لابتى المدينة
٢٢/٣ اللجاة

(م)

٦٠٧/١ ماء زمزم
٢١، ١٨/٢ المأزمان
٣٨٧ ، ٢٩١ ، ١٥٣/١ المدينة
٦١٠ ، ٦٠٧ ، ٥٥١ ، ٤٢٤
٦٠١/٣ ، ١٠٧ ، ٣٢/٢
/٤ ، ٢٥ ، ١٥/٢ ، ٥٩٧/١ المروة
٣٨٧
٢٨٠ ، ٢٧٦ ، ١٢٧ ، ٧٠/١ المزدلفة
٢٢ ، ٢٠ ، ١٨/٢ ، ٢٨١
٣٨٥ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٢٨
/٤ ، ٣٣/٢ ، ٥١٨ ، ٢٧٤/١ المسجد الأقصى
٣٨٧
١٧/٣ مساكن ثمود
٥٤٥/٣ مسجد الجامع
٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٤٧/١ مسجد مكة
٥٦٣ ، ٥٦١ ، ٥١٨ ، ٥١٧/١ المسجد الحرام
٣٣ ، ٣١ ، ١١/٢ ، ٥٦٧
١٥٠/١ مسجد الخيف = مسجد منى
مسجد الضرار

٣٣/٢	مسجد قباء
٢٧٣ ، ٢٤٧ ، ١٥٥ / ١	المسجد النبوي
٢٧٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٢ / ٢	
٥٨٧/٤ ، ٣٣ ، ٣٢	
٢٧/٢ ، ٥٦٧ / ١	مسجد منى
٢١/٢	المشعر الحرام
١٥٧ / ١ ، ٥٥١ ، ٢ ، ١٦٣ ، ٣ / ٣	مصر
٤٣١	
١٤٣/٢	معان
٥٥١/١	المغرب
٦٠١ ، ٣٠ / ٢	المقام
١٩٧ ، ١٥٥ ، ١٥٣ ، ٧٠ / ١	مكة
٢٩١ ، ٢٧٦ ، ٢٤٣ ، ٢٢٧	
٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٣٧ ، ٥٣٥	
٥٧٥ ، ٥٦٧ ، ٥٦٢ ، ٥٦١	
١٧ ، ٨ ، ٥ / ٢ ، ٦٠٧ ، ٥٩٦	
٢٩ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ١٨	
١١٠ ، ٦٨ ، ٥٩ ، ٤١ ، ٣٥	
١٦٤ ، ٥٢٢ ، ٥٢٩ ، ٣ / ٣	
٥٧١ ، ٥٤٥ ، ٣٠٨ ، ١٧٨	
٥٨٧/٤ ، ٦٠١	
٦٠١/٣	منبر النبي ﷺ
٦٠٨/١	منقطع الأعشاش
٣٠٧ ، ٢٩٢ ، ٢٧٦ / ١	منى

١٧/٢ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٣

-٢٧ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ٢١ ، ١٨

٥٨٧/٤ ، ٥٢٢ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٢٩

٣٠/٢ ، ٥٥٣ ، ١٥٧/١

الميزاب

(ن)

١٤٢/٢ ، ٥٥١/١

نجد

١٨/٢

نمرة

١٥٨/١

نهر العاصي

١٥٨/١

نهر المقلوب

١٥٨/١

النهروان

٣٠/٣

النيل

(هـ)

٥٧٢/٣

الهند

(و)

٢٢ ، ٢١ / ٢

وادي محر

٦١٠/١

وج (وادي بالطائف)

(ي)

٥٥١/١

يلملم (ألملم)

١٤٢/٢

اليمامة

/ ٢ ، ٦٠٨ ، ٥٥١ ، ٤٢٤ / ١

اليمن

١٠٧ ، ٨

١٤٢/٢

الينبع (ينبع)

٧- فهرس الكتب

أ

٢٨٨/١	الآداب الكبرى ، لابن مفلح
٤٠١/٤	آداب المفتى والمستفتى ، لابن حمدان
٥٤٦/٣	إبطال الحيل ، للقاضى أبى يعلى
٢٧٧/٢	الأجوبة المصرية
١٢ / ٢	أحكام الذمة
٢٤٤/٤ ، ٨١/٣ ، ٤٣٦/١	الأحكام السلطانية ، للقاضى أبى يعلى
٥٣٥ ، ٤١١	
٤٢/٤	أحكام المفقود
٤٢٥/٣	أحكام النساء ، لابن بطه
٢٧٨ ، ١٤١ / ٤	الإرشاد ، لابن أبى موسى
٥٠٦/٤	الأصول ، لابن مفلح
٤٩٢ ، ٣٥١ / ٣ ، ٢٦٤/٢	إعلام الموقعين ، لابن القيم
٥٢٩	
٣٦٧/١	إغائة اللهفان ، لابن القيم
٣٩٦/٤	الإفصاح ، لابن هبيرة
١٨٩/٢ ، ٥٨٦ ، ٤١٩ ، / ٤	الانتصار ، لأبى الخطاب
٣٣٨ ، ٢٩٢ ، ١٤٦	
٢٠٣ ، ٢٣ / ٢ ، ٢٧٢ ، ٤ / ١	الإنصاف ، لأبى الحسن المرداوى
٥٣٠ ، ٤٧١ ، ٢٣٤ ، ٢١٩	
٤٨٣ ، ٣٤٩ ، ٢٠٣ ، ١٤ / ٣	

٥٤٧ ، ٧٣ ، ٣٧ ، ٥ - ٤

٥٥٣/١

الإيضاح ، لأبي الفرج الشيرازي

« ب »

٤٢/٤

البلغة ، لفخر الدين ابن تيمية

« ت »

/٤ ، ٤٢٥ ، ٣٧٥ / ٣ ، ٢٦ / ٢

٤١٢ ، ٣٩٢ ، ٣٠٣

التبصرة ، لأبي الفتح الحلواني

التبيان فيما يحل ويحرم من الحيوان ، لأحمد بن

١٥٨/٢

العماد بن يوسف الشافعي

٣٩٩/٣ ، ٥٨ / ٢ ، ٦٧ / ١

تحفة المودود في أحكام المولود ، لابن القيم

٢٣٧/٤

تذكرة ابن عبدوس

، ٣٣٥ ، ٢١١ / ٢ ، ٥٥ / ١

الترغيب ، لعبد الغني بن عبد الواحد

، ٣٠١ / ٣ ، ٥٢٠ ، ٤٨٨

، ٤٦٣ ، ٤٠٢ - ٤٠٠ ، ٣٣٢

، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٤٣ ، ٤٢ / ٤

٥٣١ ، ٥١٢ ، ٤٢٥ ، ٢٧٦

٤٨٣/٣ ، ٦١٣ / ٢ ، ٤ / ١

تصحيح الفروع ، للمرداوي

١٢٢/١

تلبس إبليس ، لابن الجوزي

، ١٥٢ / ٢ ، ٢٩٦ ، ٩١ ، ٥٥ / ١

التلخيص ، لفخر الدين ابن تيمية

٨٨ ، ٧٥ / ٣ ، ٥٣٨ ، ٤٩٦

/ ٢ ، ٢٧٢ ، ٣٩ ، ٢٧ ، ٤ / ١

التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع ، للمرداوي

، ٢٠٣ ، ٨٧ / ٣ ، ٢٥٧ ، ٢٢٧

، ٤٨٣ ، ٣٦٥ ، ٢٩٧ ، ٢٤٢

١٢/٤، ٥٢٦

٤٠٣/٤

تهذيب الأسماء واللغات ، للنوى

«ح»

٩١/٤

٤٨٤، ٣٥٩/٢

٣٥٩، ٢١٣، ١٩٠/٢، ٢٢٦/١

٩٠/٤

حاشية الفروع ، لابن قندس
الحاوي الصغير ، للقاضي أبي يعلى
الحاوي الكبير ، للقاضي أبي يعلى
حواشي الفروع ، لابن نصر الله

«خ»

١٥٨/١

الخلاصة ، لأبي المعالي ابن منجي

«ر»

٢٤٣، ٤٢/٤، ٣٥٩، ١٠٩/٢

٣٠٠، ١٩٥، ٨٦، ٤٧/١

٥٨٨، ٥٣٣، ٥٣٠، ٣٥٣

١٠٩، ١٠٦، ٥٥، ٤٥/٢

١٩٠، ١٨٦، ١٦٣، ١٥٣

٣٥٧، ٢٥٤، ٢١٩، ٢١٣

٦٦/٣، ٤٨٨، ٣٩٩، ٣٨٩

٤٠١، ٣٠٧، ٣٠٦، ٩٩

٧٠، ٥٢، ٤٢/٤، ٤٨٢

٣٠١، ٢٧٨، ٢٣٥، ٩٧

٤٣٣، ٤٣٠، ٣٩٦، ٣٢٣

٥٦٣، ٤٩٤

٢٢١/٤، ٤٧٨، ٣٤٦/٣

الرعاية الصغرى ، لابن حمدان
الرعاية الكبرى ، لابن حمدان

الروضة ، لعبد الغنى بن عبد الواحد

٣٠٦،٢٤٣

«ز»

٤٣١،٢٤٥/٣

[كتاب] الزركشى

«س»

٧٢/٤

السر المصون ، لابن الجوزى

«ش»

١١٩/١ ، ١٢٠ ، ١٥٧ ،

شرح العمدة ، للشيخ تقي الدين ابن تيمية

٢٦٠ ، ١٦٩

١٩٨ ، ١٧٢/١

شرح الفروع ، لابن نصر الله

٢٠٥/١ ، ٥٨٧ ، ٦٠٠ ، ٢/٢

الشرح الكبير ، لشمس الدين ابن قدامة المقدسى

١٣٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٦/٢

٦١٦ ، ٢٨/٣ ، ٢٠٣

٣٢٩ ، ٣٥٦ ، ٣٦٥ ، ٤٠٧

٤٣١ ، ٢١٨/٤

٤٨٨/١

شرح المجد

١٧٤/٢

شرح المحرر ، لصفى الدين

٤٨٧/١ ، ٥١٠ ، ٤١٤/٣

شرح مسلم

٣٦٥/٣

شرح ابن منجى

٢٠٨/٢ ، ٤٥٩/٣

شرح النواوية ، لابن رجب

٦٦/٢

شرح الهداية ، لأبى المعالى

٢١٧/١

شرح الهداية ، للمجد

٣٦٥/٣

شرح الوجيز ، للزركشى

(ص)

٢٩٠/٤ الصارم المسلول ، لتقى الدين ابن تيمية
٤١٤/٣ صحيح البخارى

(ط)

٣٤/١ الطب النبوى ، لابن الجوزى

(ع)

٤٠٩/٤ عمد الأدلة ، لابن عقيل
/٤، ٣٠٩، ٣٠٧/٣، ٥٤/٢ عيون المسائل ، لابن شهاب
٤٢٦، ٤٠٢، ٣٠١

(غ)

٣٤٢/١ غاية المطلب
/٤، ٤٢٥، ٤٠٩/٣، ٥٢٦/١ الغنية ، لابن عبد القادر
٥٠٨، ٢٣٨

(ف)

١٥٧/٢ ، ٢٠٩ ، ٥٠/١ الفائق ، لابن قاضى الجبل
٥٠٣ ، ٤٨٤ ، ٣١١
٣٤٩، ٧٨/٣ فتاوى الشيخ تقى الدين ابن تيمية
٢٩٠/٤ ، ٦٨ ، ٤٠/٣ الفتاوى المصرية ، للشيخ تقى الدين ابن تيمية
٣٣٣ ، ١٩٨ ، ٤٧ ، ٣٩/١ الفروع ، لشمس الدين ابن مفلح
٥١٧ ، ٥١٥ ، ٥١٣ ، ٥٠١
٢٣ ، ١١/٢ ، ٦٠٠ ، ٥٨٧
٢١٩ ، ١٨٤ ، ١٣٢ ، ٨٧

٢٦/٣، ٥٣٨، ٣٥٩، ٣٠٤

١٠٥، ١٠٠، ٨٥، ٧٧

٣٥١، ٣٢١، ٢٣٣، ١٢٣

٤٣٣، ٣٢٤/٤، ٤١٠

٥١/٢، ٣٨٤، ٣٨٣/١

٥٣٣، ٢٨٩، ١٨٠، ٥٧

٥٧٥، ٥٩٩

٥٩٤، ٤٣٤، ٦٦/٢، ٦٣/١

٥٠٧، ٣٥١، ٣٤٧، ٩٩/٣

٢٤٨/٤، ٥٢٩

الفصول ، لابن عقيل

الفنون ، لابن عقيل

«ق»

٧٩/٤

٤١٤، ٣٧٤، ١٥٧/٢

٣١١/٤، ٨٠/٣، ٥٢٦

القواعد ، للعلائي الشافعي

القواعد الفقهية ، لابن رجب

«ك»

/٢، ٢٩٢/٢، ٥٢٣، ٣٥٥/١

١٤٤/٣، ٥٤٥، ٣١٩

٢٣٥/٤، ٥١٤

الكافي ، لموفق الدين ابن قدامة

«ل»

٢٣٨/١

لطائف المعارف ، لابن رجب

«م»

٢٢١/٤

المبدع ، لشمس الدين ابن مفلح

١/٢، ٥٥٣/٢، ٢٥١، ٣، ٣٧٥/٣

المهيج ، للشيرازى

٨٧

١٦٢/٤ ، ٣٨٠/٣ ، ٥٦٤/٢

المجرد ، للقاضى أبى يعلى

٣٥/١

مجمع البحرين ، لابن عبد القوى

٢/١٠٩، ٣، ٣٥١، ٤، ٢٣٢،

المحرر ، للمجد

٤٠٩ ، ٤٢٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤

١٩٦/١

المذهب ، لابن الجوزى

١/٧٥، ٩٧، ١٩٨، ٢، ٣٣،

المستوعب ، للسامرى

٥٤ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٥٧٨ ،

٦٢٠ ، ١١٧/٣ ، ٣٠١ ،

٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٤، ٣٨، ٦٥

١/٦، ٢/١٠٢، ٣، ٥٤٥،

المطلع ، لابن أبى الفتح

٢٤٥

١/١٧١، ٢٠٥، ٤٨١، ٥٨٧،

المغنى ، لابن قدامة

٢/٧٣، ١٠٥، ١٧٨، ٢٤١،

٢٤٦ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٣٧٥ ،

٤٠٩ ، ٤٨٢ ، ٦١٦ ، ٣، ٢١،

٢٨ ، ٢٠٣ ، ٣٢٩ ، ٣٥١ ،

٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٤٣١ ، ٥١٤ ،

٤/١٩، ٧١، ٧٨، ٢١٨،

٤٩٦، ٢٣٩

٢/٥٨٦

المفردات

٣/٤٠٠

المنهاج

٣/١١٥

الموجز

«ن»

النساء ، لابن الجوزي
النظم
٢٩٦/٣
٣٧٥، ١٩٦، ١٦/١
النهاية في شرح البداية ، للقاضي وجيه الدين أبي البركات ٥٧، ٣٩/١
النوادر
٣١٢/٤ ، ٣٢٤/٣ ، ٥٩٠/٢

«هـ»

الهدى ، لابن القيم
١٤٧/١ ، ٣٢٨ ، ٣٧٠ ، ٢/٢
٢٠ ، ١١٤ ، ١٥٧ ، ٤٥٥ ، ٣/٣
٣١٠ ، ٧٢/٤ ، ٨١ ، ٤١٢

«و»

الواضح في أصول الفقه ، لابن عقيل
الوجيز ، للحسن بن أبي السرى
٣١٤/٤ ، ٢٤٧/١
٤٦ ، ٤٥/٤ ، ٣٣٦ ، ١١٥/٣

٨- فهرس الغزوات

ذات الرقاع ٢٨٤/١

عسفان ٢٨٣/١

٩- فهرس الكتب والأبواب الفقهية

آداب الأكل والوليمة (باب) ٣ /	٣١٥ - ٣٣٤
إزالة النجاسة الحكيمة (باب) ١ / ٨٩	٣٩٩ - ٤١٧
آداب التخلي والاستطابة (باب) ١ /	٩٧ -
الاستبراء (باب) ٤ / ٢٣ - ٢٨	٣٠ - ٢٣
الآنية (باب) ١ / ١٩ - ٢١	٤٩١ / ٣ (باب) الاستثناء في الطلاق
الإجارة (باب) ٢ / ٤٨٧ - ٥٤٠	٤٩٢ -
اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة	الاستطابة وآداب التخلي (باب) ١ /
(باب) ١ / ١٤٥ - ١٥١	٢٣ - ٣٠
الإحرام والتلبية (باب) ١ / ٥٥٧ -	استقبال القبلة (باب) ١ / ١٥٣ -
٥٦٧	١٦٠
أحكام أمهات الأولاد (باب) ٣ /	استيفاء القصاص (باب) ٤ / ١١٣ -
٢٩٣ - ٢٩١	١٢١
أحكام الذمة (باب) ٢ / ١٣٥ - ١٥٠	أصول المسائل والعول والرد (باب) ٣ /
إحياء الموات (باب) ٣ / ١٧ - ٣٣	١٩٧ - ٢٠٠
إخراج الزكاة (باب) ١ / ٤٥٥ -	الأطعمة (كتاب) ٤ / ٣٠٣ - ٣٢٢
٤٦٥	الاعتكاف وأحكام المساجد (باب)
أدب القاضي (باب) ٤ / ٤١١ -	٥١٥ / ١ - ٥٣٤
٤٢٨	الإقامة والأذان (باب) ١ / ١١٧ -
الأذان والإقامة (باب) ١ / ١١٧ -	١٢٤
١٢٤	الإقرار (كتاب) ٤ / ٥٣٧ - ٥٦٧
أركان النكاح وشروطه (باب) ٣ /	الإقرار بالمجمل (باب) ٤ / ٥٥٨ -

التيمم (باب) ٧٧/١ - ٨٧	٥٦٧
جامع الأيمان (باب) ٣٧٧ - ٣٥١/٤	الإقرار بمشارك في الميراث (باب) ٣/
جزاء الصيد (باب) ٥٩٩/١ - ٦٠٣	٢٣٨ - ٢٣٥
الجماعة (باب) ٣٥/٣ - ٤٠	الأمان (باب) ١١٧/٢ - ١٢٢
الجمع (فصل) ٢٨٠/١	أهل الزكاة (باب) ٤٦٧/١ - ٤٨٣
الجنائيات (كتاب) ٨٥/٤ - ١٣٨	الإيلاء (باب) ٥٦٩/٣ - ٥٨٢
الجنائز (كتاب) ٣٢٧/١ - ٣٨٥	الأيمان وكفاراتها (كتاب) ٣٣٥/٤ -
الجهاد (كتاب) ٦١/٢ - ١٥٠	٣٨٨
الحج (كتاب) ٥٣٥/١ - ٦١٠، ٢/	البيع (كتاب) ١٥١/٢ - ٦٢٨، ٣/
٦٠ - ٥	٦١ - ٥
الحجر (باب) ٣٨٧/٢ - ٤١٧	بيع الأصول والثمار (باب) ٢٦٥/٢
حد الزنا (باب) ٢١٧/٤ - ٢٢٧	٢٧٨ -
حد المحاررين (باب) ٢٦٩/٤ - ٢٧٥	التأويل في الحلف (باب) ٥٣٥/٣ -
حد المسكر (باب) ٢٣٩/٤ - ٢٤١	٥٥٠
الحدود (كتاب) ٢٠٧/٤ - ٣٠٣	التدبير (باب) ٢٦٧/٣ - ٢٧٢
الحضانة (باب) ٧٧/٤ - ٨٣	تصحيح المسائل (باب) ٢٠١/٣ -
حكم الأرضين المغنومة (باب) ٢/	٢٠٤
١١٢ - ١٠٧	تعارض البيتين (باب) ٤٨٧/٤ -
حكم الجوار والصلح (باب) ٣٦٥/٢	٤٩١
٣٨٥ -	التعزير (باب) ٢٤٣/٤ - ٢٥٠
الحكم فيما إذا وصل بإقراره ما يغيره	تعليق الطلاق بالشروط (باب) ٣/
(باب) ٥٤٩/٤ - ٥٥٩	٥٣٤ - ٥٠٣
حكم المرتد (باب) ٢٨٥/٤ - ٣٠١	التلبية والإحرام (باب) ٥٥٧/١ -
الحوالة (باب) ٣٥٩/٢ - ٣٦٤	٥٦٧

الحيض والاستحاضة والنفاس (باب)	٩٩ - ١١١
زكاة عروض التجارة (باب) ٤٤٣/١	٤٤٧ -
الخلع (باب) ٤٥٦ - ٤٤١/٣	٤٥٤ - ٤٤٩/١
الخيار فى البيع (باب) ١٩٧/٢ -	٥٤١/٢ (باب) السبق والمناضلة -
٢٤٣	٥٥٤
دخول مكة (باب) ١٦ - ٥/٢	سجود السهو (باب) ٢٠٩/١ -
الدعاوى والبيئات (باب) ٤٧٥/٤ -	٢١٧
٤٨٥	السلم (باب) ٢٧٩/٢ - ٣٠٢
الديات (كتاب) ٢٠٣ - ١٣٩/٤	سنة الطلاق وبدعته (باب) ٤٦٣/٣ -
ديات الأعضاء ومنافعها (باب) ٤/٤	٤٦٧
١٦٣ - ١٧٩	السواك (باب) ٣١/١ - ٣٦
الذكاة (باب) ٣٢٢ - ٣١٥/٤	الشجاج وكسر العظام (باب) ٤/٤
الربا والصرف (باب) ٢٤٥/٢ -	١٨٧ - ١٨١
٢٦٤	الشركة (باب) ٤٤٥/٢ - ٤٧٣
الرجعة (باب) ٥٦٨ - ٥٥٩/٣	شروط الصلاة (باب) ١٢٥/١ -
الرضاع (كتاب) ٤٣ - ٢٩/٤	١٤٤
الرهن (باب) ٣٤٢ - ٣٠٩/٢	شروط القصاص (باب) ١٠١/٤ -
الزكاة (كتاب) ٤٨٣ - ٣٨٧/١	١١٢
زكاة بهيمة الأنعام (باب) ٣٩٧/١ -	الشروط فى البيع (باب) ١٨٩/٢ -
٤١٠	١٩٦
زكاة الخارج من الأرض (باب) ١/١	الشروط فى النكاح (باب) ٣٤٩/٣ -
٤٣١ - ٤١١	٣٥٨
زكاة الذهب والفضة وحكم التحلى	شروط من تقبل شهادته (باب) ٤/٤
(باب) ٤٤٢ - ٤٣٣/١	٥١١ - ٥٠٣

الشفعة (باب) ٦٠٧/٢ - ٦٢٨	صلاة الجمعة (باب) ٢٩١/١ -
الشك في الطلاق (باب) ٥٥١/٣ - ٣٠٥	
٥٥٨	صلاة الخوف (فصل) ٢٨٣/١
الشهادات (كتاب) ٤٩٣/٤ - ٥٣٦	صلاة العيدين (باب) ٣٠٧/١ -
٣١٢	الشهادة على الشهادة والرجوع عن
الشهادة وأدائها (باب) ٥٣٢ - ٥٢٥/٤	صلاة الكسوف (باب) ٣١٣/١ -
صريح الطلاق وكنايته (باب) ٤/٤ - ٣١٦	
٤٨٠ - ٤٦٩	الصلح وحكم الجوار (باب) ٣٦٥/٢
الصداق (كتاب) ٣٧٥/٣ - ٤٥٦ - ٣٨٥	
الصرف والربا (باب) ٢٤٥/٢ -	صوم التطوع (باب) ٥١٣ - ٥٠٩/١
٢٦٤	الصيام (كتاب) ٤٨٥/١ - ٥٣٤
صفة الحج والعمرة (باب) ١٧/٢ -	الصيد (كتاب) ٣٢٣/٤ - ٣٣٤
٣٦	صيد الحرمین ونباتهما (باب) ٦٠٥/١
صفة الصلاة (باب) ١٧١/١ - ٢٠٨ - ٦١٠	
صفة العمرة ٣٣/٢	الضمان والكفالة (باب) ٣٤٣/٢ -
الصلاة (كتاب) ١١٣/١ - ٣٢٥ - ٣٥٧	
صلاة الاستسقاء (باب) ٣١٧/١ -	طريق الحكم وصفته (باب) ٤٢٩/٤
٣٢٥	٤٥٤ -
صلاة أهل الأعذار (باب) ٢٧١/١ -	الطلاق (كتاب) ٤٥٧/٣ - ٥٨٢
٢٨٩	الطلاق في الماضي والمستقبل (باب)
صلاة التطوع (باب) ٢١٩/١ - ٤٩٣/٤ - ٥٠٢	
٢٤٣	الطهارة (كتاب) ١١١ - ٥/١
صلاة الجماعة (باب) ٢٤٥/١ -	الظهار (كتاب) ٥٨٣/٣ - ٥٩٨
٢٧٠	العارية (باب) ٥٥٥/٢ - ٥٦٦

العاقلة وما تحمله (باب) ١٨٩/٤ -	١٩٣
قسمة التركات (باب) ٢٠٩/٣ -	٢١٤
العتق (كتاب) ٢٩٣ - ٢٥٣/٣	١٠٦ - ٩٥/٢ (باب) قسمة الغنيمة
العدد (كتاب) ٢٨ - ٥/٤	القصر (فصل) ٢٧٣/١
عشرة النساء (باب) ٤٣٩ - ٤١٩/٣	القضاء والفتيا (كتاب) ٣٨٩/٤ -
العصبات (باب) ١٩٥ - ١٩٣/٣	٤٩١
العفو عن القصاص (باب) ١٢٣/٤ -	القطع في السرقة (باب) ٢٥١/٤ -
١٢٥	٢٦٨
عقد الذمة وأحكام الذمة (باب) ٢/٢	كتاب القاضي إلى القاضي (باب) ٤/٤
١٣٣ - ١٢٧	٤٦٢ - ٤٥٥
العيوب في النكاح (باب) ٣٥٩/٣ -	الكتابة (باب) ٢٨٩ - ٢٧٣/٣
٣٦٦	كفارة القتل (باب) ١٩٦ - ١٩٥/٤
الغصب (باب) ٦٠٥ - ٥٦٧/٢	اللعان (كتاب) ٦١٦ - ٥٩٩/٣
الفدية (باب) ٥٩٨ - ٥٩١/١	اللقطة (باب) ٥١ - ٤١/٣
الفرائض (كتاب) ٢٥١ - ١٨١/٣	اللقيط (باب) ٦١ - ٥٣/٣
الفوات والإحصار (باب) ٣٧/٢ -	ما يحصل به الإقرار (باب) ٥٤٧/٤ ،
٤٠	٥٤٨
الفىء (باب) ١١٥ - ١١٣/٢	ما يختلف به عدد الطلاق (باب) ٣/٣
قتال أهل البغي (باب) ٢٧٧/٤ -	٤٨٩ - ٤٨١
٢٨٥	ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة
القذف (باب) ٢٣٨ - ٢٢٩/٤	(باب) ٥٠٢ - ٤٩٧/١
القرض (باب) ٣٠٨ - ٣٠٣/٢	ما يكره وما يستحب وحكم القضاء
القسامة (باب) ٢٠٥ - ١٩٧/٤	[فى الصيام] (باب) ٥٠٨ - ٥٠٣/١
القسمة (باب) ٤٧٤ - ٤٦٣/٤	ما يلزم الإمام والجيش (باب) ٢/٢

الموصى إليه (باب) ١٧٣/٣ - ١٧٩	٨٣ - ٩٣
الموصى به (باب) ١٥٣/٣ - ١٦٣	ما يوجب الغسل (باب) ٦٥/١ - ٧٥
الموصى له (باب) ١٤١/٣ - ١٥٢	ما يوجب القصاص فيما دون النفس)
ميراث أهل الملل (باب) ٢٢٩/٣ -	باب (١٢٧/٤ - ١٣٨
٢٣٠	المحرمات فى النكاح (باب) ٣ /
ميراث الحمل (باب) ٢١٩/٣ -	٣٣٥ - ٣٤٧
٢٢٠	محظورات الإحرام (باب) ١ /
ميراث الخنثى (باب) ٢٢٣/٣ -	٥٦٩ - ٥٨٩
٢٢٦	المساقاة والمزارعة والمناسبة (باب) ٢ /
ميراث ذوى الأرحام (باب) ٣ /	٤٧٥ - ٤٨٦
٢١٨ - ٢١٥	مسح الخفين وسائر الحوائل (باب) ١ /
ميراث الغرقى ومن عمتى موتهم (باب)	٥١ - ٥٦
٢٢٨ - ٢٢٧/٣	ذكر المشهود به وعدد شهوده (باب)
٢٣٩/٣ -	٥١٩/٤ - ٥٢٣
٢٤٠	المشى إلى الصلاة (باب) ١٦٧/١ -
٢٣١/٣ -	١٧٠
٢٣٤	مقادير ديات النفس (باب) ٤ /
٢٤١/٣ -	١٤٩ - ١٦٢
٢٤٣	المناسخات (باب) ٢٠٥/٣ - ٢٠٧
٢٢١/٣ -	٥٤١/٢ (باب) المناضلة والسبق
٢٢٢	٥٥٤
٣٨٨ - ٣٧٩/٤ (باب) النذر	المواقيت (باب) ٥٥١/١ - ٥٥٥
النفاس والحيض والاستحاضة (باب)	موانع الشهادة (باب) ٥١٣/٤ -
١١١ - ٩٩/١	٥١٧

النفقات (كتاب) ٤/٤٥ - ٨٣	
نفقة الأقارب والممالك والبهائم	
(باب) ٤/٦٣ - ٧٥	
النكاح وخصائص النبي ﷺ (كتاب)	
٣/٢٩٥ - ٣٧٥	
نكاح الكفار (باب) ٣/٣٦٧ - ٣٧٤	
نواقض الوضوء (باب) ١/٥٧ - ٦٤	
النية (باب) ١/١٦١ - ١٦٦	
الهبة والعطية (باب) ٣/١٠١ - ١٢٦	
الهدنة (باب) ٢/١٢٣ - ١٢٦	
الهدى والأضاحى والعقيقة (باب) ٢/	
٤١ - ٦٠	
الوديعة (باب) ٣/٥ - ١٦	
الوصايا (كتاب) ٣/١٢٧ - ١٧٩	
الوصية بالأنصباء والأجزاء (باب) ٣/	
١٦٥ - ١٧٢	
الوضوء (باب) ١/٣٧ - ٥٠	
الوقف (كتاب) ٣/٦٣ - ١٠٠	
الوكالة (باب) ٢/٤١٩ - ٤٤٤	
الولاء (باب) ٣/٢٤٥ - ٢٥١	
الوليمة وآداب الأكل (باب) ٣/	
٣٩٩ - ٤١٧	
اليمين فى الدعاوى (باب) ٤/٥٣٣ -	
٥٣٦	

١٠- فهرس

مراجع التحقيق

- الإبداع فى مضار الابتداء ، للشيخ على محفوظ
دار الاعتصام
- الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى
- تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م
- الاختيارات الفقهية ، للبعلى
- منشورات المؤسسة السعودية بالرياض
- الأدب المفرد ، للبخارى
- شرح فضل الله الجيلانى
المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٧٨ م
- إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل ، لناصر الدين الألبانى
المكتب الإسلامى بيروت ١٩٧٩ م
- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار ، لابن عبد البر
تحقيق : على النجدى ناصف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر
١٩٧٣ م
- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار ، لابن عبد البر
تحقيق : عبد المعطى أمين قلعجى
دار قتيبة دمشق بيروت ،
دار الوعى حلب - القاهرة
- الإصابة فى تمييز الصحابة ، لابن حجر
تحقيق : على محمد البجاوى
دار نهضة مصر

أطلس تاريخ الإسلام ، لحسين مؤنس

دار الزهراء للإعلام العربي

الأعلام ، للزركلي

مصر ١٩٥٤ م

الألفاظ الفارسية المعربة ، لأدى شير

المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٠٨ م

الأم ، للإمام الشافعي

دار الشعب

الأموال ، لأيى عبيد

تصحيح : محمد حامد الفقى

مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٩٦٩ م

إنباه الرواه على أنباه النحاة ، للقفطى

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم

دار الكتب بمصر ١٣٦٩ هـ

إيضاح المكنون ، لإسماعيل باشا البغدادي

إستانبول ١٩٤٥ م

البداية والنهاية ، لابن كثير

مصورة مكتبة المعارف ومكتبة النصر

بيروت والرياض ١٩٦٦ م

تاج العروس ، للزبيدي

المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ

تاج العروس ، للزبيدي

الكويت ١٩١٥ م

تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي

مصر ١٣٥٧ هـ

تاريخ العلماء النحويين للقاضى المفضل بن محمد بن مسعر

تحقيق : د عبد الفتاح محمد الحلو

إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد
ابن سعود ١٤٠١ هـ

تدريب الراوى ، للسيوطى

دار الكتب الإسلامية ١٩٨٠

تذكرة الحفاظ ، للذهبي

تصحيح : عبد الرحمن المعلمي حيدر آباد
١٣٧٥ هـ

تذكرة داود

المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٤٩ هـ

تراجم الأعيان من أبناء الزمان ، للحسن بن محمد البوريني

تحقيق : صلاح الدين المنجد

مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

١٩٥٩ م

ترتيب مسند الشافعي ، للسندی

مكتبة الثقافة الإسلامية بالقاهرة ١٣٧٠ هـ

الترغيب والترهيب ، للمنذرى

ضبط أحاديثه وعلق عليه : مصطفى

محمد عمارة المكتبة العصرية

تفسير الطبري

تحقيق : محمود محمد شاكر

دار المعارف بمصر

تفسير القرطبي

دار الكتب المصرية

تفسير ابن كثير

تحقيق : عبد العزيز غنيم ، وآخرون دار

الشعب

تكملة المعاجم العربية ، لدوزى

النسخة العربية

وزارة الثقافة والفنون ، العراق ١٩٧٨ م

التكملة والذيل والصلة ، للصغاني

تحقيق عبد العليم الطحاوي

راجعه عبد الحميد حسن مطبعة دار

الكتب ١٩٧٠

تليس إبليس ، لابن الجوزي

النور الإسلامية للطبع والنشر والتوزيع

بيروت ١٣٦٨

التلخيص الحبير ، لابن حجر

المدينة المنورة ١٣٨٤ هـ

التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ، للعسكري

مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٨٩ هـ

تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي

دار الكتب العلمية بيروت

تهذيب التهذيب ، لابن حجر

حيدر آباد ١٣٢٥ هـ

تهذيب اللغة ، للأزهري

الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٤ م

الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، لابن البيطار

مكتبة المتنبي بغداد

الجواهر المضية ، للقرشي

تحقيق : د . عبد الفتاح محمد الحلو

دار هجر للنشر والطبع

حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع ، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي

١٣٩٧ هـ

حلية الأولياء ، لأبي نعيم الأصفهاني

مطبعة السعادة مصر ١٣٥١ هـ

الحيوان ، للجاحظ

تحقيق عبد السلام هارون

مطبعة الحلبي بمصر ١٣٨٦ هـ

خلاصة الأثر ، للمحبي

دار صادر بيروت

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر

تحقيق : محمد سيد جاد الحق

دار الكتب الحديثة القاهرة ١٣٨٥ هـ /

١٩٦٦ م

الدياج المذهب ، لابن فرحون

تحقيق : د . محمد الأحمدى أبو النور

دار التراث

ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب

تحقيق : حامد الفقى مصر ١٣٧٢ هـ

الذيل على الروضتين ، لأبي شامة

دار الجيل

الرحيق المختوم ، للمباركفوري

دار الوفاء

الروض المربع ، لمنصور بن يونس

مطبعة السنة المحمدية

زاد المعاد ، لابن قيم الجوزية

تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، وعبد القادر

الأرناؤوط

مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٩ هـ

زهر الربى على المجتبى ، للسيوطى

مطبعة الحلبي

السحب الوابلة ، لأبي حميد النجدي

تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد ، ود . عبد
الرحمن بن سليمان العثيمين مؤسسة
الرسالة ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م

السلسلة الضعيفة ، للألباني

مكتبة المعارف الرياض

سنن الدارقطني

مصورة عالم الكتاب ، بيروت

سنن الدارمي

مصورة دار الفكر بمصر ١٣٩٨ هـ

سنن أبي داود

مكتبة مصطفى الباني الحلبي ١٩٥٢

سنن سعيد بن منصور

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي
دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥ هـ

السنن الكبرى ، للبيهقي

حيدر آباد ١٣٤٤ هـ

السنن الكبرى ، للنسائي

تحقيق : دكتور عبد الغفار سليمان
البنداري ، وسيد كروي حسن
دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩١ م

سنن ابن ماجه

دار إحياء الكتب العربية عيسى الباني
الحلبي وشركاه

سير أعلام النبلاء ، للذهبي

مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١ هـ

شذرات الذهب ، لابن العماد

دار إحياء التراث العربى - بيروت

شرح النووى على صحيح مسلم

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،

بيروت ١٣٩٨ هـ

شعب الإيمان ، للبيهقى

تحقيق : أبى هاجر محمد السعيد بن

بسيونى زغلول

دار الكتب العلمية - بيروت لبنان

١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م

شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل ، للخفاجى

المطبعة الميرية بالقاهرة ١٢٨٢ هـ

الصحيح فى اللغة ، للجوهري

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار

دار الكتاب العربى بمصر

صحيح البخارى

مصورة دار الشعب ، مصر ١٩٥٦ م

صحيح ابن خزيمة

تحقيق وتعليق : محمد مصطفى الأعظمى

المكتب الإسلامى ، بيروت ١٣٩٠ هـ

صحيح سنن الترمذى ، للألبانى

مكتبة الترية

صحيح سنن أبى داود ، للألبانى

مكتبة الترية ١٩٨٩ م

صحيح سنن ابن ماجه ، للألبانى

تعليق : زهير الشاويش مكتبة الترية ١٩٨٦ م

صحيح مسلم

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
عيسى البايي الحلبي بمصر ١٩٥٥ م

الضعفاء الكبير ، للعقيلي

تحقيق وتوثيق : عبد المعطى أمين قلعجي
دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٤ هـ

ضعيف سنن الترمذى ، للألبانى

تعليق وفهرست : زهير الشاويش
المكتب الإسلامى ، دمشق ١٤١١ هـ

ضعيف سنن أبى داود ، للألبانى

تعليق وفهرست : زهير الشاويش
المكتب الإسلامى ، دمشق ١٤١٢ هـ

ضعيف سنن ابن ماجه ، للألبانى

تعليق وفهرست : زهير الشاويش
المكتب الإسلامى بيروت ١٤٠٨ هـ

الضوء اللامع ، لشمس الدين السخاوى

دار مكتبة الحياة بيروت

طبقات الحنابلة ، لابن أبى يعلى

تصحيح : محمد حامد الفقى
طبعة السنة المحمدية بمصر ١٩٥٢ م

٠٩

طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكي

تحقيق : د . محمود الطناحى ،

د . عبد الفتاح الحلو

طبعة عيسى البايي الحلبي بمصر ١٩٦٣ م

طبقات الفقهاء ، للشيرازى

تحقيق : د . إحسان عباس بيروت ١٩٧٠ م

طبقات القراء = غاية النهاية ، لابن الجزرى

الطبقات الكبرى ، لابن سعد

بيروت ١٩٥٧ م

عارضة الأحوذى ، شرح سنن الترمذى ، لابن العربى

مطبعة الصاوى مصر ١٩٣٤ م

العبر فى أخبار من غير ، للذهبي

تحقيق : د . صلاح الدين المنجد ،

فؤاد سيد الكويت ١٩٦٠ م

العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية ، لابن الجوزى

تحقيق وتعليق : الأستاذ رشاد الحق الأثرى

إدارة العلوم الأثرية

علماء نجد ، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البسام

مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة مكة المكرمة

١٣٩٨ هـ

عمل اليوم والليلة ، لابن السنى

مجلس الدائرة للمعارف النظامية ١٣١٥ هـ

عون المعبود شرح سنن أبى داود ، للعظيم آبادى الهند ١٣١٣ هـ

دار الكتب المصرية ١٩٣٠ م

غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى

مكتبة الخانجي مصر ١٩٣٢ م

غريب الحديث لأبى عبيد بن سلام

الطبعة الهندية

فتح البارى شرح صحيح البخارى ، لابن حجر

المطبعة السلفية بمصر ١٣٨٠ هـ

الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأحمد عبد الرحمن البنا

دار الشهاب القاهرة

الفرق بين الفرق ، للبغدادى

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد

دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان

- الفروع ، لابن مفلح راجعه : عبد الستار أحمد فرج
عالم الكتب ١٩٨٥
- قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة ، لابن تيمية
دارسة وتحقيق : ربيع بن هادى عمير المدخل
دار هجر للنشر والطبع
القاموسى المحيط ، للفيروز آبادى
ببلاق ١٣٠١ هـ
- الكامل ، لابن الأثير
دار صادر ، دار بيروت ١٣٨٥ هـ
- كشف اصطلاحات الفنون ، لمحمد على الفاروقى التهانوى
تحقيق لطيفى عبد البديع عبد المنعم محمد حسنين
الهيئة المصرية العاملة للكتاب
- كشف القناع ، للبهوتى
راجعه وعلق عليه : الشيخ هلال مصلحى
دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، للعجلونى
بيروت ١٣٥٠ هـ
- كشف الظنون ، لحاجى خليفة
إستانبول ١٩٤١ م
- الكواكب السائرة ، لنجم الدين الفزى
تحقيق جبرائيل سليمان جيتور
الناشر محمد أمين دمج وشركاه بيروت -
لبنان
- لسان العرب ، لابن منظور
بيروت ١٩٥٥
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف ، لابن رجب
تحقيق : ياسين محمد السواس

- دار ابن كثير دمشق بيروت
- لطف السمر ، لنجم الدين الغزى
- تحقيق : محمود الشيخ ، منشورات
وزارة الثقافة والإرشاد القومى
دمشق ١٩٨٢ م
- المبدع فى شرح المقنع ، لابن مفلح
- المكتب الإسلامى ، دمشق ١٣٩٤ هـ
- المجتبى من السنن ، للنسائى
- مطبعة مصطفى الحلبي مصر ١٣٨٣ هـ
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمى
- مصورة دار الكتاب بيروت ١٩٧٧ م
- المجموع شرح المذهب ، للنووى
- مكتبة الإرشاد
- مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية
- جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
مطابع الرياض ١٣٨٢ هـ
- مختصر تاريخ دمشق ، لابن عساكر
- تحقيق : روحية النحاس ، ورياض عبد
الحميد مراد ، ومحمد مطيع الحافظ
دار الفكر ١٤٠٤ هـ
- مختصر طبقات الحنابلة
- جمع واختصار : محمد جميل الشطى
مطبعة الترقى بدمشق ١٣٣٩ هـ
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن بدران
- تحقيق : د . عبد الله بن عبد المحسن التركى
مؤسسة الرسالة ١٤٠١ هـ
- المستدرک ، للحاكم النيسابورى

مكتبة ومطابع النصر الحديثة الرياض

المسند ، للإمام أحمد

مؤسسة قرطبة

مشكل الآثار ، للطحاوي

مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند

١٣٣٣هـ

مصباح الزجاجاة على زوائد ابن ماجة

تحقيق وتعليق موسى محمد على ،

ود . عزت على عطية دار الكتب الحديثة

المصباح المنير ، للفيومي

تصحيح : حمزة فتح الله

بولاقي ١٩٠٣م

المصنف ، لابن أبي شيبة

تحقيق : عبد الخالق الأفغاني

الدار السلفية بالهند ١٣٩٩ هـ

المصنف ، لعبد الرزاق

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي

المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٣هـ

مطالب أولى النهى ، للشيخ مصطفى الرحيباني

المكتب الإسلامي بيروت ١٣٨٠ هـ

معالم السنن ، للخطابي

المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م

معجم أسماء النبات ، لأحمد عيسى

المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣٤٩هـ

معجم البلدان لياقوت الحموي

طهران ١٩٦٥

المعجم الذهبي الفارسي ، لمحمد التونجي

دار العلم للملايين ١٩٦٩

المعجم الكبير ، للطبراني

تصحيح : عبد الرحمن محمد عثمان
المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨هـ

معجم ما استعجم ، للبيكري

تحقيق : مصطفى السقا لجنة التأليف
القاهرة ١٩٤٥م

معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة

مكتبة المتنبي ، بيروت ١٩٥١م

المعجم الوسيط ، المجمع

شركة الإعلانات الشرقية ، القاهرة
١٩٤٥م

المعرب ، للجواليقي

تحقيق : أحمد محمد شاكر
مطبعة دار الكتب ١٣٨٩هـ

المغرب في ترتيب المغرب ، للمطرزي

دار الكتاب العربي بيروت

المغني ، لابن قدامة

تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ،
د. عبد الفتاح محمد الحلو
دار هجر للطباعة والنشر
القاهرة ١٤١٠هـ / ١٩٨٠م

مفيد العلوم ومبيد الهموم ، لأبي بكر الخوارزمي

مراجعة وتحقيق وتقديم : عبد الله بن
إبراهيم الأنصاري

الشئون الدينية قطر ١٤٠٠هـ / ١٩٩٠م

مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد
المكتبة العصرية ١٤١١هـ / ١٩٩٠م

مقاييس اللغة ، لأبى الحسين أحمد بن فارس

تحقيق : عبد السلام محمد هارون
دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي
١٣٦٦هـ

المفنع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف

تحقيق : د . عبد الله بن عبد المحسن التركي
دار هجر للطباعة والنشر القاهرة ١٩٩٤

الملل والنحل ، للشهرستاني

تحقيق : محمد بن فتح الله بدراك
مطبعة الأزهر بمصر ١٩٧٠م

المنتظم ، لابن الجوزي

تحقيق : عبد القادر عطا ، مصطفى عبد
القادر عطا ، مراجعة : نعيم زرزور
دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٢م

منتهى الارادات ، فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، للفتوحى
تحقيق عبد الغنى عبد الخالق

المنجد فى اللغة والأدب والعلوم

المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٢٧ م

منحة المعبود فى ترتيب مسند الطيالسى ، لأحمد عبد الرحمن البنا
المطبعة المنيرية ١٣٧٢ هـ

الموطأ ، للإمام مالك

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي
عيسى الحلبي بمصر ١٩٥٦ م

ميزان الاعتدال ، للذهبي

تحقيق على البجاوى

عيسى الحلبي بمصر ١٩٦٣ م

النعت الأكمل

تحقيق : محمد مطيع الحافظ ، و نزار أباطة
دار الفكر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م

النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير

تحقيق : محمود محمد الطناحي ، و طاهر
أحمد الزاوي

دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٣ م

هدية العارفين ، للبغدادي

إستانبول ١٩٥١ م

وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، للسهمودي

تحقيق وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد
دار إحياء التراث العربي ، بيروت
١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م

وفيات الأعيان ، لابن خلكان

تحقيق : د . إحسان عباس
دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٨ م

فهرس

الجزء الرابع من كتاب الإقناع

كتاب العدد

- واحدًا عدة ، وهى التربص المحدود شرعا ٥
- والمعتدات ست : إحداهن ، أولات الأحمال ٦
- فصل : الثانية ، المتوفى عنها زوجها ٧
- فصل : الثالثة ، ذات القرء المفارقة فى الحياة بعد الدخول بها ٩
- فصل : الرابعة ، المفارقة فى الحياة ولم تحض ١٠
- فصل : الخامسة ، من ارتفع حيضها ١٠
- فصل : السادسة ، امرأة المفقود ١٢
- فصل : وإن وطئت معتدة بشبهة ، أو نكاح فاسد ، فرق بينهما .. ١٥
- فصل : وإن طلقها واحدة ، فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية .. ١٦
- فصل : ويلزم الإحداد فى العدة كل متوفى عنها فقط فى
- نكاح صحيح ١٧
- فصل : وتجب عدة الوفاة فى المنزل الذى وجبت فيه ١٨
- فصل : وتعتد بائن حيث شاءت من بلدها ٢٢
- باب الاستبراء ٢٣ - ٢٨
- وهو قصد علم براءة رحم ملك يمين ، حدوثًا أو زوالًا ،
- من حمل غالبا ٢٣
- فصل : وإن وطئ أمته ، ثم أراد تزويجها أو بيعها ، لم يجز

- حتى يستبرئها ٢٥
 وإذا اشترى جارية فظهر بها حمل ، لم تخل من خمسة أحوال ٢٥
 فصل : ويحصل استبراء حامل بوضع الحمل كله ٢٨

كتاب الرضاع

- وهو شرعا مص لبن ، أو شربه ، ونحوه ، ثاب من حمل من
 ثدى امرأة ٢٩
 فصل : ولا تثبت الحرمة بالرضاع إلا بشروط : أحدها ،
 أن يرتضع فى العامين ٣١
 الثانى ، أن يصل اللبن إلى جوفه من حلقه ٣١
 الثالث ، أن يرتضع خمس رضعات فصاعدا ٣١
 فصل : وإذا تزوج كبيرة ذات لبن من غيره ...، وثلاث صغائر ،
 فأرضعت الكبيرة إحداهن ٣٢
 فصل : وكل من أفسد نكاح امرأة برضاع قبل الدخول ٣٤
 فصل : وإذا طلق كبيرة مدخولا بها ، فأرضعت صغيرة بلبنه ،
 صارت بنتا له ٣٧
 فصل : وإذا طلق امرأته ولها منه لبن ، فتزوجت بصبى ،
 فأرضعته بلبنه ، أنفسخ نكاحها منه ٣٨
 فصل : متى كان مفسد النكاح جماعة ، وزع المهر على
 رضعاتهن المحرمة ٣٩
 فصل : وإذا أرضعت زوجته الأمة امرأته الصغيرة ، فحرمتها عليه ،
 كان ما لزمه من صداق الصغيرة له فى رقبة الأمة ٤٠

فصل : وإذا شك فى الرضاع أو عدده ، بنى على اليقين ٤٠

كتاب النفقات

وهى جمع نفقة ، وهى كفاية من يمونه ٤٥

فصل : وعليه نفقة المطلقة الرجعية ، وكسوتها ، ومسكنها ٤٩

فصل : ويلزمه دفع القوت إلى الزوجة فى صدر كل نهار ٥٢

فصل : وإذا بذلت تسليم نفسها البذل التام وهى ممن يوطأ مثلها ...

لزمته النفقة والكسوة ٥٣

فصل : وإذا نشزت المرأة ، أو سافرت أو انتقلت من بيته فى

غييبته بغير إذنه ... فلا نفقة لها ٥٥

فصل : وإن أعسر الزوج بنفقتها أو يبعثها عن نفقة المعسر ... ٥٨

فصل : وإن منع زوج موسر نفقة أو كسوة أخذت منه كفايتها

وكفاية ولدها ٦٠

باب نفقة الأقارب والماليك والبهايم ٦٣ - ٧٥

تجب عليه نفقة والديه وإن علوا ، وولده وإن سفل ، أو بعضها ... ٦٣

ويتلخص لوجوب الإنفاق ثلاثة شروط ٦٣

أحدها : أن يكون المنفق عليهم فقراء ٦٣

الثانى : أن يكون لمن تجب عليه النفقة ما ينفق عليهم فاضلا عن

نفقة نفسه ٦٤

الثالث : أن يكون المنفق وارثا ٦٤

فصل : وتجب نفقة ضئر الصغير فى ماله ٦٨

فصل : ويلزم السيد نفقة رقيقه قدر كفايتهم بالمعروف ٦٩

فصل : ويلزمه لإطعام بهائمهم ولو عطبت ، وسقيها	٧٣
باب الحضانة	٧٧ - ٨٣
وهي حفظ صغير ومجنون ومعتوه ... عما يضرهم	٧٧
فصل : ولا حضانة لرقيق ، ولا لمن بعضه حر	٧٩
فصل : وإذا بلغ الغلام سبع سنين عاقلا ، واتفق أبواه أن	
يكون عند أحدهما ، جاز	٨١

كتاب الجنائيات

وهي جمع جناية ؛ وهي التعدى على الأبدان بما يوجب	
قصاصا أو غيره	٨٥
والقتل ثلاثة أضرب : عمد ... وشبه عمد ، وخطأ ،	٨٦
ويشترط في القتل العمد القصد ... وهو تسعة أقسام :	٨٦
أحدها ، أن يجرحه بمحدد له مور	٨٦
الثاني ، أن يضربه بمثقل فوق عمود الفسطاط	٨٧
الثالث ، أن يجمع بينه وبين أسد أو نمر بمضيق	٨٧
الرابع ، ألغاه في ماء يغرقه ، أو نار لا يمكنه التخلص منهما	٨٨
الخامس ، خنقه بحبل أو غيره ، أو سد فمه وأنفه	٨٨
السادس ، حبسه ومنعه الطعام والشراب ، أو أحدهما	٨٩
السابع ، سقاه سما لا يعلم به ، أو خلطه بطعام ، ثم أطعمه إياه	٨٩
الثامن ، أن يقتله بسحر يقتل غالبا	٩٠
التاسع ، أن يشهد اثنان فأكثر على شخص بقتل عمد	٩٠
فصل : وشبه العمد ... أن يقصد الجناية ... فيسرف فيه بما لا	

- ٩٢ يقتل غالبا
- ٩٣ فصل : والخطأ كرمى صيد ... فيصيب آدميا معصوما لم يقصده
- فصل : وتقتل الجماعة بالواحد إذا كان فعل كل واحد منهم
- ٩٤ صالحا للقتل به
- فصل : وإن اشترك في القتل اثنان لا يجب القصاص على
- ٩٩ أحدهما لو انفرد
- ١١٢ - ١٠١ باب شروط القصاص
- ١٠١ وهي خمسة : أحدها : أن يكون الجاني مكلفا
- ١٠١ الثاني : أن يكون المقتول معصوما
- ١٠٢ الثالث : أن يكون المجنى عليه مكافئا للجاني
- فصل : ولو قطع أنف عبد قيمته ألف ، فاندمل ، ثم أعتق ...
- ١٠٤ وجبت قيمته بكمالها للسيد
- ١٠٧ الرابع : أن لا يكون المقتول من ذرية القاتل
- ١١٠ الخامس : أن تكون الجناية عمدا
- ١٢١ - ١١٣ باب استيفاء القصاص
- وهو فعل مجنى عليه أو وليه ؛ بجان عامد ، مثل ما فعل
- أو شبهه ، وله ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يكون
- ١١٣ مستحقه مكلفا
- ١١٣ الثاني : اتفاق المستحقين له على استيفائه
- ١١٤ الثالث : أن يؤمن في الاستيفاء التعدي إلى غير الجاني
- فصل : ولا يستوفى القصاص ولو في النفس إلا بحضرة
- ١١٥ السلطان أو نائبه

- فصل : ولا يجوز استيفاء القصاص فى النفس إلا بالسيف**
- فى العنق ١١٧
- فصل : وإن قتل واحد اثنين فأكثر ... فاتفق أولياؤهم على قتله ،**
- قتل لهم ١١٩
- باب العفو عن القصاص** ١٢٣ - ١٢٥
- الواجب بقتل العمد أحد شيئين ؛ القود أو الدية ١٢٣
- باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس** ١٢٧ - ١٣٨
- كل من أقيد بغيره فى النفس ، أقيد به فيما دونها ١٢٧
- وهو نوعان : أحدهما : الأطراف ١٢٧
- فصل : ويشترط للقصاص فى الأطراف ثلاثة شروط : أحدها :**
- إمكان الاستيفاء بلا حيف ١٢٧
- فصل : الشرط الثانى : المماثلة فى الاسم والموضع** ١٣٢
- فصل : الثالث : استواؤهما فى الصحة والكمال** ١٣٤
- فصل : النوع الثانى : الجراح** ١٣٥
- فصل : وإن اشترك جماعة فى قطع طرف ... وتسaut أفعالهم** ١٣٧

كتاب الديات

- وهى جمع دية ؛ وهى المال المؤدى إلى المجنى عليه أو وليه ،
- بسبب جناية ١٣٩
- فصل : وإن اصطدم حران مكلفان ... وهما ماشيان أو راكبان ...**
- فعلى عاقلة كل واحد منهما الدية ١٤٢
- فصل : وإن رمى ثلاثة بمنجنيق ، فرجع الحجر فقتل رابعاً** ١٤٤

- فصل : ومن أخذ طعام إنسان أو شرا به ، فى برية فهلك بذلك** ١٤٦
- فصل : ومن أدب ولده ... ولم يسرف ... فأفضى إلى تلفه** ... ١٤٧
- باب مقادير ديات النفس** ١٤٩ - ١٦٢
- دية الذكر الحر المسلم مائة من الإبل ، أو مائتا بقرة ، أو ألفا شاة** ١٤٩
- فصل : ودية الجنين الحر المسلم إذا سقط ميتا ... غرة ؛**
- عبد أو أمة** ١٥٢
- فصل : والغرة موروثه عنه** ١٥٣
- فصل : وإن كان الجنين مملوكا ، ففيه عُشر قيمة أمه يوم**
- الجناية نقدا** ١٥٤
- فصل : وإذا كانت الأمة بين شريكين ، فحملت بمملوك ،**
- فضربها أحدهما فأسقطت** ١٥٥
- فصل : وإذا ادعت أنه ضربها ، فأسقطت جنيها ، فأنكر ...** ١٥٧
- فصل : وإن انفصل منها جنينان ؛ ذكر وأنثى فاستهل**
- أحدهما ... واختلفوا فى المستهل** ١٥٨
- فصل : وتغلظ دية النفس ... فى قتل الخطأ فقط فى**
- ثلاثة مواضع** ١٥٩
- وإن قتل مسلم كافرا ... عمدا ، أضعفت الدية على قاتله ؛**
- لإزالة القود** ١٦٠
- وإن جنى على اثنين فأكثر خطأ ، اشتركوا فيه بالخصص** ١٦١
- باب ديات الأعضاء ومنافعها** ١٦٣ - ١٧٩
- من أتلف ما فى الإنسان منه شىء واحد ، ففيه دية**
- نفسه ، وما فيه منه شيئان ، ففيهما الدية ، وفى**

أحدهما نصفها	١٦٣
وفى تسويد السن والظفر والأذن ... ديته	١٧٣
فصل : وفى العضو الأشل ... حكومة	١٧٩
باب الشجاج وكسر العظام	١٨١ - ١٨٧
الشجة : اسم لجرح الرأس والوجه خاصة ، وهى عشر ؛	
خمس لا مقدر فيها ، أولها الحارصة	١٨١
وخمس فيها مقدر ، أولها الموضحة	١٨١
فصل : وفى الجائفة ثلث الدية	١٨٤
فصل : وفى كسر الضلع بعير ، وفى الترقوتين بعيران	١٨٦
باب العاقلة وما تحمله	١٨٩ - ١٩٣
وهى من غرم ثلث الدية فأكثر بسبب جناية غيره	١٨٩
فصل : ولا تحمل العاقلة عمدا محضا	١٩١
فصل : وما تحمله العاقلة يجب مؤجلا فى ثلاث سنين	١٩٢
باب كفارة القتل	١٩٥ ، ١٩٦
باب القسامة	١٩٧ - ٢٠٥
وهى أيمان مكررة فى دعوى قتل معصوم	١٩٧
ولا تثبت إلا بشروط : أحدها : دعوى القتل ... على	
واحد معين مكلف	١٩٧
فصل : الثانى : اللوث ولو فى الخطأ وشبه العمد	١٩٨
فصل : الثالث : اتفاق الأولياء فى الدعوى	٢٠٠
فصل : الرابع : أن يكون فى المدعين ذكور مكلفون ولو واحدا	٢٠١

- فصل : ويبدأ فى القسامة بأيمان المدعين ٢٠٢
- فصل : وإن مات المستحق ، انتقل إلى ورائه ما عليه من الأيمان ٢٠٣
- فصل : وإذا حلف الأولياء ، استحقوا القيود ٢٠٤

كتاب الحدود

- وهى جمع حد ، وهو شرعا ؛ عقوبة مقدرة لئمنع من الوقوع
فى مثله ٢٠٧
- فصل : ويضرب الرجل قائما بسوط ؛ لا جديد ... ولا خلق ... ٢٠٨
- فصل : وإذا اجتمعت حدود لله ، وفيها قتل ... استوفى القتل ... ٢١٢
- فصل : ومن قتل ... خارج حرم مكة ، ثم لجأ إليه ... لم
يستوف منه فيه ٢١٤
- باب حد الزنى ٢١٧ - ٢٢٧
- وهو فعل الفاحشة فى قبل أودبر ٢١٧
- إذا زنى محصن ، وجب رجمه بالحجارة وغيرها حتى يموت ٢١٧
- وإذا زنى الحر غير المحصن ... جلد مائة ، وغرب عاما ٢١٨
- فصل : وإن كان الزانى رقيقا ، فحده خمسون جلدة ،
ولا يغرب ٢١٩
- فصل : ولا يجب الحد إلا بشروط : أحدها : أن يظأ فى
فرج أصلى من آدمى حى ٢٢٠
- الثانى : أن يكون الزانى مكلفا ٢٢١
- الثالث : انتفاء الشبهة ٢٢١
- الرابع : ثبوت الزنى ، ولا يثبت إلا بأحد أمرين ؛ أحدهما :

٢٢٣	أن يقر به أربع مرات ...
٢٢٤	فصل : الأمر الثانى ، أن يشهد عليه ... أربعة رجال ...
٢٣٨ - ٢٢٩	باب القذف
٢٢٩	وهو الرمى بزنى ، أو لواط ، أو شهادة به عليه ولم تكمل البينة ...
	فصل : والقذف محرم ، إلا فى موضعين ؛ أحدهما :
	أن يرى امرأته تزنى فى طهر لم يصبها فيه ...
٢٣٢	ثم تلد ما يمكن أنه من الزانى
٢٣٢	والثانى : أن يرى امرأته تزنى ، ولم تلد ما يلزمه نفية ...
٢٣٣	فصل : وصريح القذف ، ما لا يحتمل غيره ...
٢٣٤	فصل : وكنائته والتعريض ، نحو : زنت يداك . أو : رجلاك ...
	فصل : وإن قذف أهل بلد أو جماعة لا يتصور الزنى من
٢٣٦	جميعهم عادة ، لم يحد ...
٢٣٧	فصل : تجب التوبة من القذف والغيبة ...
٢٤١ - ٢٣٩	باب حد المسكر
٢٣٩	كل شراب أسكر كثيره ، فقليله حرام
٢٥٠ - ٢٤٣	باب التعزير
	وهو التأديب ، وهو واجب فى كل معصية لا حد فيها
٢٤٣	ولا كفارة ...
٢٤٨	فصل : ولا يجوز للجذماء مخالطة الأصحاء عموما
	فصل : والقوادة التى تفسد النساء والرجال ، أقل ما يجب
٢٤٩	عليها الضرب البليغ
٢٥٠	ويعزر من يمسك الحية ويدخل النار

باب القطع فى السرقة	٢٥١ - ٢٦٨
وهى أخذ مال محترم لغيره ، وإخراجه من حرز مثله ،	
لا شبهة له فيه	٢٥١
فصل : ويشترط أن يكون المسروق نصابا	٢٥٢
فصل : ويشترط أن يخرج من الحرز	٢٥٥
فصل : وحرز المال ما جرت العادة بحفظه فيه	٢٥٦
فصل : ويشترط انتفاء الشبهة	٢٦١
فصل : وإذا سرق المسروق منه مال السارق	٢٦٣
فصل : ويشترط ثبوت السرقة ، إما بشهادة عدلين ...	
أو باعتراف مرتين	٢٦٤
فصل : ويشترط أن يطالب المسروق منه بماله	٢٦٥
باب حد المحاربين	٢٦٩ - ٢٧٥
وهم قطاع الطريق المكلفون بالملتزمون ... الذين يعرضون	
للناس بسلاح	٢٦٩
فصل : ومن قتل ولم يأخذ المال ، قتل حتما	٢٧٠
فصل : ومن صال على نفسه ... بهيمة ، أو آدمى ولو	
غير مكافئ ... فى منزله أو غيره	٢٧٢
باب قتال أهل البغى	٢٧٧ - ٢٨٣
نصب الإمام الأعظم فرض كفاية	٢٧٧
والخارجون عن قبضة الحاكم أصناف أربعة	٢٧٨
باب حكم المرتد	٢٨٥ - ٣٠١
وهو الذى يكفر بعد إسلامه	٢٨٥

- فصل : وقال : ومن سب الصحابة ، أو أحدا منهم ، واقرن بسبه دعوى أن عليا إله أو نبي ... ٢٨٩**
- فصل : ومن ارتد عن الإسلام ... دُعى إليه ثلاثة أيام وجوبا ... ٢٩١**
- فصل : وتوبة المرتد وكل كافر ... إسلامه بأن يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ... ٢٩٤**
- فصل : ومن ارتد ، لم يزل ملكه ، ويملك أسباب التملك ... ٢٩٦**
- فصل : ومن أكره على الكفر ، فالأفضل له أن يصبر ... ٢٩٨**
- فصل : ويحرم تعلم السحر ، وتعليمه ، وفعله ... ٢٩٩**

كتاب الأطعمة

- واحدھا طعام ، وهو ما يؤكل ويشرب ... ٣٠٣**
- فصل : وما عدا هذا فمباح ... ٣٠٦**
- فصل : وتحرم الجلالة ... ٣٠٧**
- فصل : ومن اضطر إلى محرم بأن يخاف التلف ... ٣٠٨**
- فصل : ومن مر بثمر على شجر ... فله أن يأكل منه مجانا ... ٣١٢**
- فصل : ويجب على المسلم ضيافة المسلم المسافر المجتاز ... ٣١٤**
- باب الزكاة ... ٣١٥ - ٣٢٢**
- وهي ذبيح أو نحر مقدور عليه ، مباح أكله ... ٣١٥**
- فصل : ويشترط للزكاة شروط : أحدها : أهلية الذابح ... ٣١٥**
- الثاني : الآلة ... ٣١٥**
- الثالث : أن يقطع الحلقوم ... ٣١٦**
- الرابع : قول : باسم الله ... ٣١٨**

فصل : يسن توجيه الذبيحة إلى القبلة ٣٢٠

كتاب الصيد

وهو مصدر بمعنى المفعول ، وهو اقتناص حيوان حلال متوحش

طبعاً ، غير مملوك ولا مقدور عليه ٣٢٣

فصل : وإن أدرك الصيد وفيه حياة غير مستقرة ٣٢٥

وإن أدرك الصيد ميتاً ، حل بشروط أربعة : أحدها ، أن يكون

الصائد من أهل الذكاة ٣٢٦

فصل : الشرط الثاني ، الآلة ، وهي نوعان ؛ أحدهما ، محدد ٣٢٨

فصل : النوع الثاني ، الجارحة ٣٣٠

والجوارح نوعان ، أحدهما ، ما يصيد بنابه ٣٣٠

الثاني ، ذو المخلب ٣٣١

فصل : الشرط الثالث ، إرسال الآلة قاصداً الصيد ٣٣١

فصل : الشرط الرابع ، التسمية ٣٣٤

كتاب الأيمان وكفاراتها

وهي جمع يمين ، وهي القسم ، والإيلاء ، والحلف ،

بألفاظ مخصوصة ٣٣٥

فصل : واليمين التي تجب بها الكفارة إذا حنث ، هي اليمين

بالله تعالى ٣٣٦

فصل : وحروف القسم باء ... وواو ... وتاء ٣٣٩

فصل : ويشترط لوجوب الكفارة ثلاثة شروط : أحدها :

أن تكون اليمين منعقدة ٣٤٠

الشرط الثانى : أن يحلف مختارا	٣٤٢
الثالث : الحنث فى يمينه	٣٤٢
فصل : ويصح الاستثناء فى كل يمين مكفرة	٣٤٢
فصل : وإن حرم أمته أو شيئا من الحلال غير زوجته ...	
لم يحرم	٣٤٣
فصل فى كفارة اليمين : وفيها تخيير وترتيب	٣٤٦
باب جامع الأيمان	٣٥١ - ٣٧٧
يرجع فيها إلى نية حالف إن كان غير ظالم ، ولفظه يحتملها	٣٥١
فصل : والعبرة بخصوص السبب ، لا بعموم اللفظ	٣٥٤
فصل : فإن عُدِم النية وسبب اليمين وما هيجهما ،	
رجع إلى التعيين	٣٥٦
فإن تغيرت صفة التعيين ، فذلك خمسة أقسام : أحدها :	
أن تستحيل أجزأؤه بتغير اسمه	٣٥٦
الثانى : تغيرت صفته ، وزال اسمه مع بقاء أجزائه	٣٥٦
الثالث : تبدلت الإضافة	٣٥٦
الرابع : تغيرت صفته بما يزيل اسمه	٣٥٧
الخامس : تغيرت صفته بما لم يزيل اسمه	٣٥٧
فصل : فإن عُدِم النية ، وسبب اليمين وما هيجهما ، والتعيين ،	
رجع إلى ما يتناوله الاسم	٣٥٨
فالشرعى ما له موضوع فيه ، وموضوع فى اللغة	٣٥٨
فصل : واللغوى ما لم يغلب مجازه	٣٦٠
فصل : وإن حلف لا يلبس شيئا فلبس ثوبا أو درعا	٣٦٤

فصل : والعرفى ما اشتهر مجازة حتى غلب على حقيقته	٣٦٨
فصل : وإن حلف لا يسكن دارا هو ساكنها ، أو لا	
يساكن فلانا وهو مساكنه	٣٧٢
فصل : وإن حلف لا يدخل دارا ، فحمل بغير إذنه	
فأدخلها ، وأمكنه الامتناع ، فلم يمتنع	٣٧٤
باب النذر	٣٧٩ - ٣٨٨
وهو مكروه - ولو عبادة - لا يأتى بخير ، ولا يرد قضاء	٣٧٩
والنذر المنعقد أقسام :	
أحدها : المطلق	٣٧٩
الثانى : نذر اللجاج والغضب	٣٧٩
الثالث : نذر المباح	٣٨٠
الرابع : نذر مكروه	٣٨٠
الخامس : نذر المعصية	٣٨٠
السادس : نذر التبرر	٣٨٠
فصل : وإن نذر صوم يوم يقدم فلان ، فقدم ليلا	٣٨٥

كتاب القضاء والفتيا

والقضاء جمعه أفضية ، وهو الإلزام وفصل الخصومات	٣٨٩
والفاظ التولية الصحيحة سبعة :	٣٩١
فصل : وتفيد ولاية الحكم العامة ويلزم بها ، فصل الخصومات	٣٩١
فصل : ويجوز أن يولى عموم النظر فى عموم العمل	٣٩٢
فصل : ويشترط فى القاضى عشر صفات	٣٩٦

فصل : كان السلف يهابون الفتيا ، ويشددون فيها ويتدافعونها .	٣٩٩
فصل : وإن تحاكم شخصان إلى رجل يصلح للقضاء ،	
فحكماهما بينهما ، فحكم ...	٤٠٨
باب أدب القاضي	٤١١ - ٤٢٨
وهو أخلاقه التي ينبغي التخلق بها ، والخلق صورته الباطنة	٤١١
فصل : ويلزمه العدل بين الخصمين في لحظه ، ولفظه ومجلسه	٤١٤
فصل : ويستحب أن يبدأ بالمحبوسين ...	٤١٩
فصل : ثم ينظر وجوبا في أمر يتامى ، ومجانين ، ووقوف	٤٢٣
فصل : إذا تخاصم اثنان ، فدعا أحدهما صاحبه إلى مجلس	
حكم ، لزمته إجابته	٤٢٥
باب طريق الحكم وصفته	٤٢٩ - ٤٥٤
طريق كل شيء ما توصل به إليه ، والحكم الفصل	٤٢٩
فصل : إذا جاء إلى الحاكم خصمان ، سن أن يجلسهما	
بين يديه	٤٣١
فصل : وإن قال المدعى : ما لى بينة	٤٣٥
فصل : وإن ادعى عليه عينا فى يده ، فأقر بها لحاضر مكلف	٤٣٩
فصل : ولا تصح الدعوى إلا محررة تحريرا يعلم به المدعى	٤٤٠
فصل : تعتبر عدالة البينة ظاهرا وباطنا ، ولو لم يطعن فيه خصمه	٤٤٤
فصل : وإن ادعى على غائب مسافة قصر ، لم تسمع دعواه	٤٤٩
فصل : ومن له على إنسان حق لم يمكنه أخذه بحاكم ،	
وقدر له على مال ...	٤٥٢
باب كتاب القاضي إلى القاضي	٤٥٥ - ٤٦٢

- لا يقبل في حد لله تعالى ... ويقبل في كل حق آدمي من
- ٤٥٥ المال وما يقصد به المال
- فصل : وإذا حكم عليه المكتوب إليه ، فسأله أن يكتب
- ٤٥٩ له إلى الحاكم الكاتب ...
- فصل : وأما السجل فلإنفاذ ما ثبت عنده والحكم به
- ٤٦٠ باب القسمة ٤٦٣-٤٧٤
- وهي تمييز بعض الأنصاء عن بعض ، وإفرازها عنها
- ٤٦٣ وهي نوعان : أحدهما ، قسمة تراض ... ٤٦٣
- فصل : النوع الثاني ، قسمة إجبار ... ٤٦٧
- فصل : ويجوز للشركاء أن يتقاسموا بأنفسهم ، وبقاسم ينصبونه ... ٤٦٩
- فصل : ومن ادعى غلطا فيما تقاسموه وأشهدوا على رضاهم به ... ٤٧٢
- باب الدعاوى والبيانات ٤٧٥-٤٨٥
- واحدها دعوى ، وهي إضافة الإنسان إلى نفسه. استحقاق
- شئ في يد غيره أو في ذمته ٤٧٥
- وإذا تداعيا عينا لم تخل من ثلاثة أقسام ، أحدها ، أن
- تكون في يد أحدهما ... ٤٧٥
- فصل : القسم الثاني ، أن تكون العين في أيديهما ٤٨٠
- فصل : القسم الثالث ، تداعيا عينا في يد غيرهما ... ٤٨٢
- باب تعارض البيتين ٤٨٧-٤٩١
- التعارض : التعادل من كل وجه ٤٨٧
- فصل : إذا شهدت بيعة على ميت أنه أوصى بعقق سالم ، وهو
- ثلث ماله ، وبيعة أنه أوصى بعقق غانم ، وهو ثلث ماله ... ٤٨٨

فصل : وإن مات عن ابنين ؛ مسلم وكافر ، فادعى كل

منهما أنه مات على دينه ... ٤٨٩

كتاب الشهادات

واحدها شهادة ، تطلق على التحمل والأداء ، وهى حجة

شرعية تظهر الحق ، ولا توجب ... ٤٩٣

ولا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما يعمل به برؤية أو سماع ... ٤٩٥

والسماع ضربان ... ٤٩٦

فصل : ومن شهد بنكاح أو غيره من العقود ، فلا بد من

ذكر شروطه ... ٤٩٧

فصل : وإن شهد أحد الشاهدين أنه أقر بقتله عمداً ...

وشهد الآخر أنه أقر بقتله ... وسكت ... ٤٩٩

باب شروط من تقبل شهادته ... ٥٠٣ - ٥١١

وهى ستة : أحدها : البلوغ ... ٥٠٣

الثانى : العقل ... ٥٠٣

الثالث : الكلام ... ٥٠٣

الرابع : الإسلام ... ٥٠٣

الخامس : الحفظ ... ٥٠٤

السادس : العدالة ... ٥٠٤

ويعتبر لها شيان : الصلاح فى الدين ... ٥٠٤

الشيء الثانى : استعمال المروءة ... ٥٠٦

فصل : ومتى زالت الموانع منهم ... قبلت شهادتهم ... ٥١٠

باب موانع الشهادة	٥١٣ - ٥١٧
وهي ستة : أحدها : قرابة الولادة ...	٥١٣
الثاني : الزوجية ...	٥١٣
الثالث : أن يجر إلى نفسه نفعا ...	٥١٤
الرابع : أن يدفع عن نفسه ضررا ...	٥١٥
الخامس : العداوة الدنيوية ...	٥١٥
السادس : من شهد عند حاكم ، فردت شهادته ...	
ثم زال المانع ، فأعادها ...	٥١٦
باب ذكر المشهود به وعدد شهوده	٥١٩ - ٥٢٣
لا يقبل في الزنى واللواط أقل من أربعة رجال ...	٥١٩
باب الشهادة على الشهادة ، والرجوع عن الشهادة وأدائها	٥٢٥ - ٥٣٢
لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا في حق يقبل فيه كتاب	
القاضي إلى القاضي ...	٥٢٥
فصل : وإذا رجع شهود المال ... قبل الاستيفاء أو بعده ،	
لم ينقض ...	٥٢٨
باب اليمين في الدعاوى	٥٣٣ - ٥٣٦
اليمين تقطع الخصومة في الحال ، ولا تسقط الحق	٥٣٣
فصل : واليمين المشروعة هي اليمين بالله جل اسمه ...	٥٣٤

كتاب الإقرار

وهو إظهار مكلف مختار ما عليه ، لفظا ، أو كتابة ...	٥٣٧
ومن أقر بحق ثم ادعى أنه كان مكرها ...	٥٣٨

- ومن أقر في مرض موته بشيء، فكإقراره في صحته ... ٥٣٩
- فصل : وإن أقر عبد ولو أبقا بحد ... أخذ به في الحال ... ٥٤٠
- فصل : وإن أقر بنسب صغير أو مجنون مجهول النسب
- أنه ابنه ، وهو محتمل أن يولد لمثل المقر ... ٥٤٢
- باب ما يحصل به الإقرار ... ٥٤٧ ، ٥٤٨
- باب الحكم فيما إذا وصل بإقرار ما يغيره ... ٥٤٩ - ٥٥٩
- فصل : وإذا أقر له بألف درهم دينا ... ثم سكت
- سكوتا يمكنه الكلام فيه ... ٥٥١
- فصل : ولو قال : بعثك جاريتي هذه . قال : بل زوجتنيها ... ٥٥٤
- فصل : وإن قال : غصبت هذا العبد من زيد ، لا بل من عمرو ... ٥٥٦
- فصل : وإذا مات رجل وخلف مائة ، فادعاها بعينها رجل ، فأقر ابنه له
- بها ، ثم ادعاها آخر بعينها ، فأقر له بها ... ٥٥٧
- باب الإقرار بالمجمل ... ٥٦١ - ٥٦٧
- وهو ما احتمل أمرين فأكثر على السواء ، ضد المفسر ... ٥٦١
- فصل : وإن قال : له على ما بين درهم وعشرة ... ٥٦٤
- الفهارس العامة ... ٥٦٩ - ٦٣٩
- ١ - فهرس الآيات القرآنية ... ٥٧١ - ٥٧٤
- ٢ - فهرس الأحاديث : ... ٥٧٥ - ٥٨٢
- الأحاديث النبوية القولية ... ٥٧٥
- الأحاديث النبوية غير القولية ... ٥٨٢
- ٣ - فهرس الآثار ... ٥٨٣

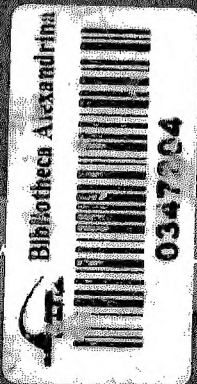
- ٤ - فهرس الأعلام ٥٨٤ - ٥٩٥
- ٥ - فهرس القبائل والأُمم والفرق ٥٩٦ - ٥٩٩
- ٦ - فهرس الأماكن والبلدان والمياه ٦٠٠ - ٦٠٨
- ٧ - فهرس الكتب ٦٠٩
- ٨ - فهرس الغزوات ٦١٧
- ٩ - فهرس الكتب والأبواب الفقهية ٦١٨ - ٦٢٤
- ١٠ - فهرس مراجع التحقيق ٦٢٥ - ٦٣٩

تَمَّ كِتَابُ الْإِقْنَاعِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ

هذا الكتاب

يجمع المسائل الفقهية على أبواب الفقه المعهودة، وجرّد فيه مصنفه الصحيح من مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وقد عني المصنف بتحرير النقول وكثرة المسائل وهو - على اختصاره - جامع لأصول المذهب الحنبلي وفروعه على قول واحد، وهو ما رجحه أهل الترجيح من علماء المذهب، ولذلك فالكتاب يعدّ عمدة في المذهب الحنبلي.



٩٩٦٠ - ٨

ردملا

